وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية التربية – قسم التاريخ

وزارة المالية العراقية بنيتها الإدارية والتنظيمية ١٩٥٨- ١٩٦٨

رسالة تقدم بها

علي رياض كوير الفتلاوي

إلى مجلس كلية التربية – جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل

شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

سلام محمد علي الاسدي

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة يوسف، الآية : ٥٥)

إلى الذي أطعم الطعام على حب الله مسكينا ويتيما وأسيرا

إلى الـذي تصـــدق بخاتمه على الفقـــــير وهو ساجـــــد

إلى الذي قـال رقعتُ مـدرعتي هـذه حـتى اسـتحييتُ مـن راقعها

ذاك هو إمامـــي علـــي ابن أبي طالب عليه الســـــلام

إلى مستوطنة الدفء والحنان، والخيمة التي نستظل بظلها

أمـــي العزيزة أطـــال الله عمرها

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (وزارة المالية العراقية بنيتها الإدارية والتنظيمية ١٩٥٨- ١٩٦٨) والمقدمة من قبل الطالب (علي رياض كوير الفتلاوي) قد جرى تحت إشرافي في جامعة القادسية ــ كلية التربية - قسم التاريخ وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر .

التوقيع

أ. م. د : سلام محمد علي الاسدي

التاريخ : ٢٠١٧/٥/٢٨

توصية رئيس القسم

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع

أ. م. د. عباس خميس الزبيدي

رئيس قسم التاريخ

التاريخ: ٢٠١٧/٥/٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ (وزارة المالية العراقية.. بنيتها الإدارية والتنظيمية ١٩٥٨- ١٩٦٨)المقدمة من الطالب (علي رياض كوير) من قسم التاريخ قد قومتها لغوياً . فوجدتها سليمة من الناحية اللغوية.

التوقيع :
الاسم : أ.م.د. كاظم فضيل الغريري
التاريخ : ٢٠١٧/

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة **(وزارة المالية العراقية بنيتها الإدارية والتنظيمية ١٩٥٨ - ١٩٦٨)** والمقدمة من طالب الماجستير (**علي رياض كوير**)، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر وبتقدير ( ).

التوقيع:

أ. د. علي عبد الواحد حسون

عضواً

التاريخ: ١٥/ ٥/ ٢٠١٧

التوقيع:

أ.د. مهند عبد العزيز عطية

عضواً

التاريخ: ١٥/ ٥/ ٢٠١٧

التوقيع:

أ. د. يحيى كاظم المعموري

رئيساً

التاريخ: ١٥/ ٥/ ٢٠١٧

التوقيع:

أ.م. د. سلام محمد علي

عضواً ومشرفاً

التاريخ: ١٥/ ٥/ ٢٠١٧

مصادقة عمادة كلية التربية - جامعة القادسية على قرار لجنة المناقشة .

التوقيع :

الأستاذ الدكتور: خالد جواد العادلي

عميد كلية التربية - جامعة القادسية

التاريخ : / / ٢٠١٧

شكر وتقدير

بعد إن وفقني الله سبحانه وتعالى على إتمام فصول هذا البحث المتواضع أتوجه بالشكر والعرفان لخالق الكون ومبدعه عز وجل، إذ أنار لي السبيل في هذه الرسالة، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا خاتم الأنبياء محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين جمعنا الله وإياهم بالجنة أجمعين.

طويلاً هو درب العلم وأحلى ما فيه رفقة ومساندة الأخيار الذين يشدون من عزمك وإرادتك ويهونون الصعب لك، ويأخذون بيدك إلى بر الأمان ليظهر عملك على أفضل وجه، وخلال رحلتي هذه التقيت بأناس يدفعني إحساس العرفان بالجميل لهم ان أتقدم بالشكر والامتنان لهم، وفي طليعتهم أستاذي الفاضل الدكتور سلام محمد علي الاسدي الذي كان لملاحظاته وتوجيهاته العلمية السديدة الأثر البالغ في إعطاء الرسالة شكلها العلمي فله جزيل الشكر والتقدير والامتنان .

ويقتضي واجب العرفان أن أشير إلى جهود أساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية الذين اغترفت من علمهم ما مكنني من المضي في البحث والدراسة، فكانوا مناهل للعلم، وموائل للمثل يتقدمهم الدكتور عباس خميس الزبيدي رئيس قسم التاريخ، والدكتور محمد صالح الزيادي، والدكتور عبد الكريم الشيباني، والدكتور عاصم حاكم الجبوري، والدكتور أحمد محمد طنش، والدكتور علي عبد الواحد حسون، والدكتور سامي ناظم المنصوري، والدكتورة بشرى كاظم عودة، والدكتور عمار محمد الطائي، والدكتور فرقان فيصل أطال الله في أعمارهم جميعاً وأبقاهم ذخراً للعلم وطلبته.

ولعل من دواعي الواجب أن أتقدم بكلمة شكر وتقدير إلى إدارة دار الكتب والوثائق في بغداد وبالخصوص إدارة المكتبة الوثائقية لما قدموه من خدمة جليلة للباحثين، والى إدارة مكتبة مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية، ومنتسبي المكتبة المركزية في جامعة بغداد، وبكلمات الوفاء مثلها إلى العاملين في مكتبة الروضة الحيدرية في النجف الأشرف، كما أوجه خالص شكري إلى جميع موظفي المكتبة المركزية لجامعة القادسية وبالخصوص أمين عام المكتبة الأستاذ عقيل كاظم كاطع، كما أوجه خالص شكري إلى جميع منتسبي المكتبة العامة في الديوانية، كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أصدقائي في السنة التحضيرية على روح التعاون التي أبدوها لي .

وثمة جهود استثنائية لا يمكن نسيانها، إذ أمدتني بالقوة والاستعداد لمواصلة رحلة العمل، فهي ثمرة للحب الصادق الذي أشعرني به إفراد أسرتي، ممن انطلقوا معي في هذا المشوار، وتحملوا العبء الأكبر ما يليق بتضحياتهم الكريمة، مما يفوق أي مقدرة على الشكر إذا ما قورن به .

وفي الختام أتقدم بعظيم امتناني، وخالص تقديري إلى جميع من قدم لي يد المساعدة، ولو بكلمة طيبة مما لا يسع المجال لذكر أسمائهم، داعيا المولى ﷻ أن يوفق الجميع ..... انهٌ سميع عليم .

الباحث

الرموز والمختصرات المستخدمة في الرسالة

ج	جزء
د.ت	دون تاريخ
د.ك.و	دار الكتب والوثائق
د.م	دون مكان
ص	الصفحة
ط	الطبعة
م.ت.ع	مديرية التقاعد العامة
م.م.ن	محاضر مجلس النواب
ن.م.ع	نقابة المحاميين العراقيين

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة المحتويات	ج
محتويات الجداول	ح- د
محتويات الاشكال والمخططات	ذ
المقدمة	١-٤
التمهيد: مسوغات الاستحداث والهيكل الوظيفي والتنظيمي (١٩٢١- ١٩٥٨)	٦- ٣٠
الفصل الأول: وزارة المالية وتطور هيكلها الإداري في العهد الجمهوري (١٩٥٨- ١٩٦٨)	٣١- ١٠٣
المبحث الأول: وزارة المالية العراقية وتطور هيكلها الوظيفي وتنوع مهامها الإدارية (١٩٥٨ – ١٩٦٨)	٣٢- ٥٤
المبحث الثاني: أثر التحول السياسي في تطور عمل المصارف الحكومية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨	٥٥- ٧٩
المبحث الثالث: إصدار القوانين التنظيمية لعمل وزارة المالية وفق متطلبات الثورة والعهد الجمهوري.	٨٠- ١٠٣
الفصل الثاني: الخلفيات الاجتماعية والسياسية لوزراء المالية وإنجازاتهم.	١٠٤- ١٦٩
المبحث الأول: وزراء المالية في مرحلة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨- ١٩٦٣)	١٠٥- ١٣٥
المبحث الثاني: وزراء المالية في مرحلة عبد السلام عارف (١٩٦٣- ١٩٦٦)	١٣٦- ١٥٥
المبحث الثالث: وزراء المالية في عهد عبد الرحمن محمد عارف (١٩٦٦- ١٩٦٨)	١٥٦- ١٦٩
الفصل الثالث: خطط الموازنات المالية ودور وزارة المالية في إعدادها وتوزيعها على الوزارات الأخرى (١٩٥٨- ١٩٦٨)	١٧٠- ٢٤٠
المبحث الاول: مفهوم الميزانية العامة وطرق إعدادها وتنظيمها	١٧١- ١٨٦
المبحث الثاني: موازنة وزارة المالية العراقية (١٩٥٨- ١٩٦٨)	١٨٧- ٢٠٤
المبحث الثالث: وزارة المالية وموازنات الوزارات والهيئات الحكومية (١٩٥٨- ١٩٦٣)	٢٠٥- ٢٢٠
المبحث الرابع: وزارة المالية وموازنات الوزارات والهيئات الحكومية (١٩٦٣- ١٩٦٨)	٢٢١- ٢٤٠
الخاتمة	٢٤١- ٢٤٤
الملاحق	٢٤٥- ٢٤٩
قائمة المصادر والمراجع	٢٥٠- ٢٦٤
Abstract	A-B

المقدمة

الباحث في التأريخ يجدُ في البنية الإدارية والتنظيمية للدولة العراقية في قديمها وحديثها موضوعاً مغرياً يدفعه باتجاه ما فيه من قوانين وأنظمة أنتسجت فيما بينها لتكوين نظام أتسم بالرؤية الشمولية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنبثق أهمية الدراسات التنظيمية لهيكل الدولة بوجه عام ووزارة المالية بوجه خاص على أساس أنها إحدى اللبنات الأساسية لبناء المجتمعات المتقدمة، ومن هذا المنطلق برزت الحاجة إلى تسليط الضوء على بنية مؤسسات الدولة ومنها وزارة المالية، لكونها من الوزارات ذات الأثر الفاعل والشريان النابض في حياة الناس وجميع قطاعات الدولة، إذ أنها تعد البوابة الرئيسة التي من خلالها تنظم واردات الدولة وصادراتها وتبيان حجم الإنفاق وبفعلها تحدد شكل الموضوع وإطاره بـ " وزارة المالية العراقية بنيتها الإدارية والتنظيمية ١٩٥٨– ١٩٦٨".

ومن الأسباب الأخرى في اختيار الموضوع أن وزارة المالية تعد موضوعا ثراً، فعلى الرغم من الدراسات التي تناولت جانب التأريخ المالي والاقتصادي للدولة العراقية منذ تأسيسها سنة ١٩٢١، والى يومنا هذا إلا أن كثيراً من جوانبها لم تسلط الأضواء عليه، ومن هذه الجوانب البنية الإدارية والتنظيمية لوزارة المالية العراقية ١٩٥٨– ١٩٦٨، وقد عملت جاهدا أن اجعل من دراستي هذه وثيقة مهمة ذات بعد وصفي للقوانين والأنظمة العراقية المنظمة لوزارة المالية والصادرة عنها ما بين عامي ١٩٥٨– ١٩٦٨، فأرجو من الله إن يعيني إلى ما طلبت إليه، ومن المعلوم أن العهد الجمهوري شهد استقرارا نسبيا إذا ما قورن بالعهد الملكي، فاتضحت معالمه وأرسيت أركانه فجاءت الدراسة واضحة المعالم في جانبها الإداري والتنظيمي، فالاستقرار الاقتصادي والمالي لأي دولة يعد مقياسا لتقدمها، فأن العراق شهد تحسنا في إيراداته النفطية، وقد جسدت القوانين والأنظمة التي تم تشريعها خلال مدة الدراسة هذا الارتفاع والتحسن.

ومن الواضح لدى الجميع إن دراسة الجوانب الإدارية والتنظيمية لهيكلية الدولة هي محط اهتمام مراكز البحوث والدراسات في دول العالم المتقدمة، وقد اقتفينا أثارهم علنا نحلق بركب الدول المتقدمة، ودراسة التطور في الأنظمة والقوانين لوزارة المالية تزود الباحثين في الشأن الاقتصادي والمالي بتصورات ربما تخفى عن الكثير منهم، فضلا عن وضع تصورات عن التأثيرات السياسية في الشأن المالي أو بالعكس، مثال ذلك ما حدث من خروج العراق من منطقة الجنيه الإسترليني، الذي كان هذا الخروج متأثرا بواقع سياسي، وهو فترة الهيمنة البريطانية للعراق.

قسمت الرسالة الى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، فقد تناول التمهيد مسوغات الاستحداث والهيكل الوظيفي والتنظيمي لوزارة المالية العراقية مبيناً حالة المالية في العراق أبان السيطرة البريطانية (١٩١٤– ١٩١٨)، والإجراءات الإدارية التي قام بها السير برسي كوكس (Sir Percy Cox) في تشكيل أول دائرة للواردات سنة ١٩١٥، مبيناً أبرز الأسباب التي دعت إلى ذلك إلى أن تم استحداث وزارة المالية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، في أول تشكيل حكومي للدولة العراقية الحديثة "الحكومة العراقية المؤقتة"، وتضمن الفصل الأول: وزارة المالية وتطور هيكلها الإداري والتنظيمي في العهد

الجمهوري ١٩٥٨– ١٩٦٨، ووزع الفصل على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: وزارة المالية العراقية وتطور هيكلها الوظيفي وتنوع مهامها الإدارية ١٩٥٨ – ١٩٦٨، والإجراءات التي قامت بها وزارة المالية بما يتطلب والمتغيرات التي أحدثتها الثورة، في حين تطرق المبحث الثاني إلى أثر التحول السياسي في تطور عمل المصارف الحكومية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، والمبحث الثالث تناول:إصدار القوانين التنظيمية لعمل وزارة المالية وفق متطلبات الثورة والعهد الجمهوري.

واستعرض الفصل الثاني الخلفيات الاجتماعية والسياسية لوزراء المالية وإنجازاتهم، وقسم على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: وزراء المالية في مرحلة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨– ١٩٦٣)، وتناول المبحث الثاني: وزراء المالية في مرحلة عبد السلام عارف (١٩٦٣– ١٩٦٦)، وتطرق المبحث الثالث إلى وزراء المالية في عهد عبد الرحمن محمد عارف (١٩٦٦– ١٩٦٨)، ودَرَسَ الفصل الإنجازات والخطط والتطوير الذي حدث في عهد هؤلاء الوزراء.

اختص الفصل الثالث بدراسة خطط الموازنات المالية ودور وزارة المالية في إعدادها وتوزيعها على الوزارات الأخرى (١٩٥٨– ١٩٦٨) وجاء في أربعة مباحث، تناول المبحث الأول: مفهوم الميزانية العامة وطرق إعدادها وتنظيمها، وتطرق المبحث الثاني إلى: موازنة وزارة المالية العراقية (١٩٥٨– ١٩٦٨) مما اظهر التخصيصات المالية لوزارة المالية خلال سنوات البحث، أما المبحث الثالث فقد تناول: وزارة المالية وموازنات الوزارات والهيئات الحكومية (١٩٥٨– ١٩٦٣)، والمبحث الرابع تناول: وزارة المالية وموازنات الوزارات والهيئات الحكومية (١٩٦٣– ١٩٦٨) وأبوابها والأموال التي رصدت لمشاريعها.

اعتمدت الرسالة على مصادر متنوعة تأتي في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق والمتضمنة ملفات البلاط الملكي وملفات مجلس السيادة وملفات وزارة المالية لما حوته من معلومات قيمة أثرت الرسالة في معظم فصولها، فضلا عن مقررات مجلس الوزراء التي أفادت البحث في التعرف على قوانين الخاصة بالموازنات العامة والمناقشات التي جرت بشأنها، وكذلك ملفات مديرية التقاعد العامة في دراسة بعض الشخصيات التي تم أستيزارها لوزارة المالية.

أما الوثائق المنشورة فيأتي في مقدمتها ملفات وزارة المالية التي أفادت البحث في معظم فصول الرسالة، والتي حوت على الكثير من التقارير السنوية الخاصة بوزارة المالية، وكذلك قوانين الميزانيات العامة، وحصة وزارة المالية من تلك الميزانيات، وطريقة صرف تلك الأموال،وتقارير وزارة العدل وخصوصا مجموعة القوانين والأنظمة الخاصة بوزارة المالية، إذ كانت غنية بمعلومات مهمة عن تشكيل الوزارة وأنظمتها، والتقارير الخاصة بوزارة التخطيط التي أفادت البحث كثيرا وخصوصا في الفصل الأول، ووثائق ١٤ تموز المنشورة، وملفات المصارف الحكومية العراقية التي زودتني بالكثير من المعلومات المهمة عن مراحل تأسيسها وعملها خلال فترة البحث، والمطبوعات الحكومية الكثيرة للبحث عن أسماء الموظفين والمدراء العامين لوزارة المالية.

اعتمدت الرسالة على كثير من الكتب العربية والمعربة وتأتي في مقدمتها كتاب (دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠) لمؤلفيه محمود فهمي درويش، ومصطفى جواد، وأحمد سوسه، بما احتواه من معلومات دقيقة ورسمية قيّمة عن مدة الرسالة، وكتاب(تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨– ١٩٦٨) لمؤلفيه نوري عبد الحميد العاني وجعفر عباس حميدي، الذي يعد من الكتب الوثائقية المهمة التي لا يستطيع أي باحث أن يكتب عن تاريخ العراق المعاصر الاستغناء عنه في معرفة تشكيل الوزارات ومناهجها، وكتاب (السياسة المالية في العراق) لسعيد عبود السامرائي الذي أفاد الباحث في جميع فصول الرسالة، وكتاب (أعلام السياسة في العراق الحديث) لمؤلفه مير بصري الذي بحث في سير أعمال الوزراء الذي أفاد البحث كثيرا في الفصل الثاني، وكتاب (تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي) لمؤلفه عبد الله شاتي عبهول وكتاب (الميزانية والضرائب المباشرة في العراق) لعبد العال الصكبان الذي أفاد الرسالة كثيرا في الفصل الثالث للبحث مفهوم الموازنة وطرق إعدادها، وكتاب (ميزانية الدولة العراقية)لمؤلفه أحمد عبد الباقي الذي أفاد الباحث في المبحث الأول من الفصل الثالث.

ومن الكتب باللغة الإنكليزية كتاب Courtney Hunt, The History of Iraq, Green wood Press, London, 2005 وهو من الكتب التي أوردت معلومات عن تاريخ العراق الاقتصادي وعن وضع العراق المالي والخروج من المنطقة الإسترلينية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وكانت لرسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه أهميتها الواضحة في رفد الرسالة بوجهات النظر العلمية لما تحتويه من معلومات قيّمة، ومن هذه الرسائل والأطاريح أطروحة الدكتوراه (النظام الإداري في العراق ١٩٢٠– ١٩٣٩) للباحث عدنان هرير جودة الشجيري التي أفادت الرسالة كثيرا في الوقوف على الأسس الرئيسة للنظام الإداري لوزارة المالية وتشكيلاتها، وتقف إلى جانبها أطروحة الباحث جاسم محمد الذهبي (القيادات الوزارية في العراق ١٩٥٨– ١٩٨٨)، فقد جاءت الدراسة تفصيلية ودقيقة في معلوماتها وخصوصا في معرفة القيادات الوزارية التي تعاقبت على وزارة المالية خلال العهد الجمهوري، وأطروحة (النخب الأكاديمية العراقية ودورها في النظام السياسي ١٩٥٨– ١٩٦٨)، للباحثة إسراء طالب توفيق العاني، ورسالة الماجستير للباحث علاء علي جبارة المالكي الموسومة (النظام الإداري في العراق ١٩٣٩– ١٩٥٨)، ورسالة رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني (النظام الإداري في العراق ١٩٥٨– ١٩٦٣) .

واعتمدت الرسالة على عدد من البحوث المنشورة من بينها بحث الأستاذ ياسين طه ياسين(اثر الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩– ١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق) واستفادت الدراسة من الصحف العراقية اليومية وتأتي في مقدمتها الوقائع العراقية، والتي وفرت الكثير من المعلومات الرسمية المتمثلة بالقرارات الخاصة بوزارة المالية التي أصدرتها خلال العهد الجمهوري، واستفادت الرسالة كذلك من شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) بالحصول على بعض المعلومات.

واجهت الباحث صعوبات عدة أهمها عدم الحصول على معلومات من وزارة المالية العراقية الحالية على الرغم من مخاطبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتسهيل مهمة الباحث لغرض الحصول على المعلومات الوثائقية، لكنها اعتذرت عن تقديم إي وثيقة تخص عمل الوزارة في مدة الدراسة بحجة ضياعها وفقدانها بسبب الإحداث الأخيرة التي شهدها العراق ومنها تعرض الوزارة للاعتداءات الإرهابية المتكررة أدت إلى تلف وحرق الوثائق، أو إن بعض مسؤولي الوزارة يعد اطلاع الباحثين على أنشطة الوزارة يخل بسرية عملها، ولم يتمكن الباحث من التعرف على سيرة العديد من الأشخاص الذين تولوا الإدارات المالية أو عضوية اللجان التي شكلتها وزارة المالية لأن اغلبهم من موظفي الوزارة، ولم يكن لهم دور مؤثر في تاريخ العراق المعاصر، لذا لم تتطرق كل المصادر التي تناولت دراسة إعلام العراق إليهم.

أخيرا أقول إنني بذلت جهداً وأفرغت وسعي في البحث والتقصي خدمة للعلم، وطلباً للحقيقة، ويطمح الباحث أن يلفت الانتباه إلى جوانب جديرة بالاهتمام مع التماس العذر إن أخطأ أو قصر، فالخطأ والتقصير من صفات الإنسان، والكمال لله وحده عز وجل، والأمل معقود على أساتذتي في لجنة المناقشة إن يبدو ملاحظاتهم المستوحاة من خبرتهم العلمية حتى أتمكن من تقويم هذا البحث وتجنبه العثرات وإخراجه بالشكل الأفضل، والله ولي التوفيق.

الباحث

التمهيد

مسوغات الاستحداث والهيكل الوظيفي والتنظيمي ١٩٢١- ١٩٥٨

المالية خلال عهد الاحتلال البريطاني:

اكتسب العراق أهمية كبرى في السياسة البريطانية منذ بداية نشاطهم في الخليج العربي في الربع الأول من القرن السابع عشر، وكان لتنوع المصالح البريطانية في العراق من الأسباب التي دفعتهم لاحتلاله [١]، وبعد احتلال القوات البريطانية العراق خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨)، ونتيجة الفراغ في السلطة الذي أحدثه غياب العثمانيين، وخلافا لكل الوعود البريطانية دأبت الإدارة البريطانية على إقامة نظام احتلال أصبحت فيه السلطة المطلقة بأيدي القيادة العسكرية البريطانية [٢].

ورثت سلطات الاحتلال البريطاني عن العثمانيين وضعا اقتصاديا متدهورا ناجماً عن حالة الفوضى في الريف [٣]، ولم يكن للعراق سياسة مالية خاصة به، إذ كان يتبع الإدارة العثمانية المركزية في اسطنبول طيلة مدة السيطرة العثمانية عليه التي استمرت لأربعة قرون[٤]، وبعد أن تمكنت القوات البريطانية من احتلال مدينة البصرة باشر السير برسي كوكس (Sir Percy Cox) [٥]، بتشكيل هيكل الجهاز الإداري لملئ الفراغ والحد من الفوضى الذي خلفه انسحاب الموظفين العثمانيين، ولتأمين مستلزمات القوات العسكرية البريطانية [٦]، وقد تألف الجهاز الإداري من عدة دوائر تتبع جميعها لإدارته المباشرة، ومن هذه الدوائر التي تخص الشؤون المالية دائرة الواردات [٧]، وكانت إدارة الأمور المالية في العراق منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى تشكيل الحكومة

---

(١) مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص٥٧٨

(٢) فيليب ويلارد آيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، دار الراية البيضاء، (بيروت، ١٩٤٩)، ص١٤

(٣) اديث وائي، ايف بينروز، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ – ١٩٧٥، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي، ج١، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ١٩٨٩)، ص١٠٤

(٤) إسماعيل نوري مسير الربيعي، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١ – ١٩٣٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٨٩)، ص١٨٢

(٥) برسي كوكس (١٨٦٤ – ١٩٣٧): ضابط وسياسي وعسكري ودبلوماسي بريطاني ولد في مدينة هيرنكيك في انكلترا، تلقى تعليمه في مدرسة هارو ثم التحق بكلية ساند هيرست العسكرية سنة ١٨٨٣، وانظم إلى إدارة حكومة الهند البريطانية سنة ١٨٨٩، وتدرج في المناصب حتى أصبح المقيم السياسي في الخليج العربي سنة ١٩١٤، وبعد قيام الحرب العالمية الأولى عين مستشارا للحملة البريطانية التي توجهت من بومبي في الهند إلى البحرين أولا استعداد لغزو العراق، وبعد احتلال الفاو أصبح يحمل لقب الحاكم السياسي وتتمثل واجباته في متابعة أمور الإدارة المدنية للمزيد من التفصيل ينظر: منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤– ١٩٢٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٩

(٦) علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص٧١

(٧) دائرة الواردات: تأسست في كانون الثاني ١٩١٥، وأسندت إدارتها إلى السير هنري دوبس، تتمثل واجباتها في إدارة الشؤون المالية والواردات وبشكل خاص الضرائب المختلفة التي تقوم بتحصيلها على المنتجات الزراعية والأملاك والعقارات ورسوم الجسور والكمارك والمكوس وبدل إيجار الأملاك الحكومية، وتعد هذه الدائرة من أهم الدوائر بصفتها تشكل احد المصادر المالية الرئيسة للقوات البريطانية وتشكيلات الإدارة المدنية، واختارت بريطانيا لأدارتها الأكفاء سواء كان ذلك من الموظفين أو الضباط السياسيين وبعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة أصبحت إدارة الواردات تابعة لوزارة الداخلية، وفي نهاية سنة ١٩٢١، نقلت إدارة =

العراقية المؤقتة تخضع لإدارة المندوب السامي البريطاني مباشرة وكان يساعده في إدارتها ثلاث سكرتاريات هي **السكرتارية المالية وسكرتارية الواردات وسكرتارية التجارة** [١].

وقد فرض البريطانيون الضرائب بغض النظر عما تعانيه البلاد من أوضاع اقتصادية صعبة تمثلت بتخريب شبكة الأنهار والجداول فضلا على مواسم الجفاف التي مرت على البلاد في إعقاب انتهاء العمليات العسكرية البريطانية في العراق[٢]، وكانت إيرادات البريطانيين من الضرائب في زيادة مستمرة لإدارتهم نظام الضرائب بكفاءة على خلاف ما كانت عليه في زمن العثمانيين وذلك من خلال زج العراقيين في دائرة الواردات كونهم اعرف بأحوال السكان والأكثر دراية بأحوالهم وبخاصة في المجال الزراعي [٣]، وهناك من يرى أن زيادة إيرادات السلطة البريطانية تمثل بإخضاع البلاد إلى سلطة مركزية قوية وغياب المساومات التي كانت تعقد سابقا بين موظفي لجان التخمين العثمانية وشيوخ العشائر وزعماء القبائل العراقية [٤]، والتي أفقدت الدولة الكثير من إيراداتها عن طريق إعفاءهم من دفع الضرائب وفق نظام ضعيف للجباية هو نظام الالتزام [٥]، والجدول رقم (١) يبين المصروفات المالية للإدارة البريطانية في العراق لغاية سنة ١٩٢٠

جدول رقم (١) يبين المصروفات الإدارية في العراق للسنوات (١٩١٥ – ١٩٢٠) بالروبيات [٦]

أوجه الأنفاق	١٩١٥-١٩١٦	١٩١٦-١٩١٧	١٩١٧-١٩١٨	١٩١٨-١٩١٩	١٩١٩-١٩٢٠
مصروفات مقر الإدارة العامة	٥٥٤٢٣٠	١١٨٣٤٢٥	٢٤١٨٢٥٣	٣٣٩٠١٠٠	٧٠٦٠٧١٤
مؤسسة واردات	٥٤٨٨٩٢	٩١٩٠٨٥	٥١٨٩٢٧٣	٩٣٢١٦٩	٧٠٦٧٤٢٠

=الواردات إلى وزارة المالية للمزيد من التفصيل ينظر: أحمد خليف العفيف، التطور الإداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٢ – ١٩٣٢، دار جرير، (عمان، ٢٠٠٨)، ص٣٠

(١) للمزيد ينظر حسن ضاري سبع الدليمي، وزارة المالية العراقية دراسة في تشكيلاتها الإدارية ودورها في تطور العراق المعاصر ١٩٢١ – ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٢

(٢) محمد صالح حنيور الزيادي، الحكومة العراقية المؤقتة دراسة تاريخية في واقعها الإداري، ط١، دار تموز للطباعة والنشر، (دمشق، ٢٠١٢)، ص٨٤

(٣) كامل علاوي الفتلاوي وآخرون، العراق تاريخ اقتصادي، "التطورات الاقتصادية في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١"، ج٣، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠١٢)، ص٧٨

(٤) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤ – ١٩٣٢، منشورات وزارة الثقافة والفنون، (بغداد، ١٩٧٨)، ص٤٦٠.ص٤٦١

(٥) نظام الالتزام: نظام ابتكره العثمانيون إذ قاموا بتأجير مقدار تلك الضرائب على أشخاص معينين، يدفعون المبالغ للبلدية ومن ثم يقوم هؤلاء بالاستيفاء من الناس المبالغ المقررة للضرائب للمزيد من التفصيل ينظر: حسن ضاري سبع الدليمي، المصدر السابق، ص٢٤

(٦) الجدول نقلا عن: وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، (بيروت، ١٩٨٤)، ص٢٢٣

الضباط السياسي					
الجمارك	١١١٨٩٣	٣٨٥٨٠٠	٥٨٠٣٥٠	٦٧٥٠٠٠	٢٩٦٤١٦٩
النقليات	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	٣٠٨٧٨٣٤
القضاء	١١٢٠٢٠٧	١٢٧٢٩٥	٢١٤٩٨١	٣٧٣٠٠٠	٨٢١١٤٥
الصحة	٦١٦١٣٤٥	٨٧١٨٠	١٣٩٨٨٧	٤٦٣٧٥٠	٢٠٣١٥٤٢
التعليم	٦٥٠٠	٢٣٥٣٠	٣٥٥٠٠	١٨٠٠٠٠	٨٨٦٨٠٨
الشرطة	١٩٩١٤٦	٢٨٦٩٧٥	٨٩٠١٦٣	١٢٠٤٠٨٠	٢٢٧١٣٨٩
السجون	٢٠١٢٦	٤٤٤٦٠	٩٨٥١٧	١٦٧٤٠٠	٥٤٤٣٠٤
الإشغال العامة	ـــ	١٠٥٤٥٠	٤٦١٤٠٠	٨٧٤٧٠٠	٤٩٦٣٢٩٢
البريد	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	٢٣٧٤٨٣١
البرق	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	٨١٩٨٦٨
المساحة	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	٩٤٨٩٥
الري	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	٣٨٧٨٦٠٥
الزراعة	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	٣٨١٧٣٨
الليفي	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	٦٦٤٩٤٩٠
المجموع	١٦٢٢٣٤٤	٣١٦٣٢٠٠	١٠٠٢٨٢٨٦	١٦٦٤٩٧٢٠	٤٦١٩٨٠٠٨

يلحظ من الجدول أعلاه أن ميزانية الإدارة المدنية كشفت عن إن الجزء الأكبر من المصروفات خصص للإدارة السياسية ورواتب موظفيها وخدمة المجهود الحربي البريطاني، بغض النظر عن مصلحة الأهالي التي كانت بمنزلة ثانوية في نظر سلطات الاحتلال، خاصة ما يتعلق بالبريد والبرق ومساحة الأراضي ورعاية شؤون الزراعة والري خلال السنوات الأربعة الأولى من الاحتلال .

وزارة المالية وتشكيل الحكومة العراقية :

ارتبط استحداث وزارة المالية وهي إحدى الوزارات السيادية بتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة [١]، والتي تشكلت اثر ثورة ١٩٢٠، وأثرها على الرأي العام البريطاني لما سببته من خسائر مادية وبشرية الأمر الذي أدى إلى تغيير معالم سياسة بريطانيا بالعراق [٢]، أنشئت وزارة المالية في أول تشكيل إداري في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، واستمرت حتى العهد الجمهوري، ولم يسبق أن دُمجت مع وزارة أخرى أو فصلت عنها، واختصت تلك الوزارة بكل العمليات المتعلقة بتوفير الأموال اللازمة للمرافق للحكومية، وضمان استخدام تلك الأموال فيما أعدت

(١) محمد صالح الزيادي، المصدر السابق، ص١٦٣

(٢) للمزيد من التفصيل عن ثورة العشرين ينظر: عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ط٥، مطبعة دار الكتب، (بيروت، ١٩٨٢)

له قانونا، وتحضير ميزانية الدولة وتنفيذها وضبط الأموال العامة عند جبايتها وإنفاقها ومراقبتها لمنع العبث بها وإعداد الحساب الختامي، وبيان المركز المالي للهيئات الحكومية وأمور الدولة التجارية [١].

وكان أول وزير للمالية في الدولة العراقية هو ساسون حسقيل[٢]، شغل هذا المنصب في ٢٨ تشرين الأول ١٩٢٠، بعد الجهود التي بذلتها المس بيل (Gertrude Lothian Bell)[٣]، إذ أدركت أن بغيابه يهبط مستوى المجلس الوزاري حيث امتنع ساسون في بادئ الأمر عن قبول الوزارة، وبعد إن وافق شعروا جميعا بأن عبئا ثقيلا قد أزيح عن صدورهم وان مستقبل الحكومة العراقية المؤقتة ونجاحها مضمونان[٤]، وبعد أن تسلم الوزير مهام مسؤولياته الإدارية عمل على تخفيض بعض الأعباء المالية، وبناء مالية الدولة الناشئة وتشكيل الدوائر المالية التابعة لوزارته، ولم تكن بالمهمة السهلة ولا سيما وان الدولة العراقية كانت تعاني نقصاً واضحاً في رصيدها المالي[٥]، إذ اضطرت الحكومة العراقية في بادئ الأمر إلى استخدام عدد كبير من الموظفين البريطانيين والهنود في الإدارات التابعة لوزارة المالية، فضلا عن أبناء الطائفة اليهودية لخبرتهم بالشؤون المالية [٦]، هذا وقد أعطي المستشارون البريطانيون الدور الأكبر في إدارة الوزارات العراقية حسب المذكرة التحريرية

---

(١) الياهو دنكور، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، موسوعة سنوية إدارية، اجتماعية، اقتصادية، تجارية، زراعية، تصدر عن وزارة الداخلية سنة ١٩٣٥، ص٢٨٦، احمد خليف العفيف، المصدر السابق، ص١٨٣

(٢) ساسون حسقيل: ولد في بغداد سنة ١٨٦٠، وهو ينتمي إلى أسرة شلومو داوود اليهودية الغنية، تلقى دراسته في مدرسة الأليانس الإسرائيلي، واصل دراسته في اسطنبول ولندن وفيينا، وكان يجيد ست لغات منها الانكليزية والفرنسية والفارسية والعبرية واليونانية واللاتينية والألمانية، شغل وظائف مهمة في العهد العثماني، ثم انتخب نائبا عن بغداد في مجلس المبعوثان العثماني، عاد إلى بغداد سنة ١٩٢٠ واختير وزيرا للمالية في وزارات عبد الرحمن النقيب الثلاث للفترة ما بين (١٩٢٠ – ١٩٢٢)، واحتفظ بوزارة المالية في وزارة عبد المحسن السعدون ١٩٢٢–١٩٢٣، وفي وزارة ياسين الهاشمي ١٩٢٤–١٩٢٥، رافق السير برسي كوكس إلى مؤتمر القاهرة وكان عضوا في لجنة الدستور وعضوا في مجلس النواب العراقي في جميع دوراته، فإذا ما ذكر ساسون افندي فيجيء ذكره مقرونا بالكفاح العظيم في تنظيمه شؤون دولة العراق في سنوات لانتداب العجاف للمزيد من التفصيل ينظر: نور محمود عبد المجيد العبدلي، ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠١١

(٣) المس بيل (١٨٦٨– ١٩٢٦): رحالة سياسية عملت بالمخابرات البريطانية، ولدت في إحدى قصور العهد الفكتوري في مدينة درم إحدى مدن شمالي انكلترا، أظهرت خلال دراستها تفوقا في مادة التاريخ الانكليزي الأمر الذي جعلها تختص في دراسة التاريخ الحديث في جامعة أكسفورد، زارت العراق سنة ١٩٠٩، ثم التحقت بالحملة البريطانية على العراق سنة ١٩١٤، حيث كان واجبها إرسال التقارير إلى حكومة الهند ومكتب استخبارات القاهرة الذي سمي فيما بعد بالمكتب العربي، ونظرا لكفاءتها شغلت منصب السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي السر برسي كوكس في العراق، توفيت ودفنت في بغداد سنة ١٩٢٦ للمزيد ينظر: أج.فى.أف.ونستون، حياة غرترود بيل ١٨٦٨ – ١٩٢٦، ترجمة: صادق عبد الله الركابي، ط١، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ٢٠٠٨)، ص٢٣.ص٣٣

(٤) نبيل عبد الأمير الربيعي، اليهود في العراق، ط١، دار الرافدين، (بيروت، ٢٠١٣)، ص١٣٠

(٥) نور محمود عبد المجيد العبدلي، المصدر السابق، ص٧٥.ص٧٦

(٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٢٥٣٨/٣١١،عنوان الملفة تشكيلات وملاكات وزارة المالية، ص٣.ص٤

التي عهد بها السير برسي كوكس إلى مستشار وزير الداخلية مستر جون فلبي (St. John philpy)[١]، إذ كانت وزارات الداخلية والدفاع والمالية تراقب عن كثب من قبل البريطانيين أو وكلائهم، وفي ضوء ذلك أصبحت مبادرات اتخاذ القرار تشرع من قبل هؤلاء المستشارين، ولا يسمح للوزراء العراقيين باتخاذ القرار دون موافقة المستشارين البريطانيين[٢]، وعهد في بداية الأمر إلى المستر سليتر (S.H.Slater)[٣]، ليكون مستشارا لوزارة المالية [٤].

تشكيلات وزارة المالية العراقية :

تألفت وزارة المالية عند تشكيلها من ديوان الوزارة وخمس مديريات هي: **مديرية المالية العامة، ومديرية الواردات العامة، ومديرية المحاسبات العامة، ومديرية الأراضي والأملاك الأميرية العامة، ومديرية التجارة،** فضلا عن الدوائر الملحقة بوزارة المالية وهي كل من **مديرية الكمارك والمكوس العامة، ومديرية الميناء والملاحة العامة** [٥]، في الوقت الذي بلغ فيه الكادر الوظيفي للوزارة عند تأسيسها(٤١١) موظفا موزعين بين ديوان الوزارة والألوية [٦]، وقد حدثت تطورات مهمة على الإدارة المالية بعد صدور القانون الأساسي[٧]، للمملكة العراقية سنة ١٩٢٤، الذي وضع الأسس العامة لإدارة الدولة ولا سيما في الجانب المالي، إذ عد وزير المالية مراقبا عاما لمعاملات الدولة كافة سواء كان عائداً إلى الميزانية العامة أم إلى غيرها، ويحق له أيضا تفتيش

(١) الميجر فليبي (١٨٨٥-١٩٦٠): يعرف أيضا بالشيخ عبد الله فلبي، ضابط استخبارات بريطاني، ولد في مدينة بادولا جنوب سريلانكا، ينحدر من أسرة بريطانية برجوازية، أنهى دراسته الابتدائية والثانوية في مدرسة ويستمنستر الخاصة في بريطانيا، ثم درس اللغات الشرقية في جامعة ترينتي في جامعة كمبريدج، التحق بالخدمة المدنية في الحكومة البريطانية في الهند، ثم بالحملة البريطانية على العراق، وبعد انتقال برسي كوكس إلى بغداد في سنة ١٩١٧، وظفه مسؤولاً عن الشؤون المالية ثم عين مستشارا لوزارة الداخلية، توفي سنة ١٩٦٠ للمزيد ينظر: هـ.سنت جون فلبي، مذكرات فيلبي في العراق والجزيرة العربية ١٩١٥-١٩٢١،ترجمة:جعفر الخياط، ط١، الدار العربية للموسوعات،(بيروت، ٢٠٠٨)، ص٧.ص١٦

(٢) غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨- ١٩٢١، ترجمة: عطا عبد الوهاب، دار اللام، (لندن، ١٩٨٨)، ص٤٦٥

(٣) أحد مساعدي ارنولد ولسن للإدارة المدنية في العراق، تم تعيينه سكرتيرا ماليا ومستشارا لوزارة المالية في أول حكومة عراقية، وهو المسؤول عن كل أوجه الإنفاق والإشراف على الميزانيات والعملة والكمارك والقضايا التجارية وصحف الحكومة ومطابعها للمزيد ينظر: علي ناصر حسين، المصدر السابق، ص٢٢٥

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٢٥٤٤/٣١١، عنوان الملفة " خلاصات ملاكات جميع الوزارات، ص٣

(٥) للمزيد ينظر: حسن ضاري سبع الدليمي، المصدر السابق، ص٧٠

(٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٢٥٤٤/٣١١، عنوان الملفة " خلاصات ملاكات جميع الوزارات، ص٣

(٧) القانون الأساسي(الدستور): هو قانون وضع تحت رقابة وإشراف سلطات الانتداب البريطانية سنة ١٩٢٥، والتي كانت قد تعهدت بوضعه خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تنفيذ لائحة الانتداب، ولفظ القانون الأساسي اقرب إلى مصطلح اللغة العربية من لفظ الدستور، وقد استمد إحكامه من دساتير استراليا ونيوزلندا وتركيا، يضم القانون ١٢٣ مادة موزعة على عشرة أبواب، أشار الباب الثالث إلى السلطة التشريعية وهي منوطة بمجلس الأمة مع الملك، ومجلس الأمة يتألف من مجلسي النواب والأعيان، واستمر العمل به حتى صدور الدستور المؤقت في ١٤ تموز ١٩٥٨ للمزيد من التفصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، ط١، دار مكتبة عدنان، (بغداد، ٢٠١٥)، ص٥٩.ص٦١

المعاملات المالية والحسابات العائدة لأي وزارة أو دائرة حكومية، فضلا عن خضوع غرف التجارة لإشراف وزير المالية من حيث حساباتها ومعاملاتها المالية، وذلك بموجب نظام السلطة في الأمور المالية الصادر في ٢٩ أيلول ١٩٢٤، قانون غرف التجارة لسنة ١٩٢٦ [١].

وقد شهدت تشكيلات وزارة المالية تغيرات مهمة بعد صدور أول نظام عراقي للوزارة برقم ٣ لسنة ١٩٣٠، في عهد حكومة ناجي السويدي الأولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩– ٩ آذار ١٩٣٠) [٢]، وهو واحد من عدة أنظمة وزارية أعدتها حكومة السعدون الرابعة (١٩ أيلول ١٩٢٩– ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩)[٣]، وبعد استقلال العراق سنة ١٩٣٢، وبداية الأزمة الاقتصادية العالمية [٤]، اختلفت تشكيلات الوزارة أذا تم إجراء تغيرات إدارية مهمة في معظم الوزارات ومنها وزارة المالية، فأصبحت بحاجة إلى نظام جديد يكفل التنسيق بينها وبين دوائرها وتشكيلاتها من جهة، وبين الدولة من جهة أخرى، فأصدرت نظاماً جديداً وهو نظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٣، والذي أضاف تشكيلات جديدة لوزارة المالية، وبعد مرور عامين عليه استبدل بنظام رقم ١٩ لسنة ١٩٣٥ الذي عدل بعد مرور ثلاث سنوات بنظام رقم ١٢ لسنة ١٩٣٨[٥].

ولم تقتصر الإدارة في وزارة المالية على المديريات العامة وشعبها المركزية وإنما امتلكت شبكة واسعة من الإدارات الفرعية التي أطلق عليها اسم **(الإدارات المالية في الألوية)**، وتألفت في كل لواء من موظف مالي من الدرجة السابعة وهو مدير مال اللواء، وكان مسؤولاً عن إدارة إعمال الخزينة وصرف نفقاته، وفي كانون الأول

---

(١) عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق ١٩٢٠ – ١٩٣٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٩٥.ص٩٦

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ط٤، مطبعة دار الكتب، (بيروت، ١٩٧٤)، ص٢٩٣

(٣) المصدر نفسه، ص٢٧١

(٤) الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩–١٩٣٣): هي اخطر واشد وأطول أزمة اقتصادية عرفها العالم والتي اختلفت بميزاتها عن الأزمات الاقتصادية التي سبقتها بدرجة شموليتها للعالم على حد سواء، اندلعت شرارة الأزمة الاقتصادية في سوق البورصة بنيويورك في ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٢٩، تعود أصول الأزمة بارتباط الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية، نجم عن البيع الكثيف في الأسهم من قبل الأمريكيين إلى انهيار سريع في أسعار أسهم الشركات، حيث أغرقت الأسواق بالأوراق المالية بما يساوي ١٦ مليون سهم عرضت للبيع من دون وجود عدد كافٍ لشرائها، لينجم عن ذلك انخفاض الإنتاج العالمي إلى الثلث تقريبا وإفلاساً لآلاف من البنوك والشركات والمعامل، كما اقترن معها ظهور حالات البطالة بأرقام عالية بلغ تعدادها في وسط الطبقة العاملة في فترة تفاقم الأزمة ١٩٣٢ بحدود ٢٦,٥ مليون عاطل في ٣٢ دولة، إضافة إلى البطالة المقنعة التي بلغت بحدود ١٠ ملايين عامل، والعراق كان واحدا من تلك البلدان التي عانت من تلك الأزمة بحكم ارتباطه الطويل مع بريطانيا في الجانب الاقتصادي للمزيد عن أوضاع العراق خلال سنوات الأزمة الاقتصادية ينظر: مشتاق طالب حسين، العراق خلال سنوات الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩–١٩٣٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠١، ياسين طه ياسين، " أثر الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩–١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق"، بحث منشور، مجلة آداب البصرة، العدد ٥٣، ٢٠١٠، كلية الآداب، جامعة البصرة، ص١٧٣.ص١٨٠

(٥) حسن ضاري سبع الدليمي، المصدر السابق، ص٨٠.ص٨٣

سنة ١٩٣٨، ازدادت الأعباء المالية وأصبحت تدعو إلى القلق بإنشاء سكة حديد بغداد ١٩٣٨-١٩٣٩، مما أثقل كاهل الدولة وزادت مصروفاتها على إنشاء سكة حديد بغداد، يضاف إلى ما تقدم تأثر العراق بشكل مباشر أو غير مباشر باندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) لاسيما في الاقتصاد والمالية من خلال استثمار واستغلال اقتصاد العراق وتوظيفه لصالح البريطانيين، عن طريق بعض أصحاب النفوس الضعيفة لتحقيق أهداف وغايات سياسية على حساب مصالح البلاد [١].

الأنظمة الإدارية لوزارة المالية للمدة ما بين (١٩٣٩- ١٩٥٨):

(١) نظام رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٠:

لم يتوقف تشريع القوانين والأنظمة الخاصة بوزارة المالية بعد قيام الحرب العالمية الثانية،وإنما صدرت قوانين وأنظمة وتشريعات مهمة ومنها صدور نظام جديد يبين تشكيلات وزارة المالية، وبعد مرور خمس سنوات على أخر نظام صدر للوزارة وهو كالأتي:

الوزير: وهو الرئيس الأعلى للوزارة والمسؤول عن سير إعمالها وعن حسن قيام موظفيها بواجباتهم، وتصدر جميع الأوامر والتعليمات والمقررات بأمره وتنفذ تحت إشرافه ومراقبته .

هيئة التفتيش: وهي هيئة تفتيشية كان يرأسها مفتش مالي عام مسؤول أمام الوزير، وتنحصر واجباته بأجراء التفتيش والتدقيق في جميع المسائل المالية وتطبيق القوانين العامة وفق قانون التفتيش المالي[٢].

مديرية المالية العامة:

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن إعمالها، وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي يتلقاها من الوزارة، وتعد هذه المديرية من الدوائر الرئيسة في الوزارة، وتنحصر إعمالها في أمور الموازنة والأمور المالية بما فيها العملة والتفتيش وكذلك الأمور الذاتية والخدمة وتنظيم الملاكات وتشمل جميع موظفي وزارة المالية، وعقود الموظفين الأجانب والخدمة والملاك،وتكونت من الشعب التالية: شعبة الموازنة والمالية، وشعبة الذاتية والخدمة، وشعبة التقاعد، وشعبة التفتيش المالي، وشعبة الإدارة والرسائل [٣].

---

(١) علاء علي جبارة المالكي، النظام الإداري في العراق ١٩٣٩- ١٩٥٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٦، ص١٣١

(٢) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠، القسم الثاني، نظام وزارة المالية رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤١، ص٣٥٣

(٣) علاء علي جبارة المالكي، المصدر السابق، ص١٣٣

مديرية الواردات العامة :

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن جميع إعمالها وفقا للأوامر والتعليمات التي يتلقاه من الوزارة، وحددت مهامها بالقيام بشؤون واردات الدولة مثل ضرائب الاستهلاك والأملاك والدخل والمواشي وغيرها، وتدقيق معاملات الواردات وشؤون الأملاك والأراضي الأميرية وإيجارها ومراقبة المصارف، وتنقسم هذه المديرية إلى عدة شعب وهي: شعبة ضريبتي الأرض والاستهلاك ومعاملات الأراضي، وشعبة ضريبة الدخل ومراقبة المصارف، وشعبة الضرائب المختلفة والأملاك الأميرية، وشعبة الحقوق، وشعبة الذاتية والإدارة والرسائل[١].

مديرية مطبعة الحكومة :

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن إعمالها وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات التي تتلقاه من الوزارة، وتنحصر أعمالها في أمور المطبعة والقرطاسية لجميع المؤسسات الحكومية [٢].

مديرية المحاسبات العامة :

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن إعمالها، وتنحصر أعمالها في شؤون الخزينة ومعاملاتها النقدية والحسابات وتدقيقها ومعاملات موظفي الدولة من مثل حساباتهم ورواتبهم وإجازاتهم، وتنقسم إلى عدة شعب هي: شعبة الخزينة، وشعبة معاملات الموظفين والخزائن، وشعبة معاملات التدقيقات والتفتيش، ومعاملات تدقيق حسابات الري والإشغال والمساحة، وشعبة الإدارة والرسائل.

مديرية الكمارك والمكوس العامة :

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام مسؤولاً عن إعمالها، والقيام بواجباتها وفقا للقوانين والأنظمة الصادرة من الوزارة، وفي الوقت نفسه كان مديرا لإدارة انحصار التبغ علاوة على أعمال وظيفته الأصلية، وقد ألغى نظام وزارة المالية رقم ٧٣ لسنة١٩٤٠، مديرية الميناء والملاحة العامة وتم فك ارتباطها من وزارة المالية وإلحاقها وربطها بوزارة المواصلات والأشغال العامة بموجب قانون وزارة المواصلات والأشغال رقم ٣٤ لسنة١٩٣٩[٣].

(٢) نظام وزارة المالية رقم ٢٧ لسنة ١٩٤١

كان من أهم الانعكاسات السلبية للحرب العالمية الثانية تدهور الاقتصاد العراقي لارتباطه بالمجهود الحربي البريطاني والظروف التي خلقتها الحرب، وفي مقدمة ذلك عدم استقرار الوضع الإداري لمعظم الوزارات العراقية ولا سيما وزارة المالية الأمر الذي تطلب إصدار العديد من الأنظمة المالية الجديدة ومنها نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٤١، بناء على اقتراح وزير المالية إبراهيم كمال[٤]، وموافقة مجلس الوزراء والذي أضاف مديريتين جديدتين

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠، نظام وزارة المالية رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٠، ص٣٥٤

(٢) المصدر نفسه، ص٣٥٥

(٣) المصدر نفسه، ص٣٥٥.ص٣٥٦

(٤) إبراهيم كمال (١٨٩٥ – ١٩٤٧): ولد في بغداد أكمل دراسته وتعليمه فيها، ثم التحق بالجيش العراقي، انتخب نائباً في مجلس النواب، شغل عدة مناصب حكومية فعين سكرتيراً لوزارة المالية، ثم مديراً عاما للكمارك والمكوس، استوزر لأول مرة في=

لتشكيلات الوزارة، مع إضافة بعض الشعب إلى بعض المديريات [١]، ومن المديريات المضافة بموجب نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٤١ هي :

مديرية ضريبة الدخل ومراقبة المصارف :

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن إعمالها، وتقوم هذه المديرية بالأعمال الموكلة إليها وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي تتلقاها من الوزارة، ومن واجبات هذه المديرية العمل على تخفيف الأعباء المالية على الدولة نتيجة للوضع الاقتصادي المتردي الذي شهدتهُ الدولة العراقية خلال عقد الأربعينيات، فضلا عن النظر في أمور ضريبة الدخل ومراقبة المصارف [٢].

مديرية الأمور الحقوقية :

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام ويكون مسؤولاً عن أعمالها، وتقوم بالأعمال الموكلة إليها وفقا القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة من الوزارة، وتنحصر أعمالها في إبداء الرأي في القضايا المالية من الوجهة الحقوقية وفي الاستشارات القانونية [٣].

مديرية التموين العامة :

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤول عن إعمالها، ويساعده في ذلك موظف بعنوان معاون مدير عام، وقد استحدثت بموجب نظام رقم ٨ نظام تعديل نظام وزارة المالية رقم ٢٧ لسنة ١٩٤١، كما أن ظروف الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد العراقي كان لها الأثر الواضح في نقل مديرية التموين العامة من وزارة الاقتصاد التي تأسست حديثا سنة ١٩٣٩، بموجب الاتفاق بين الوزارتين في ١ شباط ١٩٤٢، للاستفادة من تشكيلاتها المتعددة وذات الخبرة الطويلة في مجال عملية التموين[٤]، وتقوم هذه المديرية بالإعمال المودعة إليها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي تتلقاها من الوزارة، وتنحصر إعمالها بشؤون التموين، وتنقسم هذه المديرية إلى شعب حسبما تقتضيه الحاجة [٥].

=وزارة جميل المدفعي الرابعة كوزير للمالية سنة ١٩٣٧، ثم عين وزيراً للمالية ووكيلاً للعدلية في وزارة جميل المدفعي الخامسة سنة ١٩٤١، وبعدها استقال من منصبه في السنة نفسها للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، العارف للمطبوعات، (بيروت، ٢٠١٣)، ص١٧

(١) علاء علي جبارة المالكي، المصدر السابق، ص١٣٥.ص١٣٦

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٦

(٣) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة العراقية لسنة ١٩٤١، القسم الثاني، نظام وزارة المالية رقم ٢٧ لسنة ١٩٤١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٢، ص ٦٧

(٤) م.م.ن، محضر الجلسة الرابعة والثلاثون، في ١٦ نيسان ١٩٤١، ص٤٥٠، الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٢، القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣)، ص٤٢

(٥) الوقائع العراقية، العدد ١٩٩١، في ٢ شباط ١٩٤٢

(٣) نظام وزارة المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٢

قدم وزير المالية علي ممتاز الدفتري[١]، نظاما جديدا لوزارة المالية إلى مجلس الوزراء في عهد وزارة نوري السعيد[٢]، السادسة (٩ تشرين الأول ١٩٤١- ٤ تشرين الأول ١٩٤٢)[٣]، وتضمن النظام الجديد ٢٣ مادة قانونية، تضمنت تشكيلات الوزارة وهيئاتها الإدارية مع إضافة ثلاث مديريات عامة أخرى إلى تشكيلاتها وهي كالأتي :

مديرية الحبوب العامة :

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن أعمالها، يساعده موظف بعنوان معاون مدير عام، وقد تم استحداثها وفق المادة السابعة من هذا النظام، وتقوم تلك المديرية بأعمالها حسب القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة من الوزارة، وتنحصر أعمالها بجميع ما يتعلق بالسيطرة على شؤون الحبوب وادخارها وتوزيعها وتسعيرها وتقسم تلك المديرية إلى شعب حسب الحاجة لذلك [٤].

مديرية وسائط النقل العامة :

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن إعمالها، يساعده في ذلك موظف بعنوان معاون مدير عام، وتقوم المديرية بالإعمال المودعة إليها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي تتلقاه من الوزارة، وقد تشكلت بموجب التعديل الثالث لنظام وزارة المالية رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٣، وتنحصر إعمالها بجميع ما يتعلق بتنظيم شؤون وسائط النقل على مختلف أنواعها وتقسم هذه المديرية إلى شعب حسبما تقتضيه الحاجة [٥].

---

(١) علي ممتاز الدفتري (١٩٠١ – ١٩٩٠) ولد في بغداد، أكمل دراسته الابتدائية في المدرسة السلطانية ومدرسة الحقوق،عين لأول مرة بوظيفة كاتب في مديرية الأوقاف، ثم نقلت خدماته إلى وزارة المالية سنة ١٩٢٣، تدرج في السلم الوظيفي فأصبح معاونا لمدير الواردات العام في ٢٠ شباط ١٩٣٠، ثم مديرا لها سنة ١٩٣٤، عين بعد ذلك مديرا عاما للمحاسبات سنة ١٩٣٧، ثم عاد مديرا عاما للواردات سنة ١٩٣٩، وبقي في منصبه هذا حتى استيزاره لوزارة المالية للمزيد من التفصيل ينظر: مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، ط١، دار الحكمة، (لندن،٢٠٠٤)، ص١٠٤

(٢) نوري السعيد (١٨٨٨– ١٩٥٨): سياسي عراقي ورئيس الوزراء لأربعة عشر مرة، وصاحب دور مهم في الحياة السياسية العراقية من تأسيس الدولة العراقية حتى قيام الجمهورية، ولد في بغداد من أصول موصلية تلقى تعليمه في القسطنطينية، التحق مع الأمير فيصل بن الحسين في سوريا بين سنتي (١٩١٨–١٩١٩) ليصبح رئيسا لأركانه، عاد إلى العراق في خريف ١٩٢٠ وأصبح رئيسا لأركان الجيش العراقي الذي تأسس سنة ١٩٢١، ثم أصبح وزيرا للدفاع في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى (١٨ تشرين الثاني١٩٢٢– ١٥ تشرين الأول ١٩٢٣)، قدم طلبا في سنة ١٩٤٩ لتأسيس حزب الاتحاد الدستوري للمزيد من التفاصيل ينظر: سعاد رؤوف شير محمد، نوري سعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢ – ١٩٤٥، ط١ ، مكتبة اليقظة العربية ، (بغداد ، ١٩٨٨)

(٣) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٧١٠

(٤) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٢، القسم الثاني، نظام وزارة المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٢ص١٧٠

(٥) الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣، القسم الثاني، نظام التعديل الثالث لنظام وزارة المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٤، ص٧٤

مديرية الضريبة ومراقبة المصارف:

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن إعمالها، هي من المديريات المستحدثة وفق النظام الجديد، وتقوم مديرية الضريبة ومراقبة المصارف بالأعمال المودعة إليها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة من الوزارة، وتنحصر أعمالها في أمور ضريبة الدخل ومراقبة المصارف [١].

وبهدف تطوير النظام المالي بالشكل الذي يتناسب مع المستجدات تم استبدال نظام رقم ٥١ لسنة ١٩٤٢، بنظام وزارة المالية رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٢، الذي تضمن إلغاء المادة الثامنة من النظام السابق والخاصة بمديرية التموين العامة إذ أصبحت إعمالها تشمل شؤون التموين بصورة عامة، وإحداث ثلاث شعب فيها وهي: شعبة المنتوجات المحلية، وشعبة المنتوجات المستوردة، وشعبة وسائط النقل، وللوزير توزيع الإعمال على الشعب أو إحداث شعب إضافية أخرى حسبما تقتضيه المصلحة العامة [٢]، وعدل نظام وزارة المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٢ مرة ثانية بنظام رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٢، بناء على ما عرضه وزير المالية صالح جبر[٣]، وبموافقة مجلس الوزراء، وشمل ذلك التعديل المادة الرابعة التي حذفت بموجبه مديرية الحبوب العامة، ومديرية وسائط النقل العامة [٤]، وتحويل الشعب التالية إلى مديريات عامة: مديرية المنتوجات المحلية، ومديرية المنتوجات المستوردة، ومديرية وسائط النقل [٥].

(٤) نظام وزارة المالية رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨

أصدرت وزارة مزاحم الباجه جي[٦]،(٢٦ حزيران ١٩٤٨ – ٧ تشرين الثاني ١٩٤٨) نظاماً جديداً لوزارة المالية وهو نظام رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨، بناء على ما عرضه وزير المالية علي ممتاز الدفتري، ولم يختلف

---

(١) علاء علي جبارة المالكي، المصدر السابق، ص١٣٨.ص١٣٩

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٢، القسم الثاني، نظام تعديل نظام وزارة المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٢، ص١٨٤، الوقائع العراقية، العدد ٢٠٥٦، في ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٢

(٣) صالح جبر (١٨٩٥ – ١٩٥٧) : ولد في مدينة الناصرية، ودخل إلى المدرسة الرشيدية في الناصرية سنة ١٩٠٢، التحق بمدرسة الحقوق سنة ١٩٢١، عمل بوظائف عديدة منها كاتبا في المحاكم المدنية ثم قاضيا بمحكمة الصلح في قضاء الهندية، انتخب نائبا عن لواء المنتفق في مجلس النواب ١٩٣٠، تقلد مناصب وزارية مهمة حتى أصبح رئيسا للوزراء مرة واحدة سنة ١٩٤٧، فكان أول سياسي شيعي يشكل الوزارة بعد ربع قرن من تأسيس الدولة العراقية، توفي في ٦ حزيران ١٩٥٧ للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٣٥.ص٣٣٦

(٤) الوقائع العراقية، العدد ٢٠٦٥، في ١٦ كانون الأول ١٩٤٢

(٥) علاء علي جبارة المالكي، المصدر السابق، ص١٣٨.ص١٣٩

(٦) مزاحم الباجة جي (١٨٩١ – ١٩٨٢): رئيس وزراء ولد في بغداد، أنهى دراسته الابتدائية والإعدادية فيها، عين وزيرا للمواصلات والإشغال سنة ١٩٢٤، عمل وزيرا مفوضا في روما سنة ١٩٣٤، ووزيرا مفوضا في باريس، عاد إلى بغداد وعين رئيسا للوزراء ووكيلا لوزارة الخارجية في حزيران سنة ١٩٤٨، اشترك في وزارة علي جودت الأيوبي الثانية نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا=

النظام الجديد بتشكيلاته عن الأنظمة الأخرى، سوى إضافة مديريتين جديدتين هي مديرية التفتيش المالي العامة، ومديرية الأموال المستوردة العامة، وثلاثة أقسام إدارية إلى مديرية الواردات العامة وهي كالآتي:

قسم الاستهلاك: يديره ويتولى شؤونه مدير يكون مسؤولا عن أعمال الاستهلاك في جميع الألوية وتلتحق به شعبة الاستهلاك في ديوان المديرية .

قسم التدقيق والإحصاء: يديره ويتولى شؤونه مدير يكون مسؤولا عن أعمال التدقيق في جميع الألوية، وعن حسن قيام الهيئات التدقيقية بتدقيق حسابات الاستهلاك والواردات وغيرها، ويلتحق به مدققين الواردات في الألوية وشعبتا الإحصاء والتدقيق في ديوان المديرية ٠

قسم الضرائب المختلفة: يديره ويتولى شؤونه مدير يكون مسؤولا عن إعمال تحقيق وجباية ضرائب العرصات والأرض والإطفاء وتلتحق به دائرة ضريبة أملاك بغداد وشعبتا ضريبتي الأرض والإطفاء في ديوان المديرية .

قسم الإدارة والذاتية: يدير ذلك القسم موظف بدرجة مميز يكون مسؤولا عن المعاملات الذاتية وتنظيم الموازنة وضبط الملاكات في ديوان الوزارة [١].

مديرية التفتيش المالي العامة :

يديرها ويتولى شؤونها موظف بعنوان مفتش مالي عام يكون مسؤولاً عن أعمالها، استحدثت سنة ١٩٤٨ وفق النظام الجديد، تضم هذه المديرية مفتشين يكون عددهم بحسب الحاجة للقيام بأمور التفتيش المالي، في وزارة المالية والوزارات الأخرى [٢].

مديرية الأموال المستوردة العامة :

كانت تطلق تسمية الأموال المستوردة على جميع البضائع والسلع المستوردة من الخارج، لذلك تم تشكيل مديرية أطلق عليها مديرية الأموال المستوردة، وهي من المؤسسات والدوائر التي استدعت الظروف الاقتصادية المتدهورة التي شهدها العراق ما بعد الحرب العالمية الثانية[٣]، كان يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولا عن إعمالها، يساعده عدد من الموظفين بقرار من الوزير، وأنيطت بها وظائف تتعلق بإدارة التجارة الخارجية وترشيد العلاقة بين العملة العراقية والعملات الأجنبية، في وقت كانت العملة العراقية تلوذ بمساعدة

=للخارجية سنة ١٩٤٩، توفي في جنيف سنة ١٩٨٢ للمزيد من التفاصيل ينظر: فهد مسلم الفجر، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠ – ١٩٣٣، ط١، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ٢٠٠٤)

(١) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٨، القسم الثاني، نظام وزارة المالية رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص١٢٩

(٢) علاء علي جبارة المالكي، المصدر السابق، ص١٤٢

(٣) د. ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٣٢١١٠/٢٢٨، عنوان الملفة" توحيد السياسة الاقتصادية في العراق"، ص١٧١

الجنيه الإسترليني[١]، ولم يخلُ نظام الوزارة رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨ من نقص في تنظيم الأمور الإدارية والتشكيلات إذ عدل عدة مرات أضيف من خلالها بعض الدوائر والمناصب هدفها تحسين الإدارة ومن بينها:

المشاور المالي العام :

استحدث هذا المنصب سنة ١٩٥١، وكان يديره موظف بدرجة مدير عام يبدي الآراء في الأمور التي يحيلها إليه الوزير ويرتبط به قسم للبحث والترجمة، وله أن يطلب المعلومات التي لها مساس بتلك الأمور من الدوائر التابعة للوزارة وأن يقدم للوزير الاقتراحات لتحسين الإدارة وزيادة كفايتها [٢].

مديرية التقاعد العامة :

استحدثت سنة ١٩٥٣، كان يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولا عن إعمالها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات التي يتلقاه من الوزارة، وانحصرت إعمالها في أمور تقاعد الموظفين والمستخدمين المدنيين والعسكريين وإكرامياتهم، هذا وقد عدل نظام رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨، بنظام رقم ٧٤ لسنة ١٩٤٩، واستمرت التعديلات على نظام رقم ٤٣ لغاية صدور نظام رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥، وخصوصا المادة الثانية عشر التي ألغيت من خلالها مديرية الأموال المستوردة العامة [٣].

(٥) نظام وزارة المالية رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٦ :

نظرا لكثرة التعديلات التي طرأت على نظام وزارة المالية رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨، كان لابد من صدور نظام جديد لها يكون أكثر شمولية وأدق من النظام الذي سبقه، وبناء على ذلك تقرر صدور نظام وزارة المالية رقم ٤٢ لسنة١٩٥٦، والذي أضاف ثلاث مديريات جديدة لتشكيلات وزارة المالية السابقة وهي كالآتي :

مديرية المباحث والشؤون الفنية العامة :

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن إعمالها، وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي يتلقاها من الوزارة، وهي مسؤولة عن إجراء الأبحاث المالية والاقتصادية والإحصائية التي يجري في ضوئها تقرير الخطة المالية العامة للدولة في رأس كل سنة مالية جديدة، وعن إبداء المشورة للوزير في اللوائح المالية

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٨، القسم الثاني، نظام وزارة المالية رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨، ص١٣١

(٢) علاء علي جبارة المالكي، المصدر السابق، ص١٤٢

(٣) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥، القسم الثاني، نظام تعديل نظام وزارة المالية رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨ بنظام رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٦، ص ٩٠، علاء علي جبارة المالكي، المصدر نفسه، ص١٤٣

المتعلقة بالضرائب، وتنظر أيضا في المعاملات الصيرفية وشؤون البنك الدولي[١]، والمؤسسات المالية الأخرى[٢].

مديرية الموازنة العامة :

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن إعمالها، وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي يتلقاها من الوزارة، وقد استحدثت سنة ١٩٥٦، ومن مهامها إعداد الميزانيات العامة وتحضيرها لإقرارها والمصادقة عليها من قبل مجلس النواب، ونتيجة للعجز المالي من جراء الإضافات على الموازنة العامة لسنة ١٩٥٦، استحدثت مديرية الموازنة العامة لتوزيع وإعداد الموازنات العامة [٣].

مديرية ضريبة الدخل العامة :

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤول عن إعمالها، وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي يتلقاها من الوزارة، وهي من المديريات المستحدثة سنة ١٩٥٦،نتيجة للضائقة المالية والعجز في الموازنات العامة استحدثت تلك المديرية، هدفها فرض ضرائب على البضائع والمواد المستوردة من خارج البلاد [٤]، وكان نظام رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٦، آخر نظام لوزارة المالية حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

(١) البنك الدولي: تأسس سنة ١٩٤٤، في الولايات المتحدة الأمريكية وبدأ إعماله سنة ١٩٤٦، ويعرف بالمصرف الدولي للإنشاء والتعمير، يضم ٤٤ دولة من بينها العراق، ويعد أهم مؤسسة لتسويق وتمويل ما تصدره الدول الصناعية من سلع إلى الأسواق العالمية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتع ممثلوها ٢٥% من أصوات مجلس إدارته مقابل ١٠% للبريطانيين و٥% للألمان الغربيين و٤% للفرنسيين و٣% لكل من اليابان وكندا للمزيد من التفصيل ينظر: صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق، مطبعة النجوم، (بغداد، ١٩٦٨)، ص٥٠، جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ – ١٩٧٠، بيت الحكمة، (بغداد، د.ت)، ص٤١

(٢) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦، القسم الثاني، نظام وزارة المالية رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٦ ، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٧، ص٢١٩

(٣) الوقائع العراقية، ٣٨٥٥، في ٢٩ آب ١٩٥٦

(٤) علاء علي جبارة المالكي، المصدر السابق، ص١٤٤

مخطط رقم (١) الهيكل الإداري لوزارة المالية قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

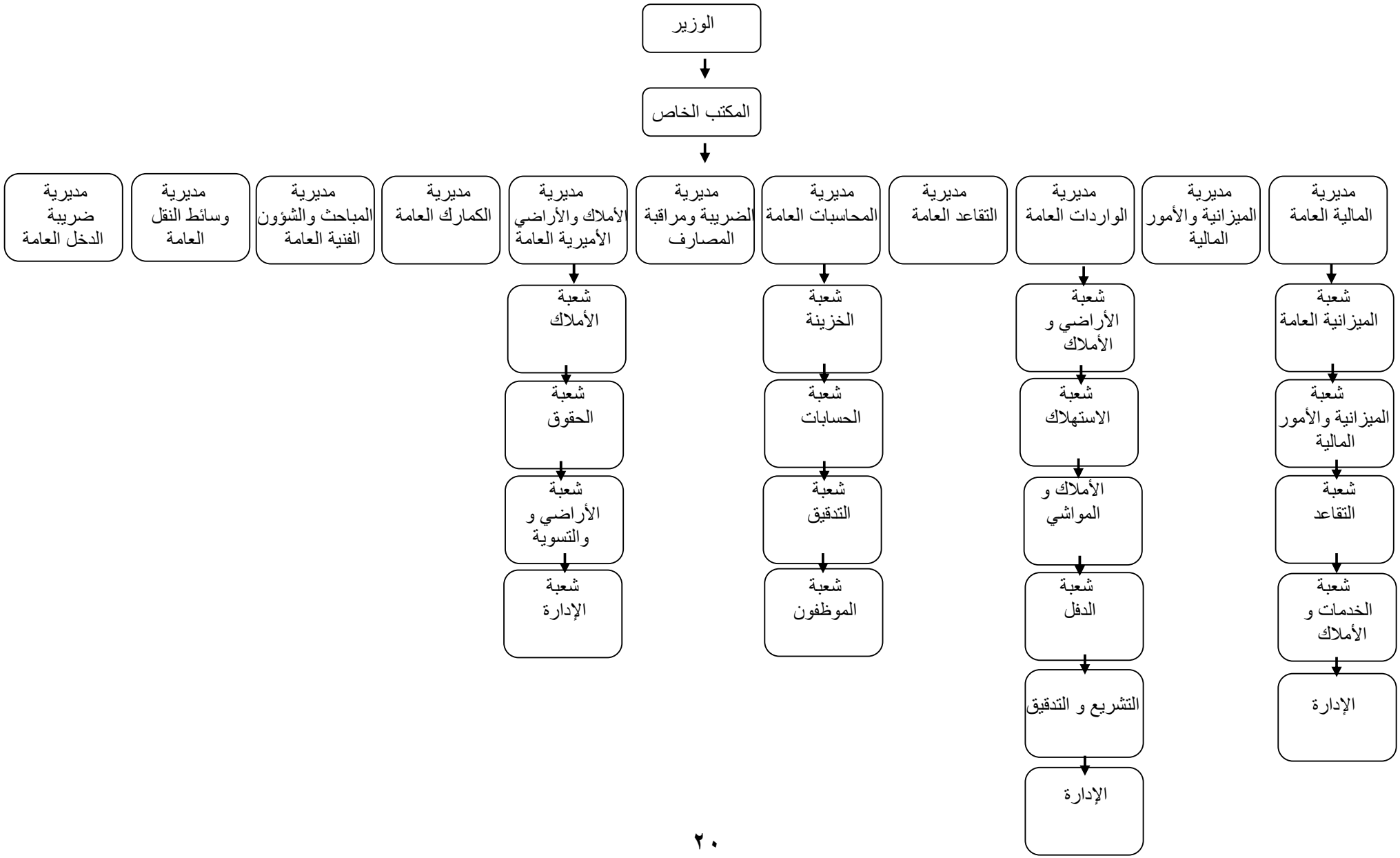

الجانب التنظيمي لوزارة المالية خلال العهد الملكي :

لم تكن للحكومات المتعاقبة التي شهدتها الساحة السياسية في العراق منذ الاستقلال السياسي سنة ١٩٢١ سياسة مالية واضحة، إذ أدخلت بعد هذا التاريخ النفقات والإيرادات في حسابات الحكومة العراقية تحت فقرة الأمانات الخاصة ضمن حسابات الديون والإرساليات[١]، وذلك دون أن يؤثر في أبواب الموازنة العامة [٢]، وسجلت الموازنة منذ اللحظة الأولى عجزا عرقل انطلاق سياسة الدولة انطلاقة حقيقية بسبب الأعباء المالية التي كانت تثقل كاهل الحكومة العراقية والناجمة عن التزامها بدفع حصة من الديون العثمانية [٣]، وتدعيم الاحتياجات الضرورية لحفظ الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد [٤]، وقد شكلت العديد من اللجان المالية هدفها الضغط على النفقات[٥]، إذ استطاعت وزارة المالية بعد ذلك من الامتناع عن دفع الديون العثمانية وتقليل الإنفاق وفرض الضرائب، فضلا عن اكتشاف النفط[٦]، الذي اخذ يباع كل طن بـ(٤) جنيهات إسترليني[٧]، وبهذه الإجراءات سجلت الموازنة العامة فائضا في إيراداتها[٨]، والجدول رقم (٢) يبين الموازنات العامة للدولة العراقية للفترة من (١٩١٥– ١٩٣١)

(١) سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، مطبعة القضاء، (النجف الأشرف، ١٩٧٣)، ص٦٥

(٢) للمزيد عن مفهوم الموازنة العامة وقواعد إعدادها يراجع الفصل (٣)

(٣) هي ديون ورثها العراق نصيبا على اثر انفصاله عن الدولة العثمانية وذلك بموجب معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣، وتحددت تلك الحصة بالمعاهدة بمبلغ ٧ ملايين ليرة تركية يضاف إليها ٢,٥ مليون ليرة تركية كدفعات سنوية متجمعة من الفوائد ومبالغ الاستهلاك للمدة التي تلت تعيين حصة العراق للمزيد من التفصيل ينظر:هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج٢، ط١، مطبعة الفجر العلمية، (بغداد، ١٩٨٩)، ص٣٩٣

(٤) سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، مطبعة القضاء، (النجف الأشرف، ١٩٧٦)، ص٤٨

(٥) كلجنة التوفير التي شكلها وزير المالية ساسون حسقيل سنة ١٩٢٢، لمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة لسنة ١٩٢١، الذي اشغل بال الحكومة العراقية، حيث دعت إلى تخفيض رواتب موظفي الدولة المشمولين بقانون التقاعد، وتضيق نطاق بعض الخدمات للمزيد من التفصيل ينظر: نور محمود عبد المجيد العبدلي، المصدر السابق، ص٧٨

(٦) بدأ التنقيب عن النفط سنة ١٩٢٧ في ثمانية مواقع مختلفة وفي يوم الرابع عشر من تشرين الأول من سنة ١٩٢٧، انفجر النفط بشكل كبير في منطقة بابا كركر على مقربة من كركوك على يد شركة النفط البريطانية للمزيد ينظر: هنري فوستر، المصدر السابق، ص٤١٥

(٧) الجنيه الإسترليني: وحدة نقدية انكليزية أطلقت على المسكوكات الذهبية والتي ضربت لأول مرة في انكلترا سنة ١٦٦٣، من الذهب المستورد من السواحل الغينية في غرب القارة الإفريقية، وأجريت تغيرات عدة على قيمته الحسابية للمزيد من التفصيل ينظر: محمد عزيز، النقود والبنوك، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦٨)، ص١٤١.ص١٤٢

(٨) سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، ص٤٩.ص٥٤

جدول رقم (٢) يبين الموازنات العامة للفترة من (١٩١٥-١٩٣١)[١]

السنة المالية	الموازنة العامة بالروبية [٢]	الموازنة العامة بالدينار	الإيرادات العامة بالدينار	السنة المالية	الموازنة العامة بالروبية	الموازنة العامة بالدينار	الإيرادات العامة بالدينار
١٩١٥	١٦٢٢٣٤٤	_	_	١٩٢٤	٥٧٥٥٩٠٠	٤٣١٦٩٢٨	٣٩٥٤٩٧٥
١٩١٦	٣١٦٣٢٠٠	_	_	١٩٢٥	٥٥٦٥٠٣٨٣	٤٠٠٤٠٤٩	٤٣٥٧٦٥٠
١٩١٧	١٠٠٢٨٢٨٦	_	_	١٩٢٦	٤١٤٧٠٠٠٠	٤١٢٢١٩٦	٤٢٥٢٥٠٠
١٩١٨	١٦٦٤٩٧٢٠	_	_	١٩٢٧	٥٧٠١٧٠٥٧٨	٤٢٨٠٠٦٨	٤٤٣٢٢٧٥
١٩١٩	٤٦١٩٨٠٠٨	_	_	١٩٢٨	٥٧٤٤٠٥٨٠٠	٤٣١٤٧٠١	٤٤٥٨٣٠٠
١٩٢٠	٤٨١٢٣٠٠٧	٥٥٥٦٥٧٤	_	١٩٢٩	٥٨٥٤٢٠٨٤	٤٣٦٠٦٥٦	٤٣٠٩٥٧٥
١٩٢١	٥٧٢١٢٦٠٤	٤٤٣٦٠٦٥	٣٩٦١٨٧٥	١٩٣٠	٥٣٢٥٧٨٣٠	٣٩٩٤٣٣٧	٣٤٨٤٢٧٥
١٩٢٢	٥٤٤٠٢٠٣٤	٤٠٨٠١٧٢	٣٥٦٠٠٢٥	١٩٣١	٤٧٥٧١٩٨٠	٣٥٦٧٨٩٨	٣٤٥٠١٥٠
١٩٢٣	٤٨٥٩٠٧٧٤	٣٦٦٢٥٦٨	٣٨٢٠٥٧٥				

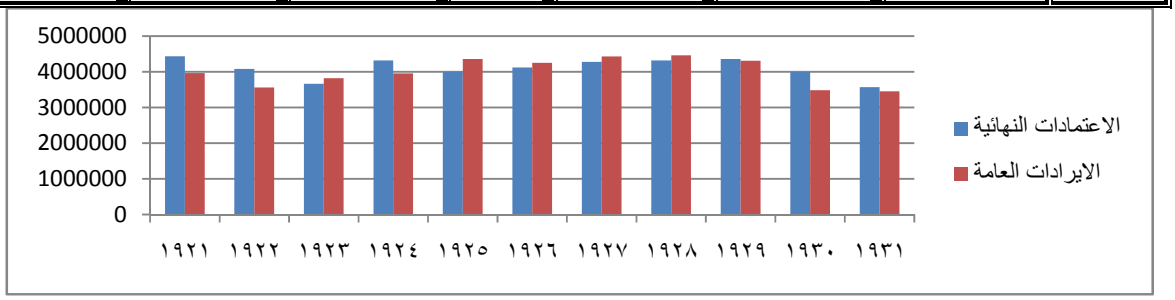

شكل رقم (٢) يبين اعتمادات وإيرادات الحكومة العراقية خلال الفترة (١٩٢١- ١٩٣١)

(١) يرى الباحث أن اغلب الدراسات التاريخية والاقتصادية التي تناولت أرقام موازنات الدولة العراقية جاءت أرقامها جميعها تخمينية وليست ختامية وقد اعتمد الباحث في إعداد الجدول أعلاه على المصادر التالية: الجمهورية العراقية، وزارة المالية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢١-١٩٢٢، مطبعة دار السلام، (بغداد، ١٩٢٥) ص١١.ص١٢، الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣، مطبعة دنكور الحديثة، (بغداد، ١٩٣٤)، ص٢٢.ص٧٨، الجمهورية العراقية، وزارة المالية، حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٢٤-١٩٢٥ المالية، دار الطباعة الحديثة، (بغداد، د.ت)، ص٣، الجمهورية العراقية، وزارة المالية، حسابات الحكومة العراقية للسنة المالية ١٩٢٥، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٢٧)، ص١٣، الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٩، مطبعة دنكور الحديثة، (بغداد، ١٩٢٩)، ص١٥٤، الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣١، مطبعة دنكور الحديثة، (بغداد، ١٩٣٢)، ص٨٧.ص٣٧١

(٢) الروبية:عملة فضية هندية أدخلتها الجيوش البريطانية إلى العراق عندما احتلت البصرة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٤، لسد نفقاتها ودفع إثمان مشترياتها، وهي مرتبطة بالجنيه الإسترليني وإتباع العراق للروبية الهندية هو بمثابة إتباعه للجنيه الإسترليني ولكن بطريقة غير مباشرة، ويساوي سعر صرفها ٧٥ فلسا عراقيا، ولها أجزاء فضية عدة ١/٢، ١/٤، ١/٨، إما أجزائها النيكلية فهي الأنة والبيزة وقد ظل التعامل بها في العراق إلى حين إصدار الدينار العراقي في ١٦ آذار ١٩٣٢، والغي التعامل بها نهائيا اعتبارا من ١ تشرين الأول ١٩٣٣ للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة، ١٩٤٦)، ص٩٥.ص٩٧، محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، فصول في التطور الاقتصادي في أوربا والعالم العربي، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٨٦)، ص٣٧٨

وخلال سنة ١٩٣٢، شهد العراق نقلة نوعية في تاريخه السياسي تمثل بزوال الانتداب البريطاني، والاعتراف به دولة مستقلة، ورافق هذا الانتقال تحسن في الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية، واعتبارا من هذا التاريخ جرى تنظيم الموازنة العامة للدولة على أساس العملة الوطنية وهي الدينار العراقي، لتعاني بعد ذلك عجزا ماليا واضحا بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، علاوة على ذلك تشكيل دوائر ووزارات جديدة اقتضتها ظروف الحرب ومنها وزارة التموين ومديرية الدفاع الجوي[١]، والجدول رقم (٣) يبين موازنات الدولة العراقية خلال الفترة ١٩٣٢– ١٩٤٤

جدول رقم (٣) الموازنات العامة للفترة (١٩٣٢–١٩٤٤) بالدينار[٢]

السنة المالية	الاعتمادات التخمينية	الاعتمادات النهائية	الإيرادات العامة
١٩٣٢	٣٥٧١٤٤٢	٣٥٨٦١٦٠	٣٦٩١٠٥٣
١٩٣٣	٣٧٤٦٧٩٠	٣٧٣٦٤٤٣	٣٦٠٨١٨٩
١٩٣٤	٣٨١٣١٩٧	٣٧٩٤٢٨٠	٤٠١٢٧٧٧
١٩٣٥	٤٤٩٤٤٩٦	٤٦٥٣٥٤٢	٤٧٥٩٣٠٠
١٩٣٦	٤٧٢٧٣٣٥	٤٩٥٩٦١١	٥٤٢٦٨٠٨
١٩٣٧	٥٣١٨٨٨٥	٥٤٣٨٠٢٧	٦١٨٥٩٦٦
١٩٣٨	٥٤٦٩٨١٣	٥٩٠٢٧١١	٥٨٠١٠٣٩
١٩٣٩	٥٩٩٤٦٣٢	٦٦٦٨١٤٠	٦٠٩٣٠٥٣
١٩٤٠	٦٦٦٦٧٨٠	٧١٤٤٩١٠	٦٨٠٠١١٤
١٩٤١	٦٦٥٧٧٦٠	٧٩٤٤٥٠٧	٦٩٨٨١٢٢
١٩٤٢	٧٦٢٧٦٣٣	١٠٤٧١٨٢٩	١١٦٣٣٧٥٩

(١) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة، ١٩٤٩)، ص١٦١

(٢) اعتمد الباحث في إعداد الجدول على: وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٣٥ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٧)، ص١٨، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٣٦ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٨)، ص٦، وزارة المالية، التقرير السنوي المديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٩)، ص٢٤،وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٨ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠)، ص٢٢، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٩ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤١)، ص٢٥، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤١ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤)، ص٢٢، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٢ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣)، ص٢١، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥)، ص٢٤، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٦)، ص٢١

١٩٤٣	١٢٢٩٧٥٤٧	١٥٠٤٨٦١٥	١٤٣٩٩٩١١
١٩٤٤	١٣٧٤٩٨٠٠	١٦٢٢٥٤٣٤	١٨٨٩٧٠٥٢

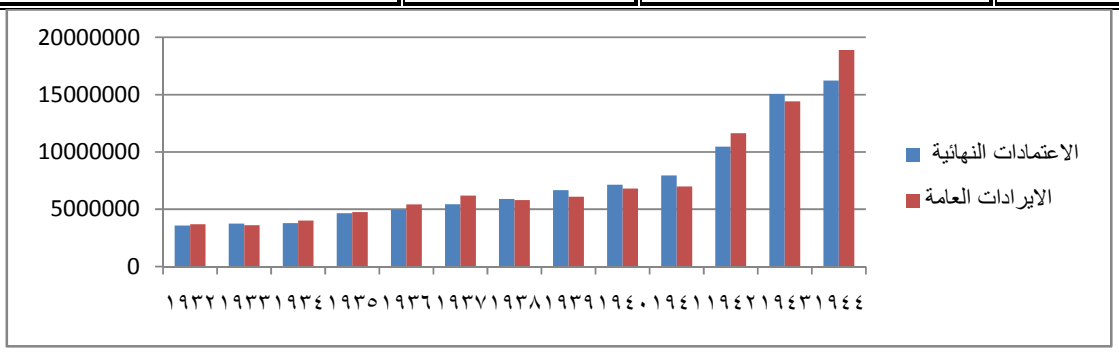

شكل رقم (٣) يبين اعتمادات وإيرادات الحكومة العراقية للفترة (١٩٣٢- ١٩٤٤)

وشهدت المدة ما بين (١٩٤٥- ١٩٥٧) زيادة في الاعتمادات المالية مقارنة بمرحلة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) التي انخفضت فيها التخصيصات المالية للموازنة العامة، غير أن تلك الزيادة كانت تسير ببطء كبير وذلك لقلة عوائد العراق النفطية بسبب تحكم شركات النفط الأجنبية الاحتكارية بإنتاج النفط وتصديره، فضلا عما لحق العراق من خسائر مادية بسبب إغلاق أنبوب نفط حيفا سنة ١٩٤٨، الذي سبب دمارا اقتصاديا للعراق نتيجة مشاركته في الحرب العربية الصهيونية، مما أدى إلى ذهاب نصف إنتاج النفط لدعم المجهود الحربي للجيش العراقي، هذا التدهور المتماثل في ريع النفط سبب تضخماً كبيراً ومجاعة وزيادة الاضطراب والاستياء المحلي[١].

طرأت بعد ذلك تغيرات كبيرة على الموازنة العامة خصوصا في سنة ١٩٥٠، بعد التحسن في الأوضاع المالية للدولة العراقية بعد توقيعها مع شركات النفط الأجنبية الاحتكارية اتفاقية مناصفة الإرباح [٢]، والجدول رقم (٤) يبين موازنات الحكومة العراقية للفترة (١٩٤٥- ١٩٥٧)

(١) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، (بغداد، ١٩٧٩)، ص١٥٠

(٢) اتفاقية مناصفة الإرباح: اتفاقية عقدت في ١٣ آب ١٩٥١، بين الحكومة العراقية وممثلي شركات نفط العراق ونفط الموصل ونفط البصرة توصلوا فيها بعد مفاوضات طويلة إلى عقد اتفاقية جديدة، إلا أنها طرأت عليها بعض التعديلات من قبل البرلمان العراقي الذي صادق عليها في يوم ١٧ شباط ١٩٥٢، ومن ابرز نقاط هذه الاتفاقية : ١- إن يستوفي العراق ٥٠% من ربح الشركات الثلاث : شركة نفط العراق، وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة قبل حسم الضرائب الأجنبية على إن إلا تقل حصة الحكومة في كل سنة عن مبلغ يساوي ٢٥% من صافي إنتاج شركتي نفط العراق ونفط الموصل وعن ٣٣.٣% من صافي إنتاج شركة نفط البصرة، وان يكون مديران عراقيان في المجلس الدائم للمديرين في الشركات الثلاث للمزيد من التفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص١٧٥.ص١٧٧

جدول رقم (٤) يبين الموازنات العامة للمدة (١٩٤٥– ١٩٥٧) [١]

السنة المالية	الاعتمادات التخمينية	الاعتمادات النهائية	الإيرادات العامة
١٩٤٥	١٨٠٧٣٤٧٠	٢٠٣٧١٨١٢	١٧٣٤٥٢٨٢
١٩٤٦	١٩٧٦٧٠٩٠	٢٣٠٠٨١٢٨	٢٢٧١٠٤١٨
١٩٤٧	٢٣١٣٦٢٠٠	٢٥٠٥٣٣٩٥	٢١١٦٥٦٠١
١٩٤٨	٢٥٩٦٩٠٠٠	٢٦٣٦١٠١٣	٢١٢١٠٤٦٢
١٩٤٩	٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٧١٦٣٤١٩	٢٣٨٢٨٢٤٠
١٩٥٠	٢٤٠٩٥٣٠٠	٢٩٣١٩٣١٠	٢٨١٤١٤٦٧
١٩٥١	٢٩٠٩٩٨٢٢	٣٢٨٨٨٥٠٢	٣٧٥٣٣٧٧٩
١٩٥٢	٣٥٩١٤١٤١	٤٤٨٢٦٠١١	٥٠٥٤٣١٥٥
١٩٥٣	٤٨٠٠١٢٠٥	٥١٢٣٦٨٦٩	٤٧٧٢٠٨٤٣
١٩٥٤	٥٧٦٠٩٣٧٠	٥٦٠١٩٣١٣	٥٢١٧٨٩١٦
١٩٥٥	٥١٥٤٦٠١٠	٥٧١٠١٦٤٣	٦٥٢٨٦٤٥٨
١٩٥٦	٦٦٠٣٢٤٥٥	٧٤٥١٤٣٩٤	٦٢٧١٣٣٣٣
١٩٥٧	٧٠٦٩٣٤٣٠	٧٨٦٧٢٠٨١	٦١٨٥٠٩٦١

(١) اعتمد الباحث في إعداد الجدول على: د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٥ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٧)، ص٢٨، د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٦ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٩)، ص٢٤، د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٠)، ص٢٤، د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٨ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١)، ص٢٤، د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٩ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٣)، ص٢٤، د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥١ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤)، ص٢٥، د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥٢ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥)، ص٢٩، د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦)، ص٣٣، د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦) ص٢٧، د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥٥ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧)، ص٢٦، د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥٦ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٠)، ص٣١، د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)، ص٢٨

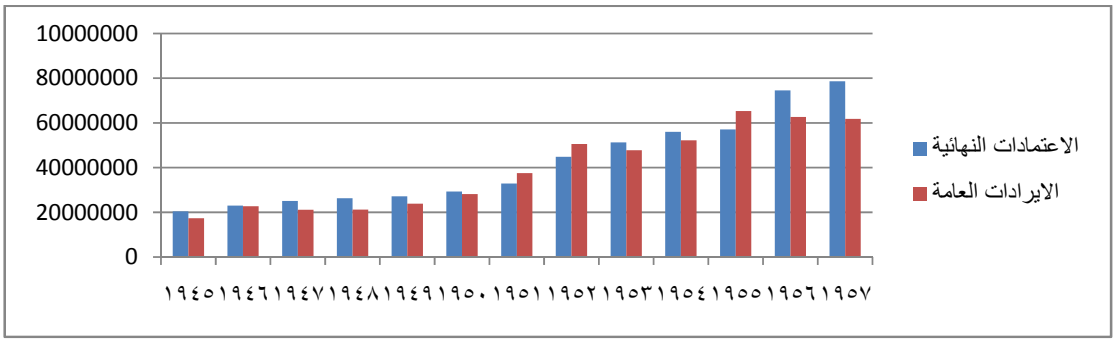

شكل رقم (٤) يبين اعتمادات وإيرادات الحكومة العراقية للفترة (١٩٤٥– ١٩٥٧)

إما الميزانية الاستثمارية [١]، فيمكن القول أنها ابتدأت اعتبارا من سنة ١٩٢٧، وذلك على اثر تصديق المجلس النيابي على ميزانية فوق العادة لنفقات إعمال عمرانية رئيسية بمبلغ قدره (٣٣٨,٥٠٠) دينار يصرف من الفضلة المتراكمة في الميزانية العادية خلال الثلاث سنوات ١٩٢٧–١٩٣٠ [٢]، وبعد إن تم الاتفاق مع شركة النفط العراقية (Iraqi Petroleum Company)[٣]، صدرت ميزانية الإعمال العمرانية في حزيران سنة ١٩٣١، حيث خصصت نفقات تمويلها من الإيرادات النفطية، وعدت الموازنات خلال المدة الممتدة من (١٩٣١– ١٩٤٢) عبارة عن مناهج استثمارية عامة، وبدائية التنظيم تتراوح مدة كلا منها ما بين (٣–٥) أعوام، حيث تم تبني عدد من الخطط الخمسية للنهوض بواقع العراق الاقتصادي والمالي، ورصدت وزارة المالية لهذه الخطط مبالغ طائلة لم ينفق منها إلا ٢٩% [٤]، ويتبين من خلال تاريخ موازنات الإعمال العمرانية أن هدفها هو استعمالها حجاباً يخفي التبذير الحكومي وازدياد نفقات الخدمات العامة [٥] إذ بلغ مجموع إيراداتها أعلى من

(١) الميزانية الاستثمارية: تتضمن جميع الأنشطة ذات الطابع الاستثماري، وتشمل الاستخدامات الاستثمارية كالاعتمادات للمشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، ويتم تمويل هذه الموازنة من التمويل الذاتي والتسهيلات الائتمانية والقروض المحلية والأجنبية، فضلا عن فائض النشاط التجاري للمزيد من التفصيل: حسام حسن هاشم: المعالجة المحاسبية للموجودات الثابتة في الوحدات الحكومية وأثرها في الموازنة الاتحادية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤، ص٦٧

(٢) سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، ص٦٥

(٣) تأسست في سنة ١٩١٢ باسم شركة البترول التركية، وعلى الرغم من إن تشكيلها كان من اجل التنقيب عن النفط داخل الأراضي العراقية، إلا أنها أخذت ذلك الاسم لأن العراق كان مقاطعة تابعة للإمبراطورية العثمانية، وكان من اكبر المساهمين في الشركة هي شركة النفط الانجلو – فارسية والتي تحولت فيما بعد لتصبح (Bp)، فضلا عن شركتا شل الملكية الهولندية وقطب النفط كالوست كلبنكيان الأرمينية من المساهمين الرئيسين بحصة ٥% من أسهم الشركة، حصلت الشركة على امتياز من السلطات العثمانية للقيام بعمليات التنقيب إلا إن اندلاع الحرب العالمية الأولى حال دون ذلك، بعد ذلك فرضت بريطانيا سيطرتها على أسهم الشركة للمزيد ينظر: حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص١٣٢

(٤) عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق، ط١، بيت الحكمة، (بغداد،٢٠٠١)، ص١٢٦

(٥) جان ارنست، السياسة المالية في العراق، مطبعة الجمهورية، (بغداد، ١٩٦٢)، ص١٠

مصروفاتها نتيجة لعدم تنفيذ بعض المشاريع العمرانية [١] والجدول رقم (٥)، يبين ابرز البرامج الاستثمارية في العراق والتي نفذت تحت أشراف وزارة المالية خلال المدة الممتدة من (١٩٣١- ١٩٤٢) .

جدول رقم (٥) يبين الخطط الخمسية في العراق للفترة من ١٩٣١ – ١٩٤٢ [٢]

الخطة	الفترة المحددة لها	رقم القانون الذي صدرت بموجبه	مجموع تخصيصاتها
الخطة الخمسية الأولى	١٩٣١- ١٩٣٥	قانون الإعمال العمرانية رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١	٢,١٠٣,٧٥٠ دينار
الخطة الخمسية الثانية	١٩٣٤- ١٩٣٨	القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٣٤	٣,٢٣٧,٠٠٠ دينار
الخطة الثلاثية	١٩٣٥ -١٩٣٧	قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٥	٧٦١.١٨٠ دينار
الخطة الخمسية الثالثة	١٩٣٦- ١٩٤٠	القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٦	٤,١٢٠,٠٠٠ دينار
الخطة الخمسية الرابعة	١٩٣٧-١٩٤١	صدرت بموجب قانون الميزانية العام لسنة ١٩٣٧	١٣٢٩١٥٠٠ دينار
الخطة الخمسية الخامسة	١٩٣٨ – ١٩٤٢	القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٨	٨٣٢٠٠٠٠ دينار
الخطة الرباعية	١٩٣٩- ١٩٤٢	القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٩	١١٣٥٠٠٠٠ دينار
مجموع تخصيصات البرامج			٤٣٢٨٩٦٨٠ دينار

أن أهم ما يميز العقود الثلاثة الأولى من حكم المملكة العراقية هو اعتماد الحكومة في تمويلها على القطاعات الاقتصادية غير النفطية، متمثلة في الإيرادات الضريبية التي شكلت نسبة ٩١,٥% من إيرادات الموازنة العامة لسنة ١٩٥١، إلى جانب إيرادات المنشآت الحكومية مقابل ٨,٥% للإيرادات النفطية [٣]، فضلا عن ذلك إن الحكومة بدأت تقبض من شركة النفط العراقية حصتها من استثمار آبار النفط العراقية، فكانت تلك المبالغ المستلمة بمثابة المستند الوحيد الذي بدأ يمهد الطريق فيما بعد لتعزيز حالة الاعتمادية على الإنتاج النفطي في تمويل الإيرادات العامة، وبذلك ترسخت اللبنات الأولى لبناء الأساس الذي قام عليه المكون الرئيس للإيرادات العامة في العراق ممثلا بالإيرادات النفطية، والذي اخذ ينمو بتزايد وبشكل كان يغذي باستمرار الاعتمادية القائمة بين السياسة المالية والإنتاج النفطي [٤]، ولتلافي تدهور قيمة العملة العراقية، وقصور موارد التمويل المحلية بسبب انخفاض مستوى الدخل وضآلة حجم المدخرات، دفعت وزارة المالية للاقتراض الخارجي

(١) سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، ص٦٤

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: كاظم حبيب، دراسات في التخطيط الاقتصادي، ط١، دار الفارابي، (بيروت، ١٩٧٤)، ص٢٢٢، صباح كتجه جي، التخطيط الصناعي في العراق ١٩٢١- ١٩٨٠، ج١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص٦٣، سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، ص٦٨

(٣) سليم الوردي، الاستبداد النفطي في العراق المعاصر، ط١، دار الجواهري، (بغداد، ٢٠١٣)، ص٣١

(٤) هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، منشورات وزارة الإعلام، (بغداد، ١٩٧٧)، ص٢٩٦

لغرض تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية التي تزيد عن طاقتها الإنتاجية [١]، والجدول رقم (٦) يبين ابرز القروض الخارجية منذ تأسيس الحكم الوطني وحتى نهاية سنة ١٩٥٨ .

جدول رقم (٦) يبين القروض الخارجية لوزارة المالية [٢]

ت	جهة القرض	قيمته	سببه
١	الديون العثمانية ١٩٢٣	٩,٥٠٠,٠٠٠,٠ ليرة تركية	ديون مترتبة على اثر انفصال العراق عن تركيا بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣
٢	قرض شركة النفط الإيرانية–البريطانية ١٩٢٩	٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار	لإنشاء مشروع خور سد الفاو
٣	قرض الحكومة البريطانية سنة ١٩٣٧	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار	لانجاز المشاريع العمرانية
٤	قروض شركات النفط ١٩٣٩	١٠,٠٠٠٠٠ دينار	لتمويل موازنة المشروعات العامة وخاصة السكك الحديدية
٥	قروض البنك الدولي ١٩٥٠	١٢,٨٠٠٠,٠٠ دولار	لإنشاء مشروع الثرثار

إما القروض الداخلية [٣]، التي عقدتها وزارة المالية بقوانين خاصة لتغطية جزء من نفقاتها المتزايدة، والتي بدأت في العراق منذ سنة ١٩٤٤، إذ بلغ مجموع الدين الداخلي في العراق في تلك السنة ما قيمته

(١) تعرف القروض الخارجية بأنها تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة من حكومة أجنبية أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الخارج، وتلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لحاجتها لرؤوس الأموال وعدم كفاية المدخرات الوطنية، كذلك لحاجتها إلى العملات الأجنبية سواء كان ذلك لتغطية عجز في ميزانها الحسابي أو لدعم عملتها وحمايتها من التدهور ،كذلك فان الدولة تقترض للحصول على ما يلزمها من سلع إنتاجية وسلع استهلاكية ضرورية، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها للمزيد من التفصيل ينظر: فاضل شاكر الواسطي، اقتصاديات المالية العامة، ط١، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٧٣)، ص٢٩٩

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على، سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، ص٢٢٩.ص٢٣٦

(٣) هي القروض التي تعقدها الدولة مع مواطنيها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب، وتتمتع الدولة بالنسبة للقروض الداخلية بحرية كبيرة إذ أنها تضع شروط القرض المختلفة، وتبين المزايا الممنوحة للمقترض وكيفية السداد، كذلك فان طاقة الدولة على الاقتراض الداخلي اكبر بكثير من طاقتها على الاقتراض من الخارج، إذ أنها لا تستطيع إن تملى شروطها على دولة أخرى أو على المدخرين خارج حدود إقليمها ولكن تعمل على إغرائهم بالمزايا العديدة، إما في الداخل فتعمل الدولة على نجاح قروضها باستغلالها لكافة الاعتبارات السياسية والاجتماعية، فتثير في نفوس المواطنين روح الوطنية والواجب الوطني لتدفعهم إلى الاكتتاب، وتلعب القروض الداخلية دوراً مؤثراً في التنمية الاقتصادية أذا ما وجهت إلى الاستثمار المنتج، لما تؤدي إليه من زيادة في الدخل القومي وذلك بامتصاصها جانباً هاماً من الأموال المكتنز أو الأموال التي توجه إلى الاستهلاك، وبهذه الصورة فأن هذه القروض لا تحدث تضخماً معيباً، لأن القرض في حد ذاته يمثل كمية من النقد المتداول ثم إعادته عن طريق السياسة الاتفاقية=

(٢,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار عراقي، واخذ هذا الرقم بالارتفاع التدريجي [١]، والجدول رقم (٧)، يبين القروض الداخلية التي لجأت إليها وزارة المالية للمدة ما بين ١٩٤٤– ١٩٥٦

جدول رقم (٧) يبين القروض الداخلية لوزارة المالية [٢]

ت	جهة القرض	قيمته	سببه
١	القرض الداخلي لسنة ١٩٤٤	١,٠٠٠,٠٠٠ دينارا	لمقاومة التضخم النقدي ومكافحة الغلاء
٢	القرض العراقي لسنة ١٩٤٧	٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار	لدعم المشاريع العمرانية
٣	قرض سنة ١٩٤٨	٣,٠٠٠,٠٠٠	لانجاز المشاريع العمرانية
٤	قرض سنة١٩٥١	٣,٠٠٠,٠٠٠	لمصلحة مصافي النفط الحكومية
٥	قرض سنة ١٩٥٥	٤,٠٠٠,٠٠٠	لمصلحة مصافي النفط الحكومية
٦	قرض سنة ١٩٥٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	لدعم المشروعات العامة

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وفشلت البرامج الاستثمارية خلال عقد الثلاثينات، بدأ التخطيط لاستغلال موارد البلاد اللامحدودة وخاصة النفطية منها [٣]،هنا أنشأت الحكومة العراقية مجلس الأعمار[٤]، والجدول رقم (٨) يوضح إيرادات الدولة موزعة بين الميزانية الاعتيادية والمنهاج العام لمجلس الأعمار للفترة ما بين (١٩٥١– ١٩٥٧) .

=الرشيدة الموجهة إلى زيادة الإنتاج، فتزيد بذلك حجم السلع والخدمات وتعالج مشكلة البطالة للمزيد من التفصيل ينظر: مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، (الإسكندرية، ٢٠٠٤)، ص٢٩٨

(١) سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، ص٢٥٧.ص٢٥٩

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤، القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥)، ص٧٣، السياسة المالية في العراق، ص٢٥٧.ص٢٦٢، الاقتصادي، مجلة فصلية تصدرها جمعية الاقتصاديين العراقيين، العدد٤، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦٢)، ص٣٣.ص٤٢

(٣) مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨، ط٢، دار الحكمة، (لندن،٢٠١٣)، ص٢٥٣

(٤) سمي بمجلس الأعمار، إما المعادون له فسموه بمجلس الاستعمار، شرع قانون مجلس الأعمار في عهد وزارة توفيق السويدي الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠ – ١٥ أيلول ١٩٥٠) بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠، وتألف الجهاز الإداري للمجلس من رئيس الوزراء رئيسا وعضوية وزير الأعمار ووزير المالية وستة من الأعضاء المتفرغين غير موظفين ثلاثة منهم أخصائيون في الشؤون المالية والاقتصادية والري، على أن يضاف إليهم الوزير الذي تكون لوزارته علاقة بالموضوع الذي يبحثه المجلس لا للتصويت ولكن لإبداء رأيه فيما يخص وزارته، وكان الغرض من تأسيسه رسم وتنفيذ خطط وبرامج اقتصادية ومالية عامة هدفها تنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة سكانه وجعل الاستقرار يسود الإعمال والمشاريع العمرانية الرئيسة في البلاد، وقد روعي في هذا المجلس إن يكون مستقلا وبعيدا عن التأثر بالظروف السياسية والتغيرات الوزارية، وعلى الرغم مما ورد في قانونه إلا إن القصد منه لم يكن يعني إن مجلس الأعمار هو المسؤول على كل السياسة الاقتصادية في البلاد فلم يسمح له بفرض سيطرته على =

جدول رقم (٨) يبين إيرادات الدولة من الموارد النفطية موزعة بين الميزانية الاعتيادية والمنهاج العام لمجلس الأعمار للمدة (١٩٥١- ١٩٥٨)[١]

السنة	إيرادات الدولة من النفط	حصة الميزانية من النفط	حصة ميزانية مجلس الأعمار	الملاحظات
١٩٥١	١٣,٩٣٧,٥١٢	٦,٥٩٢,٦١٧	٧,٣٤٤,٨٩٥	حصة الأعمار نسبة٧٠%
١٩٥٢	٣١,٧٦٢,٢٦٩	٩,٥٢٨,٦٨١	٢٢,٢٣٣,٥٨٨	حصة الأعمار نسبة ٧٠%
١٩٥٣	٤٩,٧٤٧,٢٢٨	١٤,٩٢٤,١٦٨	٣٤,٨٢٣,٠٦٠	حصة الأعمار نسبة ٧٠%
١٩٥٤	٥٧,١٩٨,٧٢٤	١٧,١٥٩,٦١٧	٤٠,٠٣٩,١٠٧	حصة الأعمار نسبة ٧٠%
١٩٥٥	٨٤,٤٠١,٧٤٠	٢٥,٣٢٠,٥٢٢	٥٩,٠٨١,٢١٨	حصة الأعمار نسبة ٧٠%
١٩٥٦	٦٨,٨٣٩,٣٨٠	٢٠,٦٥١,٨١٤	٤٨,١٨٧,٥٦٦	حصة الأعمار نسبة ٧٠%
١٩٥٧	٤٨,٨٤٩,٤٢٤	١٤,٦٥٤,٨٢٧	٣٤,١٩٤,٥٩٧	حصة الأعمار نسبة ٧٠ %
١٩٥٨	٨٦,٨٨٨,٨١٥	٢٦,٠٦٦,٦٤٤	٦٠,٨٢٢,١٧١	حصة الأعمار نسبة ٧٠%

خلاصة القول أن ما اتصفت به الأوضاع المالية خلال الحقبة الملكية كانت بدائية في أساليبها، أما السمة الثانية التي لازمتها فهي التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي وخاصة في مجال القطاع النفطي، ثم الأزمة الاقتصادية العالمية وما سببته من تردي للأوضاع الاقتصادية والمالية في العراق، ومن ناحية الميزانيات خلال العهد الملكي فقد تميزت بانخفاض مجموع قيمة الإيرادات والمصروفات بالمقارنة بالمبالغ المطلوبة لإشباع حاجات الشعب الملحة للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وشدة اعتمادها على عوائد النفط الأمر الذي جعل الحكومات العراقية تحت رحمة شركات النفط .

=استثمارات رؤوس الأموال الخاصة ولا إن يتدخل في مصروفات ميزانية الدولة العامة ولا إن يحدد مبالغ التحويل الخارجي ولا يزيد أو ينقص الكمية المتداولة من العملة، إنما مهامه تقتصر على تنفيذ المشروعات عن طريق استخدامه المبالغ المخصصة له من العائدات النفطية، وخصصت له ٧٠% من مجموع الإيرادات النفطية وتخصيص النسبة الباقية لحساب الميزانية الاعتيادية للدولة للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الله شاتي عبهول، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، الحكومة العراقية، مجموعة القوانين الخاصة بمجلس الأعمار، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١)، ص١، صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق ١٩٥١-٢٠٠٦، ط١، دار المدى، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص١٢٠

(١) الجدول نقلا عن: جلال عبد الرزاق المهدي، تطور النفقات العامة في العراق ١٩٣٩-١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣، ص٣٥٠

الفصل الأول

وزارة المالية وتطور هيكلها الإداري في العهد الجمهوري ١٩٥٨- ١٩٦٨

المبحث الأول: وزارة المالية العراقية وتطور هيكلها الوظيفي وتنوع مهامها الإدارية ١٩٥٨ – ١٩٦٨

المبحث الثاني: أثر التحول السياسي في تطور عمل المصارف الحكومية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

المبحث الثالث: إصدار القوانين التنظيمية لعمل وزارة المالية وفق متطلبات الثورة والعهد الجمهوري

المبحث الأول

وزارة المالية العراقية وتطور هيكلها الوظيفي وتنوع مهامها الإدارية ١٩٥٨ – ١٩٦٨

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لم تكن حدثا طارئا في مسيرة تاريخ العراق المعاصر، التي أحدثت في بعض جوانبها تحولا حاسما نقل العراق من واقع محدد إلى واقع أخر متناقض له ومتقاطع معه في اتجاهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية [١].

وقد كتب الكثير عن أسباب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وتحدث عنها الكثير فهي كانت ثورة ضد الظلم والتخلف وصرخة للتخلص من الغبن الطويل والظلم المرير للشعب العراقي[٢]، حيث تعرض الشعب للحرمان والجوع والتأخر وسلب الخيرات وتكبيله باتفاقيات ومعاهدات وأحلاف خدمة للسيطرة الاستعمارية، لقد كانت الأسرة الحاكمة هي أساس الاستعمار والإقطاع في العراق ولاسيما منذ تولي عبد الإله وصاية العرش سنة ١٩٣٩، فقد دعم الاستعمار البريطاني وجودها ودعمت وجوده ونفذت مشاريعه، وأعطى في الوقت نفسه القانون الأساسي الصادر سنة ١٩٢٤، للملك حق حل البرلمان وإقالة الوزارة لقد عملت الطبقة الحاكمة على بقاء الأوضاع التي تخدم مصالحها من دون تغير وكانت عجلة الإصلاح تدور ببطء شديد وان الثروات النفطية لم تكن تصرف في خدمة الشعب وإنما كانت تساعد على إنشاء طبقة ذات مصالح مركزة وثراء فاحش ونفوذ يزداد باستمرار ،ومثالا واحدا يكفي لقيام حكومات العهد الملكي بتبديد ثروات البلاد حيث أنفقت الحكومة أكثر من عشرة ملايين دينار لإنشاء قصر ملكي ومبنى للبرلمان وتأثيثهما، بينما كان يسكن حوالي مائة إلف نسمة مدينة بغداد من العراقيين في مساكن لا تصلح لإقامة الإنسان، في مستوى معيشة لا يمكن تصورها من الحطة والتأخر [٣].

وقد ساعدت عوامل وأسباب عربية معينة في تفجير ثورة ١٤ تموز منها تطورات القضية الفلسطينية ونكبتها المفجعة في سنة ١٩٤٨ تركت أثرا عميقا في نفوس العراقيين وخاصة الضباط منهم، الذين عدوًا موقف النظام الملكي تجاهها خيانة كبيرة لا تغتفر فأخذوا بالتفكير للتخلص من ذلك النظام، وثورة مصر سنة ١٩٥٢، والعدوان الثلاثي عليها سنة ١٩٥٦، ومواقف الحكومة العراقية المتخاذلة تجاه القضايا العربية قد أفقدها الكثير من سمعتها وتيقنت فئات اجتماعية عديدة بأنه لا سبيل سوى الثورة للخلاص من ذلك النظام [٤]، كما أدت جبهة

---

(١) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الرشيد، (بغداد،١٩٧٩)، ص١٨٠.ص١٩٠

(٢) غصون مزهر حسين المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨–١٩٦٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات،٢٠٠٥ ، ص٢٥

(٣) المصدر نفسه،ص٢٥. ص٢٦

(٤) حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة: عفيف الرزاز، ط١، منشورات فرصاد، (تهران، ٢٠٠٥)، ص٥٩، نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، ط١، بيت الحكمة (بغداد،٢٠٠٠)، ص١٣، صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار، (بغداد،١٩٦١)،ص٣٧، مجيد خدوري، العراق الجمهوري، (بيروت،١٩٧٥)،ص٩.ص١٦

الاتحاد الوطني [١]، مهمتها في تعبئة الجماهير ضد النظام الملكي، وبالرغم من حدوث عدة محاولات للقيام بالثورة سنة ١٩٥٨ إلا أنها لم تفلح[٢]، على أية حال توصل تنظيم الضباط الأحرار[٣]، في العراق الذي تأسس غداة ثورة ٢٣ تموز(يوليو) ١٩٥٢ في مصر، إلى حقيقية مؤداها وهي وجود تناقض غير قابل للتسوية بين النظام الملكي والشعب، وقد زاد عجز الزعماء المدنيين عن القيام بالثورة الضباط الأحرار إصرارا على التدخل والقيام بالثورة [٤]، وجاءت الفرصة المناسبة للضباط الأحرار لتنفيذ الثورة، بعد أن صدرت الأوامر من رئاسة الأركان العامة للجيش العراقي في أواخر حزيران سنة ١٩٥٨، إلى لواء المشاة العشرين في معسكر جلولاء بالاستعداد للتحرك يوم ١٤ تموز إلى الأردن إذ كان هناك طلب مساعدة من الجيش العراقي موجه من قبل ملك الأردن الذي كانت لديه مخاوف من إن ثورة مضادة للغرب في لبنان يمكن إن تنتقل إلى مملكته[٥]، ومساندة الجيش الأردني ضد التهديدات الصهيونية، ولدعم حكومة الاتحاد الهاشمي [٦]، هنا تحرك الزعيم الركن عبد

(١) جبهة الاتحاد الوطني: هي جبهة سرية تكونت في ربيع سنة ١٩٥٧، من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والمستقلين وحزب البعث والحزب الشيوعي، لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب العراقي، نص ميثاقها على تنحية نوري السعيد وحل المجلس النيابي والخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية ومقاومة التدخل الاستعماري وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الايجابي، وإطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية وإلغاء الإحكام العرفية وإطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية للمزيد من التفصيل ينظر: فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة آفاق عربية، (بغداد، ١٩٨٦)، ص١١، الزمان، العدد ٦٤٠٣، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٨

(٢) للتفاصيل عن هذه المحاولات يراجع ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٠.ص١٩٠

(٣) الضباط الأحرار: مجموعة عسكرية سرية داخل الجيش العراقي مدعومة من القومية العربية، تعود بدايات تأسيسها إلى سنة ١٩٤٨، عندما شارك الجيش العراقي في حرب فلسطين ولمس الضباط تهاون النظام الملكي تجاه القضية الفلسطينية، وكان أول من رسم البداية الأولى للتنظيم هو رفعت الحاج سري سنة ١٩٥٢، كان هدف التنظيم في البداية هو التخلص من الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله ومن رئيس الوزراء نوري سعيد، وكانت معظم أهداف ومبادئ التنظيم قريبة من الأهداف والمطالب الوطنية والقومية وقد تمثلت بإلغاء النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري، والقضاء على الإقطاع وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين، وتحرير العراق اقتصاديا والخروج من منطقة الإسترليني، وإقامة علاقات مع دول المعسكر الاشتراكي للمزيد من التفصيل ينظر: صلاح خلف مشايالغريري، دور ضباط الجيش في التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨– ١٩٦٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص٢٩.ص٣٥

(٤) عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جعفر العصامي،(بغداد،٢٠٠٩)، ص١٥٣

(٥) كارن دابروفسكي.جيف هان، العراق في ماضيه وحاضره، ترجمة: وليد عبد الأمير علوان، ط١، منشورات الرافد، (د.م، ٢٠١٥)، ص١٣٩

(٦) الاتحاد الهاشمي: اتحاد عقد بين مملكتي العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨، بناء على رغبة بريطانيا، جاء تأليفه بمثابة رد سياسي على الوحدة المصرية السورية في أوائل شباط ١٩٥٨، تكونت بموجبه وزارة اتحادية برئاسة نوري السعيد الذي استقال من منصبه رئيسا للوزراء ليصبح رئيسا للوزارة الاتحادية، ثم أصبح الملك حسين بعد ثورة ١٤ تموز في العراق رئيسا لهذا الاتحاد وقد تضمن هذا الاتحاد بنودا عدة منها وحدة السياسة الخارجية بين الدولتين، وتكوين جيش موحد، وإزالة الحواجز الكمركية وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين، وفي آب من السنة نفسها اصدر العراق قرارا بالانسحاب من هذا الاتحاد للمزيد =

الكريم قاسم[١]، على رأس مجموعة من الضباط الأحرار، مع أعضاء لجنة ١٤ تموز والعقيد الركن عبد السلام عارف[٢]، تحركت نحو بغداد بدلا من التوجه إلى الأردن وتنفيذ الثورة التي كان عبد الكريم قاسم قد وضع خطتها، وبدا على الفور بالسيطرة على الأهداف المرسومة، فقد تمت السيطرة على دار الإذاعة في الصالحية وقصر الرحاب والبلاط الملكي ووزارة الدفاع وعلى جميع الجسور التي تربط الرصافة بالكرخ حتى أصبح النظام الملكي في اقل من ساعة في قبضة الضباط الأحرار[٣]، ويعد البيان الأول للثورة الركيزة الأساسية في بناء النظام السياسي وتم إعداده بعناية فجاء مستلهما للظروف التاريخية التي مر بها الشعب العراقي قبل الثورة وجاء فيه " جاء في البيان الأول لثورة ١٤ تموز "إن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وبوحي منه،

=من التفصيل ينظر: لورنزو كنت كمبول، الأنموذج المتغير للسلطة السياسية في العراق ١٩٥٨– ١٩٧١، ترجمة: كريم صبح، ط١، مطبعة جعفر العصامي، (بغداد، ٢٠١٦)، ص١٣٢

(١) هو عبد الكريم قاسم محمد بكر الزبيدي، ولد في بغداد ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤، في محلة المهدية من رصافة بغداد، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها سنة ١٩٣١، ثم خدم في سلك التعليم سنة واحدة في قضاء الشامية التابعة للواء الديوانية، ومن ثم التحق بالكلية العسكرية في خريف ١٩٣٢، وتخرج منها برتبة ملازم ثان في ١٥ نيسان ١٩٣٤، ثم دخل كلية الأركان ١٩٤٠– ١٩٤١، بعدها أرسل إلى انكلترا في بعثة تعليمية عسكرية، شارك في العديد من الحركات العسكرية في الفرات الأوسط سنة ١٩٣٥ وحركة برزان ١٩٤٥، وشارك في حرب فلسطين الأولى عامي ١٩٤٨– ١٩٤٩ وكان برتبة مقدم ركن، منح العديد من الأوسمة ومكافآت الامتياز انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار وأصبح رئيسا للجنة العليا للتنظيم سنة ١٩٥٧ اشرف على التخطيط والتنفيذ لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قضت على النظام الملكي وأصبح قائدا عاما للقوات المسلحة ورئيسا للوزراء ووزيراً للدفاع، وفي سنة ١٩٦٣ رقي إلى رتبة فريق وبعد شهر من ترقيته اعدم في انقلاب ٩ شباط ١٩٦٣ للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٦٢، عنوان الملفة "موجز حياة عبد الكريم قاسم"، ص١.ص٢، محمد عبد الكريم الصفار، عبد الكريم قاسم كما عرفته في شخصيته وزعامته، (بغداد،١٩٥٩)، ص٢.ص١٥، حميد المطبعي ، موسوعة إعلام وعلماء العراق، ص٥٠٨

(٢) هو عبد السلام محمد عارف بن ياس بن خضير الجميلي، الرئيس الأول للجمهورية العراقية ولد في ٢١ آذار ١٩٢١ في محلة سوق حمادة الواقعة في جانب الكرخ ببغداد، أتم دراسته الابتدائية في مدرسة دار السلام ثم أكمل الثانوية في ثانوية الكرخ سنة ١٩٣٨، وفي شباط من السنة ذاتها التحق بالكلية العسكرية ليتخرج فيها سنة ١٩٤١ برتبة ملازم ثان، اشترك في ثورة مايس ١٩٤١ وفي حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، التحق بكلية الأركان سنة ١٩٤٩ وتخرج فيها بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٥١، وفي ٣ أيلول ١٩٥٤، أصبح أمر الفوج الثالث لواء التاسع عشر الذي سمي فيما بعد بالفوج الثالث للواء العشرين، انضم إلى الضباط الأحرار في كانون الثاني ١٩٥٧ في بغداد وتوثقت علاقته مع عبد الكريم قاسم، وبعد تفجير ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ أصبح نائبا لرئيس الوزراء ووزير للداخلية، وفي تشرين الأول ١٩٥٨ اعفي من جميع مناصبه وعين سفيرا للعراق في بون وعند رجوعه إلى العراق أودع السجن وحكم عليه بالإعدام سنة ١٩٥٩، ثم أطلق سراحه سنة ١٩٦١، وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ عين رئيسا للجمهورية بعد أن كان هذا المنصب معلقا منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بالنظام الملكي، لعب دورا مهماً في السياسة العراقية والعربية في ظروف دولية معقدة إبان الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي حتى وفاته في حادث تحطم طائرته أثناء زيارته للبصرة في ١٣ نيسان ١٩٦٦ للمزيد من التفصيل ينظر: احمد فوزي، حكايات وشخصيات وتواقيع، ط١، مطبعة الديوان، (بغداد،١٩٩٠)، ص٧٧،ص٨٠، عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، ص١٥٥،ص١٦٣

(٣) وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، المكتبة العالمية، (د.م، د.ت)، ص١٣.ص١٤.

وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة، وعليه فأن هذه الحكومة تسمى من الآن الجمهورية العراقية" [١]، وبعد أن تم التأكد من مقتل العائلة المالكة أذيع في اليوم نفسه ١٤ تموز ١٩٥٨، البيان الثاني وبتوقيع القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بتأليف مجلس السيادة [٢]، إن تشكيل مجلس السيادة من

(١) يراجع نص البيان الأول في جريدة الوقائع العراقية، العدد ١، في ٢٣ تموز ١٩٥٨

(٢) شكل مجلس السيادة بموجب البيان الثاني الصادر في ١٤ تموز ولم يكن متفقا عليه قبل إعلان الثورة لان الضباط الأحرار اتفقوا على تأليف مجلس لقيادة الثورة لمنع الانفراد بالسلطة لكن الثنائي قاسم وعارف اتفقا على تشكيل مجلس السيادة ليحل محل مجلس قيادة الثورة وانيطت بالمجلس صلاحيات رئيس الجمهورية إذ نصت المادة العشرون من الدستور المؤقت الذي أصدرته حكومة الثورة على إن يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة المؤلف من رئيس وعضوين بصيغة مشابهه لما كان موجوداً في السودان واختارا أعضائه الثلاثة من شخصيات هادئة ورزينه وليس لها طموح سياسي يهدد قاسم وعارف، وكان الأعضاء الثلاثة يمثلون المكونات الرئيسية في العراق السنة والشيعة والكرد للاطلاع بالمهام البروتوكولية لرئاسة الدولة، أوجبت التأثيرات الشخصية والسياسية دورا بارزا في تعيين الثلاثة، وتألف المجلس من:

١- **الفريق الركن محمد نجيب الربيعي:** ولد في العمارة سنة ١٩٠٤ ثم عاد إلى بغداد في العام التالي، دخل المدرسة السلطانية الابتدائية في بغداد ثم التحق بالثانوية المركزية وبعد تخرجه التحق بالدورة الأولى للكلية العسكرية التي افتتحت سنة ١٩٢٤، تخرج منها سنة ١٩٢٧ برتبة ملازم ثان، عرف عنه امتيازه بالسرية التامة والصبر والشجاعة والاستقامة، دخل كلية الأركان ١٩٣٤ تدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق ركن في ١٩٥٧، وبعد نجاح ثورة تموز في العراق تقلد منصب رئيس مجلس السيادة للمزيد من التفصيل ينظر : كريم مراد عاتي، مجلس السيادة والقضايا الوطنية والقومية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٣، ص٥١.ص٥٧

٢- **وعضوية محمد مهدي كبة،** داعية قومي وطني، من ابرز شخصيات عائلة آل كبة المعروفة خلال القرن العشرين، ولد في مدينة سامراء سنة ١٩٠٠، من أسرة بغدادية عريقة اشتهرت بالعلم والتجارة، درس في الكتاتيب وفي مدرسة أهلية بسامراء سنة ١٩١٠ وتعلم دروسا على أيدي فقهاء محليين حتى احتلت سامراء من قبل الانكليز سنة ١٩١٧، ثم انتقل مع والده إلى مدينة الكاظمية سنة ١٩١٨، بدأ حياته السياسية في مطلع العشرينات عندما عمل مع رفاقه في التحريض ضد لاحتلال البريطاني للعراق، وتجلى دوره في ثورة العشرين سواء في خطبه أو من خلال المنشورات المنددة بالاحتلال، أسهم في نهاية العشرينات في تأسيس حزب وطني معارض (الجمعية الوطنية) وفي الثلاثينات أسس مع مجموعة من القوميين(نادي المثنى بن حارثة الشيباني) إلا انه أغلق في سنة ١٩٤١ بعد فشل حركة مايس، وعاد في سنة ١٩٤٦ إلى الحياة الحزبية فأسس حزب الاستقلال وتولى رئاسته ثم أصبح وزيرا للتموين في وزارة السيد محمد الصدر، وبعد نجاح الثورة أصبح احد أعضاء مجلس السيادة للمزيد من التفصيل ينظر: محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الإحداث ١٩١٨- ١٩٥٨، ط١، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٥)،

٣- **خالد النقشبندي:** ولد من عائلة النقشبندي الكردية المشهورة في قرية يامرني من قضاء العمادية التابعة لمتصرفية الموصل آنذاك، تخرج من الكلية العسكرية سنة ١٩٣٧ برتبة ملازم ثان ثم تخرج من كلية الأركان سنة ١٩٤٥، ونال شهادة كلية الحقوق سنة ١٩٥٠، وقد اعتزل الخدمة في الجيش سنة ١٩٥٢ وانتقل إلى السلك الإداري فعين قائم مقام حتى سنة ١٩٥٧ في رانية في كويسنجق في حلبجة، ثم أنيطت به متصرفية لواء اربيل حتى ١٤ تموز ١٩٥٨، ليصبح بعد ذلك احد أعضاء مجلس السيادة للمزيد من التفصيل ينظر: نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، ص٣٢، كريم مراد عاتي، المصدر السابق، ص٧٦.ص٨٦، هالة فتاح فرانك كاسو، موجز تاريخ العراق١٩١٤-٢٠٠٨، ترجمة : مصطفى نعمان احمد، دار المرتضى، (بغداد، د.ت)، ص٦٠

المسائل المهمة والعاجلة التي يجب معالجتها من قبل الثوار وذلك لإضفاء الشرعية على المراسيم والبيانات الصادرة، ومنعا لانفراد شخص واحد بالسلطة لذلك صدر المرسوم الجمهوري رقم (١) الذي حصر جميع السلطات العسكرية والمدنية بأيدي كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، بعد تعيين الأول بمنصب القائدالعام للقوات المسلحة، والثاني بمنصب معاون القائد العام للقوات المسلحة[١]، وبهذا تم حصر جميع السلطات المدنية والعسكرية في هاتين الشخصيتين[٢].

وبعد أن صدر المرسوم الأول عرف العراقيون أن عبد الكريم قاسم هو قائدا للثورة، ولترسيخ هذه السلطات أكثر صدر المرسوم رقم (٢) لإعلان الوزارة لأولى في العهد الجمهوري برئاسة عبد الكريم قاسم وبأسم مجلس السيادة في مساء ١٤ تموز ١٩٥٨، مكونة من اثني عشر وزيراً[٣]، وما يهمنا هنا على وجه التحديد هو تعين محمد حديد وزيراً للمالية فيها [٤]، الذي أعلن عن برنامجه للإصلاح المالي بغية تحقيق أهداف الثورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تعمل وزارة المالية على تحقيقها، وبين محمد حديد طبيعة هذه البرامج بان الحكومة متلهفة لتحسين ظروف المعيشة الحالية في العراق كخطوة أولى، بدلا من التركيز على مشاريع الأعمار ذات الأمد البعيد كمل فعل النظام القديم[٥]، وفي ٢٤ تموز ١٩٥٨، قرر مجلس الوزراء أن تؤلف من كافة الوزارات لجان التطهير[٦]، وتحقيقا لهذا الأمر قررت وزارة المالية وفق الأمر الوزاري المرقم ١٧٢ تأليف لجنة

(١) الوقائع العراقية، العدد ١، في ٢٣ تموز ١٩٥٨

(٢) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الأول، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، ج١، ط١، دار مصر للطباعة، (القاهرة، ٢٠٠٩) ص١٨.ص٢٠، الوقائع العراقية ،العدد ١، في ٢٣ تموز ١٩٥٨

(٣) تألفت الوزارة من الزعيم عبد الكريم قاسم رئيسا للوزراء ووكيلا لوزير الدفاع، والعقيد الركن عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووكيلا لوزير الداخلية، ومحمد حديدا وزيرا للمالية، وعبد الجبار الجومرد وزيرا للخارجية، ومصطفى علي وزيرا للعدلية، وإبراهيم كبة وزيرا للاقتصاد، وجابر عمر وزيرا للمعارف، وناجي طالب وزيرا للشؤون الاجتماعية، وبابا علي وزيرا للمواصلات والإشغال، وفؤاد الركابي وزيرا للأعمار، ومحمد صالح محمود وزيرا للصحة، وهديب الحاج حمود وزيرا للزراعة، ومحمد صديق شنشل وزيرا للإرشاد للمزيد من التفصيل ينظر: نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، ص٣٤، عقيل الناصري، استعادة الزعيم وحوارات وأراء عراقية من الزعيم عبد الكريم قاسم وثورة ١٤ تموز، ط٢، مطبعة البصائر، (بيروت، ٢٠١٣)، ص٧١

(٤) سيتم تناوله مفصلا .

(٥) خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩، مراجعة: عبد الوهاب القصاب، ج٢، ط١، بيت الحكمة، (بغداد ، ٢٠٠٠)، ص٣٩، نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، ص٦٣

(٦) لجنة يؤلفها الوزير من بين موظفيها لدرس اضبارات الموظفين وكفاءتهم على أن تقدم هذه اللجان تقاريرها إلى لجنة تطهير عليا للبت في الأمر للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٧٥، عنوان الملفة" مقررات"، ص١٦، د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٤ تموز ١٩٥٨، الوقائع العراقية، العدد ٤، في ٤ أب ١٩٥٨

لدراسة تطهير الجهاز الإداري من الموظفين التابعين لها [١]، إن من أوائل الأمور التي أولتها وزارة المالية بعد العهد الجديد اهتمامها البالغ في مسالة تهيئة الكادر اللازم لتنفيذ سياسة الجمهورية العراقية بعد العهد الجديد في الشؤون المالية وكان ذلك يستوجب تغيير الشخصيات التي تشغل المراكز الحساسة في الوزارة وأولها منصب مدير المالية العام، والحال ينطبق على مديرية الواردات العامة ومديرية التقاعد العامة ومديرية الكمارك العامة في مدد مختلفة، فضلا عن المصارف الحكومية التي شملتها عملية التطهير الوظيفي التي انتهجتها الوزارة [٢]، وألفت الإدارة المالية الجديدة لجنة لمتابعة أموال الأسرة المالكة السابقة في العراق [٣]، وهنا لا بد من الإشارة إلى قانون رقم ١٥ الصادر في ١٦ آب ١٩٥٨، بشأن الكسب الغير مشروع على حساب الشعب، فكان من أهم القوانين التي خصت النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري وإساءة استخدام نفوذ الوظيفة من خلال تقديم إقرار يتضمن ما له من أموال منقولة أو غير منقولة، ولا سيما الأسهم والسندات والحصص في الشركات وعقود التأمين والنقود والحلي والمعادن والأحجار الثمينة، عرف بقانون "من أين لك هذا" لرجال العهد الملكي وموظفي

(١) حيث ضمت كل من السيد عبد الوهاب مصطفى الدباغ مدير المصرف الزراعي العام رئيسا لها، والسيد احمد عبد الباقي مدير الميزانية العام، والسيد تقي الوسواسي معاون مدير ضريبة الدخل العام، والسيد أمين عبد الكريم، معاون مدير المالية العام والدكتور عبد الحسن زلزلة، معاون مدير الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي والسيد عبد المجيد لطفي رئيس ملاحظي الذاتية في ديوان وزارة المالية، وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في مقر وزارة المالية بتاريخ ٥ أب ١٩٥٨، حيث دعت إلى إبعاد الموظفين ذوي السلوك السيئ ومن لهم ارتباطات أو ولاءات بالنظام الملكي سواء داخل ديوان الوزارة أو في المديريات التابعة لها الرسمية وشبه الرسمية، ورحبت اللجنة بالمعلومات التي تقدم إليها بشرط أن تكون هذه المعلومات لا تستهدف المصلحة العامة، وان تكون المعلومات المقدمة بعيدة عن الانحياز للإغراض الشخصية، وان ترد بأسماء صريحة وعناوين واضحة، وتعهدت اللجنة بسرية الأسماء هذا وقد خصصت اللجنة صندوقا للشكاوي والمظالم في ديوان وزارة المالية لتلقي هذه المعلومات، وتم تمديد فترات تلقي هذه الشكاوى بعد نفاذ قانون تطهير الجهاز الحكومي، كي يتخلص الجهاز الإداري لوزارة المالية من العناصر التي لا يتفق بقاؤها بمصلحة الجمهورية العراقية، كما إن السرعة التي يتطلبها إملاء الوظائف الشاغرة بالعناصر الوطنية الكفؤة يؤمنه قانون التطهير، لأن الأجراءات التي يتطلبها قانون الخدمة المدنية في ذلك تستغرق وقتا طويلا للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠/٣٨٩، موضوع الملفة " لجنة التطهير العليا للجهاز الحكومي في وزارة المالية"، ص١٠، د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٥٠٢، عنوان الملفة" وزارة المالية في العهد الجمهوري"، ص١٢

(٢) محمد حديد، مذكراتي، الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، ط١، دار الساقي ،(بيروت، ٢٠٠٦)، ص٣٣٣.ص٣٣٥.

(٣) هي الأموال المنقولة وغير المنقولة للأسرة المالكة في العراق (الأراضي، والقصور، والأرصدة، والمجوهرات والذهب) والتي تشمل الملك فيصل الأول ابن الملك حسين وفروعه وزوجته والملك علي ابن الملك حسين وفروعه وزوجته، وعبد الإله وما ورثت زوجته من تركته، والأمير زيد ابن الملك الشريف حسين وفروعه وزوجته، على أن تصادر هذه الأموال لمصلحة الشعب العراقي وتسجل باسم وزارة المالية العراقية ولها حق التصرف بها، ولوزارة المالية الحق في تعيين أي شخص يحمل الجنسية العراقية لإدارتها سواء كان داخل العراق أو خارجه، وضمت اللجنة اللواء الركن عبد القادر سعيد المدير العام لإدارة الأسرة المالكة السابقة، والعقيد فاضل جاسم المختار رئيس لجنة جرد القصور الملكية ورجال العهد السابق، والسيد عبد الملك الزبيق القائم بأعمال السفارة العراقية في لندن ومحاميها المستر الستر تومسن ومحاسبها خالد حمدي للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠٦/٢٦، عنوان الملفة "الأموال غير المنقولة للأسرة المالكة العراقية السابقة"، ص٤، خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، (بغداد، ١٩٩٠)، ص٢٥٠.ص٢٩٢

العهد الجمهوري الجدد ولا زال ذلك القانون نافذا إلى وقتنا الحاضر [١]. ويلحظ أن سياسة الإدارة الجديدة هي الإصلاح وإزالة التبذير والفساد .

قبل التطرق عن الهيكل الإداري لوزارة المالية لا بد من التعريج لموقع وزارة المالية خلال الفترة المبحوثة، حيث كان موقعها منذ تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة وحتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، في بناية القشلة [٢]، وهي من الأبنية التي شهدت الكثير من الإحداث التي مرت بها البلاد، وتعد في طليعة المعالم الحضارية التي جسدت الهوية العراقية، حيث امتلكت مجموعة من المقومات ومنها الوظائف التي أدتها والإحداث التي شهدتها والموقع الجغرافي المميز وطريقة بنائها، وكانت بداية لتأسيس الوزارات في العهد الملكي ومنها وزارة المالية منذ سنة ١٩٢٠، مع العديد من الوزارات الأخرى ومنها الداخلية والمعارف، وهي منطقة شبه مستطيلة تتراوح مساحتها ما يقارب الألف متر على ضفاف نهر دجلة، تحتوي على ثلاث بوابات يحدها من الشمال وزارة الداخلية ومن الجنوب دار المحاكم التي هي حاليا "المركز الثقافي البغدادي"، ومن الشرق شارع السراي ومن الغرب يحدها نهر دجلة، وتم الشروع في بناء القشلة منذ سنة ١٨٥٠ بعد "مبنى السراي" الثكنة العسكرية للعثمانيين، وأكتمل بناءٌها سنة ١٨٦٨، في عهد الوالي العثماني مدحت باشا [٣]، حيث كان مركز وزارة المالية عند مدخل الباب الوسطى للمجمع الحكومي آنذاك، حيث الوزارة وتوابعها في الطابق الأول بالقرب من رئاسة الوزراء نظرا للأهمية البالغة لهذه الوزارة ودورها الكبير في رسم السياسة المالية والاقتصادية للبلاد[٤]

شرعت الحكومة العراقية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ في ٣ أيار ١٩٥٩، الذي نص على أعادة ترتيب إدارات الدولة على وفق قاعدة التخصص مما جعله خطوة نوعية في سبيل إصلاح النظام الإداري بشكل عام والإدارة المالية بشكل خاص، ولم يقتصر قانون السلطة التنفيذية على استحداث عدد من الإدارات الجديدة بل امتدت إلى الإدارات الأخرى، فزاد في تشكيلاتها ومنها وزارة المالية [٥]، ورسم القانون

(١) رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني، النظام الإداري في العراق ١٩٥٨– ١٩٦٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٥، ص١٤١.ص١٤٢

(٢) القشلة: كلمة تركية الأصل تعني المكان أو الحصن أو الثكنة العسكرية الذي يمكث فيه الجنود، ومبنى القشلة قرب شارع الأكمكخانة "شارع المتنبي حاليا"، وهو موقع المدرسة الموفقية سابقا للمزيد من التفصيل ينظر: جريدة الصباح، العدد ٤٥٠٦، في ١٧ حزيران ٢٠١٤

(٣) مدحت باشا (١٨٢٢–١٨٨٤) سياسي عثماني وإصلاحي ذو توجه موالي للغرب، انخرط في سلك الوظائف الحكومية موثقا أواصر علاقاته ببعض ذوي الشأن من رجال الدولة، تولى ولاية بغداد سنة ١٨٦٩، ودام حكمه فيها ثلاث سنوات، قام خلالها بتأمين الأمن وإنشاء مشاريع جديدة، أصبح بعد ذلك صدرا أعظم لأمد قصير، فواليا لسلانيك، وفي سنة ١٨٧٢ صدر فرمان سلطاني بعزله، تولى بعد ذلك ولاية سوريا ١٨٧٨ فولاية أزمير، ثم حوكم بتهمة الاشتراك في اغتيال السلطان عبد العزيز ونفي إلى الطائف حيث أدركته الوفاة للمزيد من التفصيل ينظر: محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩– ١٨٧٢) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩

(٤) مقابلة مع السيد هادي جواد الطائي مؤرخ ومؤرشف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠١٦

(٥) رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني، المصدر السابق، ص١٤٤

أعلاه الهيكل الوظيفي لوزارة المالية في جميع مفاصلها مستكملا النظام الإداري السابق، ومحددا المهام والواجبات للكوادر الإدارية من قمة الهرم حتى القاعدة، فجعل وزير المالية المسؤول الإداري الأعلى عن سياسة الوزارة وتوجيهها والإشراف عليها وتنفيذ القوانين والأنظمة وتصدر باسمه جميع الأوامر والقرارات، ووضع المناهج الخاصة بميزانية كل سنة والإيضاحات التي تبين للشعب الوضع المالي من حيث مدخوله ومصروفه، ويكون مستقلا استقلالا تاما عن إي مؤثر خارج الوزارة كما كان يحصل في العهد الملكي [١].

وقد شغل هذا المنصب أثنا عشر وزيراً أولهم محمد حديد في أول حكومة في العهد الجمهوري وآخرهم الدكتور عبد الرحمن الحبيب [٢]، ويساعد الوزير وكيله في تيسير أمور الوزارة حسب الصلاحيات التي يخوله الوزير إياها، وهو الرئيس الإداري لديوان الوزارة وترتبط به جميع المديريات العامة والمؤسسات التابعة للوزارة، ويكون مسؤولا تجاه الوزير عن تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات في جميع إعمال المديريات والمصالح والشعب المذكورة [٣]، وقد تولى منصب وكيل الوزارة السيد احمد عبد الباقي احمد[٤]، وتتألف وكالة وزارة المالية بموجب قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ من قسمين رئيسين هما :-

١-قسم الضرائب والرسوم : ويكون مسؤولاً عن الإعمال المتعلقة بكل من مديرية الواردات العامة ومديرية الكمارك والمكوس العامة ومديرية ضريبة الدخل العامة، ويتولى دراسة اللوائح المتعلقة بالضرائب والرسوم المقترحة من المديريات العامة التابعة لذلك القسم، وتقديم التوصيات حولها وانجاز ما قدمه إليه وكيل الوزير من الواجبات [٥].

(١) الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، قانون السلطة التنفيذية للجمهورية العراقية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل والتعليمات الصادرة بموجبة، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)، ص١

(٢) سيتم تناوله مفصلا

(٣) الوقائع العراقية، العدد ١٦٤، في ٤ أيار ١٩٥٩

(٤) احمد عبد الباقي: ولد سنة ١٩١٧، في محافظة صلاح الدين، حاصل على شهادة ليسانس في الاجتماعيات، عين مديراً عاماً للمالية العامة براتب قدره ٨٤ دينارا، ثم عين وكيلا لوزير المالية في ١ تشرين الأول سنة ١٩٥٩، بعد استقالة سعيد نزهت، وهو رجل مسلكي ذو ميول تقدمية وإلمام بالقضايا المالية التي مارسها من خلال عدة سنوات قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وقد شغل منصبه هذا لغاية ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٤، ثم عين عضوا في مجلس الخدمة العامة، ويعد احمد عبد الباقي احد ابرز الشخصيات الاقتصادية العراقية إذ ارفد المكتبة العراقية بالعديد من الكتب المالية منها (النفقات العامة في الميزانية العراقية)، (وميزانية الدولة العراقية تحضيرها وتحليلها ١٩٤٧) للمزيد من التفصيل ينظر: الجمهورية العراقية، مجلس الخدمة العامة، سجل الموظفين لسنة ١٩٥٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٩)، ص ٣١، صلاح الدين حسين صالح الهيتي، تعاقب وكلاء الوزارات في العراق، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص١٣٤.ص١٥٧، محمد حديد، مذكراتي، ص٣٣٤

(٥) الوقائع العراقية ،العدد، ٢١٣ في ٢٠ أب ١٩٥٩

٢–قسم الأمور المالية والإدارية: اختص هذا القسم بالإعمال الخاصة بالمديريات العامة الأخرى التابعة لوزارة المالية فيما له علاقة بالميزانية والأمور المالية والإدارية وما يكلفه به الوكيل من المهام ويرأس كلا من القسمين المذكورين مدير أو سكرتير[١].

تألفت وزارة المالية من عدة مديريات بلغ عددها (١٠) مديرية في وقت تنوعت مهامها بين التخطيط والتنفيذ لتحقيق تكامل المنظومة الإدارية لتجنب التعقيد في عمل المديريات واختلاط إعمالها بين مديرية وأخرى، حدد حقل اختصاص كل مديرية ولذلك فقد أعطي الوزير صلاحية متابعة عمل تلك المديريات التي نجملها بالاتي:

أولا– مديرية المالية العامة .

عدت هذه المديرية من أهم دوائر الوزارة حيث تم استحداثها عند تشكيل الوزارة سنة ١٩٢١، يديرها مدير عام مسؤول عن إعمالها [٢]، وتصريف شؤونها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات التي يتلقاها من الوزارة ويساعده في ذلك موظف بعنوان"معاون مدير عام"مسؤول عن قسمي الخدمة والأمور المالية وأي عمل أخر يعهد إليه وفق الصلاحيات التي يخوله إياها وزير المالية باقتراح من المدير العام [٣]، ولهذه المديرية العديد من الأقسام الفرعية المرتبطة بها منها :–

١– **قسم الخدمة:** يتولى هذا القسم تنظيم شؤون الخدمة وعقود الأجانب في مختلف الوزارات وأمور الذاتية لجميع موظفي وزارة المالية ومستخدميها، كما يتولى إسداء المشورة إلى كافة الوزارات فيما يتعلق بقوانين الخدمة

---

(١) محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٩٦٠ ، دار مطبعة التمدن، (بغداد، ١٩٦١)، ص٣٥١.

(٢) تولى إدارتها السيد أمين عبد الكريم محمد أمين من مواليد بغداد سنة ١٩١٧، تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٤٢ عمل بعدها موظفا حكوميا على ملاك وزارة المالية منذ سنة ١٩٤٣براتب قدره ٧٥ دينارا وتدرج في العديد من الوظائف منها مأمور مخزن العينات وملاحظ في مديرية التموين العامة ومدقق في مديرية الواردات العامة وملاحظ تفتيش في دائرة التفتيش المالي العام، ومعاونا لمدير المالية العام حتى عين مديرا للمالية في ١٧ أيلول ١٩٥٩ وحتى ٣١ كانون الثاني ١٩٦٠ ثم عين مديرا عاما للواردات في ٤ شباط ١٩٦٤ عين بعد ذلك رئيسا للمؤسسة العامة للمصارف في ١٩ تموز ١٩٦٦ بموجب الأمر الوزاري المرقم ٥٠٤ والمؤرخ في ١٩٦٦/٧/٧، نقلت بعد ذلك خدماته بموجب بيان مجلس قيادة الثورة ٣٢ والمؤرخ في ١٩٦٨/٧/٣١ باستيزاره لوزارة المالية في وزارة احمد حسن البكر الثالثة (٣٠ تموز ١٩٦٨ – أيار ١٩٧٢)، ويرجع له الفضل في تأسيس مجلس المالية الأعلى الذي ينظر في مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات المالية، واحتفظ بالمنصب في الوزارة التالية حتى إقالة الوزارة وإعفائه من منصبه بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ٥٩٨ / في ١٩٧٤/١١/١١، هذا وقد بلغ الكادر الوظيفي لهذه المديرية ٣٧ موظفا تنوعت مهامهم مابين ملاحظين ومحاسبين وكتاب وسكرتاريين منهم حامد الهاشمي وصبيح كبة وكامل جواد أبو التمن بدرجة مدراء عامين وصفاء الدين جنيد رئيس ملاحظين وعبد الرحمن المدرس محاسب وعبد الحميد عزت ملاحظ وليون يانوس كاتب ومحمد شاكر كاتب للمزيد من التفاصيل ينظر: م.ت.ع، الاضبارة الشخصية لامين عبد الكريم محمد أمين المرقمة ٣١١٧١٦٠٠٠٧، مجلس الخدمة العامة، سجل الموظفين لسنة ١٩٥٩، ص٣١.ص٣٢

(٣) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٥٢، سعدي بسيسو ، موجز علم المالية العامة والتشريع المالي العراقي، مطبعة التفيض، (بغداد، ١٩٥٠)، ص٩٩

والأنظمة والتعليمات الخاصة بها والعمل على كل مايؤدي إلى رفع مستوى موظفي الدولة ومستخدميها بصورة عامة، فضلا عن مسؤوليته عن شعبة الأوراق والقلم السري والمحاسبة [١].

٢- **قسم الأمور الحقوقية:** يتولى هذا القسم الدفاع إمام المحاكم والمراجع المختصة الأخرى عن حقوق الخزينة وصيانتها وإبداءالرأي في القضايا القانونية للدوائر التابعة للوزارة والدوائر الأخرى وتنفيذ قانون رسم الطابع [٢].

٣- **قسم الأمور المالية:** يشرف هذا القسم على تنفيذ القوانين الخاصة بتشجيع المشاريع الصناعية واليانصيبات والاكتتابات، وبيع أموال الدولة المنقولة وشطبها،والإعمال الناشئة عن تطبيق قانون تنظيم الحياة الاقتصادية وتقارير مراقبة الحسابات العامة والتفتيش المالي واستئجار العقارات للإغراض الحكومية والدعاوي والإعفاءات الكمركية، وقضايا التهريب والمعاملات الكمركية والمكسية الأخرى، وماله علاقة بالاتفاقيات الدولية والمعاملات الخاصة بالمؤسسات شبه الرسمية والنظر في المعاملات الصيرفية وشؤون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية والمعاملات الخاصة بمقاطعة البضائع التجارية للكيان الصهيوني، والبضائع التجارية الفرنسية [٣]، والعلاقات المالية بالدول الأخرى والجامعة العربية [٤]، إذ تم عقد العديد من الاتفاقيات لتبادل

---

(١) الوقائع العراقية ، ٢١٣، في تاريخ، في ٢٠ آب ١٩٥٩

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الثاني، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٠)، ص١٦٨

(٣) دأبت الحكومة العراقية على سياستها التقليدية تجاه قضية فلسطين وخاصة إحكام الحصار الاقتصادي على الكيان الصهيوني، فسعت إلى تقوية جهاز المقاطعة العراقي للبضائع الصهيونية والذي رسمت سياسته ثورة ١٤ تموز، كذلك الحال بالنسبة لفرنسا ومقاطعتها اقتصاديا نتيجة احتلالها للجزائر، وهي ضرورة تقتضيها مصلحة البلاد العربية وسياسة الجمهورية العراقية ومصالح العراق النفطية بالذات، وقد أصبحت هذه السياسة المعادية للاستعمار إحدى السمات الأساسية في سمات العراق الجديد، من خلال حرمان فرنسا من حصتها في أسهم شركة نفط العراق خاصة وإنها تستورد ربع الكمية المصدرة سنويا رغم التأثيرات التي خلفتها هذه المقاطعة على مصالح العراق النفطية والمالية للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٦٦/١٣٠، عنوان الملفة"مقاطعة البضائع الصهيونية"، ص١٤٦، د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠٠/٩٠، عنوان الملفة" مقاطعة البضائع الفرنسية"، ص١٨.ص١٩، وزارة الثقافة والإرشاد، لجنة الدعاية والنشر لاحتفالات ١٤ تموز، ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ، دار الجمهورية للطباعة والنشر، (بغداد ، د.ت)، ص١٧٢

(٤) الجامعة العربية: منظمة إقليمية تضم في عضويتها دولا عربية من أسيا وإفريقيا، انبثقت في ٢٢ آذار ١٩٤٥، وتم إبرام ميثاقها في ٢ نيسان ١٩٤٥، يعد تأسيسها حدثا بارزا على مستوى النظام العربي الذي أخذت ملامحه تتشكل مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان تأسيس الجامعة يعبر عن انعكاس لإرادة الأمة العربية وتوجهها نحو الوحدة بسبب نمو الوعي السياسي العربي، الذي تبع مرحلة مهمة وخطيرة من مراحل تطوره القومي، ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، ومن ضمنها العلاقات التجارية، والاتصالات والعلاقات الثقافية، والعلاقات الاجتماعية والصحية، ومقرها الدائم في القاهرة للمزيد من التفصيل ينظر: رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية،ج٢، مؤسسة عالمية للدراسات النشر والتوزيع، (بيروت، ١٩٨٣)، ص٩٦.ص٩٧، مسارع الراوي وآخرون، ندوة الجامعة العربية الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت الحكمة، (بغداد،٢٠٠١)، ص٥٣

المدفوعات، فضلا عن الاتفاقيات التجارية الملحقة بالبروتوكولات المالية مع العديد من الدول العربية والأجنبية والجدول رقم (٩) يبين ذلك .

جدول رقم (٩) الاتفاقيات التي عقدت مع الدول العربية والأجنبية [١]

ت	البلد	تاريخها	ت	البلد	تاريخها
١	الجمهورية العربية المتحدة	١٢ تشرين الأول ١٩٥٨	١٦	الصين الشعبية	٣ كانون الأول ١٩٥٩
٢	يوغسلافيا	٢ تشرين الأول ١٩٥٨	١٧	جيكوسلوفاكيا	٢٣ تشرين الأول ١٩٦١
٣	جيكوسلوفاكيا	١٤ كانون الأول ١٩٥٨	١٨	سيلان	٢٠ شباط ١٩٦١
٤	رومانيا الشعبية	٢٤ كانون الأول ١٩٥٨	١٩	فنلندا	١٤ آذار ١٩٦١
٥	بولونيا الشعبية	١ كانون الثاني ١٩٥٩	٢٠	سوريا	٣ تشرين الثاني ١٩٦١
٦	هنغاريا	٦ كانون الثاني ١٩٥٩	٢١	باكستان	١٢ أيار ١٩٦٢
٧	بلغاريا	٤ شباط ١٩٥٩	٢٢	ألمانيا الديمقراطية	٢٤ حزيران ١٩٦٢
٨	الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية	١٦ آذار ١٩٥٩	٢٣	السويد	٣٠ حزيران ١٩٦٢
٩	فيتنام	٨ تموز ١٩٥٩	٢٤	الكاميرون	١٣تشرين الأول ١٩٦٢
١٠	كوريا الديمقراطية الشعبية	٢٣ تموز ١٩٥٩	٢٥	ألمانيا الاتحادية	٥ أيلول ١٩٦٣
١١	ألبانيا الشعبية	٢٧ تموز ١٩٥٩	٢٦	ايطاليا	٣٠حزيران ١٩٦٣
١٢	الدنمارك	١٣ كانون الثاني ١٩٦٠	٢٧	الجمهورية العربية المتحدة	١٠ شباط ١٩٦٤
١٣	الجمهورية التونسية	٢٨ كانون الثاني ١٩٦٠	٢٨	الكويت	٢٥ تشرين الأول ١٩٦٤
١٤	الجمهورية الاندونيسية	٤ نيسان ١٩٦٠	٢٩	الأردن	٩ كانون الأول ١٩٦٥
١٥	المملكة المغربية	٩ أيار ١٩٦٠			

(١) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة" ٤١١,٣٢٥، عنوان الملفة" الاتفاقيات بين العراق ودول العالم، ص٣.ص٣١،ص٨٣.ص١٧٤، الجمهورية العراقية، وزارة الاقتصاد، الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الأخرى ،ج١، مطبعة الجامعة ، (بغداد، د.ت)، ص١٦.ص١٧، الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، تطور تجارة العراق الخارجية مع الدول الاشتراكية ١٩٥٩–١٩٧٠، (بغداد،١٩٧٢)، ص١.ص٢٠، عبد الرحمن الحبيب، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية، مطبعة النهضة الجديدة، (بغداد،١٩٦٧)، ص١٦.ص٣٧، حامد مصطفى المقصود، سيرة ثائر، ثورة ١٤ تموز، الخلفيات، الوقائع، النهايات، وسيرة ذاتية،ط١، دار المرتضى، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص١٩٧

٤– **قسم مطبعة الحكومة:** تولى إدارة هذا القسم مدير عام مسؤول عن إعماله [١]، ويقوم هذا القسم بطبع كافة سجلات ومطبوعات دوائر الدولة المختلفة وتجهيزها بالقرطاسية وما يتعلق بذلك من شؤون أخرى[٢].

٥– **سكرتارية لجنة المبايعات الخارجية المركزية:** يقوم هذا القسم بالإشراف على شؤون لجنة المبايعات الخارجية المركزية وتنفيذ قراراتها المقترنة بمصادقة وزير المالية وانجاز كافة الإعمال المنبثقة عن ذلك [٣]، وتعهد إدارة كل قسم من الأقسام المذكورة أعلاه إلى مدير أو رئيس ملاحظين مسؤول إمام المدير العام، عدا قسم المبايعات الخارجية فتعهد إلى موظف بعنوان سكرتير مسؤول إمام المدير العام من الناحية الإدارية [٤].

ثانيا – مديرية الميزانية العامة .

تولى إدارتها مدير عام مسؤول عن إعمالها [٥]، وتعريف شؤونها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات التي يتلقاها من الوزارة يساعده في ذلك موظفان بعنوان مدير عام احدهما مسؤول عن قسمي الميزانية والملاك والثاني

---

(١) تولى أدارته السيد مهدي جعفر المدامغة براتب قدره ٧٢ دينار، ولد في الأول من تموز ١٩٢٣، في مدينة الكاظمية في بغداد، خريج كلية الحقوق العراقية ويحسن اللغتين العربية والانكليزية، شغل وظائف متعددة في وزارة الشؤون الاجتماعية منها ملاحظ أوراق بديوان الوزارة ومدققا في مديرية الطابو العامة من سنة ١٩٤٦ وحتى الرابع من حزيران سنة ١٩٤٩، نقلت بعدها خدماته إلى ملاك وزارة العدلية بوظيفة كاتب أول لمحكمة صلح بغداد حسب آمر وزارة العدلية (٨٦٢) في ١٩٤٩/٦/٤، واخذ يتدرج بالسلم الوظيفي في هذه الوزارة حتى ١٩٥٩/١/٢٨، حيث نقلت خدماته إلى ملاك وزارة المالية وعين فيها بوظيفة مديرا عاما لمطبعة الحكومة وذلك بموجب الأمر الوزاري المرقم (١٢٤٣) والمؤرخ في ١٩٥٩/٤/٢٧، واستمر بوظيفته حتى ١٤ حزيران ١٩٦٥، ثم عين مخمنا في ضريبة الدخل العامة حتى أحالته على التقاعد بموجب الأمر الديواني المرقم (٢٣٣) في ١١ آذار ١٩٧٦، بلغ كادر هذا القسم ٢٢ موظفا ومنهم لويس ميخائيل حاسب وفليب نصوري ملاحظ وجاسم عبد الله العاني كاتب والسيد فيصل فهمي مأمور مخزن ويوسف اسطيفو كاتب طابعة للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الأضبارة التقاعدية للسيد مهدي جعفر المدامغة المرقمة ٣١١٨٢٥٣٠٠١، مجلس الخدمة العامة، سجل الموظفين لسنة ١٩٥٩، ص٣٣.ص٣٤

(٢) وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الثاني، المادة الرابعة، ص١٦٩

(٣) الوقائع العراقية ، ٢١٣، في تاريخ، في ٢٠ آب ١٩٥٩

(٤) محمود فهمي درويش واخرون، المصدر السابق، ص٣٥٢

(٥) مديرها الدكتور سعدي إبراهيم محمد من مواليد بغداد ١٩٢٢ تخرج من كلية الحقوق العراقية سنة ١٩٤٥ ثم عين موظفا على ملاك مديرية الكمارك والمكوس العامة التابعة لوزارة المالية بموجب الأمر الوزاري ٧٧ لسنة ١٩٤٦ بعنوان ملاحظ كمرك حتى الأول من أيلول ١٩٤٨ إذ التحق بعدها بالبعثة العلمية لوزارة التربية والتعليم لإكمال دراسته العليا في فرنسا فحصل على شهادة دكتوراه الدولة في القانون من جامعة باريس في ١١ نيسان ١٩٥٣، يتقن الدكتور سعدي إبراهيم لغات عديدة منها الانكليزية والفرنسية والألمانية إضافة إلى اللغة العربية، عمل بعد عودته مدرسا بكلية الحقوق من (١٩٥٣ – ١٩٥٩) ثم نقلت خدماته بموجب الأمر الوزاري المرقم ٤٠٠/ ٢٥٣٧٧ والمؤرخ في ١٩ أيلول ١٩٥٩، إلى وزارة المعارف ليصبح مدير الميزانية العام فيها، حتى ٢٥ أيار ١٩٦٠، عين بعد ذلك مديرا للميزانية العامة في وزارة المالية بموجب الأمر الوزاري المرقم ٤١ والمؤرخ في ٢٣ أيار ١٩٦٠ حتى فصله من الخدمة لمدة سنتين بموجب الأمر الوزاري المرقم ٤٦٠/ ١٢٥١١ والمؤرخ في ١ أب ١٩٦٣، وبناء على قرار مجلس الوزراء وصدور المرسوم الجمهوري المرقم ٩٨٢ والمؤرخ في ١٩٦٣/١٠/١٤، عين بعد ذلك بمنصب وكيل وزارة=

عن قسم التخطيط والمشاريع الرئيسة وفق الصلاحيات التي يخولهما بها وزير المالية باقتراح من المدير العام [١]، وتتألف هذه المديرية من الأقسام التالية:-

١- **قسم الميزانية:** يتولى إدارته معاون مدير عام مسؤول عن إعداد وتنظيم الميزانية الاعتيادية والميزانيات الملحقة بها وتنفيذها وما يتعلق بذلك من إجراءات، ويتولى مراقبة الإيرادات والمصروفات المحسوبة على الميزانية الاعتيادية والميزانيات الأخرى وتخويل الوزارات والدوائر الدخول بتعهدات مالية وما يتفرع عن هذه الواجبات من إعمال وجميع معاملات القروض والسلف وإبداء الرأي في لوائح القوانين والأنظمة من الناحية المالية والنظر في جميع معاملات المصارف الحكومية [٢].

٢- **قسم الملاك:** يتولى هذا القسم مدير مسؤول عن تنظيم ملاكات الوزارات والدوائر المختلفة وإعداد الجدول (ق) الملحق بالميزانية، كما يتولى مراقبة عدد الموظفين والمستخدمين في مختلف دوائر الدولة والتحري عن الوظائف الزائدة فيها ومعالجتها عن طريق تسوية الملاكات فيها بالنقل أو الإلغاء، ويكون هذا القسم مسؤولا عن شعبة أوراق المديرية [٣].

٣- **قسم المشاريع الرئيسية والتخطيط:** يديره معاون مدير عام مسؤول عن تنظيم منهاج المشاريع الرئيسية والتخطيط على ضوء مقررات مجلس التخطيط [٤]، وينقسم إلى شعبتين هما :

=المالية بموجب كتاب رئاسة ديوان مجلس الوزراء المرقم ١١٧٤٢ والمؤرخ في ١٩٦٩/١٢/٦، ثم عين وزيرا للمالية بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩٩ في ١٩٧٤/١١/١١، حتى وفاته سنة ١٩٧٥، وقد ضم الكادر الوظيفي لهذه المديرية ٢٨ موظفا ومنهم عبد الباقي السلام معاون مدير ويوسف هرمز وخليل ابراهيم خالد وكمال احمد حمدي وراغب فهمي رئيسا ملاحظين واحمد سلام القيسي ملاحظ وإدريس خليل السلام معاون ملاحظ وعبد الأمير صادق كاتب وجلال محسن كاتب طابعة وجوحي حمادي كاتب وياسين طه المعمار كاتب ، للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور سعدي إبراهيم المرقمة ٣١/١٧٨٩١٠١٦، مجلس الخدمة العامة، سجل الموظفين لسنة ١٩٥٩، ص٣٥.ص٣٦.

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الثاني، نظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩، المادة الخامسة، ص١٦٩.

(٢) رحمن مخيلفجحيو عبود الجوراني، المصدر السابق، ص١٤٦

(٣) نفس المصدر والصفحة.

(٤) تشكل طبقا لقانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ وبموجب المادة التاسعة أول مجلس للتخطيط الاقتصادي في العراق ليحل بدلا من مجلس الأعمار، وفي الواقع إن مجلس التخطيط هو امتداد لمجلس الأعمار، إلا أنه اختلف عنه من ناحية التنفيذ، فبعد أن كان التخطيط والتنفيذ مركزيين في عهد مجلس الأعمار، أصبح التنفيذ لا مركزيا في عهد مجلس التخطيط، ومن الأسباب التي اقتضت إصداره هي متطلبات الثورة لإحداث التشكيلات الجديدة لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية، ضم في عضويته كل من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم رئيسا للمجلس وعضوية كل من وزير المالية محمد حديد ووزير التخطيط طلعت الشيباني ووزير الإصلاح الزراعي إبراهيم كبة ووزير المواصلات حسن الطالباني، ووزير الإشغال والإسكان عوني يوسف القاضي، ووزير الزراعة هديب الحاج حمود ووزير الشؤون الاجتماعية عبد الوهاب الأمين، عقدت أول جلسة له في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٩ إما مهام مجلس التخطيط فقد حددها القانون الجديد بوضع الخطط التفصيلية لتنفيذ سياسة مجلس الوزراء الاقتصادية=

أ- **شعبة المشاريع الرئيسية:** تولى إدارتها مدير يكون مسؤولاً عن تنظيم ميزانية منهاج المشاريع الرئيسة وما يتعلق به من معاملات والإشراف على المصروفات ومراقبة وتخويل الوزارات والدوائر بتعهدات مالية وما يتفرع عن ذلك من إعمال(١).

ب-شعبة التخطيط: تولى إدارتها مدير يكون مسؤولاً عن إجراء الأبحاث المالية والاقتصادية والإحصائية التي تقرر على ضوئها الخطة المالية العامة، ويقوم بتنسيق الطلبات المتعلقة بالمشاريع الرئيسية الخاصة بوزارة المالية وكافة الوزارات والدوائر الأخرى (٢)، ويكون حلقة اتصال بين وزارة المالية ووزارة التخطيط (٣).

ثالثا- مديرية الكمارك والمكوس العامة .

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن إعمالها (٤)، والقيام بواجباتها وفقا للقوانين والأنظمة والأوامر التي يتلقاها من الوزير ويساعده بذلك موظف بعنوان معاون مدير عام (٥)، وتتألف مديرية الكمارك والمكوس العامة من:-

---

=ودراسة وتعديل الخطة الاقتصادية التفصيلية التي يكلفه بها وزير التخطيط، فضلا عن اتخاذ الإجراءات الضرورية لمراقبة تنفيذ الخطة الاقتصادية للمزيد من التفصيل: وزارة الثقافة والإعلام، لجنة الدعاية والنشر، اللجنة المركزية لاحتفالات ثورة ١٤ تموز، ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٦٢)، ص٧٨.ص٧٩، عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠١٢)، ص١٢٤.ص١٢٨

(١) الوقائع العراقية، العدد، ٢١٣، في ٢٠ آب ١٩٥٩

(٢) رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني، المصدر السابق، ص١٤٦

(٣) أنشئت وزارة التخطيط بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وكان الغرض من إنشائها تلافي الانتقادات التي وجهت إلى مجلس الأعمار، إضافة إلى ما كان يعانيه مجلس الأعمار من سياسة عدم الفصل بين التخطيط والتنفيذ أدى إلى التلكؤ في انجاز المشاريع الاقتصادية نظرا للتداخل في الصلاحيات بين مجلس الأعمار ووزارات الدولة وهو ما أدى إلى فشله وعدم القيام بالمهمات المناطة به، إما وزارة التخطيط قد أخذت بمبدأ الفصل بين التخطيط والتنفيذ، أي استندت على أساس يختلف كل الاختلاف عن الأساس الذي استند عليه مجلس الأعمار فأصبحت صلاحيات وزارة التخطيط قاصرة على وضع الخطط ومراقبة تنفيذها للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٢٠٩، عنوان الملفة" قرارات مجلس الوزراء"، ص٣.ص٩، سعيد عبود السامرائي، التنمية الاقتصادية في العراق، مطبعة الأزهر، (بغداد، ١٩٦٩)، ص١٠٠

(٤) تولى إدارتها السيد سعدي الدبوني من مواليد ١٩١٦ عين على ملاك وزارة المالية منذ سنة ١٩٣٥ براتب قدره ٨٤ دينار، ضم الكادر الوظيفي لهذه المديرية ٤١٦ موظفا ومنهم فضل يوسف العلوي مفتشا للكمارك العام وعبد الرزاق زلزلة مفتشا وزكي عبد الرزاق محاسب ومصطفى نافع محاسب وجميل باقر الجلبي رئيس ملاحظين وتوماس اوها نيسيان مترجم وناجي مدحت مخمن وعبد الجليل الاعرجي ملاحظ وكوركيس نعوم امين صندوق وعلي امين الحكيميمامور كمرك ومحمد مكي صالح مدقق والسيدة سمية عبد الجبار الشيخ مدققة وخضوري حنا بيثون كاتب طابعة بلغتين وأكرم داوود نيازي مراقب، للمزيد من التفصيل ينظر: مجلس الخدمة العامة، سجل الموظفين لسنة ١٩٥٩، ص٣٦.ص٥٣.

(٥) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٥٩، القسم الثاني، نظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩، المادة السادسة، ص١٧٠

آ – **ديوان المديرية العامة:** ويضم ١– شعبة التفتيش التي تعد من ابرز أقسامها، التي يرأسها مفتش الكمارك والمكوس العام وعدد كاف من المفتشين والمدققين ومقرها ديوان المديرية العامة، وتنحصر إعمالها على تفتيش إعمال مديريات الكمارك والمكوس وملحقاتها من الناحيتين المالية والحسابية ورفع تقاريرها ومقترحاتها التفتيشية إلى مدير الكمارك والمكوس العام بما يضمن حسن تمشية إعمال الدوائر الكمركية أو طلب تعديل القوانين والأنظمة الكمركية أو المكسية عندما ترى الحاجة ماسة إلى ذلك، والقيام بالإعمال الأخرى التي تعهد إليها من قبل مدير الكمارك والمكوس العام، ٢– مشاورية الحقوق ٣– مديرية الحسابات ٤– مديرية التدقيق ٥– معاونية الإدارة الذاتية [١].

ب – **مديرية كمرك ومكوس بغداد** جـ – **مديرية كمرك ومكوس البصرة** د– **مديرية كمرك ومكوس الموصل**

ويلاحظ أن العراق مقسم إلى ثلاث مناطق كمركية رئيسة كل منطقة يشرف عليها مدير كمرك ومكوس يعاونه عدد من الموظفين في مختلف الدرجات ويباشر إعماله ضمن حدود المنطقة الكمركية التابعة له وفي نطاق الصلاحيات المخولة له قانونا، وكافة هذه المديريات ترتبط بمديرية الكمارك والمكوس العامة، التي ترتبط بها مديرية شرطة الكمارك والمكوس من الناحية الإدارية، ويشرف عليها مدير شرطة، وتقوم هذه المديرية بالتعاون مع موظفي الكمارك والمكوس بمكافحة التهريب في كافة المناطق وحراسة المراكز الكمركية [٢].

رابعا – مديرية الواردات العامة .

يديرها ويتولى شؤونها مدير مسؤول عن إعمالها [٣]، ويساعده في ذلك موظف بعنوان (معاون مدير عام) ترتبط به إحدى الشعب الوارد ذكرها أدناه علاوة على واجباته الأصلية، وتقوم هذه المديرية بالإعمال المودعة إليها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي تتلقاها من الوزارة وتنحصر إعمالها بشؤون ضريبتي الأرض والاستهلاك وتنفيذ قانون العقار، وقانون ضريبة العرصات، كما تتولى تدقيق معاملات الواردات[٤]، وتقسم إلى أربع شعب يتولى كلٌ منها موظف بعنوان مدير أو رئيس ملاحظين[٥]، وهي كالأتي :–

---

(١) هاشم محمد صالح وآخرون، مجموعة القوانين والأنظمة الكمركية، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦٢)، ص٣١٦.ص٣١٧

(٢) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٥٤

(٣) تولى إدارتها السيد عبد الرزاق الخضيري من مواليد ١٩١٦ عين على ملاك وزارة المالية منذ سنة ١٩٣٥ براتب قدره ١١٢ دينار عراقي، ضم الكادر الوظيفي للمديرية ٦٤٦ موظفا، ومنهم داوود الأسود معاون المدير العام وعلي المطير رئيس ملاحظين وطالب فهمي محاسب وحقي توفيق ملاحظ وقاسم محمد مدقق وحاتم غزالة معاون مأمور ضريبة وعبد القادر محمد مأمور حجز وقاسم محمد(جابي) وزكريا رؤوف كاتب وغازي البياتي جابي والآنسة مديحة احمد الطائي كاتبة طابعة للمزيد من التفصيل ينظر: مجلس الخدمة العامة، سجل الموظفين لسنة ١٩٥٩، ص٦٤.ص٩٠.

(٤) زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٣)، ص٢٠٢

(٥) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الثاني، نظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩، المادة السابعة، ص١٧١، هاشم الجعفري، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، ط٣، مطبعة سلمان الاعظمي ، (بغداد، ١٩٦٧)، ص٣٨٧

١– **التدقيق والإحصاء:** تتولى هذه الشعبة إعمال التدقيق في جميع الألوية وتتثبت من حسن قيام الهيئات التدقيقية بتدقيق حسابات الاستهلاك والواردات والأملاك وغيرها ويلتحق به مدققُ الواردات وشعب الإحصاء والتدقيق .

٢– **شعبة الاستهلاك:** تتولى هذه الشعبة مراقبة إعمال الاستهلاك في الألوية والتثبت من حسن قيام رؤساء المراقبين ومأموري الاستهلاك ومعاونيهم بتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بأمور الاستهلاك .

٣– **شعبة الضرائب:** تقع على هذه الشعبة مسؤولية التحقق من ضرائب العرصات والأرض والإطفاء والأملاك وجبايتها وتلتحق بها دوائر ضريبة العقار والعرصات [١].

٤– **قسم الضرائب الزراعية:** يتولى هذا القسم تنفيذ قانون ضريبة الأرض الزراعية والأنظمة والتعليمات والبيانات المتعلقة به في جميع الألوية، كما يتولى جباية حصة الإصلاح الزراعي والضمائم والرسوم المقررة في القوانين الأخرى [٢].

٥– **قسم الضرائب العقارية:** يتولى هذا القسم تنفيذ قانون ضريبة العقار الأساسية والإضافية وقانون ضريبة العرصات والأنظمة والتعليمات والبيانات الخاصة بذلك وتنفيذ قانون التزام واردات الدولة وقانون بيع أموال الدولة المنقولة وقانون بيع وإيجار أملاك الحكومة وقانون تفويض بساتين الحكومة في لواء البصرة وقانون المعادن وقانون المقالع الحجرية [٣].

٦– **قسم الإدارة والحقوق:** يتولى هذا القسم معاملات الذاتية للمديرية وتنظيم ميزانيتها وضبط ملاكاتها ويبدي الرأي في القضايا القانونية، ويتولى كذلك تعقيب جباية الديون المستحقة للحكومة، وترتبط بها شعب المحاسبة والأوراق والطابعة [٤].

خامسا– مديرية ضريبة الدخل العامة .

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام مسؤول عن إعمالها [٥]، وتقوم هذه المديرية بالإعمال المودعة إليها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي تتلقاها من الوزارة ويساعده في ذلك موظفان بعنوان معاون مدير عام

---

(١) الوقائع العراقية، العدد ٢١٣، في ٢٠ آب ١٩٥٩

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦١، القسم الثاني، نظام التعديل الأول لنظام وزارة المالية، رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩ ، المادة السابعة، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)، ص٨٣.

(٣) الوقائع العراقية، العدد٥٣٥، في ٧ حزيران ١٩٦١.

(٤) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦١، القسم الثاني، نظام التعديل الأول لنظام وزارة المالية، رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩ ، المادة السابعة، ص٨٣

(٥) تولى إدارتها السيد تقي عبد الرزاق الوسواسي، من مواليد مدينة الشطرة سنة ١٩١٨، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم حصل على شهادة البكلوريوس في الحقوق، يجيد اللغات الانكليزية والفرنسية والعربية، عين مدققا على ملاك وزارة المالية في ٢٦ تموز ١٩٤٢، براتب قدره ٧٨ دينارا، ثم عين مدققا والقائم بأعمال مخمن ضريبة دخل منطقة العمارة في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٤، وملاحظ تخمين مدينة الحلة في ١١ آب ١٩٤٥، عين بعد ذلك مخمنا ومميزا لضريبة دخل بغداد في ١٨ أيلول ١٩٤٥، رقي=

وتنحصر إعمالها في تطبيق قانون ضريبة الدخل والأنظمة الصادرة بمقتضاه وقانون ضريبة التركات والمواريث، ويقوم بشؤون التفتيش في المديرية مفتشون يرتبطون بالمديرية العامة ويرفعون تقاريرهم إليها [١]، ولهذه المديرية العديد من الشعب الفرعية المرتبطة بها ومنها: **شعبة الجباية، وشعبة التدقيق، وشعبة تخمين وتسجيل الإفراد، وشعبة تخمين وتسجيل الشركات، وشعبة الإدارة والذاتية** [٢]، وتعهد إدارة الشعب المذكورة إلى مدير أو رئيس ملاحظين مسؤول إمام المدير العام أو احد معاونيه [٣].

سادسا– مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة .

يديرها ويتولى شؤونها مدير عام يكون مسؤولا عن إعمالها [٤]، وتقوم هذه المديرية بالإعمال المودعة إليها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي تتلقاها من الوزارة، ويساعده في ذلك موظف بعنوان معاون مدير عام، وتنحصر إعمالها ببيع وإيجار الأملاك والأراضي الأميرية وتخصيصها للإغراض الرسمية وتصحيح صنف الأراضي الأميرية وقضايا لاستملاك ومعاملات التعويض عن المنشات والمغروسات على اختلاف أنواعها وتنقسم هذه المديرية إلى عدة شعب وتعهد هذه الشعب إلى مدير أو رئيس ملاحظين حسبما تقتضيه الحاجة ومنها :

١– شعبة الأراضي، ٢– شعبة الأملاك، ٣– شعبة الإحصاء والذاتية، ٤– شعبة المحاسبة، ٥– شعبة الأوراق[٥].

=لمنصب رئيس ملاحظين في ١ حزيران ١٩٥٦، ومدير جباية في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٦، ومعاون مدير عام في ١٩ آب ١٩٥٧، ثم مديرا لضريبة الدخل العامة بموجب الأمر الإداري المرقم ٢٣٢٨٧ في ٣ أيلول ١٩٥٨، أحيل على التقاعد استنادا إلى أمر وزارة المالية المرقم ٢١٢٧٠/١١٦٦ والمؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٧، وقد ضم كادر هذه المديرية ١٤٥ موظفا منهم (كاظم السعيدي وسلمان الأسود معاوني المدير العام ورشيد كمال الدين مخمن والسيد محمد حسين محملجي وعبد الأمير محمود وعبد اللطيف رشيد رئيس ملاحظين وشاكر جميل محاسب وعبد الوهاب رزوقي ملاحظ ورشيد الأسود ملاحظ ومحمود يوسف نجيب مدقق والسيد ماهر سكر كاتب) للمزيد من التفصيل ينظر: هـ. ت.ع، الاضبارة الشخصية لتقي عبد الرزاق الوسواسي المرقمة ٣١٠٦٠٨٩٠١٩، مجلس الخدمة العامة، سجل كبار الموظفين لسنة ١٩٥٩، ص٥٤.ص٥٩.

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الثاني، نظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩، المادة الثامنة، ص١٧١

(٢) رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني، المصدر السابق، ص١٤٧

(٣) الوقائع العراقية، العدد ٢١٣، في ٢٠ آب ١٩٥٩

(٤) تولى إدارتها السيد عبد الله احمد من مواليد ١٩٠٥ براتب قدره ١٠٠ دينار عين على ملاك وزارة المالية منذ سنة ١٩٢٢، بلغ الكادر الوظيفي لهذه المديرية ٤٢ موظفا ومنهم سليمان داوود الحنيني معاونا للمدير العام وعبد الحميد السندي محاسباً واسعد توفيق محمود رئيس ملاحظين ومنذر حمدي الوادي ملاحظ وهاشم محمد معاون ملاحظ ومحمد عبد الرزاق النعيمي مدققاً ولطفي تيمور كاتب والبير حنا كاتب والسيد داوود سلمان مأمور أملاك وطالب مجيد رشيد كاتب طابعة للمزيد من التفصيل مجلس الخدمة العامة، سجل الموظفين لسنة ١٩٥٩، ص٦٠.ص٦٢.

(٥) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٥٥

سابعا: مديرية المحاسبات العامة .

يديرها ويتولى إدارة شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن إعمالها [١]، يساعده في ذلك موظفان بعنوان معاون مدير عام يكون الأول مسؤولاً عن القسم الإداري والثاني مسؤولاً عن قسم الإعمال الرئيسة ويجوز أن يعهد المدير العام إلى كل منهما أعمالا أخرى [٢]، وتقوم هذه المديرية بالإعمال المودعة إليها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي تتلقاها من الوزارة، وتنحصر إعمالها بشؤون الخزينة والمعاملات النقدية بما فيها القروض والديون وتدقيق الحسابات وتنظيمها ومعاملات الموظفين والمستخدمين ومعاملات الطوابع والأوسمة [٣]، وتتألف هذه المديرية من الأقسام الآتية :

١ – **القسم الإداري:** يتولى هذا القسم المعاملات المتعلقة بشؤون الأجانب وقضايا الإيفاد والضيافات وأمور ذاتية الموظفين وما يتعلق بها من مراقبة تطبيق قوانين الخدمة في دوائر الدولة وهو المسؤول كذلك عن أوراق المديرية وشؤون الطابعة ومخزن الطوابع المركزي [٤].

٢ – **قسم المشاريع الرئيسية:** يتولى هذا القسم تدقيق المعاملات المتعلقة بحسابات دوائر المباني والطرق والجسور والري والمساحة والحسابات المتعلقة بميزانية المشاريع الرئيسية ومعاملات الاعتمادات وما يتعلق بها.

---

(١) تولى إدارتها السيد عبد المجيد عبد الحسن كبة من مواليد بغداد سنة ١٩٠٧، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، تخرج من كلية الحقوق، ويحسن اللغتين العربية والانكليزية، ابتدأ عمله كاتبا في شعبة التفتيش في مديرية المحاسبات العامة التابعة لوزارة المالية منذ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٨، ثم ملاحظا في شعبة التفتيش والتدقيق التابعة لنفس المديرية ثم رئيسا لها، وبقي يتدرج في وظيفته إلى أن أصبح مديرا عاما للمحاسبات العامة في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٩، براتب قدره ٨١ دينار، كان عضوا لأكثر من (٤٠) لجنة، ومن هذه اللجان التي تولى رئاستها أمينا للحسابات في الأمانة العامة لمراقبة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية، ورئيس لجنة انضباط موظفي وزارة المالية وغيرها، كان مرشحا ليكون عضوا في مجلس السيادة عندما أعيد تشكيله بعد وفاة خالد النقشبندي غير انه استبدل في اللحظة الأخيرة بعبد المجيد كمونه، تقرر إحالته على التقاعد استنادا إلى إحكام المادة الثالثة من قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل نظرا لإكماله السن القانوني ٦٣ سنة، هذا وقد بلغ الكادر الوظيفي لهذه المديرية ٤٣٢ موظفا موزعين بين موظفي الديوان وموظفي مديرية المحاسبات في الألوية ومنهم، إبراهيم بشقة معاون المدير العام وعبد الحافظ عمر وعبد الوهاب السامرائي وعبد الحميد مجيد رؤساء ملاحظين وحسين القاموسي محاسب وحامد سعيد العاني محاسب وإبراهيم خليل إبراهيم مدير الخزينة المركزية وانطانيوس رزوقي ملاحظ والآنسة مهيلة الحيالي ملاحظة والسيد جمال ياسين مدقق والآنسة أمال عبد القادر الزهاوي كاتبة وعبد الجبار مصطفى كاتب طابعة ومعروف رفيق أمين صندوق للمزيد ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية للسيد عبد المجيد عبد الحسن كبة، المرقمة ٦٤٦٣٦/ ٦٣٣٠٢، مجلس الخدمة، سجل كبار موظفي الدولة، ص٩٣.ص١١٠، عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة "الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ١٩١٤–١٩٥٨، ط١، مؤسسة العارف للمطبوعات، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص٤٤٦.ص٤٤٧

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الثاني، نظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩، المادة العاشرة، ص١٧٢

(٣) زكي صالح، المصدر السابق، ص٢٠٣

(٤) الوقائع العراقية، العدد ٢١٣، في ٢٠ آب ١٩٥٩

٣- قسم التدقيق والتفتيش والوكالات: يشرف هذا القسم على تدقيق حسابات الخزائن والدوائر ذات الحسابات الخاصة الموحدة والإشراف على تطبيق قانون أصول المحاسبات العامة والتعليمات الملحقة به ومعالجة المشاكل الحسابية للدوائر كافة ويشرف كذلك على تدقيق وتنظيم حسابات المؤسسات العراقية في الخارج [١]، وألحقت بمديرية المحاسبات العامة مديرية الحسابات العامة من وزارة الأعمار الملغاة وتوزع إعمالها على المديريات الأخرى [٢].

ثامنا- دائرة التفتيش المالي العام .

يديرها ويتولى شؤونها موظف بعنوان مفتش مالي عام يكون مسؤولا عن إعمالها [٣]، تأسست دائرة التفتيش المالي العام في أوائل سنة ١٩٢٥ [٤]، وتقوم بالإعمال المودعة إليها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي تتلقاها من الوزارة، وتتألف هيئة التفتيش المالي من مفتشين ومعاوني مفتشين يكون عددهم حسب الحاجة للقيام بأمور التفتيش المالي حسب قانون تفتيش الأمور المالية[٥]، ويشترط في منتسبي الهيئة أن يكونوا من حملة الشهادات العالية في الحقوق أو التجارة أو المحاسبة أو الشؤون الصيرفية أو العلوم المالية والإدارية ويتم تعيينهم بأمر من وزير المالية [٦]،

وترتبط الهيئة التفتيشية بوزارة المالية وترفع إليها جميع التقارير التفتيشية والأوراق التحقيقية، وتقوم الهيئة بتفتيش الأمور المالية والملاكات أو أي أمر أخر يعهد إليها من قبل الوزير في جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات التابعة لها والمصالح شبه الرسمية التي يقررها الوزير وللهيئة التفتيشية أن تعد وتجرد ما في الصناديق والمخازن والمستودعات العائدة للوزارات والدوائر التابعة لها عدا مستودعات وزارة الدفاع والمؤسسات شبه الرسمية وان تطلب من تلك الدوائر والمؤسسات الوثائق الحسابية والمعلومات والأوراق التي تعتقد أنها ضرورية لإجراء التفتيش وعلى الدوائر المذكورة إبراز وتقديم تلك الوثائق والمعلومات والأوراق عند أول طلب يقدم

---

(١) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٥٦، رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني، المصدر السابق، ص١٤٧

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، قانون السلطة التنفيذية للجمهورية العراقية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل، ص٣

(٣) تولى إدارتها السيد مصطفى سعيد براتب قدره ١٠٦ دينار عين على ملاك وزارة المالية منذ سنة ١٩٣٧، وهو شخصية حقوقية تدرج في وظائف حكومية عديدة منها عضواً في المصرف العقاري العراقي منذ تأسيسه سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٥٩، ثم تولى منصب دائرة التفتيش المالي العام في وزارة المالية اعتبارا من ٢٠ حزيران ١٩٥٩، بلغ الكادر الوظيفي لدائرة التفتيش المالي العام ٢٢ موظفا ومنهم جواد شيخ علي مفتش مالي ومهدي صالح شكارة مفتش مالي وحامد عبد اللطيف معاون مفتش مالي وبشيت حديد معاون مفتش مالي ومكي الحاحكي معاون مفتش مالي وسلمان سعودي كاتب طابعة ومحمد سلمان كاتب للمزيد من التفصيل ينظر: مجلس الخدمة العامة، سجل كبار الموظفين لسنة ١٩٥٩، ص٣٢.ص٣٣

(٤) علي خميس محمد التويجي، مذكرات مدير عام، ط١، مطبعة ريام، (بغداد، ٢٠١٤)، ص١١٦

(٥) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٥٦

(٦) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، قانون التفتيش المالي المعدل رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩، دائرة التفتيش المالي العام، (بغداد،١٩٦٩)، ص٣

منها [١]، وإذا اطلعت الهيئة التفتيشية أو عثرت أثناء تفتيشها على سوء تصرف أو مخالفة للقوانين والأنظمة والأوامر المالية المرعية فعليها أن تجري التحقيق وتستفسر عن ذلك من ذوي العلاقة سواء كانوا موظفين أو غير موظفين، وللهيئة التفتيشية تنحية الموظفين عن العمل وقتيا لدى ظهور دين أو اختلاس أو تصرفات سيئة في المعاملات [٢]، وعند الامتناع عن تبيان محتويات الصناديق والمخازن والمستودعات أو عند وجود نقص فيها، وعند امتناع الموظف عن إعطاء الأجوبة المطلوبة وإبراز الدفاتر والأوراق الحسابية والقيود الرسمية بعد طلبها تحريريا، وللهيئة التفتيشية أن تنحي الموظفين الماليين عن العمل مباشرة وذلك بسحب أيديهم [٣]، إما الموظفون غير المرتبطين بوزارة المالية فتسحب أيديهم من قبل رؤسائهم بناءا على طلب المفتش خلال مدة لا تتجاوز ستة أيام من تاريخ الطلب وتامين ربطهم بكفالة، وللمفتش المالي العام أن يتابع لدى الدوائر المختصة نتائج الإجراءات المتخذة على التحقيقات والمطالعات والاقتراحات المدرجة في تقارير مفتشي المالية، ويطلع وزارة المالية على نتائج تعقيباته وتدقيقاته النهائية [٤]، وبموجب قانون التفتيش المالي رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩، تم إلغاء قانون تفتيش الأمور المالية رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٨ [٥].

تاسعا– مديرية التقاعد العامة .

تأسست هذه المديرية سنة ١٩١٨، إي قبل تشكيل أول وزارة عراقية من هيئة مؤلفة من ثمانية عشر موظفا، وفي سنة ١٩٣٠ أصبحت هذه المديرية شعبة مرتبطة بوزارة المالية[٦]، يديرها ويتولى إدارة شؤونها مدير عام يكون مسؤول عن إعمالها [٧]، وعن القيام بواجباتها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر التي يتلقاه من

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الأول، ص٧٢٣، ماهر موسى العبيدي، محاضرات في المحاسبة الحكومية وحسابات الموازنة، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٨٥)، ص١٥٨.ص١٦٣

(٢) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٥٧

(٣) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، قانون التفتيش المالي المعدل رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩، ص٤

(٤) الوقائع العراقية، العدد ٢٣٤، في ٢٧ أيلول ١٩٥٩

(٥) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الأول، ص٧٢٤

(٦) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة٤٢٢/١٣٠، عنوان الملفة "تشكيلات الدولة"، ص٩٠.ص٩١

(٧) تولى إدارتها السيد أكرم المدلل من مواليد ١٩١٩براتب شهري قدره ٧٨ دينار عين على ملاك وزارة المالية منذ سنة ١٩٤٢، واخذ يتدرج بالسلم الوظيفي حتى عين مديرا لمديرية التقاعد العامة سنة ١٩٥٩، انفك عنها بموجب الأمر الوزاري المرقم (٣٠٩) والمؤرخ في ١٩٦٤/٥/٦، ونقلت خدماته إلى وزارة العدل بوظيفة مدون قانوني في ديوان الوزارة براتب قدره ١٥٠ دينارا، هذا وقد بلغ عدد موظفي هذه المديرية ٧٤ موظفا ومنهم رؤوف طوبجي مشاور حقوقي وصبيح السهروردي وعزيز الحبوبي رئيس ملاحظين وعبد الجبار حسين ملاحظ وفخري علي محاسب والسيد زكي السلامي ملاحظ وحافظ علي إبراهيم مدقق وشجاع الدين حسين كاتب والسيدة فوزية العبيدي أمينة صندوق والآنسة فاطمة منصور العكيلي كاتبة والسيدة نظيرة علي الحبيب كاتبة طابعة للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الأضبارة المدنية للسيد أكرم المدلل المرقمة ٩٠، مجلس الخدمة العامة، سجل موظفي الدولة لسنة ١٩٥٩، ص٩٠.ص٩٣

الوزارة، وتنحصر أعمالها في أمور تقاعد الموظفين والمستخدمين المدنيين والعسكريين ممن قدموا خدماتهم للدولة في جميع دوائرها عن طريق القيام بالاستقطاعات المالية من رواتبهم ومن ثم منحها لهم رواتب تقاعدية وإكراميات ومكافأت[١]، وكانت مستقلة في أعمالها وينحصر ارتباطها بوزارة المالية في تصديق الميزانية ورفع التقارير السنوية إليها [٢].

عاشرا: مديرية الإعاشة العامة.

تولى إدارة شؤونها مدير عام يكون مسؤولاً عن إعمالها [٣]، وعن القيام بواجباتها وفق قانون تنظيم الحياة الاقتصادية [٤]، والبيانات الصادرة بمقتضاه، وكذلك التعليمات التي تصدرها الوزارة وتنحصر إعمالها في كل ماله علاقة بإدارة مشروع الخبز والمشاريع الأخرى التي تقرر من حين إلى أخر[٥] بقيت هذه المديرية ضمن تشكيلات وزارة المالية لغاية سنة ١٩٦٢، ثم ألحقت بعد ذلك بوزارة التجارة بموجب كتاب وزارة التجارة المرقم ٨١٠١، والمؤرخ في ٩ أيلول ١٩٦٢، وأعير موظفو مديرية الإعاشة العامة من وزارة المالية إلى وزارة التجارة وبالتحديد مصلحة تنظيم تجارة الحبوب [٦]، برواتبهم وترتيبهم الوظيفي بموجب تعديل المادة السادسة من قانون مصلحة الإعاشة العامة على اعتبار أن وزارة التجارة اقرب إلى عمل هذه المديرية وتستطيع تزويدها بالمواد الضرورية

---

(١) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٥٧، الوقائع العراقية، العدد ٢١٣، في ٢٠ آب ١٩٥٩

(٢) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة٤٢٢/١٣٠، عنوان الملفة " تشكيلات الدولة "، ص٩٠.ص٩١

(٣) تولى إدارتها اللواء الركن السيد ناجي شاكر من مواليد ١٩٠٨ براتب قدره ١٥٥ عين على ملاك وزارة المالية منذ سنة ١٩٢٦، تدرج بالسلك العسكري وبعد أحالته على التقاعد عين مديرا عاما للإعاشة العامة، ويذكر محمد حديد في مذكراته انه قد اثبت بعد تعيينه حرصا وجدارة في أداء عمله، حيث قامت هذه المديرية تحت إدارته بتنويع نشاطاتها من خلال التعاقد مع القطاع الخاص لطحن الحبوب والتعاقد أيضا مع الأفران الأهلية الإنتاج الخبز، ضم الكادر الوظيفي لهذه المديرية ٣٤ موظفا ومنهم عبد السلام عزت معاون مدير عام ومحمود مظهر وجميل محمد الجبوري وهنري صالح الفلاحي رئيسا ملاحظين وعدنان احمد المشايخي ملاحظ وجمال عثمان معاون محاسب وفهمي محمود شكري معاون ملاحظ وسلمان داود كاتب طابعة للمزيد من التفصيل ينظر: مجلس الخدمة العامة، سجل موظفي الدولة لسنة ١٩٥٩، ص٦٢.ص٦٤، محمد حديد، مذكراتي، ص٣٤٣.

(٤) قانون تقدمت به حكومة نوري السعيد السادسة (٩ تشرين الأول ١٩٤١– ٤ تشرين الأول ١٩٤٢)، إلى مجلس النواب العراقي بجلسته المنعقدة في٣ اذار١٩٤٢، وبموجبه أكدت الحكومة تشكيل لجنة عليا للإشراف على شؤون التموين، ونص القانون على تخويل وزير المالية بتأليف لجان في الاقضية والنواحي، ولجنة استشارية أخرى للتموين، وان السلطة متمثلة بمدير التموين العام أو إي موظف ينيط به وزير المالية القيام بواجبات وممارسة سلطات مدير التموين العام كلا أو جزأ وحسب التقارير السنوية لوزارة المالية للمزيد من التفصيل ينظر: علاء علي جبارة المالكي، المصدر السابق، ١٣٧.ص١٣٨

(٥) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الثاني، ص١٧٣

(٦) دائرة شبه رسمية مرتبطة بوزارة الاقتصاد، كلفت بشراء الحبوب بالأسعار السائدة في السوق المحلية وتصديرها إلى الخارج، وفي ٣ أيار ١٩٥٩ ألحقت بوزارة التجارة بموجب قانون السلطة التنفيذية ٧٤ لسنة ١٩٥٩، حولت في سنة ١٩٦١ إلى مصلحة في ضوء القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١، لتساهم بتجارة الحبوب وتسويقها للمزيد من التفصيل ينظر: رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني، المصدر السابق، ص١٣٥

لتلبية حاجة الشعب من المواد الغذائية[١]، إن طبيعة الإعمال التي تقوم بها مديرية الإعاشة العامة يغلب عليها الجانب التجاري[٢]، لكنها أعيدت إلى تشكيلات وزارة المالية اعتبارا من سنة ١٩٦٥[٣].

أحد عشر: صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية [٤]

تنحصر أعمال هذا الصندوق في أمور تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر شبه الرسمية، وفق الأوامر والتعليمات الصادرة من وزارة المالية، من حيث التخصيصات التقاعدية وأمور المكافآت والإكراميات أسوة بموظفي ومستخدمي دوائر الدولة الرسمية، من اجل إنصافهم وفق الأسس المقررة في الدوائر الرسمية، بينما كانوا قبل ذلك أشبه بالمشردين، ولا يوجد لهم ضمان ثابت بل توجد صناديق الاحتياط، وبتأسيس هذا الصندوق أصبح لهؤلاء الموظفين والمستخدمين الضمان الكافي لهم ولعوائلهم في المستقبل [٥]

وفي ضوء نظام وزارة المالية رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩، عرضت على الوزير جميع القضايا التي تتعلق بالسياسة المالية أو التي تتطلب تشريعا أو إجراءات قانونية لأخذ آرائه بشأنها قبل إصدار الكتب للتوقيع عليها[٦]، وعلى المديريات العامة أن تلاحظ في المخابرات مع الألوية سلطة المتصرفين الرئيسية ومسؤوليتهم في إدارة اللواء بموجب إحكام قانون إدارة الألوية [٧]، وعلى المديريات العامة أن ترفع إلى الوزارة الاقتراحات التي تراها ضرورية لحسن سير الإعمال في دوائرها كلما اقتضت الضرورة ذلك [٨]، وتقديم التقارير عن إدارة المهام المنوطة بها، وعن كيفية قيام الموظفين بواجباتهم في الأوقات التي حددها وزير المالية [٩]، وبموجب هذا النظام تم إيقاف العمل بنظام وزارة المالية رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته [١٠]، ويلحظ مما سبق أن وزارة المالية وكادرها الوظيفي قد شهد تطورا ملحوظا على مستوى الكم والنوع، فقد أعادت بناء هيكلها التنظيمي ليقوم بأعباء ومتطلبات المرحلة التاريخية الجديدة والتنمية العامة والنهوض بواقع المجتمع العراقي، فاتسعت تشكيلاتها وزادت واجباتها ووظائفها على أثر إصدار قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩

---

(١) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠١/١٦٤، عنوان الملفة "لائحة قانون مصلحة الإعاشة العامة"، ص٣.ص٤.ص٧

(٢) الاقتصادي (مجلة)، العدد ٤، السنة الثالثة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٢، ص٧٥

(٣) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠١/١٦٤،عنوان الملفة "لائحة قانون مصلحة الإعاشة العامة"، ص٣.ص٤.ص٧

(٤) تأسس هذا الصندوق من قبل الزعيم عبد الكريم قاسم، ضمن إجراءاته الإصلاحية التي كان يستهدف بها رفع المستوى المعاشي للكادحيين والفقراء عموما للمزيد من التفصيل ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة الإرشاد، مديرية الفنون والثقافة الشعبية، أهداف الثورة، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٩)، ص٢٠

(٥) المصدر نفسه، ص٢٠.ص٢١

(٦) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الثاني، نظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩، المادة الرابعة عشر، ص١٧٣

(٧) المصدر نفسه، المادة الخامسة عشر، ص١٧٣

(٨) المصدر نفسه، المادة السادسة عشر، ص١٧٣

(٩) المصدر نفسه، المادة السابعة عشر، ص١٧٤

(١٠) المصدر نفسه، المادة الثامنة عشر، ص١٧٤

المبحث الثاني

أثر التحول السياسي في تطور عمل المصارف الحكومية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

لا يوجد تعريف محدد للبنوك أو المصارف بسبب التنوع الكبير في مساهمة المؤسسات التمويلية في تقديم وظيفة أو أكثر من الوظائف التي تؤديها البنوك، ولهذا فقد تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك، ولعل أوسعها انتشارا واستخداما هو الذي يرى "أنها المؤسسات التي تتعامل أو تتاجر بالائتمان أو الديون" [١].

أدت البنوك والمصارف دورا ذا أهمية كبيرة في حياة العراق الاقتصادية وأتسم نشاطها بالتشعب والتداخل مع مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها الأداة الفعالة لحركة الأعمار، والتجارة في البلاد، لذلك كان من الضروري جدا أن تمتد روح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨،إلى هذه المؤسسات فتعمل على إزالة ما يعتريها من مساوئ ونواقص وترفع من مستواها سواء من ناحية خدماتها أو كفايتها المالية، ولا ريب أن هذا الإصلاح يحتاج أولا إلى تنظيم الجهاز الإداري لتلك المؤسسات بما يضمن للموظفين الطمأنينة المادية والمعنوية، ويؤمن للمؤسسات نفسها جهازا كفوءا ينهض بواجباتها [٢]، وهذه التغيرات وأن اختلفت أهمية وعمقا فقد أنصبت على مسائل رئيسية هي تعريف المصارف التجارية وانتقال ملكيتها إلى الدولة ودمجها على مراحل عديدة، حتى غدت مصرفا واحدا، وكذلك الحال بالنسبة للمصارف الاختصاصية التي طرأت على أنظمتها وعددها تغيرات انتهت باختزالها إلى ثلاثة بنوك بعد أن كانت خمسة، ثم تعزيز سلطات البنك المركزي العراقي، في الرقابة على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية [٣].

وتختلف أهداف ووظائف الأنظمة المصرفية اختلافا جوهريا، فالبلدان التي تحررت من السيطرة الاستعمارية قد قامت ببناء اقتصاد اشتراكي مخطط، وكيفت أنظمتها المصرفية تبعا لذلك، لكن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، باشرت بإدخال إصلاحات ديمقراطية وعناصر التخطيط، في إدارة مؤسساتها المصرفية وتوسعها الاقتصادي دون إجراء تغيرات اقتصادية ذات طبيعة اشتراكية، وان تمت في وقتا لاحق [٤]، ويأخذ النظام المصرفي في العراق بقاعدة تخصص العمل الصيرفي، فهو لذلك يتألف من عدة أنواع من المؤسسات المصرفية لكل منها وظائفه وفعالياته، التي تنسجم وطبيعة النشاط الاقتصادي والمالي لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي [٥]، ومن ابرز المصارف الحكومية هي :

---

(١) فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط١، عالم الكتاب الحديث، (عمان، ٢٠٠٦)، ص٢٣٥

(٢) محمود فهمي درويش، المصدر السابق، ص٣٦٨

(٣) سعيد عبود السامرائي، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية، ط١، (بغداد، ١٩٨٣)، ص٣

(٤) كارل بودلاها وآخرون، دور النظام المصرفي للجمهورية العراقية في تطوير الاقتصاد الوطني، البنك المركزي العراقي، ١٩٦١، ص١٨

(٥) سعيد عبود السامرائي، الاقتصاد العراقي الحديث، دراسة تحليلية في هيكل الاقتصاد العراقي وأفاق تطوره، (بغداد، ١٩٨٣)، ص٢١٧

أولا- مصرف الرافدين (Rafidain Bank)

إن تطور وضع العراق تجاريا واقتصاديا حمل الحكومة العراقية منذ سنة ١٩٢٧، على أن تفكر في إيجاد مؤسسة حكومية أهلية مشتركة تمنح امتيازا خاصا لإصدار العملة، فضلا عن قيامها بكافة المعاملات التي تقوم بها المصارف التجارية داخل العراق وخارجه، غير أن هذا الأمر لم ينفذ إذ استقر الرأي على ضرورة فصل مهام إصدار العملة وإدارتها عن المهام الأخرى التجارية، وإناطة كل مجموعة من المهام المذكورة بمؤسسة خاصة [١].

ويعد مصرف الرافدين أقدم مصرف تجاري عراقي ممول برأس مال مدفوع بالكامل من الخزينة العامة، وأول مؤسسة نقدية عراقية تمارس إعمال الصيرفة التجارية، ووكيل مالي للحكومة العراقية بتوليه إدارة الفعاليات المصرفية، وقد تم تأسيسه بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤١ [٢]، وباشر أعماله في ١٩ مايس ١٩٤١، برأسمال مدفوع قدره ٥٠ إلف دينار كسلفة مدفوعة من وزارة المالية، وجاء تأسيس المصرف نتيجة الحاجة لتواجد مصرف وطني يقوم بأعمال الصيرفة التجارية إلى جانب المصارف التجارية الأجنبية وكمنافس لها [٣]، وازداد رأس مال المصرف إلى (٢٠٠) إلف دينار سنة ١٩٤٣، وفي سنة ١٩٥٠، عدل قانون مصرف الرافدين فزيد رأس ماله إلى مليون دفعت كلها سنة ١٩٥٢، ومن الأهداف العامة التي أنيطت به عند تأسيسه إلا يقتصر في نشاطه على تقديم الخدمات المصرفية على العراق فحسب، بل يشمل البلاد العربية بأجمعها، والبلاد الأجنبية التي توجد معها علاقات تجارية واسعة، وله شبكة واسعة من الفروع تغطي كافة إرجاء البلاد[٤].

لقد تأسس مصرف الرافدين قبل تأسيس البنك المركزي العراقي، إذ عهد إليه حفظ حسابات الحكومة ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية وسائر الأمور المتعلقة بخزينة الدولة، وكانت هذه المسؤوليات تتولاها هيئات رسمية وشبه رسمية سابقا، منها مديرية الدخل ومراقبة المصارف العامة [٥]، ومصرف الرافدين من المؤسسات المالية التي ترتبط إداريا بوزارة المالية، ويخضع لرقابة البنك المركزي العراقي، ويدير أعمال المصرف مجلس إدارة مستقل في شؤونه المالية والإدارية، مؤلف من سبعة أعضاء بما فيهم الرئيس ونائبه وممثل عن البنك المركزي العراقي، وتخضع قرارات المجلس لمصادقة وزير المالية قبل تنفيذها باستثناء الأمور المتعلقة بتطبيق

(١) حسن محمد ربيع، المصارف، ط١، المطبعة الحديثة، (بغداد، ١٩٤٨)، ص١١، مجموعة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج١٢، دار الجميل، (بيروت، ١٩٨٥)، ص١٨٣

(٢) فيصل كشمولة، نظرات في اقتصاديات العراق، المطبعة الشرقية الحديثة، (الموصل، ١٩٥٥)، ص١١١

(٣) نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠٠٩)، ص١٥٨

(٤) عبد الجبار محمد جرجيس، دليل الموصل العام منذ تأسيسها حتى عام ١٩٧٥، مطابع الجمهور، (الموصل، ١٩٧٥)، ص٣٠٥

(٥) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، (الموصل، ١٩٨٨)، ص٣٤٦

قواعد الخدمة في المصرف وشؤون التسهيلات المصرفية [١]، وقد حدد القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤١، أغراض المصرف بما يلي:

١- قبول الودائع النقدية بمختلف أشكالها الواجبة الدفع عند الطلب، أو في تاريخ استحقاق معين أو بإنذار أو بدونه أو بالحساب الجاري أو التوفير أو غيره بفائدة أو بدون فائدة [٢].

٢- الحصول على المال بإصدار سندات القروض أو بطرق أخرى بتأمينات أو بدونها، وشراء وبيع السبائك والنقود الذهبية والعملات الخارجية والتسليف عليها وبيع وشراء حوالاتها.

٣- الإقراض والتسليف ومنح الاعتمادات وسائر التسهيلات الصيرفية برهن الأموال المنقولة والسندات الحكومية وتحويلات الخزينة وسندات المؤسسات العامة والشركات وغيرها من السندات المالية أو بدون ذلك، والتسليف على بوليصات الشحن [٣]، وسندات النقل وأوامر استلام الأموال داخل البلاد وخارجها .

٤- التسليف ومنح الاعتمادات وسائر التسهيلات الصيرفية لقاء كفالة شخصية، وإصدار الكفالات لمنفعة شخص ثالث بضمانة أو بدونها، وشراء وبيع الأسهم والسندات لحساب شخص ثالث [٤].

٥- إصدار القروض للهيئات العامة كالبلديات وغيرها من المؤسسات العامة بموجب قوانين خاصة والاشتراك بمثل هذه القروض والقيام بخدمتها على أن لا يزيد مجموع ما يشترك به المصرف على ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف واحتياطياته [٥].

٦- الإقراض والتسليف في المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والاستثمارات العقارية، أي القيام بإعمال مصرف التوفير [٦].

---

(١) رضية عبد الوهاب حمود البلداوي، العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية لمصرف الرافدين، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، (الجامعة المستنصرية،١٩٨٦)، ص١٥، وداد يوسف يحيى، تخطيط ورقابة الائتمان المصرفي في العراق، مطبعة دار السلام، (بغداد، ١٩٨٢)، ص١٦.ص١٧

(٢) حسن محمد ربيع، المصدر السابق، ص١١

(٣) بوليصة الشحن: هي عقد نقل بين الناقل والمورد على إيصال البضاعة المشحونة لصالح العميل الذي تحمل البوليصة اسمه من بلد المصدر إلى بلد المستورد موقعا عليها الناقل مع شروط التسليم للمزيد من التفصيل ينظر: نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٧ w.w.w https://ar.wikipedia.org/wikiw

(٤) عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، مطبعة الرسالة، (د.م، ١٩٥٥)، ص١٢٨

(٥) الوقائع العراقية، العدد ١٩٧٤، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤١

(٦) سعيد عبود السامرائي، الاقتصاد العراقي الحديث، ص٢٢٨.ص٢٢٩

ويتبين مما سبق أن أهداف مصرف الرافدين تتلخص بشكل رئيس في تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية القصيرة الأمد بغية دفع النشاط الاقتصادي للبلاد نحو التطور والتوسع [١]، وتوسعت أعمال المصرف خلال عقد الخمسينات نتيجة ارتفاع موجوداته وودائعه المالية، والسلف التي يمنحها المصرف بعد أن فتح فروعاً له في مراكز الألوية وخارج العراق [٢]، والجدول رقم (١٠) يبين ذلك بالتفصيل.

جدول رقم (١٠) فروع مصرف الرافدين الداخلية والخارجية [٣]

فروع المصرف الداخلية	سنة التأسيس	فروع المصرف الداخلية	سنة التأسيس	فروع المصرف الخارجية	سنة التأسيس
بغداد (شارع السموءل)	١٩٤١	بغداد – الكاظمية	١٩٥٩	بغداد منطقة علاوي الحلة	١٩٦٦
بغداد (الباب الشرقي)	١٩٥١	بغداد –الكرخ	١٩٥٩	بغداد – حي الرافدين	١٩٦٧
بغداد (السعدون)	١٩٥٦	بغداد – العلوية	١٩٦٠	المسيب	١٩٦٧
البصرة	١٩٤٢	بغداد – الشيخ عمر	١٩٦٠	بيروت	١٩٤٨
الموصل	١٩٤٤	بغداد – الرخيتة	١٩٦٠	دمشق	١٩٤٩
كركوك	١٩٤٥	بغداد – الكفاح	١٩٦١	حلب	١٩٥٢
الحلة	١٩٤٦	بغداد – المطار	١٩٦١	لندن	١٩٥٢
النجف	١٩٤٩	بغداد – الباب المعظم	١٩٦١	عمان	١٩٥٧
العمارة	١٩٥٠	بغداد – القصر الأبيض	١٩٦٢	عمان	١٩٥٨
الناصرية	١٩٥٣	بغداد – الاعظمية	١٩٦٣		
الديوانية	١٩٥٤	بغداد – الصالحية	١٩٦٣		
بعقوبة	١٩٥٤	السماوة	١٩٦٤		
السليمانية	١٩٥٤	الرمادي	١٩٦٤		
اربيل	١٩٥٥	الفلوجة	١٩٦٦		
الكوت	١٩٥٦	الشامية	١٩٦٦		
كربلاء	١٩٥٨	سامراء	١٩٦٦		
كربلاء	١٩٥٩	بغداد – ساحة الوثبة	١٩٦٦		

(١) رضية عبد الوهاب حمود البلداوي، المصدر السابق، ص١٥

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، إحصاءات الحركة النقدية والمالية في العراق، دائرة الحسابات القومية، (بغداد، د.ت)، ص١٦

(٣) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقرير السنوي لأعمال لمصرف الرافدين لسنة ١٩٥١، مطبعة المصرف، (بغداد، ١٩٥١)، ص١، التقرير السنوي لأعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٥٨، (بغداد، ١٩٥٨)، ص١.ص٢، التقرير السنوي لأعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦٠، (بغداد، ١٩٦٠)، ص١، التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦١، (بغداد، ١٩٦١)، ص٢٠.ص٢٢، التقرير السنوي لأعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦٢، (بغداد، ١٩٦٢)، ص١٢، التقرير السنوي لأعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦٣، (بغداد، ١٩٦٣)، ص٣، التقرير السنوي لأعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦٤، (بغداد، ١٩٦٣)، ص٤، التقرير السنوي لأعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦٦، (بغداد، ١٩٦٦)، ص٣، التقرير السنوي لأعمال لمصرف الرافدين لسنة،١٩٦٧، (بغداد، ١٩٦٧)، ص١٠

استطاع مصرف الرافدين في السنة الأولى لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، أن يزيد من عدد عملائه بتقديمه التسهيلات لهم، وقرر المصرف تخفيض سعر الفائدة على الحركة التجارية لمختلف المعاملات التي يقوم بها من خصم وتسليف واعتمادات ومسحوبات زائدة،فقد بلغت مجموع المبالغ المسلفة في مختلف أبواب التسليف (٢٥,٧٧٦,٥٩٦) دينارا، وأبدى المصرف استعداده لمساندة الإصلاح الزراعي وتسليف هيئات الإصلاح الزراعي بالأموال للمساهمة في تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه، فضلا عن تقديمه القروض اللازمة للمصرفين العقاري والرهون لتنشيط الحركة العمرانية في البلد وتسليف أكبر عدد من الموظفين لتخفيف الضائقة الاقتصادية عنهم [١].

تعد المدة ما بين (١٩٦٤– ١٩٦٥) منعطفا مهما في تاريخ مصرف الرافدين من ناحيتين **الأولى:** التوسع الذي حصل في المصرف خلال تلك السنة فقد دمجت فيه مجموعة بنك الرشيد ببنوكها الثلاثة البنك الشرقي، والبنك العراقي المتحد، وبنك الرشيد، ولم يقتصر الدمج على تلك البنوك بل شمل فروعا أخرى من المجموعات الثلاثة الأخرى بموجب قرار من مجلس إدارة المؤسسة العامة للمصارف[٢]، ومع عملية الدمج توسعت أعمال المصرف وزادت موجوداته ومجموع الودائع لديه بنسبة كبيرة، إما الناحية **الثانية:** فهي الزيادة الحاصلة في نشاط وحجم العمليات المصرفية التي جاءت بأكبر مما جاء به الدمج من زيادة في الإعمال وفي عدد الحسابات [٣]، وهناك عامل أخر جدير بالتنويه وهو إن المصرف مع كونه قد تأسس برأس مال حكومي إلا انه ما أنفك يتمتع باستقلال مالي وإداري بسبب ما يتمتع به مجلس إدارته من صلاحيات واسعة في تبني الأساليب المصرفية الحديثة، وتسييره على أسس وقواعد تجارية بما يتلائم مع متطلبات السوق [٤].

---

(١) التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٥٩، مطبعة المصرف، (بغداد، ١٩٥٩)، ص١.ص٦، محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٦٩.ص٣٧٠

(٢) أنشئت وفق المادة الخامسة بموجب القانون رقم (١٠٠)، وهي ذات شخصية حكمية واستقلال إداري ومالي مركزها في بغداد، تهدف المؤسسة إلى رقابة وتوجيه إعمال المصارف وتنظيم عمليات الائتمان المصرفي، قبل صدور هذا القانون أو التي ستؤسس فيما بعد، وتقديم تقارير دورية إلى البنك المركزي العراقي والى وزارة المالية عن سير المؤسسة المصرفية والمصارف التابعة لها والمقترحات التي ترى ضرورة تنفيذها لضمان قيام المصارف بواجباتها وتنفيذها لتعليمات البنك المركزي العراقي، وتطبيق قانون مراقبة المصارف، وإقرار الموازنات السنوية وحسابات الإرباح والخسائر للمصارف التابعة لها مع تقارير المدققين القانونيين، وتقديمها للبنك المركزي للمصادقة عليها، وللمؤسسة الحق في تأسيس المصارف التجارية لأغراض التنمية الاقتصادية، وحق الاستقراض بموافقة البنك المركزي، من الحكومة والمؤسسات شبه الرسمية والمصارف الأجنبية للمزيد من التفصيل ينظر: خير الدين حسيب، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الأولى، مطبعة دار الجمهورية، (بغداد، ١٩٦٥)، ص١٤.ص١٨، جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٧، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٤)، ص٢٣٢.ص٢٣٤

(٣) التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦٥، (بغداد، ١٩٦٥)، ص٢

(٤) التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦٦، ص١.ص٢

ثانيا – وزارة المالية والمصارف الاختصاصية [١]

تحتل المصارف الاختصاصية في العراق مركزا أساسيا في مجمل الاقتصاد الوطني، بسبب مسؤوليتها المتمثلة في مهمة النهوض والتطوير للقطاعات الإنتاجية الأساسية في الاقتصاد العراقي، وهي بذلك تؤثر في حركة الاقتصاد الوطني سلبا أو إيجابا من خلال السياسات والبرامج التي تتخذها، وللمصارف الاختصاصية دور كبير في السياسة المالية إلى جانب دورها المتمثل في المساهمة الايجابية في تطوير الاقتصاد الوطني وتوسيع الطاقة الإنتاجية، ويتمثل دور هذه المصارف في تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية، ومساهمتها الفعالة في العمليات الاستثمارية اللازمة لتطور وبناء اقتصاد متين من خلال قبول الودائع ومنح القروض [٢].

نشأت هذه المصارف برؤوس أموال حكومية بالدرجة الأولى على أن يكون تمويلها بطريقتين، الأولى دفع رأس المال أو نسبة منه من قبل الحكومة، والثانية الاقتراض من جهات ومؤسسات مالية أخرى لقاء فوائد، لقد أدت السياسة التمويلية لهذه المصارف بهذا الأسلوب إلى عدم الاستقرار في سياستها المالية، وسبب ذلك يعود بالدرجة الأولى في اعتمادها التمويلي على ميزانية الدولة الاعتيادية مما يجعل الحكومة تعمل على زيادة رأس مال هذه المؤسسات من ميزانية الدولة بدلا من الاعتماد على خطة تمويلية طويلة الأمد تساعدها على النهوض بمهامها المطلوبة وقد كانت هذه الظاهرة واضحة بين سنة ١٩٥٠ – ١٩٦٤، غير أن الحكومة اضطرت إزاء هذه الأوضاع إلى توجيه هذه المصارف للاقتراض من المؤسسات الأخرى بدلا من دفع رأس مالها المقرر[٣]، والمصارف الاختصاصية في العراق هي الآتي:

(١) المصرف الزراعي (Agricultural Bank)

ترجع فكرة الاهتمام بتأسيس المصرف الزراعي إلى سنة ١٩٢٤، حسب ما أوضحت ذلك تقارير وزارة المالية العراقية، واستمرت الوزارات العراقية المتعاقبة بذلك الاهتمام إلى أن تولى الملك غازي الأول[٤]،عرش

---

(١) وهي المصارف التي تقوم بتقديم القروض الطويلة الأجل لأغراض مختلفة كالصناعة والزراعة والبناء، واهم ما يميزها عن المصارف التجارية هو عدم قدرتها على المساهمة في وسائل الدفع، والغاية الرئيسية من إنشائها هو تمويل القطاعات الاقتصادية الأساسية كالزراعة والصناعة والإسكان التي تمتنع المصارف التجارية عن تمويلها للمزيد من التفصيل ينظر: ناظم محمد نوري الشمري، المصدر السابق، ص٣٤٧.ص٣٥٠

(٢) اليوبيل الفضي للمصرف العقاري ١٩٤٨ – ١٩٧٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١)، ص١٤

(٣) المصدر نفسه، ص١٥.ص١٦

(٤) الملك غازي (١٩١٢– ١٩٣٩) : ملك العراق ولد في مدينة مكة المكرمة، وهو ابن الملك فيصل الأول، وفي سنة ١٩٢٣ غادرها إلى عمان ليعيش في كنف عمه عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن، نودي به أميرا ووليا للعهد في العراق في حزيران ١٩٢٤، وصل بغداد في ٥ أكتوبر من السنة نفسها، وقد تولت تربيته البريطانية مس فيلي ودرس على يدها اللغة الانكليزية، غادر بغداد إلى لندن سنة ١٩٢٦ ليدرس في كلية هارو، دخل بعد عودته في سنة ١٩٢٨، الكلية العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان في حزيران ١٩٣٢، وفي ٨ أيلول ١٩٣٣، تولى عرش العراق بعد وفاة والده ليبدأ صفحة جديدة من تاريخ العراق اختلفت عن=

العراق الذي أولى المصرف اهتمامه الخاص، فتأسس المصرف الزراعي العراقي بموجب قانون تأسيس المصرف الزراعي الصناعي، العراقي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٥، واستنادا إلى الفقرة الأولى من المادة الثانية، وجرى تنفيذه بموجب الإرادة الملكية رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٦، وفي آذار من السنة نفسها وقع وزير المالية يوسف غنيمة [١]، على عقد تأسيس المصرف الزراعي والنظام الداخلي الخاص به بالنيابة عن الحكومة العراقية [٢]، وتم فصل المصرف الزراعي في سنة ١٩٤٠، عن المصرف الصناعي [٣]، بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠، غير إن هذا القانون لم ينفذ إلا في ربيع سنة ١٩٤٦[٤].

يتولى السلطة العليا في المصرف منذ تأسيسه مجلس إدارة مستقل في شؤونه الإدارية والمالية، ويتألف المجلس حسب نص الفقرة (١) المعدلة من المادة الرابعة من قانون المصرف الزراعي رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، من سبعة أعضاء أصليين أحدهم مدير المصرف العام، وخمسة يعينهم وزير الإصلاح الزراعي [٥]، من بين

=مرحلة أبيه بكل تفاصيلها، وفي ٤ نيسان ١٩٣٩، أعلن عن وفاة الملك غازي اثر حادث سير للمزيد من التفصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٤٣

(١) يوسف غنيمة (١٨٨٥– ١٩٥٠): ولد في بغداد في ٩ آب ١٨٨٥، لأسرة من أقدم الأسر النصرانية المعروفة في العراق، ادخل المدرسة الكلدانية الابتدائية ثم انتقل في أوائل سنة ١٨٩٨ إلى مدرسة الاتحاد وبقي فيها حتى منتصف سنة ١٩٠٢، يجيد اللغات العربية والفرنسية والانكليزية وشيئا من التركية ومبادئ اللغة العبرية، وفي سنة ١٩١٢ ساهم في تأسيس جمعية اتحاد الشبيبة وترأسها حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، أصبح نائبا ممثلا للطائفة المسيحية في مجلس النواب العراقي، ثم شغل عضوية مجلس الأعيان، وقد شغل عدة مناصب وزارية في سبع وزارات مختلفة كان في ست منها وزيرا للمالية وفي السابعة وزيرا للتموين توفي في ١٠ آب ١٩٥٠ للمزيد ينظر: حارث يوسف غنيمة، يوسف غنيمة السياسي الأديب ١٨٨٥– ١٩٥٠، حياته، آثاره، عصره، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٩٠)

(٢) التقرير السنوي عن إعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٣٦–١٩٣٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٨)، ص٢.ص٣

(٣) أن الباحث لم يتطرق إلى المصرف الصناعي خلال مدة البحث على الرغم من أن تأسيسه كان ضمن تشكيلات وزارة المالية سنة ١٩٤٠، وحينما تأسست وزارة الأعمار انتقل ارتباط المصرف إليها وذلك في سنة ١٩٥٧، باعتبارها الوزارة التي أصبحت مسؤولة عن تنمية البلاد استنادا إلى التوصيات التي قدمتها مؤسسة آرثر دي لتل، وعندما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وألغيت وزارة الأعمار وتأسيس وزارة الصناعة أصبح المصرف تابعا إلى وزارة الصناعة باعتبارها أصبحت الجهة المسؤولة عن تنمية الصناعة في العراق للمزيد من التفصيل ينظر: فاطمة حسين التركي، دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العراق ١٩٤٧– ١٩٧٧، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص١٧٣.ص١٧٤

(٤) هشام متولي، اقتصاديات القطر العراقي، مركز الدراسات الاقتصادية، (دمشق، ١٩٦٤)، ص١١٩

(٥) أما قبل صدور قانون المصرف الزراعي رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، فأن أعضاء المجلس كان يعينهم وزير المالية حسب الفقرة (ب) من المادة (١١) من قانون المصرف الزراعي السابق رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦ للمزيد من التفصيل ينظر: التقرير السنوي الثاني والعشرون عن إعمال المصرف الزراعي لسنة ١٩٥٧–١٩٥٨ المالية، شركة التجارة والطباعة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص٧

موظفي وزارات الإصلاح الزراعي والمالية والتجارة والزراعة ومن بين المزارعين المسجلين في إحدى الغرف التجارية، والملاكين الزراعيين، والعضو السابع يرشحه الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية [١].

بلغ رأسمال المصرف الزراعي عند استقلاله سنة ١٩٤٦، (نصف مليون دينار)، يقع مركزه الرئيسي في بغداد وله ٢٠ فرعا منتشرة في جميع مراكز الألوية الأربعة عشر وهي (بغداد، الموصل، البصرة، أربيل، السليمانية، ديالى، الدليم (الأنبار)، المنتفك (ذي قار)، العمارة، الحلة، كربلاء، الديوانية، كركوك، الكوت)، وستة في المناطق الزراعية المهمة كالشامية وأبي صخير والمحمودية وتلعفر والعزيزية وسامراء وكل هذه الفروع تقوم بتأدية واجباتها لخدمة المزارعين لا سيما الصغار منهم بكل حرص ونشاط [٢]، وغاية المصرف إحداث نهضة زراعية تكون كفيلة بتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والحيوانية عن طريق مساعدة الفلاحين على تجاوز الظروف الصعبة التي مرت بهم، خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن العراق خلال هذه المرحلة التاريخية كان قد مرة بأزمة اقتصادية كبيرة وهي جزء من تداعيات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥) والتي كان العراق طرفا فيها بفعل المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠ [٣]، إما أهداف المصرف فهي كالأتي :

١– التسليف لنفقات الزراعة والحصاد، ولشراء الآلات الزراعية والماشية، والتسليف الإصلاح الأراضي وإحيائها بتوصية الدوائر المختصة [٤].

(١) الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية: منظمة مهنية فلاحية تأسست بموجب قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٩، والذي كان من بين أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، هدفها صيانة الجمهورية العراقية ونظامها الديمقراطي ورفع مستوى الفلاحين اجتماعيا واقتصاديا ورعاية مصالحهم بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، وفي المادة السابعة منح القانون الاتحاد العام سلطة إجازة تكوين الاتحادات الفرعية وتشكيل الجمعيات الفلاحية في كل لواء وناحية إذا قدم إليه طلب من خمسة أشخاص أو أكثر مؤيدين من خمسين شخصا أو أكثر، يقع مركزه في بغداد ويتألف من تسعة وعشرين عضوا بنسبة اثنين من كل لواء وثلاثة أعضاء من لواء بغداد وأربعة عشر عضوا احتياطيا بنسبة واحد من كل لواء وأصبح كاظم فرهود أول رئيس للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية للمزيد من التفصيل ينظر:محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، دراسة في القوى السياسية والصراع الأيدلوجي ١٩٥٨–١٩٦٨، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٩)، ص٢٨٥.ص٢٨٦

(٢) التقرير السنوي عن إعمال المصرف الزراعي للسنة المالية ١٩٦٧–١٩٦٨، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦٨)، ص٥

(٣) معاهدة ١٩٣٠: هي معاهدة وقعت بين المملكة العراقية ممثلة بنوري السعيد رئيس الوزراء ومملكة بريطانيا ممثلة بالسير فرنسيس هنري همفريز المعتمد السامي البريطاني في العراق، وتم التوقيع عليها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، ضمت المعاهدة احد عشر مادة وملحقين عسكري ومالي، ابرز ما جاء فيها هو تعهد بريطانيا بإدخال العراق إلى عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ للمزيد من التفصيل ينظر:عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ط٦، دار الكتب، (بيروت، ١٩٨٣)، ص٢٠٥.ص٢٧٤

(٤) وزارة الثقافة والإرشاد، المصرف الزراعي العراقي ودوره في النهضة الزراعية، دار الجمهورية، (بغداد، ١٩٦٨)، ص٤.ص٥

٢- التسليف على المحصولات، وبيع الآلات الزراعية والماشية والأسمدة والبذور بأقساط، والتوسط في بيع المحصولات الزراعية، وتأسيس محلات لتنقيح الحبوب وأدارتها، والتسليف لاجل التشجير، ولتحسين الفواكه وبيع الشتائل بتوصية الدوائر المختصة، والتوسط في شراء منتجات زراعية لقاء عمولة [١].

٣- التسليف لغاية فك رهن الأراضي الزراعية والبساتين من رهن ما سابق، والمساعدة على تأليف جمعيات أو شركات تعاونية للمنتجين من الزراع، ومدها بالسلفات، فضلا عن التوسط في تسليف الزراع من أموال لجنة الحبوب، وقبول الودائع والأمانات والحساب الجاري، إلى اجل مسمى وغير مسمى بفائدة أو بدونها، وقيامه بمشاريع زراعية على حسابه مباشرة [٢].

وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، صدر قانون جديد للمصرف هو القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، وجاء في مادته الثانية منهٌ "إن المصرف يساهم في تطوير الزراعة وتحسينها وتوسيعها، وان هذا القانون جاء ليتلائم مع أهداف الثورة الجديدة وقانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨"[٣]، وبصدور قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩، أصبح المصرف مرتبطا بوزارة الإصلاح الزراعي بعد أن كان مرتبطا بوزارة المالية منذ تأسيسه، غير انه أعيد ربطه للمرة الثانية بوزارة المالية في وقتا لاحق[٤]، لعب المصرف دورا حيويا في عهد الجمهورية العراقية، فعدل قانونه ونظامه وفق قواعد مرنة تتفق وأهداف الثورة في توسيع خدماته وتسهيلها

(١) نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، ط١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة، د.ت) ص١٣٠

(٢) قانون تأسيس المصرف الزراعي رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ ونظامه الداخلي، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧)، ص١.ص٣

(٣) صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ في ٣٠ أيلول ١٩٥٨، ويعد ثمرة حقيقية من ثمار ثورة ١٤ تموز وأحد أهدافها الأساسية، إذ مثل ثورة تقدمية في الريف وضرب كليا المصالح الإقطاعية، وحدد القانون أن لا تزيد مساحة الأرض الزراعية التي كانت مملوكة لشخص واحد أو مفوضة بالطابو أو ممنوحة باللزمة على ١٠٠٠ دونم من الأراضي التي تسقى سيحاً أو بالواسطة و٢٠٠٠ دونم من الأراضي المروية ديما، وعند الجمع بين النوعين يكون الدونم الواحد من النوع الأول مقابل دونمين من النوع الثاني، ويوزع الفائض على الحد الأدنى على الفلاحين بملكيات صغيرة ذات حد أدنى قدره ٣٠ دونما في الأراضي المروية سيحا و٦٠ دونما في الأراضي التي تسقى ديما، واقر القانون مبدأ التعويض للملاكين عن جميع الأراضي المستولى عليها، كما ألزم الفلاحين الذين ستوزع عليهم الأراضي بدفع التعويض خلال عشرين سنة، وقد هدف القانون إلى مصادرة أملاك كبار الملاك الذين يقل عددهم عن (٣٠٠٠) شخص ويملكون مع ذلك أكثر من ٩٠% أراضي العراق الزراعية وتوزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون الأرض أو على الملاك الصغار والمتوسطين وذلك لرفع مستواهم وحمايتهم لضمان العيش الشريف لهم ولأولادهم ومن بعدهم ليتسنى لأبناء الشعب العراقي مواكبة الشعوب ومسايرتها في ركب العدالة الاجتماعية من ناحية، ومن ناحية أخرى ساعد على تقوية الحركة الثورية في الريف وتوسيعها للمزيد من التفاصيل ينظر: د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٤٠، عنوان الملفة "متفرقات مع ديوان مجلس الوزراء"، و٢١.ص٢٢، وزارة الثقافة والإرشاد، لجنة الدعاية والنشر، اللجنة المركزية الاحتفالات ثورة ١٤ تموز، ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني، (بغداد، ١٩٦٠)، ص١٣.ص١٤، جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، ص٢٧٦

(٤) قانون المصرف الزراعي رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، شركة الطبع والنشر الأهلية، (بغداد، ١٩٦١)، ص١٢. ص١٤

للمواطنين وأنيط به مهام أخرى، تمثلت في تسليف الجمعيات التعاونية الزراعية [١]، والتسليف لقاء المنتوجات الزراعية المخزونة في السايلوات العائدة إلى لجنة تنظيم تجارة الحبوب أو مخازن جمعية التمور أو المحالج الرسمية كانت أو أهلية [٢].

(٢) المصرف العقاري (Real Estate Bank)

كانت فكرة إنشاء هذا المصرف تراود أذهان المسؤولين منذ منتصف العقد الثالث للقرن العشرين ولكنها لم تظهر إلى الوجود إلا في سنة ١٩٤٨، فقد كانت هناك العديد من العقبات أمام تحقيقها أهمها عدم توفر المال اللازم أولا، وتشعب وتشابك نظام التصرف بالأراضي ثانيا، وقد أماطت سنوات الحرب العالمية الثانية اللثام عن حاجة العراق إلى مثل هذه المؤسسة، وبذلك تهيأت الظروف لدراسة الفكرة على ضوء التجارب الاقتصادية التي واجهها العراق، حيث كانت شدة الحاجة إلى القروض العقارية، نتيجة الإقبال على العمران، بعد ظهور أزمة السكن في أشد صورها، وانسحاب اليهود من سوق الائتمان على اثر قرار التقسيم لفلسطين الصادر من الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، والقاضي بإنشاء الكيان الصهيوني سنة ١٩٤٨، وما ترتب عليه من هجرة اليهود العرب ومنهم العراقيين، وهذا خطأ كبير ارتكبته الحكومات العربية للإسهام في قيام الكيان الصهيوني عبر إمداده بالطاقات البشرية، فضلا عن ارتفاع الإيجارات ارتفاعا كبيرا، وكانت السوق العقارية مفتقرة إلى رؤوس أموال طائلة [٣]، إلا أن توفر المال الكافي من جهة وشعور الدولة بمسؤولية تخليص المحتاجين من أبناء الشعب من جشع المرابين الذين لا تدخل الرحمة إلى قلوبهم، قد عجل بتكوين هذا المصرف، الذي يعد ركنا من أركان البناء الاقتصادي للبلاد [٤].

تأسس المصرف العقاري بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٨، برأس مال قدره مليون دينار، ثم أصبح مليوني دينار بموجب قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢، قانون تعديل قانون المصرف العقاري رقم ١٨ لسنة ١٩٤٨، ولغرض إفساح المجال لأصحاب دور السكن لتحويل القروض الموثقة برهن على أملاكهم، والتي تحمل فائدة عالية إلى قروض بفائدة أوطأ يقدمها المصرف العقاري، والسماح للمصرف ذاته بالقيام بإنشاء الدور والمسقفات

---

(١) الجمعيات التعاونية: هي منظمات اقتصادية شكلها الفلاحون الموزعة عليهم الأراضي بموجب قانون الإصلاح الزراعي وقانون استثمار الأراضي الأميرية على أن لا تتعدى ملكية الفلاح فيها الحد الأعلى للتوزيع وذلك لتنظيم العمل الجماعي بين الأعضاء لتطوير الاقتصاد الزراعي والتغلب على الزراعة الفلاحية الصغيرة ولتأمين الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية للمزيد من التفصيل ينظر: رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني، المصدر السابق، ص٧٧

(٢) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٧١

(٣) الجمهورية العراقية، التقرير الإحصائي عن إعمال المصرف العقاري منذ تأسيسه لغاية سنة ١٩٥٥، شركة الرابطة للطبع والنشر المحدودة، (بغداد، ١٩٥٦)، ص٥، التقرير السنوي والميزانية العمومية للمصرف العقاري ١٩٤٩-١٩٥٢، مطبعة التفيض الأهلية، (بغداد، د.ت)، ص١

(٤) سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ط١، مطبعة دار البصري، (بغداد، ١٩٦٩)، ص١٨٠

على الأراضي التي يملكها وبيعها للراغبين، ثم ازداد رأسماله ليصبح (١٠) ملايين دينار سنة ١٩٥٥، ثم أصبح ١٥ مليون دينار في سنة ١٩٦٥[١]، والمصرف مؤسسة ذات شخصية حكمية لها حق التملك والتصرف بالأموال غير المنقولة يشرف على شؤونها ويديرها مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء بما فيهم المدير العام ينتخبهم وزير المالية، على أن يكون اثنان منهم من الموظفين احدهما من وزارة المالية، والثاني ترشحه وزارة الإشغال والإسكان، والاثنان الآخران من غير الموظفين ممن لهم خبرة في الشؤون العمرانية وتجارة العقار، وتكون مدة عضويتهم ثلاث سنوات ولا ينحى العضو ما لم يفقد إحدى صفات العضوية المعينة في النظام الداخلي[٢]، ومجلس الإدارة مستقل في الشؤون الإدارية والمالية [٣]، يقع مركزه الرئيسي في بغداد وله ١٨ فرعا،حيث أجيز فتح فروع له في إنحاء العراق بموافقة وزير المالية وشملت كافة مراكز الألوية وبعض الأقضية، والجدول رقم (١١) يبين فروع المصرف العقاري في إنحاء البلاد .

جدول رقم (١١) بين فروع المصرف العقاري في العراق [٤]

ت	الفرع	تاريخ تأسيسه
١	المركز العام – بغداد	تشرين الثاني ١٩٤٩
٢	فرع البصرة	تموز ١٩٥٣
٣	فرع كربلاء	آب ١٩٥٣
٤	فرع النجف	آب ١٩٥٣
٥	فرع الموصل	أيلول ١٩٥٤
٦	فرع ميسان	تشرين الثاني ١٩٥٤
٧	فرع واسط	تشرين الثاني ١٩٥٤
٨	فرع ذي قار	تشرين الثاني ١٩٥٤
٩	فرع ديالى	آب ١٩٥٥
١٠	فرع الانبار	تشرين الأول ١٩٥٥

(١) الجمهورية العراقية، التقرير الإحصائي عن إعمال المصرف العقاري منذ تأسيسه لغاية ١٩٦٠، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦٢)، ص٧، الجمهورية العراقية، التقرير السنوي والميزانية العمومية للمصرف العقاري، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٢)، ص٢، جواد هاشم، تكوين رأس المال في العراق ١٩٥٧– ١٩٧٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٥)، ص٣٠٧

(٢) نصت المادة الأولى من النظام الداخلي للمصرف العقاري على انه يشترط في عضو المجلس إن يكون عراقيا وغير ساقط من الحقوق المدنية وغير محجوز وغير مفلس ألا إذا رفع عنه الحجز وأعيد إليه اعتباره للمزيد ينظر: اليوبيل الفضي للمصرف العقاري ، ص٢٠

(٣) وزارة المالية، قانون المصرف العقاري رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته ونظامه الداخلي لسنة ١٩٦٢، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦٤)، ص٤، الوقائع العراقية، العدد ٦٦٢، في ١١ نيسان ١٩٦٢

(٤) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: الجمهورية العراقية، التقرير السنوي للمصرف العقاري لسنة ١٩٦٣– ١٩٦٤، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦٥)، ص٥، اليوبيل الفضي للمصرف العقاري، ص٣٤

١١	فرع بغداد / الرصافة	آب ١٩٥٦
١٢	فرع اربيل	آذار ١٩٥٧
١٣	فرع السليمانية	آذار ١٩٥٧
١٤	فرع القادسية	كانون الأول ١٩٥٧
١٥	فرع بابل	كانون الثاني ١٩٥٧
١٦	فرع بغداد / الكرخ	شباط ١٩٥٨
١٧	فرع المثنى	آذار ١٩٧٣
١٨	فرع دهوك	آذار ١٩٧٣

وتشكل الودائع المصرفية للمواطنين والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية مصدرا أساسيا من مصادر تمويل المصرف العقاري، وله أن يمنح قروضا لمدد تتراوح بين سنة و١٥ سنة لحد قيمة العقار، وتتراوح هذه القروض بين ١٠٠، ١٠٠٠ دينار عراقي، ويمكن تقسيط قيمة الدور المباعة بهذه الطريقة لمدة لا تزيد على ٢٥ سنة [١]، وفيما يلي الأهداف الرئيسة للمصرف العقاري وهي كالأتي :

١- الإقراض لإغراض بناء دور السكن أو إعادة بناء للدور القديمة والإقراض الإغراض فك الرهن [٢].

٢- تنفيذ مشاريع سكنية تبنى على حساب المصرف وبيعها إلى موظفي الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والى ذوي الدخول الثابتة وبشكل إقساط [٣].

٣- تأسيس الشركات الإنشائية وجمعيات سكنية سواء يقوم بها بمفرده أو بالمشاركة، وشراء وبيع الأراضي، والتعامل بالأسهم والسندات مع الشركات الإنشائية والجمعيات التعاونية والاقتراض لقائها، وتأسيس مشاريع صناعية لإنتاج المواد الإنشائية [٤].

وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، عدلت أنظمته السابقة بالنظام رقم ٦ لسنة ١٩٥٨، الذي أعطى الحق لوزير المالية بناء على اقتراح مجلس الإدارة بزيادة مدة إقساط أثمان الدور التي يبيعها المصرف للمستحقين [٥]، فضلا عن ذلك توسعت أعمال المصرف العقاري حيث قام بإجراء إصلاحات جوهرية في طريقة أعماله خلال السنة الأولى من الثورة، فقد قام بتخفيض الفائدة لمشاريع الإسكان القديمة من ٣% إلى ٢%، وعدل نظامه الداخلي بحيث أصبحت إقساط الدور الموزعة على الموظفين شهرية [٦]، حيث بلغ رصيد القروض حتى ٣١ آذار ١٩٦٠ حوالي ٢٠٨٢٢٤٢٩ دينارا، وهذا يعني انجاز المصرف عشرات الألوف من معاملات القروض

(١) الجمهورية العراقية، التقرير السنوي والميزانية العمومية للمصرف العقاري ١٩٥٨-١٩٥٩، مطبعة محفوظ، (بغداد، د.ت)، ص٥، كارل بودلاها وآخرون، المصدر السابق، ص١٠٠.ص١٠١

(٢) حسن محمد ربيع، المصدر السابق، ص١٤٨.ص١٤٩

(٣) هشام متولي، المصدر السابق، ص١٢٢

(٤) اليوبيل الفضي للمصرف العقاري، ص١٧

(٥) الجمهورية العراقية، التقرير الإحصائي للمصرف العقاري منذ تأسيسه لغاية ١٩٦٠، ص٨

(٦) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٧١

الممنوحة للمواطنين، والتي أنجزت عشرات الألوف من المساكن العصرية التي يأويها مئات الألوف من المواطنين الذين استنزفت قواهم ومواردهم الإيجارات الفادحة السائدة في البلد منذ تأسيس المصرف حتى سنة ١٩٦١، فضلا عما يكسبوه من راحة البال والشعور بالاطمئنان والاستقرار إذا ما سكنوا دورا مسجلة بأسمائهم[١].

وقد بلغ مجموع عدد القروض التي منحها المصرف منذ التأسيس حتى نهاية السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٧ (٨٧٠٢٢) قرضا ومجموع مبالغها (٧٧٨٩٠٨٨٥) دينار، ولو قارنا بين المدتين قبل وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، لوجدنا أن مجموع عدد القروض قبل الثورة بلغ (١٨١٢٩)، قرضا ومبالغها (١٥٨٦٣٨٢٨)، دينار عراقي، ومجموع عدد القروض بعد الثورة حتى نهاية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧، بلغ (٦٨٩٣٣)، قرضا ومجموع مبالغها أكثر من ٦٢ مليون دينار[٢]، ويتبين من ذلك بان مجموع المبالغ التي سلفت بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، تقارب أربعة إضعاف المبالغ الممنوحة من قبل المصرف منذ تأسيسه حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، رغم إن المدتين تكادا أن تكونا واحدة من حيث عدد السنين .

(٣) مصرف الرهون (Bank of Mortgages)

أسس مصرف الرهون بموجب القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥١، برأسمال قدره (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار، يسلفه وزير المالية دون فائدة [٣]، يدير شؤون المصرف مجلس إدارة مؤلف من المدير رئيسا ويعين بقرار من مجلس الوزراء وإرادة ملكية، ومن أربعة أعضاء من ذوي الخبرة في الشؤون المالية والاقتصادية والقانون، وبأمر من وزير المالية، يقع مركزه الرئيسي في بغداد، ويجوز له فتح فروع خارجها بقرار من مجلس إدارة المصرف وموافقة وزير المالية [٤]، وفي سنة ١٩٥٥، تم فتح ثلاثة فروع للمصرف في البصرة والموصل والنجف، ثم ازدادت وبلغت عشرة فروع في سنة ١٩٦١، عدا المديرية العامة في بغداد وهي العمارة، الحلة، كركوك، كربلاء، الديوانية، الناصرية [٥]، ويعتمد مصرف الرهون اعتمادا أساسيا في تمويله على ميزانية الدولة والبنك المركزي العراقي [٦]، ومهمته منح القروض للعراقيين مقابل رهن الأموال المنقولة غير القابلة للتلف كمصوغات الذهب والفضة والسجاد، والتي يمكن خزنها بسهولة[٧]، والقيام بتسليف موظفي الحكومة ومستخدميها الدائمين

(١) الجمهورية العراقية،التقرير السنوي والميزانية العمومية للمصرف العقاري ١٩٥٩-١٩٦٠ المالية، مطبعة الحصان، (بغداد، د.ت)، ص٣

(٢) وزارة التخطيط، إحصاءات الحركة النقدية والمالية في العراق، ص٤٨

(٣) حسن محمد ربيع، المصدر السابق، ص١٥١

(٤) الجمهورية العراقية، المجموعة الموحدة لقانون ونظام مصرف الرهون وتعديلاتهما مع بعض البيانات، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥)، ص١.ص١٤، الوقائع العراقية، العدد ٣٣٢٧، في ٣٠ تشرين الثاني١٩٥٣

(٥) الجمهورية العراقية، التقرير السنوي الرابع للسنة المالية الخامسة لمصرف الرهون للأعوام ١٩٥٥-١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧)، ص٩، سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ص١٨١

(٦) شاخبازيان، رأسمالية الدولة والتطور الاقتصادي في الجمهورية العراقية ١٩٥٨- ١٩٦٨، ترجمة: يوسف سلمان، دار دمشق، (دمشق، د.ت)، ص١٥

(٧) كارل بودلاها وآخرون، المصدر السابق، ص١٠١

والمتقاعدين وموظفي البلديات والمؤسسات شبه الرسمية، والعمال المشمولين بقانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦، بشروط معينة وفق نظام المصرف [١]، وقد أعان المصرف كثيرا من ذوي الدخل المحدود في تفريج أزماتهم المؤقتة، كما خفض سعر الفائدة من ٤% إلى ٣%، فضلا عن منحه مزيدا من القروض والتسهيلات لمستخدميه [٢]، ولا يجوز أن تزيد القروض على٧٠% من قيمة الذهب أو ٦٠% من قيمة الضمانات الأخرى مع حدود زمنية بين شهر وسنة، كما لا يجوز أن تزيد القروض الممنوحة إلى الموظفين والمستخدمين على رواتب ٦ أشهر ويجب إن تسدد بإقساط شهرية خلال مدة أقصاها سنتين [٣].

لم يكن نصيب مصرف الرهون في العهد الجمهوري بأقل من غيره في مجال الازدهار والتقدم، حيث وفقت هذه المؤسسة إلى تحقيق أمور مهمة لم يكن من المقدر لها أن تخرج إلى حيز الواقع لولا ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ويكفي للدلالة على زيادة أعماله أن عدد المعاملات التي أنجزها خلال سنة ١٩٥١ المالية بلغت (١٠٥) معاملة رهن ومبالغها (٦٨٦٦) دينارا، أصبحت في سنة ١٩٦٨/١٩٦٧ (٢٢٣٦٦٢) معاملة ومبالغها (٦٩٧٩٤٣٧)[٤]، وهذا يعني أن فعالية المصرف قد ازدادت حوالي ٢٥% عما كانت عليه [٥].

وزارة المالية والإدارات المصرفية شبه المستقلة :

(١) البنك المركزي العراقي (Central Bank of Iraq)

وهو إحدى المؤسسات المالية الوطنية في العراق الذي شمله قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩، باعتباره إحدى مؤسسات وزارة المالية شبه المستقلة[٦]، ومثل إنشائه آخر مرحلة من مراحل استكمال النظام المالي والنقدي في العراق إذ استقبل العراق عهدا جديدا من تاريخه الاقتصادي نتيجة انتقاله من نظام نقدي اتكالي على النظام النقدي البريطاني إلى نظام نقدي مستقل يمثل حجر الزاوية في الإصلاح الاقتصادي[٧]، وقد وقد تأخر إنشاء البنك المركزي العراقي خلال عقد الثلاثينات بعد نيل العراق لاستقلاله السياسي سنة ١٩٣٢، بسبب معارضة الحكومات العراقية المتعاقبة لإنشائه، ولعل وقوف الحكومات العراقية هذا الموقف السلبي من

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الأول، ص٢٧٨، الوقائع العراقية، العدد ٢٩٥٢، في ٣١ آذار ١٩٥١

(٢) عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، ص١٣٠

(٣) كارل بودلاها وآخرون، المصدر السابق، ص١٠١

(٤) الجمهورية العراقية، التقرير السنوي السابع لمصرف الرهون ١٩٦١-١٩٦٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦١)، ص١٠، وزارة التخطيط، إحصاءات الحركة النقدية في العراق، ص٥٣

(٥) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٧٠

(٦) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الثاني، ص١٦٨

(٧) فريال مشرف عيدان الدليمي، دور البنوك المركزية في استقرار السياسة النقدية من خلال درجة استقلاليته، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص١٢٧

تأسيس البنك مرجعه اقتناعها بآراء الخبراء البريطانيين الذين استشارتهم في الموضوع فأشاروا عليها بالتروي وبتأخير التنفيذ حتى تتغير الظروف الاقتصادية ومن هؤلاء الخبير المالي هلتن يانغ (Hilton Yang)[١].

تأسس المصرف الوطني العراقي سنة ١٩٤٧ بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧، نافذا بالإرادة الملكية المرقمة ٦٦٦ والمؤرخة في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، وقد أكتمل التشكيل القانوني له في سنة ١٩٤٨، عندما عين أعضاء أول مجلس لأدارته [٢]، وفي ٣١ آذار ١٩٤٩، صدرت الإرادة الملكية المرقمة ١٧٩ التي نصت على تنفيذ قانون تأسيسه ابتداء من الأول من تموز ١٩٤٩، وهكذا زاول المصرف الوطني العراقي مهمة إصدار العملة العراقية اعتبارا من ذلك التاريخ، واصدر المصرف أول وجبة من الأوراق النقدية التي تحمل اسمه في أيلول ١٩٥٠ [٣]، وتماشيا مع التنمية السائدة في مجال الصيرفة المركزية، وبموجب القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦، تم تغيير اسم المصرف الوطني العراقي إلى البنك المركزي العراقي وزيادة رأسماله من ٥ إلى ١٥ مليون دينار [٤]، وقد نصت المادتان الخامسة والسادسة من قانون المصرف الوطني العراقي على أن يدير المصرف مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء بما فيهم المحافظ العام، ونائباه ويعاونهم عدد من الخبراء الفنيين وممثلون عن وزارات المالية والتجارة والنفط، والمجلس مستقل في شؤونه الإدارية والمالية وفقا الإحكام القانون المذكور والأنظمة الصادرة بموجبه عدا القضايا التي يعود البت فيها نهائيا إلى وزير المالية [٥]، وأجريت على قانون

---

(١) هلتن يانغ (١٨٧٩– ١٩٦٠): خبير اقتصادي بريطاني الجنسية استضافته الحكومة العراقية للإسهام بإصلاح الوضع المالي والاقتصادي في العراق، وضع تقريرا يتضمن دراسة الوضع المالي وتقديم المقترحات اللازمة لتحقيق موازنة الميزانية، وكان من بين الاقتراحات التي تقدمت بها زيادة الضرائب محاولة لرفع الإيرادات الحكومية، دعا كذلك إلى سياسة الاقتصاد في المصروفات، وفي سنة ١٩٣٠ دعا يانغ إلى تقليل رواتب الموظفين كوسيلة لتخفيف الضغط على الموازنة العامة، أما فيما يخص البنك المركزي فعارض يانغ في تقريره اشتراك الدولة بقسم كبير من رأسمال البنك خوفا من أن يكون للسياسة نفوذ كبير عليه للمزيد من التفصيل ينظر: ستار علك الطفيلي، "التطورات الاقتصادية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني ١٩٢١–١٩٣٢"، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، ص٥٤٣

(٢) سوسن كريم هودان الجبوري، استقلالية البنك المركزي وأثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والتجاري– دول مختارة مع أشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، (جامعة الكوفة،٢٠١٥)، ص١٣٩

(٣) البنك المركزي العراقي ١٩٤٧– ١٩٧٢، ذكرى اليوبيل الفضي للبنك المركزي العراقي، مطابع تنيان، (بغداد، ١٩٧٢)، ص٢٥، فريال مشرف عيدان الدليمي، المصدر السابق، ص١٣١

(٤) عبد الحسين جليل الغالبي، "الإصلاح المالي والمصرفي في العراق محاولات الماضي ورؤى المستقبل"، دراسات اقتصادية، العدد ٢٧، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠١٢)، ص١٠٣

(٥) تعد قرارات مجلس البنك المركزي العراقي نافذة عند اتخاذها باستثناء القرارات المتعلقة برسم السياسة النقدية والائتمانية التي يجب عرضها على وزير المالية قبل تنفيذها، فإذا لم يعترض عليها خلال ستة أيام من تاريخ تسجيلها لدى وزارة المالية اعتبرت القرارات نافذة، وفي حالة اعتراض الوزير على أي قرار عرض عليه يعاد الأمر إلى المجلس، فإذا أصر على القرار المعترض عليه يعرض الوزير وجهات على مجلس الوزراء للبت في الأمر ويكون قراره فيه نهائيا للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٧١١٠٠١/٤، عنوان الملفة" البنك المركزي العراقي (متفرقات)"، ص٢٠

المصرف عدة تعديلات لتكون قراراته تخضع لتوجيهات وزير المالية باستثناء ما يتعلق منها بتنفيذ قانون التحويل الخارجي[١]، ونظام الخدمة في البنك المركزي [٢].

وقبل معرفة الأهداف التي انيطت بالبنك المركزي العراقي، لا بد من الإشارة إلى أن البنوك المركزية تخضع للاستقلالية في رسم السياسة النقدية [٣]، ويراد بمفهوم الاستقلالية هنا وجود بنك مركزي يضع السياسة النقدية دون الاهتمام لأهداف السلطة المالية، أو هي قدرة البنك المركزي على تصميم وتنفيذ السياسة النقدية بدون تدخل من السلطة الحكومية وأجهزتها، ويرى آخرون أن استقلالية البنوك المركزية تشير إلى حالة انعزال البنك المركزي من الضغط السياسي اليومي المستمر وذلك بتبني قواعد للسياسة النقدية تكون حائلا أمام تدخل السلطة السياسية، وفيها يتمتع البنك المركزي بحرية كبيرة في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية [٤]، وهناك تعريف أوسع يشمل النشاط الفني والإداري للبنوك، فالاستقلالية تعني استقلال البنوك المركزية التام عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي [٥]، أما الباحث فيرى بأنَ بعض

(١) التحويل الخارجي: يقترن ظهور أول تشريع لمراقبة التحويل الخارجي في التاريخ الحديث والمعاصر في العراق سنة ١٩٤١، بتدهور الأوضاع الاقتصادية والنقدية في العالم بما فيها اقتصاديات بريطانيا الدولية، التي كان لها سلطان كبير آنذاك على الأوضاع الاقتصادية المحلية، ونظم التحويل الخارجي بموجب القانون رقم (٧١) لسنة ١٩٤١، فقد تكونت لجنة في وزارة المالية لغرض مراقبة التحويل الخارجي، أطلق عليها "لجنة مراقبة التحويل الخارجي"، وتألفت من رئيس يعين من قبل مجلس الوزراء ومن ثلاثة أعضاء يمثل احدهم الأشخاص المجازين "وهم الأشخاص المخولون من قبل وزير المالية بالتعاطي بالتحويل الخارجي بالتشاور معهم"، والثاني عضو من غرفة تجارة بغداد يعينه وزير المالية بناء على اقتراح الغرفة، والعضو الثالث يعينه وزير المالية من بين موظفي وزارته، وحرم القانون على أي شخص أن يشتري أو يبيع أو يفرض أو يهب أي تحويل خارجي إلا بواسطة شخص مجاز من قبل وزير المالية، وتستعمل مراقبة التحويل الخارجي بمعنى واسع وبمعنى ضيق، فهي بالمعنى الواسع تشير إلى أي تدخل من جانب الدولة في أسواق التحويل الخارجي من شأنه أن يؤثر في أسعار الصرف بين مختلف العملات الأجنبية، أما مراقبة التحويل الخارجي بالمعنى الضيق فقد جاء نتيجة لتطور أساليب مراقبة التحويل الخارجي، بحيث أصبحت هذه المراقبة تقتصر على تلك الإجراءات التي تتخذها لملائمة الطلب على الذهب والنقد الأجنبي مع العرض المتوافر منهما في البلاد، تستهدف مراقبة التحويل الخارجي أغراضا عديدة أهمها معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الخارجية، وتوفير النقد الأجنبي للتنمية الاقتصادية، إذ إن إطلاق حرية التحويل الخارجي قد يؤدي إلى فيض الطلب على النقد الأجنبي بالقياس إلى المتوفر منه، وبالتالي ظهور العجز في ميزان المدفوعات الخارجية، ولذلك يسهم فرض المراقبة على التحويل الخارجي في تقليص الطلب على النقد الأجنبي من جهة، وزيادة العرض منه من جهة ثانية للمزيد من التفصيل ينظر: حسن النجفي، التحويل الخارجي في القضاء والعمل، مطبعة التايمس،(بغداد،١٩٧٥)، خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، تقديم خير الله تفاح، ط١، ج٣، الدار العربية للموسوعات، (بغداد، ١٩٧٧)، ص١٤٨٤

(٢) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٧١١٠٠١/٤، عنوان الملفة" البنك المركزي العراقي (متفرقات)"، ص٣٥.ص٣٦

(٣) فريال مشرف عيدان الدليمي، المصدر السابق، ص٨٩

(٤) عفراء هادي سعيد، البنك المركزي والاقتراض الحكومي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٢٥

(٥) المصدر نفسه، ص١٢٦

التعاريف وجهت تركيزها على المسائل الفنية لمهام البنوك المركزية والمتمركزة حول رسم السياسة النقدية دون الإشارة إلى طبيعة العلاقة الإدارية وتبعية البنك المركزي داخل الهيكل الإداري للدولة .

وقد حددت المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧، أهداف المصرف الوطني العراقي وهي تتمثل بما يلي:

١- ضمان استقرار العملة العراقية، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وذلك عن طريق إصدار العملة العراقية وأدواتها، وإدارة الاحتياطي للدولة من الذهب والموجودات الأجنبية [١].

٢- القيام بالأعمال الناجمة من الاتفاقيات الدولية ولا سيما اتفاقيات بريتون وودز.

٣- رسم سياسة التحويل الخارجي ومراقبة وتخطيط النقد الأجنبي [٢].

٤- مراقبة المصارف والصيارفة وتحديد الحدود العليا لأسعار الفوائد التي يتقاضونها أو يدفعونها في أعمالهم المصرفية [٣].

٥- والإسهام في معالجة الأزمات النقدية والاقتصادية [٤].

٦- والإسهام في تعجيل النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعاشي بتوفير الموارد النقدية والمالية الضرورية للخطط التنموية وفق الإمكانات المتاحة [٥].

٧- وانجاز معاملات القروض الحكومية وشبه الحكومية على اختلاف أنواعها [٦].

٨- وحفظ حسابات الحكومة بما فيها الدوائر شبه الرسمية في جميع فروعها، فضلا عن الإعمال الأخرى التي يتقرر القيام بها من وقت لآخر [٧].

---

(١) حسن محمد ربيع، المصدر السابق، ص١٤٣.ص١٤٧، سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ص١١٤

(٢) كارل أفرسن وآخرون، المصرف الوطني العراقي، تقرير عن السياسة النقدية في العراق، مطبعة بغداد، (بغداد، ١٩٥٤)، ص٧

(٣) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٧١١٠٠١/٤، عنوان الملفة" البنك المركزي العراقي (متفرقات)"، ص١٨

(٤) كارل بودلاها وآخرون، المصدر السابق، ص١٨، وداد يونس يحيى، المصدر السابق، ص١٦٧

(٥) سعيد عبود السامرائي، الجهاز المصرفي في العراق، ص٤٨.ص٤٩، فريال مشرف عيدان الدليمي، المصدر السابق، ص١٣٣، سعيد عبود السامرائي، الاقتصاد العراقي الحديث، ص٢١٩.ص٢٢١

(٦) مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد، ١٩٤٨)، ص١٨٣

(٧) عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، ص١١٦

وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بدأ البنك بإعداد تقرير اقتصادي ومالي أسبوعي يرفعه إلى وزير المالية ومحافظ البنك المركزي يبين فيه الوضع الاقتصادي العام، والسوق النقدية والمالية والنشاط المصرفي وعمليات الائتمان التجاري وفعاليات التصدير والاستيراد وتطور وضع العمل والإنتاج [١]، وللبنك منح الحكومة سلفا مؤقتة لتغطية عجز مؤقت في الميزانية الاعتيادية على أن لا تتجاوز هذه السلف، في أي وقت من الأوقات (١٥%) من مجموع الإيرادات المخصصة للميزانية الاعتيادية في قانون الميزانية للسنة التي تمنح فيها تلك السلف، ويتم تسديدها في موعد لا يتعدى الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية التي منحت فيها، ويتم تحديد الشروط الخاصة بالسلف وبضمنها سعر الفائدة بالاتفاق بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي العراقي[٢]، وللبنك حق تمويل المنهاج الاستثماري السنوي ومنح القروض أو السلف للدوائر الرسمية وشبه الرسمية لإغراض التنمية الاقتصادية لمدد لا تتجاوز العشر سنوات بالحدود والشروط التي يقررها البنك المركزي العراقي [٣]، حيث قام البنك المركزي حتى نهاية آذار ١٩٦٤، بمنح قروض للبلديات والإدارات المحلية والمصارف الاختصاصية والمؤسسات الأخرى بلغ مجموعها ٨,٢٤ مليون دينار وذلك لتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد منها ٤,٧٤ مليون دينار إلى البلديات و ٣ ملايين دينار للمصارف الاختصاصية كان نصيب المصرف العقاري منها ٢,٢٥ مليون دينار لسد النشاط المتسع في القطاع العمراني، ونصيب المصرف الزراعي (٥٠٠,٠٠٠) دينار لتلافي طلبات التسليف على المزروعات الصيفية والشتوية وأعمار البساتين، ونصيب مصرف الرهون (٢٥٠,٠٠٠) دينار لملافاة طلبات التسليف لديه [٤].

أن البنك المركزي كان يمارس وظيفة بنك البنوك ويضطلع أيضا بإدارة ميزانية الدولة وتنفيذها حيث يحصر لديه جميع الموجودات النقدية للخزينة، ولهذا يعد البنك المركزي مستشارا للحكومة في الأمور الصيرفية والمالية والاقتصادية وعليه تقديم المشورة لها في تلك الأمور لتأمين الانسجام الأمثل بين مهمته المالية والنقدية والسياسة العليا للدولة.

(٢) المصرف التجاري (Trading Bank)

مؤسسة تقوم بالأعمال التجارية والخدمات المصرفية للجمهور التجاري وغيرها من الأعمال المنصوص عليها في النظام الداخلي لشركة البنك التجاري، وقد باشر البنك التجاري العراقي إعماله في سنة ١٩٥٣، كشركة

---

(١) للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠٠١/١٦١ "عنوان الملفة " التقرير الاقتصادي الأسبوعي للبنك المركزي العراقي"، أوراق متفرقة

(٢) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٧١١٠٠١/٤، عنوان الملفة" البنك المركزي العراقي (متفرقات)"، ص٢٢.ص٢٣

(٣) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٢٢٣/ ٤٢١١٠٢، عنوان الملفة " قروض وزارة المالية من البنك المركزي"، ص١٩ وما بعدها .

(٤) وزارة الثقافة والإرشاد، لجنة الدعاية والنشر، اللجنة المركزية لاحتفالات ثورة ١٤ تموز، ثورة ١٤ تموز في عامها السادس، دار الجمهورية للطباعة والنشر، (بغداد، د.ت)، ص١٥٤

مساهمة رأسمالها الاسمي (١,٠٠٠,٠٠٠) دينار، يقع مركزه الرئيس في بغداد وله أربعة فروع في بغداد وفرع في السماوة [١]، وبصدور قانون تأميم البنوك التجارية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤، أصبح البنك التجاري العراقي جزءا من القطاع العام كباقي البنوك التجارية الغير حكومية، وابتداء من الأول من كانون الثاني سنة ١٩٦٥، نفذت عملية دمج ثلاثة بنوك تجارية ببعضها باسم البنك التجاري العراقي، وهذه البنوك هي البنك التجاري العراقي المؤمم، والبنك البريطاني للشرق الأوسط المؤمم، والبنك الوطني الباكستاني المؤمم، وحدد رأسمال البنك الاسمي (٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار حسب قانون المصارف التجارية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧، وبلغ رأسماله المدفوع (١١٥٠٠٠٠) دينار، بعد أن كان نصف مليون دينار حتى صدور قانون التأميم سنة ١٩٦٤[٢].

أما البنوك الصغيرة الأخرى التي تأسست من قبل القطاع الخاص كشركات مساهمة عراقية وحولت فيما بعد للقطاع العام فهي ثلاثة بنوك تجارية [٣]، والجدول رقم (١٢) يبين فروع المصارف المجازة في العراق.

جدول رقم (١٢) يبين عدد فروع المصارف المجازة في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨ [٤]

المحافظة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
بغداد	١٦	١٧	٣٢	٣٢	٤١	٤٦	٥٣	٥٣	٧٢	٧٤	٧١
البصرة	٦	٦	٨	٧	١٠	٤٢	١٢	١٢	١٥	١٥	١٥

(١) سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ص١٨٣

(٢) وزارة التخطيط، إحصاءات الحركة النقدية والمالية في العراق، ص٢٧

(٣) تشمل كلا من بنك الرشيد الذي تأسس سنة ١٩٦١، من قبل القطاع الخاص كشركة مساهمة عراقية برأسمال مدفوع مقداره (٢٥٠) إلف دينار، وبنك الاعتماد العراقي الذي تأسس في سنة ١٩٦٣، برأسمال مدفوع مقداره مليون دينار، والبنك العراقي المتحد الذي تأسس في سنة ١٩٦٢، بعد أن تم تعريق بنك أنترا اللبناني في السنة ذاتها للمزيد ينظر: طليعة كوركيس توما، دور السياسة النقدية والائتمانية في التنمية الاقتصادية في العراق من ١٩٦٨– ١٩٨٠، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص١١٢، فلاح حسن ثويني، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق، ط١، مطبعة الرفاه، (بغداد، ٢٠١٠)، ص٢٥٤

(٤) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٩، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٦٠)، ص٣٠٤، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٠، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٦١)، ص٣٢٢، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦١، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٦٢)، ص١٩٠، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٢، مطبعة الحكومة ، (بغداد، ١٩٦٣)، ص٢٠٠، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٣، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٦٤)، ص١٧٦، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٥)، ص٢٤٢، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٥، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٦٦)، ص٣٧٠، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)، ص١٩٥، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٨)، ص١٨٩، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٨، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٦٩)، ص٣٣١

الموصل	٥	٥	٦	٧	٧	٩	٩	١١	١٣	١٣	١٨
الحلة	٤	٤	٤	٥	٧	٧	٧	٦	٨	٨	٨
الديوانية	٣	٣	٦	٦	٧	٧	٧	٧	٨	٨	٩
العمارة	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٤	٤	٤	٤	٥
السليمانية	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٨
اربيل	٣	٣	٣	٣	٣	٤	٤	٤	٤	٤	٧
الكوت	٣	٣	٤	٥	٧	٧	٩	٨	١٠	١٠	٩
الناصرية	٣	٣	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٦
كربلاء	٧	٧	٩	٨	١٠	١٠	١٠	١٢	١٤	١٤	١٣
الرمادي	٣	٢	٣	٣	٤	٤	٤	٤	٦	٦	٦
ديالى	٣	٣	٣	٥	٥	٤	٤	٤	٤	٤	٤
كركوك	٥	٥	٤	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٧
المجموع	٦٩	٧٠	٩٤	٩٨	١١٨	١٢٨	١٣٧	١٣٨	١٧١	١٧٣	١٨٦

أما فيما يخص المصارف الأجنبية العاملة في العراق لغاية سنة ١٩٦٤، فهي المصارف نفسها التي كانت تعمل خلال العهد الملكي، التي لم تهتم بمتطلبات التنمية الاقتصادية عند توزيع استخدامات أموالها بل اتجهت نحو المنافسة فيما بينها لتحقيق الربح العاجل ضمن القطاع التجاري وأدى إلى سوء توزيع الموارد المالية المتاحة والى إهمال هذه المصارف للقواعد المصرفية الرصينة، مما أدى إلى ضعف المراكز المالية لبعضها والى انخفاض نوعية قروض البعض الأخر منها، وان الغرض من وجودها كان لخدمة المصالح الاقتصادية البريطانية، ولزيادة ارتباط العراق بأسواقها الرأسمالية [١]، والجدول رقم (١٣) يبين المصارف الأجنبية العاملة في العراق والتي كان معظمها فروع لمصارف أجنبية مقارها الرئيسية في الخارج، كما كانت جنسياتها متعددة .

جدول رقم (١٣) يبين المصارف الأجنبية العاملة في العراق حتى سنة ١٩٦٤ [٢]

ت	المصارف	الجنسية	سنة التأسيس	سنة الانتهاء	عدد الفروع	رأسمال المصرف
١	البنك العثماني	بريطاني	١٨٩٢	١٩٦٣	١٠	عشرة ملايين جنيه إسترليني
٢	البنك الشرقي المحدود	بريطاني	١٩١٢	١٩٦٤	٧	مليون جنيه إسترليني
٣	البنك الشاهنشاهي الإيراني	إيراني	١٩١٦	١٩٦٤	٦	خمسون إلف دينار عراقي
٤	بنك دي روما	ايطالي	١٩٣٨	١٩٥٩	-	خمس وعشرون إلف دينار عراقي
٥	البنك الوطني للتجارة والصناعة (إفريقيا)	فرنسي	١٩٥٤	١٩٥٩	-	مائتان وخمسون إلف دينار عراقي
٦	البنك الوطني الباكستاني	باكستاني	١٩٥٧	١٩٦٤	-	مائتان وخمسون إلف دينار عراقي
٧	البنك العربي	أردني	١٩٣٨	١٩٦٤	٤	عشرون إلف دينار عراقي

(١) طليعة كوركيس توما، المصدر السابق، ص١١٢

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: حسن علي حسن العالي، أوجه استخدامات أموال المصارف التجارية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٢٣٠.ص٢٣١، رضية عبد الوهاب حمود البلداوي، المصدر السابق، ص١٢، فلاح حسن ثويني، المصدر السابق، ص١٩٣.ص٢٠٢، كريم خضير جدران وآخرون، "تقويم أداء كفاية المصارف التجارية– دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"، بحث منشور مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد ١٢، ص٢٥٩

٨	البنك اللبناني المتحد	لبناني	١٩٥٣	١٩٦٤	٥	مائتان وخمسون إلف دينار عراقي
٩	بنك انترا اللبناني	لبناني	١٩٥٧	١٩٦٢	٢	مائتان وخمسون ألف دينار عراقي
١٠	البنك التجاري العراقي	عراقي	١٩٥٣	١٩٦٤	٩	مائتان وخمسون إلف دينار عراقي
١١	بنك بغداد	عراقي	١٩٥٦	١٩٦٤	٧	مائتان وخمسون إلف دينار عراقي

وفي ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق حسب الألوية فالجدول رقم (١٤) يبين ذلك بالتفصيل .

جدول رقم (١٤) فروع المصارف الأجنبية في العراق حتى سنة ١٩٦٤[١]

المحافظة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
بغداد	١٩	١٨	١٨	١٩	٢٤	١٤	١٤
البصرة	٦	٦	٦	٦	٦	٤	٥
الموصل	٣	٣	٣	٣	٣	٢	٢
العمارة	١	١	١	١	١	–	١
اربيل	١	١	١	١	١	–	–
كربلاء	١	١	١	١	١	١	١
كركوك	١	١	١	١	١	١	١
المجموع	٣٢	٣١	٣١	٣٢	٣٧	٢٢	٢٤

يرى الباحث أن ارتباط المصارف إداريا وماليا بوزارات متعددة حسب تخصصها القطاعي بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨،أدى إلى جعلها تعمل بعيدا عن أطار وزارة المالية، وأنَ هذا التعدد في جهات الارتباط يبعد هذه البنوك عن بعضها ويفصل بين سياساتها المختلفة، أضافة إلى حرمان هذه البنوك من الاستفادة من خبرات بعضها البعض في العمل المصرفي،إلا إن ارتباط النظام المصرفي بوزارة المالية برز من خلال البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين، من خلال الدور الرقابي لوزارة المالية لقرارات البنك المركزي المتعلقة بالسياسة الائتمانية فقط، وقرارات مصرف الرافدين باستثناء شؤون التسهيلات المصرفية وتطبيق قواعد الخدمة .

مرحلة تأميم المصارف :

التأميم هو أهم عناصر الفكر الاجتماعي الاشتراكي ظل في حيز الأماني والرغبات إلى أن سمحت تجربة الحرب العالمية الأولى وعلى الأخص محاولات التدخل التوجيهي للدولة التي فرضتها ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩، بأن تطبقه كثير من الدول كمبدأ وسياسة اقتصادية، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وما

(١) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٩، ص٣٠٤، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٠، ص٣٢٢، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦١، ص١٩٠، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٢، ص٢٠٠، د.ك.و، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٣، ص١٧٦، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٤، ص٢٤٢

فرضته من التدخل التوجيهي العام للدولة في المجال الاقتصادي وما سببته من الكوارث والمآسي التي أدت إلى تصاعد موجات الاشتراكية [١]، أثناء المقاومة الوطنية بحيث أدت بعد انتهاء الحرب إلى طوفان من التأميمات التي شملت اغلب البلدان تقريبا ولم تقتصر على نوع واحد من وسائل الإنتاج أو المبادلة في المجتمع [٢].

أن لكل مرحلة تاريخية مصطلحات تنبت من أسس سياسية واجتماعية واقتصادية وتتداولها مختلف الفئات بالبحث والحديث، وفي بداية الستينات عندما بدأت بعض الأقطار العربية بسلوك طريق التحول الاشتراكي شاعت كلمات وشعارات كان أبرزها التأميم، وكان العراق أحد هذه الأقطار حيث صدرت في النصف الثاني من سنة ١٩٦٤، على نحو مفاجئ خمسة قرارات تقضي بتأميم المصارف والصناعات وشركات التأمين، وتنظيم مجالس إدارة الصناعات وإنشاء مؤسسة اقتصادية لتطبيق الاشتراكية [٣]، ولقد اتخذ التأميم مفاهيم مختلفة ويعرف التأميم بأنه " نقل ملكية وسائل الإنتاج والتبادل من يد الأفراد إلى يد الدولة واستعمالها في سبيل المنفعة العامة وليس لأغراض المنافع الفردية" [٤]، غير أن هناك تعريفا للتأميم احتوى على جميع المطالب الأساسية التي نادى بها رجال الاقتصاد وعلماء الاجتماع وأصحاب السياسة إلا وهو " إن التأميم هو عبارة عن تحويل مال معين أو نشاط ما من اجل المصلحة العليا، وتحويله إلى ملكية جماعية أو نشاط جماعي وبقصد استعمال هذه الملكية أو ذلك النشاط في الحال أو المستقبل لأغراض المصلحة العامة، وليس في سبيل المصلحة الفردية الخاصة " أي إن التأميم هو نقل ملكية وسائل الإنتاج والتبادل من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، أذن لابد إن يكون للتأميم علاقة بالقطاع العام لان أي إجراء من إجراءات التأميم ينجم عنه توسيع حجم القطاع العام، والقطاع العام اصطلاح واسع يتضمن جميع الفعاليات التي تقوم بها الدولة [٥].

لقد نص الدستور العراقي المؤقت الصادر سنة ١٩٦٤، على تبني الاشتراكية، نظاماً اقتصادياً واجتماعياً للدولة، وهذا يعني أن على الحكومة أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة [٦]، وفي ١٤ تموز ١٩٦٤، صدر القانون رقم ١٠٠ حيث جاء في المادة الأولى منه، بأن يتم تأميم

---

(١) نظرية وضعها كارل ماركس (١٨١٨– ١٨٨٣)، والتي سميت أيضا بالنظرية الماركسية، وتؤمن هذه النظرية بإقامة مجتمع غير طبقي تهيمن عليه المساواة السياسية والاقتصادية التامة، وإنها تؤمن كذلك بأنه قبل الوصول إلى مرحلة انعدام الطبقات، لا بد من تحقيق مرحلة ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج للمزيد من التفصيل ينظر: جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة: ناجي الدراوشة، ط١، دار التكوين، (دمشق، ٢٠١٠)، ص٩٢١.ص٩٢٦

(٢) سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق، (بغداد، ١٩٧١)، ص٢٢.ص٢٤

(٣) غصون مزهر حسين المحمداوي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق، ص٢٣٦

(٤) قسطنطين كاتزاروف، نظرية التأميم، ترجمة :عباس الصواف، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٧٢)، ص٥٤

(٥) غصون مزهر حسين المحمداوي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق، ص٢٣٦، عادل سيد فهيم، نظرية التأميم، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.م، د.ت)، ص١٢٠.ص١٢١

(٦) تقي عبد سالم، تطور القطاع العام في العراق مع إشارة خاصة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية ١٩٥٨ – ١٩٧٣، مطبعة الجامعة المستنصرية، (بغداد، ١٩٧٧)، ص٨٤

جميع البنوك والمصارف غير الحكومية العاملة في العراق بما فيها فروع المصارف الأجنبية وأيلولة ملكيتها إلى الدولة بأموالها المنقولة وغير المنقولة المسجلة باسمها أو باسم مركزها الرئيسي في الخارج إذا كانت أجنبية [١]، وأشار القانون إلى احتفاظ المصارف المؤممة بشكلها القانوني الحالي وتستمر في مزاولة نشاطها على هذا الأساس إلى حين إصدار تشريع خاص بها [٢]، والتي كانت تعمل في العراق كشركات إسهام خاصة محلية وأجنبية، ونتيجة لذلك أصبح القطاع المصرفي في العراق بأكمله قطاعا عاما ووضع تحت أشراف المؤسسة العامة للمصارف، وبهذه القرارات وضعت جميع البنوك التجارية في خدمة التطور الاقتصادي للبلاد، إذ نصت هذه القرارات على اقتطاع ٧٥% من أرباح البنوك التجارية ووضعها في خدمة الحاجات العامة للدولة [٣]، ولم تتعطل المصارف عن أعمالها الاعتيادية رغم هذه التغييرات، وقد تقرر دمج المصارف مع بعضها على أن يراعى فتح فروع للمصارف المختلفة ومنح التسهيلات الائتمانية إليها، كما لم تتأثر عملية الودائع، فقد اظهر رصيد الودائع زيادة قدرها (٤,١) مليون دينار عراقي سنة ١٩٦٥، أي بعد سنة من التأميم ومعظم الزيادة قد نجمت من الودائع الأهلية، أما السيولة النقدية فقد سجلت ارتفاعا من ٢٤% إلى ٢٥%، كما إن التسهيلات الممنوحة بشكل كفالات مصرفية ومستندات قد زادت بمقدار ٥,٧ مليون دينار [٤].

وكان الغرض من عملية التأميم المصرفي هو تحقيق درجة عالية من التوافق بين السياسة النقدية والتخطيط الشامل لقطاعات الاقتصاد الوطني وزيادة فاعلية السياسة النقدية وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المالية، فضلا عن إنهاء سيطرة رأس المال الأجنبي على بعض المصارف[٥]، ولإنهاء عملية التنافس فيما بينها بهدف تحقيق الربح العاجل وإهمالها للقواعد المصرفية الرصينة ما حدا بها إلى المغامرة والتسيب في نشاطها [٦]، وظهور طبقة اجتماعية معينة تسيطر بشكل واضح على عدد من المصارف والشركات الصناعية ويمتد نفوذها إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية وأخذت توجه الحكم وفقا لرغباتها ومصالحها الشخصية، وبالرغم مما تقدم من مزايا لعملية التأميم فقد نجم عنها أثر سلبي تمثل بانحسار عملية المنافسة المصرفية [٧].

---

(١) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مجموعة القوانين والأنظمة المصرفية، مطبعة الحكومة، (بغداد، د.ت)، ص١٨

(٢) فوزي القيسي، النظام المصرفي العراقي بعد التأميم، مطبعة المعارف، ٠(بغداد، ١٩٦٧)، ص٧

(٣) صفاء الحافظ، القطاع العام وأفاق التطور الاشتراكي في العراق، دار الفارابي، (بيروت، ١٩٧١)، ص٤٢٦، شاخبازيان، المصدر السابق، ص١٧

(٤) محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق، مطبعة دار الطباعة الحديثة، (البصرة، ١٩٦٩)، ص٢٨١.ص٢٨٢

(٥) فوزي القيسي، المصدر السابق، ص٩، صفاء الحافظ، المصدر السابق، ص٨٧، فلاح حسن ثويني، المصدر السابق، ص٢٥٥

(٦) سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ص١٨٦

(٧) يشير الدكتور فوزي القيسي في كتابه "النظام المصرفي العراقي بعد التأميم"، إلى انه في مقدمة القطاعات الواجب إخضاعها بالكامل لسيطرة القطاع العام هي المصارف، لتخليصها وبالتالي تخليص السياسة التمويلية من تأثيرات المهيمنين عليها من أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية المتعارضة، وأهداف التنمية الاقتصادية، إذ إن طبيعة إعمالها في ظل القطاع الخاص=

عمليات الدمج المصرفي :

صدر في نهاية سنة ١٩٦٥، قانون المؤسسات العامة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥، تم بموجبه إلغاء جميع صلاحيات محافظ البنك المركزي التي نص عليها القانون رقم ١٠٠ وصلاحيات المؤسسة العامة للمصارف في دمج المصارف، وأصبحت المؤسسة بعد تشريع هذا القانون تابعة لوزارة المالية بعد أن كانت خاضعة للبنك المركزي، وقد أدمجت جميع المصارف التجارية العاملة في العراق بموجب قرار المؤسسة العامة للمصارف رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥، في أربع مجموعات إضافة إلى مصرف الرافدين، ترتبط أداريا بالمؤسسة العامة للمصارف من أجل الاقتصاد في النفقات الإدارية وزيادة قدرتها الأقراضية [١]، وهذه المجموعات هي: مجموعة مصرف الرافدين وتضم كلا من مصرف الرافدين وبنك الرشيد والبنك الشرقي والبنك العراقي المتحد، ومجموعة بنك بغداد المتكونة من بنك بغداد والبنك العربي[٢]، ومجموعة بنك الاعتماد وتشمل بنك الاعتماد والبنك اللبناني المتحد، ومجموعة البنك التجاري العراقي المتكونة من: البنك التجاري العراقي والبنك البريطاني للشرق الأوسط، والبنك الوطني الباكستاني [٣].

إن ابرز النتائج التي طرأت على النظام المصرفي في العراق بعد صدور قرارات التأميم سنة ١٩٦٤،هي دمج الإدارات العامة للمصارف الأحد عشر تدريجيا إلى أن أصبحت أربع إدارات فقط، ودمج الفروع المتقاربة في منطقة واحدة والاستعاضة عنها بفتح فروع في مناطق أخرى لا تتوفر فيها الخدمات المصرفية، وقد كان الغرض من دمج البنوك تحقيق هدفين أساسيين أولهما:تكوين وحدات مصرفية قوية بوسائلها تكون قادرة على تمويل مختلف المشروعات الاقتصادية المتوسطة وطويلة الأجل، وثانيهما: منافسة باقي المؤسسات المصرفية الدولية على قدم المساواة وبشكل يؤدي معه إلى توسيع قاعدة الخدمات المؤداة إلى الزبائن وامتدادها إلى أوسع ما يمكن من أقطار العالم [٤]، هذا إضافة إلى الأهداف الأخرى التي كان يراد من وراء الدمج وأهمها **أولا:** خفض النفقات العامة واستعمال الأساليب الفنية الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية وزيادة الاهتمام برفع مستوى الخدمة المصرفية وسهولة تنسيق عمليات التحويل بين البنوك، وضمان توجيه وسائل التحويل الخارجي بما

=تسعى نحو المجالات المربحة بأسرع وقت واقل مخاطرة مثل التجارة، والقضاء على المنافسة الموجودة بينها التي تتعارض مع القواعد المصرفية الرصينة مما يجعلها تميل إلى المغامرة في إعمالها والتسيب في نشاطها للمزيد من التفصيل ينظر: فوزي القيسي، المصدر السابق، ص٩، سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق، ص١٠٥، فلاح حسن ثويني، المصدر السابق، ص٢٥٥

(١) سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ص١٨٧

(٢) المصدر نفسه، ص١٨٨

(٣) غصون مزهر حسين المحمداوي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق، ص٢٤٠

(٤) سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ص١٨٨

يتعلق وأهداف الخطة الاقتصادية الاستثمارية للدولة [١]، **وثانيا:**إخضاع البنوك التجارية بعد التأميم لرقابة جديدة للبنك المركزي العراقي، فضلا عن إعادة النظر في كافة التسهيلات المصرفية الممنوحة من مختلف البنوك لكافة العملاء سواء من حيث حجمها أو توزيعها الشخصي والوظيفي بغية الإقرار السليم منها أو إلغاء غير المبرر أو تخفيض المقدار الزائد من متطلبات العمل والتقدير المالي للعميل [٢].

وعالج قانون المصارف التجارية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧، النواحي القانونية المتعلقة بضم رؤوس أموال المصارف الجديدة والنواحي المتعلقة بانتقال ملكية وحقوق المصارف المؤممة بالأموال المنقولة والعقار إلى المصارف الجديدة ولمعالجة إطفاء الفروقات ومبالغ التعويض الناتجة عن عملية تأميم المصارف التجارية وتقديم موجوداتها [٣]، وبموجب هذا القانون أسست المصارف التجارية التالية برؤوس الأموال المقررة والمبينة إزاء كل منها وتكون لكلٌ منها شخصية معنوية واستقلال مالي وأداري مركزها في بغداد وترتبط إداريا بالمؤسسة العامة للمصارف [٤] وهي تشمل كلا من: مصرف الرافدين برأسمال مقداره عشرة ملايين دينار عراقي، والبنك التجاري العراقي برأسمال مقداره خمس ملايين دينار عراقي، وبنك الاعتماد العراقي برأسمال قدره خمس ملايين دينار عراقي، وبنك بغداد برأسمال مقداره خمس ملايين دينار عراقي، وان مصارف تجارية حكومية أخرى تؤسس في المستقبل برؤوس الأموال التي تقرر لكل منها بقرار من مجلس إدارة المؤسسة العامة للمصارف ومصادقة المجلس الأعلى للمؤسسات [٥].

خلاصة القول إن النظام المصرفي في العراق كان يدار من قبل كل من القطاعيين العام والخاص، وكانت مصارف القطاع الخاص بأكملها مصارف تجارية، بينما يتألف القطاع المصرفي العام من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة، وبعد قرارات التأميم أصبحت جميع المصارف التجارية جزءا من القطاع العام، وأصبح في الإمكان زيادة إشراف البنك المركزي عليها .

---

(١) سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق، ص١٠٨.ص١٠٩، خير الدين حسيب، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في العراق، ص١٧.ص١٨

(٢) سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ص١٨٩، فوزي القيسي، المصدر السابق، ص١٤

(٣) د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٠ نيسان ١٩٦٧، سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ص١٩٠

(٤) سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق، ص١١٠.ص١١١

(٥) المجلس الأعلى للمؤسسات: تأسس وفق المادة السابعة من قانون المؤسسات العامة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥، يقوم المجلس برسم السياسة الاقتصادية للمؤسسات العامة ووضع الخطط العامة لها والإشراف على تنفيذها وتنسيق العمل فيما بينها، ويتألف المجلس من رئيس الوزراء وعضوية كلا من وزير الاقتصاد والصناعة والمالية والتخطيط ورؤساء المؤسسات العامة للصناعة، وله صلاحية دمج أي منشأة بأخرى تابعة لمؤسسة واحدة أو أكثر، وتتحمل ميزانية مجلس الوزراء رواتب ومخصصات موظفي المجلس ومصروفاته للمزيد من التفصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٨، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٤)، ص٢٤٢، سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق، ص٦٥.ص٦٦

المبحث الثالث

إصدار القوانين التنظيمية لعمل وزارة المالية وفق متطلبات الثورة والعهد الجمهوري .

أصدرت وزارة المالية العديد من الأنظمة والقوانين للمدة ما بين ١٩٥٨– ١٩٦٨، التي مكنتها من تنظيم عملها، كما تم استحداث العديد من المديريات والأقسام لتنظيم عملها مما يتطلب استحداث الأنظمة والتعليمات لتنظيم عمل تلك المديريات بما يتناسب مع التطور الذي شهدته الوزارة، والانفتاح على العالم العربي والعالمي في مجال التعامل المالي والذي ساهم بالارتقاء بعمل الوزارة، على الرغم من التغيرات والتقلبات السياسية التي شهدها العراق في تلك الفترة، والتي أثرت بصورة مباشرة في عمل الوزارة، وانتقال المشاكل السياسية من مجلس الوزراء إلى داخل الوزارة من خلال تجاهل القوانين المالية من جهات سياسية لا تريد لعمل الوزارة النجاح، وكذلك تكرار الاستقالات لوزراء المالية ولد عدم الاستقرار الإداري لها من جهة أخرى . والجدول أدناه يبين أهم القوانين التي صدرت في مدة البحث .

جدول رقم (١٥) القوانين التي صدرت في المدة ١٩٥٨ – ١٩٦٨[١]

ت	القانون	السنة	المواد	المسوغ القانوني للتشريع
١	قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٨[٢] قانون مراقبة إيجار العقار .	١٩٥٨	١٦	تخفيض بدلات إيجار الدور السكنية المؤجرة قبل ١ كانون الثاني ١٩٥٦ بنسبة ١٥%، والإيجارات بعد الموعد المذكور بنسبة ٢٠%، وخفض أيجار غرف السكن في الدور المؤجرة على أكثر من مستأجر واحد بعد ١ تشرين الثاني ١٩٥٣ بمقدار ٢٠%، فضلا عن تقليل إيجار العقارات غير دور السكن بحوالي ١٠%، المؤجرة قبل ١ كانون الثاني ١٩٥٤، وبقيمة ١٥% للعقارات المؤجرة بعد ذلك، وإيجارات الدكاكين بنسبة ما بين ١٥–٢٠%
٢	قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨[٣] قانون التعديل الثاني لقانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥	١٩٥٨	١٠	تحديد المواد الغذائية المشمولة بقانون التعريفة الكمركية
٣	قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨[٤] قانون تعديل قانون المصرف الزراعي رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦	١٩٥٨	٣	تنظيم الهيكل الإداري والخدمة المدنية في المصرف الزراعي .
٤	قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ [١] قانون التعديل الثاني لقانون المصرف العقاري رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٥	١٩٥٨	٣	تحديد صنف الخدمة المدنية للمصرف العقاري .

(١) الجدول من أ عداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية .

(٢) كامل السامرائي، المجموعة الدائمة للقوانين والأنظمة العراقية الموحدة، قانون مراقبة إيجار العقار، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦٤)، ص٣، الوقائع العراقية ، العدد ٧ ، في ٩ آب ١٩٥٨.

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ١٢، في ١٤ آب ١٩٥٨.

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٢٧، في ١٠ أيلول ١٩٥٨

٥	قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨[٢] قانون التعديل الثالث لقانون التعريفة الكمركية رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥	١٩٥٨	٥	تعديل رسوم الوارد الكمركي .
٦	قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨[٣] قانون التعديل السادس لقانون الكمارك رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١ المعدل	١٩٥٨	٣	تحذف جملة (سنة واحدة) الواردة في المادة ١٧٠ من القانون ويستعاض عنها بجملة (ثمانية عشر شهرا)
٧	قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨[٤] قانون تعديل المرسوم الجمهوري بمصادرة أموال الأسرة المالكة العراقية وتسجيلها باسم وزارة المالية رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨	١٩٥٨	٣	تأسيس دائرة خاصة لإدارة وتصفية أموال الأسرة المالكة السابقة ملحقة بوزارة المالية وتحت إشرافها، لها ميزانية خاصة مستقلة بمصروفاتها وإيراداتها ملحقة بالميزانية العامة
٨	قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٨[٥] قانون تعديل مرسوم مصلحة كهرباء بغداد رقم ٥ لسنة ١٩٥٥	١٩٥٨	٣	تعديل المادة الأولى على الوجه الأتي (إن لا تتجاوز مدة تسديد السلفة خمس سنوات)
٩	قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨[٦] قانون تعديل قانون مراقبة المصارف رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨	١٩٥٨	٣	تضاف عبارة أو بالذهب إلى نهاية الفقرة الأولى من المادة التاسعة من قانون مراقبة المصارف رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ .
١٠	قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨[٧] قانون تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦	١٩٥٨	٣	تحذف الفقرة (٥) من المادة الرابعة ويستعاض عنها " مراقبة البنوك والصيارفة وتنسيق أعمالهم، وتحديد الحدود العليا لأسعار الفوائد التي يتقاضوها او يدفعونها في إعمالهم الصيرفية ".
١١	قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨[٨] قانون التعديل الثاني لقانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦	١٩٥٨	٤	تعيين خريجين الدراسة الابتدائية في الحد الأدنى للدرجة الثانية للصنف السادس (كاتب طابعة، جابي، مضمد، مساعد مختبر، نقاش على الزجاج) ولا يسمح إلى نقلهم إلى وظائف أخرى الا بعد حصولهم على شهادة المتوسطة أو ما يعادلها .
١٢	قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨[١] قانون إضافة وتنزيل مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٥٨ المالية .	١٩٥٨	٧	إلغاء الباب الثاني المخصصات الملكية من ميزانية السنة ١٩٥٨ المالية ويحل محله مجلس السيادة .

---

(١) د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٤٤٥، عنوان الملفة "قرارات مجلس الوزراء"، ص٢٥٠، Republic of Iraq, Ministry of Justice, Compilation of Laws and Regulations'14 July 1958- 31 December 1958, Government Press, Baghdad,1963,p60

(٢) الوقائع العراقية، العدد ٣٣، في ١٧ أيلول ١٩٥٨

(٣) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ١٢٨/ ٤٢١١٠٠، عنوان الملفة "قوانين التعريفة وتعديل قانون الكمارك"، ص٣.ص٤.ص٥، الوقائع العراقية ، العدد ٤٧، في ٥ تشرين الأول ١٩٥٨

(٤) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٢٤١١٠٦/٢٦، عنوان الملفة "الأموال غير المنقولة للأسرة المالكة العراقية السابقة"، ص١.ص٤.ص١٣، الوقائع العراقية ، العدد ٤٩، في ٨ تشرين الأول ١٩٥٨

(٥) الوقائع العراقية، العدد ٤٩، في ٨ تشرين الأول ١٩٥٨

(٦) الوقائع العراقية، العدد ٥٥، في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٨

(٧) المصدر نفسه .

(٨) الوقائع العراقية ، العدد ٥٦،في ١٨ تشرين الأول ١٩٥٨

١٣	قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٨ [٢] قانون إيقاف تسجيل أو إصدار سندات تصحيح صنف الأراضي الأميرية .	١٩٥٨	٣	زيادة صلاحيات وزير المالية متى ما اعتقد بوجود غبن لحق بالخزينة من جراء هذا القانون .
١٤	قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٨ [٣] قانون التعديل الرابع لقانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥	١٩٥٨	٣	تعفى من رسوم الوارد الكمركي كافة الأسلحة والمعدات والمهمات والتجهيزات العسكرية ووسائط النقل البرية والجوية والنهرية والبحرية مع أدواتها الاحتياطية والمعامل الخاصة بالجيش التي تستوردها وزارة الدفاع .
١٥	قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ [٤] قانون القروض الداخلية .	١٩٥٨	٨	منح وزير المالية صلاحية الاقتراض الداخلي بمبالغ لا تتجاوز مجموعها ١٠ ملايين دينار، مع مراعاة قرار مجلس الوزراء الذي يحدد مقدار القروض ومدتها وشروطها وإطفائها ،
١٦	قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ [٥] قانون اقتراض وإصدار حوالات خزينة .	١٩٥٨	٤	لوزير المالية إن يستلف من البنك المركزي سلفا مؤقتة لا يتجاوز مجموعها ١٠% من مجموع الإيرادات المخمنة في قانون الميزانية على أن تسدد قبل نهاية السنة المالية، وإصدار حوالات خزينة تعرض على الجمهور على أن توفى مبالغها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها .
١٧	قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٨[٦] قانون تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨	١٩٥٨	٢	الكشف عن الذمم المالية لجميع موظفي الدولة على اختلاف درجات عناوينهم الوظيفية يتضمن بيان ما له من أموال منقولة عدا الأثاث الاعتيادي، أو غير منقولة وعلى الأخص الأسهم والسندات والحصص في الشركات وعقود التأمين والنقود والحلي والمعادن والأحجار الثمينة .
١٨	قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٨ [٧] قانون الأعمال الرئيسة لإدارة ميناء البصرة ومشروع حفر سد الفاو لسنة ١٩٥٨	١٩٥٨	٥	أرصاد مبالغ على إعمال رئيسة تكميلية وجديدة لإدارة ميناء البصرة ومشروع حفر سد الفاو .
١٩	قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٨ [٨] قانون بامتياز المبالغ المستحقة للخزينة العامة إزاء موظفيها .	١٩٥٨	٣	للحكومة والمصالح الرسمية حق الامتياز في أموال موظفيها ومستخدميها على ما يثبت لها قبلهم مبالغ مختلسة أو أية مبالغ ترتبت في ذمتهم بسبب وظائفهم .
٢٠	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ [٩] قانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦	١٩٥٩	٣	تحذف الفقرة الثالثة من المادة الأولى ويحل محلها (يثبت موظف السلك الخارجي المعين لأول مرة في وظيفته بعد اجتيازه امتحانا يؤديه في مجلس الخدمة العامة .
٢١	قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩[١] قانون إضافة	١٩٥٩	٦	لتغطية نفقات أبواب الموازنة العامة .

(١) إبراهيم الداقوقي، موسوعة تشريعات الثورة ١٩٥٨-١٩٧٨، ط٢، مطبعة شركة التايمس للطبع والنشر، (د.م، ١٩٧٩)، ص١٥٣، الوقائع العراقية ، العدد ٥٧ ، في ١٨ تشرين الأول ١٩٥٨

(٢) الوقائع العراقية، العدد ٦٠ في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨.

(٣) الوقائع العراقية، العدد ٧٢، في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٨

(٤) الوقائع العراقية، العدد ٧٧ في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٨.

(٥) الوقائع العراقية، العدد ٧٨، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٨

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الوقائع العراقية، العدد ٧٩، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨

(٨) الوقائع العراقية، العدد ٩٩، في ٢٤ كانون الأول ١٩٥٨

(٩) الوقائع العراقية، العدد ١٢٩، في ١٥ شباط ١٩٥٩

	مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٥٨ المالية .			
٢٢	قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ [٢] قانون تعديل قانون مراقبة التحويل الخارجي رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠	١٩٥٩	٣	تضاف الفقرة الثانية إلى المادة (١٤) من هذا القانون (لمجلس الوزراء أن يمنح الإكراميات للذين يساعدون في اكتشاف الجرائم المرتكبة ضد هذا القانون على أن لا تزيد الإكرامية على ٢٥%) .
٢٣	قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٩ [٣] قانون إضافة مبلغ إلى ميزانية ١٩٥٨ المالية .	١٩٥٩	٣	إضافة مبلغ قدره ٥٠٠٠٠ إلى فصل المنح الخيرية من القسم الثالث من الباب السابع من ميزانية السنة ١٩٥٨ المالية، لغرض مد يد العون من قبل الحكومة لعوائل الشهداء المنكوبين على اثر حركة الشواف .
٢٤	قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ [٤] قانون بيع وتصحيح صنف الأراضي الأميرية .	١٩٥٩	١٩	لأخذ الحكومة حصتها منها للاستفادة منها للمشاريع الحكومية .
٢٥	قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ [٥] قانون التعديل الرابع لقانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦	١٩٥٩	٥	لغرض إعطاء المتزوجات من الموظفات والمستخدمات إجازة براتب تام لمدة ستة أسابيع قبل الوضع وبعده .
٢٦	قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ [٦] قانون المصرف الزراعي .	١٩٥٩	١٢	استحداث قواعد جديدة تتفق مع القواعد الواردة في قانون الإصلاح الزراعي ليواكب المصرف بدوره هذا التطور الذي شهدته البلاد ويساهم قدر الإمكان في تنشيط مستوى حركة الإصلاح الزراعي ورفع مستوى المزارعين .
٢٧	نظام رقم ١٦ لسنة ١٩٥٩ [٧] نظام تسليف العمال والمستخدمين	١٩٥٩	١٥	لتقديم السلف للعمال والخاضعين لقانون الضمان الاجتماعي .
٢٨	نظام رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩[٨] نظام تعديل نظام مسك الدفاتر التجارية لأغراض ضريبة الدخل رقم ٥ لسنة ١٩٥٧	١٩٥٩	٤	تحذف الفقرة (ج) من المادة السابعة وتحل محلها (على غرف التجارة عدم تعديل صنف تجار الصنفين الأول والثاني إلى صنف اقل من الصنف الثاني إلا بعد اخذ موافقة السلطة المالية على ذلك) .
٢٩	قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ [٩] قانون ذيل قانون مصرف الرهن رقم ١٤ لسنة ١٩٥١	١٩٥٩	٦	تنظيم عمل المصرف في تقديم السلف للعمال والمستخدمين المشمولين بقانون الضمان الاجتماعي .
٣٠	قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٩[١٠] قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٩ المالية .	١٩٥٩	٢١	عرض الميزانية العامة لسنة ١٩٥٩ المالية حسب الأبواب
٣١	قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ [١] قانون التعديل الأول لقانون المبيعات الخارجية رقم ٦٩ لسنة	١٩٥٩	٤	تامين جميع المشتريات الخارجية لمختلف الوزارات والدوائر الرسمية بواسطة لجنة المبيعات الخارجية المركزية التابعة لوزارة المالية بما في ذلك

(١) الوقائع العراقية، العدد ١٣٧ في ٩ آذار ١٩٥٩.
(٢) الوقائع العراقية، العدد ١٤٥، في ٢٤ آذار ١٩٥٩
(٣) الوقائع العراقية، العدد ١٤٦، في ٢٨ آذار ١٩٥٩
(٤) الوقائع العراقية، العدد ١٤٩، في ١ نيسان ١٩٥٩
(٥) الوقائع العراقية، العدد ١٥٠، في ٤ نيسان ١٩٥٩
(٦) المصدر نفسه .
(٧) الوقائع العراقية ، العدد ١٥٦، في ١١ نيسان ١٩٥٩.
(٨) المصدر نفسه .
(٩) الوقائع العراقية، العدد ١٥٦، في ١٩ نيسان ١٩٥٩.
(١٠) الوقائع العراقية، العدد ١٦٣، في ٣٠ نيسان ١٩٥٩.

	١٩٣٥			مشتريات وزارة الدفاع عدا المهمات واللوازم الحربية فتشترى بمصادقة مجلس الوزراء .
٣٢	قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٩[٢] قانون تعديل قانون ضمان الموظفين رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٥	١٩٥٩	٣	تحذف المادة التاسعة من هذا القانون ويحل محلها (تدفع الدائرة التي ينتسب إليها الموظف الخاضع للضمان رسما سنويا لا يتجاوز ١% ولا يقل عن نصف من المائة من مبلغ ضمانه إذا كان مكلفا بالحيازة .
٣٣	قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩[٣] قانون التعديل الثالث لقانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠	١٩٥٩	٢٢	تعديل أحكام هذا القانون بالنظر لمضي أكثر من ثمانية عشر عاما على تعديله فأن بعض أحكامه أصبحت لا تتلاءم مع الظروف الجديدة ومع الدستور المؤقت ولاسيما الصلاحيات المالية وشطب أموال الدولة .
٣٤	نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩[٤] نظام تعديل نظام تعيين وترفيع المستخدمين رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨	١٩٥٩	٥	تحذف الفقرة (ب) من المادة الرابعة وتحل محلها (مستخدمو القسم الثاني بالحد الأدنى للرواتب المعينة بهذا النظام عدا أصحاب الشهادة فيمنحون الراتب الابتدائي لشهادتهم حسب الملاك المصدق .
٣٥	قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩[٥] قانون عملة الجمهورية العراقية .	١٩٥٩	١٥	صياغة قانون العملة بشكل يلائم العهد الجمهوري وسياسة إصدار العملة لاسيما فيما يتعلق بفئات المسكوكات وأوصافها وأوزانها والنقوش الموجودة عليها .
٣٦	قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩[٦] قانون ضريبة الدخل .	١٩٥٩	٦٦	أعادة النظر في الضرائب المفروضة في العهد البائد بغية إصلاحها وفقا للمبادئ العلمية السليمة وأهمها مبادئ العدالة في توزيع عبئ الضرائب حسب مقدرات المكلف في الدفع وبشكل يلائم السياسة المالية، وخاصة بالنسبة للعراقيين الذين يضطرون للإقامة خارج العراق لأسباب مرضية أو لأغراض الدراسة .
٣٧	قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩[١] قانون تعديل قانون تنظيم إدارة الأموال المحجوزة بسبب	١٩٥٩	٤	إلغاء الإدارة الخاصة لأنها غير مخولة قانونا إدارة الأموال المحجوزة لصيانة امن الدولة لتحل محلها (الإدارة العامة للأموال المحجوزة) .

---

(١) الوقائع العراقية، العدد ١٦٦ في ٧ أيار ١٩٥٩.

(٢) الوقائع العراقية، العدد ١٧٢ في ٢١ أيار ١٩٥٩.

(٣) الوقائع العراقية، العدد ١٧٩ في ٢ حزيران ١٩٥٩.

(٤) الوقائع العراقية، العدد ١٦٨، في ١٦ أيار ١٩٥٩

(٥) الوقائع العراقية، العدد ١٨١ في ٦ حزيران ١٩٥٩.

(٦) فرضت ضريبة الدخل لأول مرة في العراق سنة ١٩٢٧ عندما شرع القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٧، وتلت صدوره عدة قوانين معدلة له وأخرى جديدة تطورت بموجبها هذه الضريبة وكان أخرها القانون السادس رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩ الذي يعد من أهم التعديلات التي طرأت على ضريبة الدخل، ومن خصائص هذه الضريبة أنها تفرض غالبا على دخل الأموال المنقولة والعمل، أي الدخول المستمدة من الرواتب والمعاشات والإقساط السنوية والفوائد وحصص الإرباح والأجور (وخاصة الشركات النفطية)، والإرباح الناجمة من التجارة والصناعة والمهن الحرة كذلك تفرض على الإرباح الناجمة من نقل ملكية العقار أو حق التصرف به بأي وسيلة من وسائل نقل الملكية للمزيد ينظر: الجمهورية العراقية، مديرية ضريبة الدخل العامة، قانون ضريبة الدخل رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته بصورة موحدة مع الأنظمة الصادرة بموجبه، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦١، ص١.ص٤٠، الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية ضريبة الدخل العامة، تنظيم وإدارة الأجهزة المركزية للضرائب في العراق، (بغداد، ١٩٨١)، ص٣، الوقائع العراقية، العدد ١٨٤ في ١٣ حزيران ١٩٥٩.

	الإجراءات أصلاح نظام الحكم رقم ١١ لسنة ١٩٥٨			
٣٨	قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ [٢] قانون تعديل قانون استملاك الأموال غير المنقولة رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٤	١٩٥٩	٣	تعويض الجمعيات التعاونية بأراضي أميرية مقابل أراضيها التي تخلت عنها لصالح وزارة الدفاع العراقية .
٣٩	قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٩ [٣] قانون تأجيل استيفاء الديون على العقارات المرهونة	١٩٥٩	٣	إيقاف بيع العقارات المرهونة لدفع الخسارة عن أصحابها مع ضمان حقوق المرتهنين باستيفائهم الفائدة القانونية عن مدة التأجيل بصرف النظر عن الفائدة المشروطة في العقود التي قد تكون اقل من الفائدة القانونية .
٤٠	قانون صندوق تقاعد الموظفين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية [٤]	١٩٥٩	٣٨	لوضع حد للتذمر الذي لا يكاد يرتفع من قبل موظفي الدوائر الشبه الرسمية الذين يرون في قانون التقاعد المدني ضمان اجتماعي لهم ولعوائلهم .
٤١	نظام وزارة المالية رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩[٥]	١٩٥٩	٢١	بيان التقسيمات الإدارية للوزارة وعمل المديريات العامة وأقسامها .
٤٢	قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٩[٦] قانون زيادة حصة العراق في صندوق النقد الدولي ومساهمته في رأسمال بنك الأعمار والإنماء الدولي .	١٩٥٩	٦	لغرض تمكينهما من تقديم المزيد من الإعمال والمساعدات في حقل اختصاصهما وللاستفادة من خدمات الصندوقين في حقل التحويل الخارجي ومعالجة ما قد ينتج من خلل في ميزان مدفوعاته خاصة بعد خروج العراق من المنطقة الإسترلينية فضلا عن الاستفادة من قروض البنك الدولي .
٤٣	قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩[٧] قانون تنزيل وإضافة مبالغ إلى ميزانية ١٩٥٩	١٩٥٩	٢٠	لتشكيل وزارات جديدة وإبدال عناوين بعض الوزارات ولملافاة كلفة تشكيلاتها ونفقاتها الإدارية .
٤٤	قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ [٨] قانون التفتيش المالي .	١٩٥٩	١٢	تأليف هيئة تفتيشية في وزارة المالية .
٤٥	قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ [٩] إلغاء قانون صندوق احتياط مستخدمي الحكومة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧	١٩٥٩	٤	تناط إعمال تصفية صندوق احتياط مستخدمي الحكومة بالمديرية العامة لصندوق تقاعد موظفي ومستخدمي الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية المؤسسة بموجب القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩
٤٦	نظام رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٩ [١٠] نظام تعديل نظام المخصصات المحلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦	١٩٥٩	٣	تضاف الجملة التالية إلى أخر الفقرة (أ) من المادة الثالثة (١٥% من الراتب لموظفي مصلحة الموانئ العامة العاملين بالفاو والواصلية وعلى ظهر البواخر والكراكات خارج المقر من غير أهالي المنطقة).

(١) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١١٠/٢٢، عنوان الملفة" مصادرة أموال رجال العهد البائد"، ص٢٦.ص٣٠، الوقائع العراقية ، العدد ١٨٧ في ٢٣ حزيران ١٩٥٩.

(٢) الوقائع العراقية، العدد ١٩٢، في ٥ تموز ١٩٥٩

(٣) الوقائع العراقية، العدد ١٩٩، في ٢٢ تموز ١٩٥٩

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٢٠٤ في ١ آب ١٩٥٩.

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ٢١٣ في ٢٠ آب ١٩٥٩

(٦) الوقائع العراقية ، العدد ٢٢٠ في ٣٠ آب ١٩٥٩.

(٧) إبراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص١٥٣

(٨) الوقائع العراقية، العدد ٢٣٤، في ٢٧ أيلول ١٩٥٩

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) الوقائع العراقية، العدد ٢٤٢، في ١١ تشرين الأول ١٩٥٩

٤٧	قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ [١] قانون ضريبة ضريبة التركات والمواريث .	١٩٥٩	٣١	تقليل الفوارق في الثروات ما بين أفراد الشعب تدريجيا ولغرض الحصول على مورد مالي للدولة .
٤٨	قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٩ [٢] قانون إضافة إضافة وتنزيل مبالغ إلى ميزانية السنة ١٩٥٩ المالية .	١٩٥٩	٥	لتغطية نفقات نظام وزارة الإشغال والإسكان الذي صدر بعد قانون ١٤١ إضافة وتنزيل مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٥٩
٤٩	قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٩[٣] قانون ضريبة العقار .	١٩٥٩	٣٧	لتشجيع العمران في هذه المرحلة من مراحل التقدم الاقتصادي في العهد الجديد تماشيا مع أهداف الثورة بإصلاح النظام الضرائبي .

(١) فرضت ضريبة التركات والمواريث لأول مرة في العراق بتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٥٩، وبموجب القانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون ١٦ لسنة ١٩٦١، إذ فرض ضريبة على مجموع التركة وأخرى على حصص الورثة، وحصرت وزارة المالية أسس ضريبة الانتقال بما يتركه المتوفى وهو المصدر الواجب إخضاعه للضريبة بنسب تصاعدية حددتها الإدارة المالية في ضوء المبادئ الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد، وهي سهلة الفهم والحساب على المكلف وبسيطة التطبيق بالنسبة للجهاز الإداري وسميت" بضريبة التركات"، أو فرضت على حصة كل وارث من التركة مصدر منفصل لتقدير الضريبة باعتبار من تقع عليه الضريبة هو الوارث،بذلك بالإمكان تطبيق العدالة عن طريقها من خلال مراعاة قابلية الوارث على الدفع بالنسبة إلى الحصة التي حصل عليها من التركة ودرجة قرابته من المتوفي، وعرفت تلك" ضريبة الإرث أو المواريث"، وطبقت الإدارة المالية الضريبتين معاً، إذ تأخذ من التركة نصيب ومن حصة الوارث النصيب الآخر لتحقيق التنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات المتزايدة في كل المجالات، وكانت ضريبة التركات تفرض على صافي التركة بسعر ٥% لما زاد على الخمسة الآلاف دينار ويصل إلى ٢٥% لما زاد على ٥٠ إلف دينار، إما ضريبة الميراث فقد كانت بنسبة ٤% للخمسة الآلاف دينار الأولى وتتصاعد حتى ١٢% لما زاد على ٢٠ إلف دينار وذلك بالنسبة لميراث الفروع والأزواج وإلام والأب وتزداد الضريبة بنسبة ٢٥% و٥٠% و٧٥% فوق ما ذكر أعلاه بالنسبة للورثة الآخرين وبحسب درجة قرابتهم للمزيد من التفصيل ينظر: حكمت حارس، السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي في العراق، دار وهدان للطباعة والنشر، (د.م، ١٩٧٣)، ص٤٤٢، فرج آدمو، مجموعة القوانين الضرائبية، مطبعة شفيق، (بغداد، ١٩٧١)، ص١٠٠.ص١٢٨، الوقائع العراقية ، العدد ٢٤٣ في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٩.

(٢) الوقائع العراقية، العدد ٢٥٢، في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٩

(٣) عرف العراق هذه الضريبة منذ العهد العثماني وكان سعر الضريبة في سنة ١٨٦٠ هو ٤ قروش لكل إلف قرش من القيمة المسجلة للعقار سنويا، وفي سنة ١٩٢٣ صدر أول قانون وطني بهذه الضريبة وهو قانون ضريبة الأملاك رقم (٤٩) لسنة ١٩٢٣ وتقرر بموجبه إيرادات هذه الضريبة للخزينة العامة، وتلت صدوره عدة قوانين معدلة وأخرى جديدة تطورت بموجبها هذه الضريبة وأهمها قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل، عرف القانون الجديد العقار بالبيت بما فيه من ساحات وحدائق والمنشات المعدة للاستعمال على اختلاف أنواعها والأراضي المستغلة بأي شكل كان عدا تلك التي تؤجر لإغراض زراعية بغض النظر عن موقعها، والسفن الثابتة أو المستعملة للسكن أو لتركيب الماكنات أو لخزن البضائع، كما عرف القانون إيراد العقار هو بدل إيجاره الفعلي أو المخمن وفقا الإحكام هذا القانون، إما دخل المكلف فقد عرفه القانون بأنه مجموع الإيراد السنوي الناجم من العقارات والعرصات التي يملكها في العراق عدا دار السكن، وتفرض ضريبة العقار على شكلين الأول ضريبة أساسية تفرض بنسبة ثابتة على الإيراد السنوي للعقار ومقدارها ١٠%، والشكل الثاني ضريبة إضافية إذا زاد عن إلفي دينار من قيمة العقار وبنسب تصاعدية تبدأ من ٥% إلى ٢٥%، إن ضريبة العقار جزء من ضريبة الدخل باعتبارها تمثل إحدى مصادر دخل رأس المال لكنها أخذت طابع الاستقلالية سواء بأسلوب فرضها أو جبايتها أو استقلالية الإدارة المسؤولة عنها للمزيد ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية المالية العامة، مجموعة قوانين الضرائب، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٤)، ص١٢١، فرج آدمو، المصدر السابق، ص١٤٩، الوقائع العراقية ، العدد ٢٥٦ في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٩

٥٠	قانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩[١] قانون تعديل قانون تحرير التركات وإدارة أموال القاصرين والغائبين والمحجوزين رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٤	١٩٥٩	٥	تضاف العبارة الآتية إلى أخر الفقرة (أ) من المادة الخامسة (للسلطة المالية المسؤولة عن تطبيق قانون ضريبة التركات أن تساهم مع المحكمة المختصة في تحرير التركة) .
٥١	قانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٩[٢] قانون تعديل قانون ضريبة الأملاك رقم ١٧ لسنة ١٩٤٠	١٩٥٩	٤	إعفاء الأملاك التي تعود ملكيتها إلى مديرية الأوقاف العامة من ضريبة الأملاك بغية تمكين المديرية من أداء رسالتها .
٥٢	قانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩[٣] قانون المسكوكات التذكارية .	١٩٥٩	٧	لغرض إصدار الحكومة مسكوكا تذكاريا من وقت لأخر تخليدا للمناسبات الوطنية .وان تبيع هذا المسكوك مباشرة أو بالواسطة لمن يرغب بشرائه من الجمهور والدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والأهلية .
٥٣	نظام رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ [٤] نظام تقدير قيمة العقار ومنافعه .	١٩٥٩	٨	تأليف لجنة من قبل وزير المالية لتقدير قيمة العقار ومنافعه .
٥٤	نظام رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩[٥] نظام الإجازات المرضية .	١٩٥٩	١١	تنظيم الإجازات المرضية لموظفي الدولة بفترات محددة
٥٥	قانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ [٦] قانون تمليك العرصات والمباني الأميرية .	١٩٦٠	٨	بالنظر لمرور مدة طويلة على تشريع قانون تمليك العرصات والمباني العائدة للحكومة رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ ولاحتوائه على كثير من النواقص والعيوب التي جعلته لا يتلائم مع متطلبات العهد الجمهوري، إذ سمح القانون لوزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء إن يملك العرصات والمباني الأميرية بدون بدل إلى الحكومات الأجنبية، والبلديات، والجمعيات الخيرية، ومديرية الأوقاف العامة ومجالس الألوية العامة، والمصارف الحكومية، والمصالح والهيئات الرسمية وشبه الرسمية لإقامة مشاريعها وإعمالها .
٥٦	نظام رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ [٧] نظام التعديل الثالث لنظام تعيين وترفيع المستخدمين رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨	١٩٦٠	٥	إجراء بعض التغيرات على سلم رواتب المستخدمين وحسب عناوينهم الوظيفية .
٥٧	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٠[٨] قانون التعديل الثاني عشر لقانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠	١٩٦٠	٦	بالنظر لكثرة التعديلات التي طرأت على قانون التقاعد المدني وتحقيقا للعدالة الاجتماعية بشمول مستخدمي الدولة بقانون التقاعد المدني أسوة بموظفي الدولة .
٥٨	قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ [٩] قانون الخدمات الخدمات المدنية .	١٩٦٠	٧٠	لوضع مبادئ ضرورية تشعر الموظف والمستخدم بوجود حماية لحقوقه وضمان لمستقبله، ورفع الغبن عن عدد غير قليل من الموظفين الذين عينوا برواتب تقل عما يستحقونه بموجب شهاداتهم الدراسية، فضلا عن

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٢٧٤ في ٢١ كانون الأول ١٩٥٩.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ٢٨٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٦٠.

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٢٧٥ في ٢٣ كانون الأول ١٩٥٩.

(٥) المصدر نفسه .

(٦) الوقائع العراقية ، العدد ٢٨٩ في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٠

(٧) المصدر نفسه .

(٨) الوقائع العراقية ، العدد ٢٩٩ في ٢ شباط ١٩٦٠

(٩) الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٠ في ٦ شباط ١٩٦٠

				شمول الموظفين بأجازات دراسية ومرضية .
٥٩	قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ [١] قانون الملاك	١٩٦٠	١٤	باعتبار إن هذا القانون يكون متمما لقانون الخدمة المدنية بحيث يكون القانونان منسجمين مع بعضهما في ضوء التعديلات الجديدة، وبموجب قانون الملاك تم تحديد الحد الأعلى والأدنى لرواتب الموظفين بمختلف عناوينهم الوظيفية .
٦٠	قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ [٢] قانون إلغاء قانون إطفاء ضريبة الأرض ٢٠ لسنة ١٩٣٩	١٩٦٠	٤	لأنه جاء بإحكام تحرم الدولة من مورد دائم هو ضريبة الأرض لتعود الأرض خاضعة لأحكام قانون ضريبة الأرض رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٦ نظرا للإجحاف الذي لحق بالخزينة .
٦١	قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ [٣] قانون التعديل السادس لقانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥	١٩٦٠	٣	لإعفاء مشتريات وزارة الدفاع من رسوم الوارد الكمركي والمستخدمة لإغراض الجيش من الأسلحة والتجهيزات الواردة إلى العراق التي لم يدفع عنها رسم الوارد الكمركي بحكم إي قانون أو اتفاقية أو معاهدة .
٦٢	نظام رقم ١٤ لسنة ١٩٦٠[٤] نظام التعديل الثاني لنظام مخصصات الإيفاد رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦	١٩٦٠	٤	تحذف المادة الثامنة من نظام مخصصات الإيفاد ويحل محلها (بناءا على اقتراح الوزير المختص منح الموظف الموفد إلى البلاد الأجنبية للدرس والتدريس والتخصص والتدريب وغيرها من المهام غير السياسية مدة تزيد على ثلاثة أشهر مخصصات إيفاد مقدارها ١٠٠% من راتبه على إن لا تقل عن ٣٥ دينارا شهريا .
٦٣	قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ [٥] قانون شطب وإعفاء مبالغ غير قابلة للتحصيل .	١٩٦٠	١٧	إعفاء مبالغ بذمة بعض الأشخاص والوزارات نتيجة بعض الإضرار .
٦٤	قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ [٦] قانون تنزيل وإضافة مبالغ إلى ميزانية ١٩٥٩ المالية .	١٩٦٠	٤	لتغطية النفقات المتزايدة للوزارات.
٦٥	قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٠ [٧] قانون التعديل الأول لقانون صندوق تقاعد الموظفين رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩	١٩٦٠	٣	إجراء بعض التعديلات على إحكام هذا القانون لغرض إشاعة المساواة بين الموظفين .
٦٦	قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٠ [٨] قانون تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩	١٩٦٠	٥	تعديل بعض فقرات القانون بالشكل الذي يحقق العدالة بالنسبة للعراقيين الذين يضطرون للإقامة خارج العراق لأسباب مرضية أو الإغراض الدراسة .
٦٧	قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٠ [١] قانون التعديل الرابع لقانون المصرف العقاري رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٥	١٩٦٠	٣	تحذف عبارة (عشرة ملايين دينار) من المادة الخامسة وتحل محلها (خمسة عشر مليون دينار) إي زيادة رأسمال المصرف العقاري بالنظر لاتساع نطاق الإقراض الذي يقوم به المصرف ومساهمته الفعالة في سد حاجة

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٠ في ٦ شباط ١٩٦٠

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٤ في ١٥ شباط ١٩٦٠

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٧ في ١٨ شباط ١٩٦٠

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ٣١٢ في ٢٩ شباط ١٩٦٠

(٦) إبراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص١٥٤

(٧) الوقائع العراقية، العدد ٣٣٠، في ١٣ نيسان ١٩٦٠

(٨) المصدر نفسه .

				المواطنين لبناء دور سكن لهم وبفائدة معقولة .
٦٨	نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠[٢] نظام تعيين التفاوت المسموح به في مسكوكات الجمهورية العراقية المصنوعة من الفضة ومن مزيج النيكل والنحاس والبرونز .	١٩٦٠	٤	يراعى في مسكوكات الجمهورية العراقية التفاوت المسموح به من حيث الوزن والتركيب بالنسبة للفئات النقدية (١ فلس واحد، ٥ فلوس، ١٠ فلوس، ٢٥ فلسا، ٥٠ فلسا، ١٠٠ فلس)
٦٩	قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠ [٣] قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٦٠ المالية .	١٩٦٠	٢٣	إقرار الموازنة العامة لسنة ١٩٦٠ المالية .
٧٠	نظام رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ [٤] نظام جباية حصة الإصلاح الزراعي .	١٩٦٠	٨	لغرض جباية النسب المعينة لصاحب الأرض وصاحب المضخة من المحاصيل الحقلية والخضراوات والجت في الأراضي المستولى عليها والأميرية التي تحت إدارة الإصلاح الزراعي، وأناطت مهمة الجباية بمديرية المحاسبات العامة بعد خصم ١٠% من المبلغ المجبى لقاء نفقات الجباية ودفع الحصة النهائية إلى وزارة الإصلاح الزراعي .
٧١	قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ [٥] قانون التعديل الثاني لقانون مخصصات موظفي الدولة ومستخدميها رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣	١٩٦٠	٤	إلغاء المادة الأولى من هذا القانون ويحل محلها (لا يجوز إن تزيد ومخصصات موظفي الدولة ومستخدميها العراقيين على ٤٠% من الراتب أو الأجور الأصلية المقررة بدل الراتب ويجوز إبلاغها إلى ٦٠% في حالات استثنائية بقرار من مجلس الوزراء .
٧٢	قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ [٦] قانون تعديل قانون بيع وإيجار الأملاك العائدة للحكومة رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦	١٩٦٠	٣	ليكون وازعا لمشتري العرصات الأميرية ببدل مناسب لتشييد دور للسكن عليها في اقرب وقت مما له ابعد الأثر في حل أزمة السكن التي تعيرها الحكومة جل اهتمامها .
٧٣	قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠[٧] قانون التعديل التاسع لقانون مكس المشروبات الروحية رقم ١٧ لسنة ١٩٣٧	١٩٦٠	٣	تحذف المادتان الثالثة والرابعة من هذا القانون ويحل محلهما (زيادة كمية الكحول المستخدمة في تحضير الوصفات الطبية من قبل الصيادلة التي يعاد المكس عنها وجعلها ٢٥ لترا لكل صيدلية مرخصة في سنة واحدة) وتحت إشراف ورقابة وزير المالية .
٧٤	نظام رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ [٨] نظام العجز لصندوق التقاعد .	١٩٦٠	٩	لرعاية وإنصاف ذوي الإعاقة من موظفي ومستخدمي الدولة بعد تقديم الأوراق التحقيقية والمعلومات الرسمية الواردة من الدائرة المختصة وتقرير اللجنة الطبية لتحديد نسبة التفاوت بالعجز .
٧٥	قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٠ [٩] قانون إضافة مبالغ إلى ميزانية السنة ١٩٦٠ المالية .	١٩٦٠	٦	لتغطية نفقات بعض أبواب الموازنة العامة نتيجة التوسع في الصرف .

(٩) الوقائع العراقية، العدد ٣٣١، في ١٦ نيسان ١٩٦٠

(١) الوقائع العراقية، العدد ٣٣٧، في ٢٧ نيسان ١٩٦٠

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ٣٣٩ في ٢ أيار ١٩٦٠

(٣) الوقائع العراقية، العدد ٣٤٨، في ١٦ أيار ١٩٦٠

(٤) المصدر نفسه .

(٥) الوقائع العراقية، العدد ٢٩٢، في ١٨ آب ١٩٦٠

(٦) الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٨ في ٢٢ آب ١٩٦٠

(٧) الوقائع العراقية، العدد ٤٠٠، في ٢٤ أب ١٩٦٠

(٨) الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣، في ٢٩ أب ١٩٦٠

٧٦	قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٠ [١] قانون ضمان ضمان الموظفين .	١٩٦٠	١٦	حماية مصلحة الموظف المسؤول عن أموال الدولة المنقولة عن طريق رفع عبئ دفع أقساط الضمان عن كاهله بأسلوب يحقق مصلحة الطرفين وجعل الضمان ذو طبيعة واحدة ينصب على الوظيفة نفسها ومبلغ ضمانها وحسب المسؤوليات المالية ولا علاقة له براتب الموظف .
٧٧	قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٠[٢] قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .	١٩٦٠	٣	لغرض التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين وللحصول على موافقة حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على زيادة القرض الممنوح للحكومة العراقية بمقتضى المادة الخامسة من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المنعقدة بين البلدين .
٧٨	قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٠[٣] قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين	١٩٦٠	٣	لتعزيز التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين وخاصة في مجال خطط التنمية الاقتصادية إلى أقصى حد على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة

(١) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية المالية العامة، قوانين وأنظمة مالية متفرقة، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٥)، ص٢٧.ص٣١، الوقائع العراقية ، العدد ٤٠٦ في ٥ أيلول ١٩٦٠

(٢) اتفاقية عقدت بين العراق والاتحاد السوفيتي في ١٦ آذار ١٩٥٩ وتهدف هذه الاتفاقية إلى قيام حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بالتعاون مع حكومة الجمهورية العراقية في تنفيذ خطط إنشاء الاقتصاد الوطني العراقي في حقول التعدين والصناعة الكيمياوية وبناء المكائن وصناعات اللوازم والعدد الكهربائية والنسيج والمواد الغذائية والأدوية ووسائل النقل والمواصلات والزراعة والري واستصلاح الأراضي وكذلك في إعمال المسوح والاستكشافات الجيولوجية عن المعادن، وتقديم المساعدة الفنية من قبل الخبراء السوفيت في اختيار مواقع المنشات وجمع المعلومات الأولية للتصاميم، وفي بناء المشاريع بمشورة وإشراف القائمين بتصميمها وفي نصب الأجهزة وتركيبها وضبطها وتشغيل المشاريع التي تقام بمساعدة الاتحاد السوفيتي، وتقديم المساعدة في تدريب الخبراء العراقيين للعمل في المشاريع التي تؤسس بمساعدة الجانب السوفيتي وكذلك بقبول العراقيين في الاتحاد السوفيتي لغرض التدريب الفني والمهني في المشاريع المماثلة وبرغبة الجانب العراقي، وبموجب المادة الخامسة من الاتفاقية ولغرض سد تكاليف المساعدة الفنية التي يقدمها الاتحاد السوفيتي في بناء المشاريع وتنفيذ الأعمال قدمت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إلى حكومة الجمهورية العراقية قرضا بمبلغ (٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠) روبل (يعادل الروبل الواحد ٠,٢٢٢,٦٨ غرام من الذهب الخالص) بفائدة سنوية قدرها ٢,٥%، على إن يستفاد منه خلال سبع سنوات اعتبارا من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية، ثم زيد القرض بعد موافقة حكومة الاتحاد السوفيتي إلى (١٨٠,٠٠٠,٠٠٠) روبل لغرض تغطية تكاليف المسح وإعمال التصميم ولغرض شراء المعدات والسكك الحديد والقاطرات والمقطورات والمواد الأخرى الضرورية التي يتطلبها الجانب العراقي وفقا للتصاميم وباتفاق الطرفين، وبذلك أصبح مجموع قيمة الاتفاقية (١٦٤,٠٠٠,٠٠٠) روبل، ويسدد القرض من قبل الحكومة العراقية مع الفائدة المترتبة عليه وتقييد المبالغ القابلة بالدنانير العراقية (الدينار العراقي الواحد يعادل ٢,٤٨٨٢٨ من الذهب الخالص) في حساب خاص يفتحه البنك المركزي العراقي باسم دولة الاتحاد السوفيتي، ويجري تحويل الروبلات إلى الدنانير العراقية على أساس مقدار الذهب في الروبل والدينار يوم التسديد، وعند تحويل الدنانير العراقية إلى أية عملة قابلة للتحويل يجري تقييم الدنانير العراقية بهذه العملة على أساس مقدار الذهب في كل منهما يوم التحويل للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة" ٤١١/٣٢٥، عنوان الملفة" الاتفاقيات بين العراق ودول العالم، ص٩٩.ص١٠٠، الجمهورية العراقية، وزارة الاقتصاد، نصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الأخرى، ص٤٤.ص٥٥، سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، ص٢٣٧.ص٢٤٠، إياد طارق العلواني، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية ١٩٥٦– ١٩٦٤، ط١، دار سردم للنشر، (السليمانية، ٢٠١٦)، ص١٩٣

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ٤٣٩، في ٩ تشرين الثاني ١٩٦٠

	الجمهورية العراقية وجمهورية جيكوسلوفاكية الاشتراكية .			
٧٩	قانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ [١] قانون التعديل الثاني لقانون رسوم استهلاك المواشي ومنتجاتها رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ .	١٩٦٠	٥	تحذف المادة الرابعة من هذا القانون ويحل محلها (كل شخص يهرب المواشي ومنتجاتها عن الرسم إلى خارج العراق يعاقب بغرامة لا يزيد مقدارها على ثلاثة أضعاف من قيمة المواشي ولا يقل عن مثل قيمتها وقيمة منتجاتها المراد تهريبها وتصادر مع وسائط نقلها وتباع كلها وتقيد أثمانها إيرادا للخزينة سواء أكانت المواشي تعود لشخص واحد أو لأشخاص مختلفين، ويجوز إعطاء صاحب المواشي ومنتجاتها وصاحب وسائط النقل حق افتدائها ببدل نقدي يعادل ٧٥% من قيمتها، من قبل موظفي الكمارك
٨٠	قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٠ [٢] قانون تعديل قانون ضريبة الأرض رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٦	١٩٦٠	٣	حذف المادة الثالثة والثلاثون من هذا القانون وإحلال أخربيستطيع بموجبها وزير المالية تقسيط الديون المترتبة على المكلفين لعدم تمكن البعض منهم على دفع ما تحقق عليهم من الضرائب السنوية حين استحقاقها بسبب عوامل مالية أو اقتصادية طارئة مما يقتضى معالجة قضاياهم بطريقة التأجيل إلى مدة أقصاها ست سنوات رفعا للعنت عن مثل هؤلاء المكلفين إذا ما أيدت السلطة المالية أو الإدارية ذلك .
٨١	قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠[٣] قانون انضمام العراق إلى مؤسسة الإنماء الدولية .	١٩٦٠	٧	انضمام العراق إلى مؤسسة الإنماء الدولية ومساهمته بمبلغ قدره (٧٦٠,٠٠٠) دولارا .
٨٢	قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦١[٤] قانون ضريبة الأرض الزراعية .	١٩٦١	٢٥	لاستيفاء حصة الحكومة على الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة من حاصلاتها الزراعية على اختلاف أنواع المزروعات ذات القيمة الاقتصادية لسنة كاملة .
٨٣	قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ [٥]قانون تعديل قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩	١٩٦١	١٢	بقصد تخفيف عبئ هذه الضريبة على صغار مالكي العقار ومتوسطيهم، ولغرض تشجيع الحركة العمرانية وتنشيط الصناعات والحرف المرتبطة بها، والمساعدة على توفير دور السكن وخفض الإيجارات
٨٤	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦١[٦] قانون تعديل المكوس .	١٩٦١	٧	إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالمكوس المفروضة على المشروبات الكحولية والسكاير التي تنتج محليا ونظرا للإسراف المتزايد في صرفياتها فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في مكوسها تمشيا مع ضرورة فرض المكوس بشكل عادل يضمن المصلحة العامة .
٨٥	قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦١[٧] قانون مراقبة التحويل الخارجي .	١٩٦١	٢١	لتلافي النواقص التي ظهرت في قوانين التحويل الخارجي السابقة عن طريق إعادة الصياغة القانونية لبعض المواد لإقرار مبادئ جديدة تنظيم حركة التحويل الخارجي وبزيادة الضبط في تطبيق القانون .

(١) الوقائع العراقية، العدد ٤٤٣، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٠

(٢) الوقائع العراقية، العدد ٤٥١، في ٨ كانون الأول ١٩٦٠

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ٤٦٠ في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٠

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٤٩٩ في ٢٢ آذار ١٩٦١

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) الوقائع العراقية ، العدد ٥٠١ في ٢٧ آذار ١٩٦١

٨٦	قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ [١] قانون ذيل قانون بيع وتصحيح صنف الأراضي الأميرية رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩	١٩٦١	٣	لوضع حد للتجاوزات الفضولية على الأراضي الأميرية والمحافظة عليها عن طريق توزيع البعض من هذه الأراضي على المتجاوزين عليها خلال سنة واحدة قبل نفاذ هذا القانون بمراجعة السلطات المختصة لتمليكه الأرض التي تجاوز عليها وإذا لم يراجع سقط حقه بالتمليك .
٨٧	قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦[٢] قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٦١ المالية .	١٩٦١	٢٣	إقرار الموازنة العامة لسنة ١٩٦١ المالية .
٨٨	نظام رقم ١٩ لسنة ١٩٦١[٣] قانون التعديل الأول لنظام وزارة المالية	١٩٦١	٣	تحذف المادة السابعة من نظام وزارة المالية ويحل محلها (استحداث قسمي الضرائب العقارية والضرائب الزراعية في مديرية الواردات العامة) .
٨٩	قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦١ [٤] قانون التعديل الثامن لقانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥	١٩٦١	٣	لاستيفاء رسم وارد كمركي إجمالي بنسبة ٥% من قيمة كل إرسالية من المكائن والعدد والآلات والأجهزة والمواد والأدوات الاحتياطية المستوردة بموجب الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين جمهورية العراق والدول الأخرى .
٩٠	نظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ [٥] نظام التعديل الثاني لنظام الخدمة في البنك المركزي العراقي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٦	١٩٦١	١٦	تحذف المادة السابعة من هذا النظام ويحل محلها (يجوز إن يعين الموظف بوظيفة أعلى من الوظيفة التي يستحق التعيين فيها إذا استوفى الشروط التي يتم بها الترفيع وفقا لإحكام هذا النظام ويتم ترفيعه عند إكمال المدة المشترطة) .
٩١	قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١[٦]قانون مخصصات موظفي الدولة ومستخدميها .	١٩٦١	٥	لشمول موظفي ومستخدمي الدوائر شبه الرسمية بإحكام قانون المخصصات وذلك بقصد إزالة الفوارق بين الدوائر الرسمية والدوائر شبه الرسمية .
٩٢	نظام رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ [٧] نظام إيجار الشواطئ والجزر والأراضي الأميرية الصرفة التي تنبت فيها المراعي أو عرق السوس .	١٩٦١	١٦	لاستيفاء حصة الدولة من رسوم هذه الأراضي لتنويع مصادر إيراداتها بعد طرحها في المزايدات العلنية برقابة وإشراف وزير المالية .
٩٣	قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦١ [٨] قانون تنظيم إرباح المؤسسات شبه الرسمية	١٩٦١	١١	تخصيص نسبة من الإرباح السنوية الصافية للمؤسسات شبه الرسمية للميزانية العامة، وفقا لقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١، فقد نصت المادة الرابعة عشر من القانون على اعتبار المشاريع المنفذة وفق القانون المذكور من مدخولات الميزانية العامة، كما إن قسم من المؤسسات شبه الرسمية قد مول أصلا من الميزانية العامة فكان من الطبيعي أن تشارك الحكومة في إرباحها، فضلا عن إخضاعها لقانون ضريبة الدخل، وإيداع موجوداتها النقدية باستثناء المصارف الحكومية في

(١) الوقائع العراقية، العدد ٥١١، في ١٢ نيسان ١٩٦١

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ٥١٨ في ٢٩ نيسان ١٩٦١

(٣) الوقائع العراقية، العدد ٥٣٥، في ٧ حزيران ١٩٦١

(٤) الوقائع العراقية، العدد ٥٤٩، في ١٣ تموز ١٩٦١

(٥) الوقائع العراقية، العدد ٥٦٥، في ٣٠ أب ١٩٦١

(٦) الوقائع العراقية ، العدد ٥٦٨، في ٣ أيلول ١٩٦١

(٧) الوقائع العراقية ، العدد ٦٠٠ في ٨ تشرين الثاني ١٩٦١

(٨) الوقائع العراقية، العدد ٦١٧، في ١٤ كانون الأول ١٩٦١

				خزينة الجمهورية العراقية،لأن توحيد الموجودات المالية للدولة يساعد على استخدام الأموال العامة بنطاق أوسع وبشكل أكثر تنسيقا .
٩٤	قانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٢[١] قانون التعديل السابع لقانون الكمارك رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١	١٩٦٢	٤	لجعل بيع البضائع التي لم تقيد وتخرج أو تستودع في ظرف ستة أشهر جوازيا حيث إن الغرض من البيع هو استحصال الرسوم الكمركية وكافة الأجور الأخرى .
٩٥	قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢[٢] قانون تنزيل وإضافة مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٦١ المالية .	١٩٦٢	٧	تنزيل مبلغ (٤,٠٧١,٠٠٠) دينارا لالتزام مختلف الوزارات والدوائر جانب الاقتصاد في اعتماداتها واقتصار نفقاتها على ما هو ضروري وحيوي من جهة، ومن جهة أخرى تمت إضافة مبلغ (٤,٥٤٨,٠٠٠) دينارا إلى بعض فصول الميزانية العامة .
٩٦	قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢[٣] قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٦٢ المالية .	١٩٦٢	٢٣	إقرار الموازنة العامة لسنة ١٩٦٢ المالية .
٩٧	قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ [٤] قانون ضريبة العرصات .	١٩٦٢	١٢	فرض ضريبة سنوية جديدة على الأراضي المملوكة من قبل الإفراد لرفد الميزانية العامة بالأموال اللازمة
٩٨	قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢[٥] قانون التعديل السادس لقانون بيع وإيجار الأملاك العائدة للحكومة رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦	١٩٦٢	٣	لوضع حد للتجاوز على أراضي الدولة المرهونة للحيلولة دون خروج هذه الدور والأراضي من حوزة من تملك لهم، فقد اخذ البعض يحاولون بشتى الطرق بيعها بقصد التجارة والكسب على حساب خزينة الدولة .
٩٩	قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ [٦] قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والمملكة السويدية .	١٩٦٢	٣	لتوسيع نطاق الإعمال بين البلدين في الحقول الصناعية والمالية والفنية والتجارية لتطوير الاقتصاد العراقي عن طريق تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وتقديم الخبرة العلمية والفنية على أساس المساواة والمنافع المتبادلة .
١٠٠	قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ [١] قانون الإعمال الرئيسية لإدارة ميناء البصرة ومشروع حفر سد	١٩٦٢	٨	رصد مبلغ قدره (١٧,٠٩٩,٠٠٠) دينارا للاضطلاع بمشاريع إعمال عمرانية رئيسية جديدة للميناء ومشروع حفر سد الفاو خاصة بعد عقد عدد

(١) الوقائع العراقية، العدد ٦٣٣، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٢

(٢) إبراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص ١٥٤

(٣) فرج آدمو، المصدر السابق، ١٧٨، الوقائع العراقية ، العدد ٦٥٨ في ٢٨ آذار ١٩٦٢

(٤) فرضت في العراق لأول مرة بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٠ وهي ضريبة تفرض على رأس المال العقاري غير المستغل وغير المستثمر (الأراضي الخالية الصالحة للبناء)، إذ كانت تفرض على القيمة المقدرة للأراضي بنسبة ١% منها وليس على إيرادها أو دخلها بحيث تكون هذه الضريبة حافزا لمالكي الأراضي على المباشرة ببنائها أو التخلص منها بالبيع مما يساعد في تنشيط حركة العمران وتوفير عرض للأراضي، وفرضت بموجب القانون رقم ٢٦ المذكور على كل عرصة في العراق استنادا إلى قيمتها المقدرة مع إعفاء المكلف من الضريبة عن عرصة واحدة التي لا تزيد مساحتها عن ثمانمائة متر مربع، فضلا عن إعفاء أراضي الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ومؤسسات العبادة والمدارس والجمعيات والنقابات والأراضي التي يتعذر إفرازها لسبب قانوني كأراضي البساتين التي تمتنع الدوائر المختصة عن إفرازها، وتجنب ازدواج الضرائب على العرصة الواحدة فاستثنتها من دفع ضريبة الأرض الزراعية وضريبة العقار للمزيد ينظر: سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الأمريكانية، (بيروت، ١٩٣٨)، ص٥٣٨، فرج آدمو، المصدر السابق، ص١٧٨.ص١٧٩، الوقائع العراقية ، العدد ٦٧٦ في ٣١ أيار ١٩٦٢

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ٧٠٠ في ٥ آب ١٩٦٢

(٦) الوقائع العراقية ، العدد ٧٠٣ في ١٤ آب ١٩٦٢

	الفاو للسنة ١٩٦٢ المالية .			من الاتفاقيات مع الدول الأخرى وضمانا لسرعة إصدار المنتوجات الوطنية وسهولة دخول البضائع الأجنبية إلى العراق وإيصالها للمستوردين
١٠١	قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٣[٢] قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٦٣ المالية	١٩٦٣	٢٣	إقرار الموازنة العامة لسنة ١٩٦٣ المالية .
١٠٢	قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ [٣]قانون الإعمال الرئيسية لمصلحة موانئ البصرة ومشروع حفر سد الفاو للسنة ١٩٦٣	١٩٦٣	٥	رصد مبلغ قدره (٤,٠٠٠,٠٠٠) دينارا، للقيام بمشاريع وإعمال عمرانية رئيسية جديدة للميناء ومشروع حفر سد الفاو واقتناء بواخر للدلالة والسحب وحوض عائم ورافعات وآلات ومكائن، لتوسيع نطاق التبادل التجاري بين العراق والبلاد الخارجية .
١٠٣	قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٣[٤] قانون استيفاء اجر المثل عن الأراضي الأميرية المتصرف فيها لإغراض غير زراعية .	١٩٦٣	٤	لتأمين استيفاء ضعفي اجر المثل عن الأراضي الأميرية الصرفة المتصرف فيها تجاوزا بدون عقد أو إذن خطي من الحكومة لإغراض غير الزراعية مهما كان نوع هذا التصرف من قبل لجنة خاصة تشكل من قبل وزير المالية .
١٠٤	قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٣ [٥] قانون التعديل الخامس لقانون المصرف العقاري رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٥	١٩٦٣	٥	لتوفير السكن الملائم لموظفي ومستخدمي المصرف العقاري أسوة بأقرانهم من موظفي الدولة
١٠٥	نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ [٦] نظام تعيين أمكنة لمرور المواشي التي تغادر العراق .	١٩٦٣	٣	تعيين أمكنة مرور المواشي التي تغادر العراق وتعود إليه طلبا للكلأ وفقا لقانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل نتيجة إلغاء قانون رسوم استهلاك المواشي ومنتجاتها رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ المعدل .
١٠٦	قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٣ [٧] قانون تعديل قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩	١٩٦٣	٣	لغرض إفساح المجال للمتقاعدين الذين يتناولون راتبا شهريا لا يزيد على الخمسين دينارا، للاشتغال في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية
١٠٧	قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٣[٨] قانون تعديل قانون تأسيس مصرف الرافدين رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦	١٩٦٣	٣	تحذف الفقرة (ب) من المادة التاسعة ويحل محلها (يعين المدير العام ومدة خدمته بقرار من مجلس الوزراء وبمرسوم جمهوري وعند غيابه يعين مجلس الإدارة احد مدراء المصرف وكيلا عنه ويحق لوكيل المدير العام حضور المجلس دون إن يكون له حق التصويت، وعلى المدير العام إن يتفرغ لخدمة المصرف وله إن يكون عضوا في مجالس إدارة الشركات التي يساهم فيها المصرف .

(١) الوقائع العراقية، العدد ٧١٣، في ٥ أيلول ١٩٦٢

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ٧٩٦ في ٢٤ نيسان ١٩٦٣

(٣) الوقائع العراقية، العدد ٨١١، في ٦ حزيران ١٩٦٣

(٤) تشمل أراضي المقالع الحجرية والأراضي المستخدمة الإغراض الشركات النفطية أو معامل للطابوق أو حرق الجص أو استخراج الأتربة للمزيد من التفصيل ينظر: الوقائع العراقية ، العدد ٨٦١، في ٢٢ أيلول ١٩٦٣

(٥) المصدر نفسه

(٦) الوقائع العراقية، العدد ٨٦٤، في ٢٩ أيلول ١٩٦٣

(٧) الوقائع العراقية، العدد ٨٦٦، في ٣ تشرين الأول ١٩٦٣

(٨) الوقائع العراقية ، العدد ٨٦٧ في ٦ تشرين الأول ١٩٦٣

١٠٨	قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٣[١] قانون إعفاء المركبات الواردة لحساب مشاريع الاتفاقية العراقية السوفيتية من الرسوم الكمركية .	١٩٦٣	٣	لتسهيل عمل المشاريع الخاصة بالاتفاقية العراقية السوفيتية .
١٠٩	قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٣ [٢] قانون التعديل التعديل الثامن لقانون بيع وإيجار الأملاك العائدة للحكومة رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦	١٩٦٣	٣	استجابة لرغبة الجمعيات التعاونية بمنح موظفيها ومستخدميها حق تسجيل الأراضي بالنسبة للموظفين الذين تمت إحالتهم على التقاعد أو فصلوا من الخدمة ولم يتم تسجيلها باسمهم في دائرة الطابو أو لم يحصلوا على ارض إثناء وجودهم في الخدمة .
١١٠	قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣[٣] قانون التعديل الأول لقانون تطهير الجهاز الحكومي رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣	١٩٦٣	٤	تحذف المادة العاشرة من هذا القانون وتحل محلها (تخفيض رواتب ودرجات الموظفين والمستخدمين في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية إلى الحد المقرر في قانون الخدمة المدنية وقانون الملاك وأنظمة الخدمة الأخرى وفق ما يقرره مجلس الوزراء وبتأييد من وزارة المالية).
١١١	قانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤ [٤] قانون تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦	١٩٦٤	٣	زيادة صلاحية البنك المركزي العراقي في تنفيذ القرارات المتعلقة بقانون مراقبة التحويل الخارجي ونظام الخدمة في البنك التي تتطلب التنفيذ الفوري ولا علاقة لها بالمبادئ والسياسة النقدية أو الصيرفية، وان انتظار تأييد وزير المالية لها يؤخر تلك المعاملات التي تتطلب السرعة في تطبيقها.
١١٢	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ [٥] قانون التعديل الثامن لقانون الكمارك رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١	١٩٦٤	٤	إفساح المجال للجمهور للاطلاع على تفاصيل البضائع التجارية المتروكة والمراد بيعها بالمزاد العلني، لان تأخرها يؤدي إلى تعرضها للتلف وضياع مبالغ كبيرة على الخزينة
١١٣	قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤[٦] قانون رسم الطابع .	١٩٦٤	٥١	لكثرة التعديلات التي أدخلت على قانون رسم الطابع فقد وجد من الضروري توحيده مع تعديلاته وحصرها في قانون واحد لإعادة النظر في الرسوم المفروضة بموجبه لكي تتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة .
١١٤	قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤[٧] قانون ميزانية مؤسسة التأمين الصحي في الأرياف .	١٩٦٤	٥	رصد مبلغ قدره (٣١٦٥) دينارا لسد نفقات مؤسسة لتأمين الصحي في الأرياف من ٨ تشرين الأول ١٩٦٣ حتى نهاية السنة نفسها .
١١٥	قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٤[٨] قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٦٤ المالية .	١٩٦٤	٢٩	إقرار الموازنة العامة لسنة ١٩٦٤ المالية .
١١٦	قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ [٩] قانون شطب وإعفاء مبالغ غير قابلة للتحصيل .	١٩٦٤	١٠	بناء على الطلبات المقدمة من بعض الوزارات والدوائر المختلفة حول شطب الأموال المترتبة عليها .
١١٧	قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ [١] قانون التعديل	١٩٦٤	٤	إعفاء الصكوك (الجكات) من رسم الطابع رغبة من وزارة المالية في

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٨٨٥ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٣

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ٨٨٩ في ٥ كانون الأول ١٩٦٣

(٤) الوقائع العراقية، العدد ٩٠٤، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٤

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ٩٢٩ في ٢٩ آذار ١٩٦٤

(٦) المصدر نفسه .

(٧) الوقائع العراقية ، العدد ٩٢٥، في ١٩ آذار ١٩٦٤،

(٨) الوقائع العراقية ، العدد ٩٣٠ في ٣٠ آذار ١٩٦٤

(٩) الوقائع العراقية، العدد ٩٤٣، في ٣٠ نيسان ١٩٦٤

	الأول لقانون رسم الطابع رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤			استمرار تشجيع الأشخاص على التعامل بالصكوك بدلا من النقد .
١١٨	قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ [٢] قانون تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩	١٩٦٤	١٢	لتقليل الفوارق بين مستويات الدخل بوضع ضرائب معتدلة على الدخل، وتوفير موارد مالية جديدة للحكومة لتمويل النشاط المتسع للقطاع العام، وإزالة ضرائب الدخل الإضافية على الأفراد غير المقيمين في العراق لان اغلبهم من الرعايا العرب، علاوة على إعفاء الجمعيات التعاونية من ضريبة الدخل تشجيعا لنموها في القطاع الزراعي بصورة خاصة وفي الاقتصاد الوطني بصورة عامة .
١١٩	قانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٤ [٣] قانون تعديل قانون ضريبة التركات والمواريث رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩	١٩٦٤	١٠	لتقليل الفوارق بين مستويات الثروات الموروثة بوضع ضرائب معتدلة على التركات الصغيرة وفرض تصاعد ضريبي على مستويات التركات الكبيرة من جهة وتقليل الإعفاءات غير الضرورية من ضريبة التركات من جهة أخرى .
١٢٠	نظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٤ [٤] نظام تعديل نظام رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ (ذيل نظام رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ الصادر بموجب قانون الكمارك رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١) .	١٩٦٤	٣	رغبة وزارة المالية في تسهيل انجاز معاملات الترانسيت عبر العراق إلى الدول المجاورة .
١٢١	نظام رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٠ [٥] نظام تعديل نظام الاندثار والاستهلاك رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧	١٩٦٤	٧	إطفاء قيمة الأفلام السينمائية خلال أربع سنوات ٤٠% منها في السنة الأولى و٣٠% في السنة الثانية و٢٠% في السنة الثالثة و١٠% في السنة الرابعة ويعد ما زاد على النسب المذكورة من الواردات أرباحا خاضعة للضريبة .
١٢٢	قانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٤[٦] قانون إضافة مبالغ إلى ميزانية ١٩٦٤ المالية .	١٩٦٤	١٤	إضافة مبلغ قدره (٥,٠٠٠,٠٠٠) دينارا سلفة لوزارة المالية من إيرادات الخطة الاقتصادية لتغطية نفقات تأسيس شركة النفط الوطنية .
١٢٥	نظام رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤[٧] نظام العجز للمستخدمين بأجور يومية أو شهرية مقطوعة . .	١٩٦٤	١٠	إضافة فقرات جديدة إلى هذا النظام لإنصاف من يتعرضون لعاهات جسدية إثناء القيام بالواجب الرسمي كالإصابة بطلق ناري أو بآلة قاطعة أو السقوط من علو أو الغرق أو الاحتراق أو الاختناق أو التكهرب أو فقدان البصر .
١٢٦	نظام رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٤ [٨] نظام إتلاف الأوراق الرسمية القديمة للبنك المركزي العراقي	١٩٦٤	٩	إتلاف الأوراق القديمة لدوائر البنك المركزي العراقي متمثلة بالمخابرات مع مراسلي البنك خارج العراق وعملائه وفروعه داخل العراق، والصكوك والحوالات المسحوبة على الحسابات الجارية والبرقيات الصادرة والواردة ونسخ سجلات الأوراق النقدية والمسكوكات .
١٢٧	قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ [١] قانون تنزيل	١٩٦٥	٤	لوجود حاجة ماسة لإجراء الصيانة للخطوط الحديدية والمنشآت الخاصة

(١) الوقائع العراقية، العدد ٩٤٢، ٢٨ نيسان ١٩٦٤

(٢) الوقائع العراقية، العدد ٩٩٦، في ٣ أيلول ١٩٦٤

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الوقائع العراقية، العدد ٩٩٩، في ٩ أيلول ١٩٦٠

(٥) المصدر نفسه .

(٦) الوقائع العراقية ، العدد ١٠٣٨ في ٦ كانون الأول ١٩٦٤

(٧) الوقائع العراقية ، العدد ٩٤١ في ٢٨ نيسان ١٩٦٤

(٨) الوقائع العراقية ، العدد ١٠٦٥ في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٥

	وإضافة مبالغ إلى ميزانية مصلحة السكك الحديدية لسنة ١٩٦٤ المالية .			بها لنفاذ الاعتمادات المخصصة لها لمثل هذه الإعمال بسبب شطب معظم المبالغ المخصصة للصيانة .
١٢٨	قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٥ [٢] قانون زيادة مساهمة العراق في رأسمال البنك الدولي للأعمار والإنماء .	١٩٦٥	٦	ترتب بسبب زيادة حصة العراق في صندوق النقد الدولي الالتزام بزيادة حصته في البنك الدولي للأعمار والإنماء حسب اتفاقية بريتن وودز[٣] من ١٥ مليون دولار إلى ٥٥ مليون دولار أمريكي وبهذه الزيادة سيتمكن العراق من الحصول على قروض كبيرة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فضلا عن ذلك إن هذه الزيادة ستؤدي إلى تقوية سمعة الجمهورية العراقية في الأوساط المالية الدولية .
١٢٩	قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٥[٤] قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٦٥ المالية .	١٩٦٥	٢٥	إقرار الميزانية العامة لسنة ١٩٦٥ المالية .
١٣٠	قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٥[٥] قانون زيادة حصة العراق في صندوق النقد الدولي .	١٩٦٥	٦	رغبة العراق في تعزيز وضعه المالي بتثبيت نوع من الأتمان المهيأ له وتوسيعه لغرض مواجهة بعض الطوارئ في ميزان المدفوعات العراقي خاصة وأن تنفيذ الخطة الاقتصادية الجديدة قد جعل السحب على الصندوق محتملا لتوطيد وضع التحويل الخارجي العراقي .
١٣١	نظام رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥ [٦] نظام المخصصات المضربية .	١٩٦٥	١٠	ضمان المخصصات الإضافية للموظفين الذين تقضي طبيعة عملهم القيام بأعمال خارج حدود مناطقهم خلال مدة تزيد على خمس عشر ليلة للقيام بمهام رسمية خارج مقر وظائفهم .
١٣٢	قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٥ [١] قانون التعديل	١٩٦٥	٥	لتقوية جهاز الرقابة والتفتيش في مديرية ضريبة الدخل العامة وملئه

---

(١) الوقائع العراقية ، العدد ١٠٧٥ في ١٦ شباط ١٩٦٥

(٢) الوقائع العراقية، العدد ١٠٨٩، في ٢٢ شباط ١٩٦٥

(٣) بريتون وودز(Bretton Woods): مؤتمر عقد في الأول من تموز ١٩٤٤ في غابات بريتون في نيوهامشير بالولايات المتحدة الأمريكية وقد حضر المؤتمر ممثلون ٤٤ دولة من بينها العراق،وقد وضعوا الخطط من اجل استقرار النظام المالي العالمي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، نجم عنه توقيع اتفاقية "الاحتياطي النقدي الدولي (IMF).، واتفاقية "المصرف الدولي للأعمار والاستثمار، وتحقق نفاذ الاتفاقيتين في بداية سنة ١٩٤٦حيث اكتمل نصاب الدول التي أبرمتها على نحو ما هو منصوص عليه فيهما، وقد صادق البرلمان العراقي الاتفاقيتين في ٢٣ كانون الأول ١٩٤٥، بإصدار قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٥ ناصا على هذا الإبرام وعلى تخويل وزير المالية صلاحية تدبير المال اللازم لدفع حصة العراق من رأس مال المؤسستين الجديدتين وحصته من نفقاتهما الإدارية، واتفاقيتا بريتون وودز وثيقتان متكاملتان تعنى احدهما بتسهيل الدفع لإغراض المعاملات الجارية، وتهتم الأخرى بتيسير حركة رؤوس الأموال المعدة واللازمة للاستثمار راميتين بذلك إلى تمهيد سبيل التجارة الدولية وتوسيعها، وتحقيق الاستخدام الكامل وزيادة الدخول الحقيقية وتنمية الموارد الإنتاجية، وقد نصت الاتفاقيتان على تكوين هيئتين دوليتين مكونتين من ممثلي الدول التي تبرم الاتفاقيتين ومختصتين باتخاذ التدابير المقتضية لتحقيق الغايات المذكورة كما إن الاتفاقيتين قد فرضتا على الدول الأعضاء التزامات معينة وقررتا لها حقوقا خاصة وحددت للهيئتين المشار إليهما دستورا للعمل للمزيد من التفصيل ينظر: مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، ص٦٤٨.ص٦٤٩، سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ص١٩٧

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ١٠٩٠ في ٢٣ آذار ١٩٦٥

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ١٠٩٢ في ٢٧ آذار ١٩٦٥

(٦) الوقائع العراقية، العدد ١١١٢، في ١٥ أيار ١٩٦٥

	السابع لقانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠			بعناصر ذات كفاءة واختصاص من جهة،فضلا عن اعتبار عنوان رؤساء المجلس الأعلى للبحوث العلمية والتدوين القانوني بالوظائف ذات الدرجة الخاصة من جهة ثانية .
١٣٣	قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٥[٢] قانون التعديل الرابع لقانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠	١٩٦٥	٣	رغبة في التخفيف عن مجلس الوزراء وعدم إشغاله في ما يفقد أو يتلف من أموال الدولة عن طريقزيادة صلاحيات وزير المالية أولا، وللقضاء على الروتين المطول الذي يؤدي إلى تأخير المعاملات دون مبرر ثانيا .
١٣٤	قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٥ [٣]قانون تعديل قانون تطهير الجهاز الحكومي رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣	١٩٦٥	٥	لفسح المجال للموظفين المدنيين ومنتسبي الشرطة والمستخدمين وغيرهم ممن غرر بهم في شمال البلاد والذين يرغبون في العودة إلى وظائفهم وخدمة الجمهورية، وإعطائهم الفرص الكافية لشق طريقهم في الحياة على الوجه الصحيح والاستفادة من مؤهلاتهم وخبرتهم وكفاءتهم .
١٣٥	قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٥ [٤] قانون التعديل الأول لقانون تمليك الكويتيين أموالا غير منقولة في العراق رقم ١٩ لسنة ١٩٥٣	١٩٦٥	٤	شمول رعايا دولة الكويت بالقيود المفروضة على الأجانب في تملكهم للأراضي الزراعية في العراق لان ذلك قيد بقانون الإصلاح الزراعي أسوة بالمواطنين العراقيين .
١٣٦	قانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٥ [٥] قانون استقطاع مبالغ للصندوق القومي الفلسطيني	١٩٦٥	٤	لغرض مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بأعمالها على الوجه الأكمل وذلك باستقطاع نسبة تعادل ٣% من رواتب وأجور الموظفين والمستخدمين والعمال الفلسطينيين .
١٣٧	قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٥[٦] قانون مساهمة العراق في رأسمال البنك العربي الإفريقي .	١٩٦٥	٥	مساهمة الحكومة بمبلغ مليون دينار في رأسمال البنك العربي الإفريقي بناءا على قرار مجلس الوزراء المتخذ في ٢٠ حزيران ١٩٦٥ .
١٣٨	قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٥[٧] قانون تعديل قانون مصرف الرهون رقم ١٤ لسنة ١٩٥١	١٩٦٥	٣	لعدم وجود نص في قانوني مصرف الرهون المرقمين ١٤ لسنة ١٩٥١ و٣ لسنة ١٩٦٠ يجيز تمليك العرصات والمباني الأميرية للمصرف العقاري بدون بدل لحاجة المصرف لمثل هذه العرصات .
١٣٩	قانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٥ [٨] قانون تعديل قانون جباية الديون المستحقة للحكومة رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١	١٩٦٥	٣	لإعطاء الصلاحيات اللازمة لرؤساء وموظفي المصالح والمؤسسات والدوائر الرسمية لاستحصال ديونها المترتبة على الغير باعتبارها من الديون الممتازة .
١٤٠	قانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ [٩] قانون ضريبة التركات .	١٩٦٦	٣٠	نظرا للمآخذ التي وجهت للتعديل الثاني لقانون ضريبة التركات والمواريث رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر برقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٤، تقرر منح إعفاء قدره ١٠ آلاف دينار لكل تركة وخفض سعر الضريبة وفرضها بما يتراوح بين ٥% و٣٥% بدلا من ١٠% و٦٠% مع إتباع طريقة التصاعد وفقا

(١) الوقائع العراقية، العدد ١١١٤، في ١٧ أيار ١٩٦٥

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ١١١٥ في ٢٠ أيار ١٩٦٥

(٣) الوقائع العراقية، العدد ١١٣٦، في ٥ تموز ١٩٦٥

(٤) المصدر نفسه .

(٥) الوقائع العراقية، العدد ١١٧٠، في ١٤ أيلول ١٩٦٥

(٦) الوقائع العراقية ، العدد ١١٨٨ في ١ تشرين الثاني ١٩٦٥

(٧) الوقائع العراقية ، العدد ١١٩١ في ٩ تشرين الثاني ١٩٦٥

(٨) الوقائع العراقية، العدد ١٢٠٨، في ١٤ كانون الأول ١٩٦٥

(٩) الوقائع العراقية، العدد ١٢٢٨، في ٣ شباط ١٩٦٦

				للشرائح بدلا من طريقة التدرج وفق الطبقات، وإعادة النظر في الإعفاءات حيث أطلقت قيمة الأموال التي يوقفها أو يوصى بها أو يهبها المتوفى للمعاهد أو المؤسسات العراقية الدينية أو العلمية أو الخيرية أو الاجتماعية على إن لا تزيد على ثلثي صافي التركة .
١٤١	قانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦[١] قانون تصديق اتفاقية التعديل الرابع لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية	١٩٦٦	٤	استجابة لدعوة المجلس الاقتصادي العربي للدول الأعضاء بالانضمام لهذه الاتفاقية ورغبة الحكومة العراقية بالانضمام إلى هذه الاتفاقية .
١٤٢	قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٦ [٢] قانون تعديل قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦	١٩٦٦	٣	رغبة في عدم إشغال مجلس الوزراء بأمور عمل الموظفين بالمهن الأخرى خارج نطاق عملهم وتخويل صلاحية منح الإذن في مثل هذه الأمور إلى الوزراء المختصين .
١٤٣	قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ [٣] قانون تعديل قانون إقراض المصرف العقاري رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٠	١٩٦٦	٣	لوزير المالية بالاتفاق مع وزير التخطيط أن يؤجل تسديد إي قسط يستحق أداؤه للمدة التي يتفق عليها مع قرض جديد قدره (٢,٠٠٠,٠٠٠) دينارا يمنح للمصرف العقاري بموجب قانون الخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥– ١٩٦٩ رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥ [٤]
١٤٤	قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٦[٥] قانون ميزانية المؤسسة الثقافية العمالية .	١٩٦٦	٥	بناء على صدور المرسوم الجمهوري رقم ٦٨٥ بتأسيس مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية بتاريخ ١٤ آب ١٩٦٥،وبغية تامين نفقات المؤسسة المذكورة لمزاولة إعمالها للفترة المتبقية من السنة ١٩٦٥ المالية .
١٤٥	قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦ [٦] زيادة مساهمة العراق في رأسمال البنك الدولي للأعمار والإنماء	١٩٦٦	٦	زيادة مساهمة العراق من خمسة وخمسون مليون دولار أمريكي إلى أربعة وستون مليون دولار أمريكي لتقوية سمعة العراق في الأوساط المالية الدولية .
١٤٦	قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦[٧] قانون مكس منتجات المؤسسة العامة للصناعة .	١٩٦٦	٨	فرض مكس معتدل على عدد قليل من السلع التي تنتجها المنشات التابعة للمؤسسة العامة للصناعة، لا سيما وأن تخفيضها يؤثر على الوضع المالي للدولة وتأثيره المباشر على إمكانيات الإنفاق على الخدمات العامة المتزايدة التي تقدمها الدولة للشعب .
١٤٧	قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦[١] قانون الميزانية	١٩٦٦	٢٩	إقرار الميزانية العامة لسنة ١٩٦٦ المالية

(١) الوقائع العراقية ، العدد ١٢٣٤ في ١٩ شباط ١٩٦٦

(٢) الوقائع العراقية، العدد ١٢٤٠، في ٦ آذار ١٩٦٦

(٣) الوقائع العراقية، العدد ١٢٤٧، في ٢٠ آذار ١٩٦٦

(٤) تم تبني هذه الخطة سنة ١٩٦٥، ووضعت لها أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وقد تضمنت تلك الأهداف بلوغ معدل نمو سنوي بالدخل القومي لا يقل عن ٨% وتخفيض الاعتماد على النفط من خلال زيادة حصة القطاعات غير النفطية كالزراعة والصناعة، وبلغت التخصيصات المالية لهذه الخطة ٨٢١ مليون دينار عراقيللمزيد من التفصيل ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الإطار التفصيلي للخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥– ١٩٦٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٩)، ص٣١، محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص٨٠

(٥) الوقائع العراقية، العدد ١٢٤٧، في ٢٠ آذار ١٩٦٦

(٦) الوقائع العراقية، العدد ١٢٧٠، في ٢٦ أيار ١٩٦٦

(٧) الوقائع العراقية ، العدد ١٢٧١ في ٢٨ أيار ١٩٦٦

	العامة لسنة ١٩٦٦ المالية .			
١٤٨	قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦ [٢] قانون تعديل قانون إلغاء إدارة وتصفية أموال الأسرة المالكة السابقة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤	١٩٦٦	٣	تحذف المادة الثانية ويحل محلها (يخول وزير المالية صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء وتوزيع أعمال مديرية إدارة أموال الأسرة المالكة السابقة ونقل الموظفين والمستخدمين التابعين لها إلى وزارة المالية أو الوزارات الآخرة بنفس رواتبهم ودرجاتهم التي كانوا يشغلونها .
١٤٩	قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦[٣] قانون تنزيل وإضافة مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٦٦ المالية	١٩٦٦	٦	تخصيص مبلغ قدره (٥,٠٠٠,٠٠٠) دينارا تنفيذا لسياسة الحكومة لإعادة الحياة الاعتيادية للمنطقة الشمالية وإصلاح ما أحدثته الحركات العسكرية من جهة، وتخفيض مبالغ من ميزانيتي الدفاع والشرطة تجنبا للتضخم .
١٥٠	نظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ [٤] نظام تعديل نظام لصق البندرول[٥] على السكاير المستوردة	١٩٦٦	٣	تضاف العبارة التالية إلى المادة الأولى (ويستثنى من ذلك السكاير الأجنبية المصادرة التي تقوم إدارة انحصار التبغ[٦] بوضع علامة فارقة عليها ثم بيعها حسب أحكام قانون انحصار التبغ رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته)
١٥١	قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ [٧] قانون بيع وإيجار عقارات الحكومة .	١٩٦٧	١٥	ليحل محل قانون بيع وإيجار الأملاك العائدة للحكومة رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦
١٥٢	قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ [٨] قانون التنزيلات	١٩٦٧	٩	لمرور وقت طويل على قانون تنزيلات رقم ١٠ لسنة ١٩٣٢ منذ أن كانت الروبية الهندية هي العملة المتداولة من جهة، ولان قيمتها النقدية السائدة في ذلك الوقت تكاد تكون لا تذكر بالنسبة لقيمتها في الوقت الحاضر من جهة أخرى ولهذه العوامل شرع هذا القانون .
١٥٣	قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ [٩] قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٧ المالية .	١٩٦٧	١٧	إقرار الموازنة العامة لسنة ١٩٦٧ المالية .

(١) الوقائع العراقية ، العدد ١٢٧٢ في ٣١ أيار ١٩٦٦

(٢) الوقائع العراقية، العدد ١٢٨٤، في ٣٠ حزيران ١٩٦٦

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ١٢٩١ في ٢٨ تموز ١٩٦٦

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ١٣٥٢ في ٢٢ كانون الأول ١٩٦٦

(٥) البندرول: طابع ورقي يلصق على المنتج ويحتوي على كود سري للدلالة على دفع الضريبة، يفرض من قبل وزارة المالية منعا للتهرب الضريبي للسجائر المحلية والأجنبية للمزيد من التفصيل ينظر: نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بتاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠١٦ w.w.w.http//alborsanews.com

(٦) دائرة انحصار التبغ: يتولى إدارتها مجلس إدارة مستقل في شؤونه المالية والإدارية بموجب قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤، ولغرض منها تحسين حالة العاملين في زراعة وتصنيع محصول التبغ، وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، شجعت الدائرة على التوسع في زراعته وتطوير صناعته في المناطق المشهورة (السليمانية، وأربيل، والموصل، وكركوك)، وزيادة أسعار الشراء والتوسع في تسليف المنتجين وتسلم المحصول من المزارعين دون تمييز وجاء هذا الاهتمام من الإدارة التجارية كون التبغ مورداً مهما من موارد العراق الاقتصادية للمزيد من التفصيل ينظر: رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني، المصدر السابق، ص١٣٥

(٧) الوقائع العراقية، العدد ١٣٨٣، في ٦ آذار ١٩٦٧

(٨) الوقائع العراقية، العدد ١٣٨٦، في ١٢ آذار ١٩٦٧

(٩) الوقائع العراقية، العدد، ١٣٩٦، في ٨ نيسان ١٩٦٧

١٥٤	قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ [١] قانون المصارف التجارية [٢]	١٩٦٧	٩	لغرض معالجة النواحي القانونية المتعلقة بضم رؤوس أموال المصارف المؤممة إلى المصارف الجديدة والنواحي المتعلقة بانتقال ملكية وحقوق المصارف بالأموال المنقولة والعقار إلى المصارف الجديدة، ولمعالجة إطفاء الفروقات ومبالغ التعويض الناتجة عن عملية تأميم المصارف التجارية وتقويم مجوداتها .
١٥٥	قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٧ [٣] قانون تصديق اتفاق الدفع المعقود بين العراق والجمهورية العربية المتحدة .	١٩٦٧	٣	رغبة في تنظيم المدفوعات الخاصة بتبادل السلع والمعاملات الجارية الأخرى بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية .
١٥٦	قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٧[٤] قانون ضريبة الدفاع الوطني .	١٩٦٧	١٤	فرض رسوم واستقطاعات شهرية تتراوح نسبتها ما بين ٢% إلى ٢٥% من الراتب الاسمي أو الأجر الشهري للوزراء ومن كل موظف ومستخدم وأي مكلف بخدمة عامة في الدوائر الرسمية والمصالح والمؤسسات والمنشآت والمصارف والشركات المؤممة تكون حصيلتها مساهمة من المواطنين في الدفاع عن البلاد في ظل الإخطار التي يتعرض لها الوطن العربي .
١٥٧	قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٧[٥] قانون التعديل السادس عشر لقانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥	١٩٦٧	٣	وذلك لاستحداث وزارة الصحة من جهة، وزيادة صلاحية وزير الصحة التصديق على الأدوية المستوردة بعد أن كانت هذه الصلاحية محصورة في قانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥، بمدير الصحة العام من جهة أخرى.
١٥٨	قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ [٦] قانون مخصصات موظفي الدولة ومستخدميها .	١٩٦٧	١٦	لتنسيق إحكام مخصصات موظفي الدولة ومستخدميها في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص بين الموظفين والمستخدمين من جهة وتنفيذا للسياسة المالية التي تتبعها الحكومة الرامية إلى عدم التوسع في الإنفاق إلا بقدر ما تمليه الضرورة والاقتصاد التام في النفقات .
١٥٩	قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٧ [٧] قانون ذيل قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم ٤٩	١٩٦٧	٤	رغبة من الحكومة في تشجيع الإدلاء البحريين في مصلحة الموانئ العراقية وضمان مستقبلهم وأفراد عيالهم باحتساب خدماتهم السابقة خدمات تقاعدية

(١) الوقائع العراقية، العدد ١٤٠٩، في ١٤ أيار ١٩٦٧

(٢) المصارف التجارية: يطلق عليها اصطلاح بنوك الودائع أي أنها عبارة عن مؤسسات تجارية ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الإفراد لغرض السحب لدى الطلب أو بعد آجل قصير، والتعامل بصفة أساسية بالائتمان القصير الآجل، وبناء على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تضطلع بقبول الودائع للمزيد من التفصيل ينظر: عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، (د.م، ٢٠٠٤)، ص١٩٠

(٣) الوقائع العراقية، العدد ١٤٢٧، في ١٨ حزيران ١٩٦٧

(٤) الوقائع العراقية، العدد ١٤٣٦، في ١٠ تموز ١٩٦٧

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ١٤٤٥ في ٣١ تموز ١٩٦٧

(٦) وزارة المالية، مديرية المالية العامة "قوانين وأنظمة وتعليمات المخصصات"، دار الحرية للطباعة، (بغداد، د.ت)، ص٩.ص١٢

(٧) الوقائع العراقية، العدد ١٤٦٩، في ١١ أيلول ١٩٦٧

	لسنة ١٩٦٧			
١٦٠	قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٧ [١] قانون التعديل الأول لقانون التفتيش المالي رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩	١٩٦٧	٣	رغبة من الحكومة في رفع مستوى التفتيش المالي وتطعيمه بعناصر كفوءة ذات اختصاص مالي .
١٦١	قانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٨ [٢] قانون التعديل الرابع لقانون اليانصيبات والاكتتابات رقم ٢ لسنة ١٩٦٢	١٩٦٨	٨	للمحافظة على الخيول العربية الأصيلة وتحسينها بالنسبة للثروة القومية، فضلا عن ذلك رفع المستوى المادي لمربي الخيول والفلاحين مما سيتتبعه تشغيل الأيادي العاملة، كما يوفر إيرادا للخزينة العامة.
١٦٢	قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ [٣] قانون إعفاء الأموال الواردة عن طريق المساعدة أو الإهداء من الرسوم الكمركية	١٩٦٨	٥	إعفاء أموال المساعدات من قبل الجمعيات الخيرية وبعض الجهات الأخرى التي تجاز من قبل السلطة المختصة لجمع الأموال لإغراض خيرية أو الإغراض الإغاثة أو المعونة لتحقيق غايات إنسانية .
١٦٣	قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ [٤] قانون إعفاء التمور المتبرع بها من ضريبة الأرض الزراعية وأجور مصلحة التمور العراقية	١٩٦٨	٣	إعفاء تبرعات الدوائر الرسمية وشبه الرسمية من التمور الممنوحة لبعض الدول الصديقة أو الجهات الخيرية الموجودة فيها مساعدة لها عند حدوث الكوارث والمجاعة وما شابه ذلك
١٦٤	قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨[٥] قانون تصديق اتفاقية تسوية القضايا المالية المعلقة الناجمة عن اتفاق الاتحاد العربي بين الحكومتين العراقية والأردنية .	١٩٦٨	٣	تسوية القضايا المالية الناجمة عن اتفاق الاتحاد العربي بين الحكومتين العراقية والأردنية الهاشمية الموقع عليها في عمان ٢٠ كانون الأول ١٩٦٧
١٦٥	قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٨ [٦] قانون تأجيل استيفاء الديون المترتبة على العقارات المرهونة	١٩٦٨	١٢	تأجيل استيفاء الديون المترتبة على العقارات المرهونة في دوائر الطابو لمدة سنة واحدة إذا رغب في ذلك المدين الراهن أو ورثته أو من يقوم مقامه قانونا وقام بما يفرضه عليه هذا القانون من الالتزامات .
١٦٦	قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٨ [٧] قانون تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩	١٩٦٨	٧	إخضاع مخصصات غلاء المعيشة لضريبة الدخل باعتبارها مصدرا من مصادر الدخل، وان استثناءها من ضريبة الدخل يؤدي إلى استثناء مبالغ لا يستهان بها من هذه الضريبة، وكذلك الحال بالنسبة لمخصصات الخدمة الخارجية فإنها أصبحت تتجاوز النسبة المفترضة لتفاوت مستوى المعيشة في البلدان الخارجية عما هو عليه في العراق
١٦٦	قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٨[٨] قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٨ المالية .	١٩٦٨	١٧	إقرار الموازنة العامة لسنة ١٩٦٨
١٦٧	قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨[١] قانون التعديل الرابعلقانون رسم الطابع رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤	١٩٦٨	٥	استيفاء رسم الطابع عن وثائق التامين نقدا بموجب التعليمات التي يصدرها وزير المالية بدلا من استعمال الطوابع المالية كالكفالات المصرفية وعقود

(١) الوقائع العراقية، العدد ١٤٧٦، في ٢٥ أيلول ١٩٦٧

(٢) الوقائع العراقية، العدد ١٥٢٢، في ١٤ كانون الثاني ١٩٦٨

(٣) الوقائع العراقية، العدد ١٥٤٧، في ٢٠ آذار ١٩٦٨

(٤) المصدر نفسه .

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ١٥٤٩ في ٢٦ آذار ١٩٦٨

(٦) الوقائع العراقية، العدد ١٥٥٥، في ١١ نيسان ١٩٦٨

(٧) الوقائع العراقية، العدد ١٥٦٤، في ٦ أيار ١٩٦٨

(٨) الوقائع العراقية ، العدد ١٥٦٦ في ٨ أيار ١٩٦٨

				الاستقراض المصرفية وعقود فتح الاعتماد والمقاولات الحكومية ذات المبالغ الكبيرة
١٦٨	قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٨ [٢] قانون تنزيل وإضافة مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٦٧ المالية	١٩٦٨	١٨	لدعم القوات المسلحة بعد نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ بزيادة تخصيصاتها المالية من جهة، ولتغطية نفقات بعض الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكوميةخلال المدة المتبقية من السنة المالية من جهة أخرى .
١٦٩	قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٨ [٣] قانون إعفاء النفط الأسود (البنكرسي) من الرسوم المكسية	١٩٦٨	٣	للتخلص من فائض النفط الأسود الثقيل وتفريغ المخزن في مصفى الدورة ضمانا لسلامة التشغيل، ورغبة في معاونة وزارة البلديات والإشغال في استعماله لرش الطرق غير المبلطة .

وجد الباحث أن معظم القوانين التي وردت في هذا المبحث تعود إلى الفترة ما بين (١٩٥٨– ١٩٦٣) وهذا يعني أن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كانت قد أولت الجانب المالي والاقتصادي الذي له تماس مباشر مع حياة المواطنين وتطلعاتهم نحو حياة أفضل أهمية كبيرة، وبذلك مثلت تحولا جوهريا في تاريخ العراق المعاصر من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعند ملاحظة الجدول أعلاه نجد أن اغلب القوانين اقترحت تشريعها وزارة المالية، تضمنت تعليمات تخص أنظمة المصارف وإدارتها، وإعداد الموازنات العامة وتوزيعها، والأنظمة الضرائبية وتعديلاتها، وما يتعلق بالاتفاقيات الدولية، وأنظمة خاصة تهتم بشكل الإدارة داخل الوزارة والمديريات التابعة لها، علاوة على ذلك قامت الوزارة بتشريع قوانين وأنظمة لتسهيل عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية لتلبية احتياجاتها بالأموال اللازمة، واستطاعت الوزارة من تشريع تلك القوانين بسبب التطور الكبير الذي شهده العراق في تلك المدة على مختلف الأصعدة، ومن ابرز تلك القوانين التي طورت الهيكل الإداري لوزارة المالية والتي يمكن تحديدها بالأرقام (٣، ٤، ٩، ١٠، ٤١، ٩٨)، ويعد نظام وزارة المالية رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩ من أهم الأنظمة التي صدرت خلال مدة البحث .

(٩) الوقائع العراقية ، العدد ١٥٧٥ في ٢٨ أيار ١٩٦٨

(١) الوقائع العراقية ، العدد ١٥٨١ في ١٣ حزيران ١٩٦٨

(٢) الوقائع العراقية، العدد ١٥٨٠، في ١٠ حزيران ١٩٦٨

الفصل الثاني

الخلفيات الاجتماعية والسياسية لوزراء المالية وإنجازاتهم.

المبحث الأول: وزراء المالية في مرحلة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ – ١٩٦٣)

المبحث الثاني: وزراء المالية في مرحلة عبد السلام عارف (١٩٦٣ – ١٩٦٦)

المبحث الثالث: وزراء المالية في مرحلة عبد الرحمن عارف (١٩٦٦ – ١٩٦٨)

المبحث الأول

وزراء المالية في مرحلة عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ ــ ١٩٦٣)

تمتع الوزراء في مختلف النظم السياسية بالطابع السياسي نتيجة للتعقيد والتطور التقني والتخصصي الذي تشهده البيروقراطيات الحكومية المعاصرة، بات يفرض نفسه في عمليات اختيار الوزراء الذين توكل إليهم مسؤولية إدارة وقيادة الوزارة المتباينة في أنشطتها، والمتنوعة في اختصاصاتها والمتضامنة في أهدافها، والمتأمل في تجارب العديد من الدول المتقدمة منها والنامية، يمكن أن يلحظ تزايد اهتمامها بالخلفيات العلمية والتخصصية عند آنتقاء وأختيار وزرائها، فضلا عن حرصها على مراعاة بعض المؤهلات الاجتماعية والشخصية لدى المرشحين لشغل هذا المنصب، وكان لابد ونحن نتناول الوزراء في وزارة المالية موضوعا للدراسة والبحث أن نقف عند خلفياتهم السياسية والاجتماعية والفكرية لنتفحص مدى علاقتها بمدة البقاء في هذا المنصب .

تقلد منصب وزارة المالية خلال المدة ما بين ١٩٥٨– ١٩٦٨، اثنا عشر وزيرا اختلفت مدة استيزارهم وكينونتهم الشخصية القادرة على كسب السمعة وفرض المكان في إدارته للوزارة وجميعهم من السلك المدني، نظرا لتأثير عامل التخصص في اختيارهم حيث كان معظمهم من حملة شهادة تخصصية في الاقتصاد وآخرون من حملة شهادة تخصصية في الحقوق والقانون، كان البعض ذا ميول للأنظمة الرأسمالية والبعض الأخر ذا ميول سياسية اشتراكية، وقد وقفت على توجهاتهم المدنية أوضاع البلاد السياسية المضطربة نتيجة الولاءات الحزبية والتدخلات الفئوية في إعمالهم الإدارية [١].

وكان النظام السياسي الذي انبثق عن ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، قد سمح لمجلس الوزراء تركيز السلطة السياسية بيده نظرا للتحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها الثورة، إذ تعذر عليه إنشاء مؤسسة حكومية جديدة تقوم بالإصلاحات بالسرعة المطلوبة، فخيارات تأهيل إدارة الحكم وفق أسس صحيحة عند عبد الكريم قاسم والضباط الآخرين كانت محدودة، واستعدادهم بنقل السلطة لإدارة مدنية في هذا الوقت مستبعد، فقرروا تأجيل إقامة جهاز حكومي إداري ثابت الأركان إلى ما بعد دراسة احتياجات المواطنين وتطلعاتهم، والتوجه لإقامة حكومة سياسية وإدارية ذات أسس ثورية لمدة انتقالية مؤقتة مع وضع الخطط اللازمة للمستقبل، الأمر الذي أثار سخط الأحزاب السياسية الأخرى التي كانت غير راضية عن انتقال العسكريين المفاجئ من مقراتهم نحو العمل في مجال السياسة والإدارة المدنية [٢]، أدت تلك الإجراءات التي اتبعها الضباط الأحرار إلى تمركز السلطة بأيديهم خلال الفترة ١٩٥٨–١٩٦٣، فأحكموا قبضتهم على البلاد مستوليين على جميع المناصب السياسية

(١) جاسم محمد الذهبي، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود ١٩٥٨– ١٩٨٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص١٥٨.

(٢) فلاح مجيد حسون العارضي، وزارة المعارف" الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٥٨–١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٣، ص٩٩

الرئيسية والحساسة في الدولة كالزراعة والصناعة والإعلام والشؤون الاجتماعية والسلك الدبلوماسي التي لم تستوعب أعدادهم، حتى المناصب الإدارية الأدنى كمتصرفي الألوية ومدراء الأقضية والنواحي لم تسلم من منافستهم [١].

وزيادة على ما تقدم فأن السلطات التي كانت مخولة لرؤساء الوحدات الإدارية سلبت منها، وأصبحت حتى الأعمال المركزية تدار من قبل الإدارة العرفية بطريقة ذات تركيز إداري مشدد في أمور لم تكن لها أية علاقة قطعا بقانون الإدارة العرفية، وأعطيت لهم سلطات واسعة وكانت الحجة من هذه الإجراءات المحافظة على النظام الجمهوري[٢]، في محاولة لإيجاد مجتمع نخبوي من العسكريين في السياسة والإدارة، لفرض أسلوب الإدارة العسكرية في إدارة المؤسسات غير العسكرية، ونقل الضباط إلى المراكز المدنية إما الأرضائهم أو الابعادهم عن الجيش ثم السيطرة المباشرة للضباط على شؤون الدولة العراقية سواء في قمة السلطة أومدارجها [٣]، رغم المحاولات المتكررة للتخفيف من هذه المركزية والتركيز الإداري غير أنها باءت جميعها بالفشل مما سبب للعراق مشاكل كثيرة كان في غنى عنها [٤]، وقد كان الضباط الأحرار في اللجنة العليا [٥]، غير متجانسين فكريا، ولم تجمعهم سوى قاعدة سياسية واحدة تركز على الأفكار الوطنية والقومية العامة والعداء للاستعمار، علاوة على كثرة الخلافات فيما بينهم بسبب عدم ارتباطهم بالأحزاب السياسية [٦]، فضلا عن النزعات والمصالح الشخصية وما خلفته من صراعات فيما بينهم، ولم تقف عند حدود التصفيات الفردية المتبادلة بينهم، وهي ظاهرة رافقت

(١) إذ عين خلال الشهر الأول من الثورة تسعة من كبار العسكريين كمتصرفين في الألوية، من بين أربعة عشر لواءاً، وهم اللواء الركن طارق سعيد فهمي في لواء بغداد، واللواء الركن عبد الرزاق عبد الوهاب في لواء البصرة، واللواء الركن حسن العمري في لواء الكوت، واللواء الركن علاء الدين محمود في لواء اربيل، واللواء الركن أكرم احمد سلمان في لواء الديوانية، والزعيم فؤاد عارف في لواء كربلاء، واللواء الركن عبد الوهاب شاكر في لواء الحلة، والرئيس الركن عبد الهادي صالح مهدي في لواء العمارة، والعقيد عادل جلال في لواء السليمانية للمزيد من التفصيل ينظر: فلاح مجيد حسون العارضي، المصدر السابق، ص٩٩

(٢) هادي رشيد الجاوشلي، مشاكل العراق الداخلية مع الأيام، مطبعة سليمان الاعظمي، (بغداد، ١٩٦٧)، ص٦٨.ص٦٩

(٣) فلاح مجيد حسون العارضي، المصدر السابق، ص١٠٠

(٤) هادي رشيد الجاوشلي، المصدر السابق، ص٦٩

(٥) تشكل مجلس قيادة الثورة من عبد الكريم قاسم(عميد) رئيسا، محي الدين عبد الحميد(عقيد ركن) نائبا أولا للرئيس، ناجي طالب(عقيد ركن) نائبا ثانيا للرئيس، رجب عبد المجيد(مقدم) سكرتير، عبد الوهاب الأمين(عقيد ركن)، عبد الوهاب الشواف(عقيد ركن)، ادخل في وقت متأخر في ١١ أيار سنة ١٩٥٨، عبد السلام محمد عارف(عقيد ركن)، طاهر يحيى(عقيد متقاعد)، عبد الرحمن محمد عارف (عقيد)، عبد الكريم الفرحان(مقدم ركن)، وصفي طاهر(مقدم)، رفعت الحاج سري(مقدم) لم يحضر أيا من اجتماعات اللجنة، صبيح علي غالب(رئيس أول ركن)، محمد سبع(رئيس أول طيار متقاعد) للمزيد من التفصيل ينظر: جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز أسرارها، أحداثها، رجالها، حتى نهاية عبد الكريم قاسم، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٩٠)، ٧٥.ص٧٦

(٦) صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص٥١

الانقلابات والتغيرات السياسية ذات الطابع العسكري في العراق[١]، وبطبيعة الحال سرعان ما دبت الخلافات بين قادة الثورة أنفسهم، وبالأخص بين الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في مسألة تولي المناصب الوزارية وتدخل كلا منهما في تعيين المقربين إليهم في المناصب الإدارية [٢]، عموما واستنادا إلى مفهوم الإصلاح الذي انتهجته حكومة الثورة للارتقاء بالوضع الاقتصادي والمالي توجهت الأنظار إلى البحث في الأخطاء التي وقع فيها وزراء المالية في العهد الملكي وقيامهم بإلغاء وتعديل الكثير من القوانين المالية التي أثرت سلبا على الأوضاع الاقتصادية والمالية وخصوصا خلال المدة الممتدة ما بين (١٩٣٩ – ١٩٥٨)، وما عانته ميزانية الحكومة العراقية من عجز مالي واقتراض داخلي وخارجي الأمر الذي دفع إلى البحث عن الشخصيات الاقتصادية من اجل النهوض بالواقع المالي للدولة العراقية [٣] وفي ما يلي عرض لأبرز هذه الشخصيات .

(١) محمد حديد :

من ابرز الشخصيات الوطنية العراقية التقدمية التي حازت احترام العراقيين على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم، عرف بثقافته العصرية الواسعة ونزاهته المطلقة وتفكيره الرصين العميق، وكان موضع تقدير واحترام في جميع العهود السياسية التي توالت على العراق في ظل النظامين الملكي والجمهوري، ولد في مدينة الموصل سنة ١٩٠٦ [٤]، في دار العائلة بمحلة باب السراي لوالدين عربيين من عوائل مدينة الموصل القديمة [٥]، وكان قد أنهى دراسته الابتدائية في المدرسة الخضرية في الموصل سنة ١٩٢٢[٦]، حيث كان ترتيبه في التخرج الأول على كافة مدارس العراق، ثم التحق بالمدرسة الثانوية الملحقة بالجامعة الأمريكية في بيروت ليدرس بعد تخرجه

(١) أشهرها محاولات الضباط الأحرار لاغتيال عبد الكريم قاسم، كمحاولة عبد السلام عارف لاغتياله في وزارة الدفاع، كذلك إقصاء عبد السلام عارف من مناصبه كنائب لرئيس الوزراء ونائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الداخلية بالوكالة ومن ثم اعتقاله والحكم عليه بالإعدام في ٥ شباط سنة ١٩٥٩، وإطلاق سراحه في أيلول ١٩٦١ بعفو من عبد الكريم قاسم، كذلك قيام العقيد عبد الوهاب الشواف بانقلاب عسكري في الموصل ومقتله فيما بعد في ٨ آذار ١٩٥٩، وإعدام كل من العقيد رفعت الحاج سري والعميد ناظم الطبقجلي في ٢٥ أب سنة ١٩٥٩، وأخيرا إعدام عبد الكريم قاسم في ٩ شباط ١٩٦٣، بدور فاعل من عبد السلام عارف للمزيد من التفصيل ينظر: فلاح مجيد حسون العارضي، المصدر السابق، ص١٠٠

(٢) جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص١٦٩

(٣) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠٠/١٣١، عنوان الملفة " معلومات ومستمسكات عن المخالفات والجرائم في العهد البائد (الملكي)"، ص٢

(٤) م.ت.ع، الاضبارة الشخصية لمحمد حديد المرقمة ٢٧٧١ /٣١ ، جريدة الأهالي، العدد ٥٨، في ٨ شباط ١٩٥٩

(٥) غصون مزهر حسين الحمداوي، محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمدة من ١٩٢٦– ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص١١

(٦) احمد عبد الرسول جبر الشجيري، الموسوعة الشاملة لشخصيات عراقية معاصرة، ط١، دار البيضاء، (بيروت، ٢٠١٤)، ص٦٨١

في الجامعة الأمريكية [١]، التي كان يأمل من خلال دراسته فيها إن يتمكن من الالتحاق بإحدى الجامعات الأوربية وهو ما حصل بالفعل حيث التحق بجامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE) وهي إحدى كليات جامعة لندن، أمضى فيها أربع سنوات وقد تخرج منها بدرجة الشرف سنة ١٩٣١، كان أول عراقي يتخرج من هذه الكلية ذات المستوى العالي والمكانة العلمية المرموقة عالميا [٢]، تأثر محمد حديد في بداية شبابه بأفكار التقدميين العرب خصوصا تلك التي تناولت أفكار الثورة الروسية في أكتوبر سنة ١٩١٧ [٣]، ومن ثم تأثر بالأفكار الاشتراكية التي كانت سائدة في أوربا وبالأخص في بريطانيا، حيث تعد دراسته في لندن نقطة تحول نوعية في اتجاه محمد حديد الفكري فقد كان اغلب الأساتذة والمحاضرين في الكلية من ذوي الميول اليسارية مثل البروفسور هارولد لاسكي(Harold Lasky)[٤]، الذي تأثر به، والفابية البريطانية [٥]، اعتقادا منه بان هذا الخط

(١) يرمز لها باختصار (A.U.B) تعود فكرة تأسيس الجامعة الأمريكية في بيروت إلى العقد السابع من القرن التاسع عشر وتحديدا في سنة ١٨٦٢، من قبل المبشرين البروتستانت عندما فكر دانيال بلس وهو احد العلماء الأمريكيين في علم اللاهوت وعدد من زملائه المبشرين جديا بضرورة تأسيس جامعة أمريكية في البلدان العربية حتى يتمكن الطلبة العرب من الحصول على علومهم أفضل من إن يواصلوا تحصيلهم العلمي في الخارج، بحجة إن الذين واصلوا تحصيلهم العلمي في الخارج، إما استقروا في البلدان التي حصلوا منها شهاداتهم، أو عادوا إلى بلدانهم ولكنهم لن يؤثروا في قومهم قط إي لم يساعدوا مبشريهم على التبشير من أهل البلاد، ثم أصبحت تعرف بالكلية السورية الانكليزية في ٢٤ نيسان ١٩٦٣ كما أصبحت تعرف فيما بعد بالجامعة الأمريكية في بيروت ١٩٢٠ للمزيد من التفصيل ينظر: منار عبد المجيد عبد الكريم، الجامعة الأمريكية في بيروت وأثر خريجيها العراقيين على الفكر السياسي في العراق الملكي، مطبعة جعفر العصامي، (بغداد، ٢٠١٤)، ص٢٣،ص٣٢

(٢) م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لمحمد حديد المرقمة ٢٧٧١ /٣١

(٣) للمزيد عن ثورة أكتوبر راجع: حسن علوان ياسين، الثورة الروسية وأثرها على المشرق العربي والإسلامي ١٩١٧– ١٩٢٤، ط١، دار الجواهري، (بغداد، ٢٠١٢)

(٤) هارولدلاسكي: مفكر سياسي اقتصادي اشتراكي ديمقراطي بريطاني ولد سنة ١٨٩٣ درس وتخرج في جامعة اكسفورد، بدا حياته بالتدريس في جامعة ماكغيل الكندية في سنة ١٩١٤ كما تولى تدريس العلوم السياسية في جامعة كمبريدج (١٩٢٢–١٩٢٥) وفي معهد القانون السوفيتي في موسكو سنة ١٩٣٤ ثم عين أستاذا للعلوم السياسية في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، انتسب إلى الجمعية الفابية وعين عضوا في لجنتها التنفيذية، شارك في سياسة حزب العمال البريطاني منذ سنة ١٩٣٦ نال شهرته الواسعة بسبب مؤلفاته التي دعا فيها إلى الديمقراطية الشعبية والسياسية التي تلغى استغلال الإنسان للإنسان على مختلف الجهاتللمزيد ينظر: عادل نقي البلداوي، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الأول، مطبعة شركة الحسام، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص٢٤

(٥) الفابية: جمعية اشتراكية أسست في لندن سنة ١٨٨٢ واستهدفت إقامة دولة ديمقراطية اشتراكية في بريطانية وأمنت بتطبيق الاشتراكية تدريجا بدلا من الأساليب الثورية وقد اشتقت اسمها من القائد الروماني "فابيوس" الذي كان يعتمد على الإستراتيجية المتأنية وتفادي المواجهة المباشرة قبل الأوان مع جيوش أقوى منه والاعتماد على المعارك الصغيرة لذلك اتخذت الجمعية شعار حتمية التدرج، وينسب تأسيس هذه الجمعية إلى الفيلسوف الاسكتلندي توماس دافيدسن للمزيد من التفصيل ينظر: محمد حديد، مذكراتي، ص١٧

الفكري الفابي هو الكفيل بإصلاح مجتمعه وامن في الوقت نفسه بحرية التجارة والرأسمالية المعتدلة[١]، فقد وصفته الوثائق البريطانية باعتباره اشتراكيا معتدلا وليس متطرفا [٢].

عاد حديد إلى بغداد وشغل مناصب متعددة في وزارة المالية مع وزرائها جعفر أبو التمن[٣]، وإبراهيم كمال حيث تم تعيينه مفتشا ماليا في وزارة المالية في ٢١ أيلول سنة ١٩٣١، ومميزاً للإحصاء في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣١، ثم وكيل مدير قسم التجارة والصنائع في ٢٤ تموز سنة ١٩٣٣، ثم مميز مديرية التجارة وضريبة الدخل العامة في ١٦ حزيران سنة ١٩٣٤، عين بعد ذلك وكيلا لمدير الواردات العام في ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦[٤]، كان احد المؤسسين الأوائل لجماعة الأهالي[٥]، انتخب نائبا عن مدينة الموصل في مجلس النواب العراقي في شباط سنة ١٩٣٧، فكان رئيسا للجنة الاقتصادية فيه، ثم انخرط بالخدمة العسكرية بدخوله في دورة ضباط الاحتياط سنة ١٩٣٩، حاز فيها على رتبة ضابط ملازم ثان احتياط في ١٥ أيلول سنة ١٩٣٩، اتجه بعد ذلك إلى الإعمال الاقتصادية فعين مديرا مفوضا لشركة استخراج الزيوت النباتية سنة ١٩٤٠ [٦]، كان حديد

(١) عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني التقدمي، ص٢٣.ص٢٤، غصون مزهر حسين الحمداوي، محمد حديد، ص١٣

(٢) يقول حنا بطاطو"انه كان لديه تعاطف تجريدي مع الاشتراكية وثقافته انكليزية وعلاقاته العملية فكانت مع الطبقة الصناعية الصاعدة"للمزيد ينظر: حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث،الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، منشورات فرصاد، (تهران، ٢٠٠٦)، ص١٢١

(٣) جعفر أبو التمن: ولد في بغداد احد ابرز قادة الحركة الوطنية في العراق ومن زعماء ثورة ١٩٢٠ورئيس الحزب الوطني ١٩٢٢ واطلع برئاسته، واحد المشاركين في انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦ ولد في بغداد سنة ١٨٨١، وبدا حياته بالاشتغال بالتجارة وبدا نشاطه السياسي سنة ١٩٠٩، عين وزير للتجارة في ١٥ نيسان ١٩٢٢، في وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية، ووزيرا للمالية في وزارة حكمت سليمان التي الفت اثر انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦، لكنه استقال بعد ذلك وزاول التجارة إلى أخر حياته للمزيد ينظر: مير بصري، إعلام الوطنية والقومية العربية، ط١، دار الحكمة، (لندن، ١٩٩٩)، ص٢٦٤

(٤) م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لمحمد حديد المرقمة ٣١/٢٧٧١، حامد فرج عبد الحسين، المصدر السبق، ص٤٢

(٥) تعد أول مدرسة ديمقراطية نشأت لتحقيق الأهداف الوطنية ومواكبة التحولات الاجتماعية، تأسست في أوائل سنة ١٩٣١ على أيدي بعض المثقفين يتمثلون في جماعتين، الأولى تمثل الطلبة الذين أتموا دراستهم داخل العراق وأسهموا في الحركة الوطنية، والثانية الطلاب الذين أكملوا دراستهم في بيروت، ومن ابرز أعضاء الجماعتين عبد الفتاح إبراهيم وحسين جميل ومحمد حديد وعبد القادر إسماعيل، وتقترب في أهدافها من الاشتراكية باعتدال بمبادئ مشابهة لمبادئ الجمعية الفابية وحزب العمال البريطاني في ذلك الوقت للمزيد من التفصيل ينظر: فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢–١٩٣٧، ط٣، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٦)، حميد المطبعي، موسوعة إعلام وعلماء العراق، ط١، مؤسسة الزمان، (بغداد،٢٠١١)، ص٧٠٤

(٦) يعتبر محمد حديد المؤسس لهذه الشركة في العراق، وكان أبناء الشعب يلقبونه بـ "أبو الزيوت" افتتحها الوصي عبد الإله في مايس سنة ١٩٤٢، بتمويل مالي من والده ومصطفى الصابونجي والد زوجته، وقد حظي مشروع إنتاج الزيوت النباتية باعتباره مشروعا عراقيا صرفاً بالحماية حيث جرى تحديد استيراد الزيوت النباتية من خارج العراق، حققت الشركة في ظل إدارة محمد حديد نجاحا كبيرا منذ إن بدا إنتاجها في سنة ١٩٤٣للمزيد من التفصيل ينظر: محمد حديد، مذكراتي، ص١٧٩.ص١٨٣، فلاح محمود خضر البياتي، تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩٢٠ – ١٩٦٨، ط١، دار الضياء للطباعة والتصميم، (النجف الأشرف، ٢٠١٥)، ص٧٨

يمثل الشخصية الثانية في الحزب الوطني الديمقراطي[١]، بعد رئيسه كامل الجادرجي[٢]، واسهم في تحرير جريدة الحزب "صوت الأهالي" بمقالات اقتصادية وسياسية اتسمت بموضوعيتها وأسلوبها العلمي وجديتها في معالجة القضايا الحيوية التي تهم البلاد والشعب في رؤية تقدمية عصرية، ثم عين وزيرا للتموين[٣]، أعيد انتخابه نائبا عن الموصل لعضوية مجلس النواب العراقي للمرة الثانية للمدة ما بين (١٩٤٨-١٩٥٠)، ثم اختير في تموز ١٩٤٨ نائبا لرئيس مجلس إدارة المصرف الوطني العراقي، ليعاد انتخابه بعد ذلك نائبا عن الموصل للمرة الثالثة للمدة ما بين (١٩٥٠- ١٩٥٤) [٤].

لم تكن مفاجأة أن يتم تعيين محمد حديد الاقتصادي المحنك واحد أعضاء جبهة الاتحاد الوطني وزيراً للمالية في حكومة عبد الكريم قاسم والوزير الأقدم فيها بعد نجاح الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨، والقضاء على العهد الملكي، بسبب سمعته الطيبة وكفاءته العالية [٥]، وهو على اطلاع واسع بالشؤون المالية وامتيازات النفط التي منحت للشركات النفطية الأجنبية، كما يعّدً المهندس الاقتصادي للمرحلة القاسمية برمتها، حتى إن بطاطو

(١) يعتبر الحزب الوطني الديمقراطي الذي أجيز رسميا في ٢ نيسان ١٩٤٦، واحدا من أهم الأحزاب الوطنية العلنية في العراق، ضمت قيادته كل من كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل ويوسف الحاج الياس وعبد الكريم الازري وعبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي وصادق كمونة، والغاية من تأسيس الحزب هي القيام بإصلاح عام في كافة نواحي الحياة في العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم علمي منسق شامل للمزيد من التفصيل ينظر: فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦- ١٩٥٨، ط١، مطبعة الشعب، (بغداد، ١٩٦٣)، ص٣٠.ص٣٣

(٢) سياسي عراقي ولد في ببغداد سنة ١٨٩٧ من عائلة مترفة، أكمل دراسته الثانوية سنة ١٩١٣، والتحق بمدرسة الحقوق سنة ١٩٢٢ ونال شهادتها سنة ١٩٢٦، اشترك مع والده في إحداث ثورة العشرين حيث نفي مع بقية إفراد عائلته إلى الأستانة، عاد بعدها إلى بغداد وتدرج في السلك الحكومي حتى عين معاونا لوزير المالية للشؤون البرلمانية، ثم نائباً في البرلمان العراقي عن لواء الدليم سنة ١٩٢٧، وفي سنة ١٩٣٠ انظم إلى حزب ياسين الهاشمي((الإخاء الوطني)) ثم انظم إلى جماعة الأهالي فيما بعد، أسس الحزب الوطني الديمقراطي في نيسان ١٩٤٦ وأصبح رئيسا له حتى حله توفي في الأول من شباط ١٩٦٨ للمزيد من التفصيل ينظر: محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧- ١٩٦٨، مطبعة الأديب، (بغداد، ١٩٩٧)

(٣) استوزر محمد حديد في وزارة نوري السعيد التاسعة (تشكلت في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ واستقالت في ٢٩ آذار ١٩٤٧) إذ عين حديد بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٧٦٨ واعتبر مستقيلا من وظيفته بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٨٥٤ في ٣٠ كانون الأول ١٩٤٦ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لمحمد حديد المرقمة ٣١/٢٧٧١، حيدر عطية كاظم السوداني، عبد الكريم قاسم وسكان الصرائف في بغداد، ط١، مؤسسة ثائر العصامي، (بغداد، ٢٠١٥)، ص١٦١

(٤) مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، ص١٤٠، حميد المطبعي، موسوعة إعلام العراق في القرن العشرين، ط١،ج٢، دار الشؤون الثقافية، (بغداد،١٩٩٥)، ص٢٠٤

(٥) عين وزيرا للمالية بموجب المرسوم الجمهوري رقم (٢) الصادر من مجلس السيادة والمتضمن تشكيل الوزارة الأولى للجمهورية العراقية للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ١٤ تموز ١٩٥٨، غصون مزهر حسين المحمداوي، محمد حديد ودوره في تاريخ العراق، ص١٦

يسميه رئيس مستشاري قاسم الاقتصاديين والماليين [١]، وقد جاء ترشيحه وزيرا للمالية في حكومة الثورة الأولى من قبل عبد الكريم قاسم نفسه [٢]، وهو رجل إعمال ناجح كان خصما عنيدا للنظام الملكي ومعارضاً ديمقراطياً للسلطة الملكية ونخبتها الحاكمة، إلا أنها لم تعرقل إعماله ولم تودعه السجن ربما كان سبب ذلك انه لم يكن يؤيد أو يدافع عن سياسة العنف وقام بمهامه وزير للمالية خير قيام [٣].

وبعد مرور أسبوعين على قيام الثورة شمر محمد حديد وزير المالية ونائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي عن ساعديه وشرع ينفذ إصلاحاته في ضوء متطلبات العهد الجديد بإحداث تغيرات إدارية وتشريع بعض القوانين المهمة فضلا عن مساعدة النقابات والمنظمات المهنية، وقام بتحديد السياسة الاقتصادية للحكومة، وكما هو متوقع من تلميذ هارولدلاسكي فقد تصورها ضمن إطار السياسة الاجتماعية العامة إذ قال "إن السياسة الاقتصادية العامة الرسمية ستتبع خط دولة الإنعاش الاجتماعي" [٤]، وستصدر بعض القوانين الهادفة إلى إصلاح النظام الضرائبي، وفرض ضريبة الدخل بشكل يستقيم مع العدالة والمساواة ويوضع حد للتهرب الواسع النطاق من دفع الضرائب، فضلا عن ضرائب أخرى من اجل وضع أسس لمجتمع مستقر سيحول ثقل الضريبة إلى هدف التقليل من فروق المدخول ورفع مستوى المعيشة [٥]، وعليه قدم محمد حديد مقترح بتأليف لجنة من وزراء المالية والداخلية والشؤون الاجتماعية لإعادة النظر في قانون رسوم البلديات، بغية تخفيف الرسوم على العمال والكسبة الفقراء وأصحاب المهن، والذي حظي بموافقة مجلس الوزراء [٦].

كما أوعز محمد حديد إلى تشكيلات وزارة المالية بالوقوف موقفا ايجابيا من الطلبات التي تتقدم بها الوزارات المختلفة لزيادة مصروفاتها لأسباب طارئة بقدر ما يسمح به الوضع المالي، في حين كان جهاز وزارة المالية في العهد السابق معتادا على الضغط على المصروفات للدولة، ونجح في تلافي ما قد تحدثه الثورة من انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي العام من خلال زيادة الصرف لتنعكس على الحركة الاقتصادية والنشاط الفردي [٧]، فضلا عن الإيعاز إلى مدير عام مصرف الرافدين بالتساهل في منح التسهيلات المصرفية للمتعاملين معه كما أوعز إلى البنك المركزي العراقي بمنح التسهيلات المالية إلى بنك الرافدين والبنوك الأهلية

(١) عبد الله شاتي عبهول، تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق، ١٤ تموز ١٩٥٨– ٨ شباط ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٥٧.

(٢) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، ص٣٥

(٣) غصون مزهر حسين المحمداوي، محمد حديد ودوره في تاريخ العراق، ص١٦.ص١٧

(٤) أوريل دان، العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي ١٩٥٨–١٩٦٣، ترجمة : جرجيس فتح الله، ج١، دار نبز للطباعة والنشر، (السويد، ١٩٨٩)، ص٧٣

(٥) المصدر نفسه، ص٧٣.ص٧٤

(٦) حيدر عطية كاظم السوداني، المصدر السابق، ص١٦١

(٧) محمد حديد، مذكراتي، ص٣٣٧

العاملة في العراق بإعادة حسم الأوراق المالية (الكمبيالات) لديه بغية توفير السيولة النقدية للبنوك حتى تستطيع القيام بتوسيع التسهيلات المصرفية للمعاملات الاقتصادية والتجارية، مع التأكد من وجاهة الإعمال الاقتصادية التي من اجلها تمنح التسهيلات المصرفية، ومن تأثيرها الايجابي في التنمية الاقتصادية العامة، والتأكد من الكفاءات المالية لمن يمنحون هذه التسهيلات وذلك من اجل تجنب أية إشكالات قانونية ومالية، حيث كان لهذه الإجراءات الأثر الجيد على الأوساط الاقتصادية والقطاعات التجارية إذ قللت كثيرا من تأثير قيام الثورة المفاجئ في هذه الأوضاع [١].

وأشار محمد حديد أن نظام الضرائب والمنهاج الجديد سيتم تطبيقه وفق الأسلوب العلمي الذي أعدته وزارة المالية بعد الثورة لإصلاحه قائلا " إن نظام الضرائب في العهد البائد كان قائما على تخفيف العبء عن أصحاب الثروات الطائلة وإرهاق الطبقات المتوسطة والعاملة بضرائب غير مباشرة، وان من واجبات حكومة الثورة هي إعادة النظر في نظام الضرائب بحيث تؤمن فيه العدالة قدر المستطاع ويؤمن أيضا الواردات لسد نفقات الدولة على أن تكون كلها لخدمة المصلحة العامة وليس لخدمة رجال العهد البائد يسيرون عليها والتي كان من جرائها تركهم عجزا متراكما في الميزانية، لذلك فأننا نعمل الآن للاقتصاد بنفقات الدولة ولا نبذرها إلا للمسائل الضرورية، كتخصيص المبالغ للمشاريع الإصلاحية المستعجلة" [٢]، معلقا بأنه تحت ظل النظام القديم جرى تبديد كميات كبيرة من الأموال على مشاريع غير مثمرة ولفائدة المصالح الشخصية بدلا من المصالح العامة، وسوف يجري توزيع أراضي الدولة والأراضي العائدة لكبار مالكي الأراضي على المواطنين لأغراض البناء والزراعة، وقال حديد إن الخطوات اللازمة قد اتخذت لهذا الغرض[٣].

علاوة على ذلك اتخذ محمد حديد التدابير اللازمة لتشديد الرقابة على تهريب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، من اجل ضمان استخدام تلك الأموال في مجالات الاستثمار التي تحتاج إليها قطاعات التنمية المختلفة، وذلك بفرض أقصى العقوبات على كل من يحاول أن يهرب رؤوس الأموال الوطنية أو يكون واسطة لذلك،ثم قام بتغيير القاعدة فيما يخص تخصيصات واردات النفط للميزانية الاعتيادية للدولة، وذلك بتخصيص ٥٠% من تلك الواردات للميزانية الاعتيادية بعد أن كانت ٣٠% قبل الثورة، و٥٠% للخطة الاقتصادية الاستثمارية [٤]،

---

(١) محمد حديد، مذكراتي، ص٣٣٨

(٢) موسى حبيب، ثورة ١٤ تموز، شركة مطبعة بغداد، (بغداد، ١٩٥٨)، ص١٦٩

(٣) خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية، ج٢، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص٣٩، نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، ص٦٣

(٤) استبدل النظام الجديد (الجمهوري) هيئة التنمية والأجهزة المرتبطة بها بمشاريع الخطة الاقتصادية المؤقتة CPEP التي عملت على زيادة التخصيصات المالية لقطاعات الصناعة والإسكان والبناء والتعمير والنقل والمواصلات فضلا عن القطاع الزراعي، إذ عملت حكومة الثورة على معالجة المشاكل الاجتماعية عن طريق الاهتمام بالصناعة المحلية الاستيعاب الأيدي العاملة البسيطة لمعالجة غلاء المعيشة، ولتنويع مصادر الإيرادات العامة المعتمدة على النفط وإيراداته للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، مجلس=

وذلك لسببين: السبب الأول أن هذه المشاريع الاجتماعية لا تقل شأنا ومركزا في الأسبقية عن المشاريع الاقتصادية العمرانية، ذلك إن التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية المعنية بالإنسان ربما تكون أكثر تحقيقا لمصلحته من المشاريع العمرانية الاقتصادية، إي إن الاستثمار في الموارد البشرية لا يقل أهمية عن الاستثمار المادي في المشروعات الاقتصادية مع الاعتراف بأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية، أما السبب الثاني هو إن ٧٠% من واردات النفط التي كانت تخصص للخطة الاقتصادية كانت لا تنفق جميعها بسبب عجز الجهاز الفني والإداري عن تنفيذ الخطة الاقتصادية وتبقى مبالغ كبيرة منها مجمدة في الميزانية وتنعكس في أرصدة نقدية، أما في حسابات البنك المركزي، وأما الأرصدة الإسترلينية المودعة في بريطانيا وغيرها من الأقطار الأوربية، ولذلك كان من غير المعقول أن يبقى المجتمع محروما من الخدمات التي يحتاج إليها، في الوقت الذي تبقى واردات الدولة معطلة في حسابات مجمدة، وبذلك نجح محمد حديد من رصد المبالغ المطلوبة للقيام بخطوات واسعة في مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، وبالرغم من تغيير تلك القاعدة في توزيع وإرادات النفط فقد ظهر في الميزانية بزيادة المصروفات على الواردات بمقدار يتراوح ما بين مليونين وثلاثة ملايين [١].

وقام محمد حديد وزير المالية بإعداد قانون جديد لضريبة الدخل من اجل زيادة نسبة الضريبة على المداخيل الكبيرة لأجل التقليل من الفروق الاقتصادية للمجتمع، وكذلك وضع قانون جديد لفرض ضريبة الإرث لأول مرة في تاريخ العراق وهو أيضا من الإجراءات التي من شأنها التقليل من تلك الفروق، ومن القوانين الأخرى التي شرعتها وزارة المالية قانون جديد للخدمة المدنية لتنظيم شؤون موظفي الدولة ومستخدميها وقد توخى ذلك التشريع تحسين أوضاع الموظفين من حيث الرواتب والإجازات والحقوق الأخرى، ورفع الغبن عن الموظفين الذين حصلوا على شهادات عليا خلال مدة ممارستهم الوظيفية، وكان القانون القديم لا يفسح المجال لهؤلاء الموظفين بتحويل درجتهم الوظيفية إلى الدرجة المناسبة لشهاداتهم، كما دعمت وزارة المالية النقابات والمنظمات المهنية حيث خصصت لها مبالغ متواضعة [٢]، ومن أهم الأمور التي أنجزتها وزارة المالية خلال تولي محمد حديد هي قضية رفع التجميد الذي فرضته الحكومة البريطانية على أرصدة العملات الأجنبية والإسترلينية للعراق المودعة في بنك انكلترا"البنك المركزي البريطاني" وبنوك بريطانية ومؤسسات أجنبية أخرى، على اعتبار أن العراق كان منتميا في العهد الملكي إلى المنطقة الإسترلينية (The Sterling Area)[٣]، فأن

=السيادة، تسلسل الملفة ٢٢٦، عنوان الملفة "مشروع الخطة الاقتصادية"، ص٢.ص٣، اونر اوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، ط١، دار الحوراء للطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠٠٦)، ص٢٤

(١) محمد حديد، مذكراتي، ص٣٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٤٠.ص٣٤١

(٣) الكتلة الإسترلينية: ظهرت مثل غيرها من الكتل المالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ –١٩٣٣) لمجابهة إفرازات الأزمة، بدأ العمل باصطلاح المنطقة الإسترلينية في سنة ١٩٣٩، حيث كان يستخدم مصطلح الكتلة الإسترلينية قبل استخدام مصطلح المنطقة، وهي وحدة نقدية يكون التعامل ضمنها حرا بالباون الإسترليني للمحافظة على=

إيراداته من العملة الأجنبية كانت مودعة في البنك المركزي البريطاني، وقد أدى ذلك التجميد إلى إيقاف المعاملات المالية الخارجية على نحو تام تقريبا [١]، بالرغم من معارضة بعض الجهات العراقية في الخارج التي حثت الحكومة البريطانية على التمسك بتجميد الأرصدة الإسترلينية العراقية وعدم السماح لحكومة الجمهورية العراقية باستعمال إي من المبالغ المودعة في البنوك البريطانية، فضلا عن المعارضة من قبل بعض النواب العراقيين الذين كانوا في العاصمة الأردنية عمان بصفتهم أعضاء في المجلس النيابي للاتحاد الهاشمي من خلال مطالبتهم للحكومة البريطانية بواسطة السفير البريطاني في عمان، بأن تستمر في تجميد الأرصدة التابعة للحكومة العراقية ووضعها تحت تصرف الاتحاد الهاشمي، وبما أن هذا الوضع يهدد بموقف خطير جدا للاقتصاد العراقي[٢].

دفعت هذه الأمور محمد حديد بصفته وزيرا للمالية باستدعاء المدير العام لشركة نفط العراق المقيم في بغداد وإنذاره بأن حكومة الجمهورية العراقية سترغم شركة نفط العراق وشقيقاتها في الموصل والبصرة على دفع عائدات النفط المستحقة للحكومة العراقية بالذهب أو بعملات أجنبية قابلة للتداول دوليا كالدولار إذا لم يرفع الحجز عن جميع الأرصدة والأموال العراقية في الخارج، وهو ما تم بعد أيام قليلة من هذا الإنذار، بعد مخاطبة السفير البريطاني في بغداد همفري تريفليان(Sir Humphrey Trevelyan))[٣]، الحكومة البريطانية بهذا

=قيمته من التدهور مع تقييد التعامل مع البلدان الأخرى من غير المنطقة الإسترلينية، وهي تضم مجموعة من البلدان التي يربطها تنظيم مشترك للعلاقات فيما بينها من جانب والمنطقة الإسترلينية من جانب أخر، وبقرار من بنك انكلترا ضمن قائمة الأسماء التي يعدها ذلك البنك بالمعنى الوارد في قانون مراقبة التحويل الخارجي البريطاني لشهر تشرين الأول ١٩٤٧ المعدل، ويتمتع بعضوية المنطقة آنذاك جميع الأقطار والمناطق الواقعة ضمن الكومنولث البريطاني، باستثناء كندا لارتباطها بالدولار الأمريكي، ونيوفاوندلان، وهونغ كونغ، مع عدد من الدول المستقلة الواقعة خارج الكومنولث (أيسلندا، العراق، ومصر، والأردن، وليبيا، وأيرلندا)، وكذلك مجموعة من الدول الرأسمالية وهي كل من البرتغال والسويد والنرويج والدنمارك وفنلندا واليابان التي انضمت إليها في أوقات مختلفة، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء (٢٢ دولة) منها اليابان التي انسحبت منها بسرعة، وقد تميزت دول المنطقة الإسترلينية هذه بتطبيق الرقابة على الصرف، وحرية التجارة الدولية، واحتفاظها بأرصدتها في لندن مقدرة بالإسترليني، وتتعهد دول هذه المنطقة بأن تحول إلى لندن جميع ما تحصل عليه من عملات أجنبية نتيجة لمعاملاتها مع الخارج للمزيد ينظر: سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الإسترلينية، ط١، دار مطبعة التمدن، (بغداد، ١٩٥٩)، ص٢٧.ص٢٩، كارل افرسن وآخرون، المصدر السابق، ص٤٠٣.ص٤٠٤، محمد حديد، مشكلة الأرصدة الإسترلينية، (بغداد، ١٩٤٧)، ص٣.ص١٥

(١) محمد حديد، مذكراتي، ص٣٤١

(٢) المصدر نفسه، ص٣٤٢

(٣) همفري تريفليان: دبلوماسي بريطاني ولد في انكلترا سنة ١٩٠٥، خريج جامعة كمبردج، دخل الخدمة المدنية الهندسية سنة ١٩٢٩، والخدمة السياسية سنة ١٩٣٢، دخل بعدها في السلك الخارجي سنة ١٩٤٧، حيث عين مستشارا اقتصاديا للمندوب السامي في المانيا ١٩٥١– ١٩٥٣، عين قائما بإعمال السفارة البريطانية في بكين من ١٩٥٣– ١٩٥٥، ثم عين سفيرا فوق العادة ومفوضا في القاهرة من ١٩٥٥– ١٩٥٦، أعير إلى هيئة الأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٥٧، عمل مستشارا في السفارة البريطانية في بغداد في ٩ أيلول ١٩٥٨، ثم أصبح سفيرا لبريطانيا في بغداد في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٨ خلفا للسفير السابق=

التطور وأصبح من الممكن للبنك المركزي العراقي استعمالها في المعاملات المالية الخارجية للعراق[١]، شكلت هذه التبعية المالية قيداً إضافياً واضحاً جعل العراق غير قادر على مواجهة النقص المالي في حالة حدوثه، ولاسيما إن النسبة المالية التي كان يتسلمها العراق كانت تكفي فقط لتسيير شؤون الدولة الاعتيادية، فلا يوجد والحالة هذه أي فائض اقتصادي للعراق، وإن بروز هذه المظاهر في السياسة المالية في العراق هو الذي جعل الخروج من المنطقة الإسترلينية شعارا مطروحا على الساحة السياسية العراقية منذ بداية الخمسينات على اعتبار أن بقاء العراق فيها ينتقص من استقلاله السياسي والاقتصادي [٢].

وبما إن سياسة حكومة عبد الكريم قاسم الاقتصادية كانت تلتقي في معظم منطلقاتها مع هذه الطروحات على اعتبار إن وجود العراق ضمن الكتلة الإسترلينية، كان يدخل ضمن المعوقات الأساسية أمام التطور الطبيعي للاقتصاد العراقي في معظم ميادينه، لذا فأن إطراف الحركات الوطنية كافة كانت تؤكد ضرورة الأنعتاق من تلك الكتلة شرطا أساسيا من شروط تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلد في مختلف المجالات [٣]، وقد نشطت وزارة المالية العراقية برئاسة محمد حديد في هذا الاتجاه، وكان حديد قد ابلغ النائب العمالي البريطاني روي جنكر (Roy Juncker) [٤]، "أن العراق بالتأكيد ينوي ترك المنطقة الإسترلينية، ولم يكن ذلك الرغبة في تقليص العملات التجارية مع بريطانيا، ولكن سياسياً لا يرغب العراق في أن يبقى القطر الوحيد خارج الكومنولث من ضمن المنطقة الإسترلينية، ويرغب العراقيون بعدم تشجيع ذهاب رؤوس الأموال إلى لندن" [٥]، درست وزارة المالية الموضوع في وقت مبكر بعد نجاح ثورة ١٤ تموز، وقد اجمع أعضاء مجلس الوزراء على ضرورة انسحاب العراق من الكتلة الإسترلينية على أن لا يتم ذلك بصورة مفاجئة، بل عن طريق التفاوض وعلى أساس التفاهم بين الطرفين قبل تنفيذ فك الارتباط من الكتلة الإسترلينية [٦]، وطبقا لهذه السياسة قرر مجلس الوزراء

=مايكل رايت وبقي سفيرا في العراق لغاية سنة ١٩٦٣ للمزيد من التفصيل ينظر: علاء موسى كاظم نورس، ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية، وزارة الثقافة والإعلام، الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان، (بغداد، ١٩٩٠)، ص٨٥.ص٨٦

(١) محمد حديد، مذكراتي، ص٣٤٢

(٢) جواد هاشم وآخرون، المصدر السابق، ص٢

(٣) محمد حديد، مشكلة الأرصدة الإسترلينية، ص١٥

(٤) روي جنكر: نائب عمالي في مجلس العموم البريطاني وصل إلى بغداد، يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٥٨، ودامت زيارته ٢٤ ساعة فقط، أجرى خلالها مشاورات مع كل من محمد حديد وزير المالية وصديق شنشل، وزير الخارجية وكالة، ومن ثم التقى برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، حول سياسة الجمهورية العراقية الجديدة المطلوب تنفيذها من قبل المملكة المتحدة للمزيد من التفصيل ينظر: وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، ط١، الدار العربية، (بغداد، ١٩٨٩)، ص١٣٨. ص١٣٩

(٥) المصدر نفسه، ص ١٩٨

(٦) عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، ص٥٦

العراقي يوم ٣ أيار ١٩٥٩، الموافقة على الدخول في مفاوضات مع الجانب البريطاني للتوصل إلى اتفاق حول خروج من المنطقة الإسترلينية، مع ملاحظة عدم الضرر بمصالح العراق على أن تجري المفاوضة مبدئياً من قبل وزارة المالية، ثم يستعين وزير المالية محمد حديد بعدئذ بوفد مفاوض "خبراء" من الخارجية والمالية والاقتصاد [١]، وبناء على ذلك أصدرت حكومة الثورة قرارها بانسحاب العراق من المنطقة الإسترلينية يوم الرابع من حزيران لسنة ١٩٥٩، في مؤتمر التأسيسي الأول لنقابة المهندسين[٢]، واستجاب الجانب البريطاني للطلب العراقي، فوصل بغداد في أواسط حزيران سنة ١٩٥٩، وفد بريطاني خاص لهذا الغرض[٣]، حول الترتيبات اللازم اتخاذها في تحويل جميع الأرصدة الإسترلينية المتراكمة الذهب والعملات الأجنبية الأخرى على اختلاف أنواعها [٤].

وبعد مباحثات أجراها محمد حديد مع الجانب البريطاني للمدة ما بين (٣١ أيار ١٩٥٩ – ١٥ حزيران ١٩٥٩)، تم الاتفاق على خروج العراق من المنطقة الإسترلينية، وقد أعلن محمد حديد المبادئ المتفق عليها بهذا الصدد في البيان المشترك [٥]، الذي أصدرته الحكومتان العراقية والبريطانية والذي بدأ تنفيذه في ٢٣

---

(١) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٢، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠١)، ص٢٨٥

(٢) مؤتمر المهندسين: مؤتمر عقد في ٤ حزيران ١٩٥٩، في حدائق قاعة الشعب وجاء في الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم بهذه المناسبة " لقد صممنا أن نخرج من المنطقة الإسترلينية، وأننا في المرحلة الأخيرة من المفاوضات، وسوف نخرج ونحن أصدقاء مع بريطانيا، أنما سوف نعتمد على الدينار، سوف نعتمد على جهودكم أنتم، وسوف نعتمد على موارد البلاد وعلى قوتها، وأننا سنثبت للعالم أننا نتمكن من الاعتماد على قوة الدينار العراقي، وان الدينار يحميه أبناء البلد ويحميه أبناء الشعب، وتحميه ثروة البلاد، كما يحميه أخلاصكم وجهودكم واستمراركم على العمل لخدمة المجتمع للمزيد من التفصيل ينظر: ماجد شبر، خطب الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨–١٩٥٩، ط١، دار الوراق، (لندن، ٢٠٠٧)، ص١٦٠.ص١٦٢

(٣) عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، ص٥٦، Courtney Hunt, The History of Iraq, Green wood Press, London, 2005, p76

(٤) كانت موجودات العراق الإسترلينية خارج العراق بتاريخ ٣١ من مايس لسنة ١٩٥٩، لدى البنك المركزي ٩٨,٢٥٣,٠٠٠، جنيه إسترليني، ولدى المصارف التجارية، ١٤,٤٣٦,٠٠٠، جنيه إسترليني، وبذلك كان المجموع ١١٢,٦٨٩,٠٠٠، جنيه إسترليني للمزيد ينظر: سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الإسترلينية، المصدر السابق، ص٦٣

(٥) الذي جاء فيه "بناء على طلب الجمهورية العراقية جرت مباحثات في بغداد بين ممثليها وممثلي حكومة المملكة المتحدة حول العلاقات المالية بين البلدين في المستقبل، وقد أشترك في المباحثات المذكورة ممثلو البنك المركزي العراقي، وممثلو بنك انكلترا، وقد ابلغ ممثلو حكومة الجمهورية العراقية ممثلي حكومة المملكة المتحدة بقرار حكومة الجمهورية العراقية حول إنهاء عضويتها في المنطقة الإسترلينية، وتنويع احتياطي العملة العراقية وأرصدة العراق الأجنبية، فوافقت حكومة المملكة المتحدة على إدخال التعديلات اللازمة في أنظمتها الخاصة بالتحويل الخارجي طبقا للقرارات المذكورة، بما في ذلك اعتبار حسابات العراق الإسترلينية حسابات خارجية اعتبارا من هذا التاريخ، وان الترتيبات الضرورية لتنفيذ هذا التغير سيتخذ به البنكان المركزيان اللذان سيحتفظان بعلاقات ودية" للمزيد من التفصيل ينظر: الوقائع العراقية، العدد ١٨٨، في ٢٤ حزيران ١٩٥٩، الرأي العام، العدد ١٧٢، =

حزيران ١٩٥٩، وفي الوقت نفسه سيقوم البنك المركزي العراقي بالتدابير الضرورية لإدارة أرصدة العراق الأجنبية واستثمارها على أفضل وجه ليحقق مصلحة الجمهورية العراقية الزاهرة [١]، وأدلى محمد حديد وزير المالية بتصريح خاص أوضح نجاح تجربته للخروج التاريخي من المنطقة الإسترلينية من اجل طمئنت الرأي العام العراقي الذي تأثر بالتجاذبات السياسية والمواقف المتباينة آنذاك قائلا فيه " أن البنك المركزي العراقي قام بإدارة العملة والاحتياطي على أحسن وجه، وعما كان عليه الحال قبل الخروج من المنطقة الإسترلينية، ووضع العملة عندنا هو أقوى وأحسن الآن من حيث استنادنا على الاحتياط والعملات المتنوعة"، وفي تصريح آخر له حول الموضوع نفسه أكد محمد حديد إن النقد العراقي قد "ثبتت قوته وتعززت مكانته في الأسواق الدولية بعد أن فك العراق ارتباطه بالكتلة الإسترلينية، إذ إن الجهات المختصة قد استطاعت بعد تحرر النقد العراقي أن تنوع احتياطي العملة العراقية بحيث أصبح مدعوماً بالذهب والعملات النادرة والعملات المختلفة الأخرى، في حين كان جله فيما مضى من العملة الإسترلينية فقط" [٢]، وبذلك نجحت جهود محمد حديد بتنويع غطاء العملة العراقية وزيادة نسبة الذهب والعملات الأجنبية من غير الإسترليني [٣].

وكان لمحمد حديد جهود واضحة في دعم حركات التحرر العربية ولا سيما حركة التحرير الوطني الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي[٤]، علاوة على ذلك أولى محمد حديد العناية بقضايا الإعاشة العامة التي كانت معنية في ذلك الوقت بتوفير الخبز بأسعار مدعومة من قبل الدولة، وكذلك الحبوب وخصوصا القمح والشعير وكانت

=في٢٤ حزيران ١٩٥٩، سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الإسترلينية، البيان الرسمي بانسحاب العراق من المنطقة الإسترلينية، ص٦٠.ص٦٢، خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم، ص٣٢٨.ص٣٣٠

(١) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٦٨، نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٢، ص٢٨٧

(٢) عادل تقي عبد محمد البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨– ٨ شباط ١٩٦٣، مراجعة: كمال مظهر أحمد، مطبعة الميناء، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص٨٥، سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ص٨٧.ص٨٨

(٣) يقول الخبير المالي كارل بودلاها عن انسحاب العراق من المنطقة الإسترلينية " لقد فصلت العملة العراقية من التبعية المباشرة للباون الإسترليني بقانون العملة العراقي رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩، حيث منحت أساسا من الذهب، إذ نصت المادة الثانية منه أن يكون الدينار العراقي الوحدة القياسية لعملة الجمهورية العراقية ويساوي من حيث القيمة ٢,٤٨٨٢٨ غراما من الذهب الخالص ويتألف من ألف فلس"، ويؤكد كارل بودلاها أهمية الذهب بقوله " ولا يؤدي الذهب وظيفة مقياس للقيم ومحافظ لها فحسب، وإنما يؤدي أيضا وظيفة نقد عالمي، ومن ثم أن احتياطات العملة من الذهب تصلح أيضا كاحتياطيات لتسديد المدفوعات الدولية للمزيد من التفصيل ينظر: كارل بودلاها، المصدر السابق، ص٣٩

(٤) حيث استقبل في مكتبه الوفد الجزائري برئاسة مسؤول الشؤون المالية في الحركة وعرض عليه عن استعداد الحكومة العراقية بصورة مبدئية تخصيص مبلغ مليوني دينار سنويا على أن يخضع ذلك لموافقة مجلس الوزراء، اعتبارا من سنة ١٩٦٠، كمساهمة متواضعة لدعم الثورة الجزائرية وتنفيذا لأحد أهداف ثورة ١٤ تموز في دعم حركات التحرر الوطني في الأقطار العربية للمزيد من التفصيل ينظر: محمد حديد، مذكراتي، ص٣٤٢.ص٣٤٣

إدارتها وميزانيتها مستقلتين، وعند قيام الثورة كانت هذه المؤسسة تقوم بنشاطاتها بالتعاقد مع القطاع الخاص لطحن الحبوب، كما كانت تتعاقد مع الأفران الأهلية لإنتاج الخبز، وصودف أن كان حاصل الموسم الزراعي تلك السنة من دون المستوى المطلوب لتوفير حاجة البلاد من الحبوب، فقامت وزارة المالية بالاتفاق مع مجهزين من الأقطار المصدرة للحبوب مثل استراليا وكندا وأمريكا للحيلولة دون حدوث أزمة اقتصادية بعد نفاد الحبوب من الأسواق، فضلا عن دوره المهم في المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية حيث كان صاحب فكرة قانون رقم ٨٠ ومهندسه[١]، بخصوص استخراج النفط واستثماره وفق شروط جديدة للحكومة العراقية، ويرى الكثيرون أن هذا القانون وخطوة الدكتور محمد مصدق[٢]، التاريخية في تأميم النفط الإيراني، أهم التطورات في مجال صناعة النفط في الشرق الأوسط وأخطرها [٣].

ومن الأمور الأخرى التي كانت موضع اهتمام محمد حديد هي قضية الإسكان، نظرا لارتفاع قيمة الأراضي ذات الملكية الخاصة القريبة من الحدود البلدية لمدينة بغداد، فاتخذت وزارة المالية خطة توزيع الأراضي الأميرية التي تعود ملكيتها إلى الدولة والواقعة ضمن حدود أمانة العاصمة أو القريبة منها على

---

(١) قانون أصدره الزعيم عبد الكريم قاسم في ١٢ كانون الأول ١٩٦١، كرد فعل لفشل المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية وتعنتها، وبموجبه حددت مناطق الاستثمار لشركات النفط، واستعاد العراق بموجب هذا القانون ٩٩,٥% من الأراضي الممنوحة للشركات النفطية غير المستثمرة، وتنازل لها عن ٥% فقط من مجموع الأراضي التي كانت تحت تصرفها ولم يسمح للعراق أن يستثمرها، وألزم القانون الشركات بتقديم كل المستندات والخرائط ونتائج التحريات الخاصة بالأراضي المنتزعة إلى الحكومة وخلاف ذلك تقوم الشركات بدفع تعويض للحكومة العراقية عما لحقها من إضرار وما فاتها من الإرباح نتيجة التأخير، ومثلت تلك الخطوة المتخذة من قبل الحكومة الانتقال من المفاوضات لأسترداد الحقوق الوطنية إلى التشريع من جانب واحد، بذلك فقدت الشركات النفطية الأجنبية وضعها القانوني الخاص وأصبحت خاضعة للقوانين العراقية، وذلك حق العراق بالسيادة على أراضيه وحرمان الشركات من السيطرة على احتياطاته النفطية الغنية وفتح الباب إمام الاستثمار المباشر لشركات جديدة في الأراضي التي استرجعت ملكيتها من الشركات القديمة للمزيد من التفصيل ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة الإعلام، من مطاليبنا لدى شركات النفط، السلسلة الإعلامية ٣٦، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٢)، ص١٥.ص١٦، محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط العراقي، ط١، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٧)، ص٨٩، عبد الوهاب السلوم، "الاستعمار والاستعمار الجديد ومشكلة البترول العراقي"، بحث مقدم للمؤتمر التاسع لاتحاد المحاميين العرب، (القاهرة، ١٩٦٧)، ص٣٨.ص٣٩

(٢) سياسي وطني إيراني (١٨٨٢– ١٩٦٥) أقدم على تأميم النفط الإيراني في ١٥ آذار ١٩٥١، حيث مثل اكبر ضربة توجه إلى السيطرة البريطانية والدول الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية طوال القرن العشرين، فأحدث ضجة كبيرة على الصعيد العالمي، وامتدت أثاره إلى العراق بقوة، فتحول مصدق إلى احد الرموز الوطنية في ذهن كل مناضل في تلك المرحلة، فقد كانت الشركة التي أممتها حكومة محمد مصدق مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحكومة البريطانية وكانت عبارة عن دولة داخل دولة، لذلك عدت بريطانيا أن قرار التأميم إذا ما نجح في إيران فأنه سيؤدي إلى عمليات تأميم في دول مجاورة لها، وسيقود ذلك إلى خسارة بريطانيا لامتيازاتها في منطقة الشرق الأوسط للمزيد من التفصيل ينظر: ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في إيران، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، وداد جابر غازي، تأميم النفط الإيراني وتداعياته على العلاقات الدولية ١٩٥١– ١٩٥٣، بحث مقدم إلى مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، د.ت، ص١١

(٣) محمد حديد، مذكراتي، ص٢٣

جمعيات الإسكان التعاونية لمختلف المهن[١]، ويبدو إن هذا الإجراء كان وسيلة تنظيم إدارية مهمة قام بها محمد حديد على مستوى أزمة السكن، وهو بمثابة خطوة تقدمية في الإصلاح الاجتماعي.

وخصصت وزارة المالية في موازنة سنتي (١٩٥٩– ١٩٦٠) إي خلال مدة تولي محمد حديد لها المبالغ اللازمة لتقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة لرفع المستوى المعاشي للمواطنين ولا سيما ذوي الدخل المحدود[٢]، وكانت إسهامات محمد حديد واضحة في دعم القطاع الصناعي ماليا إذ بقي محدود النطاق من خلال حماية الإنتاج المحلي من منافسة السلع المستوردة من الخارج وبنتيجة هذه الحماية يتوقع أن تجني الصناعة المحلية كسبا أكثر وإن تجتذب إليها مزيدا من المساهمين إذ تجعلهم يتحولون عن استثمار رؤوس أموالهم في الأرض والعقارات التي تمتص كل رؤوس أموالهم [٣]، وأكد محمد حديد على البرامج التنموية لعملية التصنيع في العراق وتوفير مستلزماتها ولا سيما معامل الحديد والصلب، باعتبار أن الاهتمام بالصناعة سوف يسهم إسهاما فعالاً في معالجة المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها العراق وفي مقدمتها البطالة وغلاء المعيشة والاعتماد على الاستيراد من الخارج للسلع الاستهلاكية وغيرها، الأمر الذي عدهٌ محمد حديد أساسا للتنمية الاجتماعية [٤].

كما وأصبح محمد حديد وكيلا لوزارتي الصناعة [٥]، والأعمار[٦]، وعلى اثر الانشقاق الذي وقع داخل صفوف الحزب الوطني الديمقراطي، فقد اختلف محمد حديد للمرة الأولى منذ نحو ثلاثين عاما مع زميله كامل الجادرجي، إذ أصر الأخير على سحب أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي من الحكومة، وأن يوقف الحزب تعاونه مع عبد الكريم قاسم، لان وضع حكومة الجمهورية محاط بالمخاطر ومعرض للانهيار[٧]، ونتيجة لإلحاح

---

(١) محمد حديد، مذكراتي، ص٣٤٤.ص٣٤٥

(٢) المصدر نفسه، ص٣٤٤.ص٣٤٥

(٣) اهتمام محمد حديد الخاص بالتطور الصناعي يمكن إن يفسر منطقيا باعتباره واحدا من كبار الصناعيين العراقيين للمزيد من التفصيل ينظر: أوريل دان، المصدر السابق، ص٧٤

(٤) خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨– ١٩٥٩، ج٣، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص٧

(٥) تعد وزارة الصناعة من مستحدثات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فلم تكن قبل الثورة وزارة بهذا الاسم، وكان اهتمام حكومة الثورة بالميدان الصناعي وتطويره دافعا لتشكيل هذه الوزارة، وقد وضع لها نظام خاص هو النظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٩، وأصبح محمد حديد يقوم بمهام وزير الصناعة وكالة اعتبار من ١٣ تموز ١٩٥٩، وبقي كذلك حتى الثالث من أيار ١٩٦٠ للمزيد ينظر: رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني، المصدر السابق، ص١١٣

(٦) بعد أبعاد فؤاد الركابي عن وزارة الأعمار في ٣٠ أيلول ١٩٥٨، وتولى محمد حديد وزارة الأعمار وكالة حتى ٧ شباط ١٩٥٩ باعتباره أقدر عضو في الحكومة، فضلا عن ذلك إن قيادة الثورة كانت ترغب في توجيه الأعمار وجهة مختلفة عما كان عليه، أي دراسة طرق وأهداف التخطيط في الدول غير الغربية للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، ص١١٧.ص١٢٠

(٧) أشار الجادرجي بصراحة " علينا أن نخرج من الدار قبل سقوط السقف على رؤوسنا"، في حين رأى محمد حديد أن الجمهورية كانت تسير بخطى حثيثة وواسعة نحو تحقيق المزيد من الأهداف والأماني الوطنية وأن الديمقراطية لا يمكن إن تتحقق بين ليلة=

الجادرجي على محمد حديد بوجوب الانسحاب من الحكومة، قام محمد حديد بتقديم استقالته من الحكومة والحزب في يوم واحد ٢٣ نيسان ١٩٦٠[١]، ارفد محمد حديد المكتبة العراقية بالعديد من الكتب والبحوث في الجوانب المالية والاقتصادية منها (مشكلة الأرصدة الإسترلينية سنة ١٩٤٧)، (كيف يجب أن تعدل امتيازات النفط ١٩٤٩) (والتطور في حقوق نقابات العمال ١٩٥١)، (صناعة الزيوت النباتية والصابون في العراق ١٩٥٥)، ثم انتقل للاستقرار في بريطانيا حتى وفاته سنة ١٩٩٩[٢].

(٢) هاشم جواد :

هو هاشم بن محمد جواد[٣]، ينتمي بنسبه إلى أسرة الاوقاتي، التي ترجع إلى عشيرة جميلة أحد بطون العشائر القيسية العربية [٤]، ويذكر أنهم ينتسبون إلى السادة العلويين، وكان والده موظفاً من أعضاء الخدمة المدنية العثمانية في أواخر عهدها [٥]، ولد هاشم جواد في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩١١، في بغداد محلة حديد حسن باشا، ونشأ في ظل أسرته الميسورة الحال وذات الالتزام الديني والمهتمة بالأمور الثقافية [٦]، تخرج من المدارس الابتدائية والثانوية في بغداد سنة ١٩٢٨، ثم أوفد ضمن البعثة العلمية لسنة ١٩٢٨، إلى الجامعة الأمريكية في بيروت وأكمل دراسته فيها حاصلا على شهادة بكلوريوس في العلوم سنة ١٩٣٢[٧]،

=وضحاها ولابد إن تستقر تدريجيا، وان النظام كان خير معبر عن آراء الحزب الوطني الديمقراطي للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الفتاح على البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨– ٨ شباط ١٩٦٣، ط١، دار الزمان، (دمشق، ٢٠٠٨)، ص٢٥٤

(١) أعفي من منصبه بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ٢٦٢ والصادر في الثالث من أيار ١٩٦٠، وقد جاء في البيان الذي أصدره عبد الكريم قاسم" إن محمد حديد سيبقى سندا للثورة من خارج الحكومة كما كان في داخلها"، وانفرد محمد حديد بتكوين حزب جديد بأسم الحزب الوطني التقدمي وجريدته البيان وذلك في ٣٠ تموز ١٩٦٠، وهو الوجه المعتدل للحزب الوطني الديمقراطي، وهكذا أكتمل عقد الأحزاب السياسية العلنية في العهد الجمهوري الأول للمزيد من التفصيل ينظر: إسماعيل العارف، إسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص٢٠٠.ص٢٠١، جريدة الزمان، العدد٦٨٢٢، في ٢٧ نيسان ١٩٦٠

(٢) مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، ص١٤٠.ص١٤١

(٣) كان اسم والده مركب (محمد جواد) كما جاء في ملفة هاشم جواد التقاعدية للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لهاشم جواد المرقمة ٠٤٠٥٢٠١٤/ ٣١

(٤) عرفت بهذا الاسم لان جد الأسرة في العهد العثماني كان محاميا والعثمانيون كانوا يسمون المحامي اوقاتي واصل الكلمة مشتق من الكلمة (Avocat) وهي كلمة فرنسية تعني المحامي للمزيدينظر: علي غافل حسن، هاشم جواد ودوره الفكري والسياسي في العراق ١٩١١–١٩٧٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار،٢٠١٣، ص٦

(٥) عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون ذكريات وانطباعات، ط١، دار الوراق، (بيروت،٢٠٠٤)، ص١٩٢

(٦) جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق، ص٢١٨، حنا بطاطو، المصدر السابق، ج٣، ص١٥٤

(٧) إبراهيم هاشم معضد، وزارة الخارجية العراقية ١٩٥٨– ١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص٤٣، نوري عبد الحميد العاني، أعلام عانيون في التاريخ الحديث والمعاصر، ج١، مطبعة أنوار دجلة ، (بغداد ، ٢٠١٤)، ص٢٣٢

وحصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد والسياسة من جامعة لندن سنة ١٩٣٥، ثم أوفد إلى جامعة السوربون بفرنسا وحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد سنة ١٩٣٨[١]، شغل هاشم جواد بعد تخرجه من الجامعة الأمريكية في بيروت سنة ١٩٣٢ [٢]، وظائف عدة إذ عمل في بداية حياته في التدريس، إذ تم تعيينه مدرسا في الثانوية المركزية في بغداد في السنة نفسها التي تخرج فيها، وعرف في هذه المدرسة بأفكاره التقدمية اليسارية [٣]، ثم مدرساً في الثانوية المسائية ببغداد (١ تشرين الأول ١٩٣٣– ١٢ نيسان ١٩٣٤)، بعدها مدرساً في المتوسطة الشرقية ببغداد للمدة (١٢ نيسان ١٩٣٤– ١٠ أيلول ١٩٣٤)، ثم نقلت خدماته بعد ذلك إلى وزارة الخارجية، وبعد التحاقه بالسلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية سنة ١٩٣٤،عمل كاتباً وملاحظاً في مفوضية العراق بلندن(١١ أيلول ١٩٣٤– ٣١ كانون الأول ١٩٣٤)، ثم تولى وظيفة ملاحظ يقوم بوظيفة ملحق في المفوضية نفسها (١ كانون الثاني ١٩٣٥– ٣١ تموز ١٩٣٥)، ثم عين ملحقا من الصنف الثاني في المفوضية العراقية في لندن (١ آب ١٩٣٥– ١٩ نيسان ١٩٣٦)،عين بعد ذلك ملحقا في ديوان وزارة الخارجية العراقية (٢٠ نيسان ١٩٣٦– ٢٧ أيلول ١٩٣٦)، ثم نقلت خدمات هاشم جواد إلى مجلس الوزراء في ٧ كانون الثاني ١٩٣٧، وعمل معاونا لقسم الأمور الخارجية للفترة ما بين (١٧ كانون الثاني – ٦ تشرين الثاني ١٩٣٧)، وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٣٧، عين ملحقا في جنيف[٤].

وفي سنة ١٩٣٨ نقلت خدمات هاشم جواد إلى مكتب العمل الدولي في جنيف لمدة خمس سنوات اعتبارا من ٥ كانون الثاني ١٩٣٨[٥]، شغل بعد ذلك مناصب دبلوماسية وإدارية عديدة أهمها مشاور وممثل العراق الدائم في هيئة الأمم المتحدة (united nations)[٦]، في٨ تموز ١٩٥٦، بدرجة وزير مفوض، لكنه نقل من

---

(١) علي غافل حسن، المصدر السابق، ص١٢.

(٢) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٢٩٥

(٣) إسماعيل العارف، المصدر السابق، ص٣١٦

(٤) بموجب الأمر الإداري لوزارة الخارجية العراقية المرقم ٣٢٥٢ في ٢٣ آب ١٩٣٤، والأمر الإداري المرقم ٦٣٣٨ في ٢٣ آب ١٩٣٤، والأمر الإداري المرقم ١٦٣٤ في ٢٧ شباط ١٩٣٥، والأمر الإداري المرقم ٦٧١٥ في ٥ آب ١٩٣٥، والأمر الإداري المرقم ٣٣٠٨ في ٩ نيسان ١٩٣٦، والأمر الإداري المرقم ٣٢ في ٦ كانون الثاني ١٩٣٧، والأمر الإداري المرقم ٥٥٧ في ١٧ كانون الثاني ١٩٣٧، والأمر الإداري المرقم ١٢٢١٢ في ٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لهاشم جواد المرقمة ٣١/٠٤٠٥٢٠١٤

(٥) بموجب الأمر الوزاري المرقم ٧٢٥ المؤرخ في ٢٦ كانون الأول ١٩٣٨ للمزيد من التفصيل ينظر: الملفة نفسها

(٦) الأمم المتحدة: منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريبا تأسست بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية، وظهرت فكرة إنشائها خلال فترة الحرب العالمية الثانية بانعقاد مؤتمري موسكو وطهران في سنة ١٩٤٣ وباقتراح من قبل الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، وكان أول استعمال لهذا التعبير في الأول من يناير ١٩٤٢من قبل الحلفاء للإشارة إلى تحالفهم ومقرها الرئيس في مدينة نيويورك الأمريكية ولها مكاتب وهيئات ووكالات في جميع إنحاء العالم للمزيد من التفصيل ينظر: حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، المجلس الوطني للثقافة والأدب، (الكويت،١٩٩٥)،ص٦٠.ص٨٠

وظيفته في بداية سنة ١٩٥٨، بسبب موقفه من القضية القبرصية [١]، إلى وظيفة مستشار في ديوان وزارة الخارجية[٢].

وبعد ثورة ١٤ من تموز ١٩٥٨، قرر مجلس الوزراء تعيينه مندوبا للعراق لدى الأمم المتحدة وذلك في ١٥ تموز ١٩٥٨، بدلا من المندوب السابق عبد المجيد عباس[٣]، الذي أعلن ولاءه للاتحاد الهاشمي، ثم رشح من قبل محمد حديد وحسن الطالباني[٤]، وزيرا للخارجية[٥]، ورد عنه" انه عالم له شخصيته ومميزاته ذو مقدرة فائقة في خوض البحوث السياسية والاجتماعية ومناقشتها"، كان ذا ثقافة واسعة يجيد اللغتين الانكليزية والفرنسية، كما عرف عنه عداؤه للشيوعية وقريبا من أفكار الحزب الوطني الديمقراطي ومحسوبا على هذا الحزب [٦]، عين هاشم

(١) القضية القبرصية: قبرص جزيرة مساحتها ٩٢٥٢كم٢ في البحر المتوسط، استولى عليها الأتراك سنة ١٥٧١، وبمقتضى اتفاقية منفصلة اقرها مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وضعت تحت الإدارة البريطانية، وفي سنة ١٩٢٥ أصبحت مستعمرة بريطانية، وفي سنة ١٩٣١ الغي مجلسها التشريعي، ورفض غالبية سكانها في سنة ١٩٤٧ اقتراحا بريطانيا بإقامة نظام جديد للحكم وطالبوا بالاتحاد مع اليونان، وفي سنة ١٩٥١ نشأت القضية القبرصية عندما طلبت اليونان ضم الجزيرة إليها، وتدخلت القوات التركية تدخلا مباشرا من اجل تقسيم الجزيرة، فعرضت على مجلس الأمن الدولي في سنة ١٩٥١، بعد الطلب الذي تقدمت به اليونان للمزيد من التفصيل ينظر: علي غافل حسن، المصدر السابق، ص٣٧

(٢) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٢، ص١٥

(٣) عبد المجيد عباس: ولد في مدينة قلعة سكر وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم سافر إلى بغداد ليكمل دراسته، فدخل دار المعلمين وتخرج منها ومارس عمله معلما، ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإكمال دراسته للقانون فحصل على شهادة الدكتوراه في القانون، شغل مجموعة مناصب إدارية مهمة فعين وزيرا للمواصلات والإشغال سنة ١٩٥٣، ثم أعيد تعيينه للمنصب سنة ١٩٥٤ للمزيد من التفاصيل ينظر: ميري بصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، ج٣، ط١، دار الحكمة، (لندن، ١٩٩٩)، ص١٨٠

(٤) حسن الطالباني: سياسي وعضو سابق في الحزب الوطني الديمقراطي، ولد في بغداد ١٩١٣، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم التحق بكلية الحقوق وتخرج منها سنة ١٩٣٤، وهو من عائلة بارزة من قبيلة الطالباني الكردية الواسعة النفوذ في محافظتي كركوك وديالى، مارس المحاماة فترة من الزمن،تدرج في المناصب حتى عين محافظا للسليمانية سنة ١٩٤٦، فتنقل في محافظات أخرى، ثم عين في وزارة المالية مفتشا عاما للمالية بعدها مديرا عاما للمصرف العقاري وعضوا في مجلس الخدمة العامة، وفي سنة ١٩٥٩ عين من قبل عبد الكريم قاسم وزيرا للمواصلات والإشغال للمزيد من التفصيل ينظر: طارق إبراهيم شريف، ذكريات هادي الجاوشلي، ط١، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ٢٠١٢)، ص١٢٧.ص١٢٨

(٥) عين بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ١٠٥ والمؤرخ في ٧ شباط ١٩٥٩، اثر استقالة الوزراء القوميين وهم محمد صالح محمود ومحمد صديق شنشل والشيخ بابا علي وعبد الجبار الجومرد وناجي طالب وفؤاد الركابي، بسبب عدم موافقتهم على السياسة التي انتهجها الزعيم عبد الكريم قاسم في سياسته الخارجية والداخلية لا سيما في دعمه لعناصر الحزب الشيوعي بغض النظر عن تصرفاتهم من خلال اتخاذ عبد الكريم قاسم نفسه وسيلة للسيطرة على أكثرية مؤسسات الدولة، ومعاداة التيار القومي الوحدوي في العراق للمزيد من التفصيل ينظر:عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٩١)، ص٢٩٢

(٦) نوري عبد الحميد العاني، أعلام عانيون في التاريخ الحديث والمعاصر، ج١، ص٢٣٢

جواد وزيرا للمالية وكالة في ٣ أيار سنة ١٩٦٠، بعد استقالة محمد حديد من منصبه على اثر الخلافات الداخلية التي عصفت بالحزب الوطني الديمقراطي [١]، وقد رشح لهذا المنصب من قبل الزعيم عبد الكريم قاسم [٢].

نالت العديد من القضايا المالية المتعلقة في البلاد اهتمام هاشم جواد حين توليه هذه الوزارة، وأولها الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٦٠ المالية، إذ كان يرى أن من أوليات إعمال وزارة المالية تهيئة المال اللازم لانجاز ما يصبو إليه أفراد الشعب من خدمات وإصلاحات، ومن هذا المنطلق كان من اشد المتحمسين من أعضاء مجلس الوزراء في التصديق على هذه الميزانية للسنة المالية ١٩٦٠، التي أقرت بعجز مالي قدره ١٤ مليون دينار[٣]، وقدم هاشم جواد وزير المالية مقترحاته في ٣ أيار ١٩٦٠ إلى مجلس السيادة وديوان مجلس الوزراء والوزارات والمتصرفيات بوجوب انتهاج خطة الاقتصاد التام بالنفقات والسعي لتحقيق الإيرادات المفروضة بموجب قوانين الضرائب والرسوم المتخصصة، وقرر إيقاف التعيينات على الدرجات الشاغرة التي تشغر في ملاكات الموظفين والمستخدمين الدائمين والأجانب، عدا فيما يتعلق بوزارة الدفاع، وضرورة التزام الموظفين بتلك التعليمات في دعم مالية البلاد [٤].

ونالت اقتراحات هاشم جواد موافقة مجلس الوزراء على تعديل قانون إطفاء حق العقار رقم ٨ لسنة١٩٦٠ بقانون رقم ٦٢ لسنة١٩٦٠، لأن معظم الأراضي الأميرية [٥]، مملوكة للدولة وأن إعطاء الحق لصاحب العقار بطلب إطفاء حق العقر يكبد خزينة الدولة مبالغ مالية كبيرة الأمر الذي قد يربك الميزانية العامة [٦]، فضلا على ذلك عرض هاشم جواد وزير المالية مقترحا على مجلس الوزراء بإعفاء المسكوكات والميداليات التذكارية من رسوم الوارد الكمركي، وبعد المداولة صدر قانون رقم ٦٤ لسنة١٩٦٠، والذي تضمن إعفاء المسكوكات التذكارية التي تستوردها الحكومة تخليدا للمناسبات المختلفة من رسوم الوارد الكمركي، وإعفاء المسكوكات التذكارية لثورة

(١) م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لهاشم جواد المرقمة ٣١/٠٤٠٥٢٠١٤، جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق ،ص١١٤

(٢) محمد حديد، مذكراتي، ص٤٥٤

(٣) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الجمهورية العراقية في سطور، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٠)، ص١٩، وزارة الثقافة والإرشاد، لجنة الدعاية والنشر، اللجنة المركزية لاحتفالات ثورة ١٤ تموز، ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٦١)، ص٤

(٤) علي غافل حسن، المصدر السابق، ص٤٧، جريدة الأخبار، العدد ٥٤٠٦، في ٤ أيار ١٩٦٠

(٥) الأراضي الأميرية: وهي الأراضي التي تعود ملكيتها إلى بيت المال، ويكون التصرف بها وانتقالها تابع للأوامر الصادرة من قبل الدولة وفق المصلحة أو المنفعة، أي إن أصحاب التصرف لا يملكون فيها إلا حق الانتفاع منها واستخدامها يكون مجرداً من الملكية، وكان هذا النوع من الأراضي أكثر انتشارا في الدولة العثمانية للمزيد من التفصيل ينظر: حافظ شكر التكمجي، الخلفيات الاقتصادية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ط١، دار الرواد المزدهرة، (بغداد، ٢٠١٠)، ص١٥٤

(٦) الوقائع العراقية، العدد٣٥١، في ٢٢ أيار ١٩٦٠

١٤ تموز الصادرة وفق المرسوم الجمهوري المرقم٨٨٠ في ٢٦ كانون الأول ١٩٥٩، من رسوم الوارد الكمركي[١].

ونجحت جهود هاشم جواد وزير المالية بتعديل قانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة١٩٤٠ بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٠، بإضافة نص إليه يعطي لمجلس الوزراء صلاحية إضافة مدة لا تتجاوز الستة أشهر للموظف أو المستخدم المتوفى الذي يحتاج هذه المدة كي تنال عائلته الراتب التقاعدي[٢]، ومن الأمور الضرورية التي قام بها وزير المالية هاشم جواد هي منح مدير عام مديرية الإعاشة العامة سلطة جزائية من الدرجة الأولى بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٠، وذلك لتنظيم الحياة الاقتصادية ومعاقبة المتلاعبين بأسعار الحبوب في الأسواق المحلية، نظرا لان قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٣ السابق لا يعطي صلاحية مراقبة الأمور الاقتصادية بإجراءات صارمة [٣].

ومن اجل تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين الموظفين قام هاشم جواد وزير المالية في ١٨ حزيران ١٩٦٠، بأجراء التعديل الثاني لقانون مخصصات موظفي الدولة ومستخدميها رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣، ممثلا بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠، الذي نص في المادة الأولى منه على انه لا يجوز إن تزيد أجور ومخصصات موظفي الدولة ومستخدميها العراقيين على ٤٠% من الراتب (أو الأجور الأصلية المقررة بدل الراتب) ويجوز إبلاغها إلى ٦٠% في حالات استثنائية على أن يكون ذلك بقرار من مجلس الوزراء، ويؤمن هذا القانون أيضا اشتغال الأكفاء من الموظفين في إعمال اللجان والمجالس للاستفادة من قابلياتهم وخبرتهم في العمل، لغرض توزيع العمل الإضافي واللجان على عدد أكثر من دون الاستئثار به من قبل قلة منهم [٤].

وفيما يتعلق بالإصلاح الزراعي واستنادا لقانون ذيل قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٢لسنة ١٩٥٩، الذي أناط بوزارة المالية جباية حصة الإصلاح الزراعي من الحاصلات، اصدر وزير المالية هاشم جواد بيانا في٢٩ حزيران ١٩٦٠، نص على استيفاء حصة الإصلاح الزراعي من الحاصلات عينا في الأراضي التي تدار بواسطة وكلاء الإصلاح الزراعي بدلا من النقد، على أن تجبى ضريبة الأرض[٥]، من هؤلاء الوكلاء نقدا حسب

---

(١) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠، القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد ١٩٦١)، ص٣٥٥

(٢) الوقائع العراقية، العدد ٣٥٧، في ٢ حزيران ١٩٦٠

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠، القسم الأول، ص٤٥٨

(٤) الوقائع العراقية، العدد ٣٦٦، في ٢٩ حزيران ١٩٦٠

(٥) خضع الإنتاج الزراعي في العراق لضريبتين الأولى غير مباشرة وهي رسوم الاستهلاك والثانية ضريبة مباشرة هي ضريبة الأرض، فرسوم الاستهلاك تستوفي بنسبة ١٠% من قيمة المحصولات التي تنبت بالأرض والتي تجلب إلى السوق، ثم امتدت في سنة ١٩٣٨ إلى منتجات المواشي من لحوم وألبان وصوف وجلود سواء استهلكت داخل البلاد أو صدرت إلى الخارج، وامتدت في سنة ١٩٤٢ إلى الأسماك المستهلكة محليا والمصدرة وبذلك أصبحت هذه الضريبة شاملة لجميع المنتجات الزراعية والحيوانية=

البدلات النقدية لمنتج الدونم الواحد المصدق عليه من قبل هذه الوزارة وفقا للقوائم التي ترسلها دوائر الإصلاح الزراعي والمقررة على ضوء نظام جباية حصة الإصلاح الزراعي رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠، والتعليمات المالية رقم ٢ لسنة ١٩٦٠[١].

واستطاعت وزارة المالية في تغطية العجز في الميزانية من خلال إصدار حوالات الخزينة [٢]، إذ صدرت بموجب قانون اقتراض وإصدار حوالات الخزينة، رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨، بيانا نص على عرض حوالات الخزينة للبيع على الجمهور في ١٣ تموز ١٩٦٠، ما قيمتها خمسة ملايين دينار، وأصدرت الوزارة أيضا بيانا في ٢٤ تموز ١٩٦٠، عرضت بموجبه بيع حوالات الخزينة بقيمة خمسة ملايين دينار عراقي، وقد ذكر البيان الصادر من وزارة المالية أن طريقة إصدار حوالات الخزينة طريقة ناجحة ونافعة جدا، بوصفها وسيلة لتمويل مصروفات الميزانية وتدارك العجز فيها وتساعد على تنشيط استثمار رؤوس الأموال الفائضة لاسيما لدى المصارف، موضحا أن مبدأ موازنة الميزانية لم يعد شيئا مقدسا فقد تصدر الميزانية بعجز عندما يكون هنالك انكماش في الاقتصاد الوطني أو وجود ضرورة وطنية ملحة كما هو عليه الحال في العراق آنذاك [٣].

واقترح وزير المالية هاشم جواد على مجلس الوزراء وموافقته تعديل قانون ذيل قانون ضريبة الأرض رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٦، من اجل رفع الحيف عن كاهل الفلاح العراقي بإصدار قانون ذيل ضريبة الأرض رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠، الذي تضمن في المادة الأولى منه على إن تكون الجباية في دوائر حكومية أو محل استهلاك وتطبيق هذا القانون على التبغ والتنباك وحصة الإصلاح الزراعي والخضروات والجت، ولوزير المالية إن يأمر

=وفي ما يتعلق بضريبة الأرض تستوفى بنسب تختلف باختلاف طريقة إرواء الأرض ونوع التصرف بها ونوع الحاصل في بعض الأحوال، وتتراوح نسبتها بين ٢% و١٥% من قيمة الحاصل، وتشمل رسوم الاستهلاك المحصولات الصيفية والشتوية والتبغ، والخضار والإثمار للمزيد ينظر: صباح صالح محمد البدري، دور السياسة المالية في تنمية الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (جامعة القاهرة، ١٩٧٣)، ص٢٠٠.ص٢٠٥

(١) علي غافل حسن، المصدر السابق، ص٤٨

(٢) حوالات الخزينة: تعرف حوالات الخزينة أو اذونات الخزينة بأنها قيم مالية قابلة للتداول تصدرها وزارة المالية لأجل قصير (٩١ يوما) لغرض تغطية العجز المؤقت في إيرادات الميزانية الاعتيادية، وتمثل هذه الحوالات نوعا من القروض الطافية بل أنها تعتبر في العادة أهم أنواع هذه القروض على الإطلاق، وهي تقوم بدور كبير في الحياة المالية والاقتصادية في البلاد المتقدمة كما إن أهميتها أخذت في التزايد في البلاد النامية، لقد أصدرت وزارة المالية حوالات الخزينة لأول مرة سنة ١٩٤٧، إذ خول القانون وزير المالية إصدار تلك الحوالات بمبلغ نصف مليون دينار، ثم ازدادت في الفترة ما بين (١٩٤٨– ١٩٥٣) إلى ثلاثة ملايين دينار، وفي المدة (١٩٥٤– ١٩٥٧) لم تلجأ وزارة المالية إليها بسبب زيادة عوائد النفط، وخلال سنة ١٩٥٨، عندما تعرضت خزينة الدولة إلى العجز النقدي المؤقت، خول القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٨، وزير المالية الاستقراض من البنك المركزي بإصدار حوالات خزينة بمبلغ ٦,٤ مليون دينار للمزيد من التفصيل ينظر: سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، ص٢٦٣.ص٢٦٤

(٣) علي غافل حسن، المصدر السابق، ص٤٩

بتطبيق إي نوع من طرق التحقيق المبينة لتحقيق الضريبة أو حصة الإصلاح الزراعي أو أجر المثل المعين بهذا القانون على إي نوع من المحاصيل [١]، وأشار القانون في المادة الثانية على كل من زرع الأرض الأميرية الصرفة بالخضراوات أو الجت يكون ملزما بدفع اجر المثل عنها إلى وزارة المالية على أن لا يتجاوز نسبة الضريبة المفروضة في الأراضي المماثلة لها في طريقة الري، وفي المادة الثالثة أشار القانون على أن يستخرج صاحب الأرض الضريبة من أصل الحاصل قبل قسمته ويكون ملزما بدفعها إلى الحكومة وفق إحكام هذا القانون، وتستقطع الضريبة من حصة الإصلاح الزراعي من الحاصل في الأراضي التي تحت إدارته [٢].

ونالت قضية السكن اهتمامات وزير المالية هاشم جواد إذ دعا إلى زيادة رأس مال المصرف العقاري ليتسنى له القيام بمشاريع الإسكان، وخاطب وزارة التخطيط ليعلمها بأن مشكلة الإسكان من المشاكل الرئيسة في البلد، وتتطلب حلولا جذرية لتوفير المساكن للمواطنين وذلك عن طريق تمويل مشاريع الإسكان بالأموال الكافية، وأن وزارة المالية ترى أن مساهمة المصرف العقاري في حل مشكلة الإسكان ضرورية لفوائد عدة، منها اشتراك القطاع الأهلي بتمويل جزء لا بأس به من عملية الإسكان، وضمان استرداد القروض تكون مضمونة بالأرض والبناء وان عملية استردادها مستمرة بدفع الإقساط السنوية والفوائد وهذه العملية تتوسع كلما توسعت موارد المصرف، فضلا عن ذلك حرية اختيار موقع السكن وتصميمه والمواد المستعملة في البناء في الدور التي تشيد بقروض من المصرف العقاري والتي تنسجم ورغبات المقترضين،إلا أن وزارة التخطيط اعتذرت عن تقديم الأموال للازمة للمصرف العقاري ووعدت بتنفيذ ذلك الطلب في السنة القادمة ١٩٦١[٣].

وفيما يخص المسكوكات والأوراق النقدية قدم وزير المالية هاشم جواد اقتراحا إلى مجلس الوزراء تضمن طبع شعار الجمهورية العراقية على العملة العراقية وعلى اثر ذلك صدر مرسوم جمهوري في ١٩ تموز سنة ١٩٦٠ الذي نص على عد جميع المسكوكات والأوراق النقدية المتداولة بموجب القوانين والمراسيم المرعية والتي لا تحمل شعار الجمهورية لا يصح تداولها اعتبارا من ٦ كانون الثاني ١٩٦١ [٤]، وبقي الدكتور هاشم جواد وزيرا للمالية لغاية ١٩ آب ١٩٦٠ [٥]، اعتقل بعد سنة ١٩٦٣، ثم عين بعد ذلك سفيرا للأمم المتحدة، وفي بيروت حيث اغتاله سائق سيارته وهو فلسطيني وذلك سنة ١٩٦٩، ارفد المكتبة العراقية بالعديد من البحوث منها (أحوال العمل والعمال في العراق ١٩٤٢)، و(مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ١٩٥٦)، (عوامل نشوء وتطور تشريع العمل الحديث ١٩٥٤)،(القضية الجزائرية ١٩٦٠)،(السياسة الخارجية للجمهورية العراقية١٩٦١)،

(١) الوقائع العراقية، العدد ٣٨٣، في ١ آب ١٩٦٠

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠، القسم الأول ، ص٥٠٦.ص٥٠٨

(٣) علي غافل حسن،المصدر السابق، ص٤٩.ص٥٠

(٤) لجنة الدعاية لاحتفالات ١٤ تموز، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في عامها الثالث، ص٤٥٣، الوقائع العراقية، العدد ٣٧٦، في ٢٠ تموز ١٩٦٠، جريدة الزمان، العدد ٨٦٨٨، في ٢٢ تموز ١٩٦٠

(٥) جاسم محمد الذهبي ، المصدر السابق ،ص٢، محمد حديد، مذكراتي، ص٤٥٤

(حول إنهاء الاستعمار)، و(سياسة عدم الانحياز- بلغراد)، و(تخطيط الاقتصاد القومي في العراق بين التخصيص والتنفيذ) [١]

(٣) عبد اللطيف الشواف :

شخصية قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية، ولد في بغداد سنة ١٩٢١ [٢]، ينتسب إلى عائلة الشواف في الكرخ من بغداد وهي من العوائل المحترمة والمعروفة بمركزها الديني المرموق، نشأ وتشبع بالقيم العالية وطلب العلم برعاية جده القاضي المفتي طه الشواف وأبيه القاضي علي الشواف وعمه العلامة كبير قضاة بغداد عبد الملك الشواف[٣]، وهو ابن عم كل من اللواء محمد عبد الملك الشواف[٤]، والعقيد عبد الوهاب الشواف[٥]، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في البصرة، والتحق في كلية الحقوق ببغداد ونال شهادتها بتفوق عال سنة ١٩٤٤، وبعد إكمال دراسته الحقوقية مارس المحاماة لمدة من الزمن ليعين بعد ذلك قاضيا في مدينته في محكمة صلح البصرة سنة ١٩٤٧[٦]، ثم انتقل إلى بغداد ليتولى القسم القانوني في مديرية الأموال المستوردة والتي زامل فيها عن قرب نخبة من المثقفين[٧]، ثم شغل منصب رئيس مجلس تجارة الحبوب ومديرا لجمعية

---

(١) نوري عبد الحميد العاني، أعلام عانيون في التاريخ الحديث والمعاصر، ص٢٣٢.ص٢٣٣

(٢) ن.م.ع، الاضبارة الشخصية لعبد اللطيف علي طه الشواف المرقمة ع ٧٠- ٩٧٦

(٣) عبد اللطيف الشواف، شخصيات نافذة، ط١، دار الوراق للنشر، (لندن، ٢٠١٣)، ص٢٣٦

(٤) ولد في البصرة سنة ١٩١٧، وأكمل دراسته الإعدادية في بغداد سنة ١٩٣٠، تخرج من كلية الطب ١٩٣٠ والتحق بالجيش برتبة ملازم ثان، دخل كلية الطب العسكرية في لندن ١٩٣٧، ونال شهادة التخصص في إمراض الأنف والإذن والحنجرة من الكلية الملكية للطب والجراحة في لندن ١٩٥٥، تدرج في الرتب العسكرية وأصبح بعد الثورة مديرا للشؤون الطبية العسكرية برتبة أمر لواء ثم تسنم منصب وزير الصحة في ٧ شباط ١٩٥٩وحتى ٨ شباط ١٩٦٣ للمزيد من التفصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٥٤، جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق، ص١٦٦

(٥) ولد في بغداد سنة ١٩١٦، دخل الكلية العسكرية بعد إتمام تعليمه الثانوي وتخرج فيها برتبة ملازم ثان، ثم أكمل تعليمه في كلية الأركان، وبعدها في مدرسة كبار الضباط في ديفابرس في بريطانيا، أصبح عضوا في اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، شغل قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، منصب مدير فرقة التدريب في مديرية التدريب العسكري في وزارة الدفاع، وبعد نجاح الثورة عين آمر حامية الموصل ومن هناك قاد حركة عسكرية كانت تهدف إلى الإطاحة بحكم الزعيم عبد الكريم قاسم، للمزيدينظر: محمود الدرة، ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل من تاريخ العراق المعاصر، ط١، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٧)، ص٧٦، خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين، وعبد الوهاب الشواف، ج٤، من موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٨)، ص١٩

(٦) ن.م.ع، الاضبارة الشخصية لعبد اللطيف علي طه الشواف المرقمة ع ٧٠- ٩٧٦

(٧) كبدر شاكر السياب زميله في مدارس البصرة، وحسين عبد العال، والفنان الأديب نوري الراوي، وكذلك الشخصية التقدمية ناظم الزهاوي الذي استوزره عبد الكريم قاسم بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ للمزيد من التفصيل ينظر: عبد المنعم الأعسم، ناظم الزهاوي رجل الدولة والإصلاح، ط١، مطبعة الوراق للنشر، (بغداد، ٢٠١٤)، ص١٥٥.ص١٥٦، الجمهورية العراقية، نقابة المحامين، جدول المحامين، مطبعة واوفسيت، (بغداد، ١٩٨٧)، ص٢٠١

التمور العراقية [١]، وقد أهلته كفاءته واستقلاله وحماسه الوطني المتزن لإشغال مراكز متقدمة في الدولة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ولعل تجربته مع الزعيم عبد الكريم قاسم كانت بالغة الحراجة إذ اختاره قاسم وزيرا للتجارة في منتصف سنة ١٩٥٩، في أدق الظروف السياسية وأشدها خطراً على البلاد[٢]، فلعب دورا فاعلا كعادته إذ أسهم في إنضاج وتحقيق عدد من الانجازات في مجال النفط للتحرر من السيطرة الأجنبية وخاصة فيما يتعلق بالقانون رقم ٨٠، وتطوير العلاقات التجارية مع البلدان المختلفة وإعداد الدستور[٣]، عرف بكونه ديمقراطيا لكن بميول يسارية معتدلة الأمر الذي جعل منه شخصية مقبولة من وجهة نظر البريطانيين أكثر من الوزير الذي سبقه إبراهيم كبة [٤].

تولى عبد اللطيف الشواف وزارة المالية وكالة للمدة ما بين (١٩ آب ١٩٦٠– ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠)[٥]، وخلال مدة توليه وزارة المالية قام بعدة إعمال أولت اهتمامه ومنها تنظيم الميزانية العامة للدولة من خلال إلحاقها بموازنة تكميلية لتغطية نفقاتها وخاصة فيما يتعلق بتغطية نفقات الهيئة العليا للإصلاح الزراعي التي طالبت بتخصيص مبالغ إضافية لها لشراء ٥٠ إلف طن من الحنطة لتوزيعها على جميع الفلاحين في المناطق الديمية قبل بداية الموسم الزراعي (١٩٦٠– ١٩٦١)، بالنظر لعدم وجود اعتمادات مالية في ميزانية سنة ١٩٦٠، لملافاة كلفة هذه البنود، ولهذا قام عبد اللطيف الشواف بإضافة ما يعادل هذه الكلفة إلى الميزانية العامة [٦]، فضلا عن توفيره الأموال اللازمة للمصرف العقاري بمبلغ قدره (٢,٠٠٠,٠٠٠) دينار، نظرا لحاجة المصرف إلى المال الكافي للمساهمة في إقراض الجمهور لغرض بناء دور سكنهم بأوسع نطاق وبغية تمكينه

(١) تأسست بموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٢، مركزها بغداد ومرتبطة بوزارة الاقتصاد، وهدف الجمعية تحسين إنتاج التمور وحمايتها وتثبيت أسعارها، وتنظيم تجارتها وكبسها وصناعتها وتصديرها والدعاية لها في الخارج، وإيجاد أسواق عالمية لتصريفها، وفي سنة ١٩٦٠ حولت جمعية التمور العراقية إلى مصلحة حكومية بأسم مصلحة التمور العراقية بموجب القانون رقم ٦٦ لغرض توسيع نشاطها التجاري داخليا وخارجيا للمزيد من التفصيل ينظر: رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني، المصدر السابق، ص١٣٤

(٢) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٣، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠١)، ص١٢، عبد المنعم الأعسم، المصدر السابق، ص١٥٥.ص١٥٦

(٣) عقيل الناصري، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في بصائر الآخرين، ط١، دار الحصاد، (دمشق، ٢٠١٢)، ص٩٥

(٤) إبراهيم كبه (١٩١٩–٢٠٠٤): ولد في بغداد ونشأ فيها، كان ميالا لدراسة الاقتصاد لكنه توجه نحو كلية الحقوق التي تخرج منها سنة ١٩٤١، انخرط في سلك الوظائف الحكومية فعيين مدققا ومخمنا لضريبة الدخل في وزارة المالية، مارس التدريس في إعدادية التجارة ومدارس أخرى وكلية التجارة والاقتصاد، ومارس المحاماة لمدة من الزمن حتى ١٤ تموز ١٩٥٨، عين وزير للاقتصاد في أول إدارة في العهد الجمهوري، أبرم عدة اتفاقيات اقتصادية مع دول اشتراكية، في سنة ١٩٥٩ عين وزيراً للإصلاح الزراعي ووزيراً للنفط بالوكالة،له مؤلفات كثيرة تزيد على الثلاثين، فضلاً عن دراسات وبحوث في مختلف الصحف توفي ببغداد ٢٠٠٤ للمزيد من التفصيل ينظر: احمد مريح المنصراوي، إبراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩١٩– ٢٠٠٤، ط١، مكتبة النهضة العربية، (بيروت، ٢٠١٤)

(٥) جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق، ص١٥٨

(٦) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠ ، القسم الأول، ص٥٨٤

من الاشتراك في مهمة الإسكان التي أخذت الحكومة على عاتقها القيام بها، والاتفاق على تسديد القرض لمدة خمس سنوات [١].

حرص وزير المالية عبد اللطيف الشواف بتهيئة مبلغ قدره (٧,٤٢٠,٩٣٠) مليون دينار، لإدارة ميناء البصرة ومشروع حفر سد الفاو لسنة ١٩٦٠، لزيادة تصدير النفط بكميات أكثر مما عليه في السابق، والقيام بمشاريع عمرانية رئيسة وتكميلية وجديدة للميناء ومشروع سد الفاو، وضمانا لسرعة تصدير المنتجات العراقية وسهولة دخول البضائع المستوردة إلى العراق دعما للاقتصاد الوطني [٢]، ومن هنا يتبين حرص وزير المالية عبد اللطيف الشواف على المال العام، بتقليل النفقات غير الضرورية وتحجيمها وتخصيص هذه المبالغ إلى المشاريع الإستراتيجية للبلاد.

وبمقترح من وزير المالية عبد اللطيف الشواف تم تعديل قانون تنظيم تجارة الاسمنت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠، ليتسنى لوزير المالية بناء على اقتراح إدارة مصلحة المبايعات الحكومية [٣]، تحديد إعانات لتصدير السمنت وتكون هذه الإعانة مرتبطة بأسعار الأسواق المستوردة [٤]، كما حصل وزير المالية عبد اللطيف الشواف على موافقة مجلس الوزراء على تعديل قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠، المعدل لقانون إطفاء حق العقر رقم ٨ لسنة ١٩٦٠، لإعفاء دوائر الأوقاف من القانون المذكور وإعطائها حق الجباية على عقاراتها دون غيرها [٥].

ولأجل تهيئة الكوادر اللازمة لوزارة المعارف قدم وزير المالية عبد اللطيف الشواف مقترحا إلى مجلس الوزراء لتعديل قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠، لدعم وزارة المعارف من خلال سد النقص في كوادرها التدريسية وخاصة اللغة العربية من خلال فتح دورات لرجال الدين أمدها سنة دراسية على أن يجري تعيين الناجحين منهم بدرجة معلمين على الملاك الابتدائي استنادا إلى قانون المعارف رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٨، المعدل لان قوانين الخدمة المدنية السابقة لم تتطرق إلى معالجة تعيين خريجي هذه الدورات وتثبيت رواتبهم[٦]، استمر عبد اللطيف الشواف وزيرا للمالية وكالة لغاية التعديل الوزاري الخامس الذي أجراه الزعيم عبد الكريم قاسم

---

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٤١٠، في ١٣ أيلول ١٩٦٠

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠ ، القسم الأول ، ص٦٠٩.

(٣) تأسست بموجب القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٩، بوصفها شخصية معنوية تجارية مستقلة في شؤونها الإدارية والمالية وبرأسمال حكومي خالص، مركزها في بغداد ولها فروع في داخل العراق وخارجه، وكان الغرض منها تحقيق النفع العام وخدمة عملية التنمية الاقتصادية، وعملت على مراقبة ارتفاع الأسعار وتوفير البضائع الضرورية وحماية المستهلك والمنتج وتصريف الفائض من الإنتاج، وتنفيذ الاتفاقيات التجارية للمزيد من التفصيل ينظر: صلاح عريبي عباس، غرفة تجارة الموصل "دراسة اقتصادية ثقافية سياسية"، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠١٠)، ص١٣٠

(٤) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠ ، القسم الأول، ص٦١٩.ص٦٢٠

(٥) المصدر نفسه، ص٦٢١.ص٦٢٢

(٦) الوقائع العراقية ، العدد ٤٣٦، في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٠

على وزارته في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ [١]، لينصرف إلى ممارسة مهنة المحاماة مجددا والمشاركة بالهيئات واللجان الخاصة بالاقتصاد والقانون وشؤون النفط، ولم يتقلد بعد ذلك منصبا حكوميا ما عدا محافظية البنك المركزي للمدة ما بين (١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠– ٣١ كانون الأول ١٩٦٢)، تميز عبد اللطيف الشواف بدبلوماسيته المرنة، إذ استطاع الخروج من الحكومة العراقية برئاسة عبد الكريم قاسم مع الحفاظ على العلاقات الطيبة معه ومع جميع الإطراف المختلفة [٢]، وبعد انقلاب حزب البعث الثاني سنة ١٩٦٨، غادر الشواف العراق إلى القاهرة وبقي فيها لمدة من الزمن، واخذ يتنقل بين عواصم كثيرة حتى وفاته سنة ١٩٩٦، تاركا سمعة ناصعة البياض وإرثا قانونياً واقتصادياً غنياً بعضه يدخل في باب الرؤى الإستراتيجية التي كلف في إعدادها من قبل هيئات ومنظمات عربية ودولية، إضافة إلى النتاجات الأدبية والتاريخية، ولعل مشروعي الدستور الدائم اللذين أعدهما مع نخبة من رجال القانون المتميزين في عهدي عبد الكريم قاسم ثم عبد الرحمن عارف كان من انجازاته المعتبرة، هذا بالإضافة إلى كتبه المطبوعة (حول قضية النفط في العراق) و (د.ن.برايت وقضية النفط في العراق) و (شخصيات نافذة) و (عبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون) [٣].

(٤) مظفر حسين جميل:

باحث ومحلل تجاري ولد في بغداد سنة ١٩١٨[٤]، أتم دراسته الابتدائية والإعدادية فيها، ثم دخل كلية الحقوق العراقية وتخرج منها سنة ١٩٤١[٥]، مارس مظفر حسين المحاماة لمدة سنتين، ثم رحل إلى مصر لمواصلة دراسته العليا حيث حصل على شهادة الدكتوراه في علم الاقتصاد السياسي من جامعة فؤاد الأول في القاهرة سنة ١٩٤٩، عن أطروحته "سياسة العراق التجارية" [٦]، وبعد عودته إلى العراق عمل في التدريس في كلية الحقوق العراقية اعتبارا من ٥ كانون الثاني سنة ١٩٥٠[٧]، ثم عين مدرسا في كلية التجارة والاقتصاد[٨]، نقلت خدماته بعد ذلك إلى البنك المركزي العراقي حيث أصبح مديرا لقسم الإحصاء والأبحاث التابع للبنك

(١) محمد جاسم الذهبي، المصدر السابق، ص١٥٨

(٢) عبد اللطيف الشواف، شخصيات نافذة، ص٢٣٥، حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٩٩

(٣) عبد المنعم الأعسم، المصدر السابق، ص١٥٦

(٤) م. ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور مظفر حسين جميل المرقمة ٣١/٠٤٣٥٠٠٣

(٥) محمود فهمي دروش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٥١.

(٦) م. ت.ع، اضبارة الدكتور مظفر حسين جميل المرقمة ٣١/٠٤٣٢٥٠٠٣، حميد المطبعي إعلام العراق في القرن العشرين، ج٣، ص٢٤٥.

(٧) ينظر: أمر وزارة المعارف المرقم ٥٣٢، في ٤ كانون الثاني ١٩٥٠، واستمر في وظيفته لغاية ١٣ من أيار ١٩٥٠، للمزيد ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور مظفر حسين جميل المرقمة ٣١/٠٤٣٢٥٠٠٣

(٨) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٨٨.

المركزي للفترة ما بين (١٤ أيار ١٩٥٠– ١ حزيران ١٩٥٩)، ثم عين نائبا لمحافظ البنك المركزي في ٢ حزيران سنة ١٩٥٩[١].

وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠، عين مظفر حسين جميل وزيرا للمالية اثر التعديل الوزاري الذي أجراه عبد الكريم قاسم على وزارته [٢]، بالإضافة إلى توليه وكالة وزارتي النفط والتجارة للمدة ما بين (٦ تشرين الأول– ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٢) [٣]، سعى مظفر حسين إلى معالجة العديد من القضايا المالية منها تقسيط الديون المترتبة على دافعي الضرائب من أصحاب الأراضي إلى مدة أقصاها ست سنوات بسبب عوامل مالية واقتصادية طارئة يعانون منها بناء على تأييد مدير الواردات العام بأن أحوال المكلف الاقتصادية تستوجب مثل هذا التقسيط، مما اقتضى معالجة قضاياهم وفق الضوابط المالية وبشكل لا يؤثر على مستواهم المعيشي[٤].

وكان من جملة التدابير التي اتخذها وزير المالية مظفر حسين جميل لمعالجة مشكلة التجاوز على الأراضي الأميرية الصرفة تشكيل لجنة مالية مختصة في وضع حد على التجاوزات على تلك الأراضي[٥]، ونالت اقتراحاته موافقة مجلس الوزراء بإصدار قانون رقم ١لسنة ١٩٦١، المتعلق بسحب الأوراق النقدية والمسكوكات القديمة والمتنوعة لدى الجمهور التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية وخاصة في المناطق النائية، بالنسبة للذين لم يتيسر لهم التبديل خلال المدة المحددة، حيث رأى انه لا يصح حرمانهم من ملكيتهم قبل إعطائهم فرصة أخيرة، بالرغم من القوانين والمراسيم الجمهورية التي صدرت في بداية العهد الجمهوري بخصوص العملة الجديدة، فقد ظلت العملة العراقية التي صدرت خلال العهد الملكي بموجب قانون العملة العراقية الصادر في نيسان ١٩٣١، هي العملة المتداولة في العراق، وذلك بمنح صلاحية للبنك المركزي العراقي

(١) ينظر: حسب الأمر الإداري لوزارة المالية المرقم ١٠٤/١٤٦ في ٩ أيار ١٩٥٠، والأمر الوزاري لوزارة المالية المرقم ١٥٣١٧/٢٢١ في ٢ حزيران ١٩٥٩، والمرسوم الجمهوري المرقم ٣٧٢، في ٣٠ أيار ١٩٥٩ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور مظفر حسين جميل المرقمة ٣١/٠٤٣٢٥٠٠٣، حميد المطبعي، إعلام العراق في القرن العشرين، ص٢٤٥

(٢) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٨٨، محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٥١.

(٣) بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ٥٢١ في ٤ تشرين الأول ١٩٦٢، والمرسوم الجمهوري المرقم ٦١٣، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ للمزيد ينظر: هـ. ت.ع، اضبارة الدكتور مظفر حسين جميل المرقمة ٣١/٠٤٣٢٥٠٠٣

(٤) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠ ، القسم الأول، ص٦٨٥.ص٦٨٦

(٥) أوصت اللجنة بضرورة وضع نص جزائي بمعاقبة المتجاوزين على الأراضي الأميرية الصرفة يعاقب فيه التجاوز بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار للمزيد من التفصيل ينظر: مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠، القسم الأول، ص٧٠٧.ص٧٠٨

أو الجهة التي يخولها لاستبدال الأوراق النقدية والمسكوكات التي تصبح غير قانونية بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٠، وذلك اعتبارا من يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦١ ولغاية ٣١ من الشهر نفسه [١].

فضلا عن ذلك قدم وزير المالية مظفر حسين جميل مقترحا إلى مجلس الوزراء بتعديل قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩، بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦١، لتخفيف عبء هذه الضريبة على صغار مالكي العقار ومتوسطيهم ولغرض تشجيع الحركة العمرانية وتنشيط الصناعات والحرف المرتبطة بها، والمساعدة على توفير دور السكن وخفض الإيجارات[٢]، وقام بإلغاء رسوم الاستهلاك وضريبة الأرض وفرض ضريبة مباشرة واحدة على الأراضي الزراعية وتتراوح نسبة الضريبة حسب طريقة إرواء الأرض ونوع المتصرف بها وهي نسب تقل كثيرا عن مجموع النسب التي كانت تستوفى فيما مضى، لتخفيف الأعباء الضريبية على الفلاحين وهم أغلبية الشعب وأفقر طبقاته وبقصد زيادة قوتهم الشرائية وتمكينهم من تحسين إنتاجهم ورفع مستوى معيشتهم [٣].

وبمقترح من وزير المالية مظفر حسين جميل تم تعديل قانون ضريبة التركات والمواريث رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩، بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦١، لتشجيع رؤوس الأموال في المجالات المفيدة التي تخدم الاقتصاد الوطني ولا سيما في حقلي الصناعة والأعمار وبالنظر لما لمسته السلطة المالية من مصاعب إثناء تطبيق قانون ضريبة التركات والمواريث رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ [٤]، علاوة على ذلك عرض وزير المالية مظفر حسين جميل مقترحا على مجلس الوزراء بتعديل قانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠، وبعد المداولة من قبل المجلس صدر قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١، لإنصاف مأموري أملاك الألوية لجعلهم في وظائف لا تقل أهمية عن غيرهم من المدراء الآخرين في الألوية كمدير الواردات أو مدير ضريبة العقار وذلك بإبدال عناوينهم الوظيفية من مأموري أملاك إلى مديري أملاك، ولإحداث وظائف مأموري المال في النواحي لتلافي النواقص في ملاك الواردات بغية جباية الضرائب في مواعيدها خاصة بعد تطبيق ضريبة الأرض الزراعية[٥]، ومن الإعمال الأخرى التي قام وزير المالية مظفر حسين جميل إعفاء الألعاب النارية المستوردة من قبل الحكومة لاحتفالات الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، من رسوم الوارد الكمركي لسنة ١٩٦١[٦]، فضلا عن ذلك سعى وزير المالية مظفر حسين جميل إلى إيداع الموجودات النقدية للدوائر ذات الميزانيات الملحقة [٧]، بالميزانية العامة في حساب خزينة

---

(١) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٥، ط٢، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٥)، ص١٢.ص١٣، جريدة الأهالي، العدد ٦٢٠، في ٥ كانون الثاني ١٩٦١

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ٤٩٩ في ٢٢ آذار ١٩٦١

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦١، القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)، ص٧٠

(٤) المصدر نفسه، ص٧٩، الوقائع العراقية ، العدد ٤٩٩ في ٢٢ آذار ١٩٦١

(٥) الوقائع العراقية، العدد ٥١٣ في ١٦ نيسان ١٩٦١.

(٦) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦١، القسم الأول، ص١٣٩.

(٧) الميزانيات الملحقة: هي ميزانيات خاصة منفصلة عن ميزانية الدولة العامة تتضمن إيرادات ونفقات بعض الإدارات أو المؤسسات التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، ويرجع السبب في رصد ميزانيات مستقلة إلى الرغبة في تطبيق القواعد=

الجمهورية العراقية، حيث كانت هذه المؤسسات تحتفظ بموجوداتها النقدية وما تحصل عليه من إيرادات بحسابات مستقلة خاصة بها في المصارف دون الرجوع إلى الحسابات الختامية للدولة بصورة عامة،الأمر الذي يؤدي إلى عدم تنسيق موارد الدولة بالشكل المطلوب(١).

كذلك قامت وزارة المالية بشمول موظفي ومستخدمي الدوائر الرسمية بإحكام قانون المخصصات وذلك بقصد إزالة الفوارق بين دوائر الرسمية والدوائر شبه الرسمية، وحددت نسبة المخصصات والأجور لهذه المؤسسات بنسبة ٤٠ % مع جواز زيادة هذه النسبة بقرار من مجلس الوزراء إلى الحد الذي يراه المجلس مناسبا وذلك في الحالات الاستثنائية (٢)، وأجريت عدة تعديلات إدارية على أقسام المديريات التابعة للوزارة وبالأخص مديرية الواردات العامة من خلال استحداث عدة أقسام إدارية فيها، ومن هذه الأقسام قسم الضرائب الزراعية وقسم الضرائب العقارية في مسعى منه لرفد الميزانية العامة بالأموال اللازمة (٣)، كما اقترح وزير المالية مظفر حسين جميل على مجلس الوزراء قانون اليانصيبات(٤)، والاكتتابات (٥)، لسنة ١٩٦٢، التي ألغيت من قبل حكومة الثورة توخيا للإصلاح الاجتماعي وذلك من خلال إضافة إحكام جديدة تؤمن تنظيم إجراء اليانصيب والاكتتاب على وجه أكمل (٦)، ومن انجازاته أيضا في وزارة المالية شمول موظفي المؤسسات والشركات التي تقدم خدماتها للبلد بمخصصات قانون صندوق التقاعد المدني تشجيعا لجلب رؤوس الأموال إلى البلد وضمانا

=المتعلقة بالنشاط الخاص عليها بدلا من القواعد الحكومية التي تتسم بالتعقيد والجمود، وكذلك الرغبة في معرفة مدى أربحيتها بمقارنة نفقاتها بإيراداتها، وقد فصلت هذه الموازنات عن الموازنة العامة بتأثير الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها هذه المؤسسات عند تأسيسها، أو عند انتقال ملكيتها إلى الحكومة، وبالرغم من انفصالها عن الميزانية الاعتيادية بمدخولاتها ومصروفاتها، فهي ليست مستقلة عنها تماما بل أنها تعرض على البرلمان لتصديقها كجزء من الميزانية العامة وتصدر بنفس قانون الميزانية العامة للمزيد من التفصيل ينظر: عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، ط١، دار الحامد،(عمان،٢٠٠٧)، ص٥٢٥.ص٥٢٦

(١) الوقائع العراقية، العدد ٥٣٥ في ٧ حزيران ١٩٦١ .

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦١، القسم الأول ، ص٢٧١.

(٣) المصدر نفسه، القسم الثاني، ص٨٣.

(٤) اليانصيب: العملية التي يسمح بها للجمهور بالاشتراك فيها لغرض الحصول على نقود أو إي مال آخر بالاقتراع أو الحظ وبإشراف وزير المالية، إما الاكتتاب هو جمع النقود أو الأموال من الجمهور لتحقيق منفعة من المنافع العامة أو لمقصد خيري أو ديني أو ثقافي أو رياضي بطريقة التبرع المباشر أو بإقامة حفلات أو العاب عامة أو مباريات أو أسواق خيرية أو توزيع شارات وبإشراف وزير الداخلية للمزيد ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)،ص٤

(٥) الاكتتاب: جمع النقود أو الأموال من الجمهور لتحقيق منفعة من المنافع العامة أو لمقصد خيري أو ثقافي أو رياضي بطريق التبرع المباشر أو بإقامة حفلات أو العاب عامة أو أسواق خيرية أو توزيع شارات للمزيد من التفصيل ينظر: الوقائع العراقية، العدد ٦٣١، في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٢

(٦) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٢، ص٩

لأولئك الموظفين والمستخدمين الأمر الذي يجعلهم في مستوى يضاهي مستوى موظفي المؤسسات الرسمية والمؤسسات شبه الرسمية من ناحية الحقوق التقاعدية بما يتماشى والعدالة المرجوة لجميع المواطنين، نظرا لان القوانين التقاعدية السابقة كانت تخلو من هذه الحقوق واقتصرت على موظفي الدوائر العامة فقط [١].

وكان من جملة الإعمال الأخرى التي تقام بها وزير المالية فرض ضريبة سنوية على الأراضي الصالحة للبناء بنسبة ١ % من قيمتها، مادامت تلك الأراضي غير مبنية، بحيث تكون هذه الضريبة حافزا لمالكي الأراضي على المباشرة ببنائها أو التخلص منها بالبيع مما يساعد على تحقيق احد الأمرين كلاهما مطلوب هما النشاط العمراني وتوسعه من جهة، وتوفير عرض للأراضي من جهة أخرى، وقد روعي في هذه الضريبة المواطنين الذين يمتلكون عرصة واحدة لا تزيد مساحتها على ثمانمائة متر والأراضي البعيدة عن مراكز النواحي والاقضية فضلا عن الأراضي العائدة للدولة [٢].

وحرص وزير المالية مظفر حسين جميل على تقديم مبالغ مالية كبيرة بلغت ما يقارب ١٧,٠٠٠,٠٠٠ مليون دينار للاضطلاع بمشاريع إعمال عمرانية رئيسية جديدة لإدارة ميناء البصرة ومشروع حفر سد الفاو خاصة بعد عقد عدد من الاتفاقيات مع الدول الأخرى، وزيادة تصدير النفط إلى الخارج بكميات أكثر، وضمانا لسرعة إصدار المنتوجات الوطنية وسهولة دخول البضائع الأجنبية إلى العراق وإيصالها للمستوردين [٣]، ارفد الدكتور مظفر حسين جميل المكتبة العراقية والعربية بمجموعة من الكتب كانت رافدا مهما لها منها أطروحته الموسومة (سياسة العراق التجارية ١٩٤٩)، التي تناول فيها أوضاع العراق التجارية من فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، و(مبادئ علم الاقتصاد ١٩٤٩)، و(روابط الكتلة الإسترلينية ١٩٦١)، ونشر عددا من أبحاثه في الدوريات وقدم العديد من التقارير في الشؤون التجارية والاقتصادية [٤]، استمر الدكتور مظفر حسين جميل وزيرا للمالية حتى إحلال وزارة الزعيم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣، فالقي القبض عليه وأفرج عنه في وقت لاحق [٥].

والملاحظ من استعراض الوزراء في أثناء تلك المدة البالغة حوالي أربع سنوات تولى أربعة من الوزراء أي بمعدل وزير واحد لكل سنة، اثنان منهم وزراء أصليين واثنان بالوكالة، اقصر تلك الوزارات عمرا هي وزارة عبد اللطيف الشواف التي استمرت شهرين وسبعة وعشرون يوما (١٩ آب – ١٥ تشرين

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٢، ص١٧٢

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ٦٧٦، في ٣١ أيار ١٩٦٢.

(٣) الوقائع العراقية، العدد ٧١٣، في ٥ تموز ١٩٦٢.

(٤) خير الدين حسيب، مصادر الفكر العربي في الاقتصاد في العراق، ط١، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٧١)، ص٥٤، حميد المطبعي، موسوعة إعلام وعلماء العراق، ص٧٦٧

(٥) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٨٨

الثاني ١٩٦٠)، وأطولها عمرا هي وزارة محمد حديد والتي استمرت سنتان وثلاثة أشهر (١٤ تموز ١٩٥٨– ٣ أيار ١٩٦٠)، ومن ناحية التخندق العرقي والطائفي جميعهم من الطائفة السنية، إما من ناحية الخلفيات السياسية اغلبهم من الحزب الوطني الديمقراطي، كما يلاحظ أن ثقافة بعض هؤلاء الوزراء كانت ثقافة غربية، إذ كانت دراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ويلاحظ أن اثنين منهم يحملون شهادات في الاقتصاد واثنين في القانون، وهذا ما ساعدهم كثيرا في التنفيذ والإشراف على إعمال الوزارة، والجدول رقم (١٦) يوضح الوظائف والانحدار الطبقي لوزراء المالية في عهد حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨– ١٩٦٣

جدول رقم (١٦) وزراء المالية في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨– ١٩٦٣)[١]

ت	أسم الوزير وعدد مرات تسلمه منصب وزارة المالية	مدة توليه المنصب	تاريخ الولادة ومكانها	الهوية	التحصيل الدراسي	المهنة أو العمل	الانحدار الطبقي
١	محمد حديد (١)	١٤تموز١٩٥٨ إلى ٣ أيار ١٩٦٠	١٩٠٦ الموصل	عراقي	بكلوريوس اقتصاد	رجل إعمال ووزير للمالية	من أسرة إقطاعية
٢	هاشم جواد (١)	٣ أيار ١٩٦٠ إلى ١٩ أب ١٩٦٠	١٩١١ بغداد	عراقي	دكتوراه اقتصاد	دبلوماسياً ووزيرا للخارجية والمالية	من أسرة متوسطة
٣	عبد اللطيف الشواف (١)	١٩ أب ١٩٦٠ إلى ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠	١٩٢٦بغداد	عراقي	بكلوريوس حقوق	قاضيا ووزيرا للتجارة والمالية	من أسرة متوسطة
٤	مظفر حسين جميل (١)	١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ إلى ٨ شباط ١٩٦٣	١٩١٨ بغداد	عراقي	دكتوراه في الاقتصاد السياسي	وزيرا للمالية	من أسرة متوسطة

(١) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠– ٢٠٠٣، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، ط١، دار نور الشروق، (بغداد، ٢٠٠٧)، ص٢١٣.ص٢١٦، جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق، ص١٥٨، حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٧٢٦.ص٧٣٠

المبحث الثاني

وزراء المالية في مرحلة عهد عبد السلام عارف

أجريت تغيرات جوهرية في نظم وإدارة اغلب وزارات الدولة بما يتفق وسياسة الحكام الجدد، لإنهاء سياسة التفرد باتخاذ القرارات التي سار عليها عبد الكريم قاسم وحاول زرعها في مجمل إدارة مؤسسات الدولة، فبعد أن سيطر القوميون على مجمل مقاليد الحكم في العراق في الثامن من شباط ١٩٦٣ [١]، عملوا على إقصاء الشيوعيين بسبب موقفهم المعارض من الانقلاب والقضاء على جميع الأفكار التي تتعارض مع ميولهم واتجاهاتهم التي أصبحت سائدة في جميع مؤسسات الدولة [٢]، ولقد أنشئت أربع مؤسسات تشريعية وتنفيذية للحكم في العراق بعد الانقلاب هي مجلس الوزراء، والحاكم العسكري، والحرس القومي، والمجلس الوطني لقيادة الثورة [٣]، الذي أصدر البيان رقم ١٧ والذي يقضي بانتخاب العقيد عبد السلام محمد عارف رئيسا للجمهورية،

(١) انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣: انقلاب عسكري قاده حزب البعث العربي الاشتراكي على حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم بعد أن بدأ بالتخطيط لإسقاطه منذ سنة ١٩٥٩، وبعد سنة ١٩٦٢ نشط الحزب بشكل كبير حيث استطاعت قيادته تشكيل لجنة أوكل إليها تنسيق النشاط العسكري ضمت كلا من علي صالح السعدي أمينا وعضوية كل من حازم جواد وطالب شبيب واللواء المتقاعد احمد حسن البكر وآخرون، إذ رسموا الخطة العسكرية التي نفذت في يوم ٨ شباط ١٩٦٣، وكانت الخطة تتضمن السيطرة على معسكر (أبو غريب) والمرسلات الإذاعية والسيطرة على معسكر الحبانية واستعمال القوة الجوية فيه والسيطرة على لواء المشاة الثامن للتحرك باتجاه بغداد، وفي صباح يوم ٨ شباط بدأ تنفيذ الانقلاب وكانت أولى عملياتها اغتيال الزعيم جلال الاوقاتي قائد القوة الجوية على يد ميليشيا الحرس القومي التابعة للحزب التي شكلها للطوارئ والمهمات الخاصة، وأعلنت الحركة أنها قامت لاستمرار المسيرة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وانجازات الوحدة الوطنية للشعب، كما تم اعتقال الزعيم عبد الكريم قاسم يوم ٩ شباط وكان معه فاضل المهداوي وطه الشيخ احمد في مبنى وزارة الدفاع الكائنة في باب المعظم، وبعد مواجهة قصيرة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة تم الحكم على عبد الكريم قاسم بالإعدام ونفذ فورا، وتم تعيين عبد السلام عارف رئيسا للجمهورية وتشكيل حكومة برئاسة احمد حسن البكر للمزيد من التفصيل ينظر: علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ط١، دار الكنوز الأدبية، (بيروت، ١٩٩٩)، ص٤٥.ص٦١، صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، ط١، دار الحرية، (بغداد، ١٩٩٠)، ص١٩

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، ج٣، ص٣١٧.ص٣١٥

(٣) شكل بموجب القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣، ووفق البيان رقم (١٥) الصادر في ٨ شباط من السنة ذاتها كانت فيه نسبة العسكريين هي الساحقة اذ بلغ مجموعهم احد عشر عضوا من مجموع أربعة عشر وهم كل من الفريق الركن صالح مهدي عماش، والرائد الركن أحمد حسن البكر، والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف، والرائد الركن حردان عبد الغفار التكريتي، والعقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت، والرائد أنور عبد القادر الحديثي، والعقيد ذياب العلكاوي، والعقيد الركن خالد مكي الهاشمي، والمشير الركن عبد السلام عارف، والنقيب منذر الونداوي، والعقيد طاهر يحيى، إما الأعضاء المدنيين في المجلس فهم أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث وهم كل من علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب، حميد خلخال، لقد تمتع المجلس بصلاحيات واسعة إذ منح بموجب البيان رقم (١٥) حق ممارسة السلطة التشريعية في البلاد وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة وحق انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل الحكومة، ويعد هذا القانون بمثابة دستور وان كانت بعض مواده لا تمت بصلة إلى الدستور والى المبادئ الدستورية خصوصا تلك التي حددت رواتب ومخصصات أعضاء المجلس الوطني، وبعض الأمور التنظيمية والوظيفية=

وتشكيل وزارة أحمد حسن البكر[١]، الأولى وتسمية أعضاء وزارته بموجب المرسوم الجمهوري رقم ١٨ الصادر في ٨ شباط ١٩٦٣[٢]، عموما تولى وزارة المالية خلال هذه المدة خمسة وزراء، وفيما يلي عرض لإعمالهم وانجازاتهم وهم كالأتي:-

(١) صالح عبد الأمير كبة :

ولد صالح عبد الأمير كبة في بغداد سنة ١٩٠٩، تخرج من دار المعلمين العالية سنة ١٩٣١، مارس مهنة التدريس لمدة سنتين في الحلة في الأول من تشرين الأول ١٩٣١، والنجف في الأول من شباط سنة ١٩٣٢، وبغداد في الأول من تشرين الأول ١٩٣٢[٣]، قدم استقالته لالتحاقه بالبعثة العلمية للدراسة في الجامعة

=كمكتب أمانة السر وغيره، وبما أن ضباط الجيش كانوا الأغلبية في المجلس لذلك كانت كلمتهم هي العليا داخل المجلس وكان لهم أيضا تأثير كبير في قراراته للمزيد من التفصيل ينظر: جعفر عباس حميدي تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨– ١٩٦٨، ج٦، ط٢، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٥)، ص١٥.ص١٦، صلاح خلف مشاي الغريري، المصدر السابق، ص١٠٨، جريدة الجماهير، العدد ١، في ١٢ شباط ١٩٦٣

(١) ولد في تكريت سنة ١٩١٤ ينتمي إلى عشيرة البو ناصر التي تسكن في تكريت ، أكمل دار المعلمين ببغداد وتخرج منها سنة ١٩٣٢، ثم عمل في التدريس لبعض الوقت التحق بعدها بالكلية العسكرية سنة ١٩٣٨ ، تخرج برتبة ملازم، وتنقل خلال عمله بأنحاء مختلفة من العراق، ساهم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، تدرج في الرتب حتى أصبح زعيم ركن ، وفي سنة ١٩٦٠ انتمى لحزب البعث وأصبح عضوا في المكتب العسكري للحزب وكان له دور كبير في تنفيذ انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، وأصبح رئيسا للوزراء، ثم أسهم مع عبد السلام عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، بإزاحة تيار البعث المتشدد وأصبح نائبا لرئيس الجمهورية، وفي سنة ١٩٦٤ أعتقل مع مجموعة من البعثيين بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم، أسهم مع مجموعة من العسكريين بانقلاب والإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف في السابع عشر من تموز ١٩٦٨، وأصبح رئيسا للجمهورية حتى استقالته في السابع عشر من تموز ١٩٧٩، توفي سنة ١٩٨٢ للمزيد من التفصيل: علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ط١، دار الحوراء للطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠٠٥)، ص٤٨، حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٤٤

(٢) تألفت الوزارة من أحمد حسن البكر رئيسا للوزراء، علي صالح السعدي نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية، والمقدم الركن صالح مهدي عماش وزيرا للدفاع، وطالب حسين الشبيب وزيرا للخارجية، وعبد الستار عبد اللطيف وزيرا للمواصلات، وعزت مصطفى وزيرا للصحة، ومهدي الدولعي وزيرا للعدل، ومحمود شيت خطاب وزيرا للبلديات، والسيد بابا علي وزيرا للزراعة، وعبد العزيز الوتاري وزيرا للنفط، واحمد عبد الستار الجواري وزيرا للتربية والتعليم، وصالح عبد الأمير كبة وزيرا للمالية، وعبد الستار علي الحسين وزيرا للإسكان، وشكري صالح زكي وزيرا للتجارة، وسعدون حمادي وزيرا للإصلاح الزراعي، وحميد خلخال وزيرا للشؤون الاجتماعية، ومسارع الراوي وزيرا للإرشاد، وعبد الكريم العلي وزيرا للتخطيط، وناجي طالب وزيرا للصناعة، وفؤاد عارف وزيرا للدولة لشؤون الأوقاف، وحازم جواد وزيرا للدولة للمزيد من التفصيل ينظر: جعفر عباس حميدي تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨، ج٦، ص٢٢.ص٢٣، الوقائع العراقية، العدد ٧٧١، في ١٨ شباط ١٩٦٣، جريدة الجماهير، العدد ١، في ١٢ شباط ١٩٦٣

(٣) ينظر: الأمر الإداري لوزارة المعارف المرقم ٤٣٤٥ في ٨ أيلول ١٩٣١، والأمر الإداري المرقم ٥٦٩، في ١٤ شباط ١٩٣٢ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لصالح عبد الأمير كبة المرقمة ٣١/٣٢٦٦٥٠٠٣، محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٧٦٥

الأمريكية في بيروت، وبعدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فتخرج من جامعة كاليفورنيا(University of California) في بركلي سنة ١٩٤٠، حصل فيها على شهادة البكلوريوس في الاقتصاد، ويجيد اللغتين العربية والانكليزية[١]، تدرج في الوظائف الحكومية فأصبح ملاحظا لدائرة الإحصاء في وزارة الاقتصاد في ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٤٠، وملاحظا في مديرية التموين العامة في ٧ كانون الأول ١٩٤١، أعيد بعدها ملاحظا للإحصاء في ٢٥ كانون الأول ١٩٤٢، ثم مميزا للإحصاء في مديرية الأموال المستوردة العامة في ١ أيار ١٩٤٥[٢]، كما ساهم صالح عبد الأمير كبة في تأسيس البنك المركزي العراقي وعين مديرا للتحويل الخارجي فيه، كما وتم تعيينه مديرا للقروض والاستثمارات في البنك نفسه[٣]، ثم مديرا عاما لشركة النقل البحري العراقية المحدودة فوكيلا لوزارة النفط، وبعد تقاعده من هذه الوظيفة انتقل للعمل في القطاع الخاص فعين مديرا عاما للبنك العراقي المتحد [٤].

عين صالح عبد الأمير كبة وزيرا للمالية مرتين الأولى دون علم منه في وزارة احمد حسن البكر الأولى في ٨ شباط ١٩٦٣ [٥]، والثانية بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨[٦]، وجه وزير المالية صالح عبد الأمير كبة اهتمامه نحو معالجة العديد من القضايا المالية المتعلقة بشؤون البلاد منذ توليه وزارة المالية، وأولها الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٦٢، حيث وجد ضرورة إضافة مبالغ إلى ميزانية السنة المذكورة نظرا لالتزام مختلف الوزارات والدوائر جانب الاقتصاد التام في صرف الاعتمادات المخصصة لها في ميزانية سنة ١٩٦٢ المالية واقتصاد نفقاتها على ما هو ضروري لإدارة شؤون الدولة، فضلا عن المنح التي قدمتها وزارة المالية إلى بعض الدوائر لتلافي النقص في بعض نفقاتها الإدارية إذ نجحت جهوده بموافقة مجلس الوزراء على قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣، بإضافة مبلغ (٤٨٢٥١٠٠) دينار توزع حسب أبواب وفصول الموازنة العامة [٧].

وسعى صالح كبة وزير المالية إلى تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩ للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد، وبعد أن نالت اقتراحاته تأييدا من مجلس الوزراء اقر قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٣، حيث كان

---

(١) عدنان عليان، المصدر السابق، ص٤٤٦.ص٤٤٧، احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص٣٠

(٢) ينظر: الأمر الإداري لوزارة الاقتصاد المرقم ٨٢٨٥، في ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٠، والأمر الإداري المرقم ٧٤٦٣، في ٧ كانون الأول ١٩٤١، والأمر الإداري المرقم ٦٧٤، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٢، والأمر الإداري المرقم ٢٠٦٠٢، في ١ أيار ١٩٤٥ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لصالح عبد الأمير كبة المرقمة ٣١/٣٢٦٦٥٠٠٣

(٣) الملفة نفسها، حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٣٨

(٤) عدنان عليان، المصدر السابق، ص٤٤٧.

(٥) دليل الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص٢٢٠، طارق حرب، وزراء بغداد، ط١، دار ميزوبوتاميا، (بغداد ٢٠١٣)، ص٢٩٨، الوقائع العراقية، العدد٧٧١، في ٨ شباط ١٩٦٣

(٦) سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٦٣– ١٩٦٦، ط١، دار المرتظى، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص٣١٢

(٧) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)، ص٥٢.ص٦١

الهدف الأساسي منه إلغاء هذه الضريبة المفروضة على أصحاب الناقلات النفطية التي تقوم بتحميل النفط العراقي من الموانئ العراقية، لان مثل هذه الضريبة لا تستوفي منهم في منطقة الخليج العربي وحرصاً من الحكومة العراقية في زيادة الإنتاج والتصدير من الحقول الجنوبية للحصول على إيرادات أكثر لرفد موازنة الدولة بالأموال اللازمة تماشياً مع النهضة الاقتصادية، ولتكون حافزا مناسبا لشركات النفط لزيادة الإنتاج، فضلا عن عدم توفر المعلومات الكافية لدى السلطة المالية عن الناقلات النفطية الخاضعة لهذه الضريبة [١].

بذل وزير المالية صالح عبد الأمير كبة جهودا كبيرة لإعداد لائحة ميزانية سنة ١٩٦٣، حيث وضعها على أساس الاقتصاد التام في النفقات لتأمين إنفاق الدولة على أفضل وجه ممكن ومنع تجاوز الوزارات اعتماداتها المالية، وقد أصدر وزير المالية تعليماته للوزارات والدوائر كافة بصدد ملاحظة الاقتصاد التام في صرفياتها على حساب ميزانياتها الخاصة لسنة ١٩٦٣ المالية، وطلب منها تشديد الرقابة بحيث تكفل بعدم تجاوز الاعتمادات المصدقة بكل صورة ممكنة وعدم التقدم بطلب منح اعتمادات إضافية إلا إذا جابهت طوارئ مفاجئة أو استثنائية [٢]، وحين استقالت الوزارة في ٢١ أيار ١٩٦٣، عاد صالح عبد الأمير كبة إلى وظيفته السابقة في البنك العراقي المتحد، ومن ثم رئيساً لشركة النفط الوطنية ومحافظا للبنك المركزي العراقي للفترة ما بين (٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٥– ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٩)، حتى توليه وزارة المالية للمرة الثانية في ١٧ تموز ١٩٦٨[٣]، لكنه لم يستمر في منصبه طويلا، وآثر على رفض أي منصب حكومي حتى أحيل على التقاعد في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٩، وترك العراق بعدها مضطراً سنة ١٩٦٩[٤].

(٢) محمد جواد العبوسي:

ولد محمد جواد العبوسي في بغداد سنة ١٩٢٤[٥]، وهو من عشيرة العبوسيين البصرية واصل العشيرة من نجد جاءت للعراق وسكنت في باب الشيخ ببغداد، ولكنها تركتها إلى البصرة لبعض المشاكل العشائرية [٦]، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد، ثم دخل كلية الحقوق العراقية وتخرج منها نهاية العام الدراسي (١٩٤٥– ١٩٤٦)، حاصلا على شهادة البكلوريوس، تقلد بعدها عدة وظائف إدارية منها مأمور مكتبة كلية الحقوق للمدة ما بين (١٨ آب ١٩٤٦– ٣١ أيار ١٩٤٧)، ثم ملاحظ أوراق في الكلية نفسها للمدة ما بين (١

(١) الوقائع العراقية، العدد ٧٩١، في ٨ نيسان ١٩٦٣.

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣ المالية، ص٧٨، الوقائع العراقية، العدد ٧٩٦ في ٢٤ نيسان ١٩٦٣

(٣) بموجب الأمر الإداري لوزارة المالية المرقم ٢٤٠١٤/١٠٦١، في ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٩، وشغل منصبه هذا حتى صدور البيان رقم ٢ الصادر في ١٧ تموز ١٩٦٨ بتعيينه وزيرا للمالية، وأمر وزارة المالية المرقم ١٤٤٩٦/٨٨١، في ١٠ آب ١٩٦٨ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لصالح عبد الأمير كبة المرقمة ٣١/٣٢٦٦٥٠٠٣، فلاح حسن ثويني، المصدر السابق، ص٢٧٥

(٤) عدنان عليان، المصدر السابق، ص٤٤٧، دليل الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص٢٢٠

(٥) م. ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور محمد جواد العبوسي المرقمة ٣١٠٤٦٤٣٠٠٦

(٦) نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) بتاريخ ١ أيار ٢٠١٦ w.w.w. http\\allafblogspot.com

حزيران– ١٣ آب ١٩٤٧)[١]، ثم قدم استقالته من الخدمة في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧، للالتحاق بالبعثة العلمية لإكمال الدراسات العليا في جامعة باريس لدراسة موضوع المالية العامة، وحصل على الدبلوم الأول في ١٧ أيار سنة ١٩٤٩، في الاقتصاد السياسي في كلية الحقوق، وحصل على الدبلوم الثاني للدكتوراه "دبلوم العلوم الاقتصادية" من الجامعة ذاتها في ٢٨ آذار سنة ١٩٥٢[٢].

عين غداة عودته إلى العراق مدرساً في كلية التجارة والاقتصاد جامعة بغداد في ٨ أيار سنة ١٩٥٢، ثم رئيس في كلية الحقوق للمدة ما بين (١ تشرين الأول ١٩٥٢– ٩ تشرين الأول ١٩٥٣)[٣]، ثم أستاذ مساعد في كلية الآداب والعلوم للمدة ما بين (٨ حزيران ١٩٥٥– ٣١ أيار ١٩٥٦)، نقلت خدمات محمد جواد العبوسي إلى وزارة الاقتصاد إذ تم تعينه مديرا لقسم البحوث العلمية والصناعية للمدة ما بين (٢٤ تموز– ١٥ آب ١٩٥٨)، ثم وكيل مدير عام في ١٦ أب ١٩٥٨، ثم إلى مدير قسم البحوث الاقتصادية (١٩ تشرين الأول ١٩٥٨– ١٨ حزيران ١٩٥٩)، علاوة على عضويته في اللجنة الاقتصادية التكنوقراطية [٤]، ثم نقل إلى منصب مدير عام في في مديرية تنمية الصناعات الأهلية العامة في ٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٩[٥]، شغل بعد ذلك منصب مدير عام عام في وزارة الصناعة[٦]، بعدها عين وكيلا لوزارة النفط في ٢٥ أيلول سنة ١٩٦٢، استمر فيه لغاية استيزاره

(١) م.ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور محمد جواد العبوسي المرقمة ٣١٠٤٦٤٣٠٠٦

(٢) إيمان مصطفى خلف المحمدي، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٦٤ – ٩٧٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٧٨

(٣) م.ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور محمد جواد العبوسي المرقمة ٣١٠٤٦٤٣٠٠٦

(٤) اللجنة الاقتصادية التكنوقراطية: لجنة شكلها وزير الاقتصاد الدكتور إبراهيم كبة في أوائل سنة ١٩٥٩، لدراسة مذكرة اقتصادية خطيرة قدمتها السفارة الأمريكية في بغداد بشأن الاستثمارات المالية للأمريكيين في العراق، وقد وجدت اللجنة بعد دراستها المذكرة أنها لا تتلاءم مع مصلحة العراق لمخالفتها السياسة الاقتصادية للجمهورية العراقية القائمة على الاستقلال التام، ولا تقر بمبدأ المساواة بين الدول، وتخل بسيادة العراق إذا جاءت مشروطة بشروط سياسية، فضلا عن ذلك أنها تمنع الحكومة العراقية من تأميم المصالح الأمريكية، علاوة على ذلك ميول إبراهيم كبة نحو المعسكر الشرقي في استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، في الوقت الذي ألغى فيه الزعيم عبد الكريم قاسم في ١٤ أيار ١٩٥٩، اتفاقية المساعدات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والعراق، فضلا عن خروج العراق نهائيا من مبدأ إيزنهاور للمزيد من التفصيل ينظر: أحمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص٢٠١.ص٢٠٣

(٥) ينظر الأمر الإداري المرقم ١٨٧٨٩ في ٨ حزيران ١٩٥٥، والأمر الوزاري لوزارة الاقتصاد المرقم ٦٥٦٣ في ٢٤ تموز ١٩٥٨، والأمر الإداري المرقم ٦٥٦٣، في ٢٤ تموز ١٩٥٨، والأمر الإداري المرقم ٧٤٩٦، في ١٦ أب ١٩٥٨، والأمر الإداري المرقم ١١١٧١، في ١٨ تشرين الأول ١٩٥٨، والأمر الإداري المرقم ٢٩٥١/١١١٨، في ٨ تشرين الأول ١٩٥٩ للمزيد من التفصيل ينظر: م.ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور محمد جواد العبوسي المرقمة ٣١٠٤٦٤٣٠٠٦

(٦) إسراء طالب توفيق العاني، النخب الأكاديمية العراقية ودورها في النظام السياسي ١٩٥٨–١٩٦٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية جامعة المستنصرية ، ٢٠١٥، ص٧٥

[١]، عين محمد جواد العبوسي وزيرا للمالية في أربع وزارات عراقية، الأولى تمثلت بوزارة احمد حسن البكر الثانية [٢]، وجاء استيزاره للمالية للمرة الثانية في وزارات طاهر يحيى[٣]، الأولى والثانية والثالثة إذ جاءت متعاقبة [٤].

وكانت أولى إعمال وزير المالية محمد جواد العبوسي تقديم مقترح إلى مجلس الوزراء بتعديل قانون ضريبة العرصات رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢، ليتسنى للدوائر المالية تهيئة البيانات المطلوبة بخصوص المكلفين بضريبة العرصات لعدم إلحاق إي ضرر مادي بالخزينة من جراء ذلك، إذ إن المادة السادسة من القانون قد أوجبت على جميع الدوائر الرسمية وشبه الرسمية إن لا تجري إي معاملة على العرصة أو على جزء منها ما لم يتأيد لها إن الضريبة المتحققة عليها أو على ذلك الجزء قد دفعت للدوائر المالية [٥]، ووافق مجلس الوزراء على مقترح وزير

---

(٧) ينظر:الأمر الإداري لوزارة النفط المرقم م/ ذ/ ١١١٣١ والمؤرخ في ٢٤ أيلول ١٩٦٢، وقد شغل منصبه لغاية ١١ أيار ١٩٦٥ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور محمد جواد العبوسي المرقمة ٣١٠٤٦٤٣٠٠٦، جريدة العرب، العدد ٢١٩، في ١٦ آذار ١٩٦٤

(١) تشكلت في ١٢ أيار ١٩٦٣، وتألفت الوزارة من أحمد حسن البكر رئيسا للوزراء، علي صالح السعدي نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للإرشاد، والمقدم الركن صالح مهدي عماش وزيرا للدفاع، وطالب حسين الشبيب وزيرا للخارجية، والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف وزيرا للمواصلات، ومهدي الدولعي وزيرا للعدل، والزعيم الركن محمود شيت خطاب وزيرا للبلديات، والسيد بابا علي وزيرا للزراعة، والدكتور عبد العزيز الوتاري وزيرا للنفط، والدكتور احمد عبد الستار الجواري وزيرا للتربية والتعليم، ومحمد جواد العبوسي وزيرا للمالية، وعزت مصطفى وزيرا للصحة، ورجب عبد الحميد وزيرا للإشغال والإسكان، ومحمد الراوي وزيرا للتجارة، والدكتور سعدون حمادي وزيرا للإصلاح الزراعي، وعبد الحميد خلخال وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، والدكتور مسارع الراوي وزيرا للإرشاد، والدكتور عبد الكريم العلي وزيرا للتخطيط، والزعيم الركن ناجي طالب وزيرا للصناعة، والزعيم فؤاد عارف وزيرا للدولة لشؤون الأوقاف، وحازم جواد وزيرا الدولة ووزير الداخلية وكالة، ومسارع الراوي وزيرا الدولة لشؤون الوحدة الاتحادية للمزيد من التفصيل ينظر: دليل الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص٢٢٢.ص٢٢٤

(٢) ولد في مدينة تكريت سنة ١٩١٣ أكمل دراسته الابتدائية فيها، ثم التحق بدار المعلمين في بغداد فعمل بالتدريس لمدة، وفي سنة ١٩٣٤ دخل الكلية العسكرية وأصبح ضابطا برتبة ملازم أول، وفي الجيش اتصل برفعت الحاج سري وانضم إلى تنظيم الضباط الأحرار، ثم انضم إلى اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار التي شكلت في سنة ١٩٥٦، أحيل إلى التقاعد برتبة عقيد لأسباب صحية في أيلول ١٩٥٦، وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين مديراً للشرطة، ثم تولى رئاسة أركان الجيش بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، شكل أربع وزارات ثلاث منها في عهد الرئيس عبد السلام عارف والرابعة في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف، اعتقل في تموز ١٩٦٨، وأطلق سراحه بعد سنوات من التحقيق وتوفي بداره في ١٩ آذار ١٩٨٦، للمزيد من التفصيل ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص٥٤.ص٦٠، موسوعة الشخصيات العراقية، ج١، ط١، مكتبة الدار العربية للعلوم، (بغداد، د.ت)، ص٧٨

(٣) تشكلت الوزارة الأولى بموجب المرسوم الجمهوري رقم ١٠٩٤ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣، والثانية تشكلت بموجب المرسوم الجمهوري رقم ١٦٥٣ في ١٧ حزيران ١٩٦٤، والثالثة تشكلت بموجب المرسوم الجمهوري رقم ١٠٢٨ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ للمزيد من التفصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٧، ص١٦.ص١٧، علياء محمد حسين الزبيدي، العهد العارفي في العراق ١٩٦٣– ١٩٦٨، ط١، دار ومكتبة عدنان،(بغداد، ٢٠١٣)،ص٩٩، ص١٦٤، جريدة الفجر الجديد، العدد ، ٦٤٠، ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٤

(٤) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣ المالية، ص١٨٠.ص١٨١

المالية محمد جواد العبوسي بتخصيص مبلغ قدره (٤,٠٠٠,٠٠٠) دينارا لمصلحة موانئ البصرة ومشروع حفر سد الفاو لتهيئة جميع الإمكانيات لتوسيع نطاق التبادل التجاري بين العراق والبلدان الأخرى ولتسهيل تصدير المنتجات النفطية، وتأمين ما يستورد من بضائع ومواد إلى المستوردين بحيث تصل إلى المستهلكين بأسرع وقت ممكن، وهو الأمر الذي يستلزم القيام بمشاريع عمرانية رئيسية جديدة للميناء ومشروع حفر سد الفاو واقتناء بواخر للدلالة والسحب وحوض عائم ورافعات والآلات ومكائن[١].

ورغبة في إزالة التفاوت الواقع في مخصصات رؤساء وأعضاء الدوائر الرسمية وشبه الرسمية وحرصا على إشاعة المساواة فيها اقترح وزير المالية محمد جواد العبوسي على مجلس الوزراء قانون مخصصات مجالس إدارة المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وبعد المداولة أقر قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣، وتنفيذا للسياسة المالية التي اتبعتها الحكومة الرامية إلى عدم التوسع في الصرف إلا بقدر ما تمليه الضرورة والمصلحة العامة والاقتصاد التام في النفقات، بالنظر إلى أن بعض مجالس الإدارة المؤسسات شبه الرسمية قررت لبعضها مبالغ مالية كبيرة ولم تراعي في تقديرها طبيعة الخدمات التي تقوم بها [٢]، وبسبب ارتفاع أسعار الإيجارات عن المستوى ألمعاشي، ولتخفيف الضغط عن كاهل أبناء الشعب من ذوي الدخل المحدود قام وزير المالية بتخفيف نسب بدلات الإيجار للعقارات المؤجرة بمقدار معين، واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المؤجرين للعقارات الذين يلجأون لمختلف الوسائل لإخلاء المأجور من شاغليه [٣].

ومن الأعمال الأُخرى التي قام بها وزير المالية محمد جواد العبوسي إجراء التعديل الخامس لقانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠، رغبة منه في رفع الحيف الذي أصاب الموظفين والمستخدمين الذين استقالوا من الخدمة لغرض إكمالهم الدراسة في الكليات والجامعات وإقرار مدة الدراسة فيها واعتبارها من الخدمات التقاعدية، وأشار القانون أيضا بعدم جواز الجمع بين راتب المنصب الوزاري والراتب التقاعدي في وقت واحد، واقر مبدأ استرداد جميع الرواتب التقاعدية ومخصصات غلاء المعيشة التي استلمها المتقاعد المستخدم اعتبارا من ١٥ حزيران ١٩٥٨، وأقر القانون مبدأ تقاضي المتقاعد المعاد تعيينه بوظيفة تقاعدية الراتب الأعلى من راتبي الوظيفة أو التقاعد وعدم الجمع بينهما[٤]، وكان للعبوسي جهود واضحة في التقليل من أزمة السكن إذ حصل على موافقة مجلس الوزراء بإصدار قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٣، قانون تأمين السكن للمواطنين عن طريق توزيع الأراضي الأميرية الصرفة العائدة للدولة مجانا وبدون مقابل للمواطنين العراقيين الذين لا يملكون دار للسكن أو قطعة ارض تصلح لهذا الغرض والذين لا يتجاوز دخلهم الشهري ٥٠ دينارا وبمساحة (١٥٠–٢٠٠) متر مربع للعائلة في كافة القرى والنواحي والاقضية ومراكز الألوية، إذ كان وزير المالية على علم بمعاناة هذه

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٨١١ في ٦ حزيران ١٩٦٣

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣ المالية، ص٢٨٦.ص٢٨٧

(٣) المصدر نفسه، ص٣٥٥. ص٣٥٧.

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٨٤٥ في ٢٠ حزيران ١٩٦٣

الشريحة وأراد أن يضع حلولا مناسبة لهذه المشكلة [١]، علاوة على ذلك أولى العبوسي الميزانية العامة اهتماما كبيرا إذ يلاحظ أن سياسته كانت قائمة على مبدأ الاقتصاد التام في النفقات من خلال إلغاء الدرجات الشاغرة غير الضرورية والتي لا تتأثر إعمال الدوائر بإلغائها من ملاك الموظفين والمستخدمين عدا الوظائف الفنية والصحية والتعليمية إلى الحد الذي لا يؤثر على سير الدوائر وانجازها لواجباتها بالشكل المطلوب [٢].

فضلا عن ذلك قام العبوسي بإعداد لوائح برواتب موظفي الدولة ومستخدميها إلى الحد المقرر في قانون الخدمة المدنية وقانون الملاك وأنظمة الخدمة الفرعية الأخرى وفقا لتوجيهات مجلس الوزراء وتأييد وزارة المالية [٣]، ونالت مقترحاته موافقة مجلس الوزراء بتعديل نظام مخصصات الإيفاد رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦، وذلك لكثرة الموفدين بزمالات دراسية أو تدريسية وتقاضيهم للرواتب والمخصصات المعيشية دون تقديمهم لخدمات فعلية بما يؤمن عدم صرف الراتب ومخصصات غلاء المعيشة إلى الموفدين واقتصار الصرف على نصف راتبهم الاسمي[٤].

وشكل وزير المالية محمد جواد العبوسي لجان مالية خاصة لدراسة الوضع المالي في العراق ضمت مجموعة من أساتذة الاقتصاد والخبراء الماليين ومنهم الدكتور عبد الرحمن الحبيب، والدكتور جان ارنست والدكتور عبد العال الصكبان الأساتذة في جامعة بغداد وبعض المدراء العاميين في وزارة المالية حيث قدمت تقاريرها إلى وزير المالية الذي قام بضوئها بإجراء التعديلات المطلوبة لقانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥، والمتضمنة بإلغاء المراسيم الكمركية التي كانت مفروضة على المواد الغذائية المستوردة التي يستهلكها عامة أبناء الشعب، والتي كانت الطبقات الفقيرة تتحمل عبء رسومها الكمركية ومنها الحنطة والبطاطا والطماطة وغيرها، والتي خضعت لرسوم ما بين دينارين إلى عشره دنانير للطن الواحد مما جعل أسعارها مرتفعة، وزيدت على الطبقات ذات الدخل المرتفع من اجل معادلة النقص الذي سيحدث في واردات الكمارك تطبيقا للعدالة الاجتماعية في مفهومها السليم[٥].

كما حصل وزير المالية محمد جواد العبوسي على موافقة مجلس الوزراء على تعديل لائحة قانون بيع وتصحيح صنف الأراضي الأميرية رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩، بالنظر للأهمية الكبيرة التي تعلقها الحكومة على ما لديها من هذه الأراضي لا سيما ما هو واقع داخل حدود البلديات في الألوية وداخل حدود أمانة العاصمة وذلك لتأمين مختلف الحاجيات الضرورية خاصة ما يتعلق بمشاريع الإسكان وما ينبغي توزيعه على ذوي الدخل المحدود من هذه الأراضي الإغراض السكن، غير إن أصحاب النفوذ قد استولوا على كثير منها في العهود السابقة مجانا وبيعت من قبلهم على أبناء الشعب المحتاجين بملايين الدنانير واثروا بذلك على حساب الدولة

(٥) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣ المالية، ص٥١٧.ص٥٢٠

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٨٦٨ في ٨ تشرين الأول ١٩٦٣

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣، ص٦٥٨. ص٦٥٩، الجمهورية ، العدد ٥٠ في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٤

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ١٠٥٧، في ٣١ كانون الأول ١٩٦٤

(٤) الجمهورية ، العدد ٥٦، في ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٤، الوقائع العراقية، العدد ٩٠٧ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٤

والشعب [١]، ثم قام العبوسي بإلغاء رسم الصادر البالغ ٥% على القيمة المفروضة على منتجات المواشي كالصوف والوبر والشعر والجلود والدهن المصفى وغير المصفى لتشجيع تصدير تلك المنتجات مما يعود على البلد بالنفع الجزيل، فضلا عن القضاء على تهريب تلك المنتجات إلى الخارج، وفسح المجال أمامها لمنافسة أسعار مثيلاتها من المنتجات في الأسواق العالمية [٢]

شغل محمد جواد العبوسي منصب وزير التخطيط بالوكالة للمدة ما بين (١٧ حزيران ١٩٦٤– ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤) [٣]، وبعد استقالته من وزارة المالية عين رئيسا للمؤسسة الاقتصادية [٤]، ثم أستاذا مساعدا في الكلية الجامعة قسم الاقتصاد في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٦، كما اختير العبوسي مراقبا للحسابات العام في ٨ تموز ١٩٦٧، فوزيرا للاقتصاد للفترة ما بين (٣ تشرين الأول ١٩٦٧– ١٣ كانون الثاني ١٩٦٨)، ثم أستاذا مساعدا في كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية لغاية ٢٢ آذار ١٩٧٣[٥]، ارفد محمد جواد العبوسي العبوسي المكتبة العراقية ببعض المؤلفات القيمة منها كتابه (البترول في البلاد العربية١٩٥٥) و(محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق ١٩٧٨) [٦].

---

(١) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٤، القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد ، ١٩٦٥)، ص٨١.ص٨٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٠٣.ص١٠٠٤

(٣) الوقائع العراقية، العدد ٩٦٩، في ٢ تموز ١٩٦٤، الفجر الجديد، العدد ٥٧١، في ٢ كانون الأول ١٩٦٣

(٤) المؤسسة الاقتصادية: صدرت بموجب القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٤ وهي مؤسسة عامة ذات شخصية حكمية واستقلال إداري ومالي ترتبط برئيس الوزراء ومركزها في بغداد وتتكون المؤسسة من عدد من المؤسسات الفرعية عددتها المادة الرابعة من القانون وهي المؤسسة الصناعية ومؤسسة التأمين والمؤسسة التجارية وأي مؤسسة أخرى تنشأ بقانون، ويدير هذه المؤسسات العامة كافة مجلس إدارة عام هو مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية الذي يتألف من تسعة أشخاص هم رئيس مجلس إدارة المؤسسات نفسها وأربعة وزراء هم وزراء المالية والتخطيط والاقتصاد والصناعة ومحافظ البنك المركزي ورؤساء إدارة مؤسسات التأمين والصناعة والتجارة يضاف إليهم رئيس أي مؤسسة تنشأ بعد ذلك، ونص القانون على إن وظيفة المؤسسة الاقتصادية العامة هو المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط الاقتصادي في حقل القطاع العام أي تدخل الدولة في إنعاش الصناعة والتجارة والزراعة والإعمال المالية والمصرفية بقصد رفع مستوى الشعب ألمعاشي، وتعتبر أموال المؤسسة من أموال الدولة للمزيد من التفصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٧، ص٢١٨.ص٢٢٣

(٥) عين العبوسي بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ٦٤٧ والمؤرخ في ١١ آب ١٩٦٧، والأمر الإداري لوزارة المالية المرقم ١٠٨٩، والمؤرخ في ٨ تموز ١٩٦٥ واستمر بمنصبه هذا لغاية ٢ كانون الأول ١٩٦٥ لصدور قانون المؤسسات العامة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥، والأمر الإداري لعمادة الكلية الجامعة المرقم ٤٤٩٩ والمؤرخ في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٦، والأمر الوزاري الصادر من رئيس الوزراء المرقم ١٦٦، في ٨ تموز ١٩٦٧، والمرسوم الجمهوري المرقم ٩٧٧، في ٣ تشرين الأول ١٩٦٧ للمزيد من التفصيل ينظر: م.ت.ع، الاضبارة الشخصية لمحمد جواد العبوسي المرقمة ٣١٠٤٦٤٣٠٠٦

(٦) خير الدين حسيب، مصادر الفكر العربي في الاقتصاد في العراق، ص٦٣

(٣) سلمان عبد الرزاق الأسود:

ولد سلمان عبد الرزاق الأسود في بغداد سنة ١٩١٨[١]، مدني مستقل أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وحاصل على دبلوم علوم كيمياء وبكلوريوس حقوق من الجامعة الأمريكية في بيروت، يجيد اللغات العربية والانكليزية والفرنسية [٢]، شغل وظائف إدارية عدة منها مدقق في مديرية ضريبة الدخل العامة في ١ تموز ١٩٤٣، وملاحظ تخمين في مديرية ضريبة الدخل العامة في ٣ آب ١٩٦٣، ومخمن بغداد في مديرية ضريبة الدخل العامة في ٢٥ نيسان ١٩٤٩، ومدير تخمين الشركات في ١ حزيران ١٩٥٧، ومعاون مدير عام في ١٠ أيلول ١٩٥٨ [٣]، واخذ يتدرج في الوظائف الحكومية حتى تعيينه محافظا لكربلاء المقدسة سنة ١٩٦٢، وشغل منصبه هذا لغاية استيزاره لوزارة المالية سنة ١٩٦٣[٤]، تولى سلمان عبد الرزاق الأسود وزارة المالية مرتين الأولى في وزارة احمد حسن البكر الثانية بعد استقالة الدكتور محمد جواد العبوسي[٥]، والثانية في وزارة عارف عبد الرزاق[٦]، في ٦ أيلول ١٩٦٥ [٧]، ثم مديرا للمصرف العقاري العام في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٣، ومدير

---

(١) مجلس الخدمة العامة، سجل كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٩، ص٤٧

(٢) إيمان مصطفى خلف المحمدي، المصدر السابق، ص٨٠

(٣) ينظر: الأمر الإداري المرقم ١٠٢٢٠ في ١ تموز ١٩٤٣، وقد شغل منصبه لغاية ٢ آب ١٩٤٦، والأمر الإداري المرقم ٤٦٨، في ٣ آب ١٩٤٦ وقد شغل منصبه لغاية ٢٤ نيسان ١٩٤٩، والأمر الإداري المرقم ٢٦٣ في٢٥ نيسان ١٩٤٩ واستمر في منصبه لغاية ١٤ نيسان ١٩٥٣، الأمر الإداري المرقم ٤٣٦ في ١ حزيران ١٩٥٧، وقد شغل هذا المنصب لغاية ٩ أيلول ١٩٥٨، والأمر الإداري المرقم ٧٢٢ في ١٠ أيلول ١٩٥٨ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لسلمان عبد الرزاق الأسود المرقمة ٣١/٥٥٥٥

(٤) مرتضى علي الأوسي ، كربلاء وحكامها ١٩٢٠– ٢٠١٥، دار الفرات للثقافة والإعلام، (بابل، ٢٠١٥)، ص٩٣

(٥) الاضبارة الشخصية لسلمان عبد الرزاق الأسود المرقمة ٣١٥٥٥٥، جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٧، ص٣٨٢

(٦) عارف عبد الرزاق: ضابط ركن وطيار، قومي الاتجاه متأثرا بالرئيس جمال عبد الناصر من مواليد قرية كبيسة في الانبار سنة ١٩٢٤، التحق في دار العلوم ببغداد وأنهى دراسته المتوسطة فيها سنة ١٩٣٩، والتحق خلال السنة ذاتها بالكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم سنة ١٩٤٣، التحق بعد ذلك بالقوات الجوية وأوفد سنة ١٩٤٣ لدراسة الطيران في بريطانيا وتخرج في آذار ١٩٤٥، ثم درس في كلية الأركان العراقية بين ١٩٥١–١٩٥٢، وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، عين قائدا للقوة الجوية في قاعدة الحبانية، ثم أحيل على التقاعد بعد حركة عبد الوهاب الشواف في الموصل التي أسهم فيها للإطاحة بالزعيم عبد الكريم قاسم، وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، عين قائدا للقوة الجوية العراقية، وبعد تسلم عبد السلام عارف الحكم في ٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، عين وزيرا للزراعة في وزارة طاهر يحيى الأولى، أعيد مرة أخرى قائدا للقوة الجوية، وفي ٦ أيلول ١٩٦٥، أسندت إليه رئاسة الوزراء، لينفذ أول محاولة انقلابية بعد عشرة أيام من تسلمه هذا المنصب للمزيد:حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٦٦.ص٣٦٧

(٧) تألفت من عارف عبد الرزاق رئيسا للوزراء ووزير الدفاع بالوكالة، وعبد الرحمن البزاز نائب رئيس الوزراء ووزيرا للخارجية ووزيرا للنفط بالوكالة، وسلمان عبد الرزاق الأسود وزيرا للمالية، وعبد اللطيف الدراجي وزيرا للداخلية، وحسين محمد السعد وزيرا للعدل، وخضر عبد الغفور وزيرا للتربية، وجمال عمر نظمي وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، وعبد اللطيف البدري وزيرا للصحة، ومحمد نصر وزيرا للثقافة والإرشاد، وإسماعيل مصطفى وزيرا للموصلات ووزيرا للشؤون البلدية والقروية بالوكالة، وأكرم الجاف=

للمصرف التعاوني العام في ١٥ أب ١٩٦٤، ثم وزيرا للمالية للمرة الثانية للمدة ما بين (٦ أيلول – ٢٠ أيلول ١٩٦٥)[١].

اتخذ وزير المالية سلمان عبد الرزاق الأسود عند توليه الوزارة عدة إجراءات استهدفت تنظيم عمل الوزارة بعرض اقتراحاته على مجلس الوزراء بتعديل قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠، وبناء على الطلب المقدم من قبله قرر مجلس الوزراء عدم احتساب مدة الفصل للموظفين الذين اتخذت بحقهم العقوبات الرادعة لغرض الترفيع والعلاوة سواء مارس الموظف خلالها المهنة التي تخوله شهادته ممارستها أم لم يمارسها [٢]، وحرص وزير المالية سلمان عبد الرزاق الأسود على تزويد شركة التأمين الوطنية [٣]، بالمعلومات اللازمة عن جميع الوظائف الخاضعة للضمان وعناوينها لجميع الدوائر الرسمية وشبه الرسمية باستثناء وزارة الدفاع بالنظر لسريتها [٤]، فضلا عن قيامه بإعفاء الرسوم الكمركية المفروضة على حساب مشاريع الاتفاقية العراقية السوفيتية لسنة ١٩٥٩، تسهيلا وتشجيعا للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي [٥]، كما حصل وزير المالية سلمان عبد الرزاق على موافقة مجلس الوزراء على تعديل قانون بيع وإيجار الأملاك العائدة للحكومة رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦، لغرض توفير السكن الملائم لشرائع المجتمع المختلفة [٦]، فضلا عن ذلك قام وزير المالية بإعفاء الأموال الواردة للحكومة العراقية عن طريق المساعدة أو الإهداء من الرسوم الكمركية، باعتبار إن تقديم هذه التبرعات أو

=وزيرا للزراعة، وعبد الرحمن القيسي وزيرا للإصلاح الزراعي ووزيرا للأوقاف بالوكالة، وجعفر علاوي وزيرا للإشغال والإسكان، وشكري صالح زكي وزيرا للاقتصاد، ومصطفى عبد الله وزيرا للصناعة ووزيرا للتخطيط بالوكالة، وعبد الرزاق محي الدين وزيرا للوحدة، وسلمان الصفواني وزيرا للدولة للمزيد من التفصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٨، ص٢٠٩، الوقائع العراقية، العدد ١١٧١، في ١٥ أيلول ١٩٦٥

(١) ينظر: الأمر الإداري لوزارة المالية المرقم ٧٢٥، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٣، وقد شغل منصبه هذا لغاية ١٣ آب ١٩٦٣، والأمر الإداري لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية المرقم ٤٤٩، في ١٠ أب ١٩٦٤، وقد شغل منصبه هذا لغاية ٥ أيلول ١٩٦٥، والمرسوم الجمهوري المرقم ٧٤٦ في ٦ أيلول ١٩٦٥ للمزيد من التفصيل ينظر: م.ت.ع، الاضبارة الشخصية لسلمان عبد الرزاق الأسود المرقمة ٣١/٥٥٥٥

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣ المالية، ص٥٦٠.ص٥٦١

(٣) شركات التأمين: هي مؤسسات عراقية شبه رسمية أسست بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠ للقيام بأعمال التأمين المختلفة، وقد ساهم في رأسمالها كل من وزارة المالية ومصرف الرافدين والمصرف الزراعي والمصرف الصناعي والعقاري، ولم يقتصر إعمال هذه الشركة بإعمال التأمين للدوائر الرسمية وشبه الرسمية بل مارست إعمال التأمين الفردي على اختلاف أنواعه باستثناء التأمين على الحياة، كما أخذت على عاتقها القيام بإعمال لجنة صندوق ضمان الموظفين، وللشركة مجلس إدارة مستقل في شؤونه الإدارية والمالية حيث يعين وزير المالية ثلاثة من أعضائه الخمسة ويتناوب مدراء المصارف الحكومية العضويتين الأخريين، ولمجلس الإدارة إن يفتح فروعا للشركة في العراق ووكالات في الخارج للمزيد من التفاصيل ينظر: محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٧٤٧

(٤) الوقائع العراقية ، العدد٨٨٥ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٣.

(٥) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣، ص٦٣٣،ص٦٣٤

(٦) الوقائع العراقية ، العدد٨٨٥ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٣

المساعدات ليس تجاريا، ووجد أن تحميل الجهة التي تقدم الهدايا والمساعدات الرسوم الكمركية ليس مقبولا [١]، ثم شغل سلمان عبد الرزاق الأسود حقيبة وزارة التخطيط في ٢١ أيلول ١٩٦٥، حتى إحالته على التقاعد في آب سنة ١٩٦٦[٢].

(٤) عبد الحسن زلزلة :

ولد عبد الحسن السيد علي محمد زلزلة[٣]، في مدينة العمارة جنوب العراق سنة ١٩٢٦[٤]، كان والده رجل دين ويعمل في تجارة الأقمشة في مدينة العمارة، أكمل عبد الحسن زلزلة دراسته الابتدائية في مدرسة الكحلاء الابتدائية، والمتوسطة في متوسطة العمارة للبنين، وفي سنة ١٩٤١ انتقلت عائلته إلى بغداد للعيش فيها مما سمح له بإكمال الدراسة الإعدادية في الإعدادية المركزية الفرع العلمي بتفوق سنة ١٩٤٣ [٥]، التحق عبد الحسن الحسن زلزلة بكلية القانون جامعة بغداد،وتخرج منها سنة ١٩٤٨، بحصوله على شهادة البكالوريوس في القانون بدرجة شرف[٦]، ولا بأس من الإشارة هنا انه كانت لعبد الحسن زلزلة اهتمامات شعرية تستحق أن نقف إمامها فقد وصف شعره بأنه ثوري وساخر وناقد ومعبر عن هموم الشعب لأنه ضد الحكومة، كما انه مال وبشكل مبكر من عمره إلى حضور المؤتمرات والندوات والمجالس الحسينية [٧]، واظهر عبد الحسن ميلا واضحا للتيار القومي

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣، ص٦٥٤.ص٦٥٥

(٢) ينظر: المرسوم الجمهوري المرقم ٧٨٥، في ٢١ أيلول ١٩٦٥، وقد شغل منصبه هذا لغاية ٨ آب ١٩٦٦ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لسلمان عبد الرزاق اسود المرقمة ٣١/٥٥٥٥

(٣) ارتبط هذا اللقب بالأسرة عن طريق جدهم السيد أحمد السيد محمد السيد شرف الدين الذي يرتبط نسبه بالإمام الحسن المجتبى بن الإمام علي ابن أبي طالب (عليه السلام)، إذ أشارت إحدى الروايات، ولا يعلم مدى صحتها، إن السيد احمد كان متعهدا الإحدى قوافل الحج وصادفه إثناء الرحلة لصوص اعترضت القافلة وسلبوا جميع أمتعتهم، فما كان من السيد احمد إلا أن خلع عمامته ورفع يديه إلى السماء واستنجد بالله على هذا العمل وهم في طريقهم الأداء الحج، فأرعدت السماء وأبرقت وسقطت صاعقة من الله تعالى على هؤلاء اللصوص وقضت عليهم ولم تحرق حوائج وأمتعة المسافرين التي استردوها فرحين مستبشرين ومن هنا جاء لقب زلزلة الذي ارتبط بهذه العائلة للمزيد ينظر: لمى محمود رشيد العبيدي، عبد الحسن زلزلة ودوره الاقتصادي والدبلوماسي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٦،ص٩

(٤) م. ت.ع، الأضبارة الشخصية للدكتور عبد الحسن محمد زلزلة المرقمة ٣١٢٣٦٨٧

(٥) إسراء طالب توفيق العاني، المصدر السابق ، ص٩٧

(٦) طارق مجيد تقي العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق، ط٢، مؤسسة ثائر العصامي، (بغداد، ٢٠١٣)، ص٢٦٦.ص٢٦٧

(٧) لا يفوتنا أن نذكر هنا أن أجمل قصائده تلك التي نظمها في رثاء وحب أبي الشهداء الإمام الحسين (عليه السلام) لأنها كانت تؤجج لديه نار التمرد والنقمة على الظلم والطغيان والمظالم الاجتماعية التي اتسم بها ذلك العهد ولعل هذه المعاني تجسدت في العديد من قصائده وأولها قصيدة "الدم يتكلم" والتي جاء في مطلعها:

هذي دماك على فمي تتكلم ماذا يقول الشعر إن نطق الدم؟

هتفت للأصفاد وفي اليد رنة والسوط في ظهر الضعيف يحكم؟

القومي العربي الذي كان يمثله حزب الاستقلال[١]، أرسل عبد الحسن زلزلة ببعثة دراسية إلى جامعة إنديانا (University of Indiana) في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٢، لإكمال دراسته العليا فحصل بعد سنة على شهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي(وكانت دراسته مدتها سنتان وحسب نظام الجامعة قد عوض عبد الحسن زلزلة بكورسات دراسية ولم تتضمن دراسته كتابة رسالة)، وحصل على الدكتوراه في سنة ١٩٥٧، وكان موضوع دراسته بالدكتوراه هو علاقة العراق بالمنطقة الإسترلينية [٢].

كانت البدايات الأولى لعبد الحسن زلزلة في العمل الوظيفي في الدولة العراقية، وهو لا زال طالبا في الثانوية، فقد عين أول مرة بوظيفة كاتب في دائرة النفوس في منطقة الكرادة الشرقية سنة ١٩٤١، وبعد إكمال دراسته الجامعية وحصوله على شهادة الحقوق سنة ١٩٤٨، قدم عبد الحسن زلزلة طلبا لنقابة المحاميين العراقية في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٨، ليكون عضوا في النقابة، مارس مهنة المحاماة للمدة من كانون الأول سنة ١٩٤٨ والى نيسان ١٩٤٩، ثم عين في البنك المركزي العراقي في ٢٧ نيسان ١٩٤٩، بوظيفة موظف على الملاك الدائم، واستمر في عمله الوظيفي حتى بعد التحاقه بالبعثة العلمية في أيلول ١٩٥٢ [٣]، عين في سنة ١٩٥٧، مديرا لدائرتي القروض والاستثمارات والإحصاء والأبحاث التابعتين للبنك المركزي العراقي للمدة ما بين (١٩٥٨ –١٩٦١)، فضلا عن عمله الأكاديمي أستاذا ومحاضرا في كلية التجارة والاقتصاد – جامعة بغداد، والجامعة المستنصرية للمدة ما بين (١٩٥٨–١٩٧٣)، حتى بعد توليه الوزارة، وكذلك في معهد الإدارة العامة إذ درس فيها موضوعات "البنوك والنقود واقتصاديات العراق"، كما عمل في بعض المدد الزمنية مديرا للتحويل الخارجي في البنك المركزي العراقي ومدير مراقبة المصارف فيه، وفي بداية سنة ١٩٦٢ عمل نائب لمحافظ البنك المركزي وبعد سنة رقي إلى محافظ [٤]، ثم عين عبد الحسن زلزلة سفيرا في طهران في آب ١٩٦٣، لكنه

=للمزيد من التفصيل ينظر: لمى محمود رشيد العبيدي، المصدر السابق، ص١٦.ص١٧، حميد المطبعي ، موسوعة الإعلام وعلماء العراق، ص٤٦٨

(١) حزب الاستقلال العراقي: حزب قومي أجيز في نيسان ١٩٤٦، يعد امتدادا لنادي المثنى الذي نشأ في ثلاثينيات القرن الماضي، وقد استقطب هذا الحزب العديد من الشباب وفئات الشعب المختلفة، ومن مؤسسيه الشيخ محمد مهدي كبة، وإبراهيم الراوي وداود السعدي، وإبراهيم الحمداني وغيرهم للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦– ١٩٥٨، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٢)

(٢) توصل عبد الحسن زلزلة إلى استنتاج يدعو إلى إنهاء هذه العلاقة وذلك لضررها بالعراق على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن وجوب إنهاء ارتباط الدينار العراقي بالباون الإسترليني، وتوفير غطاء حقيقي لحماية العملة الوطنية بقرار وطني مستقل للمزيد من التفصيل ينظر: لمى محمود رشيد العبيدي، المصدر السابق، ص١٦

(٣) المصدر نفسه، ص٢٣

(٤) م. ت.ع، الأضبارة الشخصية للدكتور عبد الحسن محمد زلزلة المرقمة ٣١/٢٣٦٨٧

لم يستمر في عمله إلا قرابة أشهر قليلة، ثم انيطت به وزارة الصناعة في ١٧ حزيران ١٩٦٤، ثم وزيرا للتخطيط للفترة ما بين(١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤– ٦ أيلول ١٩٦٥) [١].

عين الدكتور عبد الحسن زلزلة وزيرا للمالية وكالة في ١٠ آب ١٩٦٥، بعد استقالة الدكتور محمد جواد العبوسي من وزارة طاهر يحيى الثالثة [٢]، وعلى الرغم من المدة القصيرة التي تولى فيها عبد الحسن زلزلة وزارة المالية إلا انه بذل قصارى جهده بإعفاء بعض المنتجات الغذائية المستوردة من رسم الوارد الكمركي للتخفيف عن الأعباء المعيشية الصعبة التي تعاني منها الطبقات الفقيرة من خلال تقديمه اقتراحا لمجلس الوزراء بهذا الخصوص وحظيت مساعيه بتأييد وموافقة مجلس الوزراء [٣]، ثم عين سفيرا للجمهورية العراقية في النمسا سنة ١٩٦٥، والقاهرة في سنة ١٩٦٦[٤]، ثم أعيد إلى عمله محافظا للبنك المركزي العراقي رئيساً لمجلس الإدارة فيه سنة ١٩٦٩، وحاكم العراق في صندوق النقد الدولي في سنة ١٩٦٩، وعضو مجلس التخطيط الاقتصادي سنة ١٩٧٣، وعضوا في مجلس التجارة الخارجية، ونائباً لرئيس "جمعية الاقتصاديين العراقيين" [٥]، ونائب رئيس اتحاد الاقتصاديين العرب، ورئيس المجموعة العربية في لجنة العشرين – صندوق النقد الدولي، ثم عين سفيرا للجمهورية العراقية في كندا سنة ١٩٧٣، وفي المدة ما بين (١٩٧٣– ١٩٨٨)، شغل عبد الحسن زلزلة منصب

(١) إسراء طالب توفيق العاني، المصدر السابق، ص٩٩، جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق ، ص١٥٨، الوقائع العراقية، العدد ٩٦٩ في ٢ تموز ١٩٦٤، المنار، العدد٢٧٤٢،في ١٨ حزيران ١٩٦٤، الجمهورية ، العدد ١٧٦، في ١٩ حزيران ١٩٦٤

(٢) تشكلت بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ١٠٢٨ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤، وتألفت من طاهر يحيى رئيسا للوزراء، ومحسن حسين الحبيب وزيرا للدفاع، وصبحي عبد الحميد وزيرا للداخلية، وناجي طالب وزيرا للخارجية، وعبد الكريم فرحان وزيرا للإرشاد، وعبد الحميد سعيد وزيرا للمواصلات، ومحمد جواد العبوسي وزيرا للمالية، وفؤاد الركابي وزيرا للبلديات، وعبد العزيز الحافظ وزيرا للاقتصاد، وعبد الصاحب العلوان وزيرا للإصلاح الزراعي، وعبد الهادي الراوي وزيرا للزراعة، وشامل السامرائي وزيرا للصحة، وشكري صالح زكي وزيرا للتربية، وعبد العزيز الوتاري وزيرا للنفط، وعبد الكريم هاني وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، وعبد الحسن زلزلة وزيرا للتخطيط، وعبد الستار علي الحسين وزيرا للعدل، ومصلح النقشبندي وزير الدولة لشؤون الأوقاف، وعبد الرزاق محي الدين وزيرا للوحدة، وعبد الفتاح الالوسي وزيرا للإسكان، وأديب الجادر وزيرا للصناعة، ومسعود محمد وزيرا لشؤون الشمال للمزيد من التفصيل ينظر:الوقائع العراقية، العدد ١٠٣٢، في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٤، الجمهورية، العدد ٢٥٤، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٤

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ١١٦٢ ، في ٥ أيلول ١٩٦٥

(٤) راقية رؤوف الجلبي، سفراء العراق خلال سبعة عقود ١٩٢٤– ١٩٩٤، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص١٢٠.ص١٢٦

(٥) جمعية الاقتصاديين العراقيين: تأسست سنة ١٩٥٦ وهي تضم خريجي الكليات الاقتصادية والتجارية والإدارية والمحاسبة، وهي جمعية وليست نقابة، وقد قامت بنشاطات سياسية ووطنية ومهنية، ومن ابرز أعضاءها د. طالب البغدادي، دكتور الاقتصاد من جامعة بورون في فرنسا، واحد ابرز أعضاء الجمعية وحسن ثامر، وإبراهيم كبة، وخزعل البيرماني، ومحمد سلمان حسن، وعبد الحسن زلزلة، للمزيد من التفصيل لمى محمود رشيد العبيدي، المصدر السابق، ص٦٥.ص٦٦

الأمين العام المساعد في الجامعة العربية للشؤون الاقتصادية بناء على موافقة مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٢٦٥٦ في ١٣ حزيران ١٩٧٦ [١].

ارفد الدكتور عبد الحسن علي زلزلة المكتبة العراقية والعربية بعدد من الكتب أهمها: (برنامجنا الانتخابي في كلية الحقوق)،(العراق في المنطقة الإسترلينية)،(والسياسات النقدية في العراق)، (إستراتيجية العمل العربي المشترك)،(وكتاب الخطة الاقتصادية القومية في العراق ١٩٦٥-١٩٧٠)،(وكتاب صهيل القوافي) [٢]، فضلا عن الكثير من البحوث أهمها تحديدا بحثه الموسوم "كيف يمكن إن تستثمر الأموال الفائضة بالبترول في دعم التكامل الاقتصادي العربي" سنة ١٩٧٤[٣].

(٥) شكري صالح زكي:

ولد في بغداد- الأعظمية في ١٥ تموز سنة ١٩١٩، وأتم دراسته الابتدائية والثانوية فيها، دخل كلية الحقوق وتخرج فيها[٤]، ويشير سجل الخدمة في الاضبارة التقاعدية إلى أن أول وظيفة شغلها شكري صالح زكي هي وظيفة معلم في ١٢ تشرين الأول ١٩٣٧، بعدها تنقل بين دوائر بعض الوزارات وعمل فيها بعناوين وظيفية متعددة منها وظيفة مميز في مديرية الاستيراد والتصدير العامة في١١ شباط ١٩٤٨، ورئيس شعبة المشاريع الصناعية في المصرف الصناعي في ١ آب ١٩٥٢، ورئيس شعبة التسليف في المصرف ذاته في ٥ كانون الثاني ١٩٥٣، ثم مدير في مديرية الاستيراد والتصدير للفترة ما بين (١٩ كانون الأول ١٩٥٣- ١٥ كانون الأول ١٩٥٤)، ثم معاون مدير عام مصلحة التمور العراقية العامة في ١١ كانون الثاني ١٩٥٥، ثم مدير لها لغاية ٣١ آذار ١٩٥٩، حيث فصل لأسباب سياسية من وظيفته لمدة ثلاث سنوات بموجب آمر وزارة الاقتصاد المرقم ٤٠٢٥ والمؤرخ في ٦ نيسان ١٩٥٩، استنادا إلى ما جاء بقرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٥٩، وإحكام المادة الأولى من قانون تطهير الجهاز الحكومي رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ [٥]، وبعد ٨ شباط ١٩٦٣، أعيد شكري صالح زكي للخدمة واحتسبت الفترة التي فصل فيها من ١ نيسان ١٩٥٩، لغاية ٧

(١) م. ت.ع، الأضبارة الشخصية للدكتور عبد الحسن محمد زلزلة المرقمة ٣١/٢٣٦٨٧

(٢) لمى محمود رشيد العبيدي، المصدر السابق، ص٢١.ص٢٢، حميد المطبعي ، موسوعة الإعلام وعلماء العراق، ص٤٦٨

(٣) إسراء طالب توفيق العاني، المصدر السابق، ص١٠٢

(٤) راهي مزهر العامري، وزراء المعارف في العراق ١٩٢١- ١٩٦٨، ط٢، دار أمل الجديدة، (دمشق، ٢٠١٤)، ص٢١٢

(٥) ينظر: الأمر الإداري لوزارة الاقتصاد المرقم ٢٢٩٩، في ١١ شباط ١٩٤٨ وقد شغل منصبه هذا لغاية ٣١ تموز ١٩٥٢، والأمر الإداري لوزارة المالية المرقم ٢٢٩١، في ١ آب ١٩٥٢، وقد شغل منصبه هذا لغاية ٤ كانون الثاني ١٩٥٣، والأمر الإداري المرقم ٤٩٢٤، في ٥ كانون الثاني ١٩٥٣، وقد شغل منصبه لغاية ٧ أيلول ١٩٥٣، والأمر الإداري لوزارة الاقتصاد المرقم ٣٣٢، في ١١ كانون الثاني ١٩٥٥، وقد شغل منصبه هذا لغاية ٢٨ آب ١٩٥٧، والأمر الإداري المرقم ٦٦٢٤، في ٢٦ تموز ١٩٥٨، وشغل منصبه لغاية ٥ نيسان ١٩٥٩ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لشكري صالح زكي المرقمة ٣١/٠٤٦٣٤٠٠٧

شباط ١٩٦٣، خدمة فعلية له واسند إليه منصب وزير التجارة في الوزارة التي شكلها احمد حسن البكر في ٨ شباط ١٩٦٣[١]، وفي ٢ كانون الثاني ١٩٦٤، عين شكري صالح زكي سفيرا للعراق في القاهرة [٢].

وغداة عودته إلى بغداد اسند إليه منصب وزير التربية والتعليم في وزارة طاهر يحيى الثالثة التي شكلها في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ [٣]، ولكن تم إعفاؤه من منصبه هذا في التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الوزراء طاهر يحيى على وزارته في ١١ تموز ١٩٦٥ [٤]، وبعد إعفائه من منصب وزارة التربية والتعليم شغل منصب الأمين العام للقيادة السياسية الموحدة في القاهرة [٥]، ثم أسندت إليه وزارة الاقتصاد في الحكومة التي شكلها عارف عبد الرزاق في ٦ أيلول ١٩٦٥[٦]، تولى شكري صالح زكي وزارة المالية في حكومة عبد الرحمن البزاز[٧]، الأولى في ٢١ أيلول ١٩٦٥ [٨]، إضافة إلى منصب وزارة النفط بالوكالة، وكانت أول إعمال وزير

---

(١) راهي مزهر العامري، المصدر السابق، ص٢١٣

(٢) راقية رؤوف الجلبي، المصدر السابق، ص١٥٣

(٣) بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ١٠٢٨ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ للمدة (١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤– ١١ تموز ١٩٦٥) للمزيد من التفصيل ينظر: فلاح مجيد حسون العارضي، المصدر السابق، ص١٢٧

(٤) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري،ج٨، ص١٩٦

(٥) بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ٤٢٣ لسنة ١٩٦٥، وكتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٦٠٣٧ والمؤرخ في ٧ تموز ١٩٦٥ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية لشكري صالح زكي المرقمة ٣١/٠٤٦٣٤٠٠٧

(٦) بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ٧٤٦ في ٦ أيلول ١٩٦٥، وكانت مدة استيزاره في هذا المنصب أربعة عشر يوما فقط حيث قام رئيس الوزراء عارف عبد الرزاق بمحاولة انقلاب فاشلة على رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف يوم ١٦/١٥ أيلول ١٩٦٥ هرب على أثرها إلى مصر للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، إحداث عاصرتها، ج٢، ط٢، دار الرافدين، (بيروت، ٢٠١٤)

(٧) عبد الرحمن البزاز: ولد البزاز في بغداد في جانب الكرخ في محلة التكارتة سنة ١٩١٣، أكمل دراسته الابتدائية فيها سنة ١٩٢٨، والثانوية المركزية سنة ١٩٣٢، خريج كلية الحقوق في لندن سنة ١٩٣٨، تسلم مناصب وظيفية متعددة في الحكومة العراقية، اشترك في ثورة ١٩٤١ وفصل من الخدمة واعتقل في معتقلات الفاو والعمارة ونقرة السلمان مدة ثلاث سنوات ونصف ثم أقصي عن الخدمة، وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ تسنم منصب سفير العراق في الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة، ثم عين نائبا لرئيس الوزراء العراقي ووزيرا للخارجية ووزير النفط بالوكالة في وزارة عارف عبد الرزاق في ٦ أيلول ١٩٦٥، شكل وزارتين الأولى في عهد الرئيس عبد السلام عارف في أيلول ١٩٦٥ حيث كان أول مدني يتولى المنصب منذ تموز ١٩٥٨، والثانية في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف في ١٦ نيسان ١٩٦٦، استقال من منصبه في آب ١٩٦٦، توفي في ٢٨ حزيران ١٩٧٣ للمزيد من التفصيل ينظر: محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ٢٠٠٢)

(٨) تشكلت بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٧٨٥ في ٢١ أيلول ١٩٦٦، وتألفت من عبد الرحمن البزاز رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية، وشكري صالح زكي وزيرا للمالية ووزيرا للنفط بالوكالة، وعبد العزيز العقيلي وزيرا للدفاع ووزيرا للمواصلات بالوكالة، وعبد اللطيف الدراجي وزيرا للداخلية، وكاظم الرواف وزيرا للعدل، وخضر عبد الغفور وزيرا للتربية ووزيرا للأوقاف بالوكالة، وفارس ناصر الحسن وزيرا للشؤون الاجتماعية ووزيرا للإصلاح الزراعي بالوكالة، وعبد اللطيف البدري وزيرا للصحة، ومحمد ناصر وزيرا للثقافة والإرشاد، وإسماعيل مصطفى وزيرا للشؤون البلدية والقروية ووزيرا للإسكان بالوكالة، وأكرم الجاف وزيرا للزراعة، وعبد=

المالية شكري صالح زكي تعديل قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠، من اجل إلغاء المخصصات المالية للوزراء الذين يقومون بإشغال الوزارات الشاغرة بالوكالة، على اعتبار أن الوزير يتقاضى أعلى راتب في الدولة وان مسؤوليته في الوزارة تضامنية وهي أسمى من أي اجر[١].

كما حصل وزير المالية شكري صالح زكي على موافقة مجلس الوزراء بتعديل قانون تأمين السكن للمواطنين رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٣، لزيادة صلاحيات وزير المالية بتمليك العرصات للمواطنين التي تزيد مساحتها على (٢٠٠) متر مربع، نتيجة للمشاكل التي ظهرت في إفراز بعض الأراضي الأميرية لهذا الغرض من قبل المساحين على إن لا تتجاوز المساحة المملكة ٣٠٠ متر مربع[٢]، ووافق مجلس الوزراء على مقترح وزير المالية شكري صالح زكي بتعديل قانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠، لإجراء بعض التغيرات في العناوين الوظيفية، ولشمول موظفي السكك الحديدية وأعضاء مجلس التخطيط الاقتصادي بقانون الملاك بالنظر لعدم وجود عناوين هذه الوظائف بالقانون المذكور[٣]،

وبغية تقديم المساعدة لوحدات جيش التحرير الفلسطيني [٤]، في العراق قام وزير المالية شكري صالح زكي بإعفاء كافة الأسلحة والاعتدة والآليات وأجهزة المخابرة وكافة المهمات الحربية الأخرى العائدة إليها من الرسوم الكمركية [٥]، فضلا على ذلك قيامه بشطب وإعفاء مبالغ غير قابلة للتحصيل تقدر قيمتها (٥٤١٨٧٢) دينارا، بناء على طلب بعض الوزارات كالدفاع والمالية والمواصلات والصحة [٦]، وبمقترح من وزير المالية شكري صالح زكي تم تعديل قانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥، وخاصة في ما يتعلق بالمادة الخامسة من

=الحميد الهلالي وزيرا للاقتصاد، ومصطفى عبد الله وزيرا للصحة، وسلمان عبد الرزاق الأسود وزيرا للتخطيط، وعبد الرزاق محي الدين وزيرا للوحدة، وسلمان الصفواني وزيرا للدولة للمزيد من التفصيل ينظر: علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٦٤.ص٢٦٦

(١) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٥، القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٦)، ص٦٤٤.ص٦٤٥

(٢) المصدر نفسه، ص٦٤٨.ص٦٤٩

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٥، القسم الأول، ص٦٥٠.ص٦٥٣

(٤) قوة عسكرية فلسطينية من أهل فلسطين شكلتها وزارة الدفاع العراقية في ٢٧ آذار ١٩٦٠ وبموجب القانون رقم ١٠٢ وألحقتها بتشكيلاتها وترتبط القوة بالقائد العام للقوات المسلحة الذي له صلاحية تعيين واستخدام من ينسب إلى هذه القوة من الفلسطينيين أو من غير الفلسطينيين، وتصرف نفقات هذه القوة بفصل خاص ومن ميزانية وزارة الدفاع وتتكون القوة من الضباط ونواب الضباط وضباط الصف والجنود من خريجي الكليات العالية والمدارس الإعدادية ومنح الرتب والرواتب لهم وفتح بدورات خاصة بكلية الاحتياط العراقية لمدة لا تزيد على ستة شهور، وخصص لها مبلغ ٣٦٠,٢٤٠ إلف دينار في ميزانية ١٩٦١ لتغطية نفقات تلك القوات، ويبدو أن هذا يؤكد الدعم العراقي الكبير للقضية الفلسطينية على عروبة الزعيم عبد الكريم قاسم وليس شعوبيته كما ادعى البعض عليه للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٥٢/ ٤٢١١٠٠، عنوان الملفة "لائحة قانون تشكيل جيش تحرير فلسطين"، ص٢.ص٣، الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣، في ٢٩ أب ١٩٦٠

(٥) الوقائع العراقية، العدد ١١٩١، في ٩ تشرين الثاني ١٩٦٥

(٦) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٥، القسم الأول، ص٦٤١.ص٦٤٦

اجل إصدار أنظمة تخفض أو تلغى بموجبها رسم الوارد الكمركي على المواد الغذائية التي تستدعي الظروف الاقتصادية والمعاشية تأمينها بأسعار مخفضة لخدمة أصحاب الدخول المتوسطة [١].

وتحقيقا للوعد الذي قطعته الحكومة على نفسها في بناء اقتصاد رصين ومتنامي يتوخى توسيع قاعدة الإنتاج وزيادة الاستثمار دون الإخلال بالنظام الضريبي، حصل وزير المالية شكري صالح زكي على موافقة مجلس الوزراء بتعديل قانون ضريبة الدخل رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩، من اجل خفض نسب الضريبة على الإفراد المقيمين والشركات فأصبحت بموجبه أعلى نسبة للضريبة على الإفراد ٧٠% بدلا من ٩٠%، وعلى الشركات النفطية ٥٠% بدلا من ٦٠% والشركات المساهمة والأشخاص المعنوية الأخرى ٤٥% بدلا من ٥٠% مع التفريق بين الإفراد المقيمين وغير المقيمين في المعاملة وزيادة السماح الممنوح للمكلف عن زوجته وأولاده[٢].

كما اقترح وزير المالية شكري صالح زكي على مجلس الوزراء قانون الدرجات الخاصة في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية حيث وجد أن الدرجات الخاصة لم تكن خاضعة لضوابط تنظمها مما أدى إلى مفارقات وبعض التناقضات سببت الشكوى من قبل الكثير من الموظفين، فضلا عن تضاعف عددها بسرعة هائلة إذ أصبحت مدعاة للتحزب والتعيين الاعتباطي أحيانا مما أدى إلى إشاعة التحاسد وعدم المبالاة بين الموظفين وعرقلة إعمال الدولة، ورغبه منه في وضع حد لهذه المشكلة دون التقيد الصارم بإحكام قانون الخدمة المدنية مع عدم الحيلولة دون تمكين النابهين من أصحاب الكفاءات من بلوغ المراكز المهمة تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص من جهة، وتمكين الحكومة من تقدير أصحاب المواهب والانتفاع من قابلياتهم الاستثنائية من جهة أخرى، بحيث أصبح كل الذين عينوا بدرجات خاصة قد أنيط أمر تعيين رواتبهم ومخصصاتهم بقرار من مجلس الوزراء بغية الاقتصاد في النفقات العامة وإيجاد التناسق بقدر الإمكان والحد من التباينات الشديدة بين ما يتقاضاه الموظفون الذين هم في خدمة الحكومة[٣].

وبمقترح من زير المالية شكري صالح زكي وافق مجلس الوزراء على قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦، لكثرة التعديلات التي طرأت عليه وعدد من الذيول إضافة إلى القوانين الخاصة التي تضمنت بعض الإحكام التقاعدية التي اعتبرت معدلة الإحكام القانون المذكور فيما أتت به وقد استثنيت من إحكامه فئات من الموظفين نظمت حقوقهم التقاعدية بقوانين خاصة لهذا عدلت بعض إحكامه بما يتفق مع الأحوال المعاشية في البلد ويقرب الموظفين المدنيين بعض الشيء من إقرانهم منتسبي مجالات الخدمة العامة الأخرى[٤]، علاوة على

---

(١) الوقائع العراقية ، العدد ١٢٢٩ في ٦ شباط ١٩٦٦

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مجموعة التعليمات والمناشير الخاصة بقانون ضريبة الدخل للسنوات من ١٩٥٩-١٩٧٩، دار الحرية للطباعة، (بغداد، د.ت)، ص١٥.ص١٦، الوقائع العراقية، العدد ١٢٢٨، في ٣ شباط ١٩٦٦

(٣) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٦، القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)، ص٤٧.ص٥٠

(٤) المصدر نفسه، ص١٥٤.ص١٨٣

ذلك ساهمت وزارة المالية في دعم موظفي الدولة من خلال التعديلات التي أجريت على قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠، وذلك بمنح الموظف أو المستخدم سلفة تعادل رواتبه الاسمية لأربعة أشهر على إن يتم استردادها بأربعة إقساط سنوية تبدأ في نهاية السنة الثانية من تاريخ الاستلام ويوزع كل قسط منها على أشهر السنة المستحق فيها ذلك القسط [١].

أحيل شكري صالح زكي على التقاعد في ٩ أب ١٩٦٦، حسب كتاب الإحالة المرقم ٣٦٧، وبعد إحالته على التقاعد عمل مستشاراً مالياً بدولة الإمارات العربية المتحدة (إمارة أبو ظبي) بصفة مدير شركة الصقر واليوسف التجارية الأهلية[٢]، ارفد شكري صالح المكتبة العراقية بعدد من الكتب والبحوث أهمها (الميزانية الموحدة لسنة ١٩٦٧– ١٩٦٨)[٣].

والملاحظ في غضون هذه المدة تولي خمسة من الوزراء منصب وزير المالية، وغلب على هؤلاء انحدارهم من الطبقة المتوسطة، ثلاثة منهم وزراء أصليين واثنان بالوكالة، منهم تولى الوزارة على مرتين وهم سلمان عبد الرزاق الأسود وشكري صالح زكي، واثنان على مرة واحدة وهم صالح عبد الأمير كبة، وعبد الحسن زلزلة، وواحد على أربعة مرات، أطول الوزارات عمرا هي وزارة محمد جواد العبوسي الرابعة التي استمرت تسعة أشهر، واقصرها عمرا وزارة عبد الحسن زلزلة التي استمرت سبعة وعشرون يوما فقط، ويلحظ أيضاً أن قصر عمر وزارة المالية خلال عهد عبد السلام عارف (١٩٦٣– ١٩٦٦) دليل واضح على عدم الاستقرار السياسي نتيجة الصراع بين القوميين والبعثيين على تقلد الحكم في العراق، إما الأصل العرقي والطائفي فقد كان وزراء المالية في تلك المدة ثلاثة منهم من المذهب السني واثنان من الطائفة الشيعية، ومن ناحية الخلفيات السياسية فقد كانوا جميعهم من المستقلين، ويلاحظ أن ثلاثة منهم يحملون شهادات في الاقتصاد واثنين في القانون، وهذا ما ساعدهم كثيرا في التنفيذ والإشراف على إعمال الوزارة،والجدول رقم (١٧) يوضح الوظائف والانحدار الطبقي لهؤلاء الوزراء

(١) الوقائع العراقية، العدد١٢٨٤، في ٣٠ حزيران ١٩٦٦

(٢) إلا أن مجلس الوزراء لم يوافق على ذلك العمل وفي ٢٩ شباط ١٩٧٢ حكمت المحكمة عليه غيابيا بمصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة وفق قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٤١١ في ٧ أيلول ١٩٦٩، وعند تشكيل المحكمة برئاسة عبد الكريم إبراهيم النجار حكمت عليه غيابيا بالإعدام شنقا حتى الموت، مع كل عبد الرزاق النايف ولطفي العبيدي وصالح عبد وفوزي عبد الواحد وعبد الرحمن الجليلي وطارق شفيق وعبد العزيز بركات للمزيد من التفصيل ينظر: هـ.ت.ع، الاضبارة الشخصية لشكري صالح زكي المرقمة ٣١/٠٤٦٣٤٠٠٧، فلاح مجيد حسون العارضي، المصدر السابق،ص١٢٧

(٣) الجمهورية، العدد ٧٨٥، في ١٤ آذار ١٩٦٦

جدول رقم (١٧) وزراء المالية في عهد عبد السلام محمد عارف (١٩٦٣– ١٩٦٦)[١]

ت	أسم الوزير وعدد مرات تسلمه منصب وزارة المالية	مدة توليه المنصب	تاريخ الولادة ومكانها	الهوية	التحصيل الدراسي	المهنة أو العمل	الانحدار الطبقي
١	صالح عبد الأمير كبة (١)	٨ شباط ١٩٦٣ إلى ١٣ أيار ١٩٦٣	١٩٠٩ بغداد	عراقي	بكلوريوس اقتصاد	مدير التحويل الخارجي ووزيرا للمالية	من أسرة متوسطة
٢	محمد جواد العبوسي (٢)	١٣ أيار ١٩٦٣ إلى ٧ تشرين الأول ١٩٦٣ ٢١ تشرين الثاني إلى ١٧ حزيران ١٩٦٤ ١٧ حزيران ١٩٦٤ إلى ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ إلى ١٠ آب ١٩٦٥	١٩٢٤ بغداد	عراقي	دكتوراه في الاقتصاد السياسي	وزيرا للمالية	من أسرة متوسطة
٣	سلمان عبد الرزاق الأسود (٢)	٧ تشرين الأول ١٩٦٣ إلى ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣ ٦ أيلول ١٩٦٥ إلى ٢١ أيلول ١٩٦٥	١٩١٨ بغداد	عراقي	بكلوريوس حقوق	مدير ضريبة الدخل العامة ومحافظا لكربلاء ووزيرا للمالية	من أسرة متوسطة
٤	عبد الحسن زلزلة (١)	١٠ أب ١٩٦٥ إلى ٦ أيلول ١٩٦٥	١٩٢٦ العمارة	عراقي	دكتوراه اقتصاد	وزيرا للتخطيط ووزيرا للمالية	من التجار
٥	شكري صالح زكي (٢)	٢١ أيلول ١٩٦٥ إلى١٨ نيسان ١٩٦٦ ١٨ نيسان إلى ٩ آب ١٩٦٦	١٩١٩ بغداد	عراقي	بكلوريوس حقوق	عمل في التدريس ووزيرا للمالية	من أسرة متوسطة

(١) الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على محمد جاسم الذهبي، المصدر السابق، ص١٥٨، دليل الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص٢١٩. ص٢٤١

المبحث الثالث

وزراء المالية في مرحلة عبد الرحمن عارف ١٩٦٦– ١٩٦٨

أسهمت عوامل عديدة في اختيار الفريق عبد الرحمن عارف [١]، منها أنه أحد الضباط القدماء في الجيش وشقيقا للرئيس الراحل عبد السلام عارف [٢]، وكذلك حصوله على تأييد الأعضاء العسكريين في المجلسين "مجلس الوزراء، ومجلس الدفاع الوطني" [٣]، الذين كانوا من تعيين شقيقه، كما أن المراكز الحساسة كانت بيد العسكريين الذين وقفوا إلى جانبه في ترشحه للرئاسة ولا سيما حامية بغداد وآمرية الانضباط العسكري اللذان ينتميان آمريها إلى عشيرة (الجميلات) وعلى رأسهم الزعيم سعيد صليبي، فضلا عن تأييد أصدقائه له[٤]، ومقبوليته من جميع أصحاب المذاهب السياسية [٥]، خلاصة القول انه لو لم يتنازل عبد الرحمن البزاز لكان العسكريون قد سيطروا على السلطة بالقوة وعينوا الفريق عبد الرحمن عارف، لذلك كان هذا يعد من دهاء عبد الرحمن البزاز لأنه أراد بذلك أن يضمن استقرار البلاد وأن يظهر حسن النية تجاه الفريق عبد الرحمن عارف لكي يعهد أليه بتكليف الوزارة الجديدة وهذا ما حصل بالفعل، إما عن وزراء المالية خلال هذه المدة الممتدة ما بين ١٩٦٦– ١٩٦٨، وهم وفق الأتي.

---

(١) عبد الرحمن محمد عارف: ثاني رئيس للجمهورية العراقية بعد مصرع شقيقه عبد السلام محمد عارف في ١٣ نيسان ١٩٦٦، من مواليد قرية سميكة في الرمادي ١٩١٦، التحق بالكلية العسكرية ببغداد وتخرج منها سنة ١٩٣٧ برتبة ملازم ثان ، ترقى في المراتب والمناصب العسكرية حتى أصبح رئيسا للأركان بالوكالة حتى سنة ١٩٦٦ ، تولى رئاسة الجمهورية خلفا لشقيقه عبد السلام عارف ورئيسا للوزراء في ٩ مايو ، أيار ١٩٦٧، أقصي من منصبه بانقلاب عسكري عاد به البعثيون مرة ثانية للحكم في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ونفي رسميا إلى لندن لكنه عاد بعد مرور سنة على نفيه إلى تركيا ليستقر فيها، عاد بعد ذلك إلى العراق سنة ١٩٨١ حيث استقر في داره في حي اليرموك ببغداد وعاش منزويا وبعيدا عن الأضواء ولم يتدخل في الشؤون السياسية، غادر العراق سنة ٢٠٠٤ واستقر في عمان حيث وافته المنية في الرابع والعشرين من تموز ٢٠٠٧ للمزيد: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٧٨.ص٣٧٩

(٢) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية "العراق منذ ١٩٥٨"، ترجمة : مالك النبراسي، منشورات دار الجمل، (د.م، ٢٠٠٣)، ص١٤٤

(٣) مجلس الدفاع الوطني: تألف مجلس الدفاع الوطني من الفريق عبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش بالوكالة، ومعاونيه اللواء سعيد قطان معاون رئيس أركان الجيش، واللواء حمودي مهدي المعاون الإداري لرئيس أركان الجيش، والعميد سعيد صليبي قائد موقع بغداد، والعميد الركن زكي حلمي قائد الفرقة الأولى، واللواء الركن إبراهيم فيصل الأنصاري قائد الفرقة الثانية، واللواء الركن محمود عريم قائد الفرقة الثالثة ، والعميد الركن يونس عطار باشي قائد الفرقة الرابعة، واللواء الركن نوري خليل قائد الفرقة الخامسة، واللواء الجو منير حلمي قائد القوة الجوية، بالإضافة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والاقتصاد والمواصلات والتخطيط والإرشاد للمزيد من التفصيل ينظر: محمد كريم مهدي المشهداني، المصدر السابق، ص١٨٠، جريدة الجمهورية العدد ٥٨٠، في ١٢ أيلول ١٩٦٥

(٤) حنا بطاطو، المصدر السابق،ج٣، ص٣٧٧.ص٣٧٨

(٥) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٥٢، فلاح محمود خضر البياتي، المصدر السابق، ص٢٠٣

(١) عبد الله مصطفى النقشبندي :

ولد عبد الله مصطفى النقشبندي[١]، في اربيل سنة ١٩٢٤، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، درس على يد والده العلوم الإسلامية وأخذ عنه التصوف، ولذكائه وأدبه وعلمه اختارته الحكومة العراقية للدراسة في الأزهر أواسط أربعينيات القرن الماضي، ونال شهادته في القضاء من كلية الشريعة بالجامع الأزهر في مصر، ثم دخل كلية الحقوق في جامعة لندن ونال الدكتوراه في القانون وكان عنوان أطروحته "الإجماع في الشريعة"، يجيد اللغات الكردية والعربية والفارسية والتركية والانكليزية اللاتينية، تدرج في الوظائف الحكومية فعين محاضرا جامعيا للفترة ما بين (١٩٤٩– ١٩٥٠)،[٢]، ثم ملاحظا في الديوان الملكي في ١٦ أب ١٩٥٠، ثم تشريفاتي[٣]، في الديوان الملكي في ٢١ شباط ١٩٥٢، نقلت خدماته بعد ذلك إلى وزارة المالية فعين معاونا لمدير المالية العام في ١٥ أيار ١٩٦٠ [٤]، وأستاذا لمادة أصول القانون المقارن في جامعة بغداد للفترة ما بين(١٩٦٠– ١٩٦٢)، ثم شغل منصب مراقبا عاما للحسابات بموجب قرار مجلس الوزراء [٥]، فوكيلا لمدير المالية العام في ١ أب ١٩٦٢، ثم مديرا عاما لإدارة أموال الأسرة المالكة السابقة وكالة في ٢٤ شباط ١٩٦٣، والمدير العام لمركز تطوير الإدارة الصناعية في ٢٤ نيسان ١٩٦٣ [٦]، وعضوا في مجلس إدارة البنك المركزي العراقي في

---

(١) نسبة إلى النقشبندية إحدى الطرق الصوفية التي تنتشر في كردستان الكبرى التي تتوزع بين دول العراق وتركيا وإيران وسوريا ولها إتباع في بعض البلدان مثل الهند وبعض جمهوريات أسيا الوسطى التي كانت تتبع الاتحاد السوفيتي السابق ويوجد لها بعض الإتباع في العراق ويدعي إتباع هذه الطريقة إلى أن مبادئها وأسسها تعود إلى التعاليم التي وضعها سلمان الفارسي ومحمد بهاء الدين المعروف بالشاه نقشبند ويرى النقشبنديون أن طريقتهم اقرب الطرق وأسهلها على المريد للوصول إلى درجات التوحيد للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٦٣٣

(٢) م. ت.ع ، الاضبارة الشخصية للدكتور عبد الله مصطفى النقشبندي المرقمة ٣١/٠٦٠١٧٠٠٤

(٣) مصطلح التشريفات كان يطلق على ما يقيمه البلاط الملكي العراقي، من مراسيم وحفلات التي تجرى لأعضاء الهيئات الدبلوماسية والشخصيات الأجنبية البارزة، وكانت التشريفات الملكية تجري بأشراف موظف إداري يسمى رئيس التشريفات ويعاونه مساعد أو أكثر بحسب الحاجة، ومن واجباتها هي إحضار وتوزيع سجل بأسماء وأوصاف وأعضاء الهيئات الدبلوماسية مرتين في السنة، التوسط في المراسلات بين الممثلين الأجانب والسلطات العراقية، تقوم أيضا بمراسيم إبرام المعاهدات، وإعداد البرقيات وكتب التهاني والتعازي الملكية والحكومية للمزيد من التفصيل ينظر: علاء علي جبارة المالكي، المصدر السابق، ص٧١

(٤) ينظر: الأمر الديواني المرقم ٨٧٣، في ١٦ آب ١٩٥٠، وقد شغل منصبه هذا لغاية ٢٠ شباط ١٩٥٢، والأمر الديواني المرقم ٦٩، في ٧ شباط ١٩٥٢، وقد شغل منصبه لغاية ٢٩ شباط ١٩٥٥، والأمر الإداري لوزارة المالية المرقم ٥٩٠٧/٢٠٣، في ١٤ أيار ١٩٦٠ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع ، الاضبارة الشخصية للدكتور عبد الله مصطفى النقشبندي المرقمة ٣١/٠٦٠١٧٠٠٤

(٥) ينظر: قرار مجلس الوزراء المرقم ١٣٩، في ٥ كانون الثاني ١٩٦٤، ولم يستمر مراقبا للحسابات العام سوى ٦ أيام إذ انفك من وظيفته بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٦٤ بموجب الأمر الوزاري المرقم ٦٤٧/٢٩ والمؤرخ في ١١ كانون الثاني ١٩٦٤ للمزيد من التفصيل ينظر: الملفة نفسها .

(٦) تأسس بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢، ضمن الاتفاق الموقع بين حكومة الجمهورية العراقية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، وشرع المركز المستحدث بممارسة نشاطاته وفعالياته في بناء المرتكزات الأساسية لتجربته الوطنية في التنمية=

اللجنتين الإدارية والقضائية [١]، وعضوا في مجلس إدارة كل من شركة إعادة التامين العراقية [٢]، ومجلس إدارة شؤون النفط، ومجلس إدارة مصلحة تنظيم تجارة المنتوجات الحيوان، ومجلس الخدمة العامة [٣]، استوزر الدكتور عبد الله مصطفى للمرة الأولى في حكومة ناجي طالب [٤]، في ٩ آب ١٩٦٦ [٥]، حيث أسندت إليه وزارة

=الإدارية وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،إلا أن عدم استقرار الأوضاع الداخلية في البلاد حال دون مساهمة الإدارة الفعالة في المجال الصناعي، ولاسيما بعد أن أُسندت الإدارة الصناعية إلى بعض العسكريين من رجالات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إذ تم تعيين الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد في ٣ أيار ١٩٦٠ للمزيد من التفصيل ينظر: رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني، المصدر السابق، ص١٢١.ص١٢٢

(١) ينظر: الأمر الإداري لوزارة المالية المرقم ٣٢٨، في ١ آب ١٩٦٢، وشغل منصبه هذا لغاية ٧ تشرين الثاني ١٩٦٢، والأمر الإداري المرقم ٦٥، في ٢٤ شباط ١٩٦٣، وشغل منصبه لغاية ٣ آذار ١٩٦٣، والأمر الإداري المرقم ٣٢٠، في ٢٣ نيسان ١٩٦٣، وشغل منصبه لغاية ٣١ آب ١٩٦٣ للمزيد ينظر: م. ت.ع ، الاضبارة الشخصية للدكتور عبد الله مصطفى النقشبندي المرقمة ٣١/٠٦٠١٧٠٠٤

(٢) شركة إعادة التأمين: تأسست بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠، برأس مال قدره خمسة ملايين دينار ساهمت السلطات الحكومية فيه بنسبة ٦٠%، إما الأسهم الباقية فأنها طرحت للاكتتاب بها من قبل الجمهور، وهي لا تخضع لإحكام قانون الشركات التجارية ولا لإحكام قانون شركات التأمين وتساهم بها المؤسسات المالية والأهلية وكذلك شركات التأمين العراقية والأجنبية العاملة في العراق والغرض من تأسيس هذه الشركة إيجاد مؤسسة اقتصادية وطنية كبيرة تكون سندا للاقتصاد القومي وعونا على زيادة الاستثمار والادخار، وان تساهم في تقدم العمران في مدن العراق أسوة بشركات التأمين في البلاد الأخرى وان تؤدي بالنتيجة إلى الحيلولة دون تسرب النقود إلى خارج العراق للمزيد من التفاصيل ينظر: د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٢٩١، عنوان الملفة" جداول الإصلاح الزراعي"، ص٢

(٣) إلف بموجب قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦، بعد أن لمست الحكومة آنذاك إن تعدد قوانين الخدمة لمختلف مسالك الموظفين يسبب عدم استقرار الموظف في وظيفته لرغبته في الانتقال إلى وظيفة أخرى ترفع من درجته الوظيفية ليصل إلى منصب أعلى، وقد أجريت عليه عدة تعديلات بعد تشريعه للمزيد ينظر: محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٢٨٨.ص٢٨٩

(٤) ولد ناجي طالب في مدينة الناصرية سنة ١٩١٨، من أسرة مالكة للأراضي في الناصرية، أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة فيها ثم التحق بالإعدادية المركزية في بغداد سنة ١٩٣٥، ولما أكمل الدراسة الثانوية للفرع العلمي، دخل الكلية العسكرية سنة ١٩٣٧ وتخرج فيها برتبة ملازم أول، وفي سنة ١٩٣٨ أوفد إلى انكلترا لدراسة العلوم العسكرية في لندن، ثم دخل كلية الأركان وأوفد للمرة الثانية إلى انكلترا للدراسة في كلية كامبرلي وتخرج منها سنة ١٩٥٠، انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار سنة ١٩٥٦ وصار عضوا في اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار التي خططت لثورة ١٤ تموز، عين وزيرا للشؤون الاجتماعية في أول وزارة في العهد الجمهوري، لكنه قدم استقالته من الوزارة لعدم انسجامه مع عبد الكريم قاسم، اعتقل بعد حركة الشواف، وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ عين وزيرا للصناعة، وفي سنة ١٩٦٤ أصبح عضوا في مجلس الرئاسة المشترك في القاهرة، وفي سنة ١٩٦٥عين وزيرا للخارجية، وفي سنة ١٩٦٦ عين رئيسا للوزراء للمزيد من التفصيل ينظر: حيدر حنون علي العتابي، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨، دار الثقافة والنشر الكردية، (بغداد، ٢٠١٢)، جريدة الثورة، العدد ١١٩١، في ١١ أيار ١٩٦٧

(٥) تشكلت بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٨١١ في ٩ آب ١٩٦٦، وتألفت من ناجي طالب رئيسا للوزراء ووزيرا للنفط بالوكالة، ورجب عبد المجيد نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية، وعدنان الباججي وزيرا للخارجية، وعبد الله النقشبندي وزيرا للمالية، وشاكر=

المالية ولم تستمر مدة استيزاره طويلا، إلا انه استطاع أن يبذل جهده في تنشيط الواقع المالي للبلاد في ظل الظروف السياسية المتغيرة[١]، فقد قدم وزير المالية عبد الله النقشبندي إلى مجلس الوزراء قانون تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦، لزيادة رأس المال المقرر للبنك (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي، بغية تعضيده في مواكبة التطورات المالية والاقتصادية ولتمكينه من أداء مهامه النقدية والمصرفية في البلاد[٢].

كما حصل وزير المالية عبد الله النقشبندي على موافقة مجلس الوزراء على لائحة قانون إنصاف المفصولين لتهيئة الفرصة للمواطنين في الوفاء بالخدمة العامة لبلدهم، ورفع الحيف عن بعض الذين كانوا في الخدمة العامة في السنوات المنصرمة وعوقبوا بعقوبات لأسباب لا علاقة لها بالكفاءة والنزاهة والواجبات الوظيفية، من خلال تشكيل لجنة دائمة في كل وزارة بأمر من الوزير المختص قوامها رئيس بدرجة مدير عام وعضوان لا تقل درجتهما عن درجة مدير، وتختص اللجنة بالنظر والتحقيق في الأسباب الحقيقية للفصل أو العزل وترفع توصياتها إلى الوزير المختص وعند اقتناع الوزير بمبررات الاعتراض يرفع الاعتراض إلى مجلس الوزراء للبت فيه من خلال إلغاء الفصل أو تقليص مدة الفصل أو تبديل العزل بالفصل أو إلغائه [٣]، ووافق مجلس الوزراء على اقتراح وزير المالية بتعديل قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠، لإخضاع موظفي السلك الدبلوماسي لقانون الخدمة المدنية لإغراض التعيين والترفيع [٤]، أعيد تعيين عبد الله النقسبندي مراقبا للحسابات العام في ١٦ كانون الأول ١٩٦٧، ثم رئيسا لمجلس ديوان الرقابة المالية [٥]، الذي وضع من خلاله

=محمود شكري وزيرا للدفاع، ومصلح النقشبندي وزيرا للعدل، وعبد الرحمن القيسي وزيرا للتربية، وفريد فتيان وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، وفؤاد حسن غالي وزيرا للصحة، ودريد الدملوجي وزيرا للثقافة والإرشاد، وإسماعيل مصطفى وزيرا للمواصلات، واحمد مهدي الدجيلي وزيرا للإصلاح الزراعي ووزيرا للزراعة بالوكالة، ومحمد يعقوب السعيدي وزيرا للتخطيط، وكاظم عبد الحميد وزيرا للاقتصاد، وخالد الشاوي وزيرا للصناعة، وداود سرسم وزيرا للبلديات والإشغال، وغربي الحاج احمد وزيرا للوحدة، واحمد كمال قادر وزير دولة لأعمار الشمال للمزيد من التفصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٩، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٥)، ص١٤٤.ص١٤٥، الوقائع العراقية، العدد ١٢٩٨، في ١٤ آب ١٩٦٦

(١) يرى الباحث أن المصادر التاريخية قد اختلفت في تحديد استقالة الدكتور عبد الله النقشبندي، فقد ذكر الدكتور جعفر عباس حميدي في كتابه تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، والدكتورة علياء محمد حسين الزبيدي في كتابها العهد العارفي في العراق إن استقالة وزير المالية عبد الله مصطفى النقشبندي كانت في اليوم نفسه الذي تسلم فيه الوزارة ٩ آب ١٩٦٦، في حين تشير الأضبارة التقاعدية للدكتور عبد الله مصطفى النقشبندي على انه تسنم وزارة المالية في ٩ آب ١٩٦٦، واستقال في يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٦٦، علاوة على ذلك إن مجموعة القوانين والأنظمة الحكومية لسنة ١٩٦٦، أشارت على اقتراح عبد الله النقشبندي على ديوان مجلس الوزراء بعض القوانين المنظمة لعمل وزارة المالية للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور عبد الله مصطفى النقشبندي المرقمة ٣١/٠٦٠١٧٠٠٤

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٦، القسم الأول، ص٥٠٤.ص٥٠٥

(٣) د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠٠/١٦، عنوان الملفة "قانون إنصاف المفصولين"، ص١.ص٤

(٤) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٦، القسم الأول، ص٥٤٢.ص٥٤٥

(٥) ديوان الرقابة المالية: تأسس بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٨ لينوب عن السلطة التشريعية في الرقابة على إعمال السلطة التنفيذية، وللديوان شخصية معنوية ويتألف من رئيس يعين بمرسوم جمهوري بناء على اقتراح رئيس الوزراء وموافقة مجلس=

نظرية الإشراف أو ما تسمى بنظرية الرقابة المالية المتكاملة [١]، ثم انيطت به وزارة الاقتصاد في ٢٠ تموز ١٩٦٨، ليعاد بعد ذلك رئيسا لمجلس ديوان الرقابة المالية للفترة ما بين (٧ آب ١٩٦٨–٣٠ حزيران ١٩٧٧)، بدرجة وزير أحيل على التقاعد في ٢٢ حزيران ١٩٧٧، أثرى الدكتور عبد الله مصطفى النقشبندي المكتبة العراقية ببعض الكتب القيمة ذات الاختصاص المالي منها (الرقابة المالية العامة ١٩٦٤) والعديد من البحوث العلمية [٢].

(٢) خالد الشاوي :

ولد خالد عبد الله محمد الشاوي في ناحية الكرخ ببغداد سنة ١٩٣٠، أنهى دراسته الابتدائية والثانوية فيها والتحق بكلية الحقوق العراقية – جامعة بغداد وحصل فيها على شهادة البكلوريوس، ثم حصل على شهادة دبلوم باللغة الانكليزية[٣]، عين لأول مرة بوظيفة متدرب على ملاك شركة نفط خانقين[٤]، في ١٠ آذار ١٩٥٣، ثم استقال من وظيفته لإكمال دراسته العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، فحصل على شهادة الماجستير من جامعة ميشغان(University of Michigan) في القانون المقارن ودكتوراه في العلوم الاقتصادية، يجيد العديد من اللغات منها الانكليزية والفرنسية بالإضافة إلى العربية، وغداة عودته إلى العراق عين موظفا على الملاك الدائم لشركة نفط خانقين في ١٦ تموز ١٩٥٧، ثم رئيس ملاحظين في مديرية التجارة العامة في ١٠ تشرين

=الوزراء وله حقوق الوزير وأربعة أعضاء يعينون بمرسوم جمهوري أيضا بناء على ترشيح رئيس المجلس وموافقة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة للمزيد ينظر: صلاح الدين مصطفى أمين، الرقابة المالية العامة وديوان الرقابة المالية في العراق بين ماضيه ومستقبله، مطبعة وزارة المالية، (بغداد، ١٩٧٩)، ص١١٣.ص١١٩، الوقائع العراقية، العدد ١٥٦١، في ٢٧ نيسان ١٩٦٨

(١) هي احدث ما تطورت إليه الأسس العلمية لبناء الرقابة المالية العامة في الدول المتحضرة وقد وضع أسسها الدكتور عبد الله النقشبندي ببحثه العلمي المنشور في كتابه (الرقابة المالية العامة) وتولى هو بنفسه تطبيق هذه النظرية بتوليه رئاسة مجلس الرقابة المالية، وان من أهم مقومات هذه النظرية "الأسس الدستورية"، هي إن يكون الديوان تابعا للسلطة التشريعية العليا ونائبا عنها في الرقابة على إعمال السلطة التنفيذية والمؤسسات الحكومية، "والأسس الفنية"، هي وضع الديوان بيد مجموعة بدلا من فردا واحدا من ذوي الاختصاص والمعرفة بالجوانب النظرية والتطبيقية في فنون الرقابة التي تجمع بين الرقابة الحسابية بأسلوبها الخاص والعام ورقابة الكفاءة والأداء للمزيد ينظر: عبد الله النقشبندي، الرقابة المالية العامة ومشروع مجلس الإشراف والتنظيم، ط١، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٤)، ص٦٢.ص٨٩

(٢) م. ت.ع ، الاضبارة الشخصية للدكتور عبد الله مصطفى النقشبندي المرقمة ٣١/٠٦٠١٧٠٠٤

(٣) إسراء طالب توفيق العاني، المصدر السابق، ص١٣٦

(٤) شركة نفط خانقين: أسست هذه الشركة في ٣٠ آب ١٩٢٥، وهي فرع من شركة امتياز دارسي (Darcy) "شركة النفط الانكليزية – الفارسية"، كانت تستغل أراضي نفط خانة الواقعة بين خانقين ومندلي القريبة من الحدود الإيرانية والمعروفة (بالأراضي المحولة)، وفق اتفاقية تعديل الحدود في ١٤ تشرين الثاني ١٩١٣، والموقع عليها من قبل الدولتين العثمانية والفارسية، تنحصر مهمتها في استثمار النفط الموجود في منطقة امتيازها وتصفيته في مصفى الوند القريب من خانقين لسد حاجة الاستهلاك المحلي في العراق من منتجات النفط للمزيد من التفصيل ينظر: حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص١٤٤.ص١٤٥

الأول ١٩٥٧، ومعاونا لمسجل الشركات، ثم ملحقا تجاريا في السفارة العراقية في لندن للفترة ما بين (١٥ آب ١٩٥٩– ١٩ آب ١٩٦٣) [١].

فضلا عن إدارته لفرع شركة التمور العراقية هناك [٢]، وفي الأول من أيلول سنة ١٩٦٣، عين مديرا عاما للبنك التجاري العراقي [٣]، عين بعد ذلك عضوا متفرغا ونائبا لرئيس أول مجلس في إدارة شركة النفط الوطنية العراقية بعد تأسيسها (I. N. O. C.) [٤]، في ٢٢ آذار ١٩٦٤، وعضوا في المؤسسة الاقتصادية، وبعد إعلان القرارات الاشتراكية في تموز ١٩٦٤، شغل منصب رئيس المؤسسة العامة للتجارة للفترة ما بين (١٤ تموز ١٩٦٤– ٢٠ آب ١٩٦٥)، ثم وكيلا لوزارة الاقتصاد في ٢٢ آب ١٩٦٥، لغاية تعيينه وزيرا للصناعة[٥]، في وزارة ناجي طالب ٩ آب ١٩٦٦، ووزيرا للمالية بالوكالة بعد استقالة الدكتور عبد الله النقشبندي[٦]، ومن أعمال وزير المالية خالد الشاوي تعديل قانون الميزانية العامة رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦، للحصول على سلف من البنك المركزي العراقي خلال السنة المالية ذاتها بحدود ١٠% من الإيرادات المخمنة في قانون الميزانية العامة عن

---

(١) ينظر: الأمر الإداري لوزارة النفط المرقم ١٩٢٠، في ١٠ آذار ١٩٥٣، وشغل منصبه هذا لغاية ٧ تموز ١٩٥٣، والأمر الإداري المرقم ٢٨، في ١٦ تموز ١٩٥٧، وشغل منصبه لغاية ٩ تشرين الأول ١٩٥٧، والأمر الوزاري المرقم ١٠٠١٠ في ١٠ تشرين الأول ١٩٥٧، وشغل منصبه هذا لغاية ١٤ أب ١٩٥٩، والأمر الوزاري المرقم ٩٦٣١، في ١٥ آب ١٩٥٩، وشغل منصبه لغاية ١٩ آب ١٩٦٣، للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور خالد الشاوي المرقمة ٢١/٢٥٢٦٥

(٢) إسراء طالب توفيق العاني ، المصدر السابق، ص١٣٦

(٣) ينظر: الأمر الإداري للبنك التجاري العراقي المرقم ٦٣/١٨٨٨، في ١ أيلول ١٩٦٣، وشغل منصبه لغاية ٢١ نيسان ١٩٦٤ للمزيد من التفصيل ينظر: م. ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور خالد الشاوي المرقمة ٢١/٢٥٢٦٥

(٤) ترجع فكرة تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية إلى سنة ١٩٦٢ حين أعدت حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم آنذاك لائحة بهذا الشأن بعد التطورات التي أحدثها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، تحقيقا لأهدافه في تحرير الثروة الوطنية، وقد عدلت هذه اللائحة وقدمت بصورتها النهائية في اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه عبد السلام عارف رئيس الجمهورية في السادس من شباط ١٩٦٤ أعلن فيه عن تأسيس شركة النفط الوطنية وفقا لقانون ١١ لسنة ١٩٦٤، التي ستأخذ على عاتقها مهمة استخراج واستثمار الموارد النفطية ليزداد دخل البلاد ويرتفع مستوى معيشة المواطنين، وحددت الشركة أهدافها وكما جاء في المادة الثانية من القانون بالعمل داخل العراق وخارجه بالصناعة النفطية في أي مرحلة من مراحله بما في ذلك التحري والتنقيب عن النفط والموارد الهيدروكربونية الطبيعية، وللشركة تحقيقا لإغراضها إن تقوم بتأسيس شركات بمفردها أو مع غيرها ا وان تساهم في شركات قائمة، وللشركة التعاقد مع شركات أو هيئات تقوم بإعمال لها علاقة بإغراضها بمختلف أوجه التعاون، وللشركة في حدود أغراضها إن تنشأ بمفردها شركات برأسمال مملوك كله لها وفقاً لنظام تصديره، ولا تمارس الشركة عملية تصفية وتوزيع المنتجات النفطية لأغراض الاستهلاك المحلي ما دام هناك مؤسسات حكومية أخرى تحتكر قانوناً هذه العملية للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٦ شباط ١٩٦٤، عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، منشورات دار المكتبة العصرية، (بيروت، د.ت)، ص٢١٠.ص٢١٦، جريدة البلد، العدد ١٣٣، في ٩ شباط ١٩٦٤

(٥) م.ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور خالد الشاوي المرقمة ٢١/٢٥٢٦٥، جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق، ص٢٠٩، جريدة العرب، العدد ٦٤٨، في ١٠ أب ١٩٦٦

(٦) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٦٦

طريق ضم إيرادات الخطة الاقتصادية عدا السلف والقروض بالميزانية العامة بحيث يتخذ هذا المجموع أساساً لاحتساب نسبة السلف المشار إليها ولا يؤثر ذلك بأي شكل على استقلال حسابات الخطة الاقتصادية [١].

كما أجرى وزير المالية خالد الشاوي تعديلا على قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦، لاحتساب الخدمات التقاعدية للموظفين الذين اعتقلوا أو سجنوا بسبب مساندتهم حركة مايس ١٩٤١ [٢]، لان القسم الأكبر منهم لم يشملهم قانون التقاعد المدني وذلك لكبر سنهم أو مرضهم أو عجزهم ولم يستطيعوا تقديم طلباتهم إلى وزير المالية[٣]، وبناء على طلب وزير المالية خالد الشاوي قرر مجلس الوزراء تعديل قانون الدرجات الخاصة في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية رقم ٨ لسنة ١٩٦٦، من اجل تقليص النفقات الحكومية وتحديد الوظائف المشمولة بأحكام القانون، مع حذف وظائف (رئيس ديوان رئاسة الجمهورية، رئيس جامعة بغداد، محافظ البنك المركزي العراقي، أعضاء مجلس إدارة شركة النفط الوطنية)، من قانون الدرجات الخاصة وترك تحديد رواتبها ومخصصاتها لمجلس الوزراء [٤].

كما اقترح وزير المالية خالد الشاوي على مجلس الوزراء، بيع وإيجار بعض ما تملكه الخزينة من الأراضي الزراعية عدا التي تحت إدارة الهيئة العليا للإصلاح الزراعي، والعرصات التي تقع داخل المدن والقرى، وكذلك البساتين والمسقفات في مختلف الألوية، التي هي ليست بحاجة إليها،وكان الغرض من بيع وإيجار الأراضي الأميرية والعرصات العائدة للدولة هو تقليل التضخم المالي بسحب قسم من العملة من السوق عن طريق هذا البيع على أمل أن تساعد هذه الطريقة على حل مشكلة ارتفاع الأسعار وتثبيتها في حدود معقولة. كما تتوخى الحكومة الإفادة من فرصة ارتفاع أسعار هذه الأملاك التي لا تجني الدولة منها أي فائدة وبيعها بأثمان عالية لكي يصرف إيرادها على مشاريع عمرانية [٥]، ونضجت جهود وزير المالية الدكتور خالد الشاوي بتشكيل ديوان

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٦، القسم الأول، ص٦٠٥.ص٦٠٦

(٢) حركة مايس: اندلعت في ٢ مايس ١٩٤١، بعد أن خطط لها ونفذها العقداء الأربعة صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وكامل شبيب ومحمود فهمي بالتعاون مع بعض الساسة القوميين أمثال محمد يونس السبعاوي ورشيد عالي الكيلاني، ترتب عليها هروب الوصي عبد الإله وتشكيل حكومة الكيلاني الرابعة، لم ترق هذه التطورات لبريطانيا التي أعدت العدة للقضاء على الحركة عن طريق المواجهة العسكرية، والتي اندلعت بين بريطانيا والعراق للمدة ما بين (٢ مايس– ٢٩ مايس ١٩٤١)، وانتهت بالقضاء على الحركة وعودة عبد الإله إلى العراق للمزيد من التفصيل عن ثورة مايس ينظر: عبد الرزاق الحسني، الإسرار الخفية لحركة سنة ١٩٤١ التحررية، ط٤، دار الكتاب، (بيروت، ١٩٧٦)، يونس بحري، إسرار ٢ مايس ١٩٤١ والحروب العراقية الانكليزية، تقديم: علي الخاقاني، مطبعة الحرية، (بغداد، ١٩٦٨)

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٦، القسم الأول، ص٦٢٦.ص٦٢٨

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ١٣٧١ ، في ١١ شباط ١٩٦٧

(٥) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٧، القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)، ص٩٤.ص١٠١

التنزيلات[١]، وتنظيم عمل المؤسسات شبه الرسمية التي ليس لها رأسمال محدد، وحساب أرباح وخسائر تلك المؤسسات ومنحها حق الاحتفاظ ٥٠% من الموجود النقدي لديها في نهاية كل سنة مالية [٢].

وأولى وزير المالية خالد الشاوي الميزانية عناية خاصة في وقت اشتدت فيه الأزمات على الاقتصاد العراقي وخاصة النفط المورد الرئيسي للدخل، ودعا دوائر الدولة إلى الاقتصاد في نفقاتها حسب الضرورة لتغطية العجز المتوقع في الموازنة العامة، وإعادة النظر في تشكيلات الدولة، للتقليل من نفقاتها، وترك المصروفات التي لا مبرر لها، وحصر النفقات ضمن الاحتياجات الحقيقية، وتقديم الأهم على المهم، من الخدمات والمشاريع ضمن نطاق قابلية دوائر الدولة الكبيرة [٣]، ارفد الدكتور خالد الشاوي المكتبة العراقية والعربية بالعديد من المؤلفات منها (المبادئ الجديدة في قانون الشركات الجديد)، (ونظرية الضريبة والتشريع الضريبي)، (الهيئة القضائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)، (دور القانون في التنمية الاقتصادية)، (التاجر والأعمال التجارية في القانون الليبي)، (نظرية الضريبة والتشريع الضريبي الليبي)، (الأوراق التجارية في التشريعين الليبي والعراقي)، (الوضع المؤسسي للطاقة في الأقطار العربية)، (التأمين الإجباري من حوادث المركبات الإلية في الجمهورية العربية الليبية) [٤]

(٣) عبد الرحمن الحبيب:

ولد عبد الرحمن عبد الله الحبيب سنة ١٩٢٥ في قضاء عنة في لواء الرمادي، أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة فيها، التحق بدار المعلمين الابتدائية في بغداد، عمل معلما بعد تخرجه منها سنة ١٩٤٤، أمضى سنتين في الخدمة التعليمية، ثم قدم استقالته ليلتحق بإحدى البعثات العلمية المتجهة للولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا إلى جامعة دنفر (university of denver) للحصول على البكلوريوس في الاقتصاد في ٨ كانون الأول١٩٥٠ [٥]، وبعد اقل من سنتين وتحديدا في ٢٢ أب ١٩٥١، حصل على شهادة الماجستير من الجامعة نفسها، في أعقاب ذلك قُبل طالبا في جامعة هارفرد (university of Harvard) العريقة في أيلول ١٩٥١ لدراسة الدكتوراه في الاقتصاد والعلوم المالية التي حصل عليها في ٧ أيار ١٩٥٦[٦]، عين عبد الرحمن الحبيب

(١) ديوان التنزيلات: إلف من قبل وزير المالية خالد الشاوي، ويضم موظفين من وزارة المالية قوامه رئيس وعضوان على أن لا تقل درجتهم عن الدرجة الثالثة من درجات قانون الخدمة المدنية، وينظر الديوان في القضايا المالية المحالة إليه من قبل وزارة المالية وتتخذ قراراته باتفاق الآراء وتصبح قراراته قطعية بعد اقترانها بمصادقة الوزير، وللديوان إن يعيد النظر في قراراته مرة واحدة إذا قدمت إليه وثائق أو أدلة تستوجب ذلك خلال سنة واحدة من تاريخ صدورها للمزيد من التفصيل ينظر: مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٧، القسم الأول، ص١٢٠

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ١٣٩٠ ، في ١٩ آذار ١٩٦٧

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٧ القسم الأول، ص١٨٩.ص٢٣٠

(٤) جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق، ص١٨٠، الجمهورية، العدد ٩٢٧، في ١٠ أب ١٩٦٦

(٥) م.ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور عبد الرحمن الحبيب التقاعدية المرقمة ٣١/٠٥٥٢٠٠٠٢

(٦) إسراء طالب توفيق العاني، المصدر السابق ، ص١٤٣

غداة عودته إلى العراق عضو هيئة التدريس في كلية الآداب– جامعة بغداد، فرقي فيها إلى مرتبة أستاذ مساعد في حزيران ١٩٦٠، استمرت خدمته فيها لغاية حزيران ١٩٦٣، إذ نقل إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كما انتدب في آب ١٩٦٣ مديرا عاما للدائرة الاقتصادية في وزارة التخطيط، فضلا عن عمله الأكاديمي في كلية الآداب جامعة الشعب (الأهلية) في قسم الاقتصاد الذي استمر فيه لغاية شباط ١٩٦٤[١]، إذ رقي إلى منصب وكيل وزير المالية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٤، وشغل منصبه هذا لغاية ١٨ أيار ١٩٦٦[٢].

عين الدكتور عبد الرحمن الحبيب وزيرا للمالية [٣]، في وزارة عبد الرحمن عارف في ١٠ مايس ١٩٦٧ [٤]، وهي أول وزارة يشكلها رئيس الجمهورية [٥]، وأوضح عبد الرحمن الحبيب سياسة وزارته بأنها سوف تنتهج سياسة التوسع الاقتصادي في المشاريع الإنتاجية كأساس لمعالجة الوضع المالي، وتوفير العمل للعمال والفنيين والمثقفين، والعمل انطلاقا منها على تحقيق توازن في الميزانية الاعتيادية وذلك بتبني سياسة الاقتصاد في النفقات لا تؤثر بشكل مباشر على حجم الاستخدام وتوفير مصادر إيرادات جديدة لاستغلال الثروات الطبيعية لتنويع مصادر التمويل التي تعتمد عليها الموازنة العامة، فضلا عن زيادة إمكانيات المصارف الاختصاصية – الزراعي، والصناعي، والتعاوني، والرهون، والعقاري، للإسهام في دفع النشاط الاقتصادي[٦]، والعمل على توسيع التسهيلات المصرفية لتحويل المشاريع الصناعية ومشاريع البناء على نطاق واسع، وإعادة النظر في معدل الفائدة المصرفية بغية زيادة قروض الإنتاج، علاوة على دعم مشروع الإعاشة العامة لتيسير الخبز بأثمان رخيصة، وإصلاح النظام الضريبي، ورسوم الكمارك بغية إيجاد موارد جديدة للخزينة العامة [٧]، واتخذ وزير

(١) م. ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور عبد الرحمن الحبيب التقاعدية ، المرقمة ٣١/٠٥٥٢٠٠٠٢

(٢) صلاح الدين حسين صالح الهيتي، المصدر السابق، ص١٣٤

(٣) م. ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور عبد الرحمن الحبيب التقاعدية ، المرقمة ٣١/٠٥٥٢٠٠٠٢، علياء محمد حسن الزبيدي، المصدر السابق ، ص١٣٤

(٤) شكلت بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٤١٧ سنة ١٩٦٧، وتألفت من عبد الرحمن محمد عارف رئيسا للوزراء، وطاهر يحيى نائبا لرئيس الوزراء، وعبد الغني الراوي نائبا لرئيس الوزراء، وإسماعيل مصطفى نائبا لرئيس الوزراء، وعدنان الباجه جي وزيرا للخارجية، وشاكر محمود شكري وزيرا للدفاع، وعبد الرحمن الحبيب وزيرا للمالية، وعبد الستار عبد اللطيف وزيرا للداخلية، ومصلح النقشبندي وزيرا للعدل، وعبد الرحمن القيسي وزيرا للتربية، وعبد الكريم هاني وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية ووكيل وزير الصحة، وأحمد مطلوب وزيرا للثقافة والإرشاد، وفاضل محسن الحكيم وزيرا للمواصلات، وعبد المجيد الجميلي وزيرا للزراعة، وعبد الكريم فرحان وزيرا للإصلاح الزراعي، ومحمد يعقوب السعيدي وزيرا للتخطيط، وكاظم عبد الحميد وزيرا للاقتصاد، وخالد الشاوي وزيرا للصناعة، وعبد الستار علي الحسين وزيرا للنفط، وإحسان شيرزاد وزيرا للبلديات والإشغال، وعبد الرزاق محي الدين وزيرا للوحدة، وغربي الحاج أحمد وزير الدولة، وإسماعيل خير الله وزير الدولة، وياسين خليل وزير الدولة للمزيد من التفصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ط١، ج١٠، بيت الحكمة، (بغداد ،٢٠٠٤)، ص٥.ص٧، الوقائع العراقية، العدد ١٤١١، في ١٨ أيار ١٩٦٧

(٥) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٥٠

(٦) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١٠، ص٨٩

(٧) محمد كريم مهدي المشهداني، المصدر السابق، ص٢٠٠.ص٢٠١

المالية عبد الرحمن الحبيب جملة التدابير المهمة لمعالجة مشكلة الفيضانات التي غمرت مساحات ومناطق واسعة من العراق سنة ١٩٦٧، والتي شردت عدد غير قليل من أبناء الشعب من أراضيهم ومساكنهم وفقدان ما لديهم من أموال وأدوات، ورغبة في تخفيف المأساة على هؤلاء الذين نكبوا بأثمن ما يملكون وإظهار روح التعاون معهم ومواساتهم في آلامهم، عرض على مجلس الوزراء لائحة قانون إغاثة متضرري فيضان سنة ١٩٦٧، وذلك بفرض نسبة قليلة الشأن إلى بعض الرسوم والضرائب والأجور، وعن طريق استقطاع جزء من الرواتب الشهرية لكل موظف ومستخدم وأي مكلف بخدمة عامة في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمصالح والمؤسسات والمنشآت والمصارف والشركات المؤممة ومن كل متقاعد مبلغ شهري لا يتجاوز ١% خلال فترة ستة أشهر وينتهي بانتهائها [١]، الأمر الذي استوجب تعديل قانون الميزانية العامة رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧، لإضافة إيرادات هذه المصادر إلى جدول الإيرادات، وإضافة ما يعادل حصيلتها المقدرة إلى جدول النفقات لتأمين الصرف على إغاثة هؤلاء المتضررين [٢].

وبغية وضع حد لإدخال الأوراق النقدية العراقية إلى العراق بطرق غير مشروعة أقترح وزير المالية عبد الرحمن الحبيب تعديل قانون مراقبة التحويل الخارجي رقم ١٩ لسنة ١٩٦١، لوضع نص قانوني لا يسمح لأي شخص إن يدخل أو يرسل إلى العراق أوراقا نقدية يتجاوز مجموع قيمتها الحدود المسموح بها بموجب تعليمات التحويل الخارجي [٣]، ومن اجل تامين السكن لجميع المواطنين وتخفيفا لمعاناتهم قدم وزير المالية عبد الرحمن الحبيب اقتراحا لمجلس الوزراء بتعديل قانون تامين السكن رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٣، وبعد المداولة صدر قانون بهذا الشأن بتوزيع الأراضي المملوكة للدولة وفتح المجال للمواطنين لاستخدامها لإغراض السكن [٤].

وبمقترح من وزير المالية عبد الرحمن الحبيب تم تعديل قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦،منعا لتقاضي بعض المتقاعدين رواتب عالية من الشركات الأجنبية التي تعمل في العراق في مجال استثمار النفط والثروات الطبيعية الأخرى أو الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تساهم فيها الحكومة إضافة لرواتبهم التقاعدية مما يسد الطريق إمام الآخرين الذين لا يتناولون راتبا تقاعديا للعمل خارج نطاق الحكومة، وكذلك لأجل ضمان استمرار ذوي الخبرة والكفاية للعمل في جهاز الدولة بدلا من التشبث بتركه للعمل لدى الشركات المذكورة، واستثني من ذلك المتقاعد الذي لا يزيد ما يتقاضاه من راتب تقاعدي على خمسين دينارا شهريا وعلى إن لا يتجاوز مجموع ما يتقاضاه عن عمله في الشركات أو المؤسسات على مائة دينار شهريا وبخلافه يسقط حقه في تقاضي استحقاقه التقاعدي مدة اشتغاله في تلك الشركات أو المؤسسات [٥]، كما حصل وزير المالية عبد

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٧ القسم الأول، ص٣٢١.ص٣٢٥

(٢) الوقائع العراقية، العدد ١٤٢٦، في ١٧ حزيران ١٩٦٧

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٧ القسم الأول، ص٣٥٦.ص٣٥٨

(٤) المصدر نفسه، ص٤١٧.ص٤١٨

(٥) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٧ القسم الأول، ص٥٠٣. ص٥٠٥.

الرحمن الحبيب على موافقة مجلس الوزراء بتعديل قانون ضريبة الدفاع الوطني رقم ٧١ لسنة ١٩٦٧، من اجل تخفيف الأعباء المالية المفروضة فيه على كاهل الموظفين والمستخدمين في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات والمصالح الحكومية والشركات والمصارف المؤممة وفي الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وفروعها عراقية كانت أم أجنبية مسجلة في العراق أو تزاول عملا فيه، وفي الجامعات والمدارس والمعاهد التربوية الأهلية العراقية أو الأجنبية التي تزاول مهنة التعليم في العراق بإجازة من الحكومة العراقية، وفي كل مؤسسة أو جمعية أو نقابة أو منظمة ذات شخصية معنوية عراقية أو أجنبية تزاول عملها في العراق، ومن المتقاعدين العراقيين الذين يتناولون رواتب تقاعدية شهرية سواء أكانت رواتبهم تصرف من خزينة الدولة أو من صندوق المديرية العامة لصندوق التقاعد أو من صندوق الضمان الاجتماعي أو من إي صندوق تقاعد أو ضمان اجتماعي أو ما يماثلهما مؤسس بقانون أو نظام وتساهم الحكومة في موارده، وبقية المواطنين من ذوي الدخل المحدود وتوزيع هذه الأعباء توزيعا عادلا بين جميع المواطنين [١].

إلا أن الوزارة واجهت صعوبات جمة كان في مقدمتها توفير متطلبات الحرب العربية الصهيونية في ٥ حزيران ١٩٦٧ وما نتج عنها من إضرار وتناقص موارد العراق النفطية وشحة السلع في الأسواق وتصاعد حدة البطالة [٢]، في وقت اتخذت فيه حكومة عبد الرحمن عارف قرارا في ٦ حزيران بقطع النفط عن دول العدوان "الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل"، اثر قيام الكيان الصهيوني بالعدوان في ٥ حزيران ١٩٦٧، على كل من مصر والأردن وسوريا، ولم يكتف العراق بذلك فقط، وإنما دعا إلى اتخاذ موقف عربي موحد فيما يتعلق بالسياسة النفطية [٣]، حظي موضوع النفط باهتمام استثنائي من قبل عبد الرحمن الحبيب باعتباره المورد الرئيسي للميزانية العامة، علاوة على ذلك كان هناك انطباع لدى العراقيين بأن شركات النفط كانت تسرق ثروات الشعب، وعليه فإنها أضرت بمصالح الشعب العراقي[٤]، ويعد عبد الرحمن الحبيب أول وزير مالية ادخل الأجهزة

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٧ القسم الأول، ص٨٢٩.ص٨٣٨

(٢) نوري عبد الحميد العاني، إعلام عانيون، ج١، ص١٢٨

(٣) لقد تم الحظر النفطي العربي بعد إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر في ٤ حزيران ١٩٦٧، أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يساعدان إسرائيل في الهجوم على مصر والأردن، وقد تزامن بدء العدوان مع انعقاد مؤتمر البترول العربي في بغداد على مستوى وزراء النفط العرب، وكانت أهم مقرراته وتوصياته "منع ضخ النفط العربي إلى أية دولة تعتدي أو تشارك بالعدوان على أية دولة عربية أو تساعد إسرائيل عسكريا للمزيد من التفصيل ينظر: إسراء طالب توفيق العاني، المصدر السابق، ص٢١٢.ص٢١٣

(٤) وخلال لقاء جمع الدكتور عبد الرحمن الحبيب مع المستر ياكلي (MrYcKley) مدير شركة نفط العراق، والمستر سنكلير (MrSncKler) مدير الامتيازات في الشركة، على حق العراق في المطالبة بحقوقه المشروعة ولا سيما حقه في عائدات النفط وعدم التنازل عنها، فقد أوضح عبد الرحمن الحبيب "إن للعراق حقوقا مسلوبة، وهو لن يفرط أبدا في ثروته البترولية إمام جشع الشركات الاحتكارية المستغلة، وسيعمل جاهدا على استعادتها وفق الشروط والأسس المناسبة له" للمزيد من التفصيل: إسراء طالب توفيق العاني، المصدر السابق، ص٢١٣، الثورة العربية، العدد ٨٨٥، في ١٧ أيار ١٩٦٧

الحديثة في عمل الوزارة للنهوض بواقعها الإداري رغم ارتفاع أثمانها وذلك لأرشفة سجلات الوزارة على الأنظمة الالكترونية المتطورة، وتم إيفاد العديد من كوادرها ومنتسبيها للتدريب على الأساليب والأجهزة الحديثة بغية تطوير دوائرها ومؤسساتها بما يؤمن تحقيق أهداف الوزارة وتسهيل أداء أعمالها[١].

ورغم قصر المدة التي تولى فيها وزارة المالية إلا انه لم يستطع تقديم الكثير للنهوض بواقع العراق المالي والاقتصادي، في وقت كان الاقتصاد العراقي يعاني الكثير من الأزمات الاقتصادية وشركات النفط العراقية محاصرة [٢]، استمر عبد الرحمن الحبيب وزيرا للمالية في وزارة طاهر يحيى الرابعة في ١٠ تموز ١٩٦٧ [٣]، حتى سقوطها يوم ١٧ تموز ١٩٦٨، أعيد بعد ذلك إلى عمله الأكاديمي أستاذا لمادة التحليل الاقتصادي والاقتصاد الدولي بكلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية [٤]، شارك بالعديد من المؤتمرات الاقتصادية والمالية داخل العراق وخارجه، ونشر العديد من الكتب والبحوث في مجال اختصاصه [٥]، ونتيجة لجهوده الأكاديمية اختير عضوا في اللجنة العليا التي شكلت من قبل الحكومة المركزية والإطراف الكردية لإنهاء النزعات الاستقلالية في الشمال وتنفيذ اتفاق التهدئة بين الطرفين في ٢٩ حزيران ١٩٦٦[٦]، ثم عمل خبيرا

(١) مقابلة شخصية مع الأستاذ هادي جواد الطائي مؤرشف ومؤرخ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠١٦

(٢) نوري عبد الحميد العاني، إعلام عانيون، ج١، ص١٢٨

(٣) شكلت بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٦٥٧ في ١٠ تموز ١٩٦٧، وتألفت من طاهر يحيى رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية، وشاكر محمود شكري وزيرا للدفاع، وعبد الرحمن الحبيب وزيرا للمالية، ومصلح النقشبندي وزيرا للعدل، وعبد الرحمن القيسي وزيرا للتربية، وأحمد الحبوبي وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، وأحمد الشماع وزيرا للصحة، ومالك دوهان الحسن وزيرا للثقافة والإرشاد، وعبد المجيد الجميلي وزيرا للمواصلات، وعبد الكريم فرحان وزيرا للإصلاح الزراعي ووزيرا للزراعة بالوكالة، ومحمد يعقوب السعيدي وزيرا للتخطيط، وأديب الجادر وزيرا للاقتصاد، وخليل إبراهيم وزيرا للصناعة، وعبد الستار علي الحسين وزيرا للنفط، وشامل السامرائي وزيرا للوحدة، وعبد الهادي الراوي وزيرا لرعاية الشباب، وعبد الفتاح الشالي وزيرا لشؤون الشمال ووزيرا للبلديات والإشغال بالوكالة، وإسماعيل خير الله وزيرا للدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ووزيرا للخارجية بالوكالة، وعبد الرزاق محي الدين وزير دولة للمزيد من التفصيل ينظر: لمى عبد العزيز مصطفى، "الخلفية السياسية والثقافية للنخبة الوزارية العراقية ١٩٦٦– ١٩٦٨"، مقالة منشورة، آداب الرافدين (مجلة)، السنة الأولى، العدد ٦٠، (بغداد، ٢٠١١)، ص٢٨.ص٢٩

(٤) جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق، ص١٣٢.ص١٣٣، إسراء طالب توفيق العاني، المصدر السابق، ص١٤٣.ص١٤٤

(٥) كان استشاريا في قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة في بغداد وفي مجلته الدراسات الاقتصادية حيث نشر فيها العديد من المقالات والمذكرات وباشتراك مع أساتذة أكاديميين مختصين بتاريخ العراق المعاصر من اجل معالجة أوضاع العراق الاقتصادية للمزيد من التفصيل ينظر: نوري عبد الحميد العاني، إعلام عانيون، ج١، ص١٢٨، مجلة الحكمة، مجلة تصدرها بيت الحكمة العراقية في بغداد ، العدد ٢٥، نيسان ٢٠٠٢

(٦) التي تكونت من عبد الفتاح الشالي وزير شؤون الشمال، وخليل إبراهيم حسين وزير الصناعة، الدكتور محمد جواد العبوسي وزير الاقتصاد، عبد الهادي الراوي وزير رعاية الشباب، عبد الكريم فرحان وزير لإصلاح الزراعي والزراعة وكالة فضلا عن عدد من القادة العسكريين للمزيد من التفصيل ينظر: إسراء طالب توفيق العاني، المصدر السابق، ص٣٣٣

اقتصاديا لدى الأمم المتحدة في المعهد العربي للتخطيط في الكويت بصفته منسقا للبحوث لاقتصادية والاجتماعية فيه [١].

أثرى الدكتور عبد الرحمن الحبيب المكتبة العراقية بكم غير قليل من الكتب والبحوث والدراسات في حقل اختصاصه، ولاسيما في الجانب الاقتصادي من أهمها كتاب (مبادئ الاقتصاد سنة ١٩٦٣)، (كتاب محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية "١٩٤٠–١٩٦٥" سنة ١٩٦٧)، (تعاون البلاد العربية في مجالات تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول وإمارات الخليج العربي سنة ١٩٧٢)، (كتاب نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية سنة ١٩٨٥) و(كتاب نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية سنة ١٩٧٤)، فضلا عن بحوثه أهمها (لمحة في التجارة الدولية) [٢].

ويلاحظ في غضون هذه المدة تولي ثلاثة وزراء، اثنان منهم من خريجي كلية الحقوق، وواحد في الاقتصاد، ولأول مرة تولى الوزارة وزراء يحملون شهادة الدكتوراه من الجامعات الأمريكية وإذا ما قورنوا بالمدة السابقة فهم أفضل تعليما، وأكثر دراية بأعمالهم الوزارية، اثنان منهم وزراء أصليين وواحد بالوكالة، وأطول الوزارات عمرا هي وزارة عبد الرحمن الحبيب الثانية التي استمرت سنة وثمانية أيام، واقصرها عمرا وزارة عبد الله النقشبندي من شهرين فقط، ويلحظ أيضا أن التباين في قصر وطول تولي الوزير لوزارته يدل على عدم الاستقرار السياسي خلال حكم عبد الرحمن عارف، أما الأصل العرقي والطائفي جميعهم من الطائفة السنية وان كان الدكتور عبد الله النقشبندي كرديا، وهذا يدل على التخندق الطائفي الذي كانت عليه الحكومات العراقية في تلك الفترة، ومن ناحية الخلفيات السياسية للوزراء فجميعهم ذو اتجاه مستقل، والجدول رقم (١٨) يوضح الوظائف والانحدار الطبقي لهؤلاء الوزراء .

جدول رقم (١٨) مرحلة وزراء المالية في عهد عبد الرحمن محمد عارف (١٩٦٦– ١٩٦٨)[٣]

ت	أسم الوزير وعدد مرات تسلمه منصب وزارة المالية	مدة توليه المنصب	تاريخ الولادة ومكانها	الهوية	التحصيل الدراسي	المهنة أو العمل	الانحدار الطبقي
١	عبد الله مصطفى النقشبندي (١)	٩ أب ١٩٦٦ إلى ١٠ أب ١٩٦٦	١٩٢٤ أربيل	عراقي	دكتوراه قانون	وكيل مدير المالية العامة ووزيرا للمالية	من أسرة متوسطة

(١) م.ت.ع، الاضبارة الشخصية للدكتور عبد الرحمن الحبيب التقاعدية المرقمة ٣١/٠٥٥٢٠٠٠٢

(٢) إسراء طالب توفيق العاني، المصدر السابق، ص١٤٣.ص١٤٤

(٣) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد جاسم الذهبي، المصدر السابق، ص١٥٨، دليل الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص٢٤٣.ص٢٤٦

٢	خالد الشاوي (١)	١٠ أب ١٩٦٦ إلى ١٠ أيار ١٩٦٧	١٩٣٠ بغداد	عراقي	دكتوراه في القانون المقارن	مدير البنك التجاري العراقي ووزيرا للمالية	من أسرة متوسطة
٣	عبد الرحمن الحبيب (٢)	١٠ أيار ١٩٦٧ إلى ١٠ تموز ١٩٦٧ ١٠ تموز ١٩٦٧ إلى ١٨ تموز ١٩٦٨	١٩٢٤ الرمادي	عراقي	دكتوراه اقتصاد في العلوم المالية	في التدريس والعلوم المالية	من أسرة متوسطة

الفصل الثالث

خطط الموازنات المالية ودور وزارة المالية في إعدادها وتوزيعها على الوزارات الأخرى (١٩٥٨- ١٩٦٨)

المبحث الأول: مفـــــهوم الميزانية العامة وطرق إعدادها وتنظيمها

المبـــحث الثاني: مـــــوازنة وزارة المـــــالية العراقية (١٩٥٨- ١٩٦٨)

المبحث الثالث: وزارة المالية وموازنات الوزارات والهيئات الحكـــومية (١٩٥٨- ١٩٦٣)

المبحث الرابع: وزارة المالية وموازنات الوزارات والهيئات الحكومية (١٩٦٣- ١٩٦٨)

المبحث الأول

مفهوم الميزانية العامة وطرق إعدادها وتنظيمها.

تحتل الميزانية العامة أهمية بالغة في حياة الدولة ومن جوانبها المختلفة، فهي صورة للفلسفة والفكرة القانونية السائدة فيها، وهي صورة تعكس الدرجة التي تحتلها الدولة في سلم التطور بين سائر الدول فمن خلال بنود الإنفاق فيها يمكن التعرف على الأهمية التي توليها السلطة لجانب من جوانب الحياة ودرجة تدخلها في النشاط الاقتصادي، فكلما توسعت بنود الإنفاق وزاد مقدارها كانت الدولة عميقة التدخل في الجوانب الاقتصادية وغيرها من الجوانب الأخرى، وهي تعكس البرنامج السياسي للحكومة، الذي تعمل من خلاله على تمويل سياساتها الداخلية والخارجية بكافة القطاعات، وهي أداة رئيسية للاستدلال على كافة أجهزة الدولة من خلال النظر إلى مدخلات ومخرجات الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية [١]

إن فكرة الميزانية العامة ليست فكرة حديثة، وإنما تعود إلى عقود قديمة، حيث يشير القرآن الكريم في قصة يوسف (عليه السلام) إلى أن النبي يوسف (سلام الله عليه)، قد وضع موازنة عامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمصر في ذلك الوقت، والتي حكاها القرآن الكريم بقوله تعالى" **وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ**"(سورة يوسف الآية:٤٣) واعدت هذه الميزانية من اجل أنتاج واستهلاك القمح في سنوات القحط والرخاء[٢]، ويعود الأصل التاريخي لكلمة الموازنة باللغة الانكليزية (Budget) المشتقة من الكلمة الفرنسية (Baguette) والتي تعني الحقيبة التي يضع فيها صاحب المال ماله لينفق منه لاحقا عند الحاجة [٣]، ويرجع تأريخ نشوء الميزانية العامة لأول مرة إلى ثورة ١٦٨٨ الجليلة في انكلترا [٤]، وتأكدت أكثر في الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، وفي العراق يرجع تاريخ نشوء أول ميزانية

---

(١) زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، ط١، دار نيبور للطباعة والنشر،(بغداد، ٢٠١٣)، ص١٧

(٢) رضا صاحب أبو حمد آل علي، المالية العامة، كلية الإدارة والاقتصاد، (جامعة الكوفة، ٢٠٠٢)، ص٣١٩

(٣) عبد اللطيف قطيش، الموازنة العامة للدولة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص٧

(٤) كانت انكلترا أول دولة ظهرت فيها الميزانية باسمها التي نعرفها اليوم، وفي الحقيقة أن هذه الفكرة لم تظهر بشكل مفاجئ ودفعة واحدة، بل أخذت بالظهور التدريجي، إذ نجد أن ممثلي الشعب ونوابه، بعد أن استطاعوا أقرار مبدأ وجوب اخذ الحكومة للأذن من ممثلي الشعب في فرض الضرائب وجبايتها، وجد النواب أن حق اعتماد الضريبة يتضمن حقا أخر، وهو حقهم في الرقابة على الحكومة، ليتعرفوا على كيفية إنفاق الحكومة لحصيلة الضريبة، بل على نواب الشعب أن يعرفوا الأسباب الحقيقية التي دفعت الحكومة إلى فرض هذه الضريبة أو تلك، فتمسكوا بهذا الحق الجديد، وتم الإقرار لهم به، وهكذا سار الأمر بالتدريج حتى وصل نواب الشعب إلى تأكيد حقهم في مناقشة ومراقبة كافة نفقات الدولة وإيراداتها، وبدون استثناء، وبعد نجاحهم في تقرير هذا الحق لهم، حاولوا أن يجعلوه دوريا، وهكذا نجد أن الموازنة العامة لم تظهر للوجود دفعة واحدة، بل مرت بعدة مراحل لتكون المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة الاعتراف لممثلي الشعب ونوابه لاعتماد النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة وبشكل دوري للمزيد من التفصيل ينظر: عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، دراسة في التشريع المالي العراقي، ط١، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٧)،ص١٢.ص١٤

إلى سنة ١٩٢١، والتي نظمت بالاستناد إلى قانون أصول المحاسبات العثماني الصادر سنة ١٩١١، والتعليمات المالية التي أصدرتها سلطة الاحتلال البريطاني والحكومة العراقية المؤقتة [١]، وأطلق على الميزانية مسميات عدة منها الموازنة التخطيطية، والموازنة التقديرية، والموازنة الرقابية، فكل صفة للميزانية في التسميات السابقة تشير إلى إحدى السمات الرئيسية للموازنات، فالموازنات تغطي ما يتوقع حدوثه في المستقبل وكأنها خطة عمل مستقبلية لذلك أطلق عليها اسم موازنة تخطيطية، وأطلق عليها اسم موازنة تقديرية لأنها تحتوي على بيانات تقديرية وليست فعلية، وأطلق عليها اسم ميزانية رقابية لأنها تستخدم كأداة للرقابة إذ تمثل الأساس الذي يقارن بموجبه بين الكلفة الفعلية لكشف الانحراف أو الاختلاف بينهما [٢].

لقد عرفت الميزانية بتعاريف كثيرة ومختلفة سواء في كتب العلوم المالية والاقتصادية، أو في الدساتير والقوانين للدول المختلفة، ومهما تعددت هذه التعريفات تبقى متشابهة من حيث الجوهر[٣]، ومن هذه التعاريف إذ عرفها قانون أصول المحاسبات العثماني بأنها (القانون المبين مخمنات وواردات الدولة، ونفقاتها السنوية، والمتضمن الإذن بوضعها موضع التطبيق والإجراء)، وعرفت بأنها (بيان مالي شامل لجميع نفقات وإيرادات الدولة، وكيفية توجيهها نحو تحقيق أهداف الدولة خلال فترة زمنية معينة، وبشرط موافقة السلطة التشريعية) [٤]، وعرفت بأنها (تقدير معتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مستقبلية غالبا ما تكون سنة يعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية) [٥]، وهناك من عرفها (بأنها البرنامج الذي تخمن فيه نفقات الدولة وارداتها ضمن مدة محددة غالبا ما تكون سنة) [٦]، وعرفت (بأنها الصك الذي تخمن فيه نفقات الدولة وارداتها ويؤذن بها لمدة محدودة) [٧]، أما التعريف الآخر للموازنة (بأنها نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة) [٨]، وعرفت (بأنها سجل يقره ممثلو الأمة تنظم فيه تخمينات إيرادات الدولة ونفقاتها لمدة معينة مقبلة) [٩]، وجاء تعريف الميزانية حسب قانون أصول المحاسبات رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ في المادة الثانية المعدل والملغي والتي تعكس الصفة التخصصية للميزانية، والميزانية هي

---

(١) أحمد عبد الباقي، ميزانية الدولة العراقية تحضيرها وتحليلها، دار الكتاب العربي، (القاهرة، ١٩٤٧)، ص١٤، مجيد عبد جعفر الكرخي، الموازنة العامة للدولة، الجامعة المستنصرية، (بغداد، ١٩٩٩)، ص١٩

(٢) محمد حلمي مراد، المدخل للمالية العامة، (بيروت، ١٩٧٤)، ص٦، حسام حسن هاشم، المصدر السابق، ص٦٢

(٣) هناء عبد العال صكبان، السياسة المالية في العراق ١٩٥٠ – ١٩٧٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، (جامعة بغداد، ١٩٨١)، ص٢٩٤

(٤) المصدر نفسه، ص٢٩٤.ص٢٩٥

(٥) عبد الكريم صادق بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، (الإسكندرية، ١٩٨٣)، ص٤٢٩

(٦) عادل فليح العلي، المصدر السابق، ص٥٠٥.ص٥٠٦

(٧) سعدي بسيسو، المصدر السابق، ص١٩

(٨) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، (الإسكندرية، ٢٠٠٠)، ص٢٧٥

(٩) احمد عبد الباقي، ميزانية الدولة العراقية، ص٦

((جداول متضمنة تخمين إيرادات ومصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة)) [١]، ومن خلال التعاريف السابقة واستنادا إلى المشتركات فيما بينها يجد الباحث أن الميزانية العامة يمكن تعريفها بأنها وثيقة تتضمن تقديرات السلطة التنفيذية متمثلة بمجموعة من الأهداف والبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمقرر تنفيذها من قبل مؤسسات الدولة خلال مدة زمنية، هي في الأغلب سنة بعد مصادقة السلطة التشريعية عليها .

ليس للميزانية أهمية كبرى من الناحية المالية فحسب، بل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أيضا، وذلك لأن أثرها لا ينحصر في ضبط مالية الدولة وتحقيق التوافق والتوازن بين مصروفاتها ومدخولاتها، وإنما يمتد إلى أمور الإنتاج والاستهلاك والى تنظيم العلاقات السياسية بين الحكام والرعية، وأوضاع الحياة الاجتماعية وظواهرها [٢]، فالأهمية المالية تبرز في كونها تفصح بجلاء عن حقيقة الوضع المالي للدولة، فتوازن الموازنة يشير إلى سلامة ذلك الوضع إذا كان ذلك التوازن حقيقيا، كما قد يشير الفائض إلى الرخاء الاقتصادي على العكس من حالة العجز إذا لم يكن ذلك العجز مقصودا[٣]، أما الأهمية الاقتصادية فأن الدولة تستطيع بواسطة الميزانية أن تتعهد بتنفيذ المشاريع الاقتصادية الحيوية وإدارتها، أو تنشيط الصناعات الناشئة ومدها بالعون والإسعاف اللازمين لها [٤]، والأهمية الاجتماعية تؤثر في الواقع الاجتماعي فبواسطتها تتمكن الدولة من انجاز واجباتها في تثقيف المواطنين والعناية بصحتهم ومستقبل أجيالهم وضمان تقدم المجتمع وازدهاره، أما الأهمية السياسية تظهر من أنها تعبر عن منهاج الحكومة الشامل لسياستها في كيفية إدارتها للمرافق العامة في السنة القادمة، كذلك تتضح لنا الأهمية السياسية للميزانية من مراجعة حوادث كثيرة من الانقلابات السياسية فقد نشأ معظمها نتيجة النزاع بين الشعب والحكومة حول رغبة كل منهما في الاستقلال بحق تحديد نفقات الدولة وتعيين مواردها ومراقبة أموالها، والواقع إن أهمية من الناحية السياسية تكمن في أنها وسيلة مهمة بيد الشعب يراقب بها عن طريق ممثليه إعمال الحكومة ويجبرها على الرجوع إليه لاستئذان بصرف النفقات وتحصيل الإيرادات اللازمة لإشباع الحاجات العامة [٥].

---

(١) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل مع التعليمات الحسابية المختصة به، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٨)، ص١، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠، ص١٨٢

(٢) سعدي بسيسو، المصدر السابق، ص٢٦

(٣) زينب كريم الداودي، المصدر السابق، ص٤٦

(٤) المصدر نفسه، ص٤٣

(٥) أعاد علي حمود، موجز في المالية والتشريع المالي، الكتاب الأول، نفقات الدولة، مواردها، موازنتها، بيت الحكمة، (بغداد، ١٩٨٧)، ص١٠٣

السلطة المختصة بتحضير الميزانية: يمكن التمييز في هذا الخصوص بين ثلاثة اتجاهات هي:

أولا- انفراد السلطة التشريعية: يقضي هذا الاتجاه بضرورة انفراد السلطة التشريعية بتحضير الميزانية، لأنها السلطة المسؤولة عن تصديقها، وخلاف ذلك أضعاف لسلطتها وأهميتها في مواجهة السلطة التنفيذية، ولقد برز هذا الاتجاه بعد قيام الثورة الفرنسية، وأخذت به الولايات المتحدة حتى سنة ١٩٢١ تطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات [١].

ثانيا- اشتراك السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية: بموجب هذا النظام تضع الحكومة مشروعا للميزانية، ويترك للسلطة التشريعية بواسطة لجنتها المالية [٢]، إجراء التعديلات في هذا المشروع قبل أن يستقر بشكله النهائي [٣].

ثالثا – انفراد السلطة التنفيذية: هذا النظام هو المطبق في اغلب دول العالم، حيث تنفرد السلطة التنفيذية بتحضير الميزانية ويترك للبرلمان مهمة إقرارها كما جاءت من الحكومة أو رفضها بمجموعها، وهناك عدة حجج تبرر هذا النظام [٤]، هي **أولا:** إن الحكومة اقدر من السلطة التشريعية على معرفة احتياجات البلاد، وما يمكن أن تحصله من إيراد، نظرا لما لها من عمال جباية ينتشرون في مختلف إنحاء الدولة يزودونها بالمعلومات الفنية والبيانات الكاشفة عن مقدرة الممولين وحاجات المواطنين، **وثانيا:** إن الحكومة هي التي تقوم على تنفيذ الميزانية وتحضرها في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة لديها [٥]، **وثالثا:** إن تحضير الميزانية من قبل الحكومة يضمن لها تحقيق التناسق بين أجزاء الميزانية وتوجيه النفقات والإيرادات معا إلى تحقيق غرض واحد، وهذا ما لا يمكن تحقيقه بسهولة لو قام البرلمان بتحضير الميزانية، لضخامة عدد النواب واختلاف الرأي بينهم، واحتمال قلة الخبرات الفنية الواجب توافرها بمن يعهد إليه بتحضير الميزانية، **ورابعا:** إن الحكومة وهي تقوم بتحضير الميزانية أقل تأثرا برغبات الناخبين وأكثر ابتعادا عن تأثير المال، وأميل إلى تقسيم النفقات العامة بموجب موازنة تقيم اعتبارا للتوزيع الجغرافي والطبقي وتحقيق المنافع الاقتصادية [٦]، والعراق سار على قاعدة انفراد السلطة

---

(١) عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٢٠

(٢) تجري العادة أن تتشكل لجان في المجالس المنتخبة، تختص كل منها بمناقشة الأمور المتعلقة باختصاصها، وترفع خلاصة مناقشاتها للموضوع الذي تنظر فيه مع توصية للمجلس بقبوله أو رفضه، وتعتبر اللجنة المالية من أول اللجان التي تتشكل في المجالس البرلمانية، ومهمتها دراسة مشروع الميزانية بصورة مفصلة ورفع تقرير عنه للمجلس يوصي بقبول المشروع أو رفضه أو تعديله مع بيان الأسباب الداعية إلى ذلك للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٢٢

(٣) المصدر نفسه، ص٢٣

(٤) محمد حلمي مراد، الميزانية العامة، قواعدها وأعدادها وتطبيقاتها في بعض الدول العربية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٠، ص١٠، هاشم الجعفري، المصدر السابق، ص٣٣٧

(٥) زينب كريم الداودي، المصدر السابق، ص٧٧

(٦) عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٢٤

التنفيذية بتحضير الميزانية، فقد نص دستور ١٩٢٥، الملغى على انه " لا يجوز عرض لائحة قانونية أو أبداء اقتراح على أحد المجلسين بما يوجب صرف شيء من الواردات العامة إلا من قبل احد الوزراء " [١].

وحين قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ألغي الدستور وحل البرلمان ولم يبق من نص ينظم المسائل المتعلقة بالميزانية غير قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته، ذلك لان الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز ١٩٥٨، لم يتطرق إلى الأمور المتعلقة بالميزانية لا بصورة مباشرة ولا بصورة غير مباشرة، أما دستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤ المؤقت فلقد تعرض في المادة التاسعة والستين منه إلى حق السلطة التنفيذية في أعداد الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة بها، ولم يضف إلى ذلك أية تفاصيل أخرى، وهذا ما يوضح اختصاص السلطة التنفيذية بأعداد الميزانية وتحضيرها بصورة صريحة [٢]، وعليه فأن الأصل القانوني الذي يحكم المسائل المتعلقة بالميزانية هو قانون أصول المحاسبات الحكومية رقم (٢٨) لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته [٣]، وقد لخصت المادة الثالثة من القانون المذكور مهمة الحكومة في تحضير الميزانية بالعبارة ((على الوزارات أن تحضر تخمينات المصروفات والإيرادات المتعلقة بها وتودعها إلى وزارة المالية قبل نهاية تشرين الأول من كل سنة، وعلى وزير المالية أن يدقق في تخمينات المصروفات والواردات المختصة بالوزارات والدوائر وان يوافق عليها، بعد أن يجري التعديلات التي يراها ضرورية بالنظر إلى الوضع المالي للخزينة العامة، كما عليه تحضير ميزانية الدولة العامة وتقديمها إلى مجلس الوزراء لدرسها وعرضها على السلطة التشريعية)) [٤].

القواعد الأساسية في تحضير الميزانية :

خضعت الميزانية بمفهومها التقليدي لعدد من القواعد بغية تحقيق وضع نشاط السلطة التنفيذية تحت رقابة البرلمانات، سواء عند أجازتها للإيرادات والنفقات، أو في مراقبة الإنفاق وتحصيل الإيرادات وفقا لما أجازته، إذ

---

(١) عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص١٦.ص٢٦

(٢) المصدر نفسه، ص١٦.ص٢٦، رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٤)، ص٧٦.ص٩٧

(٣) قانون وضعته وزارة المالية العراقية وبموافقة مجلسي الأعيان والنواب في ٢٨ نيسان ١٩٤٠، بديلا عن قانون أصول المحاسبات العام العثماني الصادر في سنة ١٣٢٦ ونظام السلطة في الأمور المالية رقم ٧١٥ لسنة ١٩٢٤، احتوى القانون على ٥٥ مادة قانونية، وقد طبقت إحكامه على حسابات الوزارات والدوائر الداخلة في الميزانيات العامة، ويجوز تنفيذه بقرار من مجلس الوزراء على حسابات أية مؤسسة حكومية أو شبه حكومية أخرى للمزيد من التفصيل ينظر: مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠، ص١٨٢.ص١٩٨، الوقائع العراقية، العدد ١٧٩٣، في ٢٩ نيسان ١٩٤٠

(٤) هاشم الجعفري، المصدر السابق، ص٣٣٤، المحاسب، مجلة شهرية تصدرها نقابة المحاسبين والمدققين في العراق، بناية جمعية الاقتصاديين العراقيين في المنصور، العدد الأول، حزيران ١٩٧٢، ص٥

يتمثل اختصاص البرلمانات في مناقشة كافة الإيرادات والنفقات التي يتعين عرضها في وثيقة واحدة، حتى يمكن توجيه السلطة التنفيذية وجهة سليمة تجنبها الخطأ وتمنعها الإسراف والتبذير[١]، وهذه القواعد هي:

أولا- قاعدة وحدة الميزانية: تقتضي قاعدة وحدة الميزانية ببيان جميع مصروفات الدولة وإيراداتها في ميزانية واحدة، بحيث يمكن بمجرد النظر إليها معرفة مبلغ الإيرادات والنفقات كافة، وأدراك ما إذا كانت الميزانية متوازنة أم لا دون الحاجة لمراجعة ميزانيات متعددة [٢]، وتمتاز طريقة وحدة الميزانية بالسهولة والوضوح، فمن يطلع على ميزانية الدولة يستطيع أن يتعرف على الحالة المالية دون عناء [٣]، وتساعد فكرة تعدد الميزانيات على الالتجاء إلى الموارد غير العادية، إذ تتمكن الحكومة في حالة عدم الالتزام بوحدة الموازنة العامة، من اللجوء إلى القروض ثم تقوم بتسديدها أو بتسديد جزء منها من الموازنة المستقلة التي تعدها، بل يمكنها التسديد من الموازنات الملحقة بالموازنة العامة، حيث أن بعض هذه الموازنات لا تحتاج إلى أجازة من السلطة التشريعية [٤]، ويؤدي مبدأ وحدة الميزانية إلى أحكام رقابة البرلمان على الميزانية، بينما يؤدي تعدد الميزانيات إلى أضعاف هذه الرقابة [٥]، ولم يتمسك العراق بمبدأ وحدة الميزانية، بل ذهب إلى العكس من ذلك إلى التوسع في الخروج عليها، ويلحظ أن اغلب أنواع الاستثناءات في العراق، حيث أخذ المشرع العراقي بالميزانيات غير العادية والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة منذ سنة ١٩٢٧[٦].

ثانيا- قاعدة عمومية الموازنة أو شمولها: المراد من هذه القاعدة هو" أن تظهر جميع تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة، دون أجراء مقاصة بين الاثنين"، وان المقصود بها شمول الموازنة العامة لكل النشاطات المالية وعلى جميع النفقات والإيرادات بصورة أجمالية، وعدم تخصيص أي إيراد معين لنفقة معينة، أي أن يدخل في جدول الواردات كل الأموال التي تجبى وتقبض لحساب الخزينة مهما كانت طفيفة ومهما كان حجمها ونوعها، وان يدخل في جدول النفقات كل مال يصرف من حساب الخزينة [٧]، ولهذه القاعدة أهمية تظهر في جوانب متعددة منها سهولة المراقبة، حيث أنها تسهل عملية مراقبة أجمالي النفقات والإيرادات العامة

---

(١) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، ص٢٨١

(٢) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٩٢)، ص٢٨٠

(٣) محمد حلمي مراد، الميزانية العامة، ص١٧، جلال عبد الرزاق المهدي، المصدر السابق، ص٥٠

(٤) أعاد علي حمود، موجز في المالية والتشريع المالي، الكتاب الأول، ص١٢٦

(٥) إلا أن هناك بعض الظروف قد تجعل من تعدد الموازنة العامة أمرا مطلوبا ويحسن الأخذ به خصوصا عندما تظهر بعض المصالح الاقتصادية وحتى اجتماعية تدعو إلى ذلك، حيث قد يصعب إدارتها عند وضعها في الموازنة العامة، بل قد تفوت فرصة استفادة الدولة من بعض الجوانب الاقتصادية فيما إذا أدرجتها في موازنة عامة واحدة عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٢٨.ص٣٥

(٦) عبد الكريم صادق بركات، المصدر السابق، ص٤٧٤.ص٤٧٥

(٧) فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، (بيروت، ٢٠٠٣)، ص٣٢٩.ص٣٣١، سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، ص٢٩٧

على السلطة التشريعية، وترشيد الإنفاق[١]، والعراق أخذ بقاعدة شمول الميزانية وفق قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل [٢].

ثالثا- قاعدة سنوية الموازنة: يقصد بهذه القاعدة أن تغطي التقديرات للنفقات والإيرادات سنة واحدة [٣]، حتى تستقل كل سنة بنفقاتها وإيراداتها، ولكي تتمكن السلطة التشريعية من القيام بالرقابة المستمرة على أعمال السلطة التنفيذية، ويعد هذا المبدأ من المبادئ المستقرة حتى الآن، ولكن التجارب كشفت عن تأخر تقديم الميزانيات في العراق في كثير من السنين عن موعدها المحدد لان الدوائر الحكومية ووزارة المالية تتأخر في تهيئة تخمينات الميزانية ومن ثم يتأخر تصديقها [٤].

رابعا- قاعدة موازنة الميزانية: تنص قاعدة توازن الميزانية بالمعنى التقليدي على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة العادية [٥]، مع جملة النفقات العامة العادية للدولة سنوياوان لا تكون هناك زيادة ولا نقصان فيها [٦]، ولو ولو نظرنا إلى ميزانيات الدولة العراقية نجد أنها لم تعرف التوازن بمعناه الحرفي [٧].

---

(١) محمد حلمي مراد، مالية الهيئات العامة المحلية، محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٢، ص١٦٩

(٢) إذ أشارت المادة ٢٢ من القانون "يتحتم قيد جميع الواردات بما فيها التبرعات والهبات إيرادا في الحسابات، كذلك تقيد مصاريف التحصيل والإدارة وجميع ما يتفرع من ذلك من النفقات مصرفا في الحسابات، ولا يجوز في حال من الأحوال تنزيل قسم من المصروفات أو كلها من أصل الواردات وقيد الصافي إيرادا" للمزيد ينظر: عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٤٩.ص٥٠، أحمد عبد الباقي، ميزانية الدولة العراقية، ص١٦

(٣) يعود لاعتبارات مالية وإدارية وسياسية، فالاعتبارات المالية لصعوبة تقدير النفقات والإيرادات لأكثر من سنة بسبب الظروف والتغيرات غير المتوقعة كالتغيرات التي تطرأ على الأسعار، أو على اقتصاد البلاد بوجه عام، وإدارية لأنه سيؤدي إلى إشغال السلطة التنفيذية، بصورة مستمرة في عمليات أعداد الموازنة العامة ولا يعطيها الوقت الكافي لتنفيذ المشاريع، وسياسية، لأن رقابة السلطة التشريعية ستكون فعالة على السلطة التنفيذية، إما إذا وضعت الموازنة لمدة أطول من سنة فأن الرقابة تكون ضعيفة وغير مجدية، في حين أذا وضعت الموازنة العامة لمدة اقل من سنة فان الرقابة ستصبح شديدة ومرهقة وتؤدي إلى تعطيل انجاز الأعمال للمزيد ينظر: محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص٥٢.ص٥٣، طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، ط١، العاتك لصناعة الكتاب، (القاهرة، ٢٠٠٧)، ص١١٢

(٤) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط٩، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠١٥)، ص١١٣، عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٥٣، محمد حلمي مراد، ميزانية الدولة، ص٣١

(٥) الإيرادات العامة العادية تشمل الضرائب، والرسوم، ودخل أملاك الدولة للمزيد ينظر: حسن ضاري سبع، المصدر السابق، ص١٢٥

(٦) النفقات العامة العادية: هي نفقات الجهاز الحكومي المتكررة، وتشمل الرواتب والأجور ونفقات التشغيل ويستثنى منها نفقات الحروب والمشاريع الكبيرة للمزيد ينظر: محمد شاكر عصفور، المصدر السابق، ص٦٨

(٧) عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٦٦

إجراءات تحضير الميزانية :

يرتبط إعداد وتحضير الموازنة بالمركز المالي للدولة، أي تقدير المصروفات والإيرادات ويجب أن يستند هذا التقدير على حقائق ووقائع منها الاسترشاد بأحدث الوقائع السابقة، لان خير ما يساعد على دقة تحضير النفقات والإيرادات في الميزانية الجديدة هو أرقام النفقات والإيرادات في ميزانيات السنوات السابقة وحساباتها الختامية [١]، ويجب ألا يسرف القائمون بتحضير الميزانية في التفاؤل لأنه قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير الإيرادات، مما يترتب عليه أن يكون توازن الميزانية وهميا، ويجب أن يكون تحضير الميزانية اقرب ما يكون إلى بداية السنة المالية، لأنه كلما قصر الزمن بين التحضير والتنفيذ، كلما كان التقدير اقرب إلى الدقة [٢].

تعد مرحلة أعداد وتحضير الموازنة من المراحل المهمة التي تمر بها الموازنة العامة وذلك لما تتضمنه من محتويات (نفقات وإيرادات)، ومن مصالح تتعلق بالدولة ووظائفها وبالمجتمع بكافة قطاعاته، وأن عملية أعداد الموازنة من أهم أعمال السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة المالية التي تحضر مشروع الموازنة، فهي اعرف واعلم من غيرها بحاجات الدولة ومرافقها، وهي أكثر خبرة ودراية وإلمام بالواقع المالي للدولة، إضافة إلى أنها ستكون مسؤولة مستقبلا عن تنفيذ الموازنة وهذا يجعلها اقدر من غيرها في معرفة الاحتياجات بما يتماشى مع القدرة المالية للدولة،[٣]، ويعهد قانون أصول المحاسبات العامة في المادة الثالثة منه بهذه المهمة في العراق إلى وزارة المالية، وتبدأ وزارة المالية مهمتها بإصدار منشور دوري[٤]، في كل سنة يوجهه وزير المالية إلى الوزارات المختلفة قبل ابتداء السنة المالية المراد تحضير مشروع ميزانيتها، ويطلب منها أن توافيه بتقرير مصروفاتها وإيراداتها للسنة المالية المقبلة، ليتسنى تحضير مشروع الميزانية وعرضه على البرلمان قبيل ابتداء السنة المالية الجديدة، وينبه الوزير عادة إلى وجوب الاقتصاد في النفقات وعدم إضافة نفقة جديدة لا ضرورة لها وحذف ما يمكن حذفه من النفقات السابقة [٥].

ويؤدي وزير المالية دورا أساسيا في تحديد الأرقام المدرجة في مشروع الموازنة، قياسا لزملائه من الوزراء الآخرين لأنه يملك من خلال الكادر الوظيفي في وزارة المالية القدرة التقنية والإدارية التي تسهل طريقة التنسيق مع بقية الوزارات، كما أن لديه من الطرق الفنية التي يتبع فيها الدقة والحذر والاقتراب من الواقع قدر الإمكان، إلا أن دوره يبقى اضعف في تحديد الإيرادات العامة من دوره في تحديد النفقات العامة، على اعتبار الإيرادات تناقش بشكل جماعي من قبل أعضاء الحكومة، بينما في حالة النفقات العامة يستطيع وزير المالية إجراء بعض

(١) جميل احمد توفيق، مذكرات في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية،(الإسكندرية، ١٩٦٨)، ص١٣٦.ص١٣٧

(٢) هاشم الجعفري، المصدر السابق، ص٣٣٦.ص٣٣٧

(٣) أعاد حمود القيسي، المصدر السابق، ص٩٧

(٤) يطلق على تعميم الميزانية العامة في بعض الدول العربية ومنها العراق، مسمى المنشور الدوري للميزانية العامة ينظر: محمد شاكر عصفور، المصدر السابق، ص٨٨

(٥) عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٧٧

التعديلات انطلاقا من صلاحياته القانونية والمالية في رفض بعض النفقات وتحديدها بشكل يتلائم مع ظروف البلد [١].

وبمجرد وصول هذا المنشور إلى الوزارات تبدأ كل منها في تهيئة جداولها، وذلك بأن يكتب كل وزير إلى موظفي دائرته في المحافظات طالبا إليهم تحرير قوائم بمقدار ما يحتاجونه من أموال لسد نفقات دوائرهم في السنة المالية القادمة، ومقدار ما يتوقعونه من إيرادات وما يقترحونه من إضافات جديدة أو إلغاءات، ويحثهم على الاقتصاد والدقة في التقدير والاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه من أسباب الإنفاق، وهؤلاء الموظفون يبلغون الأمر إلى من دونهم بالتسلسل، ثم يجمع كل موظف تقارير من دونه وينقحها ويوحدها مع تقريره المتعلق بإدارته المركزية ويرفعها إلى رئيسه إلى أن تنتهي إلى وزير المالية، ضمن حدود المواعيد المحددة لذلك في تعميم الميزانية المبلغة سابقا للوزارات والمصالح الحكومية [٢]، يتضح لنا أن تحضير الميزانية في الوزارات يخضع لمبدأين رئيسيين: المبدأ الأول يبين أن كل وحدة أدارية أدرى من غيرها في تقدير نفقاتها للسنة المالية المقبلة من خلال اشتراك عدد كبير من الموظفينلكي يكون التقدير قريبا من الواقع، أما المبدأ الثاني ضرورة التنسيق بين مشاريع ميزانيات الوزارات المختلفة ليتم التوصل إلى مشروع ميزانية موحدة لكل وزارة.

ثم يقوم وزير المالية مع لجنة من المختصين في وزارته بدراسة تقديرات الدوائر المختلفة، وينقح هذه التقديرات ويجمعها إلى بعضها ليكون منها تقريرا موحدا لميزانية وزاراته، وبعد أن يكمل ذلك تقوم كل وزارة بإرسال تقديراتها إلى وزارة المالية مدرجة على الاستمارات التي أرسلتها إلى وزارة المالية مع منشورها بخصوص تعليمات أعداد الميزانية [٣]، ولقد حددت المادة الثالثة من قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠، نهاية تشرين الأول من كل سنة موعدا أقصى للوزارات للتقدم بهذه التقديرات، وإلا فان وزارة المالية تقوم بتقدير ميزانية الوزارة المتخلفة عن إعداد ميزانيتها الخاصة بها [٤]، إلا أن هذا النص لم يطبق بصورة صحيحة بسبب تأخر وزارة المالية في إصدار منشورها بشأن الميزانية عن التاريخ المحدد له، بسبب الحاجة لإجراء دراسات دقيقة، أو لان الوضع المالي ليس في وضع اعتيادي [٥]، وبعد أن ينجز وزير المالية دراسة ميزانيات الوزارات والدوائر كلا على حدة، ويقوم بوضعها بصورتها النهائية فيؤلف بذلك ميزانية الدولة الاعتيادية، ثم يضم إليها الميزانيات الملحقة ويقدمها إلى مجلس الوزراء الذي بعد إن يوافق عليها يضع لائحة قانونها ويطلب من وزير المالية أن يضع مذكرة إيضاحية حولها لتقديمها لتشريعها [٦].

---

(١) أعاد حمود القيسي، المصدر السابق، ص٩٨.ص٩٩، احمد عبد الباقي، ميزانية الدولة العراقية، ص٢٢

(٢) سعدي بسيسو، المصدر السابق، ص٣٥، عادل فليح العلي، المصدر السابق، ص٥٤٤.ص٥٤٦

(٣) عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٨٢

(٤) وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، قانون أصول المحاسبات العامة ، ص٢

(٥) عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٨٢

(٦) احمد عبد الباقي، ميزانية الدولة العراقية، ص٢٣.ص٢٤

محتويات الميزانية:

تختلف محتويات الميزانية من دولة إلى أخرى تبعا لنطاق شمول الميزانية لكل نفقات الدولة وإيراداتها، وتبعا لطبيعة تقسيم كل من النفقات والإيرادات العامة، على أن هذا الاختلاف في مضمون المحتويات لا ينفي أن أية ميزانية يجب أن تحتوي على نصوص قانونية [١]، تتعلق بتقدير النفقات والإيرادات بالنسبة للميزانية العامة في العراق، والميزانيات الملحقة وكيفية التصرف بها، والى جانب هذه النصوص القانونية تشمل الميزانية أيضا جداول أجمالية وتفصيلية للنفقات والإيرادات العامة المدرجة فيها، ويختلف تقسيم جداول النفقات عن تقسيم جداول الإيرادات، وتتمثل أهمية هذه الجداول في أنها دليل الحكومة في تنفيذ الميزانية ووسيلة تحول بين الحكومة ونقل نفقات مشروع إلى مشروع أخر [٢]، كما تفيد هذه الجداول في تيسير مهمة مراقبة الميزانية، وتعد أيضا وسيلة للباحثين في التعرف على التطور التفصيلي لمختلف النفقات والإيرادات العامة وفي تحديد اتجاهات السياسة المالية [٣].

ويلحق بالميزانية عادة مذكرة توضيحية تبين أسباب وضع توجيهات وسياسات معينة للميزانية، وأسباب الاختلاف بين الميزانية وبين ما سبقها من ميزانيات السنين السابقة، ويكتمل مضمون هذه المذكرة الإيضاحية بعد الانتهاء من المشروع النهائي للميزانية، لكنها يجب أن تكون معدة قبل مناقشة السلطة التشريعية للميزانية، لأن المذكرة التوضيحية هي وسيلة السلطة التشريعية للتعرف على التغير الحاصل في الميزانية المقدمة عن الميزانيات السابقة [٤]، وتقسم النفقات العامة في العراق تقسيما أداريا إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المجموعة الأولى تمثلت بنفقات الميزانية الاعتيادية، وتضم نفقات الخدمات الجارية في الدولة بصورة رئيسية، وفيها تقسم النفقات إلى عدة أبواب بحيث يختص كل باب بنفقات وزارة من الوزارات أو بنفقات بعض الدوائر المهمة كوزارة المالية وديوان مراقب الحسابات العام، كما يختص الباب أحيانا بنفقات ذات أهمية خاصة، كنفقات المرتبات التقاعدية ونفقات الالتزامات الدولية ونفقات بعض المشاريع، ويلاحظ أن عدد الأبواب يزداد وينخفض تبعا للتغير في عدد الوزارات والدوائر، فلقد كان عدد مجموع الأبواب ثمانية عشر بابا في سنة ١٩٥٨، وأصبح ستة

---

(١) تشير النصوص القانونية إلى تحديد بعض العلاقات بين الدوائر التي تقدم الإعانات والدوائر التي تتلقى الإعانات أن وجدت، وللنصوص القانونية التي تتضمنها الميزانية أهمية كبيرة، إذ يتوقف عليها نفاذ اعتماد النفقات العامة، للمزيد من التفصيل ينظر: عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٨٥

(٢) يحدث أن تصرف المبالغ المخصصة لفصل الرواتب مثلا، فتميل الحكومة إلى أن تنقل من فصل آخر، كفصل النفقات الإدارية بعض المبالغ التي تغطي حاجتها، لكن حرية الحكومة مقيدة باستقلال الفصول عن بعضها وبطبيعة تقسيم النفقات العامة في الجداول التفصيلية للمزيد ينظر : المصدر نفسه، ص٨٦.ص٨٨

(٣) عبد العال الصكبان، مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق، ط١، ج١، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٧٢)، ص١١٤

(٤) ماهر موسى العبيدي، محاضرات في المحاسبة الحكومية وحسابات الموازنة، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٨٥)، ص٣٣.ص٣٤، محمد شاكر عصفور، المصدر السابق، ص٩٨

وعشرون بابا في سنة ١٩٦١، ثم أصبح ثمان وعشرين بابا في سنة ١٩٦٥، لصبح سبعا وعشرين بابا في سنة ١٩٦٦ [١]، والجدول رقم (١٩) يبين ذلك بالتفصيل .

جدول رقم (١٩) أبواب الميزانية العامة في العراق ١٩٥٨ –١٩٦٨[٢]

الباب	الوزارات والدوائر الحكومية	الباب	الوزارات والدوائر الحكومية
الأول	الرواتب والمكافآت التقاعدية	الخامس عشر	وزارة العدل
الثاني	رئاسة الجمهورية	السادس عشر	وزارة التربية
الثالث	مجلس السيادة – مجلس الأمة [٣]	السابع عشر	وزارة الاقتصاد
الرابع	ديوان مراقب الحسابات العام	الثامن عشر	وزارة الزراعة
الخامس	ديوان مجلس الوزراء	التاسع عشر	وزارة المواصلات
السادس	مجلس الخدمة العامة	العشرون	وزارة البلديات والإشغال
السابع	وزارة الخارجية	الحادي والعشرون	وزارة الإصلاح الزراعي
الثامن	وزارة المالية	الثاني والعشرون	وزارة النفط
التاسع	وزارة الداخلية	الثالث والعشرون	وزارة التخطيط
العاشر	وزارة الثقافة والإرشاد	الرابع والعشرون	وزارة الصناعة
الحادي عشر	دائرة الشرطة	الخامس والعشرون	الإدارة المحلية والبلديات
الثاني عشر	وزارة الشؤون الاجتماعية	السادس والعشرون	المشاريع الأخرى
الثالث عشر	وزارة الصحة	السابع والعشرون	نفقات الالتزامات الدولية
الرابع عشر	وزارة الدفاع		

ويتكون كل باب من هذه الأبواب من عدة أقسام حيث يمثل كل قسم فرعا من فروع الوزارة أو الهيئة العامة التي يخصها الباب ومن ثم فأن عدد الأقسام يختلف من باب إلى باب تبعا لطبيعة تشكيلات الوزارات المختلفة، ويتكون كل قسم في الميزانية العامة من أربعة فصول أساسية هي فصل الرواتب والمخصصات، وفصل النفقات الإدارية، وفصل مخصصات غلاء المعيشة، وفصل النفقات الأخرى[٤]، أما المجموعة الثانية فهي نفقات المنهاج الاستثماري السنوي التي تعبر عن نشاط الدولة في حقل التنمية الاقتصادية، وتمثل هذه النفقات الجزء السنوي من برنامج خطط التنمية الموضوعة لمدة خمس سنوات، وتقسم النفقات العامة في المنهاج

(١) عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٨٨

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة المالية، تقرير عن الموازنة الموحدة للدولة مرفوع إلى اللجنة العليا للشؤون المالية والاقتصادية، (بغداد، ١٩٧١)، ص٧.ص٨، عبد العال الصكبان، مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق، ص١١٤.ص١١٥، احمد عبد الباقي، ميزانية الدولة العراقية، ص٤٠.ص٤١

(٣) ظهر هذا الباب لأول مرة في ميزانية سنة ١٩٦٦ المالية بعد أن اختزل من أبواب الميزانية العامة في العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وحل محله مجلس السيادة للمزيد من التفصيل ينظر: عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٨٩

(٤) المواد فيه غير محددة بعدد معين، لان عددها يختلف باختلاف طبيعة نفقات الوزارات والدوائر فيجوز فتح مواد فيه حسب الحاجة وهو يتمثل بنفقات الدعاية، والنفقات السرية، ونفقات الضيافة، ونفقات شراء السيارات وغيرها من النفقات التي لا تدخل تحت مفهوم النفقات الإدارية للمزيد من التفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص٩٢

الاستثماري السنوي إلى مجموعة من الأبواب تتغير من خطة إلى أخرى ويتكون كل باب من مجموعة من الفصول تبعا لطبيعة المشروعات فيه، وفي ما يتعلق بالمجموعة الثالثة فهي نفقات ميزانية المصالح والمؤسسات وتنضوي هذه النفقات تحت ثلاثة أقسام من الإنفاق هي النفقات التشغيلية ونفقات الإدارة والنفقات الرأسمالية [١].

ومن ناحية الإيرادات العامة في العراق تقسم إلى عدد من الأبواب العامة، ويمثل الباب احد مصادر الإيراد، ويلاحظ أن عدد أبواب الإيرادات يرتفع وينخفض بين فترة وأخرى، ومن هذه الأبواب إيرادات ضريبة الدخل على شركات النفط [٢]، وإيرادات رسوم الكمارك والمكوس [٣]، وإيرادات ضريبة الإنتاج الزراعي والأرض الزراعية، وإيرادات الضرائب العقارية، ورسوم الطوابع [٤]، وإيرادات البريد والبرق [٥]، وإيرادات ورسوم سائر مصالح الدولة [٦].

---

(١) عبد العال الصكبان، مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق، ص١١٧.ص١١٨

(٢) حكمت الحارس، المصدر السابق، ص١٠١.ص١١٠

(٣) شرع أول قانون للتعريفة الكمركية سنة ١٩٣٣ فارضا رسوم قيمية تتراوح بين (٨%) و (١٠٠%) بهدف الجمع بين غرضين رئيسين، الأول حماية الصناعة والزراعة المحلية، والثاني تحقيق الغرض المالي بتوفير مورد جيد للخزينة العامة، وتعد ثاني أهم مصدر للدخل العام للسنوات الأحدى عشرة، وتشمل رسوم الكمارك رسوم الوارد المتمثلة برسوم الكمارك البحرية والكمارك البرية، ورسوم الصادر متمثلة برسوم الكمارك البحرية والبرية، وعوائد الترانسيت، والإيرادات النثرية المتنوعة التي تشمل أجور الأرصفة والأرضية وأجور الإعمال الإضافية وحاصل مبيعات البضاعة غير المطالب بها والمصادرة، وإيرادات العقوبات، وحاصل مبيعات الاستمارات والمطبوعات، والمدخولات المتنوعة للمزيد ينظر: مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨، القسم الأول، ص٢١٥، أياد عبد الجبار ملوكي وآخرون، التشريعات المالية والتجارية، مؤسسة المعاهد الفنية، (بغداد، ١٩٨٥)، ص١٧٩.ص١٨٠

(٤) تشمل ضريبة الأملاك على "ضريبة الأملاك نفسها وضريبة العرصات التي تفرض على رأس المال العقاري غير المستغل وغير المستثمر، وبالنسبة لرسوم الطوابع ليست ذات أهمية كبيرة من الوجهة المالية فأن وارداتها لا تتجاوز بين ٢% و٤% وتشمل حاصل مبيع الطوابع ورسوم الطوابع المستحصلة نقدا وبدلات جواز السفر المستحصلة نقدا والغرامات المستوفاة وفق إحكام قانون الطوابع للمزيد ينظر:سعيد حمادة، المصدر السابق، ص٥٣٨

(٥) تشمل إيرادات البريد والبرق على مبيعات الطوابع وبدلات الأجور البريدية المستحصلة نقدا وأجور البرقيات المستحصلة نقدا، وحصة الحكومة من أجور الرزم الخارجية ومدخولات من الخدمات البريدية والبرقية، وإيرادات حمولة على الحوالات البريدية، وإيجار الخطوط والآلات واشتراكات التلفونات وحاصل بيع اللوازم وإيرادات إرباح استثمار صندوق توفير البريد وإيرادات متنوعة للمزيد من التفصيل ينظر د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٨ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص١٣٧

(٦) تشمل إيرادات سائر مصالح الدولة على العديد من مصادر الإيراد ومن بينها أجور المحاكم والغرامات وتتمثل بإيرادات المحاكم المدنية والمحاكم الشرعية ومحاكم الاستئناف ومحاكم التمييز وكتاب العدل ودوائر الإجراء والغرامات القضائية ودوائر الأيتام ومدخولات متنوعة وأجور إعمال إضافية، وأجور الطابو وتسجيل الأراضي وتتمثل بأجور التسجيل وأجور المسح وأجور الخرائط وأجور تسجيل معاملات تسوية حقوق الأراضي ومدخولات متنوعة، وإيرادات الجيش وتتمثل بإيرادات بدل الخدمة العسكرية ومبيعات اللوازم والحيوانات ومدخولات متنوعة، وإيرادات مطبعة الحكومة وتشمل بإيرادات المطبعة والقرطاسية واستمارات رسمية والآلات كاتبة وتصليحها، وأجور بريد وأجور شحن وإيرادات بيع مطبعات الدولة ومدخولات متنوعة، وإيرادات الشرطة وتشمل=

تصديق الميزانية وتنفيذها :-

تشترط غالبية الدساتير أن تقدم الميزانية العامة إلى البرلمان لدراستها واعتمادها، حيث أن الميزانية لا تصبح عملا قابلا للتنفيذ بمجرد الانتهاء من تحضيرها من قبل السلطة التنفيذية، بل لا بد من قيام السلطة التشريعية من تصديقها وتحويلها من مشروع إلى قانون قابل للتنفيذ [١]، فلا يجوز للحكومة تنفيذ مشروع الميزانية قبل تصديق البرلمان عليه، والعمل بغير ذلك يسلب البرلمان اختصاصه ويشل رقابته، بعد أن تودع الحكومة مشروع الميزانية في مكتب السلطة التشريعية، تقوم لجنة مالية في هذا المجلس بدراسته، ومن ثم تحيله إلى المجلس لإقراره والتصديق عليه، وذلك أن دراسة المجلس بأكمله للميزانية تكون في الواقع دراسة سطحية تحول فيها كثرة العدد دون دقة العمل، وهذه اللجنة من أهم لجان المجلس [٢]، ويبدأ عادة عرض الميزانية بخطاب يلقيه وزير المالية عن الحالة المالية والاقتصادية للدولة وعن السياسة المالية للحكومة في الميزانية المقترحة، ثم تحصل المناقشة العامة في السياسة المالية للحكومة ويدلي كل وزير مختص برأيه، وبعدها ينتقلون إلى دراسة جداول الميزانية ويتم التصويت على فصولها وأبوابها بصورة مستقلة كلا على حدة، وبعد الانتهاء من التصويت

=مبالغ مستحصلة لقاء خدمات دائرة الشرطة، ورسوم تسجيل وسائط النقل ورسوم إجازات السواق ورسوم مبيع الحيوانات ومبيع اللوازم ومدخولات متنوعة، وإيرادات السجون للمزيد ينظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٨ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)، ص١٩١.ص١٩٥

(١) إن الميزانية تعد قانونا من الناحية الشكلية لأنها تتخذ جميع الإجراءات المشترطة في القانون، وقد نصت المادة ٩٨ من القانون الأساسي العراقي الملغى" يجب أن تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون الميزانية وهذا يجب أن يحتوي على مخمن الإيرادات والمصاريف لتلك السنة،" ونصت المادة الثانية من قانون أصول المحاسبات العامة "بان الميزانية هي جداول تتضمن الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون"، فالمشرع العراقي بحسب النصوص المذكورة فرق بين قانون الميزانية من جهة والميزانية من جهة أخرى، فالقانون يحتوي على مواد عامة قطعية منها مادة تحتوي على مجموع المصاريف المخمنة، ومادة تحتوي على مجموع الواردات المخمنة ومواد أخرى تتعلق بالميزانية، فالخلافات بين كتاب المالية عن ماهية الميزانية من حيث كونها قانونا أم عملا أداريا حلها المشرع العراقي بالشكل الذي بيناه للمزيد ينظر: وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، قانون أصول المحاسبات العامة، ص١.ص٢، هاشم الجعفري، المصدر السابق، ص٣٦٢.ص٣٦٣

(٢) تنتخب اللجنة المالية في العراق لمدة أربع سنوات أي للدورة البرلمانية كلها، وتختص بدراسة المشروعات التي تتضمن مسائل مالية أو تستدعي مصروفات من الخزينة، ويحق لها في كل وقت استدعاء الوزراء ورؤساء الدوائر لمباحثتهم في الأمور المعروضة عليها، كما لها أن تطلع على سائر البيانات والوثائق التي ترى ضرورة للاطلاع عليها ولها أن تستحصل على المعلومات التي تدعو الحاجة للحصول عليها، ومهمة اللجنة من الوجهة النظرية مجرد الفحص وإبداء الملاحظات على محتويات الميزانية، وعندما تنتهي اللجنة المالية من دراساتها تضع تقريرا مسهبا يتضمن آراءها واقتراحاتها وملاحظاتها والإصلاحات والتعديلات التي توصي بها، وللمجلس صلاحية الأخذ بها أو ردها للمزيد ينظر: سعدي بسيسو، المصدر السابق، ص٨٦

التفصيلي تؤخذ الأصوات أخيرا على مشروع الميزانية في أكمله [١]، ومن حق البرلمان أن يرفض الميزانية أو يجري عليها بعض التعديلات إذا رأى أنها غير وافية بالغرض ولا تتفق ومصالح الأمة [٢].

تنفيذ الميزانية :

وهذه المرحلة من أدق مراحل الميزانية وأكثرها أهمية وتشعبا، ذلك لان كل شخص من سكان الدولة يساهم إلى حد بعيد في تنفيذ الميزانية بما يدفع من ضرائب أو رسوم أو بما يتقاضى من رواتب وأجور، فالحكومة تقوم بالأنفاق على الخدمات والمرافق العامة وفي الوقت نفسه تتولى تدبير الإيرادات اللازمة لمقابلة تلك النفقات، ويمر تنفيذ النفقات العامة في العراق بأربع مراحل هي **أولا:** الارتباط بالصرف ويختص بهذا الأجراء الوزراء أو الموظفون الإداريون المخولون بذلك، في الوقت نفسه لا يسمح لهم بالدخول بتعهدات وعقود مالية كبيرة إلا بموجب التعليمات التي يضعها وزير المالية في كل سنة باستثناء وزارة الدفاع، **وثانيا:** تحديد الدين المترتب على الوزارات، **وثالثا:** الأمر بالصرف ويقوم بهذا الإجراء الوزير ومن يخوله بذلك من رؤساء الدوائر، ويصدر أمر الصرف بمقتضى سند معين بصورة قطعية من قبل وزير المالية، ليمكن قبض المبلغ المستحق من خزينة الدولة، **ورابعا:** الصرف من قبل الجهة الحسابية بدفع المبلغ الذي أمرت بدفعه بموجب مذكرة أذن الدفع، وتختص بهذه العملية مديرية الخزائن المركزية في بغداد، ومديريات الخزائن في الألوية [٣].

وفي ما يتعلق بالإيرادات العامة في العراق وطرق تحصيلها يقوم وزير المالية بتحصيل الإيرادات عدا دائرة البريد والبرق فهي ملحقة بوزارة المواصلات، لكن إيراداتها تذهب في النهاية إلى خزائن وزارة المالية، كذلك فان وزير المالية يقوم بعمليات الدفع للوزارات كافة، لكنه لا يقرر الصرف ويحدده إلا فيما يتعلق بوزارته الخاصة، أما الارتباط بمصروفات الوزارات الأخرى فمن شأن وزرائها وحدهم، ويجب أن يتوفر في جباية الواردات شرطان أساسيان هما الملائمة والاقتصاد، أي أن لا تجبى الضرائب إلا في أكثر الأوقات تيسيرا للمكلفين وبأكثر الطرق ملائمة لهم، وتعتبر الضرائب أهم مورد للدولة وهي تجبى بواسطة الدوائر التابعة لوزارة المالية [٤]، واهم هذه الدوائر التي تقوم بعملية الجباية للايرادات العامة هي مديرية الكمارك والمكوس بالنسبة للرسوم الكمركية ومكوس المشروبات الروحية والملح والتبغ والمنظفات، ومديرية ضريبة الدخل العامة بالنسبة لضريبتي الدخل والتركات،

---

(١) هاشم الجعفري، المصدر السابق، ص٣٧١

(٢) سعدي بسيسو، المصدر السابق، ص٩٣

(٣) عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص١٢٣.ص١٢٦، حبيب أبو صقر، عمليات تنفيذ الموازنة ورقابتها، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، (عمان، ١٩٨١)، ص١٠٣.ص١١٦، هاشم الجعفري، المصدر السابق، ص٣٨٥

(٤) سعدي بسيسو، المصدر السابق، ص٩٥.ص٩٩

ومديرية الواردات العامة بالنسبة لضرائب العقار والعرصات والأرض الزراعية، ومديرية المحاسبات العامة بالنسبة لرسوم الطابع، ووزارتي المالية والنفط ومديرية ضريبة الدخل العامة بالنسبة لإيرادات النفط [١].

ويعهد برقابة تنفيذ الميزانية في العراق إلى وزارة المالية ودائرة تدقيق الحسابات العامة[٢]، فرقابة وزارة المالية مستمدة من جملة نصوص احتواها قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، فالمادة العاشرة تضع حدودا للإنفاق لا يجوز تجاوزها إلا بعد موافقة وزارة المالية، وأشارت المادة الحادية والعشرون من القانون المذكور سلفاً وجوب قبض واردات الدولة من قبل موظفين مختصين، وبموجب مستندات قبض يحددها وزير المالية[٣]، ويكون جميع مميزي الحسابات والمحاسبين في الوزارات والدوائر ومديري الواردات في الألوية مرتبطين بمديرية المحاسبات العامة ويكونون مسئولين أمامها مباشرة عن إعمالهم المتعلقة بالصرف، وعلى مميزي الحسابات والمحاسبين ومأموري الخزائن أن يمتنعوا عن صرف المبالغ متى كانت شروط الصرف المعينة في القوانين والأنظمة والتعليمات غير مستكملة مع توضيح

---

(١) تعد حصة الحكومة من إيرادات النفط بمثابة ضريبة مفروضة على دخل شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق بموجب إحكام قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩، الخاص بضريبة الدخل، وسبب ذلك أن الحكومة العراقية رغبت في معاونة الشركات بإفساح المجال لها لمطالبة حكوماتها بخصم ما تدفعه للحكومة العراقية من إرباحها حتى لا تحسب ضمان وعاء الضريبة على الدخل في الدول التي تنتسب الشركات إلى جنسيتها أو تتخذ من أرضها مقرا لعملها للمزيد من التفصيل ينظر: عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص١٢٨.ص١٢٩

(٢) أنشأت هذه الدائرة بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٧ وتعديله تطبيقا لنص المادة (١٠٤) من دستور ١٩٢٥ الملغي ويرأس هذه الدائرة موظف يدعى مراقب الحسابات العام، يقوم بالتدقيق والمراقبة نيابة عن السلطة التشريعية، ويطلق على هذه الدائرة اسم ديوان مراقب الحسابات العام، ومن اختصاصاته تدقيق حساب المصروفات من الاعتمادات المخصصة لها بالفصول المصدقة في قانون الميزانية أو أي قانون أخر، وتدقيق حساب مدخولات دوائر الحكومة على اختلاف أنواعها سواء كانت من الضرائب أو الرسوم أو الأجور أو القروض، وتدقيق حساب المهمات واللوازم والمؤسسات الصناعية والتجارية التي تديرها الحكومة، أو التي يكون للحكومة حق المراقبة والإشراف عليها، وتدقيق التعيينات والترفيعات وغيرها مما يتعلق بخدمات موظفي ومستخدمي الدولة وله مساس بالصرف، ومراقبة الإجراءات التي تقوم بها دوائر الدولة، ووضع تقرير بنتائج التدقيقات التي يجريها الديوان ورفعه إلى السلطة التشريعية مرة على الأقل في كل سنة، ولفت النظر إلى المخالفات التي وقعت فيها الدوائر أن وجدت، كما يبين مراقب الحسابات العام في تقريره موقف السلطة التنفيذية من الأخطاء التي وقعت فيها، وتتكون هذه الدائرة من عدد من الأقسام منها الدائرة المالية، والدائرة الصناعية والزراعية، ودائرة الخزائن والواردات، ودائرة الخدمات الإدارية والفنية، ودائرة التفتيش، ودائرة الرقابة للمزيد ينظر: عبد الله النقشبندي، المصدر السابق، ص١٤٩.ص١٦٠، عبد العال الصكبان، المصدر نفسه، ص١٥٢.ص١٥٤، محمد حلمي مراد، ميزانية الدولة، ص١٤٠

(٣) أشارت المادة ٣٣ من القانون ذاته بأن " يراقب وزير المالية معاملات الدولة المالية مراقبة عامة، وهو المسؤول عن الحسابات المتعلقة بجميع المقبوضات والمدفوعات التي تجري من قبل جميع الوزارات والدوائر الحكومية سواء كانت عائدة إلى الميزانية العامة أو إلى غيرها، وله الحق في تفتيش وتدقيق المعاملات المالية والحسابية وإيفاد المفتشين والمدققين لأجراء التفتيش والتدقيق لهذا الغرض" للمزيد من التفصيل ينظر: وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، قانون أصول المحاسبات العامة، ص٣، أعاد حمود القيسي، المصدر السابق، ص١٠٢.ص١٠٥، عادل فليح العلي، المصدر السابق، ص٥٦٨.ص٥٧٢

أسباب الامتناع عن الصرف باستثناء حالة مساس الصرف بالمنافع العامة وسلامة الدولة وفي الأحوال المستعجلة [1].

يتضح من ذلك أن وزير المالية في العراق هو الذي يختص بإعداد مشروع الميزانية، وهو يقوم بهذا العمل بعد تدقيق تقديرات الوزارات المختلفة ومقترحاتها بشأن الموازنة وأجراء التعديلات الضرورية في ضوء الوضع المالي للدولة، ولكن هذا الحق مرهون برقابة إدارية يمارسها مجلس الوزراء، إذ بإمكان الوزير الذي لا يوافق على تعديلات وزير المالية أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء الذي يملك إصدار القرار النهائي، ذلك لان مشروع قانون الميزانية لا يصبح نهائيا ألا بعد أقرار مجلس الوزراء له.

(١) هاشم الجعفري، المصدر السابق، ص٤٠٤، أعاد علي حمود،المصدر السابق، ص١٤٤.ص١٤٧

المبحث الثاني

موازنة وزارة المالية ١٩٥٨ – ١٩٦٨

برزت بوادر التوسع في تقديم الخدمات والتسهيلات المالية المقدمة للمواطنين من قبل وزارة المالية بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، والتغيرات التي طرأت لفلسفة وأهداف الثورة، والتي عملت على نقل المجتمع العراقي من حالة التخلف إلى تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات ومنها الخدمات التي تقدمها وزارة المالية، وحرصا على أن تكون اغلب مخرجات أعمال الوزارة مؤمنة بسياسة الدولة وسيرها وفق رغبات قادتها، إذ تطلب من وزارة المالية بجميع مديرياتها وأقسامها وشعبها أن تضع موازنة مالية للإيفاء بمتطلبات دوائرها وموظفيها بما في ذلك نفقات الإعانات والمساعدات .

وتأسيسا على ذلك قسمت الموازنة على عدة أبواب حسب الوزارات والدوائر الحكومية، تضمن الباب السابع اعتمادات وزارة المالية حسب الأبواب المخصصة لميزانية سنة ١٩٥٨، وفي السنوات اللاحقة استمر ترتيب وزارة المالية على ما هو عليه، لغاية سنة ١٩٦٦، إذ تضمن الباب الثامن اعتمادات وزارة المالية، أما مفردات تقسيم الموازنة الخاصة بوزارة المالية فتقسم إلى [١].

١- الرواتب والمخصصات ٢- مخصصات غلاء المعيشة ٣- النفقات الإدارية ٤- النفقات الخاصة ٥- المصروفات الأخرى

والجدول أدناه يبين التقسيمات الفرعية لكل قسم من الأقسام أعلاه .

جدول رقم (٢٠) أبواب الصرف الخاصة بوزارة المالية [٢]

ت	الرواتب والمخصصات	مخصصات غلاء المعيشة	النفقات الإدارية	النفقات الخاصة	المصروفات الأخرى
١	راتب الوزير	مخصصات غلاء المعيشة للموظفين	مخصصات ومصروفات السفر	منح إلى الأوقاف لقاء الخيرات المدورة	أجور المحامين وسائر المصروفات القضائية
٢	رواتب الموظفين على الملاك الدائم	مخصصات غلاء المعيشة للمستخدمين الدائمين	مخصصات ومصروفات النقل	منحة لتعمير العتبات المقدسة وإدارتها	نفقات مداواة الموظفين المرضى خارج العراق
٣	رواتب المستخدمين الدائمين		الأثاث	حصة العراق في البنك	إعمال مسح وتجديد

(١) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تحضير تخمينات موازنة سنة ١٩٥٨ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص٢.ص٩

(٢) الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على : د.ك،و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، قسم الميزانية، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٩ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٩)، ص٣٥.ص٤٧، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٩ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)، ص٣٩.ص٤١، المالية، العدد ١و٢، ١٩٧٧، ص٧٠.ص٧١

				الدولي للإنماء والأعمار	
٤	رواتب المستخدمين الموقتين		نفقات الطبع	منح لإعانة منكوبي الجزائر	نفقات تصحيح أصناف الأراضي
٥	المخصصات والأجور للموظفين		قرطاسيه واستمارات	المصروفات الطارئة	أجور التقدير والجباية
٦	المخصصات والأجور للمستخدمين		بريد وبرق وهواتف	شطب مبالغ غير قابلة للتحصيل	إكراميات للمخبرين عن تهريب الحاصلات من رسوم الاستهلاك
٧			ماء وكهرباء وتنوير	ردیات ضريبة الحبوب	العمال الموقتون وأجور أعمال أضافية
٨			الملابس والكساوى		نفقات المعهد الكمركي
٩			تعميرات طفيفة		نفقات هيئة المسح
١٠			كتب		مخصصات لجنة المبايعات والمناقصات
١١			مصروفات متنوعة		نفقات وفوائد القروض العراقية
١٢			تشغيل السيارات وأدامتها		نفقات نقل النقود
١٣			مهام ووفود وضيافات رسمية		نفقات ضرر المبادلة والعملة
١٤			إيجارات		نفقات طبع للطوابع المالية
١٥					نفقات البيع والإيجار
١٦					نفقات الدورات التدريبية

وبما إن الموازنة العامة قد حددت قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، في نيسان ١٩٥٨، فقد خمنت اعتمادات وزارة المالية بموجب قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨، بمبلغ قدره (٤٠٩٣٥٤٠) دينارا، ونظرا للوضع السياسي الجديد وعدم قيام اغلب الوزارات بمهامها، فقد قلص هذا المبلغ إلى (٣٩٦٣٣٧٠) دينارا لتغطية نفقات وزارة الدفاع المتزايدة، في حين بلغت المصروفات الحقيقية منها (٣٥١٨٢١٥) دينارا [١]، والجدول رقم (٢١) يبين ما خصص لوزارة المالية من اعتمادات سنة ١٩٥٨ المالية وطريقة صرف تلك الموازنة على أقسام الوزارة .

جدول رقم (٢١) موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٥٨ المالية [٢]

ت	اسم الدائرة	الرواتب والمخصصات والأجور	مخصصات غلاء المعيشة	النفقات الإدارية	المصروفات الأخرى	المجموع
١	مديرية المالية العامة	٦١٥٧٠	٢٢٦٥٠	١٠٩٠٠	٢٢٠٠٠	١١٧١٢٠
٢	المنح والرديات	–	–	–	٧٨٧٥٠٠	٧٨٧٥٠٠
٣	مديرية الميزانية العامة	٧٥٠٠	٣٤٥٠	٧٠٠	١٢٠٠٠٠	١٣١٦٥٠

(١) وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة للسنة ١٩٥٨، القسم الأول، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٩) ص١٩٣.ص١٩٧

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٨ المالية، ص٣٤.ص٣٦

٤	مطبعة الحكومة	٤٥٣٠٠	٢٤٠٠	٣٤٨٠	٣٩٧٠٠٠	٤٦٩٧٨٠
٥	مديرية التقاعد العامة	٣٠٤٥٠	١٤٧٩٠	٧٣١٠	ــ	٥٢٥٥٠
٦	مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة	١٢٣٥٠	٥٩٥٠	١٥٤٠	١٩٢٥٠	٣٩٠٩٠
٧	هيئة موظفي الأملاك في الألوية	١٦٩٥٠	٩٥٠٠	٣٣٣٠	ــ	٢٩٧٨٠
٨	مديرية المحاسبات العامة	٧٦٤٠٠	٣٧٠٠	٨٢٥٠	٣٥٦٠٠٠	٤٧٧٦٥٠
٩	هيئة موظفي الخزائن في الألوية	٥٩٩٠٠	٣٢٠٠٠	٨٨٨٠	ــ	١٠٠٧٨٠
١٠	مديرية الواردات العامة	٦٣٤٣٠	٣٥٩٥٠	٦٨٠٠	٣٨٠٧٠	١٤٤٢٥٠
١١	هيئة موظفي الواردات في الألوية	٢٣٦٠٠٠٠	١٤١٢٠٠	٤٤٦٥٠	ــ	٤٢١٨٥٠
١٢	مديرية ضريبة الدخل العامة	٨٦٤٠٠	٤٠٣٥٠	١١٠٠٠	٢٢٥٠	١٤٠٠٠٠
١٣	مديرية الكمارك والمكوس العامة	٣٧٤٠٥٠	١٨٢١٠٠	٧٧٢٠٠	٤١٨٠٢٠	١٠٥١٣٧٠
١٤	المجموع الكلي	٣,١٩٤,٣٠٠	٤٩٤,٠٤٠	١٨٤,٠٤٠	٢,١٦٠,٠٩٠	٣,١٧٥,٨٧٠

وعندما وضعت ميزانية سنة ١٩٥٩ المالية التي كانت أول ميزانية نظمت في العهد الجمهوري، والتي بلغت تقديراتها رقما قياسيا نتيجة الحاجة الماسة إلى اعتماد مصروفات جديدة للإصلاح الزراعي ولتنفيذ قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩، الذي أعاد تنظيم جهاز السلطة التنفيذية واحدث سبع وزارات جديدة وإلغاء وزارات أخرى [١]، وهنا نجد عند المقارنة أن هناك فارقاً في ميزانية وزارة المالية عن السنة الماضية، فقد بلغت اعتمادات وزارة المالية مبلغا قدره (٦٦٧٥١٣٠) دينارا، أي بزيادة قدرها (٢٧١١٧٦٠) دينارا عن سنة ١٩٥٨ المالية، التي كانت اغلبها رواتب للموظفين ونفقات إدارية وإغاثة منكوبي الجزائر من خلال تقديم العون والمساعدة المالية للحكومة والشعب الجزائري في صراعه من اجل الاستقلال من سيطرة الاستعمار الفرنسي[٢].

شكلت الزيادة في مصروفات وزارة المالية تطورا ملحوظا في الموازنة العامة من اجل النهوض بالواقع الإداري للوزارة ومن اجل تمكينها في رسم السياسة المالية والاقتصادية للبلد وفقا لمتطلبات المرحلة [٣]، والإضافة عنصر المرونة في النظام المالي، وتنشيط حركة الاستثمار وإدخال الطرق الحديثة لتمويل مصاريف الدولة الآنية [٤] ولابد من الإشارة هنا إلى إلغاء مديرية الميزانية العامة بموجب نظام التعديل الثالث لنظام وزارة المالية رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٦، وحلت محلها مديرية المالية العامة [٥]، والجدول رقم (٢٢) يبين أبواب الصرف الخاصة بوزارة المالية لسنة ١٩٥٩ المالية .

(١) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٧٧

(٢) د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤٤٥/ ٤١١، عنوان الملفة "قرارات مجلس الوزراء"، ص ٣٥

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٩ المالية، ص٣٩.ص٤١

(٤) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٧٨

(٥) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨، القسم الثاني، ص١٢٢،الوقائع العراقية، العدد ٩١، في ٩ كانون الأول ١٩٥٨

جدول رقم (٢٢) موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٥٩ المالية [١]

ت	اسم الدائرة	الرواتب والمخصصات والأجور	مخصصات غلاء المعيشة	النفقات الإدارية	المصروفات الأخرى	المجموع
١	ديوان وزارة المالية	٧٧٢٦٠	٢٩٢٠٠	١٢٣٠٠	٦٧٥٠٠٠	٧٩٣٧٦٠
٢	المنح والرديات	—	—	—	٢٧٢٩٧٢٠	٢٧٢٩٧٢٠
٣	مطبعة الحكومة	٦٦٥٠٠	٢٨٧٥٠	٣٤٨٠	٤٠١٠٠٠	٤٩٩٧٣٠
٤	مديرية التقاعد العامة	٣٦٦٥٠	١٨٧٠٠	١٠٦٠٠	—	٦٥٩٥٠
٥	مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة	١٣٩٨٠	٥٩٥٠	١٥٤٠	٦٢٩٥٠	٨٤٤٢٠
٦	هيئة موظفي الأملاك في الألوية	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٣٣٠	—	٣٣٣٣٠
٧	مديرية المحاسبات العامة	١٠٠٠٠٠	٤٣٦٥٠	١٦٤٠٠	٣٨٠٠٠٠	٥٤٠٠٥٠
٨	هيئة موظفي الخزائن في الألوية	٧٢٠٠٠	٣٧٨٥٠	١١٢٠٠	—	١٢١٠٥٠
٩	مديرية الواردات العامة	٦٦٨٠٠	٣٦٨٠٠	١٠٠٠٠	٣١٥٠٠	١٤٥١٠٠
١٠	هيئة موظفي الواردات في الألوية	٢٤٠٠٠٠	١٤٣٠٠٠	٤٧٠٠٠	—	٤٣٠٠٠٠
١١	مديرية ضريبة الدخل العامة	٩٠٦٥٠	٤٣٠٠٠	١٠٧٠٠	٢٢٥٠	١٤٦٦٠٠
١٢	مديرية الكمارك والمكوس العامة	٣٧١٧٠٠	١٧٧٧٠٠	٧٨٠٠٠	٤٥٨٠٢٠	١٠٨٥٤٢٠
١٣	المجموع الكلي	١,١٥٥,٥٤٠	٥٧٤,٦٠٠	٢٠٤,٥٥٠	٤,٧٤٠,٤٤٠	٦,٦٧٥,١٣٠

يبدو من الجدول أعلاه أن ترتيب موازنة سنة ١٩٥٩، قد سارت على النهج المتبع في موازنة سنة ١٩٥٨ على الرغم من إلغاء مديرية الميزانية العامة واستحداث مديرية المالية، رغم الزيادات الكبيرة التي طرأت على الميزانية العامة للدولة وذلك للنفقات التي أنفقت على الوزارات لتطويرها .

ووفقا لقانون ٢٤ لسنة ١٩٦٠، تم تحديد درجات ورواتب جميع الموظفين والمستخدمين في دوائر الحكومة وعلاواتهم السنوية ومدد ترفيعاتهم ممن يتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة عدا وزارة الدفاع [٢]، والجدول رقم (٢٣) يبين ذلك بالتفصيل .

جدول رقم (٢٣) يبين التدرج الوظيفي في العراق لغاية سنة ١٩٦٨[٣]

الدرجة	الراتب	مقدار العلاوة بالدنانير	مدد الترفيعات بالسنين
الأولى / أ	١٦٠ – ١٨٠	٥	٥
الأولى / ب	١٣٠ – ١٥٠	٥	٥

(١) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٩ المالية، ص٣٩.ص٤١

(٢) علي محمد إبراهيم الكرباسي، شرح قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٤)، ص١٣

(٣) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ١٥٦/ ٤٢١١٠٠، عنوان الملفة "الاقتراحات حول تعديل قانون الخدمة المدنية"، ص٤.ص٥.ص٧.ص٨، وزارة المالية، مديرية المالية العامة، قوانين وأنظمة الخدمة والملاك والانضباط، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٦)، ص٦

الثانية	١٠٠ – ١٢٠	٣	٥
الثالثة	٧٠ – ٩٥	٣	٥
الرابعة	٥٠ – ٦٥	٢	٤
الخامسة	٣٦ – ٤٥	١	٥
السادسة	٢٨ – ٣٤	١	٣
السابعة	١٨ – ٢٥	١	٤
الثامنة	١٥ – ١٧	١	٣
التاسعة (مؤقتة)	١٢ – ١٤	١	٢

وبموجب قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ تم تحديد الحد الأعلى والأدنى لرواتب الموظفين بمختلف عناوينهم الوظيفية، كما نصت المادة التاسعة من القانون المذكور بأن راتب وكيل الوزارة يحدده مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية، وأشار القانون على أن يكون وزير المالية مسؤولا عن تحديد عدد ودرجات جميع الوظائف في كافة الوزارات سواء كانت للموظفين أو للمستخدمين، وإذا اقترحت أي وزارة أجراء تغيير في ملاكها، فعليها أن تقدم إلى وزارة المالية بيانا وافيا يتضمن الأسباب المبررة لأجراء التغير، ولوزير المالية أن يحقق في الحاجة إلى التغيير المطلوب واتخاذ القرار المناسب [١]، والجدول أدناه يوضح الرواتب لموظفي وزارة المالية .

جدول رقم (٢٤) مقدار الرواتب لموظفي وزارة المالية [٢]

ت	عنوان الوظيفة	الحد الأدنى للراتب	الحد الأعلى للراتب	ت	عنوان الوظيفة	الحد الأدنى للراتب	الحد الأعلى للراتب
١	وكيل الوزير	خاصة		٢٦	معاون محاسب	٢٨	٦٥
٢	مدير عام	١٠٠	١٥٠	٢٧	معاون مفتش مالي	٢٨	٦٥
٣	مفتش عام	١٠٠	١٥٠	٢٨	مخمن كمرك	٢٨	٦٥
٤	معاون مدير عام	٧٠	١٢٠	٢٩	مدقق	٢٨	٦٥
٥	مدير	٧٠	١٢٠	٣٠	مساح أول	٢٨	٦٥
٦	سكرتير	٧٠	١٢٠	٣١	مخمن ضريبة العقار	٢٨	٦٥
٧	مشاور حقوقي	٧٠	١٢٠	٣٢	مأمور كمرك	١٨	٦٥
٨	مدير كمرك ومكوس	٧٠	١٢٠	٣٣	معاون ملاحظ	٢٨	٤٥
٩	مفتش كمرك ومكوس	٧٠	١٢٠	٣٤	أمين صندوق	١٨	٤٥
١٠	مترجم أول	٥٠	١٢٠	٣٥	مأمور مخزن	١٨	٤٥
١١	مفتش مالي	٥٠	١٢٠	٣٦	معاون مدقق	١٨	٤٥
١٢	مدير الخزينة المركزية	٥٠	١٢٠	٣٧	مدير مال	١٨	٤٥
١٣	مخمن ضريبة الدخل	٥٠	١٢٠	٣٨	مأمور تحقق	١٨	٤٥

(١) الجمهورية العراقية، مجلس الخدمة العامة، التقرير السنوي الرابع عن سنة ١٩٦٠ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦١)، ص١٣٠.ص١٣١، نبيل عبد الرحمن حياوي، قوانين الخدمة المدنية والملاك والرواتب والانضباط وسائر تشريعات الوظيفة العامة، العاتك لصناعة الكتاب، (بيروت، د.ت)، ص٣١٣.ص٣١٧

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة المالية، مديرية المالية العامة، قوانين وأنظمة الخدمة والملاك والانضباط، ص٦٢.ص٧١، مجلس الخدمة العامة، التقرير السنوي الرابع عن سنة ١٩٦٠، ص١٣٢.ص١٣٦

١٤	رئيس ملاحظين	٥٠	٩٠	٣٩	مأمور استهلاك	١٨	٤٥
١٥	محاسب	٥٠	٩٠	٤٠	كاتب طابعة بلغتين	١٥	٤٥
١٦	معاون مدير كمرك ومكوس	٥٠	٩٠	٤١	عداد	١٢	٤٥
١٧	مدير ضريبة العقار	٣٦	٩٠	٤٢	كاتب	١٥	٣٤
١٨	مدير واردات	٣٦	٩٠	٤٣	مأمور حجز	١٢	٣٤
١٩	رئيس مراقبين	٣٦	٩٠	٤٤	مراقب كمرك	١٢	٣٤
٢٠	مدير خزينة لواء	٣٦	٩٠	٤٥	مساح	١٢	٣٤
٢١	مفتش مساحة	٣٦	٩٠	٤٦	كاتب طابعة بلغة واحدة	١٢	٣٤
٢٢	مأمور أملاك	٢٨	٩٠	٤٧	جابي	١٢	٣٤
٢٣	ملاحظ	٣٦	٦٥	٤٨	معاون مأمور استهلاك	١٢	٢٥
٢٤	مترجم	٢٨	٦٥				
٢٥	ملاحظ فني	٢٨	٦٥				

إما بخصوص ميزانية سنة ١٩٦٠ المالية التي شكلت رقما قياسيا جديدا في تقديراتها لتنفيذ أهداف الثورة والسير على ما بدئ به منذ الأيام الأولى للعهد الجمهوري [١]، فقد رُصد لوزارة المالية مبلغا قدره (٨,٤١٩,٠١٠) دينارا، أي بزيادة قدرها (١,٧٤٣,٨٨٠) دينارا عن السنة الماضية، وقد رصد منها مبلغ مليوني دينار لدعم الجزائر، تنفيذا لأحد أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، في دعم حركات التحرر الوطني في الأقطار العربية، والزيادة كانت أيضا لتغطية نفقات مديرية مطبعة الحكومة والتي كان سببها تشغيل العمال ليلا ونهارا نظرا للتوسعات الطارئة على إعمال المطبعة ونصب البدالات الأوتوماتيكية وتغطية نفقاتها [٢]، والجدول أدناه يبين أبواب الصرف الخاصة بوزارة المالية لسنة ١٩٦٠ المالية .

جدول رقم (٢٥) موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦٠ المالية [٣]

ت	اسم الدائرة	الرواتب والمخصصات والأجور	مخصصات غلاء المعيشة	النفقات الإدارية	المصروفات الأخرى	المجموع
١	ديوان وزارة المالية	٨٨١٧٠	٣١١٥٠	١٢٢٥٠	١٧٠٠٠٠	٣٠١٥٧٠
٢	المنح والرديات	—	—	—	٣٦٠٨١٠٠	٣٦٠٨١٠٠

(١) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٧٨

(٢) لقد دعمت ثورة ١٤ تموز حركات التحرر العالمية والعربية منها، ولا سيما حركة التحرر الجزائرية والتي رصدت لها وزارة المالية لدعمها ٢ مليون دينار عراقي في موازنتي (١٩٥٩- ١٩٦٠)، وعندما عقد الاتفاق بين فرنسا والجزائر حول الاستقلال، قل دعم الحكومة العراقية، مما يدل على أن موازنة وزارة المالية خلال العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨- ١٩٦٣، كانت تتأثر بدعم حركات التحرر العالمية للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)، ص٣٠، محمد حديد، مذكراتي، ص٣٤٢.ص٣٤٣

(٣) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ المالية، ص٣٣.ص٣٥

٣	مطبعة الحكومة	٧٨٣٢٠	٣٢٩٨٠	٣٦٨٠	٤٩٦٠٠٠	٦١٠٩٨٠
٤	مديرية التقاعد العامة	٤٤٩٦٠	٢٢١٨٠	١٢٨٥٠	—	٧٩٩٩٠
٥	مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة	١٣٦٥٠	٥٧٥٠	١٤٧٠	٥٠٣٥٠	٧١٢٢٠
٦	هيئة موظفي الأملاك في الألوية	١٨٤٨٠	١٠٣٣٠	٢٩٠٠	—	٣١٧١٠
٧	مديرية المحاسبات العامة	١١٥٣٥٠	٥٠٩١٠	١٣٩٥٠	٥٦٣٠٠٠	٧٤٣٢١٠
٨	هيئة موظفي الخزائن في الألوية	٧٨٧٨٠	٤١٨٢٠	١١١٠٠	—	١٣١٧٠٠
٩	مديرية الواردات العامة	٧٨٧٨٠	٣٨٧٠٠	١٤٠٠٠	٤٢٠٠٠	١٧٣٤٨٠
١٠	هيئة موظفي الواردات في الألوية	٣٥٠٠٠٠	١٨١٠٠٠	٦٧٠٠٠	—	٥٩٨٠٠٠
١١	مديرية ضريبة الدخل العامة	١٠٤٦٠٠	٤٨١٠٠	١٢١٠٠	٧٥٣٥٠٠	٩١٨٣٠٠
١٢	مديرية الكمارك والمكوس العامة	٣٩١١٠٠	١٧٨٢٠٠	٧٧٢٠٠	٥٠٤٢٥٠	١١٥٠٧٥٠
١٣	المجموع الكلي	١,٣٦٢,١٩٠	٦٤١,١٢٠	٢٢٨,٥٠٠	٦,١٨٧,٢٠٠	٨,٤١٩,٠١٠

يلحظ من الجدول أعلاه أن مديرية الكمارك والمكوس العامة قد تميزت برواتب ومخصصات اختلفت في اعتماداتها عن باقي المديريات، وذلك لكثرة موظفيها والدوائر التابعة لها قياسا مع المديريات الأخرى.

خمنت موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦١ المالية بمبلغ قدره (٦,٧٣٧,٨٢٠) دينارا، من مجموع ميزانية الدولة العراقية العامة، ثم أضُيف إليها مبلغ قدره (١٠٣٨٠٠٠) دينارا لتصبح الاعتمادات النهائية المخصصة للوزارة (٧٧٧٥٨٢٠) دينارا، وهذا الرقم يقل عن أرقام موازنة الوزارة لسنة ١٩٦٠ المالية، أي أنها قلصت بمبلغ قدره (٦٤٣,١٩٠) دينارا [١] والجدول رقم (٢٦) يبين تخصيصات وزارة المالية لسنة ١٩٦١ .

جدول رقم (٢٦) موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦١ المالية [٢]

ت	اسم الدائرة	الرواتب والمخصصات والأجور	مخصصات غلاء المعيشة	النفقات الإدارية	المصروفات الأخرى	المجموع
١	ديوان وزارة المالية	٨٧٥٢٠	٣٠٥٠٠	١٠٥٠٠	١٧٠٠٠٠	٢٩٨٥٢٠
٢	المنح والرديات	—	—	—	٢٨٦١٧٠٠	٢٨٦١٧٠٠
٣	مطبعة الحكومة	٨١٢٥٠	٣٣٥٠٠	٣٦٠٠	٥٤٥٠٠٠	٦٦٣٣٥٠
٤	مديرية التقاعد العامة	٥١٣٠٠	٢٦٦٥٠	١٤٠٠٠	—	٩١٩٥٠
٥	مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة	١٤٣٠٠	٥٨٣٠	١٢٠٠	٣٩٨٠٠	٦١١٣٠
٦	هيئة موظفي الأملاك في الألوية	١٩٩٠٠	٩٩٠٠	٣٠٠٠	—	٣٢٨٠٠
٧	مديرية المحاسبات العامة	١١٩٧٥٠	٥٠٨٥٠	١٣٩٥٠	١٠٩٠٠٠٠	١٢٧٤٥٥٠
٨	هيئة موظفي الخزائن في الألوية	٨٢٤٦٠	٤١٤٩٠	١٣٦٠٠	-	١٣٧٥٥٠
٩	مديرية الواردات العامة	٨٠٨٠٠	٤٠٣٠٠	١٧٠٠٠	٤٩٠٠٠	١٨٧١٠٠
١٠	هيئة موظفي الواردات في الألوية	٣٥١٣٢٠	١٩٧٧٠٠	٨٣٥٠٠	—	٦٣٢٥٢٠
١١	مديرية ضريبة الدخل العامة	١٠٥٤٠٠	٤٦٧٨٠	١٠١٠٠	١٥٢٤٧٠	٣١٤٧٥٠

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦١، القسم الأول، ص ١٥٢

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦١ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٤)، ص٣٤.ص٣٦

١٢	مديرية الكمارك والمكوس العامة	٤١٣٥٠٠	١٨٤٤٠٠	٩٠٠٠٠	٥٣٢٠٠٠	١٢١٩٩٠٠
١٣	المجموع الكلي	١,٤٠٧,٥٠٠	٥٦٧,٩٠٠	٢٦٠,٤٥٠	٥,٤٣٩,٩٧٠	٧,٧٧٥,٨٢٠

يبين الجدول أعلاه موازنة الوزارة وطريقة صرفها بحسب مؤسسات الوزارة بما يتفق مع عمل كل مؤسسة ومستوى صرفها بما لا يؤثر على حقل من حقول توزيعها واستحقاق كل منها .

لم تحدث أي زيادة في تخصيصات موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦٢، بل أخذت بالنقصان بالنظر لزيادة نفقات الوزارات الخدمية ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم والإصلاح الزراعي ونفقات المؤسسة العسكرية من اجل تطويرها وبنائها واستيراد الأسلحة الحديثة المناسبة لبناء جيش قوي وذات نظام وتسليح حديث، الأمر الذي أدى إلى قلة النفقات لبقية الوزارات الأخرى لا سيما وزارة المالية التي كانت اغلب تخصيصاتها المالية لسد رواتب الموظفين فيها وبعض النفقات الإدارية والمنح التي تهبها وان كانت بموافقة مجلس الوزراء، بلغ مجموع ما ارصد لوزارة المالية خلالسنة ١٩٦٢ المالية (٥,٦٤٥,٩٩٠) دينارا، أي بنقص قدره (٢,١٢٩,٨٣٠) دينارا عما خمن للوزارة في ميزانية السنة الماضية، ثم أضيف إليها مبلغ قدره (٦٧٧٨١٥) دينارا بموجب قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٣، لتصبح مجموع ما خصص لوزارة المالية لسنة ١٩٦٢ (٦,٣٢٣,٨٠٥) دينارا، وهو اقل ما خصص للوزارة من سنة ١٩٦١ المالية بمبلغ قدره (١,٤٥٢,٠١٥) دينارا [١].

إنَ التخفيضات التي طرأت على اعتمادات وزارة المالية تنحصر بالدرجة الأولى في تخفيض اعتمادات المنح الأخرى بمقدار (٢٥٠,٠٠٠) دينارا، حيث كان قد أضيف هذا المبلغ إلى ميزانية ١٩٦١ المالية لدفع مبالغ المساعدة التي قدمتها الجمهورية العراقية للأقطار العربية التي تسعى للحصول على استقلالها، وهو المبلغ نفسه الذي رصد في ميزانية ١٩٦٢ المالية، وبالنظر للاتفاق الذي تم بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية حول إيقاف الحرب وضمان استقلال الجزائر وحق تقرير مصيرها،لهذا فقد اكتفي برصد مبلغ قدره (٢٥٠,٠٠٠) دينارا، والتخفيض في مساهمات العراق في المؤسسات الدولية [٢] والجدول رقم (٢٧) يبين موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦٢ المالية .

جدول رقم (٢٧) موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦٢ المالية [٣]

ت	اسم الدائرة	الرواتب والمخصصات والاجور	مخصصات غلاء المعيشة	النفقات الإدارية	المصروفات الأخرى	المجموع
١	ديوان وزارة المالية	٩٤٣٨٠	٣٢٦٠٠	١٠٢٥٠	١٧٣٠٠٠	٣١٠٢٣٠
٢	المنح والرديات	–	–	–	٦٨٧١١٥	٦٨٧١١٥

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٢، ص٩٣

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٢ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)، ص٢١

(٣) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٥)، ص٣٥.ص٣٧

٣	مطبعة الحكومة	٨٨٨٠٠	٣٦١٨٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٧٢٨٩٨٠
٤	مديرية التقاعد العامة	٦٤٥٠٠	٣٢٥٠٠	١٥٠٠٠	—	١١٢٠٠٠
٥	مديرية الأملاك والأراضي الأميرية	١٥٢٥٠	٦٠٠٠	١٣٠٠	٤٠٣٠٠	٦٢٨٥٠
٦	هيئة موظفي الأملاك في الألوية	٢٠٩٥٠	١٠٧٠٠	٣٨٠٠	—	٣٥٤٥٠
٧	مديرية المحاسبات العامة	١٢١٢٥٠	٥٢٧٥٠	١٢٥٠٠	١٤٩٥٠٠٠	١٦٨١٥٠٠
٨	هيئة موظفي الخزائن في الألوية	٨٢٦٣٠	٤٣٠٠٠	١٣٩٠٠	—	١٣٩٥٣٠
٩	مديرية الواردات العامة	٩٢٦٥٠	٤٧٥٠٠	٢١٩٠٠	٧٢٢٠٠	٢٣٤٢٥٠
١٠	هيئة موظفي الواردات في الألوية	٣٧٤٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	—	٦٦٩٠٠٠
١١	مديرية ضريبة الدخل العامة	١١٣٠٠٠	٤٦٥٠٠	٩٠٠٠	٢٠٢٩٠٠	٣٧١٤٠٠
١٢	مديرية الكمارك والمكوس العامة	٤٢٨٩٠٠	١٨٩٦٠٠	٩٥٠٠٠	٥٧٨٠٠٠	١٢٩١٥٠٠
١٣	المجموع الكلي	١,٤٩٦,٣١٠	٧١٧,٣٣٠	٢٦١,٦٥٠	٣,٨٤٨,٥١٥	٦,٣٢٣,٨٠٥

يلحظ من الجدول أعلاه توزيع موازنة الوزارة بصورة مناسبة مع كل عمل من أعمال مديرياتها بصورة دقيقة مع مراعاة الإنفاق المتوازن وحاجة كل مديرية .

بلغ مجموع الاعتمادات المرصدة لوزارة المالية في موازنة ١٩٦٣ المالية(٦,٠٣١,٣٩٠) دينارا، أي بزيادة قدرها (٣٨٥,٤٠٠) دينارا عن تخمينات السنة الماضية، ثم خفض هذا المبلغ لتصبح اعتمادات الوزارة النهائية لسنة ١٩٦٣ المالية بمبلغ قدره (٥,٩٤٣,٣٨٠) دينارا[١] حصلت تخفيضات في اغلب مديريات وزارة المالية لهذه السنة المالية حيثٌ خفضت المصروفات الأخرى لمديرية المحاسبات العامة بمبلغ قدره (٢٥٠,٠٠٠) دينارا من اعتماد الفوائد، كما جرى تخفيض بمقدار (١٤٠٣٠) دينار في تخمينات مديرية الواردات العامة وشمل هذا التخفيض النفقات الإدارية والمصروفات الأخرى، وطرأ تخفيض بمبلغ (٤٥١٥٠) دينارا في اعتمادات مديرية ضريبة الدخل العامة، وجرى تخفيض ضئيل في اعتمادات مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة، بينما حصلت زيادات في اعتمادات بعض الأقسام الأخرى، إذ حصلت زيادة في اعتمادات مديرية الكمارك والمكوس العامة بمبلغ قدره (١٦٢٠٠) دينارا، وشملت بالدرجة الأولى رواتب ومخصصات شرطة الكمارك والمكوس لتأمين كلفة الترفيعات والعلاوات السنوية، كما حصلت زيادة قدرها (٢٠٠٠٠) دينار، في اعتمادات فصل الرواتب لهيئة موظفي الواردات في الألوية، وجرت زيادات في اعتمادات كل من ديوان الوزارة ومديرية التقاعد العامة وهيئة موظفي الخزائن في الألوية لملافاة كلفة ترفيع الموظفين والمستخدمين ومنح العلاوات السنوية لهم [٢] والجدول رقم (٢٨) يبين موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦٣ المالية.

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣ المالية، ص٨١

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)، ص٩.ص١٠

جدول رقم (٢٨) موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦٣ المالية [١]

ت	اسم الدائرة	الرواتب والمخصصات	مخصصات غلاء المعيشة	النفقات الإدارية	المصروفات الأخرى	المجموع
١	ديوان وزارة المالية	٩٦١٦٠	٣٣١٤٠	٨٧١٠	١٤٤٥٠٠	٢٨٢٥١٠
٢	المنح والرديات	_	_	_	٦٢٩٩٠٠	٦٢٩٩٠٠
٣	مطبعة الحكومة	٩٢٩٠٠	٣٦٦٨٠	٤٠٠٠	٤٨٣٧٠٠	٦١٧٢٨٠
٤	مديرية التقاعد العامة	٦٩٤٠٠	٣٣٧٠٠	١٥٣٧٠	_	١١٨٤٧٠
٥	مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة	١٥٨٠٠	٥٩٥٠	١٣٠٠	١٨٦٨٠٠	٢٠٩٨٥٠
٦	هيئة موظفي الأملاك في الألوية	٢٢٦٠٠	١١٣٠٠	٣٥٧٠	_	٣٧٤٧٠
٧	مديرية المحاسبات العامة	١٢٦٧٥٠	٥٢٧٥٠	١٣٥٠٠	١٢٨٩٥٠٠	١٤٨٢٥٠٠
٨	هيئة موظفي الخزائن في الألوية	٨٧٠٠٠	٤٣٠٠٠	١٦١٥٠	_	١٤٦١٥٠
٩	مديرية الواردات العامة	٩٧١٣٠	٤٩٣٩٠	١٢٨٢٠	٥٦٣٠٠	٢١٥٦٤٠
١٠	هيئة موظفي الواردات في الألوية	٣٨٦٧٣٠	٢١٥٥٣٠	٥٧٤٠٠	_	٦٥٩٦٦٠
١١	مديرية ضريبة الدخل العامة	١١٦٠٠٠	٤٨٥٠٠	٨٨٥٠	١٢٢٩٠٠	٢٩٦٢٥٠
١٢	مديرية الكمارك والمكوس العامة	٤٤٧٧٠٠	١٨٦٠٠٠	٩٠٠٠٠	٥٢٤٠٠٠	١٢٤٧٧٠٠
١٣	المجموع الكلي	١,٥٥٨,١٧٠	٧١٥,٩٤٠	٢٣١,٦٧٠	٣,٤٣٧,٦٠٠	٥,٩٤٣,٣٨٠

يعكس هذا الجدول بصورة دقيقة موازنة وزارة المالية وطرق صرفها بين مديريات الوزارة من رواتب ونفقات إدارية ومصروفات أخرى مع مراعاة عمل كل مديرية واحتياجاتها.

إما فيما يتعلق بموازنة سنة ١٩٦٤ المالية بلغ مجموع التخصيصات المرصدة لوزارة المالية بمبلغ قدره (٦,٧٥٠,٦٧٠) دينارا، أي بزيادة قدرها (٨٠٧,٢٩٠) دينارا عن الاعتماد المرصد لها في الميزانية السابقة[٢] ثم أضيف إليها بموجب قوانين الإضافة مبلغ (٣٤٠,٤٠٠) دينار، ليصبح مجموع ما خصص للوزارة لسنة ١٩٦٤ المالية مبلغ قدره (٧,٠٩١,٠٧٠) دينارا[٣]، لقد شملت الزيادة الحاصلة في مصروفات الوزارة اغلب الأقسام التابعة لها، وكان القسم الأكبر منها من نصيب مديرية المحاسبات العامة حيث زيدت اعتماداتها عن السنة السابقة بمقدار (٧٥٤,٩١٠) دينارا، والواقع أن هذه الزيادة لم تحصل في المصروفات الإدارية لهذه المديرية، وإنما الزيادة حصلت بوجه خاص في فصل نفقات وفوائد القروض العراقية حيث زيدت اعتمادات هذا الفصل بمبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) دينارا، لتلافي تسديد سندات القرض العراقي لسنة ١٩٤٤ المستحقة الأداء في ٣١ كانون الأول ١٩٦٤، وحصلت زيادة قدرها (١٨٨,٧٨٠) دينارا في مصروفات مطبعة الحكومة وذلك بسبب زيادة

(١) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)، ص٤٣.ص٤٥

(٢) الوقائع العراقية، العدد ٩٣٠، في ٣٠ آذار ١٩٦٤

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٩)، ص٤٠

نفقات مواد الطبع والقرطاسية ونفقات شراء ألآت الطابعة التي تقوم مديرية المطبعة بتجهيز كافة الدوائر الرسمية وشبه الرسمية بها، كذلك حصلت زيادة في مديرية الكمارك والمكوس العامة حيث كان نصيبها من الزيادة المذكورة مبلغ قدره (١٠٦,٠١٠) دينار، وقد شملت هذه الزيادة بصورة خاصة مصروفات شرطة الكمارك والمكوس بغية تقويتها وتوفير الإمكانيات اللازمة لها لمكافحة التهريب، وترجع أسباب الزيادات الطفيفة الحاصلة في مصروفات الدوائر الأخرى التابعة لهذه الوزارة إلى وضع الدرجات اللازمة لترفيع الموظفين والمستخدمين وتخصيص العلاوات السنوية لهم [١]، والجدول رقم (٢٩) يبين موازنة الوزارة وكيفية صرفها .

جدول رقم (٢٩) موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦٤ المالية [٢]

ت	اسم الدائرة	الرواتب والمخصصات والأجور	مخصصات غلاء المعيشة	النفقات الإدارية	المصروفات الأخرى	المجموع
١	ديوان وزارة المالية	١٠٧٢٤٠	٣٥٢٢٠	٢٢١٢٠	١٤٤٥٠٠	٣٠٩٠٨٠
٢	المنح والرديات	_	_	_	٥٠٦٥٠٠	٥٠٦٥٠٠
٣	مطبعة الحكومة	١٠٦٩٠٠	٣٧٥٠٠	٤٦٦٠	٦٦٤٢٠٠	٨١٣٢٦٠
٤	مديرية التقاعد العامة	٧٥٤٤٠	٣٩٩٧٠	٣٩٩٤٠	_	١٥٥٣٥٠
٥	مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة	١٦٣٦٠	٦١٩٠	١٣٠٠	٤٨٣٠٠	٧٢١٥٠
٦	هيئة موظفي الأملاك في الألوية	٢٣٣١٠	١٢٣٥٠	٣٥٧٠	_	٣٩٢٣٠
٧	مديرية المحاسبات العامة	١٢٩٢٩٠	٥٣١٠٠	١٣٠٢٠	٢٠٤٢٠٠٠	٢٢٣٧٤١٠
٨	هيئة موظفي الخزائن في الألوية	٨٨٢٩٠	٤٣٢٠٠	١٤١٩٠	_	١٤٥٦٨٠
٩	مديرية الواردات العامة	١٠٢٠٨٠	٥٠٢٧٠	١٦٥٠٠	٥٣٨٠٠	٢٢٢٦٥٠
١٠	هيئة موظفي الواردات في الألوية	٣٦١٨٠٠	٢٢١٦٠٠	٥٩٣٠٠	_	٦٤٢٧٠٠
١١	مديرية ضريبة الدخل العامة	١٢٠٥٨٠	٤٧٨٢٠	١١٦٠٠	١٢٢٨٥٠	٣٠٢٨٥٠
١٢	مديرية الكمارك والمكوس العامة	٤٨٠٨٩٠	١٨٩١٢٠	٩٣٥٠٠	٨٨٠٧٠٠	١٦٤٤٢١٠
١٣	المجموع الكلي	١,٦١٢,١٨٠	٧٣٦,٣٤٠	٢٧٩,٧٠٠	٤,١٦١,٣٥٠	٧,٠٩١,٠٧٠

يبدو من الجدول أعلاه الزيادة في تخصيصات وزارة المالية ومديرياتها لهذه السنة المالية، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي طرأت على الساحة السياسية .

إما ميزانية سنة ١٩٦٥ المالية فقد رُصد لوزارة المالية مبلغا قدره (١٠,٩١٦,٤٥٠) دينارا، أي بزيادة قدرها (٣,٨٢٥,٣٨٠) دينارا عن الاعتمادات المنقحة للسنة السابقة [٣] ثم أضيف إليها بموجب قوانين الإضافة مبلغ

(١) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٤)، ص١٢

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٤ المالية، ص٤٢.ص٤٣

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة للسنة ١٩٦٥ المالية،القسم الأول، ص١٤٤

(٢,٤١٣,٧٥٠) دينارا، ليصبح مجموع الاعتمادات النهائية لوزارة المالية لهذه السنة (١٣,٣٣٠,٢٠٠) دينار[١] وبالرغم من ذلك فقد اتخذت سياسة الاقتصاد في النفقات من خلال إتباع سياسة الضغط على النفقات الإدارية والمنح والمصروفات غير المنتظرة، وتخفيض اعتماد المنحة المخصصة لمساعدة الأقطار العربية من (٢٥٠,٠٠٠) دينارا للسنوات السابقة إلى (٥٠,٠٠٠) دينارا في هذه السنة، بالإضافة إلى عدم رصد مبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) دينارا لسد إقساط القرض العراقي لسنة ١٩٤٤ لانتهاء إطفائه [٢].

ومن الناحية الأخرى زادت اعتمادات فصول الرواتب ومخصصات غلاء المعيشة للمديريات التابعة لهذه الوزارة نتيجة طبيعية لتأمين ترفيع المستحقين من الموظفين والمستخدمين، كما زادت اعتمادات مصروفات مطبعة الحكومة فيما يتعلق بشراء المواد والمكائن واللوازم الأخرى نتيجة لتوسع واجبات هذه المطبعة، وكذلك شملت الزيادة مديرية ضريبة الدخل العامة لسد حاجتها من الموظفين لتمكينها من القيام بواجب الجباية بصورة منتظمة، والجدير بالذكر إن تخصيصات حسابات مديرية الإعاشة العامة في ميزانية وزارة المالية لهذه السنة [٣] والجدول رقم (٣٠) يبين المبالغ المخصصة لأقسام الوزارة وكيفية صرفها .

جدول رقم (٣٠) موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦٥ المالية [٤]

ت	اسم الدائرة	الرواتب والمخصصات والأجور	مخصصات غلاء المعيشة	النفقات الإدارية	المصروفات الأخرى	المجموع
١	ديوان وزارة المالية	١١٣٦٨٠	٣٦٦٦٠	١٨٦٣٠	١٦٧٥٠٠	٣٣٦٤٧٠
٢	المنح والرديات	—	—	—	٣٢٢١٠٠	٣٢٢١٠٠
٣	مطبعة الحكومة	١١٣٨٠٠	٣٩١٣٠	٦٨٦٠	٧٣٣٤٠٠	٨٩٣١٩٠
٤	مديرية التقاعد العامة	٨٧٨٢٠	٤١٤٧٠	١٩٣٣٠	—	١٤٨٦٢٠
٥	مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة	١٧٥٤٠	٦٠٦٠	١٦٥٠	٣٧٨٠٠	٦٣٠٥٠
٦	هيئة موظفي الأملاك في الألوية	٢٤٦٩٠	١٢٤٥٠	٢٨٧٠	—	٤٠٠١٠
٧	مديرية المحاسبات العامة	١٤٦٢٠٠	٦١٠٠٠	١١٧٢٠	٢٠٥٣٥٠٠	٢٢٧٢٤٢٠
٨	هيئة موظفي الخزائن في الألوية	٩٨٢٥٠	٤٤٢٠٠	١٣٢٢٠	—	١٥٥٦٧٠
٩	مديرية الواردات العامة	١١٥٠٠٠	٥٢٠٠٠	١٥٧٣٠	٤٩٨٠٠	٢٣٢٥٣٠

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٥المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٧٢)، ص٤١

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٥ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٥)، ص١٢

(٣) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٥ المالية، ص١٢.ص١٣

(٤) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٥المالية، ١٩٧٢، ص٤٤.ص٤٦

١٠	هيئة موظفي الواردات في الألوية	٣٧٧٢٥٠	٢٠١٠٠٠	٤٩٩٨٠	ــ	٦٢٨٢٣٠
١١	مديرية ضريبة الدخل العامة	١٣٥٨٩٠	٥٢٧١٠	١٢٠٠٠	١٢٢٨٣٠	٣٢٣٤٣٠
١٢	مديرية الكمارك والمكوس العامة	٥٢٩٥٦٠	٢٠٣٦٣٠	١٦٨٥٠٠	٦٥٠٥٠٠	١٥٥٢١٩٠
١٣	مديرية الإعاشة العامة	٢٦٨٢٤٠	٨١٠٢٠	٦٥٢٨٠	٥٩٤٧٧٥٠	٦٣٦٢٢٩٠
١٤	المجموع الكلي	٢,٠٢٧,٩٢٠	٨٣١,٣٣٠	٣٨٥,٧٧٠	١٠,٠٨٥,١٨٠	١٣,٣٣٠,٢٠٠

يلاحظ من الجدول أعلاه في موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦٥، التفاوت في الرواتب والمخصصات والنفقات الإدارية مقارنة مع السنوات التي سبقتها .

لقد كان كل قسم في الموازنات السابقة لسنة ١٩٦٥، يحتوي على أربعة فصول هي الرواتب والمخصصات، والنفقات الإدارية، والنفقات الأخرى، ومخصصات غلاء المعيشة، لكن تعليمات تحضير موازنة ١٩٦٦ المالية، اتجهت إلى دمج فصل مخصصات غلاء المعيشة بفصل الرواتب والمخصصات، على اعتبار أن هذا الدمج يحصر تكاليف الخدمات الوظيفية فيصبح من الميسور معرفة مقدار تلك التكاليف، فضلا عن ذلك أن مخصصات غلاء المعيشة تغلب عليها صفة الاستمرار ولا تختلف في طبيعتها عن الرواتب، في الوقت نفسه سوف يعطي هذا الضم الميزانية مرونة اكبر، إذ سيكون النقل بين اعتمادات الرواتب ومخصصات غلاء المعيشة ميسورا ويكفي للقيام به موافقة وزارة المالية ولا حاجة الإصدار تشريع مستقل [١]، وفي رأي الباحث أن هذا الدمج منطقي وكان بالإمكان على المشرع العراقي أن يخطو خطوة أخرى فيدمج النفقات الإدارية مع فصل المصروفات الأخرى لأنها أيضا من طبيعة واحدة حيث ينصبان على إثمان السلع والخدمات التي تيسر للموظفين إعمالهم، ويزيد هذا الدمج في مرونة الميزانية ويقلل من فصولها ويسهل مهمة تحديد مقدار النفقات الإدارية في الميزانية .

إما رصيد الوزارة في موازنة سنة ١٩٦٦، فقد بلغ (١١,٨٢٥,٠٤٩) دينار أي بزيادة قدرها (٩٠٨,٥٩٩) دينار عن تخمينات السنة الماضية، ثم أضيف إليها بعد ذلك مبلغ قدره (١,٥٥٦,٢٨٥) دينارا، بموجب قوانين الإضافة ليصبح مجموع الاعتمادات النهائية لوزارة المالية لهذه السنة مبلغا قدره (١٣,٣٨١,٣٣٤) دينارا، وهو ما يشكل حوالي ٦,٦٩% من الموازنة العامة [٢]، لقد حصل تجاوز في اغلب الفصول التابعة لوزارة المالية، وان معظم التجاوز حصل في فصل النفقات الأخرى وخاصة في مادة المهام والوفود والضيافات الرسمية لزيادة عدد الوفود التي زارت العراق خلال السنة المذكورة، والتجاوز أيضا في مادة الرديات المختلفة بسبب التجاوز على الاعتمادات المصدقة لها، كذلك عملت مديرية التقاعد العامة على استحداث درجات وظيفية إلى ملاكها

(١) لا يجوز طبقا للمادة السابعة من قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠، إجراء المناقلة من فصل إلى فصل إلا بقانون خاص، إلا انه لوزير المالية أن يجري المناقلة بين اعتمادات المواد داخل الفصل الواحد للمزيد ينظر: وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، قانون أصول المحاسبات العامة، ص٣، عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، ص٩٠.ص٩١

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة للسنة ١٩٦٦، القسم الأول، ص٣٥٢

ومستخدميها لسد الشواغر في تشكيلاتها الإدارية خلال سنة ١٩٦٦ المالية وبموافقة الوزارة ولكن دون وضع الاعتمادات اللازمة لها، والتجاوز حصل في مديرية الواردات العامة وخاصة في فصل الرواتب والمخصصات والأجور لأحداث تغيرات في هيكلها الإداري خلال السنة المذكورة، كذلك شكل عدم احتساب كلفة الترفيعات والعلاوات من قبل مديرية الميزانية العامة تجاوزا أخر في فصل الرواتب والمخصصات والأجور لمديرية ضريبة الدخل العامة [١]، والجدول رقم (٣١) يبين المبالغ المخصصة لأقسام الوزارة وكيفية صرفها .

جدول رقم (٣١) موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦٦ المالية [٢]

ت	اسم الدائرة	الرواتب والمخصصات	النفقات الإدارية	المصروفات الأخرى	المجموع
١	ديوان وزارة المالية	١٦٩٨٤١	١٣٨٧٠	١٧٨٠٠٠	٣٦١٧١١
٢	مطبعة الحكومة	١٥٢١٤٤	٦١٣٠	٧٥٤٠٠٠	٩١٢٢٧٤
٣	مديرية التقاعد العامة	١٤٠٧٥٢	٢٢٠٦٠	—	١٦٢٨١٢
٤	مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة	٢٤٢٣٠	٢١٨٠	٣٢١٢٥	٥٨٥٣٥
٥	هيئة موظفي الأملاك في الألوية	٣٧٩٦٦	٢٨٧٠	—	٤٠٨٣٦
٦	مديرية المحاسبات العامة	٢٢٧٩٠٩	٢٢٤٥٠	٣٨٠١٥٠٠	٤٠٥١٨٥٩
٧	هيئة موظفي الخزائن في الألوية	١٥٥٢٥٠	١٦٢٥٠	—	١٧١٥٠٠
٨	مديرية الواردات العامة	١٦٨٦٠٠	١٦٥٣٥	٥٣٦٠٠	٢٣٨٧٣٥
٩	هيئة موظفي الواردات في الألوية	٥٦٧٠٠٠	٤٢٢٤٠	—	٦٠٩٢٤٠
١٠	مديرية ضريبة الدخل العامة	١٩٤٣٠٠	١٠٦٩٥	١٥٢٨٠٠	٣٥٧٧٩٥
١١	مديرية الكمارك والمكوس العامة	٧٤٨٤١٥	١٥٩١٥٠	٦٥٤١٥٠	١٥٦١٧١٥
١٢	مديرية الإعاشة العامة	٣٣٨٣١٢	٤٩٣١٠	٤٤٦٦٧٠٠	٤٨٥٤٣٢٢
١٣	المجموع الكلي	٢,٩٢٤,٧١٩	٣٦٣,٧٤٠	١٠,٠٩٢,٨٧٥	١٣,٣٨١,٣٣٤

إما رصيد وزارة المالية في موازنة ١٩٦٧ المالية بلغ (١٣٢٩٢٦٥٣) دينارا [٣]، ثم أضيف إليها بموجب قوانين الإضافة مبلغ قدره (٥٥٦٨٥٥٦) دينارا، ليصبح مجموع ما خصص للوزارة لهذه السنة (١٨,١٠٦,٨١٦) دينارا، هذا وقد سجلت بعض المديريات التابعة للوزارة تجاوزا كبيرا في الاعتمادات المخصصة، فقد أوضحت مديرية التقاعد العامة أن من أسباب ازدياد نفقاتها تعود إلى عدم تقديم خزائن المحافظات ومديرية رواتب المتقاعدين حساباتها عن مصروفات الرواتب التقاعدية إلا بعد مرور مدة طويلة والإحالة عدد كبير من الموظفين والمستخدمين على التقاعد لذلك يصعب تخمين الرواتب التقاعدية التي ستصرف بصورة دقيقة، وكذلك

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٦المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٧٣)، ص١٩.ص٢٠

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٦المالية، ص٤٤.ص٤٥

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٧، القسم الأول، ص١٩٧

الحال ينطبق على مديرية المحاسبات العامة التي أشارت أن أسباب التجاوز تعود إلى الزيادة في مصروفات مادة الفوائد نتيجة إصدار كمبيالات والسحب على المكشوف من البنك المركزي العراقي لمواجهة الهبوط في السيولة النقدية للخزينة خلال سنة ١٩٦٧، عما كان متوقعا عند إعداد الموازنة، فضلا عن ذلك أحدثت مديرية الواردات العامة تشكيلات جديدة في إدارتها لتوسيع دائرة إعمالها[١]، في حين سجلت مديريات أخرى فائضا في اعتماداتها، فقد سجلت مديرية مطبعة الحكومة والقرطاسية وفرة في نفقاتها لالتزامها لجانب الاقتصاد التام في المصروفات الإدارية وبقاء بعض مناقصات الورق والقرطاسية مدورة إلى السنة التالية، ولنتيجة تأخر شحنها من جهة أخرى، وسجلت مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة وفرة في نفقاتها الأخرى بسبب عدم تمكن الدوائر المختصة من تزويد المديرية بالمعلومات المطلوبة عن نفقات التبليط والمجاري للسنة المذكورة [٢]، والجدول رقم (٣٢) يبين مخصصات وزارة المالية لسنة ١٩٦٧ المالية .

جدول رقم (٣٢) موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٦٧ المالية [٣]

ت	اسم الدائرة	الرواتب والمخصصات والأجور	النفقات الإدارية	النفقات الأخرى	المجموع
١	ديوان وزارة المالية	١٧٢١١٠	١٣٨٧٠	٢٣٢٠٠٠	٤١٧٩٨٠
٢	مطبعة الحكومة	١٥٥٧٦٣	١٠٤١٠	٧٩٢٠٠٠	٩٥٨١٧٣
٣	مديرية التقاعد العامة	١٧١٥٠٠	٢٣٣٣٠	-	١٩٤٨٣٠
٤	مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة	٢٧٥٨٦	٢٥٨٠	٤٨١٧٠	٧٨٣٣٦
٥	هيئة موظفي الأملاك في الألوية	٤١٠٥٠	٣٧١٠	-	٤٤٧٦٠
٦	مديرية المحاسبات العامة	٢٤٥١٠٠	٢٤٠٠٠	٧٨٢٦٠٠٠	٨٠٩٥١٠٠
٧	هيئة موظفي الخزائن في الألوية	١٧٠٩٠٠	١٦٢٠٠	-	١٨٧٢٠٠
٨	مديرية الواردات العامة	١٧٧٠٠٠	١٧٦٣٥	٥٢٣٥٠	٢٤٦٩٨٥
٩	هيئة موظفي الواردات في الألوية	٥٩٠٠٠٠	٤٣٢٤٠	-	٦٣٣٢٤٠
١٠	مديرية ضريبة الدخل العامة	٢٠٧٩٢٠	١٢٠٨٥	١٢٢٨٠٠	٣٤٢٨٠٥
١١	مديرية الكمارك والمكوس العامة	٧٧٥٢٥٠	١٥٢١٥٠	٦٦٩١٥٠	١٥٩٦٥٥٠
١٢	مديرية الإعاشة العامة	٣٣٧٤٢٠	٤١٤٨٠	٥٦٨٦٣٥٠	٦٠٦٥٢٥٠
١٤	المجموع الكلي	٣,٠٧١,٥٩٩	٣٦٠,٦٩٠	١٥,٤٢٨,٨٢٠	١٨,٨٦١,٢٠٩

يلحظ من الجدول أعلاه أن موازنة سنة ١٩٦٧ المالية قد زادت على موازنة السنة الماضية بمبلغ قدره (٥,٤٧٩,٨٧٥) دينارا، إذ قامت وزارة المالية بحملة تعيينات واسعة لتغطية الكادر الوظيفي لمختلف المديريات العامة التابعة لها.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٧ المالية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٤)، ص١٦.ص١٧

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٧ المالية، ص١٩.ص٢٠

(٣) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: المصدر نفسه ص٤٥.ص٤٦

وقد بلغ عدد الموظفين والمستخدمين في وزارة المالية خلال سنة ١٩٦٧ المالية (٨٧١٣) موظفا وهي بذلك تأتي في المرتبة التاسعة بالنسبة إلى الوزارات والدوائر الأخرى في عدد الموظفين، أي بنسبة (٢,٧٣%) من المجموع الكلي للعاملين في الدولة، إذ دفعت لهم أجورا مقدارها (٣٥٤١٩٨٠) دينارا أي بنسبة (٢,٩٢) من المجموع الكلي للرواتب والمخصصات المدفوعة [١]، والجدول رقم (٣٣) يبين عدد العاملين في وزارة المالية حسب أجناسهم وأصنافهم الوظيفية لغاية سنة ١٩٦٧ .

جدول رقم (٣٣) عدد العاملين في وزارة المالية حسب أصنافهم وأجناسهم [٢]

عنوان الوظيفة	عدد العاملين		المجموع	مقدار الرواتب		المجموع
	ذكور	إناث		ذكور	إناث	
الموظفون	٣٩٢٩	٣٢٣	٤٢٥٢	٢٣٦٢١١٠	١٨٨٨٤٩	٢٥٥٠٩٥٩
المستخدمون الدائمون	٤١٩٠	٢٢	٤٢١٢	٩٠٩٦١٠	٥٢٠٦	٩١٤٨١٦
المستخدمون المؤقتون والعمال	٢٢٦	١٩	٢٤٥	٦٥٠١٠	٣٤٦٦	٦٨٤٧٦
الأجانب	٤	ــ	٤	٧٧٢٩	ــ	٧٧٢٩
المجموع الكلي			٨٧١٣	٣٣٤٤٤٥٩	١٩٧٥٢١	٣٥٤١٩٨٠

وفيما يخص موازنة سنة ١٩٦٨ المالية، فقد رصد لوزارة المالية فيها مبلغا قدره (١٥,٥٤٥,٦٧٨) دينارا[٣]، وهذا الرقم يزيد على تخمينات السنة الماضية بمبلغ قدره (٢,٢٥٣,٠٢٥) دينارا، ثم أضيف إليه مبلغ قدره(١٧٨٥١٤٠) دينارا، ليصبح مجموع ما خصص للوزارة خلال هذه سنة ١٩٦٨ المالية (١٧,٣٣٠,٨١٨) دينارا، وهذه النسبة تقل عن الاعتمادات النهائية للوزارة بالنسبة لسنة ١٩٦٧، بمبلغ قدره (١,٥٣٠,٣٩١) دينارا [٤]، ولم تشهد سنة ١٩٦٨ أي تغيرات أساسية فقد التزمت معظم مديريات وزارة المالية جانب الاقتصاد التام في موازنة ١٩٦٨، حيث أوضحت مديرية التقاعد العامة إن أسباب التوفير تعود إلى عدم فتح فروع جديدة وعدم تعيين أمناء صناديق جدد على ملاكها الوظيفي، مما سبب عدم صرف المبالغ المرصدة في الميزانية لفصل النفقات الإدارية، وهو الأمر الذي ينطبق على بقية مديريات الوزارة [٥]، والجدول رقم (٣٤) يبين المبالغ المخصصة لأقسام الوزارة وكيفية صرفها .

---

(١) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء موظفي ومنتسبي الدوائر الرسمية والشبه الرسمية لسنة ١٩٦٧ في الجمهورية العراقية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)، ص٥

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء موظفي ومنتسبي الدوائر الرسمية والشبه الرسمية لسنة ١٩٦٧ في الجمهورية العراقية، ص١١.ص٤٩

(٣) الوقائع العراقية، العدد ١٥٦٦، في ٨ آبار ١٩٦٨

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٨ المالية، مطبعة الحكومة، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٥)، ص٤٢

(٥) المصدر نفسه، ص٢٠.ص٢١

جدول رقم (٣٤) موازنة وزارة المالية ١٩٦٨ المالية [١]

ت	اسم الدائرة	الرواتب والمخصصات	النفقات الإدارية	المصروفات الأخرى	المجموع
١	ديوان وزارة المالية	١٩٢٧٢٠	١٥٦٩٠	٢٨٢١٥٠	٤٩٠٥٦٠
٢	مطبعة الحكومة	١٦٠٨٠٠	١٠٨٩٠	١١٨٧٢٥٠	١٣٥٨٩٤٠
٣	مديرية التقاعد العامة	١٩١١٠٠	٢٥٢٧٠	—	٢١٦٣٧٠
٤	مديرية الأملاك والأراضي الأميرية العامة	٢٨٤٢٠	٢٧٧٠	٥٣٨٣٠	٨٥٠٢٠
٥	هيئة موظفي الأملاك في الألوية	٤٤٦٣٠	٤٠٤٠	—	٤٨٦٧٠
٦	مديرية المحاسبات العامة	٢٧٧٢٧٣	٢٤١٣٠	٥٤٣٧٠٠٠	٥٧٣٨٤٠٣
٧	هيئة موظفي الخزائن في الألوية	١٩٢٠٠٠	١٧٨٦٥	—	٢٠٩٨٦٥
٨	مديرية الواردات العامة	١٩٥٢٨٠	١٧٤٣٥	٤٦٣٥٠	٢٥٩٠٦٥
٩	هيئة موظفي الواردات في الألوية	٦٠٠٠٠٠	٤٢٧٩٠	—	٦٤٢٧٩٠
١٠	مديرية ضريبة الدخل العامة	٢٤٣٦٧٠	٤٤٢٧٥	٢٠٢٨٠٠	٤٩٠٧٤٥
١١	مديرية الكمارك والمكوس العامة	٨٦٣٥٧٠	١٥٥٩٥٠	٧٠١٢٥٠	١٧٢٠٧٧٠
١٢	مديرية الإعاشة العامة	٣٤٤٩٨٠	٤٦٤٩٠	٥٦٧٨١٥٠	٦٠٦٩٦٢٠
١٣	المجموع الكلي	٣,٣٣٤,٤٤٣	٤٠٧,٥٩٥	١٣,٥٨٨,٧٨٠	١٧,٣٣٠,٨١٨

ولتوضيح ما خصص لوزارة المالية ونسبتها من الموازنة العامة للدولة العراقية خلال الفترة ١٩٥٨ – ١٩٦٨، فالجدول رقم (٣٥) يبين ذلك بالتفصيل

جدول رقم (٣٥) موازنة وزارة المالية ١٩٥٨ – ١٩٦٨[٢]

السنة المالية	الموازنة العامة	موازنة المالية	النسبة المئوية
١٩٥٨	٨٥٨٦٠٦٠٢	٣٩٦٣٣٧٠	%٤,٦٢
١٩٥٩	١١١٩٩٧٥٦٧	٦٦٧٥١٣٠	%٥,٩٦

(١) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٨ المالية، ص٤٥.ص٤٦

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٨ المالية، ص٣٠، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٩ المالية، ص٣٦، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ المالية، ص٣٠، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦١ المالية، ص٣١، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ المالية، ص٣٢، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ المالية، ص٤٠، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٤ المالية، ص٣٩، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٥المالية، ص٤١، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٦المالية، ص٤١، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٧ المالية، ص٤٢، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٨ المالية، ص٤٢

١٩٦٠	١١٦٢٦٧٩١١	٨٤١٩٠١٠	%٧,٢٤
١٩٦١	١٢١٣٨٨٢٠٧	٧٧٧٥٨٢٠	%٦,٤١
١٩٦٢	١٢٩٩٥٥١٢٩	٦٣٢٣٨٠٥	%٤,٨٧
١٩٦٣	١٥٦٥١٦٦١٥	٥٩٤٣٣٨٠	%٣,٨٠
١٩٦٤	١٨١٢٥٣٠٠٠	٧٠٩١٠٧٠	%٣,٩١
١٩٦٥	١٩٤٢٣٦٧٣٠	١٣٣٣٠٢٠٠	%٦,٨٦
١٩٦٦	١٨٤٢٠٠٧٧٧	١٣٣٨١٣٣٤	%٧,٢٦
١٩٦٧	٢١٨٢٨٨٦٦٦	١٨٨٦١٢٠٩	%٨,٦٤
١٩٦٨	٢٤٧٥٧٥١٤٣	١٧٣٣٠٨١٨	%٧,٠٠

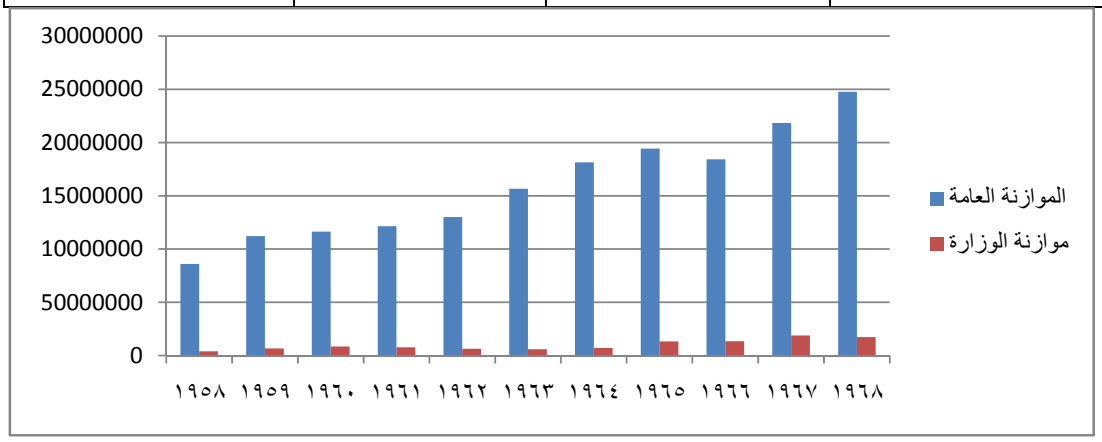

شكل رقم (٦) يبين موازنة وزارة المالية من الموازنة العامة ١٩٥٨ – ١٩٦٨

المبحث الثالث

وزارة المالية وموازنات الوزارات والهيئات الحكومية (١٩٥٨- ١٩٦٨)

اتجهت الأهداف المالية للحكومات العراقية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، نحو توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة وتوزيعها بشكل ايجابي ومدروس لتحقيق النهضة الاقتصادية والعمل على تقليل التفاوت في توزيع الدخل [١].

فقد عكست الميزانيات العامة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فلسفة الثورة وأهدافها، لهذا كانت تمثل اتجاها ثوريا يضاف إلى الاتجاهات الثورية الأخرى لحكومة الثورة، إذ اتسمت بتحقيق الاستقلال المالي عن شركات النفط، وتوجيه أقصى ما يمكن توجيهه من الموارد المالية نحو المشاريع الإنتاجية لرفع مستوى الإنتاج الوطني الناجم عنه توزيعا عادلا بين الطبقات الاجتماعية [٢]، لقد تركت الثورة بصماتها العميقة على الوضع المالي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي طيلة المدة التي تلتها ومن بينها الخدمات الصحية والتعليمية والدفاع وقضايا التحرر العربي، التي استدعت إضافة مبالغ كبيرة على ميزانية ١٩٥٨ نفسها والميزانيات التي تلتها [٣]، والواقع أن وزارة المالية استطاعت إن تطور السياسة المالية بحيث تستخدمها أداة لتحقيق أهداف الثورة وذلك يبدو جليا سواء في سياسة الصرف أم في سياسة الجباية [٤]، على خلاف الميزانيات السابقة التي اتسمت بانخفاض مجموع قيمة الإيرادات والمصروفات بالمقارنة بالمبالغ المطلوبة لإشباع حاجات الشعب، واعتمادها على عوائد النفط التي كانت تمول حوالي ثلث المصروفات الاعتيادية، ووقوع العبء الأعظم من إيراداتها اللانفطية على كاهل عموم الشعب ولا سيما الطبقات الفقيرة والوسطى، وانتفاع الأقلية من الإقطاعيين وكبار البرجوازيين المتعاونين مع الاستعمار وكبار الموظفين بمعظم مصروفات الميزانيات السابقة على حساب الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب من العمال والفلاحين والطبقة الوسطى والصغيرة، بالإضافة إلى ضآلة مبالغها نسبياً قد ساعدت على زيادة خضوع الاقتصاد الوطني لشركات النفط الأجنبية [٥].

رصد لسد نفقات الدولة في ميزانية سنة ١٩٥٨ المالية عند تصديقها مبلغ (٧٧,٣٥٨,٤٣٣) دينارا، إذ صدرت بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨، وجرى الصرف اعتبارا من الأول من نيسان من السنة المذكورة، في حين خمنت الإيرادات العامة للدولة بمبلغ (٧٣,٦١٠,٦٠٠) دينارا [٦]، وعندما قامت ثورة ١٤ تموز اتخذت إجراءات فعالة استهدفت الترفيه عن الشعب وتعزيز القدرات العسكرية للجيش العراقي وزيادة الخدمات التعليمية

---

(١) المالية (مجلة)، العدد ٣، السنة الثالثة، ١٩٧٦، ص٧٨.ص٧٩

(٢) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لمديرية الإحصاء والأبحاث لسنة ١٩٦٠، (بغداد، ١٩٦٠)، ص١٠٧

(٣) المالية، العدد ٣، السنة الثالثة، ١٩٧٦، ص٧٩

(٤) وزارة المالية، ميزانية الجمهورية العراقية في سطور، ص٣

(٥) محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط١، منشورات دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٦)، ص٣٢٥.ص٣٢٦

(٦) د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/١١١، عنوان الملفة "لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨، ص٣.ص٤

والقضاء على النظام الإقطاعي بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، أصدرت بعد ذلك قوانين بإضافة مبلغ (٨,٥٠٢,١٦٩) دينارا، فأصبح مجموع الاعتمادات المصدق عليها لهذه السنة (٨٥,٨٦٠,٦٠٢) دينارا [١]، وبلغت المصروفات الحقيقية منه(٧٩,٢٠٦,٧٧٧) دينارا، وبذلك حصل وفر قدره (٦,٦٥٣,٨٢٥) دينارا من الاعتمادات المصدقة لهذه السنة المالية [٢]، هذا التوفير في الميزانية العامة حصل بسبب عدم إملاء الشواغر وعدم إجراء ترفيعات خلال السنة نفسها، وعدم دفع حصة العراق في المؤسسات الدولية، علاوة على ذلك إن اغلب الوزارات التزمت جانب الاقتصاد التام في النفقات [٣]، والجدول رقم (٣٦) يبين المبالغ وطريقة توزيعها على مختلف الوزارات لسنة ١٩٥٨ .

جدول رقم (٣٦) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٥٨ المالية [٤]

الأبواب	العنوان	تخمينات الميزانية	الإضافة أو التنزيل	الاعتمادات النهائية	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد والمنح	٣٠٣٨٥٠٠	٧٥٠٠٠٠	٣٧٨٨٥٠٠	٤,٤١
٢	ديوان مجلس السيادة	١٣٧٢٩٠	– ٦٣٤٠٠	٦٨٨٩٠	٠,٠٨
٣	مجلس الأمة	٢٧٤١٧٠	– ١٥٧٨٠٠	١١٦٣٧٠	٠,١٤
٤	ديوان مراقب الحسابات العام	٤٤٠٩٦	٠٠	٤٤٠٩٦	٠,٠٥
٥	ديوان مجلس الوزراء	١٠٧٨٨٠	– ٣٠٠٠٠	٧٧٨٨٠	٠,٠٩
	أ – مجلس الخدمة	٥٩٦٠٠	– ١١٢٩٠	٤٨٣١٠	٠,٠٦
٦	وزارة الخارجية	١١٥٢٤٣٢	٢٧٨٧٠	١١٨٠٣٠٢	١,٣٧
٧	وزارة المالية	٤٠٩٣٥٤٠	– ١٣٠١٧٠	٣٩٦٣٣٧٠	٤,٦٢
٨	وزارة الداخلية	١٢٧٤٥٣٠	– ١٦١٣٠	١٢٥٨٤٠٠	١,٤٧
	(أ) وزارة الإرشاد	٣٥٠٣٨٠	٥٥٩٠٠	٤٠٦٢٨٠	٠,٤٧
	(ب) دائرة الشرطة	٥٩٩١٧٠٠	١٨٥٢٥٠	٦١٧٦٩٥٠	٧,١٩
٩	وزارة الشؤون الاجتماعية	١٥٠٣٦٤٠	– ٨٥٠٩٠	١٤١٨٥٥٠	١,٦٥
١٠	وزارة الصحة	٥٣٤٣١٧٠	٥٠٠٠٠	٥٣٩٣١٧٠	٦,٢٨
١١	وزارة الدفاع	٢٥٤٥٠٠٠٠	٢٧٥٠٠٠٠	٢٨٢٠٠٠٠٠	٣٢,٨٤
١٢	وزارة العدلية	١٦٣٤١٠٠	٨٦١٠	١٦٤٢٧١٠	١,٩١
١٣	وزارة المعارف	٦٤١١٤٩٠	٧٠١٠٦٤	٧١١٢٥٥٤	٨,٢٨
١٤	وزارة الاقتصاد	٥٩٤١٤٥	– ١٨٤٠٠	٥٧٥٧٤٥	٠,٦٧
١٥	وزارة الزراعة	٢٤٥٢٧٤٠	٨٩٤١٢٠	٣٣٤٦٨٦٠	٣,٩٠
١٦	وزارة المواصلات والإشغال	٣٤٤٣١٩٠	٣١٤٥٠	٣٤٧٤٦٤٠	٤,٠٥

(١) هشام متولي، المصدر السابق، ص١٠١

(٢) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٢، ص٥٢.ص٥٣

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة لسنة ١٩٥٨ المالية، ص٨.ص٩

(٤) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٨ المالية، ص١، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة لسنة ١٩٥٨ المالية، ص٣٠، الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب السنوي"الإحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧ – ١٩٦٧، الجهاز المركزي للإحصاء، (بغداد، ١٩٦٨)، ص٢٤٦، احمد عبد الباقي، النفقات العامة في الميزانية العراقية، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٦٤)، ص٨٣

١٧	إدارة الألوية المحلية والبلديات	١٢٥٥٧٥٠٠	١٦٠٠٠٠٠	١٤١٥٧٥٠٠	١٦,٤٩
١٨	مشاريع أخرى	١٤٤٩٣٤٠	١٩٦٠١٨٥	٣٤٠٩٥٢٥	٣,٩٧
	المجموع	٧٧٣٥٨٤٣٣	٨٥٠٢١٦٩	٨٥٨٦٠٦٠٢	١٠٠

يلحظ من الجدول أعلاه أن اعتمادات سنة ١٩٥٨ المالية زادت عن اعتمادات السنة الماضية بمبلغ قدره (٧,١٨٨,٥٢١) دينارا، كان القسم الأكبر منها صرفيات لرواتب المتقاعدين وتعزيز الجيش والشرطة وتوسيع التعليم ونفقات إدارة الألوية المحلية والبلديات والمشاريع الأخرى، في حين شكلت بقية الأبواب نسب متفاوتة في اعتماداتها .

وقد بلغت الإيرادات الحقيقية لهذه السنة (٧٥,٥٧١,٩٩١) دينارا، أي بزيادة قدرها (١,٩٦١,٣٩١) دينارا عن التخمين وذلك لازدياد ضريبة الدخل من شركات النفط بعد إصلاح أنابيب النفط عن طريق سوريا وإعادة التصدير إلى ما كان عليه سابقا، ولتحسن الجباية واستقرار حالة الأسواق[١]، هنا لا بد من الإشارة إلى أن الإيرادات العامة تشمل إضافة إلى إيرادات الدخل على الشركات النفطية وإيرادات الكمارك تشمل أيضا إيرادات المكوس[٢]، وإيرادات المشاريع الحكومية [٣]، والمدخولات المتنوعة [٤]، والإيرادات الأخرى الممثلة بإيرادات التوقيفات التقاعدية والمنح والسلف التي تحصل عليها الدولة من إيرادات الخطة الاقتصادية [٥]، وقد كان المتوقع عند تصديق الميزانية حصول عجز قدره (٣,٧٤٧,٨٣٣) دينارا، إما العجز الحقيقي فقد بلغ

(١) للمزيد من التفصيل عن إيرادات سنة ١٩٥٨ ينظر: ملحق رقم (١)

(٢) هي من الضرائب التي أخذت تتبوأ مكانا بارزا بين الضرائب العراقية وتزداد أهميتها سنة بعد أخرى، حيث بلغت عائداتها في ميزانية أول سنة مالية للعراق الحديث ١٩٢١ بحوالي (٢٤٩٥٢٣) دينارا من مجموع الإيراد العام، ومنذ ذلك التاريخ اطردت ضرائب الإنتاج في الزيادة المطلقة سنة بعد أخرى حتى بلغت مساهمتها في سنة ١٩٦١ المالية (٢٧,٢%) من مجموع إيرادات الدولة، وبرغم التذبذب في أهميتها النسبية الذي يعود إلى تزايد إيرادات الضرائب الأخرى إلا إن نسبتها من مجموع الإيرادات كانت تتجاوز ما بين ١٠% و٢٠% على التوالي في الغالب، وهي تشمل على رسوم المشروبات الروحية ورسوم التبغ والتنباك ورسوم مكس السكاير، ورسوم مكس المنتجات النفطية للمزيد ينظر: حكمت الحارس، المصدر السابق، ص٢٣٥.ص٢٥٣

(٣) تتمثل بحصة الخزينة من أرباح إدارة مصلحة التبوغ، وحصة الخزينة من أرباح شركة التأمين، وحصة الخزينة من إرباح البنك المركزي العراقي، وإيرادات المصارف الأخرى متمثلة بمصرف الرافدين والمصرف الزراعي والمصرف العقاري واسترداد رأس مال المصرف الصناعي، وإيرادات الإيجارات متمثلة بإيجارات دور الموظفين والمستخدمين وإيجارات دور العمال وأجور الماء والكهرباء لدور الموظفين وأجور الماء والكهرباء لدور العمال، وإيجار أملاك الحكومة الأخرى عدا الأراضي الزراعية ورسوم العبور على الجسور، وإيرادات رديات وفوائد القروض متمثلة بإيرادات رديات قروض البلديات والفوائد للمزيد ينظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٨ المالية، ص١٩٦

(٤) تتمثل المدخولات المتنوعة على التوقيفات التقاعدية من الموظفين الخاضعين لقانون التقاعد، والمدخولات المتفرقة وتشمل على الغرامات الإدارية، ورديات أجور المحاكم وإرباح التحويل الخارجي وإيرادات الفائدة على الحسابات وحصة الحكومة من إرباح السباقات، وأجور الخدمات المقدمة من قبل الدوائر الحكومية للدوائر شبه الرسمية، وإيرادات حاصل بيع الأراضي، وإيرادات مبيع دور العمال ومدخولات تعويض مبالغ إضرار محكوم بها للخزينة، وأجور الإعمال الإضافية للمزيد ينظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٨ المالية، ص١٤٣

(٥) سعيد عبود السامرائي، الاقتصاد العراقي الحديث، ص٢٥٢.ص٢٥٣

(٣,٦٣٤,٧٨٥) دينارا كان مقاربا له بسبب زيادة الصرف عن اعتمادات الميزانية الأصلية من جهة وزيادة الإيرادات الحقيقية عن تخميناتها من جهة أخرى[١].

وعملا بنفس السياسة التي أوحت بتوسيع اعتمادات مصروفات سنة ١٩٥٨ المالية، فقد نظمت ميزانية سنة ١٩٥٩ المالية بزيادات كبيرة، وهي أول وأضخم ميزانية نظمت في العهد الجمهوري، سجلت بها رقما قياسيا من حيث الاعتمادات والمصروفات، فإنها تعتبر ثورة بحد ذاتها وامتداداً للخطة التي سارت عليها حكومة الثورة وهي تعكس اهتمامها بالمواطنين والعمل على إزالة ما يشتكون منه من عوامل التأخر وبذل أقصى الجهود لإزالة الجهل والاهتمام بالفلاحين والعمل على تقوية المؤسسة العسكرية [٢].

قدمت وزارة المالية في كتابها المرقم ٧١٤ في ٦ نيسان ١٩٥٩ لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٩ المالية إلى ديوان مجلس الوزراء، وبعد مناقشتها وإجراء التعديلات المطلوبة عليها من قبل المجلس، أقرت بموجب القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٩ [٣]، رصد فيها لسد نفقات الدولة خلال سنة ١٩٥٩ المالية مبلغ قدره (١٠٤,٠١٠,٨٨٠) دينارا، وهذا الرقم يزيد على تخمينات السنة الماضية بمبلغ قدره (٢٦,٦٥٢,٤٤٧) دينارا، وهي اكبر زيادة سنوية حصلت في تاريخ الميزانية العراقية حتى السنة المذكورة [٤]، أضيف إليها بعد ذلك مبلغ قدره (٧,٩٨٦,٦٨٧) دينارا، بموجب قوانين الإضافة فأصبح مجموع الاعتمادات المصدق عليها لهذه السنة (١١١,٩٩٧,٥٦٧) دينارا، بلغت المصروفات الحقيقية منه (١٠٠,١٦٦,٨٧٥) دينارا، وبذلك حصل فائضا قدره (١١,٨٣٠,٦٩١) دينار من الاعتمادات المصدق عليها بسبب إجراءات الوزارات الإدارية بعدم إجراء ترفيعات خلال هذه السنة من جهة، وفي عدم صرف حصة العراق في بعض المؤسسات الدولية من جهة أخرى [٥]، والجدول رقم (٣٧) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٥٩ المالية حسب الوزارات .

---

(١) تقع ميزانية الدولة تحت عجز من جراء تقصير الإيرادات عن تغطية النفقات ولا تستقيم إلا متى تساوى المجموع العام للإيرادات مع القيمة الإجمالية للنفقات المرصودة في بنودها د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة لسنة ١٩٥٨ المالية، ص٢

(٢) محمود فهمي درويش، المصدر السابق، ص٣٥٩، الزمان، العدد ٦٥٠٢، في ٢٤ آذار ١٩٥٩

(٣) د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٧ نيسان ١٩٥٩، الوقائع العراقية، العدد ١٦٣، في ٣٠ نيسان ١٩٥٩

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٩ المالية، ص١، محمد حديد، المصدر السابق، ص٥٣٦

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة لسنة ١٩٥٩المالية، ص٢

جدول رقم (٣٧) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٥٩ المالية [١]

الأبواب	العنوان	تخمينات الميزانية	الإضافة والتنزيل	الاعتمادات النهائية	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد	٥٠٧٨٥٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٦٥٧٨٥٠٠	٥,٨٧
٢	ديوان مجلس السيادة	٦٣٦٠٠	٠٠	٦٣٦٠٠	٠,٠٦
٣	ديوان مراقب الحسابات العام	٤٦٠٠٠	٠٠	٤٦٠٠٠	٠,٠٤
٤	ديوان مجلس الوزراء	٨٢٦٥٠	١١٥١٠	٩٤١٦٠	٠,٠٨
٥	مجلس الخدمة	٥٠٧٠٠	٠٠	٥٠٧٠٠	٠,٠٥
٦	وزارة الخارجية	١٣٣١٥٠٠	٢١١٠٠	١٣٥٢٦٠٠	١,٢١
٧	وزارة المالية	٥٨٦٩٧١٠	٨٠٥٤٢٠	٦٦٧٥١٣٠	٥,٩٦
٨	وزارة الداخلية	١٤٩٣٨٨٠	- ١١٩٤٧٠	١٣٧٤٤١٠	١,٢٣
٩	وزارة الإرشاد	٨٠٠٠٠٠	٠٠	٨٠٠٠٠٠	٠,٧١
١٠	دائرة الشرطة	٧٢٦٠٠٦٠	٦٣٠٦٦٠	٧٨٩٠٧٢٠	٧,٠٥
١١	وزارة الشؤون الاجتماعية	١٧٢٠٢٣٠	٥٠٤٧٢	١٧٧٠٧٠٢	١,٥٨
١٢	وزارة الصحة	٦١٧٦٥٤٠	٨٥٦	٦١٧٧٣٩٦	٥,٥٢
١٣	وزارة الدفاع	٣٤٠٨١٠٠٠	٠٠	٣٤٠٨١٠٠٠	٣٠,٤٣
١٤	وزارة العدل	١٨٢٠٩٠٠	٥٣٣٣٠	١٨٧٤٢٣٠	١,٦٧
١٥	وزارة المعارف	١٦٨١١٢٥٠	٨٨٢١	١٦٨٢٠٠٧١	١٥,٠٢
١٦	وزارة التجارة	٠٠	١٧١٧٣٠	١٧١٧٣٠	٠,١٥
	وزارة الاقتصاد (الملغاة)	٣٥٨٢٧٠	_ ٣٥٨٢٧٠	٠٠	٠,٠٠
١٧	وزارة الزراعة	٢٦٧٥٣٢٠	_ ٧٢٦٦٠	٢٦٠٢٦٦٠	٢,٣٢
١٨	وزارة المواصلات	٤٢٠١٨٤٠	_ ٢٢١٦٠٠	٣٩٨٠٢٤٠	٣,٥٥
١٩	الإدارة المحلية والبلديات	٨٠٠٢٥٠٠	٩٤١٧٧٠	٨٩٤٤٢٧٠	٧,٩٩
٢٠	مشاريع أخرى	٦٠٨٦٤٣٠	٢٧٦٨٦٤٠	٨٨٥٥٠٧٠	٧,٩١
	وزارة البلديات	٠٠	١٧٦٧٤٠	١٧٦٧٤٠	٠,١٦
٢١	وزارة الإشغال والإسكان	٠٠	٦٥٩٣٠٠	٦٥٩٣٠٠	٠,٥٩
٢٢	وزارة الإصلاح الزراعي	٠٠	٣٨٤٥٨٨	٣٨٤٥٨٨	٠,٣٤
٢٣	وزارة النفط	٠٠	٤٥٨٦٠	٤٥٨٦٠	٠,٠٤
٢٤	وزارة التخطيط	٠٠	٢٣٣٤٤٠	٢٣٣٤٤٠	٠,٢١
٢٥	وزارة الصناعة	٠٠	٢٩٤٤٥٠	٢٩٤٤٥٠	٠,٢٦
	المجموع	١٠٤٠١٠٨٨٠	٧٩٨٦٦٨٧	١١١٩٩٧٥٦٧	١٠٠

يلاحظ من الجدول أعلاه أن اعتمادات سنة ١٩٥٩ المالية زادت على اعتمادات السنة الماضية بمبلغ قدره (٢٦,١٣٦,٩٦٥) دينارا، إذ حصلت زيادةفي اعتمادات اغلب الأبواب، كانت استجابة لتنفيذ أهداف الثورة من العمل على تعزيز الجيش للدفاع عن الوطن وحفظ الأمن الداخلي وتأمين الخدمات التعليمية والمعاهد

(١) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٩ المالية، ص١، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة لسنة ١٩٥٩ المالية، ص٣٦، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الأول، ص٣٤١.ص٣٤٣، الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب السنوي، ص٢٤٦

الصحية والإصلاح الزراعي والخدمات الاجتماعية، وتنفيذ قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ الذي استحدثت بموجبه وزارات جديدة .

وخمنت إيرادات سنة ١٩٥٩ المالية عند تصديق الميزانية بمبلغ قدره (٩٥,٣٤٣,٥٠٠) دينارا [١]، في حين بلغت الواردات الحقيقية منه (٨٩,٧٢٣,٥٧٣) دينارا، أي بنقص قدره (٥,٦١٩,٩٢٦) دينارا عن التخمين كان سببه انخفاض الكميات المصدرة من النفط خلال سنة ١٩٥٩ عما كان متوقعا، فضلا عن انخفاض أسعاره[٢]، في حين بلغ العجز الحقيقي للموازنة العامة(١٠,٤٤٣,٣٠٢) دينارا [٣]، وذلك لازدياد المصروفات من جهة، وقلة الإيرادات الحقيقية من جهة أخرى من جراء النقص الظاهر في إيرادات ضريبة الدخل وضريبة رسوم الكمارك والمكوس[٤].

وقد أبانت الخطط العامة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، عن تفكير دقيق بمعالجة الإدارات المالية لحسابات المشاريع الاستثمارية، فطلبت من وزارة المالية تنظيم موازنتين مستقلتين بحيث تكون هناك ميزانية اعتيادية وهي التي تضم النفقات والإيرادات الحكومية الجارية، وميزانية استثمارية (ميزانية الخطة الاقتصادية)، تنمي قطاعات الدولة وهي حاجة لمتطلبات الثورة لدعم الإصلاح الزراعي والصناعي والبنى التحتية بحيث تستهدف تحسين الوضع المعاشي لطبقات الشعب المختلفة، على إن تكون وزارة التخطيط المكلفة بتنفيذ الميزانية الأستثمارية الطويلة الأمد بعد تنظيمها من قبل وزارة المالية سنويا، وإقرارها من قبل مجلس التخطيط الاقتصادي على أن لا تتبع في صرف الميزانية الاستثمارية التقيدات المتبعة في الميزانية الاعتيادية، ولأن وزارة المالية بصفتها تملك ولاية عامة على أموال الدولة، ستمارس رقابة على الصرف الذي يتطلبه تنفيذ مشاريع الخطة الاقتصادية للتأكد

---

(١) هلال ناجي، المصدر السابق، ص٢١٨

(٢) للمزيد من التفصيل عن إيرادات سنة ١٩٥٩ ينظر: ملحق رقم (٢)

(٣) إن الظاهرة التي اتصفت بها ميزانيات العهد الجمهوري هي انتهاج سياسة العجز المالي المخطط، إذ إن هذه السياسة كانت تعمل بها غالبية الدول التي تمتلك إمكانيات مالية كافية تستطيع من خلالها تغطية العجز الناشئ عنها، والعراق كان يمتلك مثل هذه الإمكانيات بفعل ما وفرته له عوائده النفطية، وكانت درجة النجاح من عدمه مرهونة بعدم اللجوء لهذه السياسة إلا في أضيق الحدود، وان اللجوء للتمويل بالعجز لم يكن سببه الركود الاقتصادي فحسب وإنما التوسع في نطلق الخدمات المقدمة بفعل التزايد السكاني آنذاك والمطالبة الشعبية بذلك، بخلاف ميزانيات العهد الملكي التي اتبعت سياسة مالية محافظة تقوم على التكافؤ التقريبي بين الإيرادات والمصروفات، وقد قامت حكومة الثورة بتمويل هذا العجز المالي بواسطة إصدار حوالات خزينة منظمة ساعدت على امتصاص أو استيعاب جزء من النقد الفائض في المصارف الحكومية والأهلية والمؤسسات شبه الرسمية، وليس من ضرر في سياسة العجز المالي المخطط من ناحية المبدأ، بل انه قد يساعد على استخدام الموارد المالية الفائضة استخداما اقتصاديا، بل إن الضرر ينجم عن صرف الأموال المقترضة من البنوك والمؤسسات الأخرى على المواد الاستهلاكية، فإنها تكلف الخزينة دفع الفوائد المترتبة على إصدار حوالات الخزينة من دون إن تساهم مساهمة كبيرة في زيادة الاستثمار والإنتاج للمزيد من التفصيل ينظر: محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص٣٢٩. ص٣٣٠

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة لسنة ١٩٥٩ المالية، ص٢، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٠، ص٣٢١

من إن أموال الدولة قد أنفقت على الوجه الصحيح وللإغراض التي خصصت من اجلها، كما أنها ستقوم بتدقيق كشوف الإعمال التكميلية بالتعاون مع وزارة التخطيط والوزارات الأخرى [١]، وان المبالغ التي يتم رصدها للخطة الاقتصادية تتمثل بحصتها بنسبة ٥٠% من مجموع إيرادات النفط المصدرة، والقروض الأجنبية والداخلية، والإرباح الصافية للمصالح والمؤسسات الحكومية، فقد بلغ مجموع ما خصص لمشاريع الخطة الاقتصادية المؤقتة خلال سنة ١٩٥٩ المالية مبلغ قدره (٨٤,٧٧٤,٤٥١) دينارا [٢]، والجدول رقم (٣٨) يبين تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٥٩ المالية .

جدول رقم (٣٨) يبين تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٥٩المالية [٣]

الأبواب	النسبة المئوية للصرف	الاعتماد المقرر لسنة ١٩٥٩ دينار	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٥٩ فلس – دينار	التوفير أو التجاوز فلس – دينار
الباب الأول– الدائرة الزراعية	٢٨,٤	١٤٤١٣١٧١	٢٦٣٥١٧٧/٧٩٦	١١٧٧٧٩٩٣/٢٠٤
الباب الثاني– الدائرة الصناعية	١٠,٥	٩٧٦١٥٠٠	٩٧١٢٧٧/٣٥١	٨٧٩٠٢٢٢/٦٤٩
الباب الثالث– دائرة النقل والمواصلات	١٢,٩	٢٢٤٥٦٥٣٠	١٢٠١٩٢٦/٧٥٠	٢١٢٥٤٦٠٣/٢٥٠
الباب الرابع– دائرة الإسكان والمصايف	١٧,٢	٩٤٥٤٣٠٠	١٥٩٧٠١٦/٤٨٤	٧٨٥٧٢٨٣/٥١٦
الباب الخامس– دائرة المباني العامة	٢٢,١	١٢٧٠٥٨٥٠	٢٠٥٥٣٣٠/٥٠٩	١٠٦٥٠٥١٩/٤٩١
الباب السادس– دائرة الصحة العامة	٢,٨	٣٤٦٨٠٠٠	٢٦١٦٧٧/٢٦٠	٣٢٠٦٣٢٢/٧٤٠
الباب السابع– دائرة الثقافة العامة	٤,٤	٥٥١٥١٠٠	٤٠٦١٣١/١٥٦	٥١٠٨٩٦٨/٨٤٤
الباب الثامن– الاحتياط	١,٧	٤٠٠٠٠٠٠	١٦١٢٤٣/٨٦٦	٣٨٣٨٧٥٦/١٣٤
مشاريع الاتفاقية العراقية السوفيتية	٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٠٠/٠٠	٣٠٠٠٠٠٠/٠٠
المجموع	١٠٠	٨٤,٧٧٤,٤٥١	٩,٢٨٩,٧٨١/١٧٢	٧٥,٤٨٤,٦٦٩/٨٢٨

وفي ٣٠ نيسان ١٩٦٠، صدر قانون الميزانية العامة رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠ المالية، وهو ثاني قانون للميزانية العراقية يصدر في العهد الجمهوري[٤]، إذ كانت ميزانية السنة الماضية هي أضخم ميزانية في تاريخ العراق المالي، إما الميزانية الحالية قد فاقتها وسجلت رقما قياسيا جديدا في اعتماداتها المالية البالغة (١١٦,١٥١,٩١٨) دينارا، بزيادة قدرها (٤,١٦٥,٢٤٠) دينارا عن اعتمادات السنة الماضية [٥]، ويسجل هذا الرقم القياسي الجديد العزم على السير بخطوات أوسع في تحقيق الإصلاحات التي بدأتها حكومة الثورة ومواصلة

(١) د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٢٠٩، عنوان الملفة" قرارات مجلس الوزراء"، ص٦

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٥٩ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)، ص٢

(٣) الجدول نقلا عن: المصدر نفسه، ص٢

(٤) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٤، ص١٢٨

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٠ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٠، ص١، العراق وقائع وإحداث ١٩٥٨- ١٩٦٨، القسم الثاني، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، (بغداد، د.ت)، ص٩٩

الانجازات التي شملت كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية [١]، أضيف إليه بعد ذلك مبلغ قدره (١١٥,٩٩٣) دينارا بموجب قوانين الإضافة، فأصبح مجموع الاعتمادات المصدقة لسنة ١٩٦٠ المالية (١١٦,٢٦٧,٩١١) دينارا، بلغت المصروفات الحقيقية منه (١١٤,٢٨٥,٨٧٨) دينارا، وبذلك حصل وفر قدره (١,٩٨٢,٠٣٣) دينارا [٢]، لأن وزارة المالية دعت جميع الدوائر ذات الصلة بمعاونتها عن طريق انتهاج سياسة الاقتصاد في النفقات على اعتبار أن الموازنة صدقت بعجز يستلزم تغطيته بموجب قوانين الضرائب والرسوم [٣]، والجدول رقم (٣٩) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٠ المالية .

جدول رقم (٣٩) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٠ المالية [٤]

ت	العنوان	التخمينات	الإضافة أو التنزيل	الاعتمادات النهائية	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	٥٧٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٦٢٥٠٠٠٠	٥,٣٨
٢	ديوان مجلس السيادة	٦٢٠٢٠	٠٠	٦٢٠٢٠	٠,٠٥
٣	ديوان مراقبة الحسابات العامة	٤٧٦٣٢	- ٣٢٠٠	٤٤٤٣٢	٠,٠٤
٤	ديوان مجلس الوزراء	٩١٩٣٠	٤٥٣٠	٩٦٤٦٠	٠,٠٨
٥	مجلس الخدمة	٤٧٤٥٠	٠٠	٤٧٤٥٠	٠,٠٤
٦	وزارة الخارجية	١٣٩٧٦٠٠	٥٠٠٠	١٤٠٢٦٠٠	١,٢٠
٧	وزارة المالية	٦٦٦٤٦٥٠	١٧٥٤٣٦٠	٨٤١٩٠١٠	٧,٢٤
٨	وزارة الداخلية	١٤٠٩٩٦٥	- ١١٨٧٥٥	١٢٩١٢١٠	١,١١
٩	وزارة الإرشاد	١٠٠٠٠٠٠	- ١٨٦٠٠٠	٨١٤٠٠٠	٠,٧٠
١٠	دائرة الشرطة	٩٠٠٣٣٠٠	- ٥٠٠٠٠	٨٩٥٣٣٠٠	٧,٧٠
١١	وزارة الشؤون الاجتماعية	٢٢٦٩٤٩٠	- ٤٨٣٤٨٢	١٧٨٦٠٠٨	١,٥٤
١٢	وزارة الصحة	٦٥١٧١٢٩	- ٥٦٢٠٠٠	٥٩٥٥١٢٩	٥,١٢
١٣	وزارة الدفاع	٣٦٥٣٤٨٠٠	_ ٢٠٠٠٠٠٠	٣٤٥٣٤٨٠٠	٢٩,٧٠
١٤	وزارة العدل	٢٠٢٠٧٠٠	- ٢١٧٠٠	١٩٩٩٠٠٠	١,٧٢

(١) محمد حديد، مذكراتي، ص٥٣٦.ص٥٣٧

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٠ المالية، ص٢

(٣) الزمان، العدد ٦٨٢٨، في ٤ أيار ١٩٦٠

(٤) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٠)، ص١، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٠ المالية، ص٣٠، د.ك.و، وزارة المالية، ميزانية الجمهورية العراقية في سطور، ص٢٢.ص٢٣، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٢، ص٢٠٩.ص٢١٠، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠، القسم الأول، ص٢٩٥.٢٣٥، نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٤، ص١٢٨.ص١٢٩

١٥	وزارة المعارف	١٩٠٠٠٠٠٠	- ٨١٩٨٢٠	١٨١٨٠١٨٠	١٥,٦٤
١٦	وزارة التجارة	٢١١٤٤٥	- ٢٠٩٠٠	١٩٠٥٤٥	٠,١٦
١٧	وزارة الزراعة	٣٣٤٦٥٩١	ـ ٥٣٦٥٠٠	٢٨١٠٠٩١	٢,٤٢
١٨	وزارة المواصلات	٤١٨٣٣٣٠	- ١٧٠٨٧٠	٤٠١٢٤٦٠	٣,٤٥
١٩	وزارة البلديات	٢٥٩٤١٠	- ٧٨٤٠٠	١٨١٠١٠	٠,١٦
٢٠	وزارة الإشغال والإسكان	٨٨٣٧٩٠	- ٧٥٦٠٠	٨٠٨١٩٠	٠,٧٠
٢١	وزارة الإصلاح الزراعي	١٧٢٨٠	- ٩٢٦٠	٨٠٢٠	٠,٠١
٢٢	وزارة النفط	٥٧٢٨٠	٠٠	٥٧٢٨٠	٠,٠٥
٢٣	وزارة التخطيط	٤٥٦٣٨٠	- ٢٠٠٠٠٠	٢٥٦٣٨٠	٠,٢٢
٢٤	وزارة الصناعة	٤٥٥٩٣٠	- ١٣٢٨٢٠	٣٢٣١١٠	٠,٢٨
٢٥	الإدارة المحلية والبلديات	٧٣٣٠٠٠٠	٠٠	٧٣٣٠٠٠٠	٦,٣٠
٢٦	الأخرى المشاريع	٧١٣٣٨١٦	٣٣٢١٤١٠	١٠٤٥٥٢٢٦	٨,٩٩
	المجموع	١١٦,١٥١,٩١٨	١١٥,٩٩٣	١١٦,٢٦٧,٩١١	١٠٠

يلحظ من الجدول أعلاه أن اعتمادات سنة ١٩٦٠ المالية زادت عن اعتمادات السنة الماضية بمبلغ قدره (٤,٢٧٠,٣٤٤) دينارا، شكلت نفقات الدفاع الوطني والإدارة والأمن الأولوية في مجال الإنفاق وهي الأخرى تزيد على نسبة إنفاق السنة الماضية، إيمانا من حكومة الثورة بضرورة تقوية الجيش في إطار سياسة حيادية في العلاقات الدولية وعدم الدخول في أحلاف كلا المعسكرين الشرقي أو الغربي، وزيدت أيضا اعتمادات التربية والتعليم لتحقيق جزء من برنامجها الطويل الأمد لبناء مئات المدارس، وقد حصلت زيادة في بعض الأبواب في حين قلصت أبواب أخرى .

وقد خمنت إيرادات سنة ١٩٦٠ المالية بمبلغ (١٠٢,١٣٠,٠٠٠) دينارا، وهي تزيد على تخمينات السنة الماضية بمبلغ قدره (٦,٧٨٦,٥٠٠) دينارا، [١]، كان منشؤها الزيادة في تخمين إيرادات النفط وذلك بالنسبة لما يتوقع تصديره من النفط هذه السنة، والزيادة المتوقعة في إيرادات ضريبتي الدخل والإرث نتيجة تنفيذ قانون ضريبة التركات، والزيادة في إيرادات الكمارك والمكوس بالنظر لوضع منهج أوسع للاستيراد وتخفيف قيوده فيما يتعلق بالكثير من البضائع الاستهلاكية [٢]، في حين بلغ العجز الحقيقي (١٠,٦٧٢,٣٧٤) دينارا نتيجة الضغط على بعض المصروفات لا سيما الإدارية منها من جهة، وازدياد واردات الدولة من جهة أخرى [٣]، أما الخطة

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٠ المالية، ص٤

(٢) للمزيد من التفصيل عن إيرادات سنة ١٩٦٠ ينظر: ملحق رقم (٣)

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٠ المالية، ص٢

الاقتصادية فقد بلغ مجموع ما خصص لها خلال هذه السنة المالية (٢٣٤,٧٥٧,٦٢١) دينارا [١]، والجدول رقم (٤٠) يبين تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٠ المالية .

جدول رقم (٤٠) يبين تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٠ المالية [٢]

الأبواب	النسبة المئوية للصرف	الاعتماد المقرر لسنة ١٩٦٠ دينار	الإضافات دينار	الاعتمادات المنقحة دينار	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٦٠ فلس – دينار	التوفير أو التجاوز فلس – دينار
الباب الأول– الدائرة الزراعية	٢٢,٨	١٨١٣٤٥٤٨	١١٥٠٠٩١٩	٢٩٦٣٥٤٦٧	١٠٨١٨٩٦٨/٣٢٣	١٨٨١٦٤٩٨/٦٧٧
الباب الثاني– الدائرة الصناعية	١١,٩	١٢٥٦٨٠٠٠	٨٧٢١٨٠٦	٢١٢٨٩٨٠٦	٥٦٨٠٩٦٤/٤٩٨	١٥٦٠٨٨٤١/٥٠٢
الباب الثالث– دائرة النقل والمواصلات	١٦,٧	٣٦١٩٠٠٠٠	٢٠٩٤٧٧٤٠	٥٧١٣٧٧٤٠	٧٩٢١٧٢٩/٩٥٩	٤٩٢١٦٠١٠/٠٤١
الباب الرابع– دائرة الإسكان والمصايف	٢٠,٨	٣٨١٠٢٧٠٠	٧٥٢٢١٧٧	٤٥٦٢٤٨٧٧	٩٩٠٧٨٦٩/٨٠٢	٣٥٧١٧٠٠٧/١٩٨
الباب الخامس– دائرة المباني العامة	١٧,٣	١٤٠١٥٢٠٠	١٦٤٧٩٢٣١	٣٠٤٩٤٤٣١	٨٢٤٢١٢٤/٩٠٢	٢٢٢٥٢٣٠٦/٠٩٨
الباب السادس– دائرة الصحة العامة	٢,١	٩٢٧٠٠٠٠	٣٢٠٦٣٢٣	١٢٤٧٦٣٢٣	٩٨٠٢٨٠/٩٢٦	١١٤٩٦٠٤٢/٠٧٤
الباب السابع– دائرة الثقافة العامة	٤,٣	٨٦٥٦٠٠٠	٤٦٠٤٢٢١	١٣٢٦٠٢٢١	٢٠٥٢٣١٦/٤٢٤	١١٢٠٧٩٠٤/٥٧٦
الباب الثامن– الاحتياط	٤,١	٠٠	١٤٨٣٨٧٥٦	١٤٨٣٨٧٥٦	١٩٦١١١١/٤٥٩	١٢٨٧٧٦٤٤/٥٤١
مشاريع الاتفاقية العراقية السوفيتية	٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	٠٠/٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠/٠٠
المجموع	١٠٠	١٤٣,٩٣٦,٤٤٨	٩٠,٨٢١,١٧٣	٢٣٤,٧٥٧,٦٢١	٤٧,٥٦٥,٣٦٦/٢٩٣	١٨٧,١٩٢,٢٥٤/٧٠٧

نظمت ميزانية سنة ١٩٦١ المالية وفق الأسس المتقدمة، وتبنت اتجاهات جديدة تميزها عن الميزانيتين السابقتين، وذلك بتوفير أقصى ما يمكن توفيره من المبالغ لها، كما أعادت النظر في ملاكات الدوائر المختلفة بقصد الاقتصار على اقل عدد ممكن من الموظفين والمستخدمين فحذفت عددا من الدرجات الوظيفية الشاغرة التي اعتبرت زائدة عن الحاجة [٣]، ولم يطرأ تعديل جوهري على شكل الميزانية العامة لسنة ١٩٦١، عند

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٠ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)، ص٢

(٢) الجدول نقلا عن: المصدر نفسه، ص٢

(٣) الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الجمهورية العراقية في عامها الثالث، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦١)، ص١.ص٢

تنظيمها فيما يتعلق بأبواب الصرف سوى إحداث القسم الثالث قوات جيش تحرير فلسطين تحت الباب الثالث عشر وزارة الدفاع[١].

هذا وقد ارصد لسد نفقات الدولة في ميزانية سنة ١٩٦١ المالية عند تصديقها مبلغ (١٢٠,٧٣٥,٠٠٠) دينارا [٢]، وقد صدرت بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦١ المالية والصادر في ٢٩ نيسان من السنة نفسها، وجرى الصرف قبيل ذلك من أول نيسان حتى صدور القانون المذكور بنسبة ١٢,١ من اعتمادات سنة ١٩٦٠ المالية شهريا وفقا لمنشور وزارة المالية المرقم ٤١٤٢ والمؤرخ في ٣٠ آذار ١٩٦١[٣]،

واستنادا إلى المادة الرابعة من قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠[٤]، أضيف إليه بعد ذلك مبلغ (٦٥٣,٢٠٧) دينارا بموجب قوانين الإضافة، فأصبح مجموع الاعتماد المصدق للسنة الموضوعة البحث (١٢١,٣٨٨,٢٠٧) دينارا، بلغت المصروفات الحقيقية منه (١١٩,١٨٨,٠٨١) دينارا، وبذلك حصل وفر قدره (٢,٢٠٠,١٢٦) دينارا من الاعتمادات المصدقة [٥]، والجدول رقم (٤١) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦١ المالية .

جدول رقم (٤١) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦١ المالية [٦]

الأبواب	العنوان	تخمينات الميزانية	الإضافة أو التنزيل	الاعتمادات النهائية	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	٦٢٥٨٥٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٠٠٨٥٠٠	٥,٧٧
٢	ديوان مجلس السيادة	٥٣٦٠٠	٠٠	٥٣٦٠٠	٠,٠٤
٣	ديوان مراقب الحسابات العامة	٥١٦٠٠	٠٠	٥١٦٠٠	٠,٠٤
٤	ديوان مجلس الوزراء	٩٤٠٥٠	١٣٠٠٠	١٠٧٠٥٠	٠,٠٩

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦١ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦١)، ص١

(٢) هلال ناجي، أضواء على حكم عبد الكريم قاسم، (القاهرة، ١٩٦١)، ص٢١٨

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦١ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦١)، ص١، الزمان، العدد ٧١٢٢، في ٢٩ نيسان ١٩٦١

(٤) أشارت المادة الرابعة من قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ "إذا حلت السنة المالية ولم تكن الميزانية العامة قد صودقت بعد فيكون لوزير المالية صلاحية إعطاء الأمر بالعمل باعتمادات ميزانية السنة المنصرمة بنسبة ١٢,١ منها شهريا للمزيد من التفصيل ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل، ص٢

(٥) محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص٣٧١.

(٦) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦١ المالية، ص١، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦١ المالية، ص٣١،الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الجمهورية العراقية في عامها الثالث، ص٣.ص٨

٥	مجلس الخدمة	٤٨٦٠٠	ـ ٤٠٠٠	٤٤٦٠٠	٠,٠٤
٦	وزارة الخارجية	١٦٩١٦٩٠	ـ ١٨٠٠٠	١٦٧٣٦٩٠	١,٣٨
٧	وزارة المالية	٦٧٣٧٨٢٠	١٠٣٨٠٠٠	٧٧٧٥٨٢٠	٦,٤٢
٨	وزارة الداخلية	١٣٥٤٢٠٠	ـ ٧٧٧٥٠	١٢٧٦٤٥٠	١.٠٥
٩	وزارة الإرشاد	١٠٨٧٣٣٠	ـ ٥٥٩٠٠	١٠٣١٤٣٠	٠,٨٥
١٠	دائرة الشرطة	٩٠١٠٥٠٠	٧٥٠٠٠	٩٠٨٥٥٠٠	٧,٤٨
١١	وزارة الشؤون الاجتماعية	١٨٥٧٩٦٠	ـ ٢٦٠٢٤	١٨٣١٩٣٦	١,٥١
١٢	وزارة الصحة	٦٨٣٨٣٣٠	ـ ٩٩٦٠٠	٦٧٣٨٧٣٠	٥,٥٥
١٣	وزارة الدفاع	٣٩٣٠٠٦٤٠	ـ ٢٠٠٠٠٠٠	٣٧٣٠٠٦٤٠	٣٠,٧٣
١٤	وزارة العدل	٢٠٦١٢٢٠	٠٠	٢٠٦١٢٢٠	١,٧٠
١٥	وزارة المعارف	٢٠٢١٥٠٠٠	١٥١١٥٣١	٢١٧٢٦٥٣١	١٧,٩٠
١٦	وزارة التجارة	٢٠٩٨٠٠	ـ ١٥٠٠٠	١٩٤٨٠٠	٠,١٦
١٧	وزارة الزراعة	٢٨٧٤٩٩٠	ـ ٦٦٥٥٠	٢٨٠٨٤٤٠	٢,٣١
١٨	وزارة المواصلات	٤٢٢٢٢٣٠	ـ ٣٦٤١٠	٤١٨٥٨٢٠	٣,٤٥
١٩	وزارة البلديات	١٩٠٨٣٠	ـ ٣١٧٣٠	١٥٩١٠٠	٠,١٣
٢٠	وزارة الإشغال والإسكان	٧٩٧٢٦٠	٠٠	٧٩٧٢٦٠	٠,٦٦
٢١	وزارة الإصلاح الزراعي	١٤١١٠	ـ ٣٧٩٠	١٠٣٢٠	٠,٠١
٢٢	وزارة النفط	٣٥٦٦٤٠	ـ ٣٩٢٥٠	٣١٧٣٩٠	٠,٢٦
٢٣	وزارة التخطيط	٣٢١٤٧٠	ـ ٤٦٩٥٠	٢٧٤٥٢٠	٠,٢٣
٢٤	وزارة الصناعة	٤١١٦٣٠	ـ ٣٠٧٠٠	٣٨٠٩٣٠	٠,٣٢
٢٥	الإدارة المحلية والبلديات	٧٧٥٠٠٠٠	٠٠	٧٧٥٠٠٠٠	٦,٣٨
٢٦	المشاريع الأخرى	٦٩٢٥٠٠٠	ـ ١٨٢٦٧٠	٦٧٤٢٣٣٠	٥,٥٥
المجموع		١٢٠٧٣٥٠٠٠	٦٥٣٢٠٧	١٢١٣٨٨٢٠٧	١٠٠

يلحظ من الجدول أعلاه أن تخصيصات سنة ١٩٦١ المالية زادت على تخصيصات السنة الماضية بمبلغ قدره (٥,١٢٠,٢٩٦) دينارا، إذ لا زال الإنفاق العسكري يحتل مركز الصدارة لكن هذا لا يعني أنها موازنة تسليحية بامتياز، فقد حصلت زيادات في بعض الأبواب، وقلصت أبواب أخرى مما يعكس التخبط في تقدير اعتمادات الموازنة العامة للدولة، وزيدت التخصيصات التقاعدية لتأمين دفع رواتب المتقاعدين ومخصصاتهم، والزيادة الملحوظة في اعتمادات وزارة المعارف نتيجة توسعها في فتح المدارس على اختلاف أنواعها .

أما إيرادات سنة ١٩٦١ المالية فقد خمنت بمبلغ (١١٢,٠٠٠,٠٠٠) دينارا [١]، أضيف إليها مبلغ (١٦٠,٠٠٠) دينارا، بموجب كتاب وزارة المالية المرقم ٦٩٠٢ والمؤرخ في ١٧ أيار ١٩٦١، فأصبح مجموع الإيرادات المخمنة (١١٢,١٦٠,٠٠٠) دينارا، بينما بلغت الواردات الحقيقية منه (١٢٠,٦٩٩,٩٧٩) دينارا أي بزيادة (٨,٥٣٩,٩٧٩) دينارا عن التخمينات المصدقة بمناسبة استلام القسم الأكبر من القسط المستحق على شركات النفط عن الربع الأخير من السنة المالية في يوم ٢٩ آذار ١٩٦٢، وقيده في حساب السنة ١٩٦١ المالية، وصدور القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦١، الذي زيدت بموجبه رسوم الكمارك والمكوس على المشروبات

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦١، القسم الأول، ص١٤٩

الروحية والسكاير والبنزين [١]، أما العجز فقد توقع حصول عجز مالي قدره (٨,٧٣٥,٠٠٠) دينارا غير أن زيادة الإيرادات الحقيقية من جهة، والضغط على المصروفات الإدارية من جهة أخرى، قد أدت إلى تغطية العجز وحصول زيادة في الإيرادات عن المصروفات بمبلغ (١,٥١١,٨٩٨) دينارا خلال هذه السنة المالية [٢]، إما تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦١ المالية، فالجدول رقم (٤٢) يبين ذلك بالتفصيل .

جدول رقم (٤٢) يبين تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦١ المالية [٣]

الأبواب	النسبة المئوية للصرف	الاعتماد المقرر لسنة ١٩٦١ دينار	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٦١ فلس – دينار	التوفير أو التجاوز فلس – دينار
الدائرة الزراعية	١٤,٢٤	٣٢٢٤٠٦٤٧	٧٣٣٧٩٦٧/٩١٦	٢٤٩٠٢٦٧٩/٠٨٤
الدائرة الصناعية	٩,٩٦	٢٨٦٤٨١٩٥	٥١٣٠٢٦٨/٢٦٦	٢٣٥١٧٩٢٦/٧٣٤
دائرة النقل والمواصلات	٢٣,٣١	٧٩٧٤٢٠٧٦	١٢٠٠٨٤٩١/٩٩٧	٦٧٧٣٣٥٨٤/٠٠٣
دائرة الإسكان والمصايف	١٦,٣٩	٥٨٦٦١٥١٥	٨٤٤٥٦١٦/٩٦٨	٥٠٢١٥٨٩٨/٠٣٢
دائرة المباني العامة	١٩,١٤	٣٤٧٣٦٩٤٧	٩٨٥٨٨٩٩/٣٥٧	٢٤٨٧٨٠٤٧/٦٤٣
دائرة الصحة العامة	١,١٦	١٩٥٨٤٤٩٠	٦٠٠١٧٣/٢١٧	١٨٩٨٤٣١٦/٧٨٣
الدائرة الثقافية	٤,٧٦	١٩٤٣٥٢٦٨	٢٤٥٢٥١٦/٧٩١	١٦٩٨٢٧٥١/٢٠٩
الاحتياط	١١,٠٠	٥٦٦٨٥٦٣/٣٦٤	٥٦٦٨٥٦٣/٣٦٤	٠٠٠
مشاريع الاتفاقية العراقية السوفيتية	٠٠	٢٣٦٣٠٩٠	٠٠	٢٣٦٣٠٩٠/٠٠٠
فوائد القروض المسددة	٠٠	١٩٧١٩/٥٢٤	١٩٧١٩/٥٢٤	٠٠٠
المجموع	١٠٠	٢٨١,١٠٠,٥١٠/٨٨٨	٥١,٥٢٢,٢١٧/٤٠٠	٢٢٩,٥٧٨,٢٩٣/٤٨٨

التزمت وزارة المالية عند إعداد لائحة قانون ميزانية ١٩٦٢ المالية بنفس الأسس العامة السابقة مع مضاعفة الاهتمام بمكافحة التضخم وصيانة أرصدة البلدان الأجنبية وتطوير وسائل تحقيق الأهداف المقصودة بما يلاءم الظروف المتوقعة خلال السنة المالية المقبلة، وأوضحت المذكرة الإيضاحية إلى اتخاذ التدابير الواجب إتباعها لإعادة تنسيق ملاكات الدوائر وإلغاء الوظائف الزائدة والشاغرة [٤]، وقد اتخذت وزارة المالية إجراءا جديدا للحد من مدى الإنفاق العام وقصره على أحوال الضرورة ولحشد الأموال العامة وتنسيق استعمالها على أفضل وجه ممكن، ولتنمية موارد الدولة خارج القطاع النفطي فلهذه الإغراض مجتمعة استصدر قانون رقم ٨٣ لسنة

(١) للمزيد من التفصيل عن إيرادات سنة ١٩٦١ ينظر: ملحق رقم (٤)

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦١ المالية، ص١، الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب الإحصائي ١٩٦٠–١٩٧٠، الجهاز المركزي للإحصاء، (بغداد، ١٩٧٢)، ص٢٠٩

(٣) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦١ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٤، ص٢٢.ص٨٢

(٤) وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٢ المالية، ص١٤

١٩٦١[١]، وقد قدمت وزارة المالية كتابها المرقم ٢٥٠ والمؤرخ في ٢٥ آذار ١٩٦٢، لائحة قانون ميزانية الجمهورية العراقية والميزانيات الملحقة بها، وبعد مناقشتها وإجراء التعديلات المطلوبة عليها من قبل مجلس الوزراء، أقرت بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المالية [٢]، وتعد ميزانية هذه السنة أضخم ميزانية في تاريخ العراق فقد وصلت اعتماداتها المخمنة حدا قياسيا لم يسبق له مثيل فقد نظمت بنفقات تخمينية قدرها (١٢٧,٠٠٣,٩٤٥) دينارا[٣]، أضيف إليه بعد ذلك مبلغ قدره (٢,٩٥١,١٨٤) دينارا أو بنسبة ٢,٣% من الاعتماد المصدق بموجب قوانين الإضافة، فأصبح مجموع الاعتمادات المقررة لهذه السنة (١٢٩,٩٥٥,١٢٩) دينارا، بلغت المصروفات الحقيقية منه (١٢٨,٤٠٠,٩٤٨) دينارا، وبهذا حصلت وفرة مالية قدرها (١,٥٥٤,١٨١) دينارا [٤]، والجدول رقم (٤٣) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٢ المالية .

جدول رقم (٤٣) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٢ المالية [٥]

الأبواب	العنوان	تخمينات الميزانية	الإضافة أو التنزيل	الاعتمادات النهائية	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	٦٥٠٣٥٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٨٠٠٣٥٠٠	٦,١٦
٢	ديوان القصر الجمهوري	٥٤٥٥٠	ـ ٢٥٠٠	٥٢٠٥٠	٠,٠٤
٣	ديوان مراقبة الحسابات العامة	٤٩٥٩٥	٠٠	٤٩٥٩٥	٠,٠٤
٤	ديوان مجلس الوزراء	٩٦٢٣٠	ـ ٨٤٠٠	٨٧٨٣٠	٠,٠٧
٥	مجلس الخدمة العامة	٤٦٥٥٠	٠٠	٤٦٥٥٠	٠,٠٤
٦	وزارة الخارجية	١٨٣٩٣٣٠	ـ ٣٣٢٠٠٠	١٥٠٧٣٣٠	١,١٦
٧	وزارة المالية	٥٦٤٥٩٩٠	٦٧٧٨١٥	٦٣٢٣٨٠٥	٤,٨٧
٨	وزارة الداخلية	١٣٦٥٥٠٠	ـ ٧٤٦٨٠	١٢٩٠٨٢٠	٠,٩٩
٩	وزارة الإرشاد	١٣٠٨٨٨٠	٠٠	١٣٠٨٨٨٠	١,٠١
١٠	دائرة الشرطة	١٠١٩٥٤٠٠	ـ ٤٠٠٠	١٠١٩١٤٠٠	٧,٨٤

(١) ألزمت بموجب هذا القانون جميع المصالح والدوائر شبه الرسمية ذات الميزانيات المستقلة بعرض ميزانياتها على وزارة المالية واستحصال مصادقتها عليها، وأخضعت إرباحها لضريبة الدخل، ووضعت قاعدة واضحة لرد الفائض عن رؤوس أموالها واحتياطياتها إلى خزينة الدولة بدلا من المصارف بحيث يحد مما لتلك الموجودات من اثأر توسعية في حركة الائتمان، ويتيسر للدولة استعمال الموجودات الفائضة في مواجهة الحاجات الآنية للخزينة للمزيد ينظر: وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٢ المالية، ص١٥

(٢) د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٦ آذار ١٩٦٢

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)، ص١

(٤) د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢، ص١

(٥) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ المالية، ص١، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٢ المالية، ص٣٢

١١	وزارة الشؤون الاجتماعية	١٨٥٥٦٥٠	ـ ٣٨٩٦١	١٨١٦٦٨٩	١,٤٠
١٢	وزارة الصحة	٧٥٣٨٣٣٠	٠٠	٧٥٣٨٣٣٠	٥,٨٠
١٣	وزارة الدفاع	٣٩٠٠٠٠٠٠	٠٠	٣٩٠٠٠٠٠٠	٣٠,٠١
١٤	وزارة العدل	٢١٥٩٢٠٠	٠٠	٢١٥٩٢٠٠	١,٦٦
١٥	وزارة المعارف	٢٣٧٥٠٠٠٠	١٢٥٣٣٠٠	٢٥٠٠٣٣٠٠	١٩,٢٤
١٦	وزارة التجارة	٢١٠٤١٠	٠٠	٢١٠٤١٠	٠,١٦
١٧	وزارة الزراعة	٢٨٨٧٠٦٠	ـ ٤٩٨٤٠	٢٨٣٧٢٢٠	٢,١٨
١٨	وزارة المواصلات	٤٦٨٧٥٦٠	ـ ٢٢٩٣٠٠	٤٤٥٨٢٦٠	٣,٤٣
١٩	وزارة البلديات	١٣٩١٥٠	٥٤٠٠	١٤٤٥٥٠	٠,١١
٢٠	وزارة الإشغال والإسكان	٩٢٩٧٣٠	ـ ١٠٩٤٨٠	٨٢٠٢٥٠	٠,٦٣
٢١	وزارة الإصلاح الزراعي	١٣٠٨٠	ـ ٢٧٥٠	١٠٣٣٠	٠,٠١
٢٢	وزارة النفط	٣٦٤١٣٠	ـ ٢٨٠٥٠	٣٣٦٠٨٠	٠,٢٦
٢٣	وزارة التخطيط	٤١٣٣٨٠	ـ ٩٦٤٥٠	٣١٦٩٣٠	٠,٢٤
٢٤	وزارة الصناعة	٤٠٠٧٤٠	ـ ٢٩٧٥٠	٣٧٠٩٩٠	٠,٢٩
٢٥	الإدارة المحلية والبلديات	٨٣٠٠٠٠٠	٨٢٥٨٣٠	٩١٢٥٨٣٠	٧,٠٢
٢٦	المشاريع الأخرى	٧٢٥٠٠٠٠	ـ ٣٠٥٠٠٠	٦٩٤٥٠٠٠	٥,٣٤
المجموع		١٢٧٠٠٣٩٤٥	٢٩٥١١٨٤	١٢٩٩٥٥١٢٩	١٠٠

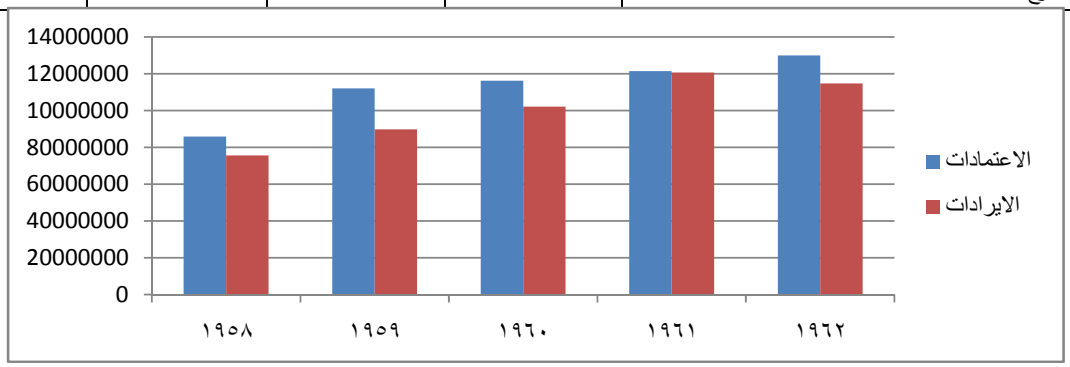

شكل رقم (٧) يبين الاعتمادات والإيرادات النهائية للموازنة العامة ١٩٥٨ – ١٩٦٢

يلحظ من الجدول أعلاه أن اعتمادات سنة ١٩٦٢ المالية زادت على اعتمادات السنة الماضية بمبلغ (٨,٥٦٦,٩٢٢) دينارا، حصلت زيادة في تخصيصات وزارة الدفاع للإيفاء بمتطلبات بناء جيش وطني على أسس حديثة وتسليحه من مختلف المناشئ العالمية وإعداده وفق عقيدة وطنية لا فئوية، والزيادة في تخصيصات وزارة المعارف نتيجة للتوسعة التي جرت في الإدارة والمدارس على اختلاف مراحلها وأنواعها وفقا للخطة المرسومة، كما حصلت زيادة في نفقات الإدارات المحلية نتيجة التوسع في إعمالها، وهناك زيادات أخرى في بعض أبواب الميزانية اقتضتها التوسعات الطبيعية في مجالات الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية وسائر مرافق الدولة الأخرى في حين قلصت أبواب أخرى.

أما إيرادات سنة ١٩٦٢ المالية فقد خمنت بمبلغ قدره (١١٨,٤٥٦,٢٨٤) دينارا، وهي تزيد على تخمينات السنة الماضية بمبلغ (٦,٢٩٦,٢٨٤) دينارا، بلغت الإيرادات الحقيقية منها (١١٤,٧٠٨,٥٩٣) دينارا، وبذلك ظهر نقص قدره (٣,٧٤٧,٦٩١) دينارا [١]، كان سببه النقص الملحوظ في إيرادات ضريبة الدخل من شركات النفط وإيرادات الكمارك والمكوس فضلا عن النقص في إيرادات الضرائب الأخرى الناجم عن الزيادة في التخمين، إن ازدياد الصرف من جهة وقلة الإيرادات الحقيقية من جهة أخرى أدت بالنتيجة إلى حصول عجز قدره (١٣,٦٩٣,٣٥٥) دينارا [٢]، إما تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة فالجدول رقم (٤٤) يبين ذلك بالتفصيل.

جدول رقم (٤٤) يبين تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٢ المالية [٣]

الأبواب	النسبة المئوية للصرف	الاعتماد المقرر لسنة ١٩٦٢ دينار	الإضافات دينار	الاعتمادات المنقحة دينار	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٦٢ فلس – دينار	التوفير أو التجاوز فلس – دينار
الباب الأول– الدائرة الزراعية	١٠,٦٣	٢٠١٧٩٠٠٠	١٥٤٩٦٥٩١	٣٥٦٧٥٥٩١	٦٣٠٢٢٧٨/٥٤٣	٢٩٣٧٣٣١٢/٤٥٧
الباب الثاني– الدائرة الصناعية	١٧,٤٢	٢٤٦٧٥٠٠٠	١١٧٤١٢٨١	٣٦٤١٦٢٨١	١٠٣٢٦٥٢٩/٩١٥	٢٦٠٨٩٧٥١/٠٨٥
الباب الثالث– دائرة النقل والمواصلات	٢٦,٦٣	٣٢٤١٠٠٠٠	٢٠٦٤١٧٢٠	٥٣٠٥١٧٢٠	١٥٧٩٢٤٧٧/٨٩٧	٣٧٢٥٩٢٤٢/١٠٣
الباب الرابع– دائرة المباني الإسكان	٤٤,٤٩	٣٠٧٩٢٠٠٠	٢٤٢٢٦٥٠٧	٥٥٠١٨٥٠٧	٢٦٣٨٣٤٣٨/١٣٨	٢٨٦٣٥٠٦٨/٨٦٢
الباب الخامس– تسديد إقساط وفوائد القروض	٠,٨٣	٤٩٢١٩١	٠٠	٤٩٢١٩١	٤٩٢١٩٠/٣٩٥	٠٠/٦٠٥
المجموع	١٠٠	١٠٨,٥٤٨,١٩١	٧٢,١٠٦,٠٩٩	١٨٠,٦٥٤,٢٩٠	٥٩,٢٩٦,٩١٤/٨٨٨	١٢١,٣٥٧,٣٧٥/١١٢

يمكن القول أن الميزانيات العامة التي تلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، خطوة كبيرة إلى الإمام فيما يتعلق بازدياد مجموع قيمها واقترابها من المبالغ المطلوبة لإشباع الحاجات الملحة، ألا انه من المهم جدا أن نلاحظ استمرار اعتماد الميزانيات العامة في العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨– ١٩٦٣) على عوائد النفط فقد ازدادت إيرادات الميزانية العامة من ٣٠ % إلى ٥٠% من مجموع إيرادات العوائد النفطية، وان الاتجاه الاستهلاكي لا يزال يمثل الصفة الرئيسية لمصروفات الميزانية الاعتيادية، ويتضح ذلك من مجموع الرواتب ومخصصات غلاء المعيشة والرواتب التقاعدية قد بلغت أكثر من حصة الميزانية من عوائد النفط، فضلا عن انتهاج ميزانيات العهد الجمهوري سياسة العجز المالي المخطط .

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٢، ص٩٠.ص٩٤، عبد الرحمن الحبيب، المصدر السابق، ص٤٧.ص٤٨

(٢) للمزيد من التفصيل عن إيرادات سنة ١٩٦٢ ينظر: ملحق رقم (٥)

(٣) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٢المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٤)، ص٢

المبحث الرابع

وزارة المالية وموازنات الوزارات والهيئات الحكومية (١٩٦٣– ١٩٦٨)

شهدت الجمهورية العراقية تطورات سياسية مهمة أثرت تأثيرا مباشرا في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، ففي مطلع هذه السنة شهدت البلاد أوضاع سياسية مؤثرة على مجمل النشاط الاقتصادي للبلاد تمثلت بوقوع انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، والإطاحة بحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم، ومن ثم إحداث حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣[١]، فضلا عن حوادث الشمال مما أدى إلى حصول نوع من عدم الاستقرار كان له تأثيره السيئ في الإنتاج وتوقعات المنتجين والنشاط الاقتصادي بصورة عامة، وعلى اثر تلك الإحداث انحسر رأس المال الخاص عن بعض مجالات العمل [٢].

وبالرغم من ذلك أوضحت المذكرة الإيضاحية لميزانية سنة ١٩٦٣ المالية، أن أرقام هذه الميزانية وضعت لتعكس سياسة الإصلاح والتطوير التي رسم خطوطها وحدد عناصرها المنهاج الحكومي، وتميزت الميزانية الجديدة بمميزات خاصة بالنسبة إلى الميزانيات السابقة إذ حشدت جميع الإمكانيات المالية للدولة لانجاز الإصلاحات التي يتطلع إليها أبناء الشعب وركزت الميزانية الجديدة على الخدمات الأساسية لا سيما التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية إذ أرصدت لها اعتمادات إضافية لتحقيق انطلاقة واسعة في هذه المجالات الحيوية، وضغطت إلى أقصى حد على النفقات الاستهلاكية غير الضرورية وذلك لتأمين إنفاق أموال الدولة في أفضل الوجوه والحصول على أعظم نفع منها [٣]، فقد ارتفعت اعتمادات الميزانية العامة خلال المدة (١٩٥٨– ١٩٦٢) بنسبة ٨٠% وزاد عدد موظفي الدولة ومستخدميها خلال المدة ذاتها بنحو ٨٣%، حيث أصبح من

---

(١) حركة وقعت في ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٦٣، نتيجة للتطورات التي مر بها العراق منذ انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، فقد اتسعت هوة الخلاف بين أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث المنحل وخاصة بين علي صالح السعدي وحازم جواد، وبين المدنيين والعسكريين وبين الحزب والقوى الوطنية والقومية الأخرى ولا سيما الشيوعيون وحركة القوميين العرب، وغياب القيادة الجماعية داخل الحزب والتكتلات التي كانت واضحة في القيادة، إضافة إلى ممارسات الحرس القومي القمعية التي أدت إلى نفور الشارع العراقي من جراء تلك الممارسات وتحوله إلى قوة مقابلة للجيش ومنظمة عسكرية معادية يعبر عن نفسه بفتح الباب لكل قارع ورفضهم للانتقادات التي وجهت لهم، زيادة على الدور الذي أداه عبد السلام عارف رئيس الجمهورية في إذكاء هذه الخلافات بهدف تعزيز سيطرته على الدولة بمساندة جمال عبد الناصر لضرب البعثيين، وبناء على الخطة المرسومة قام عبد السلام عارف مع أعوانه في الساعة السادسة صباحا من يوم الاثنين الموافق ١٨ تشرين الثاني لسنة ١٩٦٣ بالاستيلاء على مرسلات الإذاعة والتلفزيون في بغداد، وحل وإلغاء الحرس القومي فورا قيادة ومقرات وإفرادا، ووضع الجيش في حالة إنذار قصوى، وفرض منع التجوال للمزيد ينظر جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٧، ص٥.ص١٤، ثورة نصيف جاسم الربيعي، التطورات السياسية في العراق في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨ –١٩٦٨، ط١، مؤسسة ثائر العصامي، (بغداد، ٢٠١٥)، ص٣٥.ص٣٨

(٢) وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تحضير تخمينات الميزانية العامة لسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)، ص١

(٣) وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ المالية، ص١

المحتم إن يؤخذ بنظر الاعتبار في تنظيم تخمينات ميزانية سنة ١٩٦٣ المالية ضرورة استبعاد المصروفات غير المهمة [١].

قدمت وزارة المالية كتابها في المرقم ٤٢٢ والمؤرخ في ٢٠ آذار ١٩٦٣ المالية، لائحة قانون ميزانية الجمهورية العراقية والميزانيات الملحقة بها للسنة المذكورة إلى ديوان مجلس الوزراء، وبعد المداولة أقرت من قبل مجلس الوزراء [٢]، بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٣ المالية، وجرى الصرف قبل ذلك من بداية الشهر حتى يوم صدور القانون المذكور بنسبة ١٢/١ من اعتمادات السنة ١٩٦٢ المالية وفقا لمنشور وزارة المالية المرقم ٤٦٣٥ والمؤرخ في ٣٠ آذار ١٩٦٣، الصادر استنادا إلى أحكام المادة الرابعة المعدلة من قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ [٣]، ورصد للميزانية عند تصديقها مبلغ قدره (١٣٤,٩٠٦,٨٦٠) دينارا لسد نفقات الدولة خلال السنة ١٩٦٣ المالية [٤]، أضيف إليه بعد ذلك مبلغ قدره (٢١,٦٠٩,٧٥٥) دينارا، أي ما يعادل ١٦% من الاعتمادات المصدقة بموجب قوانين الإضافة رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣، وقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ المالية ، فأصبح مجموع الاعتمادات المقررة لهذه السنة (١٥٦,٥١٦,٦١٥) دينارا، بلغت المصروفات الحقيقية منه(١٤٩,٠٢٥,٤٧٨) دينارا، وعليه فان الاعتمادات المخصصة قد سجلت زيادة قدرها (٧,٤٩١,١٣٧) دينارا بالنسبة إلى النفقات الحقيقية بسبب عدم إملاء الشواغر وإتباع اغلب الوزارات جانب الاقتصاد في النفقات [٥]، والجدول رقم (٤٥) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٣ المالية .

جدول رقم (٤٥) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٣ المالية [٦]

الأبواب	العنوان	تخمينات الميزانية	الإضافة أو التنزيل	الاعتمادات النهائية	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	٨٠٠١٥٠٠	١٧٢٠٠٠٠	٩٧٢١٥٠٠	٦,٢١
٢	ديوان القصر الجمهوري	٢٥٨٤٧٠	٠٠	٢٥٨٤٧٠	٠,١٧
٣	ديوان مراقب الحسابات العام	٥٠٦٠٠	ـ ٦٧٥٠	٤٣٨٥٠	٠,٠٣

(١) د.ك.و، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تحضير تخمينات الميزانية العامة لسنة ١٩٦٣ المالية، ص١.ص٢

(٢) د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٣ نيسان ١٩٦٣، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣، ص٧٨

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ المالية، ص٥

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)، ص١

(٥) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٤، ص٢٢٣

(٦) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٣ المالية، ص١، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ المالية، ص٣٩، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ المالية، ص١٩

٤	ديوان مجلس الوزراء	٩٧٧٣٠	٤٧٠	٩٨٢٠٠	٠,٠٦
٥	مجلس الخدمة	٤٨٣٥٠	٠٠	٤٨٣٥٠	٠,٠٣
٦	وزارة الخارجية	١٨٥١٠٠٠	ـ ١٩٢٥٧٠	١٦٥٨٤٣٠	١,٠٦
٧	وزارة المالية	٦٠٣١٣٩٠	ـ ٨٨٠١٠	٥٩٤٣٣٨٠	٣,٨٠
٨	وزارة الداخلية	١٤٥٢٠٧٠	٩٠٥٠	١٤٦١١٢٠	٠,٩٣
٩	وزارة الإرشاد	١٣٥٠٣٠٠	٠٠	١٣٥٠٣٠٠	٠,٨٦
١٠	دائرة الشرطة	١٠٤٧٠٨٠٠	١٥٢١٠٥٠	١١٩٩١٨٥٠	٧,٦٦
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٩٦٢٤٣٠	ـ ٣٧٢٧٥	١٩٢٥١٥٥	١,٢٣
١٢	وزارة الصحة	٨٣٣١٤٠٠	ـ ٧٥٣٠٠٠	٧٥٧٨٤٠٠	٤,٨٤
١٣	وزارة الدفاع	٣٩٠٠٠٠٠٠	١٤٠٨١٠٠٠	٥٣٠٨١٠٠٠	٣٣,٩١
١٤	وزارة العدل	٢٢٠٧٢٣٠	ـ ١٩٧٨٠	٢١٨٧٤٥٠	١,٤٠
١٥	وزارة التربية والتعليم	٢٧٠٠٠٠٠٠	ـ ٩٩٩١٢٥	٢٦٠٠٠٨٧٥	١٦,٦١
١٦	وزارة الاقتصاد	٢٠٧٠٨٠	ـ ١٥١٣٠	١٩١٩٥٠	٠,١٢
١٧	وزارة الزراعة	٢٨٦٧٠٠٠	ـ ٤٠٨٧٧٠	٢٤٥٨٢٣٠	١,٥٧
١٨	وزارة المواصلات	٤٧٧٤٨٧٠	ـ١٦٢٢٤٠	٤٦١٢٦٣٠	٢,٩٥
١٩	وزارة الشؤون البلدية والقروية	١٥٥٢١٠	ـ ١٤٨٤٠	١٤٠٣٧٠	٠,٠٩
٢٠	وزارة الإشغال والإسكان	٩٥٦٩٣٠	ـ ١٢٤٦٩٠	٨٣٢٢٤٠	٠,٥٣
٢١	وزارة الإصلاح الزراعي	١٢١٧٠	٠٠	١٢١٧٠	٠,٠١
٢٢	وزارة النفط	٣٥٣٣٣٠	ـ ٥٣٢٩٥	٣٠٠٠٣٥	٠,١٩
٢٣	وزارة التخطيط	٣٦٠٦٥٠	ـ ٥٣٨٠٠	٣٠٦٨٥٠	٠,٢٠
٢٤	وزارة الصناعة	٣٩٦٣٥٠	ـ ٤٨٠٤٠	٣٤٨٣١٠	٠,٢٢
٢٥	الإدارة المحلية والبلديات	٨٧٥٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠	٩٧٠٠٠٠٠	٦,٢٠
٢٦	المشاريع الأخرى	٧٩٦٠٠٠٠	٦٣٠٥٥٠٠	١٤٢٦٥٥٠٠	٩,١١
المجموع		١٣٤٩٠٦٨٦٠	٢١٦٠٩٧٥٥	١٥٦٥١٦٦١٥	١٠٠

يلاحظ من الجدول أعلاه أن اعتمادات سنة ١٩٦٣ المالية زادت على اعتمادات السنة الماضية (٢٦,٥٦١,٤٨٦) دينارا، حصلت زيادات ملحوظة في تخصيصات معظم أبواب الميزانية بالنسبة لما كانت عليه خلال السنة الماضية كان معظمها في نفقات وزارة الدفاع وذلك وفقا للخطة المرسومة لتعزيز القدرات العسكرية للجيش العراقي وبناءه وإعداده وفق الأسس الحديثة، كذلك حصلت زيادة في نفقات قوات الشرطة ولأمن ورواتب المتقاعدين والمكافآت التقاعدية والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية والخدمات الصحية وهناك زيادات في بعض أبواب الميزانية اقتضتها الظروف في سائر مرافق الدولة .

إما إيرادات سنة ١٩٦٣ المالية فقد خمنت بمبلغ قدره (١٢٠,٣٣٦,٨٠٠) دينارا عند تنظيم الميزانية، ثم أضيف إليها بعد ذلك مبلغ (٤,٧٥٠,٠٠٠) دينارا، بموجب قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤، فأصبح مجموع التخمينات (١٢٥,٠٨٦,٨٠٠) دينارا، وبهذا فهي تزيد على تخمينات السنة الماضية (٦,٦٣٠,٥١٦) دينارا، وقد بلغت الإيرادات الحقيقية (١٢٦,٧٧٣,٣٥٦) دينار، أي بزيادة قدرها (١,٦٨٦,٥٥٦) دينارا [١]، نتيجة الزيادة في

(١) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٥، ص٣٩٣

إيرادات الباب الثامن المؤسسات والمشاريع الحكومية، والزيادة في عوائد النفط بسبب زيادة التصدير من جهة وارتفاع نسبة حصة الميزانية العامة من عوائد النفط خلال هذه السنة من جهة أخرى وذلك بجعلها ٥٠% بدلا من ٤٩% الذي كانت عليه خلال السنة الماضية [١]، إن التوسع بالإنفاق أدى إلى حصول عجز حقيقي قدره (٢٢,٢٥٢,١٢٢) دينارا، غير إن آثار تلك الانعكاسات خفت عند تسلم مبلغ القرض الكويتي [٢].

يلاحظ أن مقدار العجز في موازنة هذه السنة كان أكثر جسامة مما هو في ميزانيات السنوات السابقة، رغم إن وزارة المالية استمرت في ممارسة سياسة الضغط على المصروفات، وسبب ذلك الظروف التي مرت بها البلاد خلال هذه السنة التي حتمت زيادة المصروفات بنسبة كبيرة لا تتناسب مع الإيرادات المحصلة وقد سبب ذلك انعكاسات غير مريحة على الوضع المالي والنقدي للحكومة [٣]، إما تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٣ المالية، فالجدول رقم (٤٦) يبين ذلك بالتفصيل .

جدول رقم (٤٦) يبين تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٣ المالية [٤]

الأبواب	النسبة المئوية للصرف	الاعتماد المقرر لسنة ١٩٦٣ دينار	الإضافات دينار	الاعتمادات المنقحة دينار	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٦٣ فلس – دينار	التوفير أو التجاوز فلس – دينار
الباب الأول– الدائرة الزراعية	٨,٣١	٢٢٧٦٠٠٠٠	٢٧١٦٦٥٥٩	٤٩٩٢٦٥٥٩	٤٥٠٦٨٥٣/٧٦٨	٤٥٤١٩٧٠٥/٢٣٢
الباب الثاني– الدائرة الصناعية	١٧,٥٦	٣٩٦٠٧٠٠٠	٢٥٤٧٢٤٤٤	٦٥٠٧٩٤٤٤	٩٥٢٩٤٨٦/١٣٨	٥٥٥٤٩٩٥٧/٨٦٢
الباب الثالث– دائرة النقل والمواصلات	٣٣,٧٧	٢٩٨٠٠٠٠٠	٣٢٥٩١٩٤٢	٦٢٣٩١٩٤٢	١٨٣٢٠١٥٦/٩٦٢	٤٤٠٧١٧٨٥/٠٣٨
الباب الرابع– دائرة المباني و الإسكان	٣٩,١١	٢٥٤٥٧٠٠٠	٣٢١٥٠٣٤٥	٥٧٦٠٧٣٤٥	٢١٢٢٢٤٧١/٢٥٤	٣٦٣٨٤٨٧٣/٧٤٦
الباب الخامس– تسديد إقساط	١,٢٥	٦٧٦٠٧٦	٠٠	٦٧٦٠٧٦	٦٧٦٠٧٥/٢٩١	٠/٧٠٩

(١) للمزيد من التفصيل عن إيرادات سنة ١٩٦٣ ينظر: ملحق رقم (٦)

(٢) القرض الكويتي: قرض عقدته الحكومة العراقية مع الكويت سنة ١٩٦٤ يبلغ مقداره ٣٠ مليون جنيها إسترلينيا وقد دفع القرض دفعة واحدة لحساب البنك المركزي العراقي لدى بنك انكلترا في لندن، ومدته ٥٢ سنة ولا تتقاضى الكويت عنه أي فائدة ويجري تسديد القرض بتسعة عشر قسطا، وقيمة كل قسط (١,٥٧٨,٠٠٠) باون إسترليني عدا القسط الأخير حيث يكون مقداره (١,٥٩٦,٠٠٠) باون إسترليني ويستحق القسط الأول بعد سبع سنوات من تاريخ دفع المبلغ إلى البنك المركزي العراقي، وتتعهد الحكومة العراقية بتسديد مبلغ القرض بالجنيه الإسترليني القابل للتحويل محسوبا على أساس القيمة الذهبية للجنيه الإسترليني المحررة من قبل صندوق النقد الدولي ولقد دفع القرض بقصد تمويل نفقات الميزانية الاعتيادية وتعزيز الموجودات الأجنبية في العراق للمزيد من التفصيل ينظر: سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، ص٢٤١.ص٢٤٢، العراق وقائع وأحداث، القسم الثاني، المصدر السابق، ص١٥٠

(٣) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب السنوي، ص٢٤٦

(٤) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٦)، ص٤

وفوائد القروض						
المجموع	١٠٠	١١٨,٣٠٠,٠٧٦	١١٧,٣٨١,٢٩٠	٢٣٥,٦٨١,٣٦٦	٥٤,٢٥٥,٠٤٣/٤١٣	١٨١,٤٢٦,٣٢٢/٥٨٧

عمدت وزارة المالية عند تنظيم ميزانية سنة ١٩٦٤ المالية إلى الضغط على المصروفات إلى أقصى حد، دون الإخلال بالخدمات الأساسية وبالتوسعات الضرورية التي تقتضيها المصلحة العامة، وركزت على الأمور الأساسية لا سيما الدفاع الوطني والتعليم والصحة والشؤون الاقتصادية والاجتماعية فخصصت لها اعتمادات كبيرة تؤمن التوسع المطرد في هذه المجالات الحيوية من جهة، ومن جهة أخرى ضغطت إلى أقصى حد ممكن على النفقات الاستهلاكية غير الضرورية مستهدفة من كل ذلك إن يكون إنفاق أموال الدولة في أفضل الوجوه وللحصول على اكبر المنافع [١]، وحذفت عدد غير قليل من الوظائف الشاغرة في الملاكات مستهدفة معالجة التضخم في الجهاز الإداري ومراعية ضرورة إيجاد التعادل النسبي بين الكلفة والإنتاج بحيث تؤدي الخدمات للجمهور وتنتج المواد بأقل كلفة ممكنة [٢].

وفي ٣٠ آذار ١٩٦٤، صدر قانون الميزانية العامة للجمهورية العراقية رقم ٣١ لسنة ١٩٦٤، بموجبه رصد لسد نفقات الدولة مبلغ قدره (١٤٤,٧١٩,٥٢٠) دينارا، وهذا الرقم يزيد على تخمينات السنة الماضية بحوالي (٩,٨١٢,٦٦٠) دينارا [٣]، أضيف إليه بعد ذلك مبلغ قدره (٣٦,٥٣٣,٤٨٠) دينارا، بموجب قوانين الإضافة رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٤، وقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥، فأصبح مجموع الاعتمادات النهائية لهذه السنة (١٨١,٢٥٣,٠٠٠) دينارا، بلغت المصروفات الحقيقية منه (١٨٠,١٢٤,٩٩٣) دينارا، وعليه فأن الاعتمادات المخصصة قد سجلت زيادة قدرها (١,١٢٨,٠٠٧) دينارا بالنسبة إلى النفقات الحقيقة لاعتماد بعض الوزارات جانب الاقتصاد في النفقات [٤].

إن اعتمادات سنة ١٩٦٤ المالية زادت على اعتمادات السنة الماضية بمبلغ قدره (٢٤,٧٣٦,٣٨٥) دينارا، شكلت نفقات وزارة الدفاع والشرطة والتربية والصحة والمالية والإدارة المحلية والبلديات ورواتب التقاعد والمكافات التقاعدية النسبة الأكبر في التخصيصات المالية، والجدول رقم (٤٧) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٤ المالية.

---

(١) وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تحضير تخمينات الميزانية العامة لسنة ١٩٦٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٤)، ص١.ص٢

(٢) وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٤ المالية، ص١.ص٨

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٤المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٤)، ص١

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٤ المالية، ص٦، عبد الرحمن الحبيب، المصدر السابق، ص٤٩

جدول رقم (٤٧) تخصيصات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٤ المالية [١]

الأبواب	العنوان	تخمينات الميزانية	الإضافة أو التنزيل	الاعتمادات النهائية	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	٩٧٥١٥٠٠	٠٠	٩٧٥١٥٠٠	٥,٣٨
٢	ديوان القصر الجمهوري	٢٠٠٨٨٠	١٣٢٠	٢٠٢٢٠٠	٠,١١
٣	ديوان مراقب الحسابات العام	٩٠٠٣٠	٠٠	٩٠٠٣٠	٠,٠٥
٤	ديوان مجلس الوزراء	١٠٤٧١٠	١١٨٦٠٠	٢٢٣٣١٠	٠,١٢
٥	مجلس الخدمة	٥١١٨٠	١٧٠٠	٥٢٨٨٠	٠,٠٣
٦	وزارة الخارجية	١٦٨٠٦٣٠	٢٩٥١٠٠	١٩٧٥٧٣٠	١,٠٩
٧	وزارة المالية	٦٧٥٠٦٧٠	٣٤٠٤٠٠	٧٠٩١٠٧٠	٣,٩١
٨	وزارة الداخلية	١٣٧٥٨٧٠	٦٠٠٠٠	١٤٣٥٨٧٠	٠,٧٩
٩	وزارة الإرشاد	١٥٧٢٥٥٠	٢٣١٣٦	١٥٩٥٦٨٦	٠,٨٨
١٠	دائرة الشرطة	١١٧٩٣٤٩٠	٣٤٢٩٠٠٠	١٥٢٢٢٤٩٠	٨,٤٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٧٤٧٨٩٠	١٦٠٠٥٠	١٩٠٧٩٤٠	١,٠٥
١٢	وزارة الصحة	٧٩٥٢٥٧٠	١١٨٣٠٠	٨٠٧٠٨٧٠	٤,٤٥
١٣	وزارة الدفاع	٤٥٩٢٥٨٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٥٣٩٢٥٨٠٠	٢٩,٧٥
١٤	وزارة العدل	٢٢٥٣٢٥٠	٠٠	٢٢٥٣٢٥٠	١,٢٤
١٥	وزارة التربية والتعليم	٢٧٦٦١٦٨٠	ـ ٩٧٦٣٢٣٦	١٧٨٩٨٤٤٤	٩,٨٧
١٦	وزارة الاقتصاد	٢٢٧٩٥٠	ـ ٤٠	٢٢٧٩١٠	٠,١٣
١٧	وزارة الزراعة	١٨٢٤٨٥٠	٧٥٠	١٨٢٥٦٠٠	١,٠١
١٨	وزارة المواصلات	١٣١٩٢٧٠	٠٠	١٣١٩٢٧٠	٠,٧٣
١٩	وزارة الشؤون البلدية والقروية	٢٣٠٩١٠	٠٠	٢٣٠٩١٠	٠,١٣
٢٠	وزارة الإشغال والإسكان	٨٦٤٢٤٠	٠٠	٨٦٤٢٤٠	٠,٤٨
٢١	وزارة الإصلاح الزراعي	١٥٦٧٠	٠٠	١٥٦٧٠	٠,٠١
٢٢	وزارة النفط	٣٢٨٠٧٠	٠٠	٣٢٨٠٧٠	٠,١٨
٢٣	وزارة التخطيط	٣٢١١٤٠	٠٠	٣٢١١٤٠	٠,١٨
٢٤	وزارة الصناعة	٣٦٧٥٤٠	٠٠	٣٦٧٥٤٠	٠,٢٠
٢٥	وزارة الأوقاف	١١١٢٠	٠٠	١١١٢٠	٠,٠١
٢٦	الإدارة المحلية والبلديات	٩٧٥٠٠٠٠	١١٣٥٥٠٠٠	٢١١٠٥٠٠٠	١١,٦٤
٢٧	المشاريع الأخرى	١٠٥٤٦٠٦٠	٢٢٣٩٣٤٠٠	٣٢٩٣٩٤٦٠	١٨,١٧
المجموع		١٤٤,٧١٩,٥٢٠	٣٦,٥٣٣,٤٨٠	١٨١,٢٥٣,٠٠٠	١٠٠

إما إيرادات سنة ١٩٦٤ المالية فقد خمنت عند تصديق الميزانية بمبلغ قدره (١٢٤,٨١٩,٧٦٠) دينارا [٢]، ثم أضيف إليها بعد ذلك مبلغ (١٨,٤٠٠,٠٠٠) دينارا بموجب قانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٤، فأصبح مجموع

(١) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٤ المالية، ص١، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٤ المالية، ص٣٩، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٤ المالية، ص١٢.ص١٩، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٤، القسم الأول، ص١٤٨.ص١٥٣،

(٢) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٦، ص٢٠٥

التخمينات (١٤٣,٢١٩,٧٦٠) دينارا، وهي تزيد على تخمينات السنة الماضية (١٨,١٣٢,٩٦٠) دينارا، في حين بلغت الإيرادات الحقيقية (١٤٥,٩٦٤,٦٦٧) دينارا أي بزيادة قدرها (٢,٧٤٤,٩٠٧) دينارا وكان منشؤها زيادة تصدير المنتجات النفطية من جهة وتعديل نسبة ضريبة الدخل بموجب قانون تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ من جهة أخرى [١]، هذا وقد كان العجز التخميني عند تصديق الميزانية (١٩,٨٩٩,٧٦٠) دينارا، ورغم زيادة الإيرادات الحقيقية عن الإيرادات المخمنة في الميزانية فان التوسع بالإنفاق أدى إلى حصول عجز حقيقي مقداره (٣٤,١٦٠,٣٢٦) دينارا [٢]، إما الخطة الاقتصادية فقد بلغ مجموع ما رصد لها خلال سنة ١٩٦٤ (٣١٦,١١٢,٨٠٦) دينارا [٣]، والجدول رقم (٤٨) يبين ذلك بالتفصيل.

جدول رقم (٤٨) يبين تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٤ المالية [٤]

الأبواب	النسبة المئوية للصرف	الاعتماد المقرر لسنة ١٩٥٩ دينار	الإضافات دينار	الاعتمادات المنقحة دينار	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٥٩ فلس – دينار	التوفير أو التجاوز فلس – دينار
الباب الأول– الدائرة الزراعية	٨,٩٥	٢٤٦٩٨٠٠٠	٤٥٦٩٠٠٢٩	٧٠,٣٨٨,٠٢٩	٦٧٣٣٤٠٩/٧٢٤	٦٣٦٥٤٦١٩/٢٧٦
الباب الثاني– الدائرة الصناعية	٢١,٩٤	٤٣٠٠٨٠٠٠	٥٥٥٩٦٠٣٦	٩٨٦٠٤٠٣٦	١٦٥١٦٢١٠/٣٩٤	٨٢٠٨٧٨٢٥/٦٠٦
الباب الثالث– دائرة النقل والمواصلات	٢٥,٠٦	٢٧٨٩٠٠٠٠	٤٣٦٠١٢٨١	٧١٤٩١٢٨١	١٨٨٦٠٣٤٣/٥٩٣	٥٢٦٣٠٩٣٧/٤٠٧
الباب الرابع– دائرة المباني والإسكان	٤٠,٦٤	٢٤٠٠٩٠٠٠	٤٣١٨٦٩٠٤	٦٧١٩٥٩٠٤	٣٠٥٩٣٥٨٢/٣٩٣	٣٦٦٠٢٣٢١/٦٠٧
الباب الخامس– تسديد إقساط وفوائد القروض	١,٣٧	١٠٣٣٣٠٦	٠٠	١٠٣٣٣٠٦	١٠٣٣٣٠٤/٠٨٣	١/٩١٧
الباب السادس– نفقات مجلس التخطيط الاقتصادية	٠,٠٥	٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣٩٠٩٤/٠٠٢	١١٠٩٠٥/٩٩٨
الباب السابع– أعمار الشمال	١,٧٤	٠٠	٥٢٥٠٢٥٠	٥٢٥٠٢٥٠	١٣٠٧٥١٩/٧٥٩	٣٩٤٢٧٣٠/٢٤١
الباب الثامن– مشاريع البلديات والإدارات المحلية	٠,٢٥	٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٩١٥١٩/٦٤٤	١٨٠٨٤٨٠/٣٥٦
المجموع	١٠٠	١٢٠,٦٣٨,٣٠٦	١٩٥,٤٧٤,٥٠٠	٣١٦,١١٢,٨٠٦	٧٥,٢٧٤,٩٨٣/٥٩٢	٢٤٠,٨٣٧,٨٢٢/٤٠٨

راعت ميزانية سنة ١٩٦٥ المالية متطلبات التحول الاشتراكي والتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق رصد المبالغ الكافية لتنشيط الفعاليات الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية المجانية للمواطنين وتوزيع العبء الضريبي توزيعا يحقق العدالة الاجتماعية التي هي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الاشتراكي، وأوضحت المذكرة الإيضاحية بأن هذه الميزانية ستكون أداة هامة في توجيه النشاط الاقتصادي بحيث تؤمن بلوغه المستوى اللازم للتنمية الاقتصادية التي سوف تحققها الخطة الاقتصادية الجديدة [٥]، وحرصت وزارة المالية على استبعاد

(١) للمزيد من التفصيل عن إيرادات سنة ١٩٦٤ ينظر: ملحق رقم (٧)

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب الإحصائي، ص٢٠٩

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٨)، ص٧

(٤) الجدول نقلا عن: المصدر نفسه، ص٧

(٥) وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٥ المالية، ص١

الكثير من المصروفات غير الضرورية من بينها المبالغ المخصصة للأثاث وشراء السيارات باستثناء بعض الحالات القليلة، كما حذفت من الملاكات جميع الوظائف الكتابية والإدارية الشاغرة وحققت بهذه العملية توفيرا يقرب من مليون دينارا [١].

واستحدثت وزارة المالية عند تنظيمها موازنة سنة ١٩٦٥ المالية إيرادات المؤسسات الحكومية وهو يمثل ما تحصل عليه الخزينة العامة من إرباح المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف، وفي جهة المصروفات استحدثت نفقات الالتزامات الدولية [٢]، وقد بلغ حجم المبالغ المرصدة لسد نفقات الدولة في موازنة سنة ١٩٦٥ المالية (١٩٠,٤٥٠,٧٠٠) دينارا، وصدرت بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٥، وهذا الرقم يزيد على تخمينات السنة الماضية بحوالي (٤٥,٧٣١,١٨٠) دينارا[٣]، أضيف إليه بعد ذلك مبلغ قدره (٣,٧٨٦,٠٣٠) دينارا بموجب قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٦، فأصبح مجموع الاعتمادات المصدقة لسنة ١٩٦٥ (١٩٤,٢٣٦,٧٣٠) دينارا، بلغت المصروفات الحقيقية منه (١٨٧,٥٣٤,٢٧٤) دينارا وعليه فأن الاعتمادات النهائية قد سجلت زيادة قدرها (٦,٧٠٢,٤٥٦) دينارا بالنسبة إلى النفقات الحقيقية لإتباع سياسة الاقتصاد في النفقات تنفيذا للمناشير التي أصدرتها وزارة المالية [٤]، والجدول رقم (٤٩) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٥ المالية .

جدول رقم (٤٩) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٥ المالية [٥]

الأبواب	العنوان	تخمينات الميزانية	الإضافة أو التنزيل	الاعتمادات النهائية	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	١٠٠٠١٥٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١١٠٠١٥٠٠	٥,٦٦
٢	ديوان القصر الجمهوري	١٨٧٥٧٠	٠٠	١٨٧٥٧٠	٠,١٠

(١) وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تنفيذ ميزانية السنة ١٩٦٥ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٥)، ص٣.ص٦

(٢) وهي تقسم إلى عدة أبواب موزعة على عدة وزارات منها نفقات وزارة الخارجية متمثلة بمساهمة العراق بنفقات منظمة الأمم المتحدة والأكاديمية الدبلوماسية الدولية، والتبرعات العراقية لمشروع الأقطار المتأخرة اقتصاديا ومساهمة العراق للصندوق الدولي= (اليونيسيف)، والمساهمة في الصندوق الخاص لمساعدة الدول المتخلفة اقتصاديا، والمساهمة في الضائقة المالية للأمم المتحدة وحصة العراق في نفقات الجامعة العربية والتبرع لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، والتبرع لمكتب المفوض العام للاجئين، وحصة العراق في ميزانية القيادة السياسية الموحدة، ونفقات وزارة المالية متمثلة بزيادة مساهمة العراق في البنك الدولي للإنماء والأعمار، ونفقات وزارة الداخلية متمثلة بنفقات بدل الانتماء إلى منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول)، ونفقات وزارة الصحة متمثلة بمساهمة العراق بنفقات منظمة الصحة العالمية وصندوق إبادة الملاريا للمزيد ينظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٥ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٥)، ص١٣٢.ص١٣٣

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٥ المالية، ص١

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٥ المالية، ص٦، الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب الإحصائي، ص٢٠٩

(٥) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٥ المالية، ص١، د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٥ المالية، ص٤١، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٥ المالية، ص١١.ص١٧، الوقائع العراقية، العدد ١٠٩٠، في ٢٣ آذار ١٩٦٥

٣	ديوان مراقب الحسابات العام	٧١٣٩٠	٠٠	٧١٣٩٠	٠,٠٤
٤	ديوان مجلس الوزراء	١٨٤٨٣٠	٥٠٠٠	١٨٩٨٣٠	٠,١٠
٥	مجلس الخدمة	٥٤٩٩٠	٠٠	٥٤٩٩٠	٠,٠٣
٦	وزارة الخارجية	١٣٨٥٢٩٠	٥٩٦٠٠	١٤٤٤٨٩٠	٠,٧٤
٧	وزارة المالية	١٠٩١٦٤٥٠	٢٤١٣٧٥٠	١٣٣٣٠٢٠٠	٦,٨٦
٨	وزارة الداخلية	١٦٠٩٨٤٠	ـ ٢٢٠٠٠	١٥٨٧٨٤٠	٠,٨٢
٩	وزارة الثقافة والإرشاد	١٦٦٢١٧٠	٤٠٣٦	١٦٦٦٢٠٦	٠,٨٦
١٠	دائرة الشرطة	١٥١٦٣٠٩٠	١٧٧٦٠٠٠	١٦٩٣٩٠٩٠	٨,٧٢
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٣٧٤٩٢٠	ـ ٤٠٠٠	١٣٧٠٩٢٠	٠,٧١
١٢	وزارة الصحة	٨٩٢٧٣٥٠	٦٦٦٣٧	٨٩٩٣٩٨٧	٤,٦٣
١٣	وزارة الدفاع	٧٠٥٢٢٠٠٠	٠٠	٧٠٥٢٢٠٠٠	٣٦,٣١
١٤	وزارة العدل	٢٤٨٠٩٠٠	٦٠٥٥٠	٢٥٤١٤٥٠	١,٣١
١٥	وزارة التربية	١١١٥٠٣٦٠	٠٠	١١١٥٠٣٦٠	٥,٧٤
١٦	وزارة الاقتصاد	٢١٩٩٣٠	١٥٠٠٠	٢٣٤٩٣٠	٠,١٢
١٧	وزارة الزراعة	١٨٥١٨٤٠	ـ ٤٠٠	١٨٥١٤٤٠	٠,٩٥
١٨	وزارة المواصلات	١٣٨٤٧٩٠	٠٠	١٣٨٤٧٩٠	٠,٧١
١٩	وزارة الشؤون البلدية والقروية	٧٣٨٣٣٠	٠٠	٧٣٨٣٣٠	٠,٣٨
٢٠	وزارة الإشغال والإسكان	٩٥٢٠٥٠	٠٠	٩٥٢٠٥٠	٠,٤٩
٢١	وزارة الإصلاح الزراعي	١٥٣٣٠	٠٠	١٥٣٣٠	٠,٠١
٢٢	وزارة النفط	٣٣٦٩٥٠	٠٠	٣٣٦٩٥٠	٠,١٧
٢٣	وزارة التخطيط	٣١١١٢٠	٠٠	٣١١١٢٠	٠,١٦
٢٤	وزارة الصناعة	٣٦٢٠٩٠	٢٩٠٠	٣٦٤٩٩٠	٠,١٩
٢٥	وزارة الأوقاف	٧٧٤٠	٠٠	٧٧٤٠	٠,٠١
٢٦	الإدارة المحلية والبلديات	٣٣٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٣٤٢٥٠٠٠٠	١٧,٦٣
٢٧	المشاريع الأخرى	١٤٨٦٥٠٠٠	ـ ٣٤٧٦٩٤٣	١١٣٨٨٠٥٧	٥,٨٦
٢٨	نفقات الالتزامات الدولية	٤٦٢٨٨٠	٨٨٥٩٠٠	١٣٤٨٧٨٠	٠,٦٩
المجموع		١٩٠,٤٥٠,٧٠٠	٣,٧٨٦,٠٣٠	١٩٤,٢٣٦,٧٣٠	١٠٠

يلحظ من الجدول أعلاه أن اعتمادات سنة ١٩٦٥ المالية زادت على اعتمادات السنة الماضية (١٢,٩٨٣,٧٣٠) دينارا، حصلت زيادات ملحوظة في تخصيصات معظم أبواب الميزانية بالنسبة لما كانت عليه خلال السنة الماضية متمثلة باعتمادات وزارة الدفاع ودوائر الشرطة والأمن ورواتب المتقاعدين والتربية ووزارة المالية بسبب احتساب النفقات العامة والمصروفات الأخرى لمديرية الإعاشة العامة ضمن موازنة الوزارة بعد إن كانت ضمن نفقات وزارة التجارة .

وقد خمنت إيرادات سنة ١٩٦٥ المالية عند تصديق الميزانية بمبلغ (١٨٩,٩١٨,٦٠٠) دينارا، وهي تزيد على تخمينات السنة الماضية بمبلغ (٤٦,٦٩٨,٨٤٠) دينارا [١]، وكان منشؤها الزيادة في تخمين إيرادات ضريبة الدخل لما يتوقع تصديره من النفط الخام وعن المبالغ المستحقة على شركات النفط، في حين بلغت

(١) وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٥ المالية، ص١٩

الإيرادات الحقيقية (١٧٩,١٣٠,٧٢٢) دينارا، أي بنقص قدره (١٠,٧٨٧,٨٧٨) دينارا عن التخمين وكان سببه النقص في إيرادات ضريبة الدخل وفي إيرادات حصة الخزينة من إرباح المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف[١]، أما عجز الميزانية الاعتيادية فقد بلغ (٨,٤٠٣,٥٥٢) دينارا [٢]، وبالنسبة لتخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة فالجدول رقم (٥٠) يبين ذلك بالتفصيل .

جدول رقم (٥٠) يبين تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٥ المالية [٣]

الأبواب	النسبة المئوية	الاعتماد المقرر لسنة ١٩٦٥ دينار	الإضافات دينار	الاعتمادات المنقحة	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٦٥	التوفير أو التجاوز فلس – دينار
القطاع الزراعي	١٠,٠٣	٢٥١٣٣٠٠٠	٢٩٠٠٠٠	٢٥٤٢٣٠٠٠	٥٩٩٧٤٥٠/٣٩٦	١٩٤٢٥٥٤٩/٦٠٤
القطاع الصناعي	٢٥,٢٩	٣٢١٠٠٠٠٠	ــ	٣٢١٠٠٠٠٠	١٥١٢٧٥٤٥/١٠٧	١٦٩٧٢٤٥٤/٨٩٣
قطاع النقل والمواصلات	٢٠,٨٠	٢٦٥٦٦٠٠٠	ــ	٢٦٥٦٦٠٠٠	١٢٤٤٣٢١٥/٥٩٥	١٤١٢٢٧٨٤/٤٠٥
قطاع المباني والخدمات الاجتماعية	٢٧,٠٧	٢٩٥٤٨٠٠٠	١٣١٦٠٠٠	٣٠٨٦٤٠٠٠	١٦١٩٣٨٢٣/٦٦٣	١٤٦٧٠١٧٦/٣٣٧
قطاع أجهزة التخطيط والمتابعة	٠,٠٩	٥٣٤٠٠٠	ــ	٥٣٤٠٠٠	٥٦٧٣٠/٦٧١	٤٧٧٢٦٩/٣٢٩
قطاع مشاريع وزارة الدفاع الإنتاجية	١٢,٥٦	١٠٠٠٠٠٠٠	ــ	١٠٠٠٠٠٠٠	٧٥١٦١٧٢/٥٣٦	٢٤٨٣٨٢٧/٤٦٤
قطاع الالتزامات الدولية	٤,١٦	٢١٢٠٠٠٠	ــ	٢١٢٠٠٠٠	٢٤٩٠٠١٧/٨٢١	ــ٣٧٠٠١٧/٨٢١
المجموع	١٠٠	١٢٦,٠٠١,٠٠٠	١,٦٠٦,٠٠٠	١٢٧,٦٠٧,٠٠٠	٥٩,٨٢٤,٩٥٥/٧٨٩	٦٧,٧٨٢,٠٤٤/٢١١

وفيما يخص موازنة سنة ١٩٦٦ المالية أن أهم ما تميزت به هو تقليص مصروفاتها بمقدار يتناسب مع الإمكانيات المالية المتوفرة لإنهاء سياسة التمويل بالعجز المتعمد [٤]، التي سارت عليها الميزانيات السابقة، إذ قدمت وزارة المالية في كتابها المرقم ٩٧٨ والمؤرخ في ٢٤ أيار ١٩٦٦، لائحة قانون ميزانية الجمهورية العراقية والميزانيات الملحقة بها إلى ديوان مجلس الوزراء، وبعد مناقشتها وإجراء التعديلات المطلوبة عليها أقرت بموجب القانون ٤٩ لسنة ١٩٦٦ المالية [٥]، وقد أرصد لسد نفقات الدولة خلال سنة ١٩٦٦ المالية في قانون الموازنة العامة عند تصديقها مبلغ (١٨٠,٣٠٤,١٧٤) دينارا، وهذا الرقم يقل عن تخمينات السنة الماضية بمبلغ قدره

(١) للمزيد من التفصيل عن إيرادات سنة ١٩٦٥ ينظر: ملحق رقم (٨)

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب الإحصائي، ص٢٠٩

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٥ المالية، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٧٢)، ص٥

(٤) إن الغرض من سياسة العجز المتعمد هو استعمال الميزانية وسيلة لتنظيم حجم الإنفاق للسيطرة على مستوى النشاط الاقتصادي في الآجل القصير لمكافحة التضخم ومعالجة الانكماش، بينما العجز في الميزانية الاعتيادية العراقية سببه زيادة الإنفاق الحكومي لتقديم المزيد من الخدمات العامة لغرض زيادة الاستهلاك بغض النظر عن مستوى النشاط الاقتصادي السائد للمزيد من التفصيل ينظر: جان ارنست، المصدر السابق، ص٣٨

(٥) د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٦ أيار ١٩٦٦، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٦، القسم الأول، ص٣٤٨

(١٠,١٤٦,٥٢٦) دينارا [١]، أضيف إليه بعد ذلك مبلغ قدره (٣,٨٩٦,٦٠٣) دينارا، أي ما يعادل ٢,٢% من الاعتماد المصدق بموجب قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧، إضافة وتنزيل مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٦٦ المالية، فأصبح مجموع الاعتمادات النهائية (١٨٤,٢٠٠,٧٧٧) دينارا، وقد بلغت المصروفات الحقيقية منها (١٩٢,٤٢٧,٢٧٨) دينارا [٢]، والجدول رقم (٥١) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٦ المالية .

جدول رقم (٥١) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٦ [٣]

الأبواب	العنوان	تخمينات الميزانية	الإضافة أو التنزيل	الاعتمادات النهائية	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	١١٠٠١٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠١٠٠٠	٦,٥٢
٢	رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية	١٦٩١٠٠	١٩٠١٥	١٨٨١١٥	٠,١٠
٣	مجلس الأمة	٢٠٠٠٠٠	٠٠	٢٠٠٠٠٠	٠,١١
٤	ديوان مراقب الحسابات العام	٦٣٩٥٠	٠٠	٦٣٩٥٠	٠,٠٣
٥	ديوان مجلس الوزراء	٢٤١٢٢٠	٥٠٠٠٠	٢٩١٢٢٠	٠,١٦
٦	مجلس الخدمة العامة	٦٢٧٠٠	٠٠	٦٢٧٠٠	٠,٠٣
٧	وزارة الخارجية	١٢٩٣٢٢٦	٥٠٠٠	١٢٩٨٢٢٦	٠,٧٠
٩	وزارة المالية	١١٨٢٥٠٤٩	١٥٥٦٢٨٥	١٣٣٨١٣٣٤	٧,٢٦
٩	وزارة الداخلية	١٤٩٢٥٢٤	ـ ٢٤٠	١٤٩٢٢٨٤	٠,٨١
١٠	وزارة الثقافة والإرشاد	١٤٤٥٠١٥	٣٣٧٠	١٤٤٨٣٨٥	٠,٧٩
١١	دوائر الشرطة	١٥١٩٢٥٠٥	ـ ٢١٥٠٠٠	١٤٩٧٧٥٠٥	٨,١٣
١٢	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٢٩٤٤٨٨	١٨٧٠٠	١٣١٣١٨٨	٠,٧١
١٣	وزارة الصحة	٨٨٠٧٠٥٧	١١٩١٦٠	٨٩٢٦٢١٧	٤,٨٥
١٤	وزارة الدفاع	٦٠٠٠٠٠٠	٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٣٢,٥٧
١٥	وزارة العدل	٢٥٠٣٤٠٠	١٠٠٠٠	٢٥١٣٤٠٠	١,٣٦
١٦	وزارة التربية	١٠٢٣٣٨٠٨	٤٠٠٠٠	١٠٢٧٣٨٠٨	٥,٥٨
١٧	وزارة الاقتصاد	٢٢٧١١٣	١٦٢٠	٢٢٨٧٣٣	٠,١٢
١٨	وزارة الزراعة	١٤٦٩٢٣٥	ـ ٤٥٠	١٤٦٨٧٨٥	٠,٨٠
١٩	وزارة المواصلات	١٢٤٨٥٢٠	٠٠	١٢٤٨٥٢٠	٠,٦٨
٢٠	وزارة البلديات والإشغال	١٦٨٢٢٠٠	٤٧١٣	١٦٨٦٩١٣	٠,٩٢
٢١	وزارة الإصلاح الزراعي	١٥٠٣٠	٠٠	١٥٠٣٠	٠,٠١
٢٢	وزارة النفط	٣١٣٣٢٠	٦٥٥٧	٣١٩٨٧٧	٠,١٧

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٦ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٦)، ص١

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٦ المالية، ص٧

(٣) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٦ المالية، ص١، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٨، ص٣٤٧.ص٣٤٨، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٦ المالية، ص٤١، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٦، القسم الأول، ص٣٥٢

٢٣	وزارة التخطيط	٢٧٣٠٤٥	١٥٧٠٠	٢٨٨٧٤٥	٠,١٦
٢٤	وزارة الصناعة	٣٢٨٤٦٥	-٦٥٥٧	٣٢١٩٠٨	٠,١٧
٢٥	الإدارة المحلية والبلديات	٣٤٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٣٥٥٠٠٠٠٠	١٩,٢٧
٢٦	المشاريع الأخرى	١٣٩٢٥٥٠٠	٢٦٥٠٠٠	١٤١٩٠٥٠٠	٧,٧٠
٢٧	نفقات الالتزامات الدولية	٤٩٦٧٠٤	٣٧٣٠	٥٠٠٤٣٤	٠,٢٧
المجموع		١٨٠٣٠٤١٧٤	٣٨٩٦٦٠٣	١٨٤٢٠٠٧٧٧	١٠٠

يلحظ من الجدول أعلاه أن اعتمادات سنة ١٩٦٦ المالية انخفضت عن اعتمادات السنة الماضية (١٠,٠٣٥,٩٥٣) دينارا، وإن المصروفات الحقيقية قد سجلت تجاوزا مقداره (٨,٢٢٦,٥٠١) دينارا بالنسبة إلى الاعتمادات المخصصة، حيث كان معظم التجاوزات بارزة في مصروفات الرواتب والمخصصات والأجور لوزارة الدفاع والرواتب والمكافآت التقاعدية ونفقات وزارة التربية، حصلت زيادات في اعتمادات معظم أبواب الميزانية اقتضتها التوسعات الطبيعية .

إما إيرادات سنة ١٩٦٦ المالية فقد خمنت بمبلغ (١٦٩,٥٩٤,٨٧٠) دينارا، وهي اقل من تخمينات السنة الماضية بمبلغ قدره (٢٠,٣٢٣,٧٣٠) دينارا، وقد بلغت الإيرادات الحقيقة منها (١٥٨,٦٤٧,٥٩٩) دينارا، وبذلك سجلت الإيرادات نقصا قدره (١٠,٩٤٧,٢٧١) دينارا، نظرا للنقص الملحوظ في إيرادات ضريبة الدخل [١]، بسبب توقف النفط من الحقول الشمالية خلال الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٦٦ المالية، نتيجة الخلاف الذي حصل بين الجمهورية العربية السورية وشركة نفط العراق [٢]، والحال ينطبق النقص في تخمين إيرادات الباب التاسع الإيرادات المتنوعة [٣]، وبالنسبة للعجز التخميني عند تصديق الميزانية فقد بلغ (١٠,٧٠٩,٣٠٤) دينارا إلا إن قلة الإيرادات الحقيقية من جهة، وزيادة المصروفات الحقيقية من جهة أخرى، أدى إلى ارتفاع العجز إلى

(١) د.ك.و، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٨، ص٣٤٥

(٢) نشب الخلاف بين الطرفين في عهد حكومة ناجي طالب (٦ أب ١٩٦٦ – ١٠ أيار ١٩٦٧) وشغلت معظم وقته، حيث توقف تدفق النفط العراقي عبر خط الأنابيب المارة في الأراضي السورية إلى البحر المتوسط عندما رفضت شركة نفط العراق إن تدفع للحكومة السورية رسوم مرور متراكمة سابقا، وفي الوقت نفسه مطالبة سوريا بزيادة عائدات مرور النفط، فضلا عن الاتهامات التي وجهها رئيس وزراء سوريا يوسف زعين بمذكرة لشركة نفط العراق بالمغالطة في حساباتها وان غبنا كان يلحق بخزينة الدولة خلال السنوات العشر الماضية لما كانت تقدمه الشركة المذكورة من حسابات لا تنطبق على الواقع، ووصفت الحكومة السورية وقف ضخ النفط بأنه حماقة، وحقيقة الأمر يرجع إن سوريا طالبت بتنفيذ اتفاق عقد بينها وبين شركة النفط في سنة ١٩٤٩ يقضي بمناصفة الإرباح، وعقدت عدة مباحثات بين الجانبين لتسوية الأزمة بين البلدين نظرا للإضرار التي هزت اقتصاد البلدين، فقد هدد هذا النزاع بإغراق العراق في أزمة مالية حادة لما كان يشكله النفط من مورد رئيسي للموازنة العامة، وقد توصل الطرفان إلى صيغة اتفاق نص على أن ترفع الحكومة السورية يدها عن جميع ممتلكات الشركة التي سبق أن وضعت اليد عليها وحصول الحكومة السورية على زيادة في الرسوم مقدارها ٥٠% للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٧، د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٧، عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، ج٧، ط١، الدار العربية للموسوعات، (د.م، ١٩٨٦)، ص٣٠٧.ص٣١٣

(٣) للمزيد من التفصيل عن إيرادات سنة ١٩٦٦ ينظر: ملحق رقم (٩)

(٣٣,٧٧٩,٦٧٩) دينارا [١]، إما الخطة الاقتصادية فقد رصد لها خلال سنة ١٩٦٦ المالية مبلغ قدره (١٤١,٥٢٦,٨٤٠) دينارا [٢]، والجدول رقم (٥٢) يبين تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٦ .

جدول رقم (٥٢) يبين تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٦ المالية [٣]

الأبواب	النسبة المئوية للصرف	الاعتماد المقرر لسنة ١٩٦٦ دينار	الإضافات دينار	الاعتمادات المنقحة دينار	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٦٦ فلس – دينار	التوفير أو التجاوز فلس – دينار
الباب الأول– القطاع الزراعي	١٠,٢٧	٢٩٦٣١٥٠٠	٨٠٠٠٠	٢٩٧١١٥٠٠	٨٤٩٩٠٦٩/٣٣٣	٢١٢١٢٤٣٠/٦٦٧
الباب الثاني– القطاع الصناعي	٣٥,٣٨	٤٢٥٧٣٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠	٤٣٦٢٣٠٠٠	٢٩٢٨٧٧٥٠/١٠٣	١٤٣٣٥٢٤٩/٨٩٧
الباب الثالث– قطاع النقل والمواصلات	١٨,٢٤	٢٣٥٧٠٠٠٠	٠٠	٢٣٥٧٠٠٠٠	١٥٠٩٨٨٨٧/٣٤٤	٨٤٧١١١٢/٦٥٦
الباب الرابع– قطاع المباني والخدمات الاجتماعية	١٤,٥٦	٢٣٧٨٨٣٤٠	٠٠	٢٣٧٨٨٣٤٠	١٢٠٤٦٧١٧/٤٧٨	١١٧٤١٦٢٢/٥٢٢
الباب الخامس– أجهزة التخطيط والمتابعة	٠,٠٦	٣٤٢٠٠٠	٠٠	٣٤٢٠٠٠	٤٨١٤٦/٣٨٢	٢٩٣٨٥٣/٦١٨
الباب السادس– نفقات وزارة الدفاع	٢٠,٢٣	٦٢٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	١٧٢٥٠٠٠٠	١٦٧٣٧٦٧٨/٥٢١	٥١٢٣٢١/٤٧٩
الباب السابع– الالتزامات الدولية	١,٢٦	٣٢٤٢٠٠٠	٠٠	٣٢٤٢٠٠٠	١٠٣٨٨٨٢/٧٠٩	٢٢٠٣١١٧/٢٩١
المجموع	١٠٠	١٢٩,٣٩٦,٨٤٠	١٢,١٣٠,٠٠٠	١٤١,٥٢٦,٨٤٠	٨٢,٧٥٧,١٣١/٨٧٠	٥٨,٧٦٩,٧٠٨/١٣٠

لم يأخذ العراق بقاعدة وحدة الميزانية بل سار على أسلوب تعدد الميزانيات شأنه شأن سائر الدول التي اتبعت هذا النهج، فإلى جانب الميزانية الاعتيادية للدولة توجد ميزانية استثمارية مع عدد كبير من الميزانيات الملحقة والمستقلة، غير إن هذا الأسلوب اخذ يتراجع شيئا فشيئا إمام التطور الجديد الذي حصل في علم المالية العامة بعد ظهور أسلوب التخطيط الشامل للاقتصاد القومي في الدول النامية لغرض التوفيق بين مبدأ التخطيط الشامل وميزانيات القطاع العام بشكل يؤدي إلى وضع الميزانيات في إطار موحد ليعطي الصورة الكاملة لحجم الإنفاق الحكومي وتبيان علاقته بالاقتصاد العام [٤].

أن أسلوب الميزانية الموحدة في شكلها الجديد يختلف عن الفكرة القديمة التي سادت في العقود السابقة، فمن المعلوم إن الفكرة القديمة كانت تقوم على أساس دمج كافة نفقات الدولة وإيراداتها في ميزانية واحدة وعدم

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٦ المالية، ص٧

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٦ المالية، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٧٣)، ص٥

(٣) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٦ المالية، ص٥

(٤) د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات إعداد تخمينات ميزانية السنة ١٩٦٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)، ص١.ص٣

الاعتراف لأي مؤسسة بالاستقلال المالي والإداري، أما المفهوم الجديد للميزانية الموحدة أقر أن تكون لكل مؤسسة عامة ميزانية خاصة ضمن الميزانية الموحدة [١]، وكل ما سيحصل عند إتباع أسلوب الميزانية الموحدة هو إن ميزانيات هذه المؤسسات بدلا من إن تصادق عليها وزارة المالية بصورة منفردة خلال السنة ستناقش في نفس الوقت الذي تناقش فيه الميزانية الاعتيادية وتصدر معها بقانون واحد [٢].

وأخذت الحكومة بمبدأ توحيد الميزانيات لأول مرة بموجب القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٦، قانون تعديل قانون الميزانية العامة رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦، الذي كان الغرض منه زيادة الاقتراض من البنك المركزي، حيث جمعت نفقات وإيرادات الميزانية الاعتيادية والمنهاج الاستثماري السنوي والمؤسسات شبه الرسمية المشمولة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦١ [٣]، في جدول موحد للنفقات وجدول موحد أخر للإيرادات، وبإصدار هذا القانون تكون فكرة الميزانية الموحدة قد أقرت بصورة نهائية وأدت إلى زيادة إمكانية الاقتراض من البنك المركزي والى زيادة السيولة النقدية للدولة [٤].

قدمت وزارة المالية في كتابها المرقم ٦٣٢ بتاريخ ٦ نيسان ١٩٦٧، لائحة قانون الميزانية الموحدة للجمهورية العراقية إلى ديوان مجلس الوزراء، وبعد المداولة حصلت الموافقة على تشريعها، إذ أقرت بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ المالية، غير أنها عدلت من قبل ديوان مجلس الوزراء وفقا لكتاب وزارة المالية المرقم ١٠٥١ والمؤرخ في ٣١ أيار ١٩٦٧ [٥]، رصد فيها لسد نفقات الدولة خلال سنة ١٩٦٧ المالية مبلغ قدره (٤٢٤,٦١٤,٦٢٥) دينارا [٦]، وهذا المبلغ تخميني وموحد لجميع الموازنات الاعتيادية والاستثمارية وميزانيات المؤسسات والمصالح الحكومية، إما تخصيص المبالغ المرصودة للموازنة الاعتيادية فقد بلغ (١٨٧,٣٠٣,٩٢٤) دينارا، أضيف إليها بعد ذلك مبلغ قدره (٣٠,٦٨٤,٧٤٢) دينارا، بموجب قوانين الإضافة المرقمة

---

(١) وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تنفيذ ميزانية سنة ١٩٦٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)، ص١٠، شكري صالح زكي، الميزانية الموحدة للسنة ١٩٦٧–١٩٦٨ المالية، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦٧)، ص١١.ص١٢

(٢) د.ك.و، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات إعداد تخمينات ميزانية السنة ١٩٦٧ المالية، ص٣

(٣) وهي تشمل مصلحة كل من (البريد والبرق والتلفون، الخطوط الجوية العراقية، سكك حديد الجمهورية العراقية، الموانئ العراقية، الكهرباء الوطنية، ومركز تطوير الإدارة الصناعية، ولجنة الطاقة الذرية، مصافي النفط الحكومية، توزيع المنتجات النفطية، توزيع الغاز، التخطيط والإنشاءات الحكومية، إسالة الماء لمنطقة بغداد، المجاري، نقل الركاب، المصايف والسياحة، السينما والمسرح، وكالة الإنباء العراقية، المعارض والأسواق التجارية، إدارة انحصار التبغ، شركة النقل البحري، تنظيم تجارة الحبوب، تنظيم تجارة المنتوجات الحيوانية، الهيئة العليا للإصلاح الزراعي، مؤسسة الضمان الاجتماعي، المؤسسة الثقافية العمالية، مؤسسة الخدمات الصحية الريفية للمزيد من التفصيل ينظر: مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٧، القسم الأول، ص٢٢٩

(٤) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٣٦.ص٤٣٧، شكري صالح زكي، المصدر السابق، ص١٣

(٥) د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٦ نيسان ١٩٦٧، د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٣١ أيار ١٩٦٧

(٦) الوقائع العراقية، العدد ١٣٩٦، في ٨ نيسان ١٩٦٧

(١٥٧,١١٠,١٠٨,٦٠) لسنة ١٩٦٧ المالية، فأصبح مجموع الاعتمادات المقررة للموازنة الاعتيادية لهذه السنة (٢١٨,٢٨٨,٦٦٦) دينارا، بلغت المصروفات الحقيقية منها (٢٠٥,٥٠٥,٧٠٤) دينارا، وبذلك حصلت وفرة مالية قدرها (١٢,٧٨٢,٩٦٢) دينارا بالنسبة للأعتمادات المنقحة، لالتزام جانب الاقتصاد التام في المصروفات وعدم إملاء الشواغر[١]، والجدول رقم (٥٣) يبين توزيع الميزانية الاعتيادية حسب أبواب الوزارات .

جدول رقم (٥٣) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٧ المالية [٢]

الأبواب	العنوان	تخمينات الميزانية	الإضافة أو التنزيل	الاعتمادات النهائية	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	١٢٠٠١٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠١٠٠٠	٦,٤١
٢	رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية	١٧١٣٧٠	٠٠	١٧١٣٧٠	٠,٠٨
٣	مجلس الأمة	٢٠٠٠٠٠	٠٠	٢٠٠٠٠٠	٠,٠٩
٤	ديوان مراقب الحسابات العام	٦٥١٥٠	٦٠٨٠	٧١٢٣٠	٠,٠٣
٥	ديوان مجلس الوزراء	٢٣٦٦٢٠	٢٩٧٠٠	٢٦٦٣٢٠	٠,١٢
٦	مجلس الخدمة	٦٥١١٥	٧٥٠	٦٥٨٦٥	٠,٠٣
٧	وزارة الخارجية	١٤٧٦٨١٩	١٠٠٠٠	١٤٨٦٨١٩	٠,٦٨
٨	وزارة المالية	١٣٢٩٢٦٥٣	٥٥٦٨٥٥٦	١٨٨٦١٢٠٩	٨,٦٤
٩	وزارة الداخلية	١٤٤٩٣٧٥	٧٧٢٥	١٤٥٧١٠٠	٠,٦٧
١٠	وزارة الثقافة والإرشاد	١٣٤٨٧٠٠	١٠٨٩٨٧	١٤٥٧٦٨٧	٠,٦٧
١١	دوائر الشرطة	١٤٥٣٤٥١٥	٨١٩٥٠٠	١٥٣٥٤٠١٥	٧,٠٣
١٢	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٢٧٦٩٤٠	١٠٨٠٤٤	١٣٨٤٩٨٤	٠,٦٣
١٣	وزارة الصحة	٩٢٥٩٢٤٠	٧١١٢٩٦	٩٩٧٠٥٣٦	٤,٥٧
١٤	وزارة الدفاع	٦٠٢١٣٢٠٠	١٥٠٦٧٧٢٦	٧٥٢٨٠٩٢٦	٣٤,٤٩
١٥	وزارة العدل	٢٦٨٢٣٠٠	٨٠٠٠	٢٦٩٠٣٠٠	١,٢٣
١٦	وزارة التربية	١١٢٩٦٩٥٦	ـ ٧٤٩٠	١١٢٨٩٤٦٦	٥,١٧
	أ – وزارة الرعاية والشباب	٠٠	١٦٠١٧٨	١٦٠١٧٨	٠,٠٧
١٧	وزارة الاقتصاد	٢٤٠١٨٥	٥٠٠٠	٢٤٥١٨٥	٠,١١
١٨	وزارة الزراعة	١٥٧٣٩٦٠	٢١٩٣٠	١٥٩٥٨٩٠	٠,٧٣
١٩	وزارة المواصلات	١٢٨٦٨٩٥	٩٧٥٠	١٢٩٦٦٤٥	٠,٥٩
٢٠	وزارة البلديات والإشغال	١٦٢٩٨٣٥	٢٠٥٤٠٩	١٨٣٥٢٤٤	٨,٦٢
	أ – وزارة شؤون الشمال	٠٠	٤٨٩٥٥٠	٤٨٩٥٥٠	٠,٢٢
٢١	وزارة الإصلاح الزراعي	١٦٠٦٠	٠٠	١٦٠٦٠	٠,٠١
٢٢	وزارة النفط	٣٢٨٦٨٥	٣٠٠	٣٢٨٩٨٥	٠,١٥

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٧ المالية، ص٦.ص١٦

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)، ص٥، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٧ المالية، ص٤٢، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٧، القسم الأول، ص١٨٩.ص١٩٧

٢٣	وزارة التخطيط	٢٩٩٨٩٥	٤٥٠٠	٣٠٤٣٩٥	٠,١٤
٢٤	وزارة الصناعة	٣٤٧١٣١	٠٠	٣٤٧١٣١	٠,١٦
٢٥	الإدارة المحلية والبلديات	٣٧٠٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	٣٨٣٠٠٠٠٠	١٧,٥٥
٢٦	المشاريع الأخرى	١٤٤١٥٠٠٠	٤٣٤٠٥٥٠	١٨٧٥٥٥٥٠	٨,٥٩
٢٧	نفقات الالتزامات الدولية	٥٩٦٣٢٥	٨٧٠١	٦٠٥٠٢٦	٠,٢٨
المجموع		١٨٧٣٠٣٩٢٤	٣٠٩٨٤٧٤٢	٢١٨٢٨٨٦٦٦	١٠٠

يلحظ من الجدول أعلاه أن اعتمادات سنة ١٩٦٧ المالية زادت على اعتمادات السنة الماضية بمبلغ قدره (٣٤,٠٨٧,٨٨٩) دينارا، وقد حصلت زيادات في اغلب فصول الميزانية العامة شكلت نفقات وزارة الدفاع والأمن الداخلي والتربية والعمل الشؤون الاجتماعية والصحية والإدارة المحلية والبلديات والمشاريع الأخرى النسبة الأكبر من الأعتمادات النهائية .

هذا وخمنت إيرادات ميزانية الجمهورية العراقية الموحدة لسنة ١٩٦٧ المالية بمبلغ (٣٣٧,٤٦٢,٥٩٩) دينارا [١]، أما الميزانية الاعتيادية فقد خمنت إيراداتها (٢١٤,١٣٣,٦٥٠) دينارا بلغت الإيرادات الحقيقية (٢١٠,٣٦٠,٧٠٣) دينارا، وبذلك ظهر نقص مقداره (٣,٧٧٢,٩٤٧) دينارا، ويعود السبب في ذلك إلى النقص في إيرادات رسوم الكمارك والمكوس بسبب الظروف التي نشأت بعد حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧، وقلة حجم الاستيراد والحماية التي أعطتها وزارة الاقتصاد لبعض السلع المنتجة محليا وكذلك الإعفاءات الضريبية للمشاريع الصناعية [٢]، في حين قدر العجز التخميني عند تصديق الميزانية (١٢٥,٧٧٤) دينارا إلا إن الضغط على المصروفات أدى إلى زيادة الإيرادات الحقيقية عن المصروفات الحقيقية بمبلغ (٤,٨٥٤,٩٩٩) دينارا [٣]، أما تخصيصات الخطة الاقتصادية لسنة ١٩٦٧ المالية فقد رصد لها مبلغ قدره (١٢٥,٦٨٥,٣٨٠) دينارا [٤]، والجدول رقم (٥٤) يبين تخصيصات الخطة لاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٧ المالية .

جدول رقم (٥٤) يبين تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٧ المالية [٥]

الأبواب	النسبة المئوية للصرف	الاعتماد المقرر لسنة ١٩٥٩ دينار	الإضافات دينار	الاعتمادات المنقحة دينار	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٥٩ فلس – دينار	التوفير أو التجاوز فلس – دينار
الباب الأول– القطاع الزراعي	١٦,٠٠	٢٩٧١٠٠٠٠	٨٠٠٠٠ _	٢٩٦٣٠٠٠٠	١١٠٢٣٨٥٠/٥٩٤	١٨٦٠٦١٤٩/٤٠٦

(١) الوقائع العراقية، العدد ١٣٩٦، في ٨ نيسان ١٩٦٧

(٢) للمزيد من التفصيل عن إيرادات سنة ١٩٦٧ ينظر: ملحق رقم (١٠)

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٧ المالية، ص٦.ص٨، الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب الإحصائي، ص٢٠٩

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٧ المالية، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٧٣)، ص٧

(٥) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٧ المالية، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٧٣)، ص٧

الباب الثاني– القطاع الصناعي	٣٤,٤٢	٣٩٨١٦٠٠٠	ـ١٠٥٠٠٠٠	٣٨٧٦٦٠٠٠	٢٣٧٢١٥٣٧/١٠٠	١٥٠٤٤٤٦٢/٩٠٠
الباب الثالث– قطاع النقل والمواصلات	١٩,٧٣	٢٠٩٩٧٠٠٠	٠٠	٢٠٩٩٧٠٠٠	١٣٥٩٩٩٣٧/٣٧٠	٧٣٩٧٠٦٢/٦٣٠
الباب الرابع– قطاع المباني والخدمات الاجتماعية	١٩,٢٨	٢١٩٣٥٣٨٠	٠٠	٢١٩٣٥٣٨٠	١٣٢٨٥٤٢٢/٠٠٩	٨٦٤٩٩٥٧/٩٩١
الباب الخامس– أجهزة التخطيط والمتابعة	٠,٠٦	٣٥٩٠٠٠	٠٠	٣٥٩٠٠٠	٤٣٤١٧/٣٨٣	٣١٥٥٨٢/٦١٧
الباب السادس– نفقات وزارة الدفاع	٧,٢٦	١٠٢٥٠٠٠٠	٠٠	١٠٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٢٤٣/٩١٨	٥٢٤٩٧٥٦/٠٨٢
الباب السابع– الالتزامات الدولية	٣,٢٥	٣٧٤٨٠٠٠	٠٠	٣٧٤٨٠٠٠	٢٢٤٠١٨٤/٣١٨	١٥٠٧٨١٥/٦٨٢
المجموع	١٠٠	١٢٦,٨١٥,٣٨٠	ـ١١٣٠٠٠٠	١٢٥,٦٨٥,٣٨٠	٦٨,٩١٤,٥٩٢/٦٩٢	٥٦,٧٧٠,٧٨٧/٣٠٨

قدمت وزارة المالية في كتابها المرقم ١٠٨١ والمؤرخ في ٤ أيار ١٩٦٨ المالية لائحة قانون الموازنة الموحدة إلى ديوان مجلس الوزراء، وبعد المداولة وإجراء التعديلات المطلوبة عليها أقرت بموجب القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٨ المالية [١]، رصد فيها لسد نفقات الدولة خلال سنة ١٩٦٨ المالية مبلغ قدره (٦١٠,٦٤٧,٨٣٤) دينارا، وهذا الرقم يزيد على تخمينات الموازنة الموحدة للسنة الماضية (١٨٦,٠٣٣,٢٠٩) دينارا [٢]، إما فيما يخص الميزانية الاعتيادية فقد رصد لها مبلغ قدره (٢١٨,٧٧٥,٠٤٨) دينارا، وهذا الرقم أيضا يزيد على تخمينات السنة الماضية بمبلغ (٣١,٤٧١,١٢٤) دينارا[٣]، أضيف إليه بعد ذلك بموجب قوانين الإضافة المرقمة (١١٦,١٠٢,٤٥) لسنة ١٩٦٨، مبلغ قدره (٢٨٨٠٠٠٩٥) دينارا، فأصبح مجموع الاعتمادات المقررة للسنة المذكورة (٢٤٧,٥٧٥,١٤٣) دينارا، بلغت المصروفات الحقيقية منها (٢٤١,٩٣٣,٥٩٥) دينارا، وبذلك حصل وفر مقداره (٥,٦٤١,٥٤٨) دينارا عن الاعتمادات المنقحة لاعتماد بعض الوزارات جانب الاقتصاد التام في المصروفات [٤]، والجدول رقم (٥٥) يبين المبالغ المرصودة للميزانية الاعتيادية .

(١) د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٥ أيار ١٩٦٨

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٨ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٨)، ص١، العراق وقائع وإحداث، القسم الثاني، ص٢٦٧

(٣) الوقائع العراقية، العدد ١٥٦٦، في ٨ أيار ١٩٦٨

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٨ المالية، ص٦، الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب الإحصائي، ص٢٠٩

جدول رقم (٥٥) يبين اعتمادات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٨ المالية [١]

الأبواب	العنوان	تخمينات الميزانية	الإضافة أو التنزيل	الاعتمادات النهائية	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	١٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	٦,٠٦
٢	رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية	١٧١٣٧٠	ـ١٣٧٠٠	١٥٧٦٧٠	٠,٠٦
٣	مجلس الأمة	١٢٥٠٠٠	ـ١٢٥٠٠٠	٠٠	٠,٠٠
٤	ديوان الرقابة المالية	٩٠٠١٠	٣٤٥٠٠	١٢٤٥١٠	٠,٠٥
٥	ديوان مجلس الوزراء	١٦٦٠٧٠	٥٩٥٠	١٧٢٠٢٠	٠,٠٧
٦	مجلس الخدمة العامة	٧٠٥٩٥	٣١٠٠	٧٣٦٩٥	٠,٠٣
٧	وزارة الخارجية	١٥٥١٥١٠	٧٨٧٢٠	١٦٣٠٢٣٠	٠,٦٦
٨	وزارة المالية	١٥٥٤٥٦٧٨	١٧٨٥١٤٠	١٧٣٣٠٨١٨	٧,٠٠
٩	وزارة الداخلية	١٤٥٦٩٦٠	٢٤٥٥٠٦	١٧٠٢٤٦٦	٠,٦٩
١٠	وزارة الثقافة والإعلام	١٥٩١٠٣٠	١٤٦٠٠	١٦٠٥٦٣٠	٠,٦٥
١١	دوائر الشرطة	١٥٤٩٤٩٨٠	٦٦٢٣٨٢	١٦١٥٧٣٦٢	٦,٥٣
١٢	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٣٨٩٠٢٠	٨٣٥١	١٣٩٧٣٧١	٠,٥٦
١٣	وزارة الصحة	١٠٦٧٥٦٨٠	٤٦١٥٩٣	١١١٣٧٢٧٣	٤,٥٠
١٤	وزارة الدفاع	٧٥٣٠٠٠٠٠	١٩٣٨٧٦٤٣	٩٤٦٨٧٦٤٣	٣٨,٢٥
١٥	وزارة العدل	٢٧١٥٨١٥	٨١٦٣٧	٢٧٩٧٤٥٢	١,١٣
١٦	وزارة التربية	١٢٢٧٣٦٤٠	٢٦٣٧٠٠	١٢٥٣٧٣٤٠	٥,٠٦
١٧	وزارة رعاية الشباب	٢٧٩٢٠٠	٢٠٣١٠	٢٩٩٥١٠	٠,١٢
١٨	وزارة الاقتصاد	٢٤١٥٦٠	٢٨٣٠	٢٤٤٣٩٠	٠,١٠
١٩	وزارة المواصلات	٤٣٢٠١٠	٢٠٠٠	٤٣٤٠١٠	٠,١٨
٢٠	وزارة البلديات والإشغال	٢٤٥٢٦٩٠	٣٠٥٦٩	٢٤٨٣٢٥٩	١,٠٠
٢١	وزارة شؤون الشمال	٤٠٥٥٢٥٠	ـ٢٩٩٨٦٩٥	١٠٥٦٥٥٥	٠,٤٣
٢٢	وزارة الإصلاح الزراعي	١٧٧٣٠	٠٠	١٧٧٣٠	٠,٠١
	أ – وزارة الزراعة	٠٠	١٥٥٨٧٥٨	١٥٥٨٧٥٨	٠,٦٣
٢٣	وزارة النفط والمعادن	٣٢٤٤٧٠	٠٠	٣٢٤٤٧٠	٠,١٣
٢٤	وزارة التخطيط	٣٠٤٣٩٠	٩٢٦٠	٣١٣٦٥٠	٠,١٣
٢٥	وزارة الصناعة	٣٤٧١٣٠	٠٠	٣٤٧١٣٠	٠,١٤
٢٦	الإدارة المحلية والبلديات	٣٩٧٥٠٠٠٠	١٤٢٦٠٠	٣٩٨٩٢٦٠٠	١٦,١١
٢٧	المشاريع الأخرى	١٧٤٠٣٧٥٠	٥٤٩٨٣٧٠	٢٢٩٠٢١٢٠	٩,٢٥
٢٨	نفقات الالتزامات الدولية	٥٤٩٥١٠	٩٢٩٧١	٦٤٢٤٨١	٠,٢٦
المجموع		٢١٨٧٧٥٠٤٨	٢٨٨٠٠٠٩٥	٢٤٧٥٧٥١٤٣	١٠٠

(١) الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٨ المالية، ص٧، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٨ المالية، ص٤٢، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٨، القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٩)، ص٢٣٣.ص٢٣٤

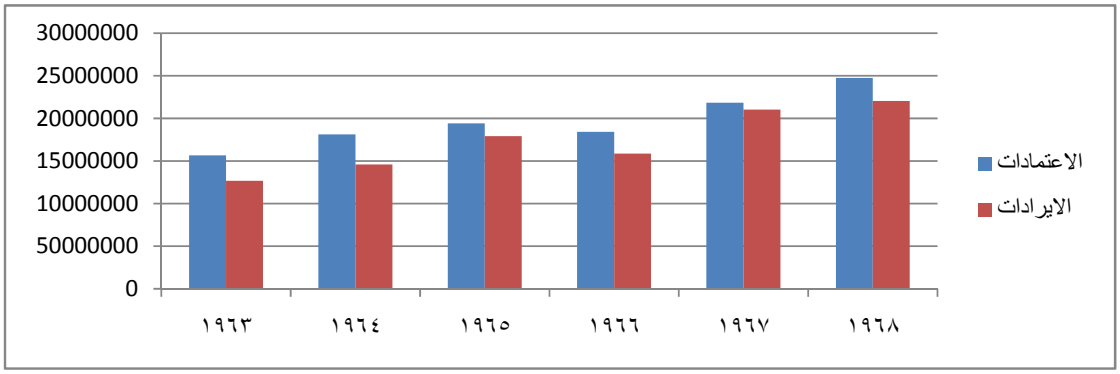

شكل رقم (٨) يبين اعتمادات وإيرادات الموازنة الاعتيادية ١٩٦٣– ١٩٦٨

يلحظ من الجدول أعلاه أن اعتمادات سنة ١٩٦٨ المالية زادت على اعتمادات السنة الماضية بمبلغ قدره (٢٩,٢٨٦,٤٧٧) ديناراً، وحصلت زيادات في اغلب فصول الميزانية الاعتيادية، وقد شكلت نفقات وزارة الدفاع والأمن الداخلي ووزارة التربية والعمل الشؤون الاجتماعية والصحة والإدارة المحلية والبلديات والمشاريع الأخرى النسبة الأكبر من التخصيصات المالية

وفي ما يخص إيرادات سنة ١٩٦٨ المالية الموحدة فقد خمنت بمبلغ قدره (٥٢٤,٥٨١,٤٥١) دينارا وهي تزيد على تخمينات الميزانية الموحدة للسنة الماضية (١٨٧,١١٨,٨٥٢) دينارا [١]، أما تخمين إيرادات الميزانية الاعتيادية فقد بلغت (٢١٤,٦١٤,٤٤٦) دينارا عند تصديق الميزانية [٢]، ثم أضيف إليها بعد ذلك بموجب قوانين الإضافة المرقمة (١٠٢,٥٦) لسنة ١٩٦٨ مبلغ (٧,٣١١,٠٦٥) دينارا، وعليه أصبح مجموع التخمينات النهائية (٢٢١,٩٢٥,٥١١) دينارا، وهي تزيد على تخمينات السنة الماضية بمبلغ (٧,٧٩١,٨٦١) دينارا، كان منشؤها الزيادة في تخمينات ضريبة الدخل لما يتوقع تصديره من النفط الخام مضافا إلى ذلك تحسين كفاية الأجهزة المسؤولة عن الجباية، في حين بلغت الإيرادات الحقيقية منها (٢٢٠,٤١٨,٨٥١) دينارا وبذلك ظهر نقص مقداره (١,٥٠٦,٦٦٠) دينارا بسبب النقص في إيرادات الكمارك والمكوس لقلة الاستيراد خلال سنة ١٩٦٨، وتأخر تسديد رسوم المكس المترتب على المنتجات النفطية من قبل مصلحة توزيع المنتجات النفطية [٣]، إما العجز فقد

(١) الوقائع العراقية، العدد ١٥٦٦، في ٨ أيار ١٩٦٨

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٨، القسم الأول، ص٢٢٤.ص٢٣٤

(٣) للمزيد من التفصيل ينظر: ملحق رقم (١١)

بلغ (٢١,٥١٤,٧٤٤) دينارا [١]، وفي ما يتعلق بموازنة الخطة الاقتصادية المؤقتة خلال سنة ١٩٦٨ المالية، فقد رصد لها مبلغ قدره (١٣٨,١٢٤,٠٠٠) دينارا [٢].

يلحظ من الميزانيات العامة خلال العهد الجمهوري الثاني (١٩٦٣– ١٩٦٨) استمرار ارتفاع اعتماداتها المالية تدريجيا نتيجة استحداث بعض المؤسسات الحكومية ومن بينها المؤسسة العامة للمصارف، فضلا عن التوسع في الإنفاق في مختلف المجالات، واستمرار اعتمادها على العوائد النفطية رغم المشاكل التي عانى منها القطاع النفطي العراقي خلال المدة (١٩٦٦–١٩٦٧) بسبب توقف تدفق النفط العراقي عبر خط الأنابيب المارة في الأراضي السورية، وان الاتجاه الاستهلاكي لا يزال يمثل الصفة الرئيسة لمصروفات الميزانية الاعتيادية، وقد شهدت ميزانيات العهد الجمهوري الثاني محاولات جادة من قبل الحكومات العراقية لإنهاء سياسة التمويل بالعجز المتعمد التي سارت عليها الميزانيات السابقة، فضلا عن عملية توحيد جميع الميزانيات (الحكومية – المستقلة– شبه المستقلة) في ميزانية واحدة أطلق عليها اسم "الميزانية الموحدة"

(١) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب الإحصائي، ص٢٠٩

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٨، القسم الأول، ص٢٢٧

الخاتمة

الخاتمة :

شكل البريطانيون بعد احتلالهم للعراق في الحرب العالمية الأولى وبعدها ١٩١٤– ١٩٢٠، عدة دوائر تتبع جميعها لإدارتهم المباشرة، بعد إن استعانت الإدارة البريطانية بإداريين أكفاء أمثال (برسي كوكس وهنري دوبس) ومن هذه الدوائر التي تخص الشؤون المالية دائرة الواردات، التي يمكن عدها من أهم الدوائر التي أسستها الإدارة البريطانية للسيطرة على اقتصاد البلاد واختارت لإدارتها الأكفاء سواء كان ذلك من الموظفين أو الضباط السياسيين .

وبعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠،تأسست وزارة المالية وكانت غاية تشكيلها هو إدارة الأمور المالية في البلاد لا سيما وان الحكومة العراقية المؤقتة آنذاك لا تزال حديثة وفتية وذا خبرة متواضعة، وعند تشكيل الحكومة العراقية سنة ١٩٢١، بدأت مرحلة جديدة تمثلت بمحاولة وزراء المالية إبعاد المستشارين البريطانيين تدريجيا الذين سيطروا في السنوات الأوائل على حكم المملكة العراقية، وسن العديد من الأنظمة الإدارية والاستعانة باللجان المالية من الخارجلإنقاذ الوضع المالي المتدهور، كون العراق سار على سياسة مالية تقليدية تقضي بموازنة الميزانية في كل سنة، ولكن بالرغم من ذلك كان العجز المالي نصيب وزارة المالية، وخلال العقدين الآخرين من حكم المملكة استحدثت الكثير من المديريات المنظمة لعمل وزارة المالية، وكان لمديرية ضريبة الدخل ومراقبة المصارف ومديرية التموين العامة ومديرية الحبوب العامة دور كبير في تخفيف الأعباء المالية على الدولة نتيجة للوضع الاقتصادي المتردي الذي شهدهُ العراق خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥).

وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اهتمت حكومة الثورة بتنظيم الجهاز الإداري لوزارة المالية تماشيا مع التغيرات الجديدة، وتحقيقا للأهداف التي جاءت بها الثورة، إذ عمدت الوزارة إلى التخلص من الأساليب القديمة التي كانت متبعة في العهد الملكي، وحل المشاكل المعقدة التي كان يعاني منها النظام المالي ومن أبرزها إصلاح النظام الضريبي ومنع تهريب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، ويمكن إن نجمل بعض الاستنتاجات العامة التي توصل إليها البحث خلال الفترة ١٩٥٨– ١٩٦٨:

١–تعد هذه الوزارة من أهم وزارات الدولة، ولا تقل أهمية عن وزارتي الدفاع والداخلية، فالأولى تحمي الوطن، والثانية توفر الأمن الداخلي، ووزارة المالية توفر الأموال اللازمة لعمل دوائر الدولة .

٢– شغل مناصب وزارة المالية مختلف أطياف الشعب العراقي فمنهم السني والشيعي والكردي،وأغلب هؤلاء الوزراءمن حملة الشهادات العليا في الاقتصاد والقانون والتجارة لإدراك الحكومة أهمية وجود وزراء يستطيعون إدارة شؤون وزارة مهمة مثل وزارة المالية، واغلبهم لم تكن لهم ميول حزبية وسياسية لجهة معينة دون أخرى،

وهذا يحسب لها أنها مؤسسة مالية صرفة، إلا إن سرعة تبدل الوزراءانعكس على سرعة تعديل القوانين والأنظمة المالية من وقت لأخر، ففي بعض الأحيان يكون التعديل لأسباب سياسية أو إن هذه القوانين والأنظمة تحمل وجهة نظر الوزراء أنفسهم .

٣- كان لوزير المالية محمد حديد دورا بارزا في خروج العراق من المنطقة الإسترلينية، وتغييره القاعدة فيما يخصواردات النفط للميزانية الاعتيادية للدولة، وجعلها مناصفة مع موازنة الخطة الاستثمارية بعد إن كانت ٣٠% قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

٤- استحدث قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩، بعض الوزارات منها وزارة التخطيط والصناعة والإصلاح الزراعي، في الوقت الذي تضمنت فيه معظم الميزانية الاعتيادية خلال العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، تخصيصات مالية كبيرة في مجالات تقوية المؤسسات الأمنية والعسكرية والتعليم بالدرجة الأساس، مما يدل على إن العراق كان يعيش حالة من الصراع السياسي والذي كان للأحزاب السياسية العراقية دور واضح فيه.

٥- كان ارتباط النظام المصرفي بوزارة المالية قد برز من خلال البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين، من خلال الدور الرقابي لوزارة المالية لقرارات البنك المركزي المتعلقة بالسياسة الائتمانية فقط، وقرارات مصرف الرافدين باستثناء شؤون التسهيلات المصرفية وتطبيق قواعد الخدمة، لغاية صدور القانون رقم ١٠٠ الذي أنهى سيطرة رأس المال الأجنبي ووضع جميع البنوك التجارية في خدمة التطور الاقتصادي للبلاد، وأيلولة ملكيتها إلى الدولة بأموالها المنقولة وغير المنقولة .

٦- قدمت وزارة المالية العراقية دعما ماليا من نفقاتها السنوية لحركات التحرر العربية وخاصة جبهة التحرير الوطني الجزائرية في صراعها من اجل الاستقلال مع الاستعمار الفرنسي، وخاصة خلال العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨- ١٩٦٣).

٧- شهدت نفقات الوزارة ومصروفاتها زيادة تدريجية في بعض السنوات وانخفاضا في سنوات أخرى، وذلك حسب الظروف السياسية أو التأسيسية من حيث تأسيس وزارات جديدة أو زيادة في ميزانية وزارة أخرى لاتساع إعمالها، إلا أنها تميزت في هذه المرحلة عن التي سبقتها وذلك لاستحداث أقسام وشعب جديدة سواء كانت إدارية أو تأهيلية أو تطوير المؤسسات القائمة من اجل خدمة الفرد والمجتمع .

٨- شهدت الوزارة محاولات جريئة لتطهير مؤسساتها من الموظفين سيء السلوك خاصة بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وأجرت تنقلات واسعة بين كبار موظفي الوزارة والموظفين الإداريين في بغداد والألوية الأخرى، فضلا عن تزويد دوائرها بأجهزة الكترونية متطورة لأرشفة أسماء موظفي الدولة .

٩- قامت وزارة المالية بدمج فصل مخصصات غلاء المعيشة للموظفين ومستخدمي الدولة بفصل الرواتب والمخصصات اعتبارا من سنة ١٩٦٦، من اجل حصر تكاليف الخدمات الوظيفية فيصبح من الميسور معرفة مقدار هذه التكاليف، فضلا عن ذلك إن مخصصات غلاء المعيشة تغلب عليها صفة الاستمرار ولا تختلف في طبيعتها عن الرواتب، وهو ما يعطي الميزانية مرونة اكبر، وكان بالإمكان دمج النفقات الإدارية مع فصل المصروفات الأخرى لأنهما من طبيعة واحدة حيث ينصبان على إثمان السلع والخدمات التي تيسر للموظفين إعمالهم، ويزيد هذا الدمج في مرونة الميزانية ويقلل من فصولها ويسهل مهمة تحديد مقدار النفقات الإدارية في الميزانية .

١٠- سعت وزارة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيةمن خلال تمويل الخطط الاستثمارية لمشاريع مجلس ووزارة التخطيط، والتي رصدت لها أموالا طائلة في حقول الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والبنى التحتية، ونجحت في عقد الاتفاقيات المالية والتجاريةلتسهيل التعاملات وانتقال رؤوس الأموال بين العراق والدول الأجنبية .

١١- استمرار اعتماد الميزانيات العامة في العهد الجمهوري (١٩٥٨- ١٩٦٨) على عوائد النفط، وان الاتجاه نحو النفقات الاستهلاكية مثل الصفة الرئيسية لمصروفات الميزانية الاعتيادية إذ ما يزال طاغيا على الاتجاه الذي يستلزمه التطور الاقتصادي السريع والمتوازن، فضلا عن ذلك انتهاج ميزانيات العهد الجمهوري سياسة العجز المالي المخطط من خلال إصدار حوالات خزينة منظمة ساعدت على استيعاب جزء من النقد الفائض في المصارف الحكومية والأهلية والمؤسسات شبه الرسمية، بخلاف ميزانيات العهد الملكي التي اتبعت سياسة مالية محافظة تقوم على فائض الإيرادات على المصروفات .

١٢- أصدرت وزارة المالية العديد من القوانين والأنظمة المالية المنظمة لعملها وعمل الوزارات الأخرى بما يتوافق مع التطور الذي شهدتهُ الوزارة في العهد الجمهوري (١٩٥٨- ١٩٦٨) .

١٣- كان للزعيم عبد الكريم قاسم دوراً واضحاً في بناء الاقتصاد العراقي ورفد الميزانية العامة بالأموال للازمة عن طريق المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية وانتزاع الحصة الأكبر منها، فضلا عن قيامهبسحب العملة الملكية من البنوك والأسواق العراقية استكمالا لمستلزمات الاستقلال الاقتصادي.

الملاحق

الملاحق :

ملحق رقم (١) يبين مصادر إيرادات سنة ١٩٥٨ المالية [١]

الباب	العنوان	النسبة المئوية	التخمينات	الإيرادات الحقيقية	الفضلة أو النقص
١	ضريبة الدخل	٣٩,٥	٢٧٠٠٠٠٠٠	٢٩٨٣١٥٧٩	+ ٢٨٣١٥٧٩
٢	رسوم الكمارك	٢٥,٤	٢٠٧٥٠٠٠٠	١٩١٥٦٦٠٠	- ١٥٩٣٤٠٠
٣	رسوم المكوس	١١,٧	٨٢٥٠٠٠٠	٨٨٥٨٤٠٥	+ ٦٠٨٤٠٥
٣	رسوم الاستهلاك وضريبة الارض	٣,٣	٢٨٣٤٧٠٠	٢٤٤٤٩٤٥	- ٣٨٩٧٥٥
٤	ضريبة الأملاك ورسوم الطوابع	٢,٦	١٩٢٧٣٠٠	١٩٥٦٥٠٢	+ ٢٩٢٠٢
٦	البريد والبرق	٣,٦	٢٥٢٣٣٠٠	٢٧٢٣٤٥٧	+ ٢٠٠١٥٧
٧	سائر مصالح الدولة	٥,١	٣٨٥٠٨٠٠	٣٨٧٨٧٤٢	+ ٢٧٩٤٢
٨	واردات المشاريع الحكومية	٦,٧	٥٣٢٤٥٠٠	٥٠٨٩٨٠٢	- ٢٣٤٦٩٨
٩	المدخولات المتنوعة	٢,١	١١٥٠٠٠٠	١٦٣١٩٥٩	+ ٤٨١٩٥٩
	المجموع	١٠٠	٧٣٦١٠٦٠٠	٧٥٥٧١٩٩١	+ ١٩٦١٣٩١

ملحق رقم (٢) يبين مصادر إيرادات سنة ١٩٥٩ المالية [٢]

الباب	العنوان	النسبة المئوية	التخمينات	الإيرادات الحقيقية	الفضلة أو النقص
١	ضريبة الدخل	٥٢,٥	٥١٩٠٠٠٠٠	٤٧٠٧٣٨٩٩ /١٩٩	- ٤٨٢٦١٠٠/٨٠١
٢	رسوم الكمارك والمكوس	٣٠,٦	٢٨٦٤٥٠٠٠	٢٧٤٨٩٣٨٨ /٧٨٩	- ١١٥٥٦١١ /٢١١
٣	رسوم الاستهلاك وضريبة الأرض	٢,٢	٢٦٢١٥٠٠	١٩٤٥٣٥٠/٢٩٧	- ٦٧٦١٤٩/٧٠٣
٤	ضريبة الأملاك	١,٤	١٦٠٠٠٠٠	١٢٦٤٥٤٤/٢١٠	- ٣٣٥٤٥٥/٧٩٠
٥	رسوم متفرقة (الطوابع)	١,٢	١٠٠٠٠٠٠	١٠٩٨٤٨٩/٣٦٩	٩٨٤٨٩/٣٦٩
٦	إيرادات البريد والبرق	٣,٣	٢٨٣٣٥٠٠	٢٩٣٦٦٧١/٠٩٩	١٠٣١٧١/٠٩٩
٧	إيرادات الدوائر الحكومية	٤,٣	٣٦١٧٧٠٠	٣٨٢٠١٣٤/٣٦٨	٢٠٢٤٣٤/٣٦٨
٨	إيرادات المؤسسات والمشاريع الحكومية	٢,١	١٧٢٧٦٠٠	١٨٦٦٣٣١/٧٢١	١٣٨٧٣١/٧٢١
٩	المدخولات المتنوعة	٢,٤	١٣٩٨٢٠٠	٢٢٢٨٧٦٤/٠٦٤	٨٣٠٥٦٤/٠٦٤
المجموع		١٠٠	٩٥,٣٤٣,٥٠٠	٨٩,٧٢٣,٥٧٣/١٦٦	- ٥,٦١٩,٩٢٦/٨٨٤

ملحق رقم (٣) يبين مصادر إيرادات سنة ١٩٦٠ المالية [٣]

الباب	العنوان	النسبة المئوية	التخمينات	الإيرادات الحقيقية	الفضلة أو النقص
١	ضريبة الدخل	٥٠,٤	٥٥٦٣٠٠٠٠	٥٢٢٧٦٧١٠/٥٥٣	- ٣٣٥٣٢٨٩/٤٤٧
٢	رسوم الكمارك والمكوس	٣٢,٤	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٣٥٣٦١١٦/٦٦٩	٣٥٣٦١١٦/٦٦٩
٣	رسوم الاستهلاك وضريبة الأرض	١,٨	٣٠٠٠٠٠٠	١٩٠٣٠٨٩/٢٧٥	-١٠٩٦٩١٠/٧٢٥
٤	ضريبة العقار	١,٦	١٦٥٠٠٠٠	١٦٢٤٣٧٩/٤٩٤	- ٢٥٦٢٠/٥٠٦
٥	رسوم متفرقة (الطوابع)	١,١	١٧٧٠٠٠٠	١١٦٨١٤٥/٤٧٣	- ١٨٥٤/٥٢٧
٦	إيرادات البريد والبرق	٣,١	٣٠٠٠٠٠٠	٣١٩٩٨٥٩/٥١٥	١٩٩٨٥٩/٥١٥
٧	إيرادات الدوائر الحكومية	٤,٠	٤٠١٠٨٦٣	٤١١٨٣٨٣/٤٥٧	١٠٧٥٢٠/٤٥٧
٨	إيرادات المؤسسات والمشاريع الحكومية	٢,٨	١٧٠٥٣٣٧	٢٨٩٥٣٣٢/٩١٢	١٨٩٩٩٥/٩١٢
٩	المدخولات المتنوعة	٢,٨	١٩٦٣٨٠٠	٢٨٩١٤٨٦/٤٥٢	٩٢٧٦٨٦/٤٥٢
	المجموع	١٠٠	١٠٢١٣٠٠٠٠	١٠٣٦١٣٥٠٣/٨٠٠	١٤٨٣٥٠٣/٨٠٠

(١) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة لسنة ١٩٥٨ المالية، ص٣

(٢) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة لسنة ١٩٥٩ المالية، ص٥

(٣) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٠ المالية، ص٤

ملحق رقم (٤) يبين مصادر إيرادات سنة ١٩٦١ المالية [١]

الباب	العنوان	النسبة المئوية	التخمينات	الإيرادات الحقيقية	الفضلة أو النقص
١	ضريبة الدخل	٥٢,٤	٥٤٢٥٥٠٠٠	٦٣١٩٣٥٨٨/٦٥٢	٨٩٣٨٥٨٨/٦٥٢
٢	رسوم الكمارك والمكوس	٣٠,٩	٣٧٤٦٨٤٠٠	٣٧٢٩٥٩٧٢/٢٣٣	- ١٧٢٤٢٧/٧٦٧
٣	ضريبة الأرض الزراعية	٠,٦	٢٣١٠٦٠٠	٧٧٥٩٠٣/٨٠٤	-١٥٣٤٦٩٦/١٩٦
٤	ضريبة العقار	١,٧	١٥٠٣٠٠٠	٢٠٨٤٧٣٠/٧١٧	٥٨١٧٣٠/٧١٧
٥	رسوم متفرقة (الطوابع)	١,٠	١٢٤٥٥٠٠	١٢٣٠٦٣٠/٢٢٩	-١٤٨٦٩/٧٧١
٦	إيرادات البريد والبرق	٢,٦	٣١٧٥٥٠٠	٣٠٨١٧٨٠/٤٢٩	-٩٣٧١٩/٥٧١
٧	إيرادات الدوائر الحكومية	٣,٧	٤٧٧٤١٩٣	٤٥٠٩٤٥٩/٤٤٦	-٢٦٤٧٣٣/٥٥٤
٨	إيرادات المؤسسات والمشاريع الحكومية	٤,٢	٤٨٥٧١٠٧	٥٠٧٨٥٦٨/١٨٦	٢٢١٤٦١/١٨٦
٩	المدخولات المتنوعة	٢,٩	٢٥٧٠٧٠٠	٣٤٤٩٣٤٥/٥٢٧	٨٧٨٦٤٥/٥٢٧
	المجموع	١٠٠	١١٢,١٦٠,٠٠٠	١٢٠,٦٩٩,٩٧٩/٢٢٣	٨,٥٣٩,٩٧٩/٢٢٣

ملحق رقم (٥) يبين مصادر إيرادات سنة ١٩٦٢ المالية [٢]

الباب	العنوان	النسبة المئوية	التخمينات	الإيرادات الحقيقية	الفضلة أو النقص
١	ضريبة الدخل	٤٨,٨٨	٥٨٢٥٧٥٠٠	٥٦٠٧٣٨٥٤/٥٥١	ـ ٢١٨٣٦٤٥/٤٤٩
٢	رسوم الكمارك والمكوس	٣١,٥٤	٤٠٠٠٠٠٠٠	٣٦١٨٠٠٨٥/١٣٨	ـ ٣٨١٩٩١٤/٨٦٢
٣	ضريبة الأرض الزراعية	٠,٦٨	١٠١٥٤٠٠	٧٧٤١٥٩/٢٢٨	ـ٢٤١٢٤٠/٧٧٢
٤	ضريبة العقار	١,٨٨	٢٣٢٥٠٠٠	٢١٥٤٨١٢/٧٨٩	ـ ١٧٠١٨٧/٢١١
٥	رسوم متفرقة (الطوابع)	١,٠٥	١٣٦٨٠٠٠	١٢٠٥٢٨٠ /٣٨٣	ـ ١٦٢٧١٩/٦١٧
٦	إيرادات البريد والبرق	٢,٦٩	٣٥١١٠٠٠	٣٠٨٩٩٩٥/٤٦١	ـ ٤٢١٠٠٤/٥٣٩
٧	إيرادات الدوائر الحكومية	٤,١٧	٤٦١٨١٧٠	٤٧٨٦١٩١/٤٠٦	١٦٨٠٢١/٤٠٦
٨	إيرادات المؤسسات والمشاريع الحكومية	٤,٦٠	٣٧٨٥٢١٤	٥٢٧٢٢٣٩/٨٢٤	١٤٨٧٠٢٥/٨٢٤
٩	المدخولات المتنوعة	٤,٥١	٣٥٧٦٠٠٠	٥١٧١٩٧٣/٩٣٥	١٥٩٥٩٧٣/٩٣٥
المجموع		١٠٠	١١٨٤٥٦٢٨٤	١١٤٧٠٨٥٩٢/٧١٥	ـ ٣٧٤٧٦٩١/٢٨٥

ملحق رقم (٦) يبين مصادر إيرادات الدولة لسنة ١٩٦٣ المالية [٣]

الباب	العنوان	النسبة المئوية	التخمينات	الإيرادات الحقيقية	الفضلة أو النقص
١	ضريبة الدخل	٥١,٨٣	٥٩٧٦٣٠٠٠	٦٥٧١٠٢٤٦/٣٠٦	٥٩٤٧٢٤٦/٣٠٦
٢	رسوم الكمارك والمكوس	٢٧,٣٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٥٩٥٥٤٥/٢٤٢	ـ٥٤٠٤٤٥٤/٧٥٨
٣	ضريبة الأرض الزراعية	٠,٥٣	٨٥٠٤٥٠	٦٨٢٦٩١/٢٥٣	ـ١٦٧٧٥٨/٧٤٧
٤	ضريبة العقار	١,٧٨	٢٢٥٠٠٠٠	٢٢٥٤٦٢٠/٥٦٥	٤٦٢٠/٥٦٥
٥	رسوم متفرقة (الطوابع)	١,٠٢	١٣٠٣٧٥٠	١٢٨٨٢٥٠/٤٧١	ـ١٥٤٩٩/٥٢٩
٦	إيرادات البريد والبرق	١,٤٤	٣٦٥٠٠٠٠	١٨١٦٧٧٨/٧٦٢	ـ١٨٣٣٢٢١/٢٣٨

(١) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦١ المالية، ص٤

(٢) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٢ المالية، ص٣

(٣) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ المالية، ص٨

٧	إيرادات الدوائر الحكومية	٣,٥٢	٤٦٢٤٧٠٠	٤٤٦٦٢١٤/١٨٦	ـ١٥٨٤٨٥/٨١٤
٨	إيرادات المؤسسات والمشاريع الحكومية	٨,٢٨	٩٤٩٩٤٠٠	١٠٥٠٦٦٠٧/١٧٣	١٠٠٧٢٠٧/١٧٣
٩	الإيرادات المتنوعة	٤,٣٠	٣١٤٥٥٠٠	٥٤٥٢٤٠٢/٢٦٦	٢٣٠٦٩٠٢/٢٦٦
المجموع		١٠٠	١٢٥,٠٨٦,٨٠٠	١٢٦٧٧٣٣٥٦/٢٢٤	١٦٨٦٥٥٦/٢٢٤

ملحق رقم (٧) يبين مصادر إيرادات سنة ١٩٦٤ المالية [١]

الباب	العنوان	النسبة المئوية	التخمينات	الإيرادات الحقيقية	الفضلة أو النقص
١	ضريبة الدخل	٥١,١٧	٧٣٠١٣٠٠٠	٧٤٦٩٥١٧٤/١٥٤	١٦٨٢١٧٤/١٥٤
٢	رسوم الكمارك والمكوس	٢٨,٢٣	٤٢٠٠٠٠٠٠	٤١٢٠٤٣٦٢/٦٤٧	ـ٧٩٥٦٣٧/٣٥٣
٣	ضريبة الأرض الزراعية	٠,٤١	٨٥٠٤٥٠	٥٩٨٣٦٠/١٥٨	ـ٢٥٢٠٨٩/٨٤٢
٤	ضريبة العقار	١,٥٩	٢٥٠٠٠٠٠	٢٣٢٤٠٥٢/٧٣٦	ـ١٧٥٩٤٧/٢٦٤
٥	رسوم متفرقة (الطوابع)	١,٤٧	٢٢٥٣٠٠٠	٢١٤٢٣٤٤/٧٩٦	ـ١١٠٦٥٥/٢٠٤
٦	إيرادات الدوائر الحكومية	٤,٣١	٤٧١٢٤٨٠	٦٢٨٧٠٣٦/٣١٠	١٥٧٤٥٥٦/٣١٠
٧	إيرادات المؤسسات والمشاريع الحكومية	٦,٧١	٩٤٢٨٠٨٠	٩٧٨٩٢٤٤/٨٢٣	٣٦١١٦٤/٨٢٣
٩	المدخولات المتنوعة	٦,١١	٨٤٦٢٧٥٠	٨٩٢٤٠٩١/٦٠٩	٤٦١٣٤١/٦٠٩
المجموع		١٠٠	١٤٣٢١٩٧٦٠	١٤٥٩٦٤٦٦٧/٢٣٣	٢٧٤٤٩٠٧/٢٣٣

ملحق رقم (٨) يبين مصادر إيرادات سنة ١٩٦٥ المالية [٢]

الباب	العنوان	النسبة المئوية	التخمينات	الإيرادات الحقيقية	الفضلة أو النقص
١	ضريبة الدخل	٤٣,٦٦	٩٧٠٣٥٥٠٠	٧٨٢١٢٧٦٠/٣٤٧	ـ١٨٨٢٢٧٣٩/٦٥٣
٢	رسوم الكمارك والمكوس	٢٤,٤٠	٤٢٠٠٠٠٠٠	٤٣٧١٣٤٣٦/٣٠٩	١٧١٣٤٣٦/٣٠٩
٣	ضريبة الأرض الزراعية	٠,٣٨	٨٥٠٤٠٠	٦٨٧٨٠٥/٠٨٥	ـ١٦٢٥٩٤/٩١٥
٤	الضرائب العقارية	١,٣٧	٢٥٠٠٠٠٠	٢٤٥١٥٠٩/٧٧٠	ـ٤٨٤٩٠/٢٣٠
٥	رسوم متفرقة (الطوابع)	١,٣٢	٢٤٥٤٥٠٠	٢٣٦٢٦٠٠/٦٩٣	ـ٩١٨٩٩/٣٠٧
٦	إيرادات الدوائر الحكومية	٥,٧١	٥٤٨٥٦٧٠	١٠٢١٩١٠٠/٢٣٥	٤٧٣٣٤٣٠/٢٣٥
٧	إيرادات ممتلكات ومشاريع الحكومة	٣,٤٧	٤٨٢٧٥٨٠	٦٢١١٠٨٧/٥٤٠	١٣٨٣٥٠٧/٥٤٠
٨	إيرادات المؤسسات والمشاريع الحكومية	٢,٣٣	٣٧٢١٢٠٠	٤١٧٠١٧٩/١٢٣	٤٤٨٩٧٩/١٢٣
٩	الإيرادات الأخرى	١٧,٣٦	٣١٠٤٣٧٥٠	٣١١٠٢٢٤٣/١٦٠	٥٨٤٩٣/١٦٠
المجموع		١٠٠	١٨٩٩١٨٦٠٠	١٧٩١٣٠٧٢٢/٢٦٢	ـ١٠٧٨٧٨٧٧/٧٣٨

ملحق رقم (٩) يبين مصادر إيرادات سنة ١٩٦٦ المالية [٣]

الباب	العنوان	النسبة المئوية	التخمينات	الإيرادات الحقيقية	الفضلة أو النقص
١	ضريبة الدخل	٤٦,٢٨	٨٢٥٣٠٢٠٠	٧٣٤٢٠٤٥٩/٥٨٤	ـ٩١٠٩٧٤٠/٤١٦
٢	رسوم الكمارك والمكوس	٣١,٦٦	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٢٣٠٨٠٧/٦٠٨	٢٣٠٨٠٧/٦٠٨
٣	ضريبة الإنتاج الزراعي وضريبة الأرض الزراعية	٠,٤٢	٢٠٥٠٠٠٠	٦٦٨٣٣٨/١٠٧	ـ١٣٨١٦٦١/٨٩٣
٤	الضرائب العقارية	١,٦١	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٥٨١٥٢/٠٣٩	٥٨١٥٢/٠٣٩

(١) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٤ المالية، ص٨

(٢) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٥ المالية، ص٩

(٣) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٦المالية، ص١٠

٥	رسوم متفرقة (الطوابع)	١,٥٩	٢٧٥٣٠٠٠	٢٥١٦١٣٢/٥٧١	ـ٢٣٦٨٦٧/٤٢٩
٦	إيرادات الدوائر الحكومية	٣,٩٩	٦٦٥٣١٧٠	٦٣٣٤٨٤٥/٢٥٣	ـ٣١٨٣٢٤/٧٤٧
٧	إيرادات ممتلكات ومشاريع الحكومة	٥,٧٢	٨٧٠٩٧٥٠	٩٠٦٦٧٣٦/٦٥٤	٣٥٦٩٨٦/٦٥٤
٨	إيرادات المؤسسات الحكومية	٣,٣٣	٦٦٢٠٥٠٠	٥٢٧٩١٨١/١٥٨	ـ١٣٤١٣١٨/٨٤٢
٩	الإيرادات المتنوعة	٥,٤٠	٧٧٧٨٢٥٠	٨٥٧٢٩٤٥/٥٦٩	٧٩٤٦٩٥/٥٦٩
المجموع		١٠٠	١٦٩٥٩٤٨٧٠	١٥٨٦٤٧٥٩٨/٥٤٣	١٠٩٤٧٢٧١/٤٥٧

ملحق رقم (١٠) مصادر إيرادات سنة ١٩٦٧ المالية [١]

الباب	العنوان	النسبة المئوية	التخمينات	الإيرادات الحقيقية	الفضلة أو النقص
١	ضريبة الدخل	٤٢,٥٠	٨٣٢٩٠٢٠٠	٨٩٤٠٩٨٠٩/١٦٣	٦١١٩٦٠٩/١٦٣
٢	رسوم الكمارك والمكوس	٢٠,٨٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٣٧٤٨١٧٣/٦٢٠	ـ٦٢٥١٨٢٦/٣٨٠
٣	ضريبة الأرض الزراعية	٠,٤٣	٦٠٠٣٠٠	٩٠١٣٨٣/٦٢٨	٣٠١٠٨٣/٦٢٨
٤	الضرائب العقارية	١,٢٣	٢٦٥٠٠٠٠	٢٥٧٩٨٨٧/٢١٢	ـ٧٠١١٢/٧٨٨
٥	رسوم متفرقة (الطوابع)	١,١٩	٣٠٠٣٥٠٠	٢٤٩٥٨١٨/٢٦٥	ـ٥٠٧٦٨١/٧٣٥
٦	إيرادات الدوائر الرسمية	٣,٩٢	٦٧١٩٨٧٠	٨٢٥٧٤٤٩/٧٧٢	١٥٣٧٥٧٩/٧٧٢
٧	إيرادات ممتلكات ومشاريع الحكومة	٥,٤٨	١٠١٨٢٢٣٠	١١٥٣٥٧٨٦/١٠٥	١٣٥٣٥٥٦/١٠٥
٨	إيرادات المؤسسات شبه الرسمية	٣,١٢	٦٥٩٣٣٠٠	٦٥٦٩٢١٨/٩١٣	ـ٢٤٠٨١/٠٨٧
٩	الإيرادات المتنوعة	٢١,٣٣	٥١٠٩٤٢٥٠	٤٤٨٦٣١٧٦/٦٩١	ـ٦٢٣١٠٧٣/٣٠٩
المجموع		١٠٠	٢١٤١٣٣٦٥٠	٢١٠٣٦٠٧٠٣/٣٦٩	ـ٣٧٧٢٩٤٦/٦٣١

ملحق رقم (١١) مصادر إيرادات سنة ١٩٦٨ المالية [٢]

الباب	العنوان	النسبة المئوية	التخمينات	الإيرادات الحقيقية	الفضلة أو النقص
١	ضريبة الدخل	٤٨,٩٣	١٠٤٧١١٢٠٠	١٠٧٨٥٨٨٤٩/٨٨٩	٣١٤٧٦٤٩/٨٨٩
٢	رسوم الكمارك والمكوس	٢١,٦٧	٥٢٠٠٠٠٠٠	٤٧٧٧٠٥٠٢/٦٤٠	ـ٤٢٢٩٤٩٧/٣٦٠
٣	ضريبة الأرض الزراعية وحصة الإصلاح الزراعي من الحاصل	٠,٥٨	١٤٥٠٠٠٠	١٢٧٠٠٨٥/٨٤٤	ـ١٧٩٩١٤/١٥٦
٤	الضرائب العقارية	١,٢٦	٢٦٥٠٠٠٠	٢٧٦٦٢٧٢/٥٨٦	١١٦٢٧٢/٥٨٦
٥	رسوم الطوابع	١,٣٨	٢٦٠٣٠٠٠	٣٠٥٣٥٩٦/٤٩٣	٤٥٠٥٩٦/٤٩٣
٦	إيرادات الدوائر الرسمية	٢,٦٦	٧٥٠٤٩٨٤	٥٨٦٨٥٣٨/٦٩٦	ـ١٦٣٦٤٤٥/٣٠٤
٧	إيرادات ممتلكات ومشاريع الحكومة	٤,٧١	١٠١٨١٠٧٢	١٠٣٧٧٧٤٩/١٥٨	١٩٦٦٧٧/١٥٨
٨	إيرادات المؤسسات شبه الرسمية	٢,٧٩	٥٥٩٥٥٠٠	٦١٤٣٠٨٥/٥٢٧	٥٤٧٥٨٥/٥٢٧
٩	الإيرادات الأخرى	١٦,٠٢	٣٥٢٢٩٧٥٥	٣٥٣١٠١٦٩/٨٤٢	٨٠٤١٤/٨٤٢
المجموع		١٠٠	٢٢١٩٢٥٥١١	٢٢٠٤١٨٨٥٠/٦٧٥	ـ١٥٠٦٦٦٠/٣٢٥

(١) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٧ المالية، ص٨

(٢) الجدول نقلا عن: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٨ المالية، ص٩

المصادر

الوثائق غير المنشورة

أولا- البلاط الملكي:

١- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٢٥٣٨/٣١١، عنوان الملفة تشكيلات وملاكات وزارة المالية
٢- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٢٥٤٤/٣١١، عنوان الملفة " خلاصات ملاكات جميع الوزارات

ثانيا- مجلس السيادة:

١- د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/١١١، عنوان الملفة " لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨"
٢- د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٢٠٩، عنوان الملفة" قرارات مجلس الوزراء"
٣- د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٢٢٦، عنوان الملفة " مشروع الخطة الاقتصادية"
٤- د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٢٩١، عنوان الملفة" جداول الإصلاح الزراعي"
٥- د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٤٠، عنوان الملفة " متفرقات مع ديوان مجلس الوزراء"
٦- د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٤٤٥، عنوان الملفة " قرارات مجلس الوزراء"
٧- د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٥٠٢، عنوان الملفة " وزارة المالية في العهد الجمهوري"
٨- د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٦٢، عنوان الملفة " موجز حياة عبد الكريم قاسم"
٩- د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة ٤١١/٧٥، عنوان الملفة " مقررات "
١٠- د.ك.و، مجلس السيادة، تسلسل الملفة" ٤١١,٣٢٥، عنوان الملفة " الاتفاقيات بين العراق ودول العالم"

ثالثا- وزارة المالية

١- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠٠/١٣١، عنوان الملفة " معلومات ومستمسكات عن المخالفات والجرائم في العهد البائد (الملكي)"
٢- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ١٢٨/ ٤٢١١٠٠، عنوان الملفة " قوانين التعريفة وتعديل قانون الكمارك "
٣- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٦٦/١٣٠، عنوان الملفة" مقاطعة البضائع الصهيونية "
٤- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ١٥٦/ ٤٢١١٠٠، عنوان الملفة " الاقتراحات حول تعديل قانون الخدمة المدنية "
٥- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠٠/١٦، عنوان الملفة " قانون إنصاف المفصولين"
٦- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠١/١٦٤،عنوان الملفة " لائحة قانون مصلحة الإعاشة العامة "
٧- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١١٠/٢٢، عنوان الملفة" مصادرة أموال رجال العهد البائد"
٨- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٢٢٣/ ٤٢١١٠٢، عنوان الملفة " قروض وزارة المالية من البنك المركزي"
٩- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠٦/٢٦، عنوان الملفة " الأموال غير المنقولة للأسرة المالكة العراقية السابقة"
١٠-د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠/٣٨٩، موضوع الملفة " لجنة التطهير العليا للجهاز الحكومي في وزارة المالية "
١١- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٧١١٠٠١/٤، عنوان الملفة" البنك المركزي العراقي (متفرقات)"
١٢- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٥٢/ ٤٢١١٠٠، عنوان الملفة "لائحة قانون تشكيل جيش تحرير فلسطين"
١٣- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة ٤٢١١٠٠/٩٠، عنوان الملفة" مقاطعة البضائع الفرنسية"
١٤- د.ك.و، وزارة المالية، تسلسل الملفة٤٢٢/١٣٠، عنوان الملفة " تشكيلات الدولة "

رابعا- قرارات مجلس الوزراء

١- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨
٢- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٧
٣- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٠ نيسان ١٩٦٧
٤- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٧
٥- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٤ تموز ١٩٥٨
٦- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٦ آذار ١٩٦٢
٧- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٦ أيار ١٩٦٦
٨- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٧ نيسان ١٩٥٩
٩- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٣ نيسان ١٩٦٣
١٠- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٣١ أيار ١٩٦٧

١١- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٥ أيار ١٩٦٨
١٢- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٦ شباط ١٩٦٤
١٣- د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٦ نيسان ١٩٦٧

خامسا- وثائق مديرية التقاعد العامة

١- الأضبارة المدنية للسيد أكرم المدلل المرقمة ٩٠
٢- الاضبارة الشخصية لهاشم جواد المرقمة ٠٤٠٥٢٠١٤/ ٣١
٣- الاضبارة الشخصية لمحمد حديد المرقمة ٢٧٧١ /٣١
٤- الاضبارة الشخصية للسيد عبد المجيد عبد الحسن كبة المرقمة ٦٤٦٣٦/ ٦٣٣٠٢
٥- الاضبارة الشخصية للدكتور مظفر حسين جميل المرقمة ٣١/٠٤٣٥٠٠٣
٦- الاضبارة الشخصية للدكتور محمد جواد العبوسي المرقمة ٣١٠٤٦٤٣٠٠٦
٧- الاضبارة الشخصية للدكتور عبد الله مصطفى النقشبندي المرقمة ٣١/٠٦٠١٧٠٠٤
٨- الاضبارة الشخصية للدكتور عبد الرحمن الحبيب التقاعدية المرقمة ٣١/٠٥٥٢٠٠٠٢
٩- الأضبارة الشخصية للدكتور عبد الحسن محمد زلزلة المرقمة ٣١٢٣٦٨٧
١٠-الاضبارة الشخصية للدكتور سعدي إبراهيم المرقمة ٣١/١٧٨٩١٠١٦
١١-الاضبارة الشخصية للدكتور خالد الشاوي المرقمة ٢١/٢٥٢٦٥
١٢-الاضبارة الشخصية لصالح عبد الأمير كبة المرقمة ٣١/٣٢٦٦٥٠٠٣
١٣-الاضبارة الشخصية لشكري صالح زكي المرقمة ٣١/٠٤٦٣٤٠٠٧
١٤-الاضبارة الشخصية لسلمان عبد الرزاق الأسود المرقمة ٣١/٥٥٥٥
١٥-الاضبارة الشخصية لتقي عبد الرزاق الوسواسي المرقمة ٣١٠٦٠٨٩٠١٩
١٦-الاضبارة الشخصية لامين عبد الكريم محمد أمين المرقمة ٣١١٧١٦٠٠٠٧
١٧-الأضبارة التقاعدية للسيد مهدي جعفر المدامغة المرقمة ٣١١٨٢٥٣٠٠١

سادسا- وثائق نقابة المحامين العراقيين

١- الاضبارة الشخصية لعبد اللطيف علي طه الشواف المرقمة ع ٧٠- ٩٧٦

سابعا- محاضر مجلس النواب

١- محاضر مجلس النواب، محضر الجلسة الرابعة والثلاثون، في ١٦ نيسان ١٩٤١

الوثائق المنشورة

<u>وزارة المالية</u>

١- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٢٤-١٩٢٥ المالية، دار الطباعة الحديثة، (بغداد، د.ت)
٢- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢١-١٩٢٢، مطبعة دار السلام، (بغداد، ١٩٢٥)
٣- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، حسابات الحكومة العراقية للسنة المالية ١٩٢٥، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٢٧)
٤- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، قانون التفتيش المالي المعدل رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩، دائرة التفتيش المالي العام، (بغداد،١٩٦٩)
٥- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مجموعة التعليمات والمناشير الخاصة بقانون ضريبة الدخل للسنوات من ١٩٥٩-١٩٧٩، دار الحرية للطباعة، (بغداد، د.ت)
٦- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مجموعة القوانين والأنظمة المصرفية، مطبعة الحكومة، (بغداد، د.ت)
٧- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية المالية العامة، قوانين وأنظمة مالية متفرقة، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٥)
٨- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية المالية العامة، مجموعة قوانين الضرائب، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٤)
٩- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل مع التعليمات الحسابية المختصة به، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٨)

١٠-الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٢ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)
١١- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)
١٢- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٤)
١٣- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٥ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٥
١٤- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الجمهورية العراقية في سطور، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٠)
١٥- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الجمهورية العراقية في عامها الثالث، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦١)
١٦- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية ضريبة الدخل العامة، تنظيم وإدارة الأجهزة المركزية للضرائب في العراق، (بغداد، ١٩٨١)
١٧- الجمهورية العراقية، وزارة المالية، ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٠ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٠)
١٨- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي المديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٩)
١٩- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٩)
٢٠- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٥المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٧٢)
٢١- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٦المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٧٣)
٢٢- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٧ المالية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٤)
٢٣- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٨ المالية، مطبعة الحكومة، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٥)
٢٤- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦١ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٤)
٢٥- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٥ المالية، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٧٢)
٢٦- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٥٩ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)
٢٧- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٠ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)
٢٨- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٢المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٤)
٢٩- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٦)
٣٠- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٨)
٣١- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٦ المالية، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٧٣)
٣٢- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٧ المالية، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٧٣)
٣٣- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٦٥ المالية، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٧٢)
٣٤- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٩ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)
٣٥- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)

٣٦- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٨ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)
٣٧- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦١ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٤)
٣٨- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٥)
٣٩- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)
٤٠- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٣٥ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٧)
٤١- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٣٦ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٨)
٤٢- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٨ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠)
٤٣- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٣٩ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤١)
٤٤- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤١ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤)
٤٥- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٢ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣)
٤٦- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥)
٤٧- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٦)
٤٨- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٥ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٧)
٤٩- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٦ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٩)
٥٠- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٠)
٥١- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٨ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١)
٥٢- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٤٩ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٣)
٥٣- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥١ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤)
٥٤- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥٢ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥)
٥٥- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦)
٥٦- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦)
٥٧- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥٥ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧)
٥٨- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥٦ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٠)
٥٩- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٥٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)
٦٠- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، قسم الميزانية، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٩ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٩)
٦١- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٨ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨)

٦٢- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٠)
٦٣- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦١ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦١)
٦٤- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)
٦٥- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٤)
٦٦- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٥ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٥)
٦٧- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٦ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٦)
٦٨- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)
٦٩- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٨ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٨)
٧٠- الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)
٧١- وزارة المالية، تقرير عن الموازنة الموحدة للدولة مرفوع إلى اللجنة العليا للشؤون المالية والاقتصادية، (بغداد، ١٩٧١)
٧٢- وزارة المالية، مديرية المالية العامة "قوانين وأنظمة وتعليمات المخصصات"، دار الحرية للطباعة، (بغداد، د.ت)
٧٣- وزارة المالية، مديرية المالية العامة، قوانين وأنظمة الخدمة والملاك والانضباط، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٦)
٧٤- وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات إعداد تخمينات ميزانية السنة ١٩٦٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)
٧٥- وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تحضير تخمينات الميزانية العامة لسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)
٧٦- وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تحضير تخمينات الميزانية العامة لسنة ١٩٦٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٤)
٧٧- وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تحضير تخمينات موازنة سنة ١٩٥٨ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨)
٧٨- وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تنفيذ ميزانية السنة ١٩٦٥ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٥)
٧٩- وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تنفيذ ميزانية سنة ١٩٦٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)

ثانيا- وزارة العدلية

١- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤١)
٢- مجموعة القوانين والأنظمة العراقية لسنة ١٩٤١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٢)
٣- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣)
٤- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤)
٥- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٩)
٦- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦)
٧- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧)
٨- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣، مطبعة دنكور الحديثة، (بغداد، ١٩٣٤)
٩- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٩، مطبعة دنكور الحديثة، (بغداد، ١٩٢٩)
١٠- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣١، مطبعة دنكور الحديثة، (بغداد، ١٩٣٢)
١١- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥)
١٢- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٠)
١٣- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)
١٤- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩
١٥- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠،مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦١)
١٦- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)
١٧- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣)

١٨- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٤، مطبعة الحكومة، (بغداد ، ١٩٦٥)
١٩- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٥،مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٦)
٢٠- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)
٢١- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)
٢٢- مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٩)

ثالثا- وزارة التخطيط .

١- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، إحصاءات الحركة النقدية والمالية في العراق، دائرة الحسابات القومية، (بغداد، د.ت)
٢- المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٩، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٦٠)
٣- المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٠، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٦١)
٤- المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦١، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٦٢)
٥- المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٢، مطبعة الحكومة ، (بغداد، ١٩٦٣)
٦- المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٣، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٦٤)
٧- المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٥)
٨- المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٥، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٦٦)
٩- المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٧)
١٠- المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٨)
١١- المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٨،مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٦٩)
١٢- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء موظفي ومنتسبي الدوائر الرسمية والشبه الرسمية لسنة ١٩٦٧ في الجمهورية العراقية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٧
١٣- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب السنوي" الإحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧ – ١٩٦٧،" الجهاز المركزي للإحصاء، (بغداد، ١٩٦٨)

رابعا- وزارة الداخلية.

١- الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، قانون السلطة التنفيذية للجمهورية العراقية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل والتعليمات الصادرة بموجبة، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٢)

خامسا- ملفات المصارف الحكومية

أولا- ملفات مصرف الرافدين :

١- التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٥١، مطبعة المصرف، (بغداد، ١٩٥١)
٢- التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٥٨، (بغداد، ١٩٥٨)
٣- التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦١، (بغداد، ١٩٦١)
٤- التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦٢، (بغداد، ١٩٦٢)
٥- التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦٣، (بغداد، ١٩٦٣)
٦- التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦٤، (بغداد، ١٩٦٣)
٧- التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦٦، (بغداد، ١٩٦٦)
٨- التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة،١٩٦٧، (بغداد، ١٩٦٧)
٩- التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٥٩، مطبعة المصرف، (بغداد، ١٩٥٩)
١٠-التقرير السنوي لإعمال مصرف الرافدين لسنة ١٩٦٥، (بغداد، ١٩٦٥)

ثانيا- ملفات المصرف العقاري:

١- اليوبيل الفضي للمصرف العقاري ١٩٤٨ – ١٩٧٣، ، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١)
٢- التقرير الإحصائي عن إعمال المصرف العقاري منذ تأسيسه لغاية سنة ١٩٥٥، شركة الرابطة للطبع والنشر المحدودة، (بغداد، ١٩٥٦)
٣- التقرير السنوي والميزانية العمومية للمصرف العقاري ١٩٤٩-١٩٥٢، مطبعة التفيض الأهلية، (بغداد، د.ت)
٤- التقرير الإحصائي عن إعمال المصرف العقاري منذ تأسيسه لغاية ١٩٦٠، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦٢)
٥- التقرير السنوي والميزانية العمومية للمصرف العقاري، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٢)

٦- قانون المصرف العقاري رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته ونظامه الداخلي لسنة ١٩٦٢، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦٤)
٧- التقرير السنوي للمصرف العقاري لسنة ١٩٦٣- ١٩٦٤، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦٥)
٨- التقرير السنوي والميزانية العمومية للمصرف العقاري ١٩٥٨-١٩٥٩، مطبعة محفوظ، (بغداد، د.ت)
٩- التقرير السنوي والميزانية العمومية للمصرف العقاري ١٩٥٩-١٩٦٠ المالية، مطبعة الحصان، (بغداد، د.ت)

ثالثا- ملفات مصرف الرهون:

١- المجموعة الموحدة لقانون ونظام مصرف الرهون وتعديلاتهما مع بعض البيانات، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥)
٢- التقرير السنوي الرابع للسنة المالية الخامسة لمصرف الرهون للأعوام ١٩٥٥-١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧)
٣- التقرير السنوي السابع لمصرف الرهون ١٩٦١-١٩٦٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦١)

رابعا- ملفات المصرف الزراعي

١- التقرير السنوي عن إعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٨)
٢- التقرير السنوي الثاني والعشرون عن إعمال المصرف الزراعي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ المالية، شركة التجارة والطباعة، (بغداد، ١٩٥٨)
٣- التقرير السنوي عن إعمال المصرف الزراعي للسنة المالية ١٩٦٧-١٩٦٨، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦٨)
٤- قانون تأسيس المصرف الزراعي رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ ونظامه الداخلي، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧)
٥- قانون المصرف الزراعي رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، شركة الطبع والنشر الأهلية، (بغداد، ١٩٦١)

سادسا- مطبوعات حكومية أخرى.

١- الجمهورية العراقية، مجلس الخدمة العامة، التقرير السنوي الرابع عن سنة ١٩٦٠ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦١)
٢- الجمهورية العراقية، مجلس الخدمة العامة، سجل الموظفين لسنة ١٩٥٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٩)
٣- الجمهورية العراقية، مديرية ضريبة الدخل العامة، قانون ضريبة الدخل رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته بصورة موحدة مع الأنظمة الصادرة بموجبه، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦١)
٤- الجمهورية العراقية، نقابة المحامين، جدول المحامين، مطبعة واوفسيت، (بغداد، ١٩٨٧)
٥- الجمهورية العراقية، وزارة الإرشاد، مديرية الفنون والثقافة الشعبية، أهداف الثورة، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٩)
٦- الجمهورية العراقية، وزارة الإعلام، من مطاليبنا لدى شركات النفط، السلسلة الإعلامية ٣٦، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٢)
٧- الجمهورية العراقية، وزارة الاقتصاد، الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الأخرى ،ج١، مطبعة الجامعة ، (بغداد، د.ت)
٨- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، تطور تجارة العراق الخارجية مع الدول الاشتراكية ١٩٥٩-١٩٧٠، (بغداد،١٩٧٢)
٩- الحكومة العراقية، مجموعة القوانين الخاصة بمجلس الأعمار، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١)
١٠- وزارة الثقافة والإرشاد، المصرف الزراعي العراقي ودوره في النهضة الزراعية، دار الجمهورية، (بغداد، ١٩٦٨)
١١- وزارة الثقافة والإرشاد، لجنة الدعاية والنشر لاحتفالات ١٤ تموز، ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ، دار الجمهورية للطباعة والنشر، (بغداد ، د.ت)
١٢- وزارة الثقافة والإرشاد، لجنة الدعاية والنشر، اللجنة المركزية الاحتفالات ثورة ١٤ تموز، ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني، (بغداد، ١٩٦٠)
١٣- وزارة الثقافة والإرشاد، لجنة الدعاية والنشر، اللجنة المركزية لاحتفالات ثورة ١٤ تموز، ثورة ١٤ تموز في عامها السادس، دار الجمهورية للطباعة والنشر، (بغداد، د.ت)
١٤- وزارة الثقافة والإرشاد، لجنة الدعاية والنشر، اللجنة المركزية لاحتفالات ثورة ١٤ تموز، ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٦١)

الرسائل والاطاريح:

أولا- الاطاريح

١- إسراء طالب توفيق العاني، النخب الأكاديمية العراقية ودورها في النظام السياسي ١٩٥٨-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية جامعة المستنصرية ، ٢٠١٥

٢- إيمان مصطفى خلف المحمدي، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٦٤ – ٩٧٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢
٣- جاسم محمد الذهبي، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود ١٩٥٨- ١٩٨٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٣
٤- حسن ضاري سبع الدليمي، وزارة المالية العراقية دراسة في تشكيلاتها الإدارية ودورها في تطور العراق المعاصر ١٩٢١ – ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٢
٥- راقية رؤوف الجلبي، سفراء العراق خلال سبعة عقود ١٩٢٤- ١٩٩٤، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٦
٦- سوسن كريم هودان الجبوري، استقلالية البنك المركزي وأثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والتجاري- دول مختارة مع أشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، (جامعة الكوفة،٢٠١٥)
٧- صلاح الدين حسين صالح الهيتي، تعاقب وكلاء الوزارات العراقية ١٩٥٩- ١٩٩٤، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٦
٨- عبد الله شاتي عبهول، تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق، ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥
٩- عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق ١٩٢٠ – ١٩٣٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥
١٠- عفراء هادي سعيد، البنك المركزي والاقتراض الحكومي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤
١١- علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١
١٢- غصون مزهر حسين المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات،٢٠٠٥

ثانيا- الرسائل :

١- إبراهيم هاشم معضد، وزارة الخارجية العراقية ١٩٥٨- ١٩٦٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية،٢٠١١
٢- إسماعيل نوري مسير الربيعي، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١ – ١٩٣٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٨٩)
٣- ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في إيران، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨
٤- جلال عبد الرزاق المهدي، تطور النفقات العامة في العراق ١٩٣٩-١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣
٥- حسام حسن هاشم: المعالجة المحاسبية للموجودات الثابتة في الوحدات الحكومية وأثرها في الموازنة الاتحادية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤
٦- حسن علي حسن العالي، أوجه استخدامات أموال المصارف التجارية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٣
٧- رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني، النظام الإداري في العراق ١٩٥٨- ١٩٦٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٥
٨- رضية عبد الوهاب حمود البلداوي، العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية لمصرف الرافدين، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، (الجامعة المستنصرية،١٩٨٦)
٩- صباح صالح محمد البدري، دور السياسة المالية في تنمية الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (جامعة القاهرة، ١٩٧٣)، ص٢٠٠
١٠-صلاح خلف مشاي الغريري، دور ضباط الجيش في التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨- ١٩٦٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤
١١- طليعة كوركيس توما، دور السياسة النقدية والائتمانية في التنمية الاقتصادية في العراق من ١٩٦٨- ١٩٨٠، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٤
١٢- علاء علي جبارة المالكي، النظام الإداري في العراق ١٩٣٩- ١٩٥٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٦
١٣- علي غافل حسن، هاشم جواد ودوره الفكري والسياسي في العراق ١٩١١-١٩٧٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار،٢٠١٣

١٤- غصون مزهر حسين الحمداوي، محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمدة من ١٩٢٦- ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠١
١٥- فريال مشرف عيدان الدليمي، دور البنوك المركزية في استقرار السياسة النقدية من خلال درجة استقلاليته، رسالة ماجستير(غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤
١٦- فلاح مجيد حسون العارضي، وزارة المعارف" الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٣
١٧- كريم مراد عاتي، مجلس السيادة والقضايا الوطنية والقومية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٣
١٨- لمى محمود رشيد العبيدي، عبد الحسن زلزلة ودوره الاقتصادي والدبلوماسي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٦
١٩- منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤- ١٩٢٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٩
٢٠- نور محمود عبد المجيد العبدلي، ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠١١
٢١- هناء عبد العال صكبان، السياسة المالية في العراق ١٩٥٠ – ١٩٧٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، (جامعة بغداد، ١٩٨١

الكتب العربية والأجنبية.

١- إبراهيم الداقوقي، موسوعة تشريعات الثورة ١٩٥٨-١٩٧٨، ط٢، مطبعة شركة التايمس للطبع والنشر، (د.م، ١٩٧٩)
٢- أج.في.أف.ونستون، حياة غرترود بيل ١٨٦٨ - ١٩٢٦، ترجمة: صادق عبد الله الركابي، ط١، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ٢٠٠٨)
٣- أحمد خليف العفيف، التطور الإداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٢ – ١٩٣٢، دار جرير، (عمان، ٢٠٠٨)
٤- احمد عبد الباقي، النفقات العامة في الميزانية العراقية، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٦٤)
٥- أحمد عبد الباقي، ميزانية الدولة العراقية تحضيرها وتحليلها، دار الكتاب العربي، (القاهرة، ١٩٤٧)
٦- احمد فوزي، حكايات وشخصيات وتواقيع، ط١، مطبعة الديوان، (بغداد،١٩٩٠)
٧- احمد مريح المنصراوي،إبراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩١٩- ٢٠٠٤، ط١، مكتبة النهضة العربية، (بيروت، ٢٠١٤)
٨- اديث وائي، ايف بينروز، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ – ١٩٧٥، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي، ج١، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ١٩٨٩)
٩- إسماعيل العارف، إسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة، (القاهرة، ٢٠٠٢)
١٠- أعاد علي حمود، موجز في المالية والتشريع المالي، الكتاب الأول، نفقات الدولة، مواردها، موازنتها، بيت الحكمة، (بغداد، ١٩٨٧)
١١- أوريل دان، العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣، ترجمة : جرجيس فتح الله، ج١، دار نبز للطباعة والنشر، (السويد، ١٩٨٩)
١٢- إياد طارق العلواني، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية ١٩٥٦- ١٩٦٤، ط١، دار سردم للنشر، (السليمانية، ٢٠١٦)
١٣- البنك المركزي العراقي ١٩٤٧- ١٩٧٢، ذكرى اليوبيل الفضي للبنك المركزي العراقي، مطابع تنيان، (بغداد، ١٩٧٢)
١٤- تقي عبد سالم، تطور القطاع العام في العراق مع إشارة خاصة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية ١٩٥٨ – ١٩٧٣، مطبعة الجامعة المستنصرية، (بغداد، ١٩٧٧)
١٥- جان ارنست، السياسة المالية في العراق، مطبعة الجمهورية، (بغداد، ١٩٦٢)
١٦- جعفر عباس حميدي تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨- ١٩٦٨، ج٦، ط٢، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٥)
١٧- جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٧، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٤)
١٨- جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٨، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٤)
١٩- جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٩، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٥)
٢٠- جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ط١، ج١٠، بيت الحكمة، (بغداد ،٢٠٠٤)
٢١- جميل احمد توفيق، مذكرات في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية،(الإسكندرية، ١٩٦٨)
٢٢- جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ – ١٩٧٠، بيت الحكمة، (بغداد، د.ت)
٢٣- حارث يوسف غنيمة، يوسف غنيمة السياسي الأديب ١٨٨٥- ١٩٥٠، حياته، آثاره،عصره، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٩٠)
٢٤- حافظ شكر التكمجي، الخلفيات الاقتصادية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ط١، دار الرواد المزدهرة، (بغداد، ٢٠١٠)

٢٥- حبيب أبو صقر، عمليات تنفيذ الموازنة ورقابتها، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، (عمان، ١٩٨١)
٢٦- حسن النجفي، التحويل الخارجي في القضاء والعمل، مطبعة التايمس،(بغداد،١٩٧٥)
٢٧- حسن محمد ربيع، المصارف، ط١، المطبعة الحديثة، (بغداد، ١٩٤٨)
٢٨- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، المجلس الوطني للثقافة والأدب، (الكويت،١٩٩٥)
٢٩- حكمت حارس، السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي في العراق، دار وهدان للطباعة والنشر، (د.م، ١٩٧٣)
٣٠- حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، (بغداد، ١٩٧٩)
٣١- حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة: عفيف الرزاز، ط١، منشورات فرصاد، (تهران، ٢٠٠٥)
٣٢- حيدر عطية كاظم السوداني، عبد الكريم قاسم وسكان الصرائف في بغداد، ط١، مؤسسة ثائر العصامي، (بغداد، ٢٠١٥)
٣٣- خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨- ١٩٥٩، ج٣، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٠)
٣٤- خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩، مراجعة: عبد الوهاب القصاب، ط١،ج٢، بيت الحكمة، (بغداد ، ٢٠٠٠)
٣٥- خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، (بغداد، ١٩٩٠)
٣٦- خير الدين حسيب، مصادر الفكر العربي في الاقتصاد في العراق، ط١، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٧١)
٣٧- خير الدين حسيب، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الأولى، مطبعة دار الجمهورية، (بغداد، ١٩٦٥)
٣٨- راهي مزهر العامري، وزراء المعارف في العراق ١٩٢١- ١٩٦٨، ط٢، دار أمل الجديدة، (دمشق، ٢٠١٤)
٣٩- رضا صاحب أبو حمد آل علي، المالية العامة، كلية الإدارة والاقتصاد، (جامعة الكوفة، ٢٠٠٢)
٤٠- رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٤)
٤١- زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٣)
٤٢- زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، ط١، دار نيبور للطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠١٣)
٤٣- سعدي بسيسو ، موجز علم المالية العامة والتشريع المالي العراقي، مطبعة التفيض، (بغداد، ١٩٥٠)
٤٤- سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الأمريكانية، (بيروت، ١٩٣٨)
٤٥- سعيد عبود السامرائي، الاقتصاد العراقي الحديث، دراسة تحليلية في هيكل الاقتصاد العراقي وأفاق تطوره، (بغداد، ١٩٨٣)
٤٦- سعيد عبود السامرائي، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية، ط١، (بغداد، ١٩٨٣)
٤٧- سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، مطبعة القضاء، (النجف الأشرف، ١٩٧٦)
٤٨-سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الإسترلينية، ط١، دار مطبعة التمدن، (بغداد، ١٩٥٩)
٤٩- سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ط١، مطبعة دار البصري، (بغداد، ١٩٦٩)
٥٠- سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، مطبعة القضاء، (النجف الأشراف، ١٩٧٣)
٥١- سليم الوردي، الاستبداد النفطي في العراق المعاصر، ط١، دار الجواهري، (بغداد، ٢٠١٣)
٥٢- سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٦٣- ١٩٦٦، ط١، دار المرتظى، (بغداد، ٢٠٠٩)
٥٣- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، (الإسكندرية، ٢٠٠٠)
٥٤- شاخبازيان، رأسمالية الدولة والتطور الاقتصادي في الجمهورية العراقية ١٩٥٨- ١٩٦٨، ترجمة: يوسف سلمان، دار دمشق، (دمشق، د.ت)
٥٥- شكري صالح زكي، الميزانية الموحدة للسنة ١٩٦٧-١٩٦٨ المالية، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦٧)
٥٦- صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، ط١، دار الحرية، (بغداد، ١٩٩٠)
٥٧- صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق " القطاع الخاص"، مطبعة النجوم، (بغداد، ١٩٦٨)
٥٨- صباح كتجه جي، التخطيط الصناعي في العراق ١٩٢١- ١٩٨٠، ج١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢)
٥٩- صفاء الحافظ، القطاع العام وأفاق التطور الاشتراكي في العراق، دار الفارابي، (بيروت، ١٩٧١)
٦٠- صلاح الدين مصطفى أمين، الرقابة المالية العامة وديوان الرقابة المالية في العراق بين ماضيه ومستقبله، مطبعة وزارة المالية، (بغداد، ١٩٧٩)
٦١- طارق مجيد تقي العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق، ط٢، مؤسسة ثائر العصامي، (بغداد، ٢٠١٣)
٦٢- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، ط١، العاتك لصناعة الكتاب، (القاهرة، ٢٠٠٧)
٦٣- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، (د.م، ٢٠٠٤)
٦٤- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٩٢)
٦٥- عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الأول، مطبعة شركة الحسام، (بغداد، ٢٠٠٠)

٦٦- عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣، مراجعة: كمال مظهر أحمد، مطبعة الميناء، (بغداد، ٢٠٠٠)
٦٧- عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ج١، ط٢، (عمان،٢٠٠١)
٦٨- عبد الجبار محمد جرجيس، دليل الموصل العام منذ تأسيسها حتى عام ١٩٧٥، مطابع الجمهور، (الموصل، ١٩٧٥)
٦٩-عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة، ١٩٤٦)
٧٠- عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، مطبعة الرسالة، (د.م، ١٩٥٥)
٧١-عبد الرحمن الحبيب، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية، مطبعة النهضة الجديدة، (بغداد،١٩٦٧)
٧٢-عبد الرزاق الحسني، إحداث عاصرتها، ج١، ج٢، ط٢، دار الرافدين، (بيروت، ٢٠١٤)
٧٣-عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ط٥، مطبعة دار الكتب، (بيروت، ١٩٧٤)
٧٤- عبد العال الصكبان، الميزانية والضرائب المباشرة في العراق، دراسة في التشريع المالي العراقي، ط١، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٧)
٧٥-عبد العال الصكبان، مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق، ط١، ج١، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٧٢)
٧٦- عبد الفتاح على البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣، ط١، دار الزمان، (دمشق، ٢٠٠٨)
٧٧- عبد الكريم صادق بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، (الإسكندرية، ١٩٨٣)
٧٨- عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، منشورات دار المكتبة العصرية، (بيروت، د.ت)
٧٩- عبد اللطيف الشواف، شخصيات نافذة، ط١، دار الوراق للنشر، (لندن، ٢٠١٣)
٨٠- عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون ذكريات وانطباعات، ط١، دار الوراق، (بيروت،٢٠٠٤)
٨١- عبد اللطيف قطيش، الموازنة العامة للدولة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، (بيروت، ٢٠٠٥)
٨٢-عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠١٢)
٨٣-عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جعفر العصامي،(بغداد،٢٠٠٩)
٨٤- عبد المنعم الأعسم، ناظم الزهاوي رجل الدولة والإصلاح، ط١، مطبعة الوراق للنشر، (بغداد، ٢٠١٤)
٨٥- عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة "الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ١٩١٤-١٩٥٨، ط١، مؤسسة العارف للمطبوعات، (بيروت، ٢٠٠٥)
٨٦- عقيل الناصري، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في بصائر الآخرين، ط١، دار الحصاد، (دمشق، ٢٠١٢)
٨٧- علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ط١، دار الحوراء للطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠٠٥)
٨٨- علاء موسى كاظم نورس، ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية، وزارة الثقافة والإعلام، الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان، (بغداد، ١٩٩٠)
٨٩- علي محمد إبراهيم الكرباسي، شرح قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٤)
٩٠-عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤ – ١٩٣٢، منشورات وزارة الثقافة والفنون، (بغداد، ١٩٧٨)
٩١-عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق، ط١، بيت الحكمة، (بغداد،٢٠٠١)
٩٢-غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨- ١٩٢١، ترجمة: عطا عبد الوهاب، دار اللام، (لندن، ١٩٨٨)
٩٣- فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦- ١٩٥٨، ط١، مطبعة الشعب، (بغداد، ١٩٦٣)
٩٤- فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة آفاق عربية، (بغداد، ١٩٨٦)
٩٥- فرج آدمو، مجموعة القوانين الضرائبية، مطبعة شفيق، (بغداد، ١٩٧١)
٩٦- فلاح حسن ثويني، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق، ط١، مطبعة الرفاه، (بغداد، ٢٠١٠)
٩٧- فلاح محمود خضر البياتي، تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩٢٠ – ١٩٦٨، ط١، دار الضياء للطباعة والتصميم، (النجف الأشرف، ٢٠١٥)
٩٨- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط١، عالم الكتاب الحديث، (عمان، ٢٠٠٦)
٩٩- فوزي القيسي، النظام المصرفي العراقي بعد التأميم، مطبعة المعارف، ٠(بغداد، ١٩٦٧)
١٠٠- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الأول، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، ج١، ط١، دار مصر للطباعة، (القاهرة، ٢٠٠٩)
١٠١- فيصل كشمولة، نظرات في اقتصاديات العراق، المطبعة الشرقية الحديثة، (الموصل، ١٩٥٥)
١٠٢- فيليب ويلارد آيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، دار الراية البيضاء، (بيروت، ١٩٤٩)
١٠٣- قسطنطين كاتزاروف، نظرية التأميم، ترجمة :عباس الصواف، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٧٢)
١٠٤- كارل أفرسن وآخرون، المصرف الوطني العراقي، تقرير عن السياسة النقدية في العراق، مطبعة بغداد، (بغداد، ١٩٥٤)

١٠٥- كارل بودلاها وآخرون، دور النظام المصرفي للجمهورية العراقية في تطوير الاقتصاد الوطني، البنك المركزي العراقي، ١٩٦١
١٠٦- كارن دابروفسكي، جيف هان، العراق في ماضيه وحاضره، ترجمة: وليد عبد الأمير علوان، ط١، منشورات الرافد، (د.م، ٢٠١٥)
١٠٧- كاظم حبيب، دراسات في التخطيط الاقتصادي، ط١، دار الفارابي، (بيروت، ١٩٧٤)
١٠٨- كامل السامرائي، المجموعة الدائمة للقوانين والأنظمة العراقية الموحدة، قانون مراقبة إيجار العقار، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦٤)
١٠٩- كامل علاوي الفتلاوي وآخرون، العراق تاريخ اقتصادي، "التطورات الاقتصادية في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١"، ج٣، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠١٢)
١١٠- لورنزو كنت كمبول، الأنموذج المتغير للسلطة السياسية في العراق ١٩٥٨- ١٩٧١، ترجمة: كريم صبح، ط١، مطبعة جعفر العصامي، (بغداد، ٢٠١٦)
١١١- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، دار الرشيد، (بغداد،١٩٧٩)
١١٢- ماجد شبر، خطب الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٥٩، ط١، دار الوراق، (لندن، ٢٠٠٧)
١١٣- ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية "العراق منذ ١٩٥٨"، ترجمة : مالك النبراسي، منشورات دار الجمل، (د.م، ٢٠٠٣)
١١٤- مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨، ط٢، دار الحكمة، (لندن،٢٠١٣)
١١٥- مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢)
١١٦- محمد حلمي مراد، الميزانية العامة، قواعدها وأعدادها وتطبيقاتها في بعض الدول العربية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٠
١١٧- محمد حلمي مراد، مالية الهيئات العامة المحلية، محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٢
١١٨- محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط١، منشورات دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٦)
١١٩- محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط العراقي، ط١، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٧)
١٢٠- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠٠٨)
١٢١- محمد صالح حنيورالزيادي، الحكومة العراقية المؤقتة دراسة تاريخية في واقعها الإداري، ط١، دار تموز للطباعة والنشر، (دمشق، ٢٠١٢)
١٢٢- محمد عزيز، النقود والبنوك، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦٨)
١٢٣- محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، دراسة في القوى السياسية والصراع الأيدلوجي ١٩٥٨-١٩٦٨، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٩)
١٢٤- محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ٢٠٠٢)
١٢٥- محمود الدرة، ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل من تاريخ العراق المعاصر، ط١، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٧)
١٢٦- محمود فهمي درويش وآخرون ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٩٦٠ ، دار مطبعة التمدن، (بغداد، ١٩٦١)
١٢٧- مرتضى علي الأوسي ، كربلاء وحكامها ١٩٢٠- ٢٠١٥، دار الفرات للثقافة والإعلام، (بابل، ٢٠١٥)
١٢٨- مصطفى القوني، المالية العامة والضرائب، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، ١٩٥٢)
١٢٩- مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة، ١٩٤٩)
١٣٠- منار عبد المجيد عبد الكريم، الجامعة الأمريكية في بيروت وأثر خريجيها العراقيين على الفكر السياسي في العراق الملكي، مطبعة جعفر العصامي، (بغداد، ٢٠١٤)
١٣١- موسى حبيب، ثورة ١٤ تموز، شركة مطبعة بغداد، (بغداد، ١٩٥٨)
١٣٢- مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، ط١، دار الحكمة، (لندن،٢٠٠٤)
١٣٣- مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد، ١٩٤٨)
١٣٤- ميري بصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، ج٣، ط١، دار الحكمة، (لندن، ١٩٩٩)
١٣٥- نبيل عبد الأمير الربيعي، اليهود في العراق، ط١، دار الرافدين، (بيروت، ٢٠١٣)
١٣٦- نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، ط١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة، د.ت)
١٣٧- نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٢، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠١)
١٣٨- نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٣، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠١)
١٣٩- نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٥، ط٢، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٥)

١٤٠- نوري عبد الحميد العاني، أعلام عانيون في التاريخ الحديث والمعاصر، ج١، مطبعة أنوار دجلة ، (بغداد ، ٢٠١٤)
١٤١- نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، ط١، بيت الحكمة، (بغداد،٢٠٠٠)
١٤٢- هـ.سنت جون فلبي، مذكرات فيلبي في العراق والجزيرة العربية ١٩١٥- ١٩٢١،ترجمة:جعفر الخياط، ط١، الدار العربية للموسوعات،(بيروت، ٢٠٠٨)
١٤٣- هادي رشيد الجاوشلي، مشاكل العراق الداخلية مع الأيام، مطبعة سليمان الاعظمي، (بغداد، ١٩٦٧)
١٤٤- هاشم الجعفري، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، ط٣، مطبعة سلمان الاعظمي ، (بغداد، ١٩٦٧)
١٤٥- هاشم محمد صالح وآخرون، مجموعة القوانين والأنظمة الكمركية، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦٢)
١٤٦- هشام متولي، اقتصاديات القطر العراقي، مركز الدراسات الاقتصادية، (دمشق، ١٩٦٤)
١٤٧- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة : سليم طه التكريتي، ج٢، ط١، مطبعة الفجر العلمية، (بغداد، ١٩٨٩)
١٤٨- هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، منشورات وزارة الإعلام، (بغداد، ١٩٧٧)
١٤٩- وداد يوسف يحيى، تخطيط ورقابة الائتمان المصرفي في العراق، مطبعة دار السلام، (بغداد، ١٩٨٢)
١٥٠- وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، ط١، الدار العربية، (بغداد، ١٩٨٩)
١٥١- وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، (بيروت، ١٩٨٤)
١٥٢- الياهو دنكور، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، موسوعة سنوية إدارية، اجتماعية، اقتصادية، تجارية، زراعية، تصدر عن وزارة الداخلية سنة ١٩٣٥

المذكرات الشخصية

١- علي خميس محمد التويجي، مذكرات مدير عام، ط١، مطبعة ريام، (بغداد، ٢٠١٤)
٢- محمد حديد، مذكراتي، الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، ط١، دار الساقي ،(بيروت، ٢٠٠٦)
٣- محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الإحداث ١٩١٨- ١٩٥٨، ط١، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٥)

الموسوعات

١- احمد عبد الرسول جبر الشجيري، الموسوعة الشاملة لشخصيات عراقية معاصرة، ط١، دار البيضاء، (بيروت، ٢٠١٤)
٢- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، العارف للمطبوعات، (بيروت، ٢٠١٣)
٣- حميد المطبعي، موسوعة إعلام العراق في القرن العشرين، ط١،ج٢، دار الشؤون الثقافية، (بغداد،١٩٩٥)
٤- حميد المطبعي، موسوعة إعلام وعلماء العراق، ط١، مؤسسة الزمان، (بغداد،٢٠١١)
٥- خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، تقديم خير الله تفاح، ط١، ج٣، الدار العربية للموسوعات، (بغداد، ١٩٧٧)
٦- عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، ج٧، ط١، الدار العربية للموسوعات، (د.م، ١٩٨٦)
٧- موسوعة الشخصيات العراقية، ج١، ط١، مكتبة الدار العربية للعلوم، (بغداد، د.ت)

البحوث والدراسات.

١- ستار علك الطفيلي، "التطورات الاقتصادية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢"، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل
٢- عبد الحسين جليل الغالبي، "الإصلاح المالي والمصرفي في العراق محاولات الماضي ورؤى المستقبل"، دراسات اقتصادية، العدد ٢٧، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠١٢)
٣- عبد الوهاب السلوم، "الاستعمار والاستعمار الجديد ومشكلة البترول العراقي"، (القاهرة، ١٩٦٧)
٤- كريم خضير جدران وآخرون، "تقويم أداء كفاية المصارف التجارية- دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"، بحث منشور مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد ١٢
٥- لمى عبد العزيز مصطفى، "الخلفية السياسية والثقافية للنخبة الوزارية العراقية ١٩٦٦- ١٩٦٨"، مقالة منشورة، آداب الرافدين (مجلة)، السنة الأولى، العدد ٦٠، (بغداد، ٢٠١١)
٦- وداد جابر غازي، تأميم النفط الإيراني وتداعياته على العلاقات الدولية ١٩٥١- ١٩٥٣، بحث مقدم إلى مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، د.ت
٧- ياسين طه ياسين، " أثر الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق"، بحث منشور، مجلة آداب البصرة، العدد ٥٣، ٢٠١٠، كلية الآداب، جامعة البصرة

المصادر الأجنبية

1- Republic of Iraq, Ministry of Justice, Compilation of Laws and Regulations'14 July 1958-31 December 1958, Government Press, Baghdad,1963

2- Courtney Hunt, The History of Iraq, Green wood Press, London, 2005

المقابلات الشخصية

١- مقابلة مع السيد هادي جواد الطائي مؤرخ ومؤرشف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠١٦

الصحف.

١	الوقائع العراقية	٦	البلد
٢	الفجر الجديد	٧	الزمان
٣	الثورة	٨	العرب
٤	الجمهورية	٩	الأهالي
٥	الجماهير	١٠	المنار

المجلات والدوريات.

١- مجلة الاقتصادي، العدد ٤، السنة الثالثة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٢
٢- مجلة المالية (مجلة)، العدد ٣، السنة الثالثة، ١٩٧٦
٣- مجلة المحاسب، العدد الأول، حزيران ١٩٧٢
٤- مجلة المالية، العدد ١و٢، ١٩٧٧
٥- مجلة الحكمة، العدد ٢٥ نيسان ٢٠٠٢

مواقع الانترنت

1-w.w.w.https://ar.wikipedia.org/wiki

2- .w.w.w**. http:/**/alborsanews.com

3- w.w.w. http://allafblogspot com

ABSIRACT

The researcher in history finds in the administrative and organizational structure of the Iraqi state in its old and modern subject a tempting subject pushing it towards the laws and regulations that have been woven among them to form a system that is characterized by a holistic vision of economic, social and cultural affairs. The importance of organizational studies of the state structure in general and the Ministry of Finance in particular, Is one of the building blocks for the building of advanced societies. In this regard, there is a need to highlight the structure of the state institutions, including the Ministry of Finance, because they are ministries with effective influence and the pulse of life in people and all sectors of the state. As it is the main gate through which the organization of imports and exports of the state and to indicate the volume of expenditure and do determine the form of the subject and its framework by "the Iraqi Ministry of Finance administrative and organizational structure 1958-1968"

The introduction dealt with the rationale for the development, structure and organization of the Iraqi Ministry of Finance, indicating the state of finance in Iraq under British control (1914-1918) and the administrative procedures undertaken by Sir Percy Cox in the formation of the first Department of Imports Year 1915, Chapter I: Ministry of Finance and the development of its administrative and organizational structure in the Republican era 1958-1968, and distributed the chapter on three topics dealt with the first topic: the Iraqi Ministry of Finance and the development of the structure of the job and the diversity of administrative functions 1958 - 1968, and the procedures carried out by the Ministry of Finance requires and the variables that have created Revolution, while the second topic dealt with the impact of political transformation in the development of the work of government banks after the revolution of 14 July 1958, and the third dealt with: the issuance of regulatory laws for the work of the Ministry of Finance according to the requirements of the revolution and the Republican era.

The second chapter dealt with the social and political backgrounds of the ministers of finance and their achievements, and divided them into three topics. The first topic dealt with finance ministers at the stage of Abdul Karim Qassem (1958-1963). The second topic dealt with finance ministers in the stage of Abdel Salam Aref (1963-1966). Third to the Ministers of Finance in the era of Abdul Rahman Mohammed Aref (1966-1968), The third chapter deals with the study of the plans of the financial budgets and the role of the Ministry of Finance in preparing and distributing them to the other ministries (1958-1968). The first topic dealt with the concept of the general budget and

the methods of its preparation and organization. The second topic dealt with the budget of the Iraqi Ministry of Finance (1958-1968) (1958-1963). The fourth topic dealt with the Ministry of Finance, the budgets of ministries and government bodies (1963-1968), its doors and the funds allocated for its projects.

The letter was based on a variety of sources, foremost of which are unpublished Iraqi documents, which are kept in the library and documents, which include the files of the royal court, the files of the Sovereign Council, and the files of the Ministry of Finance because of the valuable information that influenced the letter in most of its chapters. Of the general budgets and the discussions that took place thereon, as well as the files of the Directorate of General Retirement, The documents published include the files of the Ministry of Finance, which covered most of the chapters of the letter, which cover many of the annual reports of the Ministry of Finance, as well as the laws of the general budgets, the share of the Ministry of Finance from those budgets and the manner of disbursement of these funds. The laws and regulations of the Ministry of Finance, as it was rich with important information about the formation of the ministry and its systems, and the reports of the Ministry of Planning, which benefited much research, especially in the first chapter, documents published July 14, The letter is based on many Arabic and Arabic books. The most important of these is the book "The Iraqi Republic Directory of 1960". The master's thesis and doctoral dissertations were clearly important in providing the scientific viewpoints with the valuable information they contain.

I would like to say that I have made an effort and emptied my quest for research and inquiry service for science, and a request for truth, and the researcher aspires to draw attention to aspects worthy of seeking excuses if wrong or short, error and default qualities of human, and perfection to God alone, and hope is on my teachers Discussion Committee If their observations are inspired by their scientific experience, then I can evaluate this research and avoid the pitfalls and get it out in the best way.

The Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Qadisiya
College of Education
Department of History

Iraqi Finance Ministry's administrative and management structure 1958- 1968

BY

Ali Riad Coeur Fatlawi

Adissertation Submitted **To the Council of the College of Education - University of Qadisiya, which is part of a master's degree in modern and contemporary history requirements**

Supervised by
Assistant Prof. SALAM Mohammad Ali Asadi

1437 H. **2016**A.D